



Copyright

Saudi University



٢١٧٤  
م . أ

منهج السالكين الى شرح ملامسكين ، تأليف

الاسقاطي ، احمد بن عمر - ١١٥٩ هـ . كتبه  
محمد المنصور الحنفى فى القرن الثمانى  
عشر الهجرى تقديرًا

ج ٢ ( ٢٩٣ ق ) ٢٣ س ١٦٨٢ سم

نسخه جيده ، خطها نسخ معتاد

متجم المرفوفين : ٢٩ سلك الدرر : ١٤٩

١ - المذهب الحنفى ، فقه المذاهب الاسلاميه

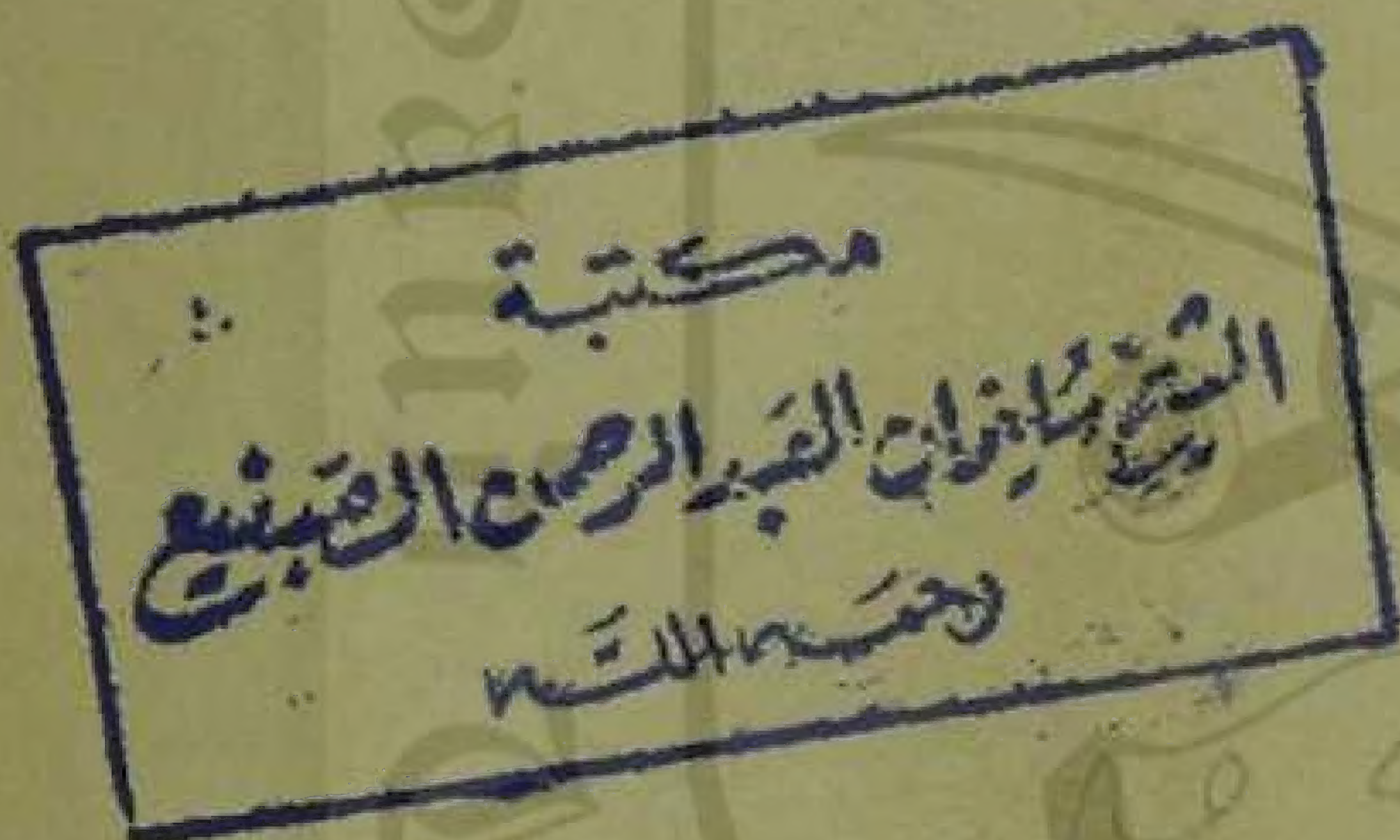
٢ - المرفوف ب - الناسخ ج - تاريخ النسخ

د - حاشية الاسقاطي على شرح ملامسكين

١٨٢٦



الجزء الأول من كتاب الاستغاثة  
عشر - الاستغاثة على الكثر  
لشيخ أحمد الاستغاثة المنقح



عبد الله



(الاول)

منهاج الدين القسري

لا حول ولا قوة الا بالله

ف ٤١١ / ٢

٨١١١٠٠

مكتبة جامعة الرياض - قسم المخطوطات
اسم الكتاب منهاج الدين القسري
اسم المؤلف ..... لا حول ولا قوة الا بالله
تاريخ النسخ ..... ١٨٤٦
عدد الأوراق ..... ١٩٢
ملاحظات (مفهرسة) ..... ها



وله بحسب ما ينبغي وانه ملكي من

بسم الله الرحمن الرحيم

**يقول** العبد الفقير الى عفو ربه ولطفه الحفي ابو الفتح احمد بن عمر الاسقاطي الخنفي بصرة الله بعبود نفسه وجعل يومه خيرا من اسمه **الحمد لله** رب العالمين والصلاة والسلام على سيد المرسلين وعلى آله الذين سادوا الدين **وبعد** فهذه حواشي وضعتها على شرح الكنتر للعلامة ملاسكني صحتها كاشية العلامة السيد احمد الخوي خاتمة المحققين وسكنت فيها طريق الاختصار والابيض والتبيين سهلا للطلاب **وسميتها** منهاج السالكين الى شرح ملاسكني والله اسأل وبنيته اتوسل ان ينفع بها العباد وان يجعلها سببا للخيرات يوم المعاد **فأقول** راجيا منه الاعانة والقبول **قوله** هو الموصوف بالجمل الى أي الحمد لغتم الوصف عدل عن قديمهم فهو انشاء باللسان لما قيل ان قيد اللسان مستدرك لان انشاء يكون الابواب اما الحمد عرفا ففعل ينبي هي تعظيم المنعم من حيث انه منعم على الخادم او غيره كذا قالوا ولا يخفى ان الانباء عن النبي لا يستلزم تحققه فضلا عن قصد ولا شك ان قصد التعظيم معتبر في الحمد العربي فالاحصى ان يبدل قوله ينبي بقوله يقصد فنرى على المطول وان ذكر الخادم في التعريف يوجب الدور وان كان مقتضيا في التعاريف اللفظية التي منها هذا الاول اسقاطه منه كما فعل بعض المحققين وان يبدل قوله على الخادم بقوله على الفعل المذكور والكرامة مرادف للجد عرفا واما اصطلاحا فهو صرف العبد جميع ما انعم الله به عليه الى ما خلق له والمجد هو الوصف بالجمل مطلقا وقيل مخصوص بالاختيار ايضا والنسب بين هذه المعاني ست نسبة الشكر اصطلاحا الى الشائنة وهي العموم والخصوص لمطلق

فهو شخصي

فهو اخصى كل واحد منها مطلقا ونسبة الشكر لغة للجد عرفا وهي مترادف ونسبة الى الحمد لغة وهي العموم والخصوص الوجهي كنسبة الحمد عرفا لغة اعموري على التامه **قوله** بالجمل وبكلمة كونه جمللا عند الخادم والمجد بدل او عند غيره في احتمال بعد العلم ان الحمد يتوقف على الخادم والمجد وفيها متغايران حقيقة وقد يستدل ان كونه نفسه وعلى المحمود والمجد عليه ولما احتجوا بالذات متغايران بالاعتبار كما لو وصف انسانا بالشجاعة فذاك الوصف اعتبارا صدوره عنه محمودة ومن حيث قيامه به محمودة عليه وقد يتغايران حقيقة كما اذا حمدته لاهلته اليك واستغنى له بذكر المحمود به عن ذكر المحمود عليه لما مر منها متغايران بالذات وقد يقال انما بمعنى على دليل وصف الجمل بالاختياري لانه شرط في المحمود عليه لا المحمود به صريحا بذلك الا اعموري لكن مقتضى كلام الدوا ان المجد اعتبارا الاختياري في المحمود به **قوله** الاختياري اي ولو حكما فدخل انشاء على التامه وتعالى موصفاة الذاتية لانها لا يترتب عليها آثار اختيارية فجعلت في حكم الاختيار **قوله** سواء تعلق الخ سواد خبر والفعل بعده في تاويل مصدر مبتدأ والتقدير تعلقه بالفضائل وتعلقه بالفواضل سببان والجملة متناقضة وفيه ان او وكذا ام في عبارة بعضهم لاحد التعبد والتسوية انما تكون بين المتعبد فالصواب الواو بدل او او لفظا وبمعنى الواو وقال الرضي سواد خبر مبتدأ محذوف اي الامر سواد ثم الجملة دالة على جواز بشرط مقدروا والهمزة وام مسعلماتان للشرط بعلامة ان ان والهمزة سر مستعملان فيما لا يتحقق حصوله عند المتكلم والتقدير ان تعلق بالفضائل او بالفواضل في الامر ان شاء الله وهذا الكلام فيه والفضائل المراد الذاتية التي لا يتوقف تحققها على تعلقها بالغير كالعلم والفواضل المراد المتعبدية التي يتوقف تحققها بالغير الاحسان **قوله** واللام الخنفي يجوز ان يكون الاكتفاء او العهد اي الحمد المعهود الذي حمد الله به نفسه ومجده به بالغير الاحسان **قوله** واللام الخنفي يجوز ان يكون المصدر الاصل فيها ان تكون الخنفي كما في المطول ولان اللام الخنفي انبأوه واختار الشافعي الاول لان اللام الداخلة على المصادر الاصل فيها ان تكون الخنفي كما في المطول ولان اللام الخنفي الاستغنى في بطريق سرها على ما ياتي **قوله** واللام مطلق المسمى اي مطلق مسمى الحمد اي مسمى المطلق عن الغيبة ما هيته لا بشرط وجودها في ضمن الافراد ولا بشرط عدمه **قوله** وهو يفيد في اللام الخنفي وذكر الضمير تبا وبلى اللفظ وانوته يتناول الكلمة جاز وكذا في حرف **قوله** بحسب المعام لاحاجة اليه حيث جعلت اللام في الله للاختصاص اذا اختصا في يستغنى عن اختصاص جميع الافراد اذ لو كان فرد منه لغير يقال لغات اختصاص الخنفي لخص في الفرد انما ثبت لغيره تعالى ثم جملة الحمد خبرية لفظا انشائية معنى لحصول الحمد بالكلام بها لا قبله ولا اذعان لمولوها ويجوز ان تكون موضوعة لان انشاء فتكون انشائية لفظا ومعنى **قوله** اي جنس الحمد ناظر الى قوله واللام الخنفي **قوله** الخنفي بالذات الى ذات النبي قد يقال على حقيقته وقد يقال على هو بنية الى رجبته وهي الحققة من الحقيقة مع الشخص وقد يقال على يقال بل الوصف والمراد لها هو ان ياب وهو يستعمل استعمال الشيء واستعمال النفس فلا يجوز تذكيره وتانيته ومن ثم قال السجدة بالفتة كبر والخادم جمع محبة بكسر الميم ثمانية بمعنى الحمد والمقصود من هذا بيان ما وضع له هذا الاسم لا التعريف فلا اشتقاق بالالفاظ المترادفة من اللغات القارسية وغيرها ثم ذكر الوصفين ليس باعتبار انهما داخلان في الموضوع بل بل للامارة الى استبعاد الذات لجميع صفات الكمال فيها معنيين للموضوع له الاجزاء **قوله** اي علم الشرايع وهو علم الفقه المعروف بالعلم بالاحكام الشرعية المكتسبة من ادلتها التفصيلية وهو هو علم فقل





المكلف من حيث انه مكلف واستمداده من الكتاب والسنة والاجماع والقياس الصحيح وقائده  
 الفوز بجزيل الثواب والنجاة من العذاب **قوله** المحمول على اكل الافراد واما واحد وان  
 اختلف الطريق **قوله** في دار الابتلاء اي التكليف **قوله** براءة الاستهلاك هي ان يكون في الكلام  
 اشارة الى ما سبق الكلام **قوله** جمع العصر لا يعني ان جميع فعل المفتوح الفاء الصحيح العيني لانه  
 على افعال شاذة وقياسه فاعلى قال ان ما لك لفعل اسما صحيح عينا فاعل وانما اركبته لاجل المناسبة  
 لقوله في الامصار فان قيل الا عصار جمع قلة وهو غير مناسب هنا والمناسب جمع الكثرة وهو  
 عصور فالجواب ان جمع القلة اذا صلي بلام الاستغراق كما هنا ساوى جمع الكثرة **قوله** عزه  
 الضمير للعلم والله والاول اقرب كقربه **قوله** ولا حاجة الى جعله الخ اي حذف المضاف اليه و  
 جعل اللام عرضا عنه لانه الاصل عدم الحذف اولان انا بية اللام عن المضاف اليه الظاهر  
 لم يثبت عن متقدمي النجاة محشي عن المعنى وفيه نظر فله المضاف اليه هنا ضمير  
 عينة لا ظاهرا ثم مجيء الى بدل اسم المضاف اليه مذهب كوني وجعلوا منه قوله  
 تعالى فان الجنة هي الماوى اي ماواه والبرصيون يعقوبه ذاك ويقدرون به  
 للضمير جازا اي الماوى **قوله** جمع ناصركا هلى واجهال والاول ان يكون  
 جمع نصير محشي اي لان نصيرا اما صفة مشبهة فيقتضى السبوت او صفة  
 مبالغة فيفيد الكثرة وناصر حال من ذاك **قوله** على غير قياس والقياس  
 ان يجمع على فواعل كفارسي وفنوارسي محشي وفيه نظر  
 فان جمع فارسي على فنوارسي شاذ ايضا قال ابن مالك وشذوذ  
 يعني فواعل في الفارسي مع ماثلة استثنى واراد بالمماثل كل وصف  
 على وزن فاعل المذكور عاقل بل قياسه فعل وفاعل تعالى بسند  
 العيني فيهما قال ابن مالك و

و فعل لفاعل وقاعله **قوله** وصفين نحو عاذروا عاذله  
 ومثله المتعال فيما ذكرنا انتهى وبين الاعصار والانتصار  
 الجناحى اللاحق وهوان يختلف اللفظان في حرف و  
 يتباعد المخرجات **قوله** والصلاة على رسوله لم يذكر  
 السلام وفي بعض النسخ ذكره وهو اول لان الاقتصار على الصلاة  
 مكره ونهى عليه السنة الحديث وان كان عندنا لا يكره  
 صرح به في منية المفتي **قوله** في الاصل اي في اصل اللغة  
 اي في حقيقة اللغة بقرينة قوله ثم استعمل بمعنى الدعاء  
**قوله** اسم من التصلية اي اسم مصدر وضع موضع المصدر والتصلية

مصدر قياسي

مصدر قياسي قالوا وهو مشهور لعدم السماع وفي القياس على صلاة لا بقلية انتهى  
 ودعوى عدم السماع ممنوعة فقد سمع في الشعر القديم كقول ثعلب تركت القنان وغز  
 القيان وادمنت بقلية وابتهالا ولب عرقصة مع النبي ذكره في المقدمة قال يقال صليت  
 صلاة وبصلية انتهى وانما تركه الزا هل اللغة لانه مصدر قياسي دعنا ينقوا السجدة  
 ونزل استعمال التصلية في الخط لاهاهم المبيط مالى سراد ويقو التصلية بمعنى التقذ  
 بالنار فان المصدر مشترك بينهما وقال الفهات والصلوة اسم من التصلية وكلاهما  
 يستعمل اتمت والصلوة منتقلة عن واو ولدت كنت بهاية غير الزا **قوله** الى  
 الجبر الظاهر ان يقال بالخبر **قوله** ومن اسماء الصلاة وذكرنا التميز لانا والصلوة  
 بالذات لكنه لا يقع بالسنة لقوله ومن الرمن الدعاء فالاول ان يقال انما ذكر  
 التميز لان الصلاة مصدر وتامت المصدر كل ما ثبت بقلية حينئذ العدم عند قول  
 المتك والمبلاغات طرفان **قوله** وهو معنى مشترك اي مفهوم كل ينطبق على  
 ما تحت من الافراد وهذا هو المختار عند المحققين **قوله** لانه مشترك اي ليس لفظ  
 الصلاة مشترك بين بيان بان ومنع لكلها بوضع على حدة لانه يلزم ان يستعمل  
 المشترك في معانيه معاخزان الله وملائكته والمؤمنين يعطون على النبي وهو  
 محتج عند الآخر **قوله** اي المرسل يشير الى ان الرسول في الاصل مصدر كالقول  
 استعمل هنا بمعنى اسم المفعول وقد يستعمل بمعنى الرسالة كقوله لئن كذب الواسع  
 ما نعت عندهم بئروا لا ارسلتم برسول **قوله** ثبت له كتاب متعلق ما شئروا وفيه  
 ان المشهور ان الرسول انما اوتي في اليه بشرى وان لم يؤمر بتبليغه فكل رسول  
 نبي ولا عكس **قوله** ورد لفظ النبي في آية ان الله وملائكته **قوله** والسا  
 داخله امر اعلم ان الاصل في لفظ الحقيق وما يتفرع منه ان يقال باذخا لسا  
 على المقصور والياء ماله الخاصة يقال وصف المال بزيد اي المار له وزعمه  
 لكن ان يقع في استعمال اذخالها على المقصورا على الخاصة نحو حقيق برحمته  
 من يا وهو المراد هنا وهذا اما بناء على يقين معنى التميز والافراد وجعل الحقيق  
 مجازا عن التميز مشهورا في المصنف **قوله** وما كان للاستيا الجواب عن اشكال  
 تقريه ان الرسول لم ينفرد بفضل العلم دون غيره من الانبياء والرسول حاصل  
 الجواب حمل العلم في كلام المع على علم الرابع والاحكام برصف كونه غير شون في  
 الكلام استقدام **قوله** نسخ بوقا تم هذا احد قولين فانهما انتم بمرت النبي  
 لا نسخ برفعه بل يجب على امته العمل بها بعدة ما لم يعم ذلك النسخ  
 وهذا الثاني عليه اصول الحنفية في الخبر بوضوحه لاتب امير حاج اما بعد

ف

يب

ن

يستعمل



لعنه صلى الله عليه فثبت انه شرع لمن قبله فهو شرع له ولا ممة عندهم هو الحنفية  
 والما لينة وانما نعتية هي يظهر النسخ وقال قبل ذلك ما ثبت انه شرع في حيز العمل به  
 وان كان نبيا بعده غيره لان الاصل عدم النسخ فان قيل اجمعوا على ان شرعنا ما نسخ  
 لجميع الشرايع قلنا نعم لكن لما خالفنا لا مطلقا للقطع بعدمه في الايمان والكفر والبطا  
 وحده الزنا وتغييره في ذلك بما اذا فحق الله ورسوله علينا ولم يتكره في قولنا انما  
 بل هو صريح في نوصوله اليها وشيئنا له **قوله** وعلى الله اعاد الجار وداعى اليه لان  
 يتكرهون الفضل بينه وبين الربيعي ويتبدلون بحدس موضوع **قوله** وهو في الاصل  
 الاهل فقلبت الهاجرة ثم الهجرة الفاديتل اصله اوله تحت الواو والفتح ما فيها  
 وقلب الفاد في حاشيتنا على الاسموي كلام ينبغي مراجعته **قوله** الا انه حتى في الاول  
 ان يقال خفض بالاشراف واولي الخطر في الاستعمال وكذا خفض بان يضاف الي اعلام العقلا  
 ولوانا كقولنا معنى من الله فاطمة الجوار ولا يمنع اضافته الي الغير لحيث قولوا اللهم صلى  
 محمد وعلى اله والمراد بالال هنا كل مؤمن **قوله** الملقب بما فط الدين التلقب بالانفاظ  
 المضافة الى الدين كزيت الدين وشمس الدين منها البدرع المتخالفة للزاع لما فيها  
 من تركية النفس المعرف عنها صرح به القزطي بحسب **قوله** عطف بيان اي لا ياتي البركات  
 او بدل منه وكذا ابو البركات عطف بيان لقوله القيد او بدل منه لان نعت المعرفة  
 اذا تقدم عليها اعرب بحسب القواعد واعرب المعرفة بدلا او عطف بيان بخلاف نعت  
 النكرة اذا تقدم عليها فانه يعرب حالها ويجوز في كل من ابواب البركات وعبد الله اعراه خبر  
 مستند اخذوه او مفعولا لفعل محذوف **قوله** في مثل هذه المواضع يريد ما اذا وقع  
 الابن بين علمين **قوله** يقع صفة او للثمة وقوم كذا قد حققوه بحديث يتوون ما قبله  
 لفظا بحذف الف ابن خطا الا ان يقع اول يقع الوسط والميل فيكون مذكورة في  
 الاسموي وحاشيتنا عليه **قوله** يقع صفة للمقدم لانه المصود ببيانته بذكر النسب **قوله**  
 ولوالديه عطف على الضمير المحذوف ولذا اعاد الجار ويجوز ان يملكه عدم اعادته **قوله**  
 النسبي نسبة الي سفة بنعي السن وقيل بركها ويقع النسبي بذكره تركت في محو **قوله**  
 والناخير هو الاصل اي فلا يحتاج الي نكته وانما كان الاصل الناخير لان مقام الدعاء مقام  
 دلة وحضور فنياسه الناخير ومنه نظر لان السنة في الدعاء ان يبدل الانسان بنفسه وقال  
 صلى الله عليه ولم ابدانك وقال نوع عليه السلام رب اغفولي ولوالدي **قوله** والتقدم لوض  
 لوزايب التقدم خلاف الاصل يحتاج الي نكته وهي انه اذا قدم نعتا دعا المفعول كان

مفعولا

النسب

مفعولا الي باعتبار قوة حسن ظنه باسمه فيكون دعاؤه لوالديه دعاء مفعول ودعا المفعول  
 منطية القبول **قوله** لما رايت الهم اي اصبحت الهم فهو محذوف ما قبله  
 اي ما قبله اصبحت الهم محذوف في الاستناد كقوله راضية وما حرف وجود لوقو  
 تقضي حيلتين ما ضوئين وحديثنا بينهما عند وجود الاول وراى اما علمية  
 فتشعر الي مفعولين او بصريه فتشعر الي واحد وحيث يكون قوله تامة مستوف  
 على الحالية **قوله** في الاختصار لقولنا ليل النقط وتكثير المعنى والاعجاز اذا المفعول باقل  
 من عبارة القاري والاطناب اداوه بالير منها والتقوليل زيادة النقط على ما ورد  
 به اصل المراد مع كون الزايد غير متيقن لقوله والقي قولها كذا ومينا فان نعت مفعول  
 المحسوس كقوله واعلم علم اليوم والامس قبله وهذا اختلاف ما يقال ان بصره يعني سمعته  
 باذن وكنته ببيد في مقام لتقرر الي ان كيد سعد **قوله** فائدة الغيرة وفي غاية  
 عايد الي المخصوص المفهوم من الفعل او لما وبين الفائدة والقاعدة الحياتة اللاحق **قوله**  
 اي اردت فترعت فالنا عاطفة وحيلها العين يعني وفيه نظر **قوله** بعد التماسر هو  
 احد انواع الطلب فان الطلب ان كان من الاعلى الي الادنى سمي امرا ومن الادنى  
 الي الاعلى سمي دعا ومن المساوي سمي التماسر **قوله** من اعمات الآفاصل وافي منل  
 الاعيان فيه انواع البديع العكس والتبديل وهوان تقدم في الكلام جزاء فقلس  
 فتقدم ما اخرته وتوخر ما قدمت كقولهم عادات السادات سادات العادات **قوله**  
 الذي هم المراد من الانسان الاول نور العين الذي سمره ومن العين المحذوفة  
 ومن الانسان الثاني الحيوان الناطقة ومن العين الثامنة العين الباهرة ومنه من  
 انواع البديع العكس والتبديل ومن علم البيان التشبيه المبلغ ووجهه ان الانسان  
 كما لا يتفهم في المصبرات الا بالعين فكذلك الخلق لا يتفهمون الا بالعلم **قوله** وسمة بكنز  
 وفي نسخة بدون الباء وهو صحيح ايضا فان سمي يتقدم الي مفعولين تارة بنفسه وتارة يتقدم  
 الي الثاني بالياء وهل اسم الله من قبل اعلام الحس او اسم الحس قولان وامامنا  
 فالتحتم رتبة الالف من حيث ذ لا التماسر المعاني **قوله** ويكون الواو للمعطف والمعطوف  
 عليه محذوف وهو شرط تقييد الشرط المذكور كما ذكره الكه وقوله فقد يحل جواب الشرط  
 المحذوف وما عطف عليه ومجموع الشرط والجواب خبر المستد اعني هو وفوق الخبر والخبر  
 جملة الشرط شرط غير صحيح وانما اذا كان المبدأ اسم شرط نحو من عمل صا فلنفس  
 من مبدء او جملة الشرط وحدها هو الخبر على الاصح وقيل جملة الجواب فقط وقيل

صمد  
 وقت الادم  
 لراهنه  
 منه



**قوله** خرجت عن افادة معنى الشرط ولا جواب لها اصلا وقوله فقد عجز خبر المستند  
**قوله** مع النكاح في ذك الحال مراده ما كتلف التخرج على قول صنف فان لم يكن هذا  
ما يصلح ان يكون صاحب الحار غير المتبدل والحوال لا يجزئ من المتبدل الا على قول من  
وهو على صنفين **قوله** الفالاة دخل في خبر المتبدل لان نسبة الخبر من المتبدل المستند  
من الفاعل والمنعم من الموصوف **قوله** الا في الموصول كذا المضاف الى الموصول المذكور  
والموصوف بالموصول المذكور هو الذي ياتي في الدار فله درهم وكل الذي لفعل فلك  
او عليك والسي الذي تتعاه فستلقا **قوله** والنكرة الموصوفة بما لو قال باحدا  
لكان اولى نحو رجل ياتي اولى المحذوف بدو مثل النكرة المذكورة ما اصف  
الربا نحو كل رجل يتقنه الله فتسعيدا ناجا ونحو الفايه الخبر في هذه  
المواضع لان المتبدل فيها شبه ادوات الشرط ولذا شرطوا فيه قصد العموم والاشارة  
معنى الصلة او الصفة وقد تقعون الخبر بالغا وجوبا وذلك لعدم ما نحو واما قوله فقد تيام  
**قوله** عسا يدرك جميع مبيدة وهي لغة الوال والطلب واصطلاحا نكتة ثبت بالاول  
**قوله** الفقاويك يفتح الواو وكرها **قوله** جمع الفتوب هي في اللغة مأخوذة من الفتى  
وهو الباب القوي سميت بذلك لانها جواب حادث اذا حدث حدث حكم او تقوية  
لبيان منكل وفي الاصطلاح افعال حكم شرعي لا عمل وجهه الالتزام **قوله** استعمل  
استعمال الاحناس يجعل لها للخص فيطل معنى الجمعية ويجوز ان يراد بالفتاوي  
الكتاب المهور وهو فتاوي ماوراء النهر فيكون اللام للعهد ويجزئ من هذا ان يقول  
والفتاوي **قوله** وهي صفة لادب في الاصل صفة محتاج الى موصوف ومن ثم قدره الله  
ثم غلب عليها في الاستعمال الاسمية او الكون اسما **قوله** معاذ حال من المستكن في على  
وهو يكون الفين وفتح اللام مخففة من اعلم السبي جعل له علاقة بغيره وجوز بعضهم  
تدب اللام مفتوحة وكذا مسكورة حال من قائل سميت وفيه نظر **قوله** من اسامي  
الائمة اراد باسمائهم ما يسم الكعبة والسبة هو الاقاوي صنيعة ليس اسما وكذا ابو  
يوسف بل كنية وان في ليس اسما بل نسبة **قوله** والفالك في ولم يذكر علاقة  
للادام احد لقوله خلافه **كتاب الطهارة قوله** بالدين خبر مبتدأ محذوف او

الواقعة  
ترجم

مبتدأ

او مبتدأ خبره محذوف وبالضمت منقول لفعل محذوف فان اراد التعداد ينبغي على  
الاستفاد كتر احواله تخلصات النقال كمن والفتاب في الاصل مصدر كذا اذا جمع  
مطلق لاجمع الحوز كالقوم والمراد هنا المجموع اما جعله اسما جاعلا للمكتوب كالقباسر انما  
للملبوس او هو مصدر سمى به الملبوس مبالغة في فاعل سائل مستقل والمراد بالاستقلال عدم  
توقف تصور سائل على شيء قبل اوجبه لا الاصلية المطلقة فدخل كتاب الطهارة والفتاوي  
بنوع الطهارة نظافة وكبرها الا انه وفيها فضلا ما يظهر به واصطلاحا نظافة المحل عن النجاسة  
حقيقة كانت او حكمية واورد الوضوء واجب في السنة الثاني طهارة مجازية وجوبها عند  
والجنت وميل اقامة الصلاة وفيل ارادتها ورد الا واما ما ينقضها فكيف يوجبها واجاب في  
الفقهاء بانها ينقضان ما كان ويوجبان ما لم يكن وشرايطها ثلاثة هي ثلثة من شروط  
وجوبها وهي في شروط صحة طهارة في النهر فبالمرطوب المبرقلم فيها هي تكليفه السلام  
بحكم كذا حدث ما ظهوره مطلق وكاف وصفت الوثب والحض مقدم نفاس مع المكان  
للفعل هذه شروط وجوب ما بقي الصحة اعلم فاقولها يتعادل العضو كله وحسنه نفاس  
والنواظرة بعدم وقيل عدم صحة الصلاة بدونها واركابها في الحدث الا هو غسل الاعضا  
وسج ريع الراس وفي الاكبر غسل البدن وفي الخس العيني زوال الوضوء غير طين زوالهم الا في  
في كتاب الطهارة بمعنى اللام لان المضاف اليه ان يات المضاف ولم يكن طرفا او كان اخضر  
مطلقا كيوم الاحد وشجر الاراك وعلم الفقهاء لاضافة معنى اللام وان كان المضاف ظرفا  
كانت بمعنى في وان اخضر من وجه فان كان المضاف اليه اصلا للمضاف فنحن بمعنى من والافضل  
بمعنى اللام فاضافة خاتم الى نضمة بمعنى من واضافة قفصه الى خاتم بمعنى اللام من غير  
**قوله** عينا المعصية اي القابل بان اراد الجمع جموع لا كل فرد والصحيح خلافه بل افراد المود المحل  
بالاجسية والجمع تركه كل فرد فرد ففهمنا وان وقال القدر عند قول التلخيص استقرت  
المفردات مثل هذه في التركة المسقية معصية واما في المعصية باللام كما هنا فلا يلزم بل الجمع المكون  
بلام الاستقراء فينا ولا كل واحد من الافراد انتهى **قوله** وانما قدم الطهارة في اعلم  
ان المراد بها ثلثة عبادات ومعاملات وعقوبات ولا حقا ان العبادات مقدمة  
ثم فترست الصلاة لانها اقرب اركان الاسلام بعد الايمان ثم الطهارة فلما ذكره الله  
والمرط مقدم اي من حيث الوجود لان حبب النصوص والاقا في شروط من حيث التدبير مقدم  
**قوله** ثم احصت الطهارة بالبداية اي جعل الطهارة منفردة بالبداية دون غيرها

المصور مقدم



من الشروط قالوا داخله على المقصور وهو الخاص **قوله** لا تنقطع لو قد  
 تنقطع فقد قالوا فمن قطعت يده الى المرفقين ورجلاه الى الكعبين  
 وكان بوجهه حراحة انه يصل بلا وضوء ولا يتم ولا إعادة عليه في الاق  
 كما في الظهيرة فاذا انقضت بعد ما دخل الوقت سقطت عن  
 الطهارة فكيف في السنة شرط ولا سقط ايضا غالبا ومن غير الغالب  
 انها تنقطع كما قالوا فمن سئلته الهوم فلم يقدر على احضار عزمه انه  
 سقط عنه البتة وكيفيه التلقظ بلبانه كما في الفتية والجواب انها وان  
 تشاركنا في ذلك الا ان الطهارة اقدم منها وجود السبق على البنية من  
 حيث الوجود فلذا قدمت بحسبى وما في الفتية موافق لما في المحسبي وفيه  
 كلام لانه نص يدل بالرابي والتمتع الا ان يظهر دليله مع قال الجواب  
 حيث كان لا يقدر على منه الفلت ما في الذكر الثاني اصلا لا بد لا يسهى  
 من الوضوء لانه قدمه على الفصل لانه خرمه ولانه مقدم عليه في الوان  
 ولان الحاجة اليه اس لكثرة دوارنه فكان ينبغي بحسب الوضوء عما بعده  
 لان موضوع الفتية فصل المكلف من حيث ما يعرف له من الحل والحرجة  
 وغيرها وما له ينبغي ان يكون موضوعا منها من تلك الافعال ومحور لا يضاف  
 اعراضها الذاتية التي هي الفرض والواجب ومنها والمم على ذلك في كثير  
 من اشياء الفتية في مثل ذلك هو مبني على ما هو مشهور من وجوب  
 الحكم بالتبديع المقدم من الموقوفين شيئا وتبديعا ولا تكن في المكلف  
 التحقير ان المتبدعا ما كان اعرف به هذا فصل وجهه وما عطف عليه  
 هو الموضوع لانه المضاف اليه المضاف اليه الضمير اعرف من المضاف  
 المضاف الى دية الارادة من العلم ان اية الوضوء مدنية اجماعا والوضوء الفصل  
 فرضه مائة مع وقت الصلاة بغيره حبل على اللام وانه له الصلاة  
 واللام ما يصل فقط الا بوضوء بل هو شرط في كل واحد من الوضوء  
 ووضوء الاشارة في قنينة نزل الائمة تقوى الحكم الثاني وبأن  
 اختلاف العلماء التي تعود مرة **قوله** اي وهو الموقوف بغيره اجماعا

تعليم

للموضوع الى ان الاضافة  
 هي اذ هو في الامم وقوله  
 فيمنع

لديه

بمعنى في وجوب بعضهما ان تكون بيانية والفرق بينهما وبين اضافة الاعمال الى الاخص  
 انه في التبيين ان يرد نقس الاول والثاني وفي اضافة الاعمال ان يرد بالاعمال في التقدير  
 الخاص فترد في هذا يكون الفرق بينهما اعتبارا بالذات والاعتبار بالذات والاعتبار  
 بالاعتبار هو **قوله** والوضوء هو بالقسم المصدر وبالفعل الما الذي يتوحد به **قوله**  
 والفرض في الفتية التقدير مع انه ياتي لفظة لئيف وثلاثين معنى والجواب ان المحصر  
 باعتبار الاستهري او باعتبار الحقيقة **قوله** عبارة من حكم انما يغير به وهذا  
 تعريف للفرض التقديري دون العمل والواجب ان يفسر الوضوء في كلام الم  
 بما لزم فعله ليعلم النوعين عموما بما يزيان فان نفس المسح على الرأس فرض  
 بالعلم الاول لبيوتة بالثاني ومقدار النافذة الذي هو الربع فرض بالعلم  
 الثاني دون الاول لبيوتة بالعلمين حبيب ومراذه بالعلمين حبرا الواحد في الفرض  
 فتات فرض عين وهو ما يجب على كل تكلف ولا يسقط عن البعض ما قام البعض  
 كما لا يمان والصلاة وفرض كفائية وهو ما يلزم جميع المكلفين فاذا قام به  
 البعض سقطت عن الباقي الصلاة الحارة وقد سيقول الفرض معنى الواجب  
 وبالقلم كقولهم الحج واجب والوتر فرض محوي **قوله** بدليل نظفي كما في الكتاب  
 والسنة المتواترة اذ لم يلحقها خصوص والاجماع اذ لم يتقبل بطريق  
 الاحاد ولا لقيا من المتخصصين علته محوي **قوله** على الوجه المفصّل من آخر  
 مفتقاه ان الوضوء المنكسر لا يقال له وضوء عا وليس كذلك محسبي  
 فل وجهه اي غسل المتوضي بفصل مصدر مضاف الى مفعوله بعد حذف في قوله  
 والضمير ما يدعي الفاعل فلا حاجة لجعله ما يدا على المتوضي المفهوم من الوضوء  
 والفصل يقع الفتح لفة ازالة النسخ عن الثاني باقرا الى اعله وبها اسم  
 لفصل تمام الجسد وبكسر ما يفسل به الرأس من خطمي وغزوه وسرعا هو  
 الاسالة وحدها ان يبقا طرا الى ولو قطرة عندهم وعنداني يوسف يحرق اذا  
 سال ولم يقطر هو **قوله** وهو من قصاص لوهذا باعتبار الغالب والمطرد  
 محايما هو من مبدأ سطح الجبهة اذ الاغم الذي نزل شعره على جبهته لا يكفيه  
 الفصل من الفضا من والاصبع الذي انحس شعره الى وسط راسه لا يجب  
 عليه الفصل منه بل لوسج على الصلعة اذ اراه في الاصح شعر والشوا بكاف  
 الفتح وتخليها ما ينبتة الجضم مما ليس رطب ولا وبر للاشارة



**قوله** الى اسفل دقته الوقت يفحش من الانسان مجتمع العجين مصباح  
وعند اب يوسف فاده ان مذهبه ونقله الى عن البرايح ما يقتضي ان هذا  
رواية عنه وان المذهب عنده كقولها **قوله** مع رفقة يسار الى ان البايح تمر رفقة مع  
مع وائر القير بها على مع لا نال ابتداء المصاحبة والتالو واهما من **قوله** دقته العكس  
فيه لغة نالته وهي تقع الميم والفا عا وهي في الانسان والدابة اعلى الذراع واسفل  
العنق **قوله** ويديه له ولوقلت له يدان فالتامة هي الاملية فما عا في من  
الزايدة محل الفرمين غسل وما لا فلا وظاهر كلامهم ان التامين يجب غسلها والزايدة  
على الرجلين كاليدين ولو في اظفارها طين ونحوه فالغسل على انه مغتفر قرويا  
كان او مدنيا **قوله** خلا فالزفر وهو يخرج بالايجاع قبله قال في البحر وما  
ذكر وان ان التاليت لعبارة النقييد واحدة ورجل واحدة والاحزب بدل الاله  
ومن البحث في الي وفي القرآن في ارجلكم لا طيل تحتها بعد الفقا والاجاع  
لا كما رواه هشام لم يعترف من بين لا ومطوفها وهو انه الفصل بيان ما لا يجز  
مذوف وهو مطرد الحذف مع ان معنى وفي المصباح الفصل وزان مجر احد  
مفصل الاعضاء والمفصل وزان متود التان وانما كبرت الميم على التثنية باسم  
الالة اسم **قوله** ومع ربع راسه هو لغة اوار اليد على التي وعرفا اصابة اليد المثلثة  
المضوء ولربيل باق بعد غسل الاصبع وكونه باليد غير لازم لانه لو اصابته المظفر قد  
الوض اجزاه والاجر انبيل باق بعد الفصل هو المشهور والصحيح الاخر وهو في البحر  
ولو اذ فل راسه **قوله** او حفيه او حبيرية وهو محدث اجزاه ولم يصر لما مستحب لا  
وان لوي الخاقا على الصحيح انتهى والربع بضمين واسكان الثاني مختلف  
جز من اربعة اجزا مصباح **قوله** وهو الصحيح لانه المسح يكون بالالة وفي  
الاصابع عادة والثلاثة اكثرها ولا كبر حكم الكروية ان القدر الذي يتعين فيه عين  
قدرة كعدد ركعات الظهر ولذا قال في البحر رواية الربع اصح رواية **قوله**  
ومع ربع حية ما ذكره المع والتم هتار وايات مرجوع عنها والمع هو عليه ان  
عنه فوض ويمكن تخريج كلام المع عليه بحيل وحية معطوفا على الوجه وان كان  
بيها فصل كثر فالمنصفون يتبعون في مثله محوي ولو في اعصابه شقاق غسله  
ان قدر والامسح والامسح ولم يقدروا على الما يتم در ولو راسه وجع

لم يورد في نسخة  
وهو مطرد لا يورد في نسخة  
وهو مطرد لا يورد في نسخة

ولا يستطع المسح سقط فرض المسح في حقه شرح الوهابية **قوله** كذا في الحوائص يعني الجارية  
ان في اسرار الروايات لها اسم ان صغيرا ان يحدوف وتضع ما ستر العشرة فوض خبر ان  
ويج اسر شتلف بوض من معنى مفر من **قوله** وسننه عقب الزايف بالسنن اسارة الى ان لا  
واجب في الوضوء والالفة اما الوضوء نفسه فقد يكون وضوءا وهو الوضوء للصلاة وسجدة  
الثلاوة واجبا وهو الوضوء للطواف ومنذ وباهو الوضوء لنوم وعن غيبة وعجبة  
وكذب وانما في شعر وفهقة خارج العملة وغسل ميت وضوء على وضوء ولا قتلا  
في النفق وقبل غسل جنابة ولغضب وقراءة قرآن وزيازة النبي صلى الله عليه وسلم ووضوء  
وسي وبعد كل خطيئة من شلالي وجع السن لان كلامها مستقل حكما واخره الفرائض لانها  
وان لقدوت مني محددة قلما حيث لا يعتد بها عند فوات بعضها والسنة لغة هي  
الطريقة مطلقا واما عرفا فاعتد صاحب البحر ان السنة ما واظب عليه النبي صلى الله عليه  
وسلم لكن ان كانت لامع تركه من دليل المؤكدة او مع الترك احيانا فدل غير المؤكدة وان  
اقتوت بالانكار على التارك كانت دليل الوجوب انتهى ويرد عليه الزواج فانها  
سنة لمواظبة الخلف الراشدين ولا يملها كلامه محوي **قوله** عنك يديه لم يقل قبل اذ قال  
الا فالي لا يتوهم احتضا من السنة بوقت الحاجة لان مفاهيم الكتب حجة بخلاف اكثر مفاهيم  
الخصوصي **قوله** في سفيه تسمية وسع يفهم الرامعقل اذلف في الذراع ومفصل  
القدمين في الساق وهو بالسنة والصاد والكتف بالفصل اليها لمفصل العضود  
وهو تنظيف الالة محوي **قوله** في ابتداء الوضوء يشير الى ان ابتداء مسح يرفع  
التي فوض ويجوز ان يكون حالا على تقدير مستبديا فهو وفيه ان كلا الوجهين منمنو  
على السماع فالاولى بعينه على الظرفية فتعد بر الوقت اي وقت ابتداء قال في النهر  
والاصح انه سنة مطلقا سواء كان مستيقظا او لا **قوله** يتوب عن الزوض النظر ما مضى  
نيابة السنة عن الزوض فان قبل مضاه انه لا يعيد غسلها فلما ذلك لان الزوض  
وحيث امالة وما ذكره احد اقوال ثابها انه فوض وتقدم به سنة وهو المذهب  
ونالها انه سنة لا تتوب عن الزوض فيعيد غسلها وهو مكل **قوله** والنقول  
في معنى السلف او عن النبي صلى الله عليه وسلم وتكونه المنقول اقتصر عليه والا  
فقد قبل الا فضل لسم الله الرحمن الرحيم من شلالي يعني بعد التهوؤ وذكر  
الزواجب انه يجب ولو كرا وهلل او حمد كان مقبولا لا من السنة ولو لم يسمها انتهى  
في خلاصه لا يحصل السنة بل المندوب واما الاكل فتحصل السنة في باقية

في نسخة  
وهو مطرد لا يورد في نسخة  
وهو مطرد لا يورد في نسخة



لا ينفات وتغير لسم الله في اوله وفي اخره **قوله** يسمى قبل الاستنجاء  
 وبعد الاغتسال حال الاغتسال وحمل النجاسة خافية **قوله** والا يوذل اصابع  
 يده لحد مقتضاه انه لو ادخل اليد استعمل الماء وفيه نظر في الثانية المحرث  
 او الخشب اذا دخل يده في الماء لا غتراف وليس عليها نجاسة لا يفسد الماء  
 وكذا اذا وقع الكوز في الحب فادخل يده الى الرفق لا يفسد الماء مستقلا اليه  
**قوله** فان كانت الحرة في الهرة فان كانت تحت ارجله بذكر فان لم يوجد ادخل  
 من يده اليسرى بايقاظ منته وان لم يجد رفع الماء بغيره فان لم يجد ريم ولا اعادة  
 عليه استقى **قوله** على وجهه لا يفيض ولا يشبه ان ازاله النجاسة فيما ذكره فرض  
 واما ازالته على وجهه لا يفيض اليه تجيب الانا او غيره فلا يظهر فرضها ليقول  
 باشا **قوله** والسواك بالرفع والجرح قال الزيلعي والاصح انه مسح لانه ليس من يفيض  
 الوضوء قال في الفجر وهو الحث وسحب الاصفر ارسن وتغير راحته وقراءة قرآن  
 وقيام من نوموا اجتماع الناس واقله ثلاث في الاعمال وثلاث في الاسافل  
 بعباده ويستاك عرضا لا طولا ويندب اسكاه بيمينه بان يحبل الخنصر استعمله والابهام  
 اسفل راسه وباقى الاصابع فوقه ولا يفيضه فانه يورث الباسور ولا يفيضه  
 فانه يورث العي ولا يشاك مصطحا فانه يورث كبر الطحال ثم يغسله والاستسكار  
 به الشيطان ولا يراد على شرب والا فالسيفان يركب عليه ولا يضعه بل يفيضه والاحظ  
 لجنوبه مشايخ والملك يقوم ثمانية للمرأة مع الغدرة عليه ومن فوائده انه سقا  
 لما دون الموت ويندكر الشهادة عنده ويبيط باليب ويسرع في الشئ على الطارح  
 البصر **قوله** اي استقى له اذ لا معنى تكون السواك الذي هو القود من سنن الوضوء ولا  
 حاجة الى ذلك لانه ثبت لغة اطلاقه على الاستسكال ايضا فكيف يقصره به اولى في **قوله** غسل  
 العلم والانتفاء اختار التغيير به دون المضمضة والاستسقاء للاختصاص بالاولى لما  
 فيها من معنى زائد على مجرد غسل وهو ادارة الماء في العلم ولما فيه من جذب به بروج الانف  
 ولو لم يكن الا اجزاه لان الخ ليس شرطها على الاصح لكنه افضل من سبيليه والمبالغة فيها سنة  
 ايضا الا في وقت الصائم **قوله** متعلق بالعلم والانتفاء لان القيد اذا اقتضى محلا كان قبل  
 فيها لانه الاخير **قوله** وتخليل حسنة في غير المحرم اما فيه فمكرهه **قوله** سنة

عند اب

وحي

في

كلمة بفتح الهمزة

عند اب يدعى هو الراجح **قوله** طريق التخليل هو كونه بالخنصر ودون اليد  
 صلى الله عليه وسلم واما كونه خنصر السري او من اسفل فاسم اعلم بفتح حلي **قوله**  
 وتسلط الفصل الاول فرض والثانية والثالثة ستان وقيل واحدة **قوله** فليدرا  
 بفتح الدال القافية وفي جعلها عظم نظرا لان البداهة بالخنصر متعارفة بالتخليل لا  
 متعقب له **قوله** ونسبته محلها عند غسل اليدين وقيل عند غسل الوجه ومحل كونها  
 سنة في غير المأمورية اما الوضوء المأمورية فالسنة فيه فرض اتفاق لانه عبادة  
 لكن صحة الصلاة لا يتوقف عليه لانه غير معتود انما المعتود الطهارة وهي  
 تحصل من غيره لان الماء مطهر بطبعه وهو جازيها فرض في التيمم سنة  
 محرم وسور حار شربلا في **قوله** اي نية دفع الحدث اذ ان الضر واجب للوضوء فعين  
 دفع الحدث لا للوضوء بمعنى غسل الاعضاء المحضومة ومسح الرأس لأن المذهب انه لا بد  
 من تحصيل السنة ان ينوي **قوله** وقال ان من يمسح ثلاثا اعشار بالفصول وثلاث اشرف  
 الله عنه تؤمن ثلاثا ثلاثا وسبع راسه ثم حارة واحدة وقال هذا وضوء رسول الله  
 ولان المضمضة المسح والتكرار يصير غسلا هراية **قوله** لا يفيض الا بالظاهرة او رفع  
 الحدة اوراقا من الصلاة او امثال الامور من جنم في الفجر بان فيه الوضوء كافتة  
 وعلى هذا فلا يحتاج اليه تكلف حامر ويجوز عود الضمير الى التوضي والاصح ان الوضوء الحالي  
 هنا لا يواب عنه **قوله** وقال ان في نية فرض لقوله عليه السلام انما الاعمال بالنيات  
 وجوابا ان الثواب منوط بالنية اتفاقا فلا بد ان يقدّر الثواب مع **قوله** وليقينه  
 ان يبل كفه او رده الزيلعي فقال والاطهر في كفيته ان يضع كفيه واصابعه  
 على مقدم الرأس ويمدها الى ففاه على وجه يتوعد جميع الرأس ثم يمسح اذنه باصبعه  
 ولا يكون الماستحلا بهذا لان الاستسقاء بما واحد لا يكون الا بهذا الطرف وما قيل من انه  
 يجازي كفه بخرا عن الاستسقاء لا يفيد لانه لا بد من الوضع والمد فان كان مستحلا بالوضع  
 الاول فلذا بالثاني ولان الاذن من الرأس ولا لاحتياج الى تحديد اياها لاجز من اجز  
 الرأس فالاذن اولى اسمي وبل يابيه ضرب مصباح **قوله** ثم يمسح القود من سبيليه  
 ثم الرأس مما يلي الاذن قاموس وفي المصباح ان القود من ناحية الرأس كل شئ قود وهو  
 افواذ كلوب وانواب **قوله** كما ذكر في المصباح اي لا المضمضة عليه من ان راع لان الاستسقاء  
 خلية عن الدلالة عليه الا ان يقال ان نية النبي صلى الله عليه وسلم مسح راسه كان وكذا  
 من قبل السنة المتعلية وهذه السنة مؤكدة في الاصح ومثروا حلة للمواظبة ولقوله عليه السلام  
 ابدوا بما بدا الله به والصبرة للعبور اللفظ **قوله** وقال ان في فرض لقوله

عبارة في توضيح ما في المصباح من قوله  
 او امثال الامور من جنم في الفجر بان فيه الوضوء كافتة  
 وعلى هذا فلا يحتاج اليه تكلف حامر ويجوز عود الضمير الى التوضي والاصح ان الوضوء الحالي  
 هنا لا يواب عنه

في



فأصلوا وجوهكم الآية والفا للتعقيب ولنا ان المذكور فيها حرف الواو هي لمطلق الجمع فتعقب  
 اعقاب غسل جملة الاعضاء هدية **قوله** بحيث هو من باب ضرب مصباح وفيه ايضا لغة انه  
 من باب يقب منه في الدين والرجلين ولو محالا الا في من والحد من الادب **قوله**  
 بحيث لا يخفى له اي مع اعتدال الهواء والبدن وعدم العذر وتجبف الاعضاء قبل غسل القدمين  
 فيه ترك الوضوء **قوله** الوضوء لان عليه الصلاة والسلام واظف عليه ولنا ان الله تعالى  
 ذكر الوضوء في الآية بالواو وذا الاول على الواو من شرا زاد على النصب بحرف الواو والزيادة  
 نسخ فلا يجوز ان ذلك **قوله** مستحبه المستحب هو المطلوب فله سرعا من غير قوم بما تركه  
 مستحبا لان السارع يحبه وسرعا بالان السارع بين ثوابه من ثواب الميت وهو تقدير  
 بحاسنه وثلاثا لانه زائد على الغرض والواجب وتطوعا لانه فاعله تبرع به **قوله**  
 التماسا من الاعمال القليلة وذلك اعضائه وتقدم عليه على الوقت لغرض عذر وتبرك  
 خاتمة الواضع وعدم الاستعانة بغيره والجلوس في مكان مرتفع والجمع بين نية  
 وغسل اليدين والتسمية عند كل عضو والتمسك بالوارد عنه والصلاة على النبي صلى الله عليه  
 وسلم بعده وان يقول اللهم احب الي من التواضع واحلف من التطهير وان يترك بعده  
 من فضل وصوبه متقبل القبلة قائما متوينا واطالة وقتته وتجيله وغسل رجليه بسببه  
 وبلمها عند ابتداء الوضوء في الشا والتمسك بمذيل وعدم تقصير يده وقراءة سورة القدر  
 وصلاة ركعتين في غير وقت كراهة ومكرهه تنزيها لظلم الوجه بالماء والتشهير وتبليغ  
 بما جدد والتوضي لغسل ما المراه او في موضع نجس او في المسجد الا في انا او موضع أعذر  
 والقائ النجاسة والامساك طية الما وحرم الاسراف في ما الهن والمملوك ما الموقوف كما المدارس  
 فحرام **قوله** وينقضة النقص في الاجسام انطال تنكيبها في المعاني اخراجها عما هو  
 المطلوب منها فيل الا وحقيقة وان في مجاز جامع الانطال وقبله تركه **قوله** خرج  
 نجس لم يقل نجس خارج لان الناقص انما هو الخروج لا النقص اذ لو نقص ما حصلت  
 طهارة الشخص اذ الانسان مملوء بالدماء قال في الفقه لكن الظاهر ان الناقص انما هو  
 النجس الخارج لا خروج ما يخرج عن كون النجس مؤثرا للنقص مع ان الصمد هو المؤثر في  
 دفع صمده والخروج شرط لا وجود للشرط دون شرطه اس في الشرع والخارج يخرج  
 شيئا اذ لان في الافراد خروج ما يغسل في كلام المع **قوله** من باب من المتوضي زاد بعضهم  
 في احتراز عن الميت فانه لو خرجت منه نجاسة لم بعد وضوءه بل يغسل موضع الغسل

في الصلاة والوضوء

في الدين والرجلين ولو محالا الا في من والحد من الادب

نقط ولا حاجة الى هذه الزيادة فان الضم منه ما يدل على المتوضي بنفسه والميت  
 ميت لا متوضي **قوله** خرج من السبلين لقوله تعالى وخا احد منكم من الفارقا  
 وقوله عليه السلام حين سئل عن الحدث ما يخرج من السبلين وكلمة ما علمة تتناول  
 المعتاد وغيره ثم فروضه يكون بالظهور حتى لا يتحقق نزول البراءة في نفسه  
 الذكر ولو نزل الى القلفة لقص وهو متكل لانه لا يجب على الحب البصا الى  
 اليد زليل واجيب بان الراجح وجوبه الا ان المعتد خلافه للخروج وكلمة وصل الى الداخل  
 ثم عاد ونقص لعدم انفكاكه عن بلة وان لم يتم الدخول بان كان طرفه في يده اعتبر  
 البلة حتى لا يقيد صومته في الامع والحنث المشكل اذا اتضح كان الفرج الاخر غير القربة  
 لا يتقصد الخارج منه ما لم يسبل والمفضاة التي اختلطت بسبلاها تدب لها الوضوء من  
 الريح وعن محمد يجب ولا يحلها الثاني للاول ما لم تحل للحيل وطيه الا ان يمكنه الاتا  
 في القبل بالاتقته **قوله** او غيرهما هو العلم والبدن فيغير في الغم ملاه وفي البدن  
 التجاوز الى موضع الحيف حكم التطهير وقايد ذكر الحكم دفع وزود داخل القبة  
 وباطن الجرح اذ حقيقة التطهير منها ممكنة وانما الساقطة حكمه والمراد بحكم التطهير  
 وهو نية في الوضوء والغسل ثم المراد بالتجاوز السبلان ولو بالقرعة فلو مسح الخارج كلما  
 خرج ولو تركه لسال نقص فانتقض بصوره التصدق غير وارد وحدا السبلان ان يغسلوا  
 فيخدر وهو الاصح **قوله** خلافا لفرقة القياس على الخرج المعتاد ولنا قول عليه  
 السلام ليس في القطرة من التطير من الدم وضوا الا ان يكون سبلا هدية **قوله** وقال  
 ان في الخارج لانه عليه السلام قال لم يتوضا ولا يغسل غير موضع النجاسة ام تقدر فيقتصر  
 على موضع السرة وهو المخرج المعتاد ولنا قول عليه السلام الوضوء من كل دم تسابل  
 وقوله عليه السلام من قاء ورف في صلاته فيسفرق والمتوضا وبين على صلاته  
 عالم يتكلم ولان خروج النجاسة مؤثر في زوال الطهارة وهذا القدر في اهل معتول  
 والانتصار على الاعضاء الاربعة غير معتول لكنه يتعدى ضرورة تقرب الاول هدية  
**قوله** وعند ما كلف لقوله عليه السلام للمتخاضة صلى وان يقطر الدم على الحصى ولنا ما التوا  
 وما روياه فزوج دمع من بعينه رندا وعش ناقص فان اسر صار ذ أعذر خرج من

في الدين والرجلين ولو محالا الا في من والحد من الادب

في الصلاة والوضوء



ادنه فيج او صديقه ان يوجع نقض والا لا وماله ما السرقة والتدبير وعرف  
 من الخمر ناقض دره قوله ليس بحرب يومرود بان الزرع ليس بخمس والنقض  
 بالزرع من الدبر ليس لان عينها بخسة بل تكونها منبغثة عن محل الخاسة فالكل  
 جار على عمومته لم يبرخله تخفيف على ان الزيلق والكالك قال الزرع من الذكر  
 وفزع المرأة ليس بزرع بل هو اختلاج **نهر قوله** اذ الزرع لم يقيد بالزرع لان خروج  
 الدودة والحصاة منها ناقض اجماعا **قوله** رقي الخافذه مع دخوله في خروج  
 خمس الحائضه له في حد الخروج **قوله** وقال الشافعي التي لا ينقض قد مرنا دليله  
 وجوابه **قوله** وقال لا يترط تبا على المخرج المعتاد ولقوله عليه السلام  
 القلس حدث ولنا قولنا يرضى الدرعه حين عدا لاحداث او دسعة علا الفرواذا  
 تعارضت الاخبار يحمل ما رواه ان مقي على القليل وما رواه زفر على الكثير **قوله**  
 مرة بكسر الميم هي الصفر **قوله** اي د ما غلبت اي حاصرا فان كان ما يما قالا متدا  
 ليس بشرط خلا فالحمد هذا اذا كان صاعدا من الجوف اما النازل من الرأس فقليله ناقض  
 اجماعا **نهر قوله** سوا قان من ساعته اي بعد ما وصل الي معدته وان لم يستقر وهو  
 خمس مغلف ولومن صبي ساعة ارتقاعه هو الصحيح لما لطمه الخاسية ولو هو في  
 المري فلا ينقض الفاق كفي حية او دود كثير لطوا رسته في نفسه كما في النائم فانه  
 ظاهر مطلقا به يغني بخلاف ما فهم الميت فانه خمس كفي عين غرا و **قوله** وان لم  
 ينقض لقلية الخاسية بالاصالة لا بالتجاورة **قوله** لا بلغا اي من فلولها  
 تحتلها بطعام اعتبر الغالب وعلى كل حدة لو استويا **نهر قوله** وقال ابو يوسف  
 ينقض الحوي لخنه في المعدة ولما اية للزوجته لا تتدخاله اجزا الخاسية  
 وما يتصل به من التي قليل واذا خرج قلت لزوجه وزادت بالهوارقته وقبلها  
 ولذا يجنب بوقوعه في الخاسية **نهر قوله** غلب عليه البراق علامة كوف البراق  
 غالبا الصفرة وعلامة المغلوب والماء في الحجرة **قوله** وان غلب الدم ينقض  
 كذا اعلقت مضت عضوا او امثلاث من الدم وسلمها القراد ان كبر او الا لا يعض  
 واذ باب ثوب **قوله** وهو القيان مصدر عشت نفس اذا جاشت **قوله** وقال  
 ابو يوسف واوصوا ان اليه والمجلس ان احدا انقض او اختلفا لم ينقض وقد  
 نقلوا في الغيب قبيل اعتبار محمد فيها المجلس وابو يوسف اليه وهي ما لو اخرج خام

نام من

ر

نام من يده ثم اعاده اليه ان اعاده في ذلك النوم برب اجماعا وان بعد ما استعظ  
 نام في موضع لا يبرأ عند الي يوسف هو الصحيح وعند محمد يبرأ وان بعد ما استعظ  
 ثم نام في موضع اخر لا يبرأ اجماعا ولم يذكر الا في حنفية قولا لان الصحيح من مذق  
 انه لا ينفذ الا بالتحويل وتماه في الحج **قوله** ان احدا المجلس اي ما يحسب عليه  
 المجلس قاله الحداد وبهذا ينفذ انه لو قائم استقل بعد اخر ثم قاله لا يجمع عند  
 ابي يوسف **نهر قوله** والاصح قول محمد لان الاصل اضافة الاحكام لاسبابها  
 الا مانع كافي **قوله** ونوم مضطجع لحجب به المتلقي والمنكب ولو قال  
 ونوم يزبل مسكة لكان ادلى وهذا شروع في التافق الحكمي بعد الحقيق ميا  
 على ان عينه غير ناقض بل ما تحلوا عنه النائم وعم كلامه المريف ذاملي  
 مضطجعا وهو الاصح وعليه الفتوى وهو المتعارف لا ينقض الوضوء وهو قليل  
 نوم لا ينفذ عليه الزمان يقال ويحرب عنده خاسية **قوله** يدونها اي الاضطج  
 والتورك المعنوي من مضطجع ومتورك **قوله** قايما او قاعدا او راكعا  
 مطلقا او ساجدا على الهيئة المنونة ولو في الصلاة على المهد ذكره الحنفية  
 ولا فرق بين غلبته ونقده ولو سقط من مقوده ان استنبه مثل ان يركع  
 في الارض اوسع وصوله لا ينقض ولا ينقض نوم الاسباب عليهم السلام وهل ينقض  
 انما دم وغشم ظاهرا كلام الميسر **قوله** وقال ان في امر لقوله عليه  
 السلام من قام فليتوضا ولنا قوله عليه السلام ليس الوضوء على من قام قايما  
 او قاعدا او راكعا او ساجدا وما رواه محمد بن علي النائم الذي استرخى  
 مفاصله **قوله** وقال ما لك ان طال الحولان بطوله استرخت مفاصله ولنا  
 اطلاق الحديث السابق في حد الطول الحاكم هو العرف وروى عنه انه قد ر  
 ما بين العا من طويل امه ملك **قوله** واعما هو افة في القلب او الدماغ  
 لعطل القوى المدركة والحركة عن افعالها مع بقا العقل مغلوبا **نهر قوله**  
 وجنون هو مرض يزول الجا والعنة لا ينقض لقولهم بعينه العبادات مع  
 والمعنوه هو غلب الطام قاسدا القديرا لا انه لا يضرب ولا شتم **قوله**  
 وسكر ولو بالكل الحشيشة **قوله** مصل ولو حكما فتشقق كقصة



ان حجة المهور البان ولو نسي البان المسح فترفعه قبل القيام الى الصلاة انقضى  
لا بعده لبطالة البان بالقيام اليها ولو نسيته امامه او احدث عمدا ثم ترفع الموضع  
ولو سبق قائل لا تنقض بخلافه بعد كلامه عن راي الاصح والفرق ان الكلام قاطع للمصلح  
لا يفسد بخلاف الفقه والحديث ولو نسيته الامام والقوم معا او نسيته الانا  
ثم القوم يطلب طهارة الكل **قوله** بالغ لا فرق بين كونه متوضئا او متبذرا  
وانفقوا على ان لا يبطل الفسل واختلفوا هل تنقض الوضوء الذي في ضمن الفسل  
والصحيح النقص مع انفاقه على بطلان صلاته **قوله** بعد ذلك التهمة  
اي لا تنقض التهمة لانه الذي حصل به الحجابية وعبارته الم تروم ان الن  
نفس التهمة ومن ثم قال انك لا تنقض عند التحقيق في المحل الوهم و  
خلاف المراد **قوله** وقال ان في لا تنقض احداث قوله عليه السلام الا ان ضحكك  
تصديقه فليعد الوضوء والصلاة جميعا وعمله يتركها من بعد راي **قوله**  
ونعلا لم يصب ارفق طلاله دون وهو يرب به يعني و **قوله** هكذا افنى الفقيه  
او به يعني وروى في صحة النسي رواتيات وحزم الزيلعي بالنقض  
لان له حالة تركه **قوله** لا يبطل طهارة الاعمال في الصحيح قد سأل عن الحجر  
الاتفاق على عدم الابطال انما الخلاف في نقض الوضوء الذي في ضمن الاعمال  
فليعمل عليه كلام **قوله** لا تكون حادثة في صلاة الحجازة لان الاثر ورد في صلاة  
مطلقة فنقتصر عليها هداية **قوله** ان مباشرها كذا المباشرة بين الرجل  
والغلام وكذا بين الرجلين فوجب الوضوء عليها فتنه وكذا على المراتبة **قوله**  
وهذا محذور لا ينقض هو القياس وجه الاستحسان وهو الاصح انها لا تخلو عن قليل  
مزيه غالباً **قوله** لو خرجت من البر تنقض لان الجنس ما عليها وذلك قليل  
وهو حدث في السبلين دون غيرها هداية **قوله** ومن ذكر ان وعده كونه  
وفيه ولو لغره تكن يجب له غسل يديه وقبضه في البداية مما اذا كان  
مستقبلاً بالاجار وهو من حجر فروع شك في بعض اعفاء وضوءه اعاد  
ما يشك فيه لونه خلا له ولم يكن الشك عادة له والا لا يعلم انه لم يغسل عضواً وشك  
في بقيته على رجله اليسرى لانه اخر العمل يتقن الطهارة وشك في الخ  
او عكسه اخذ باليقين ولو تيقنهما وشك في السابق فهو مستظهر ومثل المتيقن

ولذلك

ما

شك في طهارة او يوجب اليقين وتامة في الاشياء **قوله** وقال ان نسي ان يمسح  
او لم يدب برة من مس ذكره فليتوضا ولا يمسح فيس هل هو الا يفتح متك  
عني **قوله** ادس برة المرأة فينقض لقوله او لا مستم الشا وانه عليه السلام  
كان يغسل بعض شايه ثم يخرج في الصلاة ولا يتوضا وقيل الاية ابن عباس بالحي  
وهو ترجمان الفرائد وهو موافق لما قاله اهل اللغة ان الممسح اذا قرأ  
بالراة يراد به الجماع ويؤيده قوله مريم عليها السلام ولم يمسحني بشيء عيني  
**قوله** فرض الفسل لو عطف على فرض الوضوء او متانف و اراد بالوضوء ما  
العمل وبالفسل المعوض كاي الجبره وظاهره عدم شرطية غسل منه وانقض في المسنون  
**قوله** غسل منه وانقض ويكفي الشرب عتلا ان الحج ليس بشرط في الاصح **قوله**  
اي المضمضة هو يتوعدك ان استعمل غسل الفم في المضمضة وغسل الانف في الاستنشاق  
بحازن ذكره المطلق و ارادة المقيد **قوله** وتبدنه فيغسل السرة وانما الجماع  
وتغسل فزها الخارج ويجب تحريك الخاتم والقرط المصنوعين وعليه ازالة ما يمنع لا ما لا يمنع  
ايصال اليه اليدين لا باليمن كرا ب وطيب في فظ لا فرق بين قزوب ومردف  
واختلف في ما على فظ الصباغ والغنوية على انه غير مانع واد اراد الحنبي  
ان ياكل او يشرب ان يغسل يديه وقاه واختلف في الحائض والحجب معا  
اهله قبل الفسل الا اذا احتلم فلا يمسح لغسل فم وظاهر السنة يقبل الاحتجاب  
لان في الجواز فهو عليه غسل وشمه رجال ولم يجد سرة لا يدعه وان راوه والمراد  
بين رجال او رجالا ونسوة لا بين ن فقط واختلف في الرجل من جهال ونسوة  
اون فقط ويغسلها ان ينتم ويغسل لحيها من الما واما الاستنجاء فترك مطلقا  
لا يخفى و **قوله** خلا فالت في له القياس على الوضوء وان قوله تعالى وان كنتم  
حنبا فامطروا امر مبطل جميعا لانه لا ان ما ينعقد وايصال الما اليه او يتعسر فقط  
مخلاف الوضوء فان الواجب منه غسل الرجلين والمواحدة منهما مقدمة وقال عليه السلام  
انها وضوءان في الحجابية شتان في الوضوء هداية **قوله** وقال مالك ان لا يمسح  
التفصيل للبيان فلهذا المأمور به هو الظاهر وهو لا يتوقف على الدلك من شرطه لاد

قوله في الاغسل ان وضوءه في الوضوء  
الذي في الوضوء والممسح ان كان في  
الدلك



في البصر وهو يفتن زليجي **قوله** وسننه في الدرسه سنن الوضوء الترتيب  
 وادابه كادابه سوي استنبال القبلة لانه يكون غالباً مع كشف العورة ولو كانت  
 في ما حار او حوض كبير او مطر قد راى الوضوء والفعل ففعل كحل الشك **قوله** ان  
 يغسل يديه لانهما آلة النظير وهذا ان لم يكن على يديه غساسة فان كانت يدا  
 يديها سوي **قوله** ووجهه الغسل واليد وان لم يكن به غساسة **قوله**  
 وغساسة لو ان قيل ان الة الغساسة ينبغي ان تكون فزمننا قلنا فرض الفصل ان الة  
 الغساسة الحقيقية فليست من وقت الغسل بل بمنزلة الغساسة في غير اعضا الوضوء  
 وحمل ان الجواز ان الة الغساسة قبل الوضوء والغسل سنة ليل نزل اذ بانها  
 الماحوي **قوله** يور عنهما مبنى على رواية بخاتمة الماحول اما على المقتضى  
 من طهارة فلا يورخ الا اذا كان يديه حنك ولو انقح من غسله في انابه لا يورخ  
 بالوضوء كله فيه ويجوز فعل الصلاة في الفصل من وضوءه اكان الماتيق طهارة  
 الوضوء فرع ثبوت ما للوضوء الفصل على الزوج وان كانت الزوج غساسة وهو ظاهر  
 في عدم الصلوة من غسل الحيف والحنابة وفصل في الراجح في الحيف بينا اذا التقط  
 لاقل من مرة فيكون عليه اول مرة فعليه الاضحية الى الصلاة **قوله** عند من  
 هو في الاصل فعيل بمعنى مفعول من معنى النطق في الرمح قد فيها وهو الرجل  
 ما تخنن ابين من المواة رفيع اصغر فلو اعتدلت من جماع خرج منها منى فان  
 منيها فعليه الفصل وان منتهى **قوله** او اراده او قيل ان الفصل لا يترال  
 وعليه التدوير وصاحب الهداية وفيه ما رغب المحدث مع الوضوء **قوله** ذب  
 دفت فيه قصور لانه لا يجل في المراه اذ لا دفت فيه وثنا قض لانه لفتد  
 استراط خروج المني بهره من راس الذكر وقوله عند الفضالة ينبغي نكرو  
 حذفت الدقة لكان اوله عن الثاني بان المايض ان يكون دافقاً فجا نرات  
 يكون هذا عند الفضالة من الظهر وعن الاول كالتبع لانه السلسل الدفت الى  
 ما يجب قال قلت من مادفت الانية وقد يقال اطلاق الدفت في الانية بالنسبة  
 الى المرأة اني هو على سبيل التغليب محوي **قوله** وقال ان في الشهوة لبسوط  
 لقوله عليه السلام الما الى الفصل من المني ولنا ان الامر بالمظهر وتنازل الحجب  
 والحنابة

الحنابة  
 واما ان  
 رتق بضم  
 الهمزة

الفتن

قصور

والحنابة في اللغة خروج المني مما وجه الشهوة يقال احبب الرجل اذا فتن سكرانه  
 من المرأة والحديث بحول على الخروج عن شهوة هداية **قوله** خلافاً لا يورخ  
 والغنوب على قوله في الضيف اذا فتن ربيعة او استحي وفي المنصور في فارق  
 خان يورخ يقول الي يوسف في صلوات ما فيه فلا تعاد وفي مستقبل فلا يصح  
 لغسل حريم واحموا لانه لا يفيد ما صلاه بعد الغسل قبل خروج لينة المني لانه اغتسل  
 فلا يجب للثان حتى يخرج زليجي **قوله** في نام وهو مثل النوم المني الكثير **قوله**  
 لا يجب الفصل اجماعاً لانه مذهب وليس يني لان البول والنوم والمني يقطع مادة  
 الشهوة بخروج هو مفيد بان لا يكون خروج المني في حالة الاشتراف في الحانية ولو خرج  
 مني بعد البول فان ذكره متشرا وجب الفصل والا لا شيء **قوله** حشفة ولو جابل  
 فوجد بعد الحرارة على الاصح او مقدارها من مقطوعها هو **قوله** ما فوق الحنابات  
 اي موضع القطع من الذكر يعني الغوقية من جانب الراس ولا يكون موضع القطع  
 واذلا هو **قوله** في قبل الادوية حشفة مثلها **قوله** او دبر لغيره فلا غشيانا  
 دبر نفسه فلا غسل عليه الا بالانزال لعقور اللواحي ولا يورخ الحناتي المكل حشفة غسل  
 عليه ولا على من جامعها الا بالانزال لان الكلام في قبل ودبر محققين **قوله** عليها اي  
 لو مكلفين ولو احدهما مكلفا فعليه فقط دون المراهقة لكن يمنع من الصلاة وفي  
 يغسل ويومر به ابن عثمة **قوله** لا يجامع مثلها بان يصير منفعة بالبول  
 وان غاب الحشفة **قوله** فلا يجب الفصل ولا ينقض الوضوء ولا يلزم الاغسل  
 الذكر متشائي ورطوبة الفرج طاهرة عند الامام **قوله** عند القطاع حشفة  
 وينتاس منه نظر اذا الفظا عم طهارة واناطة الفصل بالحدث اعني المني الخارج  
 اشك في الكلام على طهره فالحشفة نفس سب عبارة لا يفيد حال فتا كمال اجري  
 البول فاذا انقطع افا دواصله ان الحشفة موجب بشروط انقطاعه **قوله** واقتلام  
 اقتلام من المني بجم الحاله المله وسكون اللام وهو ما يراه النائم في نومه يقال علم  
 بفتح اللام واحتمل وجهان كذا واحتمل كذا فاعلم انما يراه النائم من الجماع  
 دفت غيره بنوع اقدي **قوله** وقال عمر عليهما الفصل فيه ان هذا رواية عن محمد لا يورخ  
 وقال سفيان الائمة المحلوي لا يورخ هذه الرواية لعدم صدق الراية وقال ابو

علي

ن

هيب



ان خرج من غيرهما الى ظاهر المنزج وهي الغسل والافلا وهو ظاهر الرواية قالوا الحلالة  
 وبه نأخذ احيى جليل وشبهه بالبحر **قوله** راما الحالم هذه هي المسئلة المنقولة من بحر النقا  
**قوله** فلا غسل عليه الا ان يكون البراية انه من قبل زمة الغسل خاتمة **قوله** اما من استيقظ  
 هو هذه المسئلة على ان يشرعها لانه اما ان يعلم انه من ارض او ردي او  
 يتروك بين الاول والثاني او الاول والثالث او الثالث والرابع وكل من السنة  
 اصابه تذكر الاضلام اولى فيجب الاتفاق فيما اذا علم انه من ارض او ردي او شك في واحد من  
 الثلاثة ارض الاخرين وقد تذكر اقلها ما ولا يجب الاتفاق فيما اذا علم انه ردي ومطلق  
 ارضي ولم يذكر اقلها ما او شك في ارض او ردي اما لو شك في ارض او ردي  
 والمسئلة بحالها وجب عندها لا عند اي يوسف **قوله** وتيقن في لو غير بالعلم لكان  
 اكثر من كثرة اطلافة على غلبة الظن عند الفقهاء المرادة هنا لتقدير المعنى الحقيقي مع البين  
**قوله** فلا غسل عليه لان الاشارة اية كونه عن غير الاحتلام فتكون مؤثرا لئلا اذا  
 انه من سراج **قوله** وان وجد من ذيا فلا غسل عليه لانه عياله على هذا السبب الظاهر بخلاف السلام  
 ويلي **قوله** وقال بعضهم ان كان في الغسل على من الفناء عنه قال والاول مني الاطلاق  
 هو الاصح انتهى ولو جزمعت فيما دون المنزج فسبق المال في مزجها او جزمعت العذر او لم  
 تذكر عذرهما فلا غسل الا اذا اقبلت لا تراها وتقيده بامسك قبل الغسل كذا قالوا ويلي نظر  
 لان خروج منها من فزجها ابراض شرط لوجوب الغسل على مني به ولم يوجد من فزجها  
**قوله** وعرفه لا بد من تحقيق السنة من كونه داخلها فلو كان كانه الجمع وفي عرفة لكان ذلك  
**قوله** وجب للميت هو من كفافية اجماعا الا ان يكون خشي مشكلا فيمنه وقيل في  
 بيايه فيقال وقول الله فيمنه سنة هو كونه فيه نظر بعد النقص والاعراض الا ان  
 يكون ثولا غير معتد به فلا يقدح في الاعتقاد والاعراض كبري اسم جنسا او خاصا  
 ونفس ولو بعد الانقطاع لقب الحدث الحكمي اربط لا يسن او ولدش لم ترد ما او  
 اصابته كل به نه خاتمة ارضه وحقي مكانها **قوله** وفي التركيب تساع حيث  
 اعاد اللام وكان اللامات بان يعلل فان الوجوب بتعليق به بخلاف الميت  
 فان الوجوب على الحي لا عليه ربه نظر لاننا لم نحراز لا قرينة عليه وقيل له يحاز  
 لغنا موجوده وهي قوله وجب وقوله نذب محني فتكون اللام محني فتكون اللام

محمدا بعد  
قوسية

اولي

قوله الفصل في صلاة الجنازة  
 في صلاة الجنازة على الميت  
 في صلاة الجنازة على الميت  
 في صلاة الجنازة على الميت

في صلاة الجنازة على الميت  
 في صلاة الجنازة على الميت  
 في صلاة الجنازة على الميت

محبيل

محبيل على حد وان اسام ولها **قوله** وترجم ميتة وغيره خبره **قوله** قوله غير مخاطبين  
 بالاربع اية العبادات اذا اعتقاد اخلا بيا فتكون في الاخرة بتركها زيادة على عقوبة التبر  
 وبه قال اهل سمرقند وذهب البخاريون الى انهم مخاطبون باعتقاد وجوبها فتكون  
 بتركها وصحة المناد وقالوا المرافيون والشافعية انهم مخاطبون بما اذا واعتقادا فبقا  
 بتركها وظاهر قوله تعالى الذين لا يؤمنون الزكاة وقوله لم تلت من المصليك بيهد لسم  
 وحلا في ما قبل كانه التبر ولا خلا في عدم وجوب الغسل بعد الاسلام تدرج واما  
 العقوبات والمعاملات فتخاطبون بها اتفاقا كما لا يمان **قوله** والاندب من المندوب مثل  
 من بلغ بينه وبين الموت او محني عليه افاقة وعند حجة وفيه ليل براءة وقيل  
 اذا راها عند الوقت بمزدكفه وعند دهر ليني ونكه ومدينة النبي صلى الله عليه  
 وسلم ولصلاة كوف واستشفقا وتزع وظلة ورج شديدا لمحضو وتجمع ان س  
 ولحن لسي نوبا حيدوا او غل سينا او براد قتلته ولثايب من ذنب ولقا دم من  
 سفرو لمخاضة انقطع ومها دور ويكفي غسل واحد لعيد وحقة اجتماع جنازة  
 كما لزم من جنازة وحضه شربلا في **قوله** ويتوضا شروع فيما يحصل به الطهارة ان  
 ولذا قبل الاصل يظهر لكن اذا عرف الحكم في الرضوخ في غيره **قوله** عالما الى  
 ممدود وقد يقرر صم لطيف سبال به حياه كل فاني وما السرا عروما المطر والندار وما  
 ذاب من الثلج والبرق ان الاول باق على طبيعته الاصلية والثاني التقلب الى  
 طبيعة اخرى **قوله** وبما العين شربا الى ان العين تطوف على السلا على ما وج  
 لا يكون مشتركيا والى ف قرينة المراد كما توهم **قوله** والجرح سبب به اما ملو حنة فيجوز  
 بالمخ او لسعة انبساطه فلا يخفى لا في كنه جمل ما الجرح والعين غير ما السواكل  
 ما السواكل قوله عز وجل الم تراك اسم انزل من السماء فلكل الانه لان القسم باعتبار  
 مات بعد لا ما عار ما في نفس الاسر والندرة المشبهة في مقام الامثان **قوله** ثم  
 دان غير ظاهر كزعفران خلط بما تغير لونه فقط لا اطلاق اسم الماعليه ومنع مان  
 المحرم لدا استعماله كزمنه الغدبة وبانه لا حنة عليه بسوبه لو كان لا يشرب ما والانه  
 لو كانه شربا ما فاشتراه لم يحزوا حبيب ما يمنع ولنه سلف الا كما في الركا لا من مع  
 العرف ولزوم الغدبة كدونه استعماله من الطب وان كان مغلوبا من وانه حنة  
 ولا يحتاج الى جواب **قوله** لا يجوز به كما ان زعفران لانه معتد الا ان يبين انه يقال  
 ما ان زعفران بخلاف اخر الا ان لا يخلو عنها عاقدة ولا يزدل بها

فتكون

جواز الادخال للكر وال

في عدم صو  
قوله الا غلب الراجح بالجنة  
كلامه عليه السلام في الجنازة

ان كان متعلقا  
طرا ويجوز رجاء  
ينفقد به العلم  
بما العلم  
وخلفه صم



عنه اسم الما المطلق ولنا انه عليه السلام اعطى ما فيه المحيى بن ملك بالثالث  
 بتلك اليم مصدر ركت بضم الكاف وتحتها اقام وفي المصدر رانبع وهي فتح الكاف والميم  
 فيه لا انه لو علم نذره للنجاسة لا يتوضا به والاصل في ذلك هو العلم به **قوله** وقيل  
 ليس بظاهر وجهه ليس بظاهر **قوله** لا بما يقرب بغير ما على انها موصولة بمعنى النذر  
 وان كان يقع معنى الممدود الا ان المنقول هو الرضوخ **قوله** لانه تتغير اوصافه  
 اية وان لم تزل رفته وعلا في النهر بزال اسم الما منه لغته وعليه يحمل كلامه والآن نجد  
 التغير لا يقع **قوله** او بالفتح عظم على بكثرة الاورات مثل ما علمت ان المقربة كثره  
 الاورات بالفتح وهذا سبق الطبع تحت اولا **قوله** تغير سب الطبع بخط طاهر  
 فيه تعلق حرف جر متخوفا للفظ والمعنى يعامل واحد والجواب ان الحار الما في تعلق  
 بالمتل بعد تعييده بالجاء الاول مضافا لغيره لا يعلى ونسبة تامل **قوله** بخط  
 طاهر زاده لا صلاح المتن فان مجرد اللفظ دون خط لا يكون ما لغا **قوله** والباقي  
 هو المنزلة اذا فسد في فقرات واذا اختلفت مردت كانه الصواب واذا وجد كثره  
 بالالف لغتين المدة والتخفيف عز **قوله** كالرياس في الاحسن مما قيل كالاشربة فانه على  
 محرمه مشكوك **قوله** وفي المحيط انه لا يتوضا بغيره به قاضي خان وهو في الكافي  
 واعنده **قوله** ان يثبت **قوله** مثل الزعفران كونها طنة الزعفران معبودة بالامر  
 فيه نظر **قوله** سواء كان غيره مما هو من بيان لغته **قوله** ومجرورها في محل نصب  
 حار من غير معنى ان غير لا تتعرف بالاضافة وصاحب الحار لا يكون تكرار الالحاق  
 منه وقد ذكره والمحلة معترضة بين اسم كان وخبرها ويلزم على هذا ان يكون المحل  
 المعترضة ملزم الامر بعين وفيه نظر طاهر لان عدم تعرف غيرنا بالاضافة لانه في المحل  
 فيها قلة المعنى وسرط هذه ان تكون المضاف اليه تكرر او معترضة والمضاف تمام  
 لا يتعرف بالاضافة نحو مثل وعرضا في وقوله ويلزم له مردود لان المحل الحال  
 وصلة لصاحبها وقيل لعلها متى لم يمت ما شئها قلت معترضة قطعا على  
 انه لا محلة هنا وانما الذي هنا جار ومجرور **قوله** وهو اختيار اهل العلم  
 قد مر قال في ان نقل القلم هنا بالوزن وقد افهم ان في ماضيا يحل في العرب  
 بين كلامهم هو ان التقييد المخرج عن الاطلاق فاجد امرين كما لا امتزاج

ث  
 ا  
 لا  
 ض  
 ص

ونحو

اذا تعين فكلوا بغير حرج بالاضافه لغير الحار  
 قد مر صوابه في حركه اذا اختلفت  
 جاز ان يثبت بها جار مجزى عما لا يتصلح

وهو بالفتح مع طاهر لا يقصد به المبالغة في التثنية او تشرب الثبات بها وجه لا يخرج منه  
 الا بملاج الثالث علمه الخاطفان جازيا متقارفتان وان ما يفسرهما في كل الاوصاف  
 كما لما المستعمل في الاخر وان ما لفتا في كل مبتغى كثرها او في بقية فبذلك يمايه الخلف  
 كما للميم بحال الما في اللون والطعم فان غلب احدهما امتنع انتهى وفيه نظر لان شديد القدر  
 لا يجوز الرضوخ على الاصح وان كان رتباه ان الخاطف جازم ونقص في القسمة على ان  
 الزعفران لو وقع في الما فان امكن الصنع به منع والا لا من غير نظر الى التقارفة  
 هذا والمبارك حكم المقلوب احيا طاهر اعلى والعلمية بالاجزائه المستعملات بل لما اذا  
 التي في المطلق او النفس الرجل فيه وبه علم جواز الرضوخ في الموضع في الما  
 بشرط ان لا يكون المستعمل فيها يغلب على الظن ما ويا وان لا يقع منها خاصة نهر  
 ومجرور في كثره التثنية في فرق بين الملقى والملاقي فتأمل في النهرو لو كرر  
 الاستعمال الظاهر انه جمع **قوله** في عشرية فكل نصف لغت **قوله** اي عشره اذرع  
 يستدل بها ان ميم العشرة محذوف وعند هذه فحيز اثبات النوا وحذفها افتار  
 المحذف لغا لا تتخبر فيها ان الجواز مستبعد اذا كان المعدود من كثر كما مر في النفاة  
 والذراع هنا مؤنث فيتعين حذف النوا لان بعض العرب يذكرون الذراع كانه للمصاع  
 وعليه يسبق الكلام ثم المعبرها الى النوع فان لغت لعدة لا يتخس وعلى العكس  
 لا يظهر وسائر اليعات كالمائة القلم وكثرة زيلعي **قوله** وقال ان في قوله  
 عليه السلام اذا بلغ الما فلتين لا يحمل حينا اي لا يتخس بوفوع خاصة ولنا اطلاق  
 قوله عليه السلام لا يبولن احدكم في الما الرايم وهو الذي لم يكن عشره عشره يعني  
 عدم احتمال التخفيف لبقاوم **قوله** بل يتخس بملك **قوله** وقال مالك في قوله  
 عليه السلام الما طهور لا يغيب شي الا ما غير لونه او طعم او ريح ولنا اطلاق الحديث  
 السابق وما رواه مالك ورويه يرضاه عن وكان ما رواه جازيا لما روى عن عائشة  
 هكذا بملك **قوله** لان ذراع الكرياس سبع مشيات الذي في الزيلعي ست مقيسات  
 اربع وعشرون اصفا **قوله** لا يظهر ما عنه بالاعتراف قال في الجوهرة وعليه  
 الغنوية **قوله** ما يذهب ببقية ما فكرة موصوفة بالجملة او موصوفة بموصول بها وما اور  
 على الثالث من ان الدابة رخصها يذهب بها ممنوع لانه واقعة على الما الحار فيتعين  
 ذكره ما لم ير اثره الروية هنا علمية لا بصرية لعدم تعلقها بالطعم والريح **قوله** فان كانت

انه ضعيف كقولنا قوم النجاسة ص

قوله



الخاسه مريمه تحبس معناه انه مترك من موضع الخاسه فذكر الجرح الصغير  
 اربع اذرع في اربع اذرع ثم يتوضأ **قول** يتجسس فيها وفيل لا يتجسس فيها  
 رر حبه في الفتح وسياق اربع بغيره وفي البضاب وغيره وعليه الفتوب والحقوب  
 بالمجاريه حوصه الحمام لو الماز لا والغرف عند اركانها من صغير بدجله الماس جانب حزين  
 من احر حيز التوضي من كل الجواب بغيره وكعين في خمس في خمس بغيره بغيره  
 له طول دون عرضا وعمق بلا سعة ولو بسط صار عشرين عشرين في عشرة في عشرة في عشرة في عشرة  
 والاوجه فلا في لان مداره الكثرة على عدم خلوص الخاسه الى الجانب الاخر وعند  
 تفاوت الجواب لا شك في غلبه الخلوص اليه والاستعمال يبع من السطح لان العمق في  
 قوله وموت بالاله شاكل لما يعين في الماء وغيره ولا فرق بين موته فيها والى  
 سينا ويرد عليه ما كان ما في المولود له دم سايل فانه لا يتجسس في ظاهر الراسه  
 فلوزاد كغيره او كان ما في المولود لكان اولي **قول** كالبق هو كبا والبعوض  
 وقيل حيوان كالقواد سند يد النتن ولومض البق لم يتجسس عنه الثاني لانه  
 مستعار والاصح في العلق اذا مض الدم انه يتجسس في الما جرد ودون القشر  
 وماؤه وخرؤه وبزره طاهر كدودة متولدة من خاسه **قول** والذباب  
 بعن المعجزة وتخفيف البواجر ذباب فكبر الذال كغريبات سمى به لانه كلما  
 ذب اي طرد ذب اي رجع **قول** والذباب رجع الزاي فقلول وكل ما كان على  
 هذا الوزن وهو رجع الفاصعقوق فانه جابا الفتح ولما سدد وقه فغير  
 في **قول** والضمعد بكسر الضاد والذال وقد نفتح الداله والكسر افتح  
 فوج **قول** مطلقا اي سوا كان جريا وهو الذي يكون بين اصابع ستره  
 او بر يا وهو بخلافه لكن يحمله اذا لم يكن له دم سايل والا لا دروا كما كثر  
 تحريما شرب الماء الذي تغت فيه الضفدع لا الخاسه بل حرمة لحمه وقد صارت  
 اجزاه في الماء **قول** والسكن ولو طافنا وتول الطيبا وب انه **قول** غلط  
 في قوله ان الضفدع وكان الصواب تركبوا الطير لانه مذكور في الحديث  
 وفيه نظر اذا الصير ليس عابدا على الضفدع وحده بل عليه مع ما قبله **قول**  
 خلافا في لانه حرمة اكله لا كرامته بل الخاسه في تجسس الماء ولما قوله

عليه السلام

ان كان  
 على الماء  
 ان كان  
 على الماء

عليه السلام موت عايسى لم يتجسس في الماء لانه حرمة الاكل قد تجدد  
 في طاهر كالطير ان ملك **قول** اما اذا مات في غير الماء لم يتجسس اليه ان تقيد الم  
 بالماء للاحتراز بل لان الكلام فيه وايضا ليس الموت فيه فترد في الفتح  
 ولم يبين عليه الش **قول** لقربه في ما فيه ثواب كوضو عليه وضو تبيته كما قال  
 الله ولذ لو غفل بديه للطعام او منها وتوضات حايض بقصد الاقايه بالحق  
 وبفضل ثوب طاهرا ودابة توكرا وبذمه او راسه للطين او الدرن  
 اذا لم يكن محدثا لا يصير مستغلا فتح ويتعلم الرضوا اذا لم يرد سواه لا يتعلم  
 فان قلت المتعلم قربة قلت سلمنا ه الا ان الاستعمال نفسه ليس بقربة بخلاف  
 غسل اليدين وغسله الميت مستغلة لا نجسه على الاصح وضو الصبي العاقل  
 كالبالغ ولو وصلت شعرا دعي بغيرها فغسلت الواصل لم يسل ولو غسل  
 راس انسان مقتول منفصل منه صار مستغلا لانه يقع اليه في الصلاة عليه  
 بخلاف الشعر جرد وعند محمد كذا قال الرار استغلا لا بما سياتي في الصلاة  
 من طهاره الماء والرجل لعدم نجاسة القربة ورده الحرجي بانه يتعلم  
 للضرورة الاثر ب الي قولهم جميعا لو ا دخل المحدث او الحنج او الحائض  
 طهرت اليد لا غتراف الماء لا يتعلم للحاجة فالاصح انه لا خلاف في ان الماء  
 يصير مستغلا برفع الحدث كما قاله الجرجاني تنبيهه بغيره ثابته لا يتعلم  
 وهو سقوط الغرض لبعض وان لم يرتفع الحدث لعدم تحريمه والادبوا  
 فتح ولو غسل المحدث عضو من غير اعضاء الوضوء كالحذ فالاصح انه لا يصير  
 مستغلا **قول** اذا استغفر مراده الاستغفار بالتميم بان يسكن عن التحرك  
**قول** اذا زال عن الميت هو الاصح واثر الخلاف يظهر فيما لو انفصل سقط  
 على عضو انسان فاجراه عليه صح على الاول لا على الثاني **قول** لا يظهر  
 اي الاحداث اما الاحداث فيطهر بها خلافا لمحمد ولا معنى غير العاطفة  
 اذ شرط العطف بها ان لا يصدف احد متعاطفها على الآخر **قول** خاسه  
 عليه لان الماء المزبل للخاسه الحقيقية خاسه غلبته وكذا المزبل  
 للخاسه الحقيقية قوله خاسه جعله لنبوت الاختلاف في طهارته **قول**

قوله

لغيره

ينفي



ظاهر ومظهر لانه كان ظاهرا في ظاهره ان كان ظهورا لما عمل به ثوب ظاهر **قوله** فظاهر مظهر  
 لم يزل به التجاسة الحكمية شرح الجحيم صواب حكمها اي ما علم منه حكمها من هذا الي  
 وتجميع الخلافة لا يقع الاضمار عن مظهر مظهر **قوله** حط بكبر الجحيم والحاكمة القابضة  
 وهو زجرا لغيم **قوله** يد لواء لطلبه او للمنهج **قوله** ولا تجاسة على يد اي وكان تجبا  
 بالما ولم يتبدل كقيد بالجنب ومثله المحدث لانه لا يصير بالما مستغلا باقواس  
 الظاهر اتفاقا ويكونه لطلبه الدلولان لو كان لا اعتدال كان مستغلا خلافا لالا  
 يوسف لا اشتراط الصب في غير الجارية وبالا استغلا لانه لو كان مستغلا بالاجار  
 تنحس كل الماء اتفاقا ولقد مر ذلك لانه لو ترك صار الماء مستغلا كانه كقائه  
 مقامه نسبة الاغتسال والمراد صار ما يقبل باعضائه وانعمل عنها مستغلا  
 لا كالماء امر **قوله** كلاهما بخسان لان الما قد تنحس لاسقاط العرض عن بقدر اعضا  
 باول الملاقاة والوجه حبيب لبقية الحدث في بقية الاعضاء وعن الامام الرجل طاهر  
 وهو الامع لان الماء يوصف بالاستعمال قبل الانفصال **قوله** على حالها لان الصب  
 شرط لازالة الحدث عند ذية غير الجارية وما به حكمه فبقي كل على حاله لعدم رفع  
 الحدث اذ ذية الغريبة **قوله** اي كلاهما طاهران لعدم اشتراط الصب ولم يبر الماء مستغلا  
 للضرورة **قوله** وكل اهاب لواء رجبه حب المياه لانه بعد الدرع يصح وعاء الماء  
 ويسمي اذ ذاك شواءا **قوله** دبع هذا فرع قابلية فيما لا يعتد به كجملته كجملته  
 الصغيرة والقارة لا يظهر به لما يقتضيه ظاهر **قوله** الدباء هو حقيقة  
 ان كان بشي من الادوية المعدولة كعفص وقرظ وحكمي كالترتيب والنوعان  
 مستويان الا في حكم واحد وهو ما اذا اصابه الماء بعد الزناغ الحفني لا يعود  
 نجسا قولا واحدا وبعد الحكمي فيه قولان والاقيس عدم العود فرع باج  
 من السجاف من دار الحرب ان علم دبعه بظاهر نظام او نجس نجس لظهر  
 بالفضل ثلاثا والعمر وان شك ففسله افضل **قوله** ان ذية القاموس التي  
 نبت طيب الراحية يد بعبه اي في الغريب التي بالثا المثلثة نجس مثل النجاس  
 يد بعبه بورقة وهو كورت الخلاف والتب تحفيف هنا لانه صباغ لادباغ انتهى  
**قوله** كل ما لا يوبى كالحمة ليس هذا مذهب الامام التي هي بل مذهب طهارة جلد  
 الماء كولد غيره بالدباء ما عدا الكلب كانه في المية ان فحشه وشربه **قوله** وقارياك  
 اي لغيره عليه السلام لا تنتفعوا من المية نبي ولنا قوله عليه السلام اي

اهاب

مشهور  
والخزير

الوجه الثاني في ان الماء اذا لم يصبه شيء من هذه الاشياء لم ينجس  
 والوجه الثالث في ان الماء اذا لم يصبه شيء من هذه الاشياء لم ينجس  
 والوجه الرابع في ان الماء اذا لم يصبه شيء من هذه الاشياء لم ينجس  
 والوجه الخامس في ان الماء اذا لم يصبه شيء من هذه الاشياء لم ينجس

اي اهاب دبع مظهر فيكون المية عنه الانتفاع من جهة الاكل  
 بن ملك **قوله** وكذا اذا ذبح اهل الجحيم وهل يشترط كون الزكاة ثرية  
 قيل نعم وقيل لا والاول اظهر وان صح الثاني ثوب **قوله** لما قيل  
 التطهير فيه ان ذبح يتعدى منبه لا باللام والمراد بما يقبله الماء  
 لا يكون نجس العين **قوله** نعم الصحيح ان لحمه هو هذا اصح ما يفتي  
 به وان قالوا فيقيض الغنوب على طهارته **قوله** وسيفر  
 الانسان اي الميت **قوله** وشعر الميتة غير المستوفى نجس  
 وهذا في غير الخنزير اذ جميع اجزائه نجسة وخصوصا استعمال  
 شعره للحران فيه ضرورة عند اي يوسف وظهره محمد والفقهاء على عدم جواز بيعه  
 واثرا لخلاف يظهر فيما لو صلى وهو حامل منه اكثر من قدر الدرهم او وقع  
 في الماء القليل وقول اي يوسف اظهر بنروفي زماننا استغنى عنه  
 فينبغي ان لا يجبر استعماله عند الكل لا لغدام الضرورة نوع افتري قوله  
 وعظمها اي الخالي عن الدسومة وكذا الريش والظفر والقرن والحافر  
 واللبن والالبنة والبيض المغيف القشر وكل ما يتخلل الحياة وفيه الغيب  
 روايتان والاصح نجاسة واختلاف في السن هل لعظم او عصب  
 وعلى كل ظاهر المذهب وهو الصحيح طهارة سنة الادوية لانه لا دم عليه  
 لكن يحرم الانتفاع به حتى لو طوى يد فتيق لا يبر كل تقطعها لاختلاف  
 اذ ذية في المدايع نجسة وفي الخامسة لانه الاستناء والتطهير  
 المنفصل من الحي كمينته الا في حق صلحبه فظاهر وان كثروا ففسد الماء  
 بموتوع قدر الظفر من جلده لا بما لظفر انتهى والمسكن طاهر حلا  
 وكذا اذا نجس مطلقا على الاصح وكذا الزباد ودر **قوله** وقال مالك  
 عظم لان الحياة تحيل فيه ولهذا يتالم بياض قطعه وسنوه طاهر  
 ابن ملك **قوله** نجس وكذا كل ما لا يتخلل الحياة فاموت لا يفسده  
 ابن ملك **قوله** وتنفخ المير لما كانت سائلة لا تارخا لفة للميتة لا يتنفس  
 عن النار احتاج للتنبيه على ذلك وهذا اذا كانت دون عشرية عشر

لان  
حياة فيه من اجزائه  
المستحسن فاحظه  
الموت فالبقية له ولنا  
ان مالاه



ولا اعتبار للعنف على المعتد ثم البرمونه معروفة ويجوز تخفيف  
ههنا من بارت حققت جرحا من اطلاق اسم الحمل فهو حرام  
ومن اسناد ما للحال الجرح فهو حرام عقيب قوله كالفلاط والبول  
على حكم الواقع الخبي اذا كان غير حيوات فاندفع اشكال التكرار الذي  
اورده الزيلعي ويستثنى من البول بول الفارة فانه لا ينجس البرمونه  
فيها على الامح شربا لاني عن الغنيص **قوله** وقار فتر لا ينجسه هو القياس  
استقاطا للحكم الجاسية حيث لقدر الاختراز والتطهير **قوله** في حكم  
الماء الجاري لان الماء ينبع من اسفله ويوجد من اعلاه فلا ينجس  
الحمام قلنا وما علينا ان نخرج دلا احذا بالافان **قوله** والقياس  
ان ينجسها البقرة وجه الاستحسان ان ابار الفلوات ليس لها روث  
حاجزة والمواشي تتغير حولها وتلقب الزبح فيها فحفل القابل  
عفا للضرورة ولا ضرورة في الكلب بجر **قوله** والمراد بالبقرة  
لم يقع في كلام المصنف ذكر البقرة ومراد الله ان التشبيه ليس قد  
بل المراد بها ما لم يبلغ حد الكثرة وهذا في المفازة لا الصيغ عدم  
الفرق لشدة الضرورة في الحمل بجر **قوله** من ساعته اب ساعته  
الوقت المضموم من الحمام **قوله** او عبرت بين ليس مترا بل فائق  
ذلك كذلك و قد فائدة بغير بيض من حد منع والروث للفرس الحمار  
والغبل من راث مروت من حد منع والخبي بكم الخ المجهدة وسكون  
الثا المثلثة للبقرة من حثي البقر من باب ضرب صحاح **قوله** وخرق  
حمام وعصفور اذا طوما لا يؤكل لحمه من الطيور فان الصيغ اربعة  
لحم ما يؤكل لحمه من جحر **قوله** وهو القياس لانه استحال الى نقي  
وقساد ولنا الاجماع على اقتنا الحمامات في المساحد والاستحالة اليها  
فناد ولا توجب النجاسة كالحمة اذا انقث لا ينجس وان حرم  
كله للاختلاف المبرور والزيت واللبن اذا انقث لا يحرم بحر  
**قوله** ومنه عظم طاهر لحريث العربيين المعروف ولها قوله الله  
استقر هو البول فان عامة عذاب القبر منه والنجاسة حيث لم

يكن ثمة

يكن ثمة معهود يحمل على الاستغراق على ان الحرام مقدر  
وكان عذاب القبر جزا لعدم الاستبراء اول منازل  
الاحرة والاستبراء اول منازل الطهارة **قوله** اي  
ما لا يكون حدثا في قال في المخرج ولا يتعكس في النور  
والاغما حدثان وليسا بنجس انقث ومراده المجلس المفقود  
والا فالعكس المنطوق صحيح اذ الوجه الكلية تتعكس من حرم  
كان يقال لبعض ما لا يكون نجسا لا يكون حدثا **قوله** اي  
مصدر موكدا لا يتقيا الشرب او حال من الضمير في شرب اي  
انقث الشرب انقثا كلية او انقث ما يشرب ملتبسا بالكلية ولا  
يشرب في حال من الاحوال ولو تذاوبا فهو **قوله** وتعداني  
يوسف يشرب للتداوي هو المختار في الذخيرة الاستشفاء بالحرام  
بحر اذا علم ان فيه شفا ولم يعلم والاخر وهذا لان الحرمة  
ساقطة عند الاستشفاء كالتعطشات يجوز له شرب الخمر  
وفي الثمانية معنى ما ورد ان الله لم يجعل شفاكم فيها حرم عليكم  
اي التي لا شفا فيها واما التي فيها الشفا فلا بأس بها واما الخمر فير  
فلا يجوز التداوي بها وان بقيت حرم **قوله** يموت فارة قبل هذا  
بان لا يكون مجر وحده سوامات اول ولا هاربة من هو ولا مفتحة  
في هذه نزع كل الماء ويمكن ان يقال الاول متفق عليه **قوله**  
بوقوع نجس والثاني الصحيح خلافة كانه لا رية بولها شفا  
والثالث ياتي لا فرق بين الموت فيها وخارجها ولو صب دلو  
في طاهرة نزع مع الباقية في الاصح حيث لو صب العاسر نزع  
اخذ عشر او في نجسة الكثر بالاكثروا لو مسأوبا فيها حرمها  
ولو وجد اقل ما وجب نزع ما وجد وان عاد لم يجز شبي  
منه **قوله** والمصوفة هي صفار العصا **قوله** والسودا فيه  
هي طوبيرة طويلة الزيت على قدر قنطرة وتسمى المصفوف

التداوي



الاسود وقيل هي الزرور والاسود بناية **قوله** وسام ابرص هوس  
 تبار الونج وهو معروفه الا انه بقرب حبس وهما اسمان حيلاسما  
 واحد وان شئت اعربت الاول واصفته الى الثاني وان شئت شئت  
 الاول على النسخ واعربت الثاني اعراب ما لا ينصرف وان شئت شئت  
 الحزق على النسخ خمسة عشر وتشبته ساما ابرص وجميع اسوام ابرص  
 وان شئت قلته اسوام ولا تذكر ابرص وان شئت قلت ابرصه زابا  
 ولا تذكر سام قال الابرص انه لو كنت لهذا لما كنت عبدا  
 فاعلم الابرص ببنائه **قوله** الفا وهو زاي بخلاف فاره للسك  
**قوله** هذا بعد اخراج الفارة لانه سب النجاسة ولا يمكن الحكم  
 بالطهارة مع بقائها **قوله** ما دام لم يحكم الدلو لم يفسد بالماء  
 والبير **قوله** خلافا لمحمد بن حنبل في ان الدلو لو انفصل الدلو  
 الاخر عن الماء لم ينفصل عن راس البير استقي من ما بهار حل  
 من غير عاد الدلو عند فها الى الموحود قبل الموقد حتى وعنده  
 طاهر زيل **قوله** احب الى لان القطر الذي يعود منه الى  
 البير اقل تنبيه **قوله** وقال زفر والحن لا يجوز لانه يتواسر  
 الدلو لا يغير الماء كما يجاري فلن قد حصل المقتود بذلك وهو اخراج  
 قدر الواجب واعيا بمعنى الجريان بساوقط وهذا لونه زهراء  
 عشرة ايام كل يوم دلوين جائز زيل **قوله** الا الكلب مبيح  
 نجاسة تحينه والفتوب على طهارتها فباع ويوجز ويضف  
 ونخذ حله مصل ودلوا ولوا خرج صيا ولم يصب فيه الماء لا يفسد  
 ما اتبر ولا الموت ما تقاضيه ولا يقضيه تالم نزل في ولا اصلا  
 حامله ولو كبرا وشوطا الحلو ان شئت منه ولا خلاف في نجاسة  
 لحمه وطهارة شحمه **قوله** وينزع ما البير كله واتي في الحن  
 المشكوك والكسوده وهو طاهر في الحن ورون غيره في غير  
 نزع عشرة في المشكوك لاجل الطهورية كانه النجاسة اذا في

في فاه وقيل اسم شوح وقيل اسم حبس وهي في هوان  
 ويكره هذا الخوض في كل ما يفرق بينه وبين واحد بالث

التا تاريخية

التا تاريخية وعثر في الفارة واربعين في سور ودجاجة بخلافة  
 كاد يحدت ابرص **قوله** بجوحامة وبان حامة وفارة كفارة وبان  
 بين دجاجة وشاة كدجاجة فيلج بالاصغر كما يدخل الاقل في الاكبر  
 كفارة مع هرة ويخو المهرين كة ويخو الفارتين كفارة والثلاث الى  
 الجنى كهرة والثالثة كة على الظاهر **قوله** والنور بكسر النون  
 المهملة وفتح النون المشددة في المعصاج النور الف والاني سورة  
 وهما قليل والاكتر ان يقال هو وضيون **قوله** كالادوية الا السهميد  
 المنظف والمضول اما الكاف فيجربها مطلقا سقط **قوله**  
 واستفاح حيوان ويحطط الشعر كالاستفاح **قوله** اذا وقع ذنب  
 فاده وهذا اذا المرسج فلو سمع فيه مائة الفارة **قوله** اي جارية  
 فيه ان البير اذا كان ماوها جارية على وجه الارض ووقع بها ما ذكرنا  
 لا ينزع بل المراد بالمعينة الما اكثر من الما التي متى نزع منها شي خلفه  
 مثله او اكثر منه كانه **قوله** ان تحفر حفرة اي وتحقق في زيل  
**قوله** او يرسل فيها فصيحة هذا لايم لان المراد بالبير البير المعين التي  
 كل نزع منها شي خلفه مثله او اكثر منه كانه **قوله** اي غير المعين لا يتيم  
 ايضا الا اذا كان دور البير من اول الما الى قعر البير مت ويا والا لا  
 يلزم اذا انقص شرب يتيم من اعلا الما ان يتقص شرب يتيم مثله  
 من اسفله زيل **قوله** لها بصارة لان الاحكام انما تستفاد من له  
 علم اصله فاسلوا اهل الذكر ان كنتم لا تعلمون بحج والبصارة بفتح الباء  
 الموحدة مصدر بصير يصاد وبصرت بالتي علمته والبصير الفاعل  
 بناية **قوله** وهذه السنة بالفتة رواية ودراية قال الزيلعي هو  
 الاصح بتنبه نقل صاحب التتوير في حواشي على اذن من القنينة  
 ان الركبة كالبير **قوله** ان احب المطور اكثره في الاذن  
 كالبير وعليه فالصوتج والزيبر الكبير ينزع منه كالبير وبه اني  
 لكن مفاد البير ايع والكانه وغيرهما ينزع الما كله لتخصيص الابار

من خروج  
 النواير











كثيره من الاحداث وقال في المفيد الاصح انه لا يجوز الاعتدال به لان الحساب  
اغلط الحديث والضرورة في الحساب دونها في الرضوفلا قياس عليه في  
**قوله** خلا قال في رد دليله ان التيمم لا يجوز مع وجود ما واجب الاستقبال  
كما الما المطلق ولنا ان وجود هذا المار عدمه سواء انما يجمع بينهما لعدم  
العلم بالمظهر منهما لكن الافضل تقديم الرضوف **قوله** وهو قول ابي  
يوسف وروى رجوع الامام اليه وهو الصحيح ولك ان نقدر المخالفة  
في الميثن بالاقصاء على التيمم بل هو الاول يخرجنا له على ما هو الاربع  
**قوله** طوارقها اي غير مطبوع ولا مكشوفات لم يحل جازا لكون  
انفاقا على الصحيح ولنا سائر الابدية فلا يجوزنا الرضوف بها بحسب  
التيمم هو من خصائص هذه الامة والباب في اللغة  
النوع وعرفنا نوع من المسائل مثل عليها كتاب وليت بفضل **قوله**  
ولقد اجماع احده وقدره على مسج الحق مع انه طهارة ما فيه لقبوته بالكتاب  
**قوله** وهو في اللغة العقد اي مطلقا بخلاف الحج فانه العقد الذي يعظم  
**قوله** العقد الذي المصعد والحق انه اسم لشيء الوجه والبريق على  
المصعد الطاهر والعقد شرط لانه المنة فتحرر كان يسقى ان يقول برك  
الطاهر الطاهر لاخراج الارض المتنجسة اذا جفت نسيته وكنت شيئا  
المزيتان والاستيعاب وشرطه سبق الاسلام والنية والنجس وكونه  
مبلاغة اصابع واكثر والمصعد وكونه مطهر وقدر الماد منه ثمانية  
الضرب بباطن كفيه واتباعها وادبارها وتغصها وتخرج اصابعه  
وسميته وترتيب وزلا **قوله** ملاقا في العداية والمسل هو المختار  
في المقدار **قوله** عن ما ابي مطلقا في كات لطهارة له صلاة لغوث  
الخراف اذ غير الكافي كالمعذور وباسمائه لا يرتفع شيء من الحدث بخلاف  
اوالة تعصبا تخفيفا وسرعة العبادة لانتهاج جزايات ولو وجد ما  
يكفي للحدث او ازالة الخباثة الثالثة غسل الثوب **قوله** في ثوبه او اذ

انما وان طهره اجمع

وتيمم  
ترضا

تؤمن به وصل في الحنسي اجزاه وكان مسيا خاسنة **قوله** مطلقا  
اي سرا كانت الما امامه او خلفه او عينية او سياره كما يوجد من  
احرك كلامه **قوله** كل خطوة ذراع ونصف على هذا يكون الميل ستة  
الاف ذراع وبخالفه قول النهر والبيهي انه اربعة الاف ذراع  
والذراع اربعة وعشرون اصبع او عرفت الاصح ستة حبات غير  
ملتصقة ظهر البطن والبريد اثني عشر ميلا وثلثي عن الصحاح **قوله**  
وقال في نزول فلواز دعم جمع على بر وعلم ان النوبة لا تقبل اليه  
قبل خروج الوقت يصير عندنا التيممنا بعد الوقت وعند زفر  
تيمم كعراة ليس عندهم الا ثوب يتناولونه وعلم ان النوبة لا تقبل  
اليه الا بعد الوقت فانه يصير ولا يصلي عاريا وكن لم يجد مكانا يسع  
الصلاة قايما الا بعد الوقت يصير ولا يصلي قاعدا وكما يصح عاجز  
عن القيام واستعمال الما في الوقت ويغلب على طهارة القدرة لغيره  
ومن معه ثوب حنسي ومعه ما يغسله ولو غلبه خبز الوقت لونه  
عنه وان خرج الوقت يخرج عن التوضيح **قوله** يعني الميلاين  
له لانه بمنزلة ميل في حصة لعدم الاياب زليل **قوله** تذهب  
القاعدة هنا خاص بالمسافر والعاذر للما تيمم ولو في المص **قوله**  
او لم يكن افا دسيا ثانيا لا باحتة وقايدته انه لو تيمم لعدم  
المال مرضي مرضا يسع له التيمم وجعل الاول كان لم يكن اذا خلا  
اسباب الرخصة يسع الاحتساب بالرخصة الاول **قوله** اي لو  
مرض من اي لحوق استعداده او امتداده ويعرف ذلك بغلبة الظن  
عن امارته او تجربة او باخبار طبيب حادق المسلم غير ظاهر  
الشفق وقيل عدالته شرط من لا يلزم **قوله** ومعدا في  
رمت الله منه لان من لم يخف التلف غير عاجز ولنا قوله  
لغالب وان كنتم مرضى فانه باطلا فانه يسع التيمم لكل مريض الا

في كل صلاة في كل وقت



انه خرج من لا يشهد برحمته ببيات الآية وهو قوله تعالى ما يريد  
 الله ليجعل عليكم من حرج سيرا **قوله** وليس عنده ان تلو وجدة  
 من يوصيه ولو باجر مثله وله ذلك لا يتم في ظاهر المذهب ولا يجب  
 على احد الزوجهين ثوبان في صا حبه او ثوبان في ثوبه **قوله** يجب  
 لا يصل عنه ما قال ابو يوسف يصلي تشبها او يعيد جوهرة وفي التتوير  
 وسراجه والمصور وقاد الطهورين وكذا العاجز عما لم يفرغ من رعايته  
 بقا لا يشبه بالمصلين وجوباته تقيت والله صبح وجوع مكاني الشفيع  
 قوله وصلى لغيرها رقة بهذا الظاهر ان لغز الصلاة بلا طهر غير مكفر  
 فليحفظ ولو صلى المحبوس بالثيم ان في المم اعاد والالاد **قوله** يتم  
 مطلقا صرح في عدم الفرق بين الحب والمحدث واختاره في الارار  
 لكن الاصح عدم جواز المحدث اجماعا انما الخلاف في الحب لو خاف  
 على نفسه مرضا لو كانت غائبة بالبارد ولم يجد ثوبا يثني فيه ولا  
 مكانا ياربو ولم يجد على ما سخن ولا ما سخن به **قوله**  
 وعند ما لا يتم لان ثوب الما الحار في المص غالب وللا امام ان العز قد  
 ثبت في حقه حقيقة تنغيره واعتل ان اجرة الحمام في زماننا تعطل  
 بعد الخروج فكل ان يدخل وبعد الخروج يتقبل بالصر حتى لا يذت  
 به الشرع ولهذا كان الفتوى على قوله صوب نعم ان كان له مال غائب  
 لم يمه السر ان يلبس **قوله** والالاهن **قوله** اذ خوف عدو ادعي او غيره لا  
 فرق في ذلك بين خوفه على نفسه او ماله ولا فرق بين النفس بين  
 خوف الهلاك او الحبس من غيرهما اذ خوفهما من قاستف عند المادق  
 المال بين الملك والامانة ثم ان ثوبا الخوف بوعيد من قادر عليه  
 اعادوا الالانية سواك **قوله** وعياف على نفسه او رفيقه ولو  
 من اهل القافلة ودائمه ولو كلبا في الحال او في ذات الحال وكذا لو  
 احتاج اليه ليجن او ازالة عيش لا اتخاذ مرفقة وتفيد ان الكمال  
 عطش دوايه يتقذر وحفظ الفسالة لعدم الاثا وفي التسرع

المصطر

للمصطر اخذه متهرا وقتاله فان قتل رب الما يهدر وان المصطر  
 من بقود اوديه ويصح ان يصح المصطر قية الما سربلا **قوله**  
 او نقد الة طاهرة ولو ثوبا ولو نقص ما دلالة او شقة لصيق  
 قدر قية الما كالدوحد من ينزله باجر نهر فصرع الما السبل في  
 الفلاة لا يمنع اليم مالم يكن كثيرا يعلم انه للموضو ايضا وينزب مالموضو  
 الحب ادلي عياح من حاييف ومحدث وميت ولو لاحد هو مضوا وب ولو  
 شوكا شيعي مرفه للميت حيلة جواز شيعي من موم ما زمر ان يخلط بما  
 نيكليه اذ يقيده على وجه يمنع الرجوع **قوله** حال من الضو  
 او حال منتظرة ويجوز ان يكون صفة لمصدر محذوف اي يتم استمر  
 وهذا الوجه لان الاستيعاب ركن وميل حيلة جالا يصير شرطاً على ان  
 يجي اسم الفاعل صفة اكثر من يجب بحال **قوله** مع مرفقيه والمقطو  
 من المرفق يبيع موضع القطع ومن فوق المرفق لا يضر **قوله** وعندك في  
 الي الرسعين ليس هذا مذهب الامام الثاني بل مذهب مذهب  
 كما في البهجة **قوله** وقال مالك رحمه الله عنه الي نصف الذراع ليس  
 كذلك بل مذهب المص ان المسح الي الرسعين فرض والي المرفقين سنة كما في  
 مختصر الخليل **قوله** يضرقتين ولو من غيره او ما يقوم مقامهما حتى  
 لو هو ل راسه او ادخله في موضع العيار ويثبت التيمم جاز والشرط  
 وجود التقل منه **قوله** متعلق بيمين او يمينتين **قوله** وان كان  
 اقل من عشرة لا يجوز غير صحيح لما اتفقوا عليه من انها لا تقطع منها الاقل  
 من عشرة فيتمت وصلت حل وطبها قال في النهرو ما في الظهورية يجب  
 حمله على ما اذا انقطع لاقل من عا دها الماسيات من انه لا يحل قربانها  
 وان اعتلت والحالة هذه فضلا عن التيمم **قوله** اي يمين  
 بطاهر فالطرف متعلق بيمين وكذا قوله بيمينتين متعلق بيمينتين  
 كما تقدم ولم يرد عليه نقل جري جرم تحدي اللفظ واللفظ ليعمل

مبا

ويجوز

ب

لا يتقيا

ع



واحد وجاب بان الحار الذي سقط فيه بعد تسببه بالحار الاوث  
او بان الحار الثاني سقطت بسبوعيا او محذوف صفة لزمين **قوله**  
كالتراب واوان من طين غير مدهون وطين غير مغلوب بما لكن لا يشق  
التيتم به قبل خوف قوت الوقت لئلا يصير مثله بلا ضرورة دروب بالاج  
المشوي في الصبح بحرق الملح الجليل على المفتي بعد الزمرد والياقوت  
والزبرجد والغير ورج والعقيق والمخشي والمرجان كما في عاتق الكتب  
وعمر صاحب المعج عدم الجواز بالمرجات شبهه بالنبات لكونه اشجارا  
نابتة في فقر الجوف ولا مشوف في كلام الكمال **قوله** والزرنيخ بكسر الزاي  
بنائية **قوله** اما اذا اغبر او شترطه ان يسمي ان التراب غير مده  
عليه وان لم يسمي لم يحترق وكذا اكل بالاحواز التيتم عليه كخطة  
وجوه **قوله** وقال ان في قوله تعالى فيمحوه اصعبا طيا  
اي ترابا مستاكذا انصره ابن عباس وابو يوسف الحف الرمل بالتراب  
لانه عليه السلام سئل عن التيسر بالرمال فامر به ولما ان الصعد  
وجه الارض باجماع اهل اللغة والطب معب الطاهر لان التراب  
المست اذا كان نجسا لا يجوز به التيسر بالاجماع فعلم ان الامتات  
ليس له اثر في التطهير ابن ملك فسرع يجوز تيمم جماعة من محال واحد  
در غيره **قوله** خلافا لمحمد له ان التيسر مع بالتراب في ترط  
الاتفاق فيه ولنا ان قوله تعالى فامسحوا بوجوهكم مطلق غير الاتفا  
فيجب على اطلاقه **قوله** عند الحذر لان العنار تراب من وجه فلا  
يجوز الا اذا عجز عن التراب الخالص ولها ان التراب تراب رقيق حقيقة  
وهو من الصعود بخور به عند الاختيار ابن ملك **قوله** فربما  
في التيسر وغيره معقودة خرج بالقرينة من جهة التيسر خلافا لمحمد  
وبالمعقودة التيمم لم يحل سجد ووجها ومن المصحف كذلك والادان  
او الاقامة وبقوله لا تقارب الاسلام ورده اما تيمم الحنبل لقراءة القرآن

فالتوب

فالتوب على الجواز محبوب ومع تيمم جنب بنية الوضوء بغيره **قوله** وعند زفر  
لست بشرط لان التيمم خلف عن الوضوء فلا يجزئ في عدم اشتراط النية ولنا  
ان التراب ملوث وانما يكون مطهرا بالنية والماء مطهر بغيره واستغن عن النية  
ابن ملك **قوله** تيمم كافر للاسلام فيد بقروله للاسلام اشارة الى خلاف اب يوسف  
واما اذا تيمم للاسلام فالاتفاق **قوله** وقال ابو يوسف لا يبطل تيممه لانه  
توب قريبة مقصودة ولها ان التراب ما جعل طهورا لاني حالة ارادة قريبة  
مقصودة لا يقع بدون الطهارة والاسلام قريبة مقصودة تقع بدون الطهارة  
هداية **قوله** خلافا لما في من يابطل اشتراطه النية هو **قوله** وقال زفر  
يبطل تيممه مناف لما سبق عن من ان النية ليست شرط فيه فالظاهر ان عمر وابي  
نهر **قوله** ناقض الوضوء الحقيقي والحكي والمراد بالوضوء الطهارة اعم من ان يكون  
من حدث او جنابية لطريق استعمال الخاف في الجاهل حجاز او ما قبل ان كل شيء يتحقق  
الوضوء يتحقق الغسل ممنوع لانه لو تيمم للجنابة لم يحدث حدثا هو التيقن  
تيمم الوضوء فقط وبقي تيمم الغسل **قوله** وقدره ما لم يلدن يكون  
كافيا لان السفل بالحاجة وغير الكافي كالمعدوم حتى لو توفنا بما يقتل فتتفق  
عن احدي رجله ان غسل كل عضو مرتين او ثلاثا يبطل تيممه وهو المختار وعمل  
من روية المال القدرة لعمولها ما لو تيمم من ثم قدر على استعمال الماء  
من القدرة تنبت بالاباحة كما اذا قال صاحب المال تيممنا بهذا الماء  
ما يتحقق تيمم كل واحد فاذا التزمنا به واحد بعد الباقيون تيمم ابن  
ملك ولو قال لو يتحقق زال ما باج التيمم كان اظهر من وعمله لو تيمم  
لبعد ميلان فان تنقق انتقض **قوله** وقال ان في لا ترفع  
لأن حرمة الصلاة ما لفة عن ابطلها فكان عاجزا عن الاستعمال  
حكما ولنا انه قادر وحصة منبطل تيممه ولا يبيح للصلاة حرمة  
لنوات شرطها ابن ملك **قوله** التامين التيمم اي عن جنابية او  
الممكنين **قوله** خلافا لابن يوسف له ان بالنقاس حتى يخرج من قدرة  
استعمال الماء ولها ان التيمم ليس له على المعامل وجه لا يجره اليقظه



المشهور للمامور فيجعل كالنقطة من ملك والفتوى على قول أبي يوسف كما  
 لو تيمم وبقر به ما لا يعلم به والنظر في هذا قولهم لو ضرب بسباطه على يده ولم  
 يعلم بها فتييم وصلى ثم علم أعاد حوي **قوله** وراعي الماء الأفضل في حق  
 الصلاة في أول الوقت المستحب العهد للقيم لا أول الوقت حصة كما هو  
 الإمام الثاني رضي الله عنه بن أبي **قوله** يوحى الصلاة ليقع الإدا بأجل الطها  
**قوله** إن التأخير واجب لأن غالب الرأي كالتحقق وجه الخطأ أن الحز  
 ثابت حقيقة فلا يزول حكمه إلا بتيقن مثله هداية **قوله** وقال الثاني  
 لا يجوز له لأنه طهارة ضرورية ولنا أنه طهور حال عدم الماسف عمل عمله  
 ما بقي شرطه هداية **قوله** وهو فترت صلاة حيازة أي كل تكبيره أتمها  
 ولو هي بأحزب إن أمكنه التومي بينهما ثم زال تمكنه أعاد التيمم وألا لا  
 به بقيت **قوله** أو صلاة عيدا أي كلها ولو أمانا وحقوق الموت في  
 حق المتدين بفراغ الإمام ومن حق الإمام بزياد الشمس خلافا لما  
 رضي الله عنه فيها أن هذا التيمم مع القدرة على الماء لا يجوز ولنا قوله  
 عليه الصلاة والسلام إذا جاءتك حيازة وأنت على غير وضوء فتييم  
 وصل عليها ابن ملك **قوله** ثم أحدث أي سجد حدث غير مانع للمنا **قوله**  
 وقال لا يسمع لأنه آمن الفتوى بعد فراغ الإمام لما أنه لاحق وله أن  
 خوف الفتوى باق لأنه يوم راحة فتييمه لو توضأ ما لم يضرها راحة  
**قوله** ولا خلاف أن أمانا عند الإمام وتظاهروا ما عندهما فلا أنه لو توضأ يكون  
 واحدا للمنا صلاة فتقد **قوله** إذا كان ولها ظاهر الرواية  
 أن من لا يخاف الفتوى لا يسمع أيضا لكراعه الانتظار لها **قوله** لا يسمع  
 لأن الفتوى لا يبدل كالفوتى لا يروى فيه أن الظاهر ليس بدلائل الجملة بل  
 بالعكس خلافا لفرق واجبه بأنه بدل صورة لأن الجملة إذا كانت بطل  
 الظاهر وإن كان أصلا مع سر من لا ي **قوله** وقال زفر تيمم للوقفة  
 لأن خوف الفتوى يسمع للسمع عنه كما مر أول الباب وعندنا ليس

الظاهر

عندنا

عندنا لأن القريب من قبله **قوله** وسن كذا الوشك أما الظان فيعيد  
 اتفاقا **قوله** في رجله الرجل للغير بمجلة السور للفرس ويقال لمؤول  
 الإنسان وما واه والموا دهنما هو الأعم حوي وقيده لأنه لو كان في عنقه  
 أو على رأسه أو ظهره أعاد اتفاقا إلا أنه يرد عليه ما لو كان في مقدمه  
 وهو ركب أو بين يديه أو بين يديه وهو يسايف قاتبة يعيد  
 اتفاقا ثم روى أن ما ه فتييم تيمم وصلى ثم تيقن أنه لم ينعن أعاد  
 بالاجماع زليلي ولو سجد ثوبه وصل عاريا أو في ثوب عني أو مع عني  
 معه ما يزيله أو يوصا بما عني أو صل بعد ثوبه ذكر أعاد إذا أعاد **قوله**  
 وقال أبو يوسف يعيد لأن الرجل يحمل للمنا كالعمرات يجب عليه  
 الطلب فلا يعذر في السيات ولما منع كونه فعل ما الاستعمال بل هو  
 محل ما الترتب فقط كما هو محل التوب **قوله** وذكره في الوقت آخر  
 في المصباح ذكرته ملان ويقلي ذكر كوي بالثاني وكسر الذال والاسد  
 ذكر بالضم والكسر وأنكر الفراء الكسر في القلب ويقال أحمل على ذكر  
 منك بالضم لا غير أنت **قوله** أي يجب طلبه أي يفترون وطلب رسول  
 كطلبه سر من لا ي **قوله** غلوة أي من جانب ظهره سر من لا ي **قوله** إن  
 ظن أي ظنا قويا بأما رة أو أخبار عدل **قوله** من رقيقه حوي بحري  
 العاده والافكل من حضرة وقت الصلاة فحكمه كذا كذا وفيها كان أولا  
 لا يحية إن قال له وعلى ظاهر الرواية يجب **قوله** وعندنا ينظر  
 ولكن لا يجب **قوله** يمين مثله في اقرب موضع يعزونه الما أو يمين يمين  
**قوله** وله عنة فاضلا عن حواحيه الأصلية وإن لم تكن في يده **قوله**  
 أو لا يطيء الأيمن أو لا يطيء أصلا **قوله** كرسيا وكوز قال في النهي  
 المني القلحش ضعف العنة **قوله** وفيه يفتل في القنة وغير  
 يمينه قروح يضرها المادون باقي أعضائه يسميها أذ الرحيد من  
 يفتل وجهه وقتل يسميها مطلقا وهذا يعيد أن غسل الوجه محمول



على ما اذا لم يكن باليد من حراصة **قوله** ولا يجمع بينهما كما لا يجمع  
 بين حصى وحبل او استخاضه او تقاس ولا بين تقاس واستخاضه ولا  
 زكاة وعكرا وخراج او فطر ولا عكر مع خراج ولا صوم ولا فدية ولا فطر  
 وكفارة ولا ضمان وقطع او اجرة ولا جلد مع رجم او بقر ولا مهر او متعة  
 او حداثات او ضمانها او موتها من جماعتها ولا مهر مثل ونسمة ولا  
 مبركات ورؤية **قوله** وقال ان من فعله لولا ان سقوط الفعل  
 كان لفروية الصنوع والحق ولا ضرورة في الموضوع الصحيح  
 فيجب مثله ولنا ان للاكثر من الكل ولا وجه للجمع بين الاصل المختلف  
 ابن تلك **قوله** الكواضيا الوضوء والعبادة للكثرة من حيث العدد  
 وقيل من حيث الساحة فلو كانت اعضا الوضوء جرحية الارجلية  
 فيجوز على الاول لا الثاني والخامس هو الاول وهذا في اعضا الوضوء  
 واما البدن فلهما اعتبارا بالكثرة فيه من حيث الساحة **قوله**  
**باب** الملح على الحف من الحج في اللغة امرار اليد  
 على الشيء واصطلاحا ما به اليد المسبلة الخف او ما يقوم مقامها  
 في الموضوع المحضوري في المرة الشرعية وسمى خفا اخذ من الحق بالمح  
 وهو شرعا ما ستر الكعب وامكن به السر **قوله** خاف عن العفن  
 ظاهره لا حقيقة اذ لم يخل بالرجل حدثا ليحب الغسل ثم يغسل  
 خلفا لان الخف مانع من سراهية الى الرجل وانما خاف الخف فيزال  
 بالمح فكان اصلا **قوله** ولذا فقد التيمم فيه ان ما ذكره في حق العكس  
 الا ان يقال الاهتمام بالكل فوق الاهتمام بالتفصيل **قوله** اخذ باليد  
 او باليد والوضوء لما ستر من التلازم **قوله** وقيل الغسل افضل فهو  
 اجمع وقيل ان الحج رخصة استطاق فلا تكون العزيمة مشروعة واجيب  
 بانه رخصة استطاق حال التحفيف لكن اذا انزع الخف تغير العزيمة  
 مشروعة بل متعينة يقال الاجر بها لزيادة الثقة بهتأني **قوله** مع

الحجة مطلقا موافقة ذم الرهين الشرع وصحة العسادة اجزاوها  
 وصحة العقد ترتب اثره والمراد بالاجزا تفريق الذمة فالمعتبر في مهورها  
 اعتبارا رادليا انما هو المفضول الذي يوجب وان كان يلزمها الثواب ولم يقل  
 وجب لان العبد مخير بين فعله وتركه وبغيره وجوبه على من ليس معه الا  
 ما يملكه او الخوف قوت وقت او وقوف عرفة **قوله** ولو امرأة او ضمت  
 مثكلا **قوله** وهذا التقدير مذهب على ان للمنفق الزوج لا بد له من اثبات  
 عقلي **قوله** صورته له فيه تكلف بلا حاجة على انه لا يناسب وضع المسكين  
 اذ الكلام في عدم جواز له للخبث اذا اعتل للمتوفى فالاولى بالتقوية من  
 توفى وليس جوار بين محلهين ثم اوجب ليس له ان يشترها ويغسل  
 ما برحمة مصطفا ويبيع عليه **قوله** ويتيمم للحياة منه  
 انه يكتفى التيمم السابق ووج فلا حاجة الي التيمم ما بنا واجيب بان قوله  
 يتيمم فغطف على المنفق لا على النفي والتقدير لا يبيع ولا يتيمم **قوله**  
 واراد به بقاءه ليس له ان يرد ايجادا ليس كما يقتضيه التغير بالفعل  
 ولذا عبرت الدرر بقوله ملتبس على طهر قام عند الحدث **قوله** وقال  
 ان من لم يزل الملح ثبت مخالفا للقباس فيراعي جميع ما ورد به النقص وهو  
 الملح على طهر **قوله** ولنا ان الخف مانع حلول الحدث بالقدم فبرا  
 كمال الطهارة وقت المنع من ملكه **قوله** حتى اذا غسل رجليه او  
 لا يصلح ان يكون هذا نتيجة ما ذكر من اشتراط التسرع على طهارة فان  
 عدم جواز الملح هنا باعتبار ترك الترتيب لا باعتبار عدم كمال الطهارة  
 عنانية فالاولى التمسك بما لو ترضا مرتبا لكنه ليس المني قبل غسل  
 اليسر لم يحدث بعد ليس الشرع شرعا لا **قوله** وقال مالك لم يزل  
 رخصة لدفع الضرر وانه في التمسك طهر فخص بالمسافر كالانقطاع  
 والعمر ولنا قوله عليه الصلاة والسلام يمسح الميم يوما وليلة والمسافر

ع



ثلاثة ايام بلياليها لكن ما فعله الله عن مالك خلاف المشهور من زهره  
 اذ المشهور عنده جوارحه للمعتمدين ايضا يضر عليه السج خلل في مختصره  
**قوله** من وقت الحدث لان الخف مانع سرائر الحدث فتعتبر المدة من وقت  
 المنع قوله من وقت السج لان التقدير من اجله فيعتبر من وقته **قوله**  
 وقال مالك من وقت اللبس لان جوارحه بسببه فيعتبر من وقته **قوله**  
 على ظاهرهما مستغلق بيمينه رابعا في محل السج وهو ما استمر القدم  
 الذي هو من راس الاصابع الي معقد السواك واظهرها بالخطوط الستة  
 لا شرط لقول علي رضي الله عنه رابعا النبي صلى الله عليه وسلم لم يجز  
 على ظاهره خفيه خطوطا بالاصابع **قوله** وقال الكافي ومالك  
 لانه عليه الصلاة والسلام سج على الخف واسفله ولنا ما تقدم  
 من حديث علي بن مالك **قوله** بثلاث اصابع اليد اصغرها من كل رجل ثلث  
 مع علي واحدة مقدار اصبعين وعلى الاخرى ثلثا البصر ولو امر من  
 يمسح على خفيه مسح ولو مسح باصبع واحدة ثلاث مرات ان اخذ ما جاز  
 في كل مرة مسح ثانيا غير ما مسح اوله ولو جاوزها الاربع جاز اتفاقا  
 ولو قطع وقته ان بقي من ظهوره قدر العزق مسح والاعمل كن قطع  
 من كعبه ولوله رجل واحدة مسح **قوله** وقال زهير السافري لو كان  
 البارد من القدم طما وجب عليه الحول الحدث به وجب غسل العباية  
 لا مشاع جمع السج مع الغسل ولنا ان الخفاف لا تخلو عن خرق فيسرع عباية  
 فلو اعتبر ذلك لا دية الي الخرج **قوله** وقال مالك لا يمسح الكبير والمجانع ظهور  
 الكثر القدم لان العقود من لس الخف هو المني معه والخرق الكبير يمسح  
 بغير السج عليه بخلاف ظهور الكثر القدم ولنا ان الحدث لا يجزي قاذرا  
 يظهر بعض القدم حل به الحدث وحل بياضته واما القليل فلم ينعكس لما مر  
**قوله** قدر ثلاث لولاه الاصل في القدم هو الاصابع حتى يحيط بقطرها

الدية

فقط

العية بلبه رجل والثلاث الترهات الثلاث حكم الكل من ملك واعتبار  
 الاصغر للاصغر طهوية وتقطوعها يعتبر باصابع مماثلة بغير اعتبار  
 في الخرق اصابع الرجل وفي السج اصابع اليد لان منع الخرق باعتبار قطعه  
 يتتابع المني وانه فعل الرجل واما السج ففعل اليد فاعتبر باصابع  
 اليد **قوله** وعلى رواية الحسن لم ينعكس والصحيح رواية الزيادات  
 هو اية **قوله** بان كان الخف صلبا الصلابة بالضم وكسرها وسائر التشديد  
 صلب ككروم وسبع صلابة ماموس **قوله** ويجمع الخروق اقل خرق يجمع  
 ليعين ما تدخل فيه المسئلة لا مادونه تنوير **قوله** المتفرقة في الخفاف  
 او ثوبه او بدنه او مكانه او في المجموع ويبلغ ويح كان الاولي بالنسبة  
 ربح الاطلاق وعدم التقييد واعلام التوب يجمع واختلاف في جمع  
 الخروق في اذن الاصحية بغير **قوله** ناقض الوضوء لانه ينعكس وقول  
 الزيلعي لانه يدل عن الغسل منه يجوز ظاهره اذ المدل هو الذي لا يمسح  
 اليه الا عند تقدر الاصل وهذا ليس كذلك والاولى ان يقال لانه  
 خلف عنه **قوله** وترفع هف واحد وخفان بالطرف الاول **قوله**  
 ونصف المدة نسبة النقص اليه توسع والتأني في الحقيقة سرائر  
 الحدث الي القدم اذ ارتفاعه بالسج مفيد عبادة متعة وكذا يقال  
 في ترفع الخف بغير **قوله** جاز السج عليها لانه مع الضرر بغير الحجيبة  
 غير موقته فيلحق وهذا القيق وجوب استيعابه بالسج وجوبه  
 في المصراع والزاهر يوجب الخائفة انقصت مبداء السج ولا مانع  
 منها على الاصح اذ لا فائدة في الترفع وقيل ينعكس ويقيم وقدا  
 استنه واعتباره في الفتح لان عدم المال يمنع السرائر **قوله**  
 لا ينقص السج على كل حال هو الاظهر لان استسار القدم بالحق  
 يمنع السرائر **قوله** فقط هو اسم فعل بمعنى انته وكثيرا ما  
 يجدر بالفائت اللفظ فكانه جزا شرط تحت وف اي ان



عملت الرجلين فانت من عمل باقي الامعاء في حاشيتنا في الاسفل  
 كلام يبيح مرادفة في قول ابن مالك الحرف لقريب او اللام فقط  
**قوله** ان زال عقب الرجل لم يتغير بما اذا كان بينه مترع الحنف والابان  
 كان لعمدة او غيره لم يتحقق بالاجماع **قوله** وقال الشافعي  
 الى اخره لان المصعب عباد فاذ اسرع فيها على حكم الآفة لا يتحقق  
 بالسر ولنا قوله عليه الصلاة والسلام مع المسافر ثلاثا يامر  
 وليا بها وهو في الصورة المذكورة ما فرقت من موته **قوله**  
 الشافعي على الحنف فيه ان شمل متغير بنفسه **قوله** ما ليس موقفا الحنف  
 اي وقاية له من الرجل وكان صالحا للمصعب عليه فلو كان به حرق  
 كبير لا يقع المصعب عليه سراح والحنف على الحنف كالجرموت ولو نزع موته  
 مع حنفيه ولو نزع احدهما مع الحنف والموت الباقى ما يلبس من  
 الكرواس المحرقة تحت الحنف لا يمنع وما في فتاوى الشافعي مردم  
 در وغيره **قوله** وقال الشافعي لا يجوز لان الجرموت بدل الحنف  
 والحنف بدل من الرجل فلو جاز المصعب على الجرموت كان للبدل  
 بدل والاصل عدمه ولنا ان النبي صلى الله عليه وسلم على  
 الجرموتين فحوز عليه كاجاز على حنف وبطابقين اي ملك ولا يلزم  
 ان الجنون بدل من الحنف بل هو بدل من الرجل قيل لو كان كذلك لوجب  
 عمل الرجلين عند نزعهما ولي كذلك واجيب بانه بدل الرجل بالتم  
 على الحرث بالحنف وبترعه على الحرث بالحنف سواي **قوله** ولا  
 ينفى هذا ثابت في بعض النسخ وفي المغرب شاف الثوب قد حثي  
 رأت ما وراه من باب جرب **قوله** مطلق على من فيه تطويل العطف على  
 الموقوف **قوله** وقلنوه بفتح القاف مضى ونقعه انكر النسخ ما تتر  
 به المرأة ومعهما سماح **قوله** ونقازين بفتح القاف وتشد بالفا  
 ما لعل للبدن لرفع البرد او لدفع غلب القوس سواي **قوله** على الجيرة

الجرموت

واللام وسكون النون  
 وهو السين ما يلي عليه  
 العامة سواي  
 وبقية بفتح القاف

المجر

٢٧  
 هذا هو الكلام  
 في الجرموت

المجر اصلاح الفظ والجيرة الميدان التي تجر بها النظام  
 كما فعل فيكون كرضا عمليا لشوقه بظف وهو قول علي رضي الله عنه  
 امرين رسول الله صلى الله عليه وسلم ان اسع على الجائر ولو بها  
 حار فان مره الفعل سعي على الجائرة فان مره مسع على الجيرة  
 فان مره سقط اصلا **قوله** وعند ما ان لم يفره لا يصح اليه رجوع  
 الامام وعليه التوثيق **قوله** وقيل لا خلاف بينهم لانا انما قال لا بد  
 جواز ترك المصعب لايفره المصعب وانما قال الواحشية بالجواز فمن  
 نصره فكونه القدوري زدي في هذا **قوله** في مسع الحنف والشر  
 وكذا مسع الجيرة وحرقه القرحه وعصاية النفس در ونقل  
 السواي ان النية لا تترط في المسع كلها وانما خص المصعب  
 والواس لوجود خلاف ان في منها **قوله** الحنف مناسبة  
 ابراهمه الحنفية تامل فان المقصود من ذكر هذا الباب ليس مجرد  
 حكم الامتداد بل بيان حقيقة الحنف والنقاس **قوله** ثم هو  
 في اللغة كونه نظرا لانه لغة السيلان وسيله ابتداء ابتلا الله  
 لحوي لاكل الجيرة وركنه بروز الدم وشرطه تقدم بضا ب الطهر  
 ولو حكا وعدم نقصه عن اقله واوانه بعد السع وبالبروز ترك الصلاة  
 ولو مستداة في الاصح **قوله** هو دم وهذا جملي القول بانه غيب  
 وعلى انه حدث يعرف بانه ما يغنيه سرعية ب الدم المذكور في  
 قوله دم امرأة هو سبب الولد ووعاوه في البطن خرج بدم الرعاف  
 والجراحات وما يخرج من دبرها وان تدب اسالك زوجها عنها واعتاها  
 منه وما يخرج من الخنثى الشكل في الظهيرة لو خرج منه مني ودم فالعبر  
 ما لم يصب وبالمرأة ما يخرج من رحمها المرأة كالارب والبعوض والخنثى قالوا  
 ولا يحيف منوها من الحيوانات **قوله** عن دالي برجمها لان من  
 السليمه الرحم لا يمنع من كون الرب حيفا **قوله** وعن صفو قيل انه مستدرك

الجيرة



لان ما نراه الصغيره استحاضه والجواب مع سمية استحاضه بل هو  
 دم من ادبي ان ذكر المرأة يعني عنده قال في المعرب المواء  
 موت المرو هو اسم للبالغة كالرجل **قوله** والقامل منه هذا  
 يجوز ان يعني سمية تعني خالية فيتعني عن التقدير وكذا في  
 البيت يرور علقها بانكها **قوله** واذله ثلاثة ايام تظف بذلك  
 الحديث **قوله** التفتاظا من المذهب ان اقل الحيض ثلاثة ايام وليا لها  
 لان ذكر الايام بلفظ الجمع يتناول ما يقابلها من الحيض **قوله** لئلا  
 تقع في هذه الايام ثلاث ليال يعني فالعبرة للايام اصاله **قوله**  
 يكون حيضا ايضا وروي عن اب يوسف **قوله** وقال ابو يوسف  
 الخ لان لاكثر من الكمل **قوله** وقال الشافعي انك له لقوله عليه الصلاة  
 والسلام دع الصلاة يوم قريك **قوله** وقال مالك اذله لانه نوع  
 حدث ولا يعذر اقله شي كسائر الاحداث **قوله** وقال الشافعي انك له  
 لقوله عليه الصلاة والسلام لقعد المرأة شطرا عمرها لا تصوم  
 ولا تقبل والسطر المصنف فيكون الكرمه الحيض نصف الشهر ولنا قوله  
 عليه الصلاة والسلام والكراهه عشره وليس الراد بالاطر حقيقة لان  
 في عمرها زمان الصغر ومدة الحمل وزيان الاياس ولا تحيض في شيء  
 من ذلك عرفت ان المرد وما يقارب السطر سواي **قوله** وما سوي  
 البياض من المعتبر في البياض وغيره حالة البروز وقت لو صغر بعد ذلك  
 او بيض كان طهراني الاول لا الثاني وسحب وضع الكرسف او العلق  
 للبيس مطلقا والمكرسومع البكارة في الحيض وقيل سن للبيس في الحيض  
 ويندب في الطهر من **قوله** والحضرة الامع ان المرأة اذا كانت من ذوات  
 الاقر كانت حضا وان كانت امية لا تزيب غيرها الا هدية وقال بعض  
 الكدرة والصورة والتزيبه من غير الحيض وكرام من الحيض وان  
 كانت موه الرضع مرسية والا لا ولو اقيمت مفت بشي من هذه الامور

كان

كان حسنا بجر **قوله** لا تكون الكدرة لولا انها ليست بدم فاذا تقدمها  
 الدم سواراته في ايامها او لا استتبعها ولها ما روي ان عامية  
 روي الله عنها جعلت ما دون البياض الخالص حضا ان ملك  
 وقال الشافعي انه دم الخ وما سواه استحاضه لقوله صلى الله عليه  
 وسلم لفاطمه لفت حبيش دم الحيض عبط اسود فاذا كان كذلك فاسك  
 عن الصلاة وان كانت غيره فاعتلى وضئ ولنا قوله عليه الصلاة والسلام  
 للتحاضه دع الصلاة اياما قرايك فاعتلى الايام دون اللون ان ملك  
**قوله** عبط بالعين المحملة اي خالص لا طين فيه مصباح **قوله**  
 يحتمل من احتمل دم الدم استدرجته صحاح **قوله** ونقصه قيل  
 كلف وجب القضاء دون الاداء مع ان العضا انما يجب بما يجب به الاداء وجب  
 بان التقاد اليك كاف للوجوب وان لم يخاطب بالاداء كالسكران يلاقيه وجوب  
 الصلاة وهو ممنوع عن ادائها **قوله** اي لا تقضي الصلاة لان في قضائها  
 حرجا لتكررها في كل يوم وتكرر الحيض في كل شهر بخلاف الصوم وقالت  
 عامية كنا نؤمر بقضاء الصوم ولا نؤمر بقضاء الصلاة وعليه الغفر الاجماع  
 والنقض كالحايض في ذلك زلفي ولو شرعت لطرحا في صلاة او صوم في  
 قضتها خلا لما زعمه صدر الشريعة بجر ولو قامت طاهرة وقامت الخائفة  
 حكم بحبيضا من قامت وبكس من قامت احتياطا فيفرد رات  
 الدم في ايام حيضها ثم استقطعت سقطا مستبين الخلف تقضى ما تركت من  
 الصلاة او بعد استمر وهو الامح وقيل ستة اشهر كذا في القنية فينبغي  
 ان يقال ان كان كامل الخلف تقضي صلاة ستة اشهر والافارقة اذا  
 بالاحتياط في الخنة **قوله** ودخل مسجد خرج مصل العبد والحائز والرباط  
 والمدرسة وفي القنية ان المدرسة اذا لم ينع اهلها القاس من الصلاة فهو  
 مسجد وقنا المسجد له حكم المسجد في حق جوان الاقتران وان لم يتصل الصفوف  
 لا في حرمة الدخول ولو احتلم في المسجد سقيم وخرج ان لم يحتلم وحسب



مع التيمم ان خاف الا انه لا يصلي ولا يقرا وهذا التيمم واجب ان مكث  
 للمحور لان خرج مسرعاً **قوله** وقال الشافعي بياح لقوله تعالى  
 ولا حبنا الا عابري سبل ولنا قوله عليه الصلاة والسلام فان لاهل المحر  
 لم يضمنوا ولا يضمنون للمساكين اذا لم يجدوا والمساكين  
 وصلون به من يبيع ثم ان منع المورد مفيد بان لا يكون ثمة ضرورة  
 فان كانت كانت ثاباً بيته الى المحر فلا بد من بيعه بان لا يمكن  
 من تحويل بابيه وان لا يقدّر على ان يكتفي بغيره **قوله** ويحتج  
 ذلك فلو وطبها عامداً مختاراً عما لما بالحرمة فعليه التوبة ويذهب بصدقه  
 بدينار او نصفه ومصرفه كزكاة ولو سجد لا كفر وقيل لا وعليه الموصول  
 وكذا الخلاف في سجد وطى الدبر وهل على المرأة بصدق الظاهر لا رد ولا  
 بكفه طبعها ولا استعمال حائضها او عجزها الا اذا توفقت بغيره  
 القربة فانه يصير مستحلاً وسيق ان لا يفرق عن فراشها لان ذلك يشبه  
 فعل اليهود **قوله** وقال محمد بن يحيى شعبة والدم لقوله عليه الصلاة  
 والسلام اصبغوا ما شئتم الا الجماع ولنا قوله عليه الصلاة والسلام للذي  
 ساله عما يحل له من امرائه وهي حائض لك ما فرق الا ازاره **قوله**  
 وقرأه الغرات اي لعصده ولا خلاف انه اذا قصد التنازاع امر حل  
 واوردناه لوضح اخراجه عن القرائية بالقصد لما جازت الفاتحة في صلاة  
 بقصد التنازل عنها بحوز واجيب بانها تحب محلها فلا يترفع عن القرائية  
 فيها ومثل الغرات ما لم يبدل من التوراة والابجيل والزبور ولا خلاف في حل  
 الاذكار ما اختلف في دعا العتوت والعتوب على عدم كراهته اي يحرمها والا  
 فالصلاة كراهية مندوب وتركه خلاف الاولى وهو مرجع المتنونه واختلف  
 في تعليل الحبيب والحائض في الاصح انه لا بأس به اذا كان يلقن كلمة كلمة وليس  
 مكين من فضده ان يقرأ الآية تامة **قوله** وقال مالك يجوز له ان يقرأها  
 اليها وغير قادره على رفع الحجب عن نفسها بخلاف الحباية لاقتزارها

علي

عليه ان التها ولنا قوله عليه الصلاة والسلام لا تقرا الحائض ولا الحبيب شيئا  
 من الغرات والقراءة غير واجبة خارج الصلاة فكيف تحتاج الحائض الى  
 القراءة ابن مالك **قوله** ومعه اي وحمله كما في التنوير ولو مكتوباً بالكتابة  
 وكذا ما راى الكتب السجادية في كتاب وعلم كلامه النوع المكتوب والحائط  
 والدرهم ولا فرق بين موضع الكتابة وغيرها وقيل يجوز من الغر  
 نهر وهذا كله اذا لم تكن ضرورة في المسراة اذا كانت بان خاف عليه  
 ان يحرق او يعرق او يخون ذلك فجوز حمويه في القرآن لان من كتبه  
 الحديث والعقود الاصح انه لا يكره عند الامام ويكره عند عامة دعي  
 شرح الدرر رخص المسراة بالبرية الكتب القرائية لا النسخية وانما  
 الكتابة فتكره وان كانت العجيفة على الارض وذكر القدر في عدمها  
 فيما اذا كانت على الارض ولا بأس بدفع المصحف لغير البائع المحدث  
 على الاصح لان في المنع دفع حفظ الغرات وفي الامر بالتكفير حرج  
 بهم عداية ويستفاد منهم انه يمنع عن نفسه لغو الحفظ والقراءة حمويه  
**قوله** التي على سبيل الادب عنه ظاهره ان ما ليس كذلك كسورة ايهب  
 لا يورث قصد غير القرائية في حمله قال في التمهيد لمرار البصر **قوله**  
 وقال زفر داني لا يوطأ لقوله تعالى ولا تقربوهن يطهرن قلنا  
 قراءة بتدبير الطائفة على ما ذكرتم لكن القراء بتجفيفها قول على  
 ما ذكرنا لانها محببة وقت صلاة تكون طاهرة بن مالك **قوله** حتى تقتل  
 اي او تيمم ان فقدت الماء وقيل بمجرده في حق المسلة اما القرائية  
 فحل وطبها في الحال **قوله** ادعى وقت صلاة اي معزوفة حتى لو طهرت  
 في وقت الصلوة لا بد ان يحسن وقت الطهر والمراد اذا تاه الواقع اخرا لا اعم  
 لتعليقهم بان الصلاة صارت ديناً في ذمتها واعلم ان زمن الفصل من الطهر  
 ضا اذا انقطع المسرة ومن الحجب فيها دونها واما التحريم في الطهر على كل  
 حال فلو طهرت في الثانية واليا في قدر الفصل والتحريم فقلبيها



تقضى تلك الصلاة ولو طهرت في الاول بشرط ان يكون الباقي قدر التيممة  
نقطه والقيح انه يتبرع الفضل لسوا الثياب وهكذا جواب صومها اذا طهر  
قبل الجهر لا قبل من عشرة والباقي قدر الفضل والتيممة جاز لها صوم اليوم  
وعليها فضا المثل والا فلا وما قالوه من ان زمن الفضل من الطهر  
في الاكثر ومن الحيض في الاقل يخفى القربان والقطاع الرجعة والتزوج  
بزوج اخر لا يجمع الاحكام الا ترى انها لو طهرت عقيب عيبوبة النفث  
ثم اعتلت عند الجهر الكاذب ثم رأت الدم في الليلة السادسة عشر  
بعد زوال النفث فهي طهر تام وان لم ترم خمسة عشر يوما من وقت الاعتلال  
**قوله** حيض ونقاس لان استيعاب الدم ليس بشرط اجماعا واعتبار  
الاول والاخر كالنقاس ومنه نظر لان الدم منقطع في اثنا المرة والكلية  
وفي المني عليه بشرط بقا جزء من النضاب في اثنا المحول والمزوط وهو  
ابتداء وانها انما هو تمامه بجرواحا في القربان الدم موجود هناك  
وان انعدم حسابه دليل بثبوت احكام الحيض كلها **قوله** مطلقا  
عندها عذ اني مسئلة الحيض وما النفس نفعا في حنفية كذلك عندنا  
ان كان الطهر خمسة عشر يوما لان ما صلا فيجعل الاول نقاس والثاني  
حيضا ان امكن والافاستحاضة وان كان اقل منها كان طهرا فاسدا وهو  
نفس كله **قوله** لم يفتل لان ما دون الثلاثة من الدم لا حكم له  
تلك الطهر **قوله** فصل وج ان كان في احد الجانبين ما عكس جعله مضافا  
كان حيفا والاخر استحاضة والافا لكل استحاضة ولا عكس جعل الكل  
حيضا لان الطهر يكون اقل منها محوي **قوله** والفتوى على مذهبه  
قال في النهرا عتقاد المذنب على الاول ترجيح له **قوله** لانه يمتد  
قبل قدر لا ترى الحيض اصلا **قوله** الا عند بقى العادة او ثاب  
لثلاث سابل مسئلة من بلغت استحاضة فحيضها عزم من كل شهر  
وباقية ظهور ومن لها عادة في الطهر والحيض ثم استمر بها الدم فحيضها

وطهرها

ظهور ومن لها عادة في الطهر والحيض ثم استمر بها الدم فحيضها وطهرها  
مارات في عدتها حية والثالثة مسئلة المغللة ونسب الحيضة والاب  
التي ست عادت لها اولها واخرها ودورها اصل الكلام فيها انها تتغير  
فان لم يستقر رايها على شيء بل ترددت بين حيض وطهر بقى بالوضو  
لكل صلاة وان بينهما خروج من حيض لقتل لكل صلاة وفي الاخرين  
على الاصح ولا توطى بالتحريم على الاربع ويصوم رمضان ثم تقضى عشرين  
يوما يجوز حيفا ان حيفا في كل شهر عشرة ايام فاذا افتت عشرة يوم  
في الحيض فتقضى عشرة اخرى منه ان علمت بدائمه بالليل وان لم تقضى  
اشين وعشرين يوما على الاصح ولو حجت انت بطواف الزبارة واعادته بعد  
عشرة ايام وبالصبر ولا يقيد به ويقد رطهرها في حق التقضاء العدة ثم  
وعليه الفتوى **قوله** فتد اي عمدة وليس الاختلاف الا في عمدة الحيضة  
ان تيقن فلا يناسبه الاطلاق ولا ما صرره من الصورة الاية من خلاف  
ويؤاخذ كلام الجرح والبيان **قوله** لا يقدر طهرها لان نصب المقادير  
بالترتيب ولم يوجد فلا تقضى عدتها اصلا **قوله** هو مقدر في حق التقضاء  
العدة لا غيرا ما في سائر الاحكام فلم يقدر الطهر منى بالانقاف والكلام  
في الحيضة دون غيرها وقد مر ان الفتوى على تقدير طهرها في حق  
انقضاء العدة **قوله** بغير من **قوله** بقاءة لانها ما من ان الخاف ليس  
الاية الحيضة **قوله** متبداه بفتح الدال اسم منفرد وهو التي استداها  
الحيض ويكرها اسم فاعل لا بدائها في الحيض **قوله** ودم الاستحاضة الخ  
الاستحاضة في اللغة مصدر استحاضت المرأة بالياء المجهول اذا استمر  
بها الدم وفي الرعية دم من موضع مخصوص غير حيض ونقاس النزاع  
ثمانية منها دم الالسية والبرضية والمخاوة **قوله** كرماف بضم الراء  
من الانف **قوله** فساد لان المريب في العادة والزائد على الاكثر حيض

وتصل الواحدا  
المدة وتقرأ التقد  
المعروف والواحد

ين





وتعاسر واستحاضة يتيقن وما بين ذلك متوحد بين ان يلحق بالحضن والنفاس  
والاستحاضة فلا تترك الصلاة بالشك **قوله** وتتوضأ المستحاضة كما يتوضأ  
ليتم التيمم وقيد به لان الاستحاضة غير واجب عليها ظهيرة **قوله** سلس بول  
السلس يفتح اللام نفس الخارج وبكسر هاء من به هذا الرض نهر **قوله** لا يرقا  
لامه هزة في القاموس رقا الدم كجمل رقا ورقا واف وركن والرقبة  
كصبرها يوضع على الدم ليرشها من **قوله** وعندك نبي لكل منظر لقوله  
عليه الصلاة والسلام المستحاضة تتوضأ لكل صلاة ولما تركه عليه الصلاة  
والسلام المستحاضة تتوضأ الوقت كل صلاة واللام فيها رواه ان في تحفي الوقت  
**قوله** ويظل يخرج وجهه اذا كان الوضوء السيلان او وجد بعده اما اذا توضأ  
مع الانقطاع ودام الى اخر الوقت لم يطل الا جردت اخر واصافة النقص الى  
الخروج مجاز عتلي اذا الم يطل حقيقة انما هو ظهور الحدث السابق **قوله**  
وعند زفر بالعكس لانها رته غير معتبرة قبل الوقت لعدم الحاجة الى الاد  
ينقض بوجوه ومعتبرة بعد الزوال الحاجة فلا ينقض بخروجه **قوله** فان قيل  
اذ لم تكن الطهارة معتبرة قبل الوقت عنده فكيف يصح بالانقضاء قلت  
المراد انها غير معتبرة للوقعية لانها غير معتبرة اصلها بل هي مصبورة في حق  
الموافق وقضا الفوائت **قوله** سطل بها باب الزوال والخروج لسر الرادان  
اعتبارها شرط النقص عنده بل معناه ينقض بالزوال ايضا لان الحاجة  
مختصة بالوقت فلا اعتبار بما قبله ولا بما بعده ولنا ان دخول الوقت  
دليل الحاجة فلا ينقض به والخروج دليل زوال الحاجة ينقض به وقيد  
الطهارة على الوقت جارية لم يصير كل الوقت مستقولا بالاداء حكمه وعلى المعذور  
ان يغسل ثوبه اذا التزمه الخبيث موه اخرب وان اصابه لاما دام الغدر  
قايم اب **قوله** هذا شرط بقا العذر والاشارة الى حوله الم هذا اذا لم  
يغيب وقول التمهت لو انقطع الدم في اشارة الى شرط الزوال وقوله

اذ لم يجد في وقت صلاة في شرط الاستحاضة **قوله** دهر ايد من الفرج لعقب  
الولد او الكثره ولو منقطعا عضوا عضوا ذلول لم ترد ما يجيب عليها الفصل  
عند الامام والتقي بالوضوء هو الصحيح برهان وصح في الظهيرة والواجب  
قول الامام فكان هو المذهب بخرو لو ولدت من سورتها ان سال الدم من  
فرجها فتفسد والا فصاحبه جرح سبيل وان ثبت له احكام الولد وشوئلاي  
**قوله** نعم نفسا بضم النون وفتح الفاء والمد ولي في كلامه مرجع مقلا على  
نقال الانقضاء وعشر امزج **قوله** وقال ان في الحضي ان رات الدم  
في ايام عدتها والا فاستحاضة اتفاقا له انه دم خارج من الرحم وقت العادة  
فتكون حائضا كالحامل ولنا ان الحضي دم الرحم وبالحبل ينسد فيه  
الرحم فكيف تكون الحامل اب ملك **قوله** ان ظهر له فان لم يظهر بان استقطر  
في المخرج واستمر بها الدم وعادتها في الحضي عشرة وفي الطهر عتزون تركت  
الصلاة ايام عادتها اغتسلت وصلت كل صلاة بوضوء عشرين يوما ثم  
تدع الصلاة ايام عادتها وقد لم لها اربعون يوما وكان ينبغي ان يقال  
ولم يقل عدد ايام حملها بانقطاع الحضي اما لو لم تره مائة وعشرين يوما  
ثم استقطت في المخرج كان متبين الخلق بضر **قوله** التومين بفتح التاء  
وسكون الواو وفتح الحدة **قوله** وهما ولدان اح وهما الحكم لو ولدت ثلاث  
بنات الاول والثاني اقل من ستة اشهر وكذا من الثالث والثالث ولكن من  
الاول والثالث اكثر من ستة اشهر فحمل حملا واحدا على الصحيح **قوله**  
وقال محمد وزفر من الاخير لا يها حمل فلا يكون دمه من الرحم ولنا لا يشق  
العدة الا بوضوء الثالث ولنا ان النقاس دم لعقب الولد وهو كذلك  
وانقضاء العدة سقطت بالفراغ **باب الخامس** لما فرغ من الحكة  
وتظهيرها سرع في الحثيثية وان التها وقد مر الحكة لكونها اقرب  
لان قلوبها يمنع جواز الصلاة ولا سقط وجوب ان التها بعد رواها  
من به نجاسة وهو حدث اذا وجد ما يكفي احدها انما وجب صوته



للنجاسة لا للحدث لبيتهم بعدا فيكون محصلا للطهارة بين الاثني  
اعلظ من الحدث من **قول** يطهر البدن والثوب سواء علم موضع النجاسة  
من الثوب او لا حتى لو نسي طرفا من ثوبه نجس فغسل طرفا منه بلا غسول طهر  
هو المختار قال في النهر ويصفى ان يكون البدن كالثوب قال الشرنبلالي يتايل  
في الحكم بالطهارة مع عدم التحريم فاختار في البدن على الجميع احتياطاً  
لان موضع النجاسة غير معلوم وليس العقب باوحد من النجس وعلى الاول اذا  
ظهرت النجاسة في طرف اخر هل يعيد الصلوات التي صلاها فيه جزم في الخلا  
بالاعادة وتقل في النهر عن الظهيرة انه لا يعيد الا الصلاة التي هو فيها  
هو المختار انتهى لكن ما في الظهيرة مفروض مما اذا راي في ثوبه نجاسة  
ولا يدري متى اصابته والخطا من ان اذا علم وقت الاصابة ونسي الموضع **قول**  
بالماء ولو مستغسل به يغتسل **قول** كالحل وما الورود كذا الرقيق فطهر اصبغ وثرى  
لجس ثلاثا **قول** لم يحز لغير الماء لانه يتنجس باول الملاقاة وتركه هذا  
القياس في الماء البارد وان النجس باول الملاقاة سقط للمزوجة كما سقط  
في المازلي **قول** نجس بفتح الجيم حال من الفاعل اي مستحسب نجس وبحوز ان  
يكون ظرفا لغوا سلقا يطهر والبا مع من **قول** ذبيح جرم اي حبة ربي ما تريب  
بالحجاف **قول** وقال محمد لا يحوز ذلك منها لان المتداخل في الحف لا يزيله الحجاف  
والذلك بخلاف المني على ما تقدم ذكره فوله عليه الصلاة والسلام فان كان بها  
اذي فليس بها بالارض فان الارض لها طهر وهذا **قول** والصحيح هو الاول  
وعليه الفتوى بشرط عدم ريق الاثر الا ان يشق زواله **قول** وضطر  
بالدك صحيح في البحر والطين **قول** وعقب ولو من امرأة شرنبلالي عطف  
على البدن اي يطهر من اصابه وزيوت الباني الفاعل هو وقت ان  
زاد فاعل غير فاعل كني وقيل النجس ضرورة كما في المعنى فالاولى  
حعل الباني عن وهي متعلقة بيطهر العذر اي ويطهر البدن والثوب  
والحف عن من **قول** بالترك والارض ريقا الاثر فهو وهذا اذا كان راس

الذكر

النجاسة

الذكر طاهرا بان بال ولم يتجاوز النجس محز حيا وتجاوز واستغنى بالما  
صدر الشريعة **قول** سواء كان على الثوب لم وسواء كان الثوب جديدا او قديما  
او مبطنا على الصبيح شرنبلالي **قول** وقال الشافعي النجاسة طاهرة لانه مبداء خلق البشر  
مضار كالطين ولنا قوله عليه الصلاة والسلام اغسلوه رطبا وافر كيه يابس ويجوز كون  
البشر النجس لم يطهر بالاستحالة كاللحم من الدم **قول** ونحو الف من كل  
صغير لا يام له يخرج المديد اذا كان عليه صدا او متعوشا فانه لا يطهر الا بالماء  
والثوب الصغير لوجود السام **قول** بالبيع على الارض في التثنية نظروا  
في الجرو يثبوت زوال الاثر بما سح به ثوبا كانت او حرقه او صوف شاة  
او غيره انتهى وينفخ ما لو اصابته فطوره او زحاجة او اية موهنة  
او الحث الخراطي فتح **قول** وتطهر الارض او مثل الارض ما كان قائما فيها كالخيلان  
والاشجار والكلا والعصب وغيره مادام قائما عليها وهو المختار خلاصة  
وكذا اجر المزور منها لا الموضع للنقل واما الحجرات فترى النجاسة بحجر  
الرجي فكما الارض والا لا يصير منه ومراة الحجر الموضع للنقل كذا في قوله  
بالحجاف مطلقا لا تحاقه بالارض كما في فتاوى حان **قول** وهو القياس  
لانما من نجس ولا يظهر بالحجاف كالثوب لكنه ترك باثره نجاسة  
زكاة الارض يسما اي طهارة ثوبه **قول** للصلاة لا للتميم لان التميم  
يقتضي طهارة السعيد وطهارة ربه والصلاة تقتضي طهارة  
المكان لا غير بالحجاف ثبت الطهارة لا الطهارة ربه ربي ولو  
احترق الارض بالنار فتم بذلك التراب حاز على الاصح واعلم ان  
كل ما سبق الحكم بيطهره بغير الماء والماء اذا اصابته الماهل يعود  
بما المختار وعدم العود فهو ونظم صاحب التمهيد الطهارة فقال  
وعلى وسع والحجاف مطهر ونحت وقلب المني والحفر يذكّر  
ويع وتخليل ذكاة تحلل **قول** وفركه وذلك والدخول بقوله  
بقرفه في العصب تدف وتزجها **قول** رنا روي على غسل بعض ثوب  
**قول** وعلى قدر الدرهم وان كره تحريمه نجس مثله وما دونه

اي لا ينافي

تزا

اما غيره

قاضي

من الطهارة  
العقب والبيع  
والقسيه وغسل  
المصنفه



تتزيها فين وما فوقه سطل فيفتريه **قوله** وقد ربه اخذا  
في وجهه ان موضع الاستنجاء يطهر بالكلية بامرار الحجر عليه  
ولقد اورد في الما القليل خمسة فاذا صار موضع الاستنجاء مقصودا  
في حق الصلاة علم ان قليلها في السيرة معقول لان الحال  
مستوية بغير راعن المنة بالمرهم لاستنجاء ذكرها  
في المجالس **قوله** وقال زفر والشافعي لان النقي الرب  
للقطع لم يفضل بين القليل والكثير لانا ان القليل لا يعلف  
الحجر عنه فكأن غفوا وقد ركب الدرهم **قوله** كبر من الكف  
بيان للدرهم من حيث المساحة واعتبر بعضهم التقابل الذي  
عشرون قوطا ووقت العذر ان يحمل الاول على الخمس الرقيق  
والثاني على الكثيف وهو المختار بين **قوله** من حين يعلط هو  
ما شئت نجاسته بقدر ما يارضه اخر المحقق ما تقارن فيه بضات  
وقال المذلل ما انتف العلى على نجاسته والحقق ويظهر الاختلاف في  
الدرك والخنف لنبوت اختلاف مع نقد القارض ويرد على قول الامام  
سور الحار فانه لم يقل بنجاسته مع تقارض البضات على قولها الذي  
فانه يعلط اتفاقا مع نبوت الخلاف فيه ويحتاج فخر الى الاعتذار  
في قوله يطهارة ببول المائل **قوله** كما لم يمسح المسفوح الا دم  
شقيد ما دام عليه وما بقي في لحم بهرول وعروق وكروط الى قوله  
وما لم يسل ودم سكر قهل وبر غرت وبق **قوله** والخرفا نفا عليفة  
اجماعا وقتنا سواها من الاستربة المحرمة روايات القليل والخفيف  
والطهارة رجع في البحر الاول وفي البحر الاوسط **قوله** وبولها لا يبول  
الابول الخفاس وخروده فانه طاهر وشمل اطلاقه بول الصرة والقيا  
على الظاهر وقيل لا يمسح بخر الفارة اذا طين في الخطة باز

اكل

اكل الرقيق ما لم يظهر قراخر فيه فخر **قوله** والخنف هو كسر الخاء المجرمة وسكون  
المثلثة **قوله** وعند ما خضبة هو الاظهر من اهر **قوله** كلها طاهرة خلافا لفر  
والصواب ابدال طاهر وبجبة **قوله** وعني عمادون ربح الثوب البدن  
كالثوب في ذلك خلاف الما فلا يظهر اثر الغفوة في جوي **قوله** من تخفف  
بيان لما يفر حاله على المشهور او جبر مستد احد وفي ذلك كثير  
محقق واذا اصابه عليفة وخضبة جعلت الخضبة تبعا للعليفة تنوير  
ومراره كل شي كوله وجره البعير كسرتينه جوي **قوله** وعند محمد كلها  
راجع الى بول ما يركل لحد ومنه الغرس وانما افزده للخلاف في كراهة  
لحمه ولا يصح رجوعه الى قوله وخز طير الى اخره لانه خمس خاصة معظلة  
عند محمد وكان الصواب ذكر خلاف محمد عقب قوله وبول ما يركل لحمه وبول  
الغرس كما فعل العفيف وقد بينا الدليل من الجا بين فيما **قوله** كرو من  
الابول كسر المزة وفتح الباء الالة وقع في الما عند على الاصح جوي ولو  
اصابه ما فخر لم يحجب عنه وما اصاب القاسيل من عسالة الميت مما لا يمكن  
الاستنجاع عنه ما دام في علاجه لا يمسح بخر **قوله** يزوال عينه لم يقل ينسل  
لما مر من انه قد يكون تغيره كما لرك **قوله** الاما سيف استنسا للورق من الجوص  
بهر منقطع وقيل بل من العرض اب يزوال عينه وانته الاما شق فلو  
صنع يده بالحناء النجس يطهر بالقتل وان لم يزل اللون ولو غسل يده  
من دهن نجس طهرت وان بقي اثر الدهن على الاصح يزوالا اذا كان  
وذلك ميتة نجس ان اثاره بخر **قوله** بالقتل ثلاثا واليا التي غسل بها  
نجاسة ثلث كالحمل حال اللقا تنقلها الاولى ثلاثا والوسطى اثنتين  
والاخيرة بمرة **قوله** والمصر كل مرة هذا اذا غسل الثوب في اجانة  
اما اذا تمسكه في ما جازمتي حبر عليه طهر وكذا اما لا ينقص كالسائط  
**قوله** والغدر العظم كالحارب وهو المختار بخر **قوله** ويبلغ في ثلثه ميا الع صيانة  
لثوب لا يظهر وقيل يظهر للضرورة وهو الاظهر بخر **قوله** فلو



موه مكين له وكذا الجبل الذي يرفع بعضه قليل ثلاثا ويخفف كل مرة وكذا الحظيرة  
 المنتهية من بول ولوطية في حرق قال ابو يوسف ثقل بالمار يخفف كل  
 مرة وكذا اللحم وقال الامام لا يطهر ابداء به يفتي **قوله** وقال محمد  
 لا تطهر ابداء لا يطهر غير المعصولات الحنسي انما يزول بالعصر ولم  
 يوجد فيني عسار ولا في يوسف ان لا يخفف انرا في استخراج الخامسة  
 لا لعصر من ملك **قوله** ومن الاستحسانة مركبة وهو ان الة يحس من سبل ولا  
 سين من ريج وحصاة ونوم ولو اصاب الحنزع عساسة من الخارج ظهرت  
 بالنجارة وما قيل من افتراء منه لخصوصه وبخاوزه يخرج متاح بشر  
**قوله** يخرج مما هو عين طاهرة قاله لامة لامة **قوله** منع لامة المقصود  
 فيختار الابلغ والاسلم عن التلويث ولا يقيد باقتال وادبار وقتا وصفا  
 وقيل كيفيته في المقدره في الصف للرجل اذ بار الحجر الاول والثالث اقبال  
 الثاني وفي الثالث العكس وهكذا فعلت المرأة في الزمان وفي الذكوات  
 ياخذ ثيمانه وغيره على عجا وجدار او مدر حبوب ولا ياخذة بميمينه  
 فان اضطر ياخذة بميمينه ولا يجركه حتى لا يكون الاستحسان باليمن ان ملك  
**قوله** وقال ان من لا بد من ثلاثة احجار او من حجر له ثلاثة اصرق لقوله  
 عليه الصلاة والسلام من استحي منكم فليتنى بثلاثة احجار والامر للوجوب  
 ولنا قوله عليه الصلاة والسلام من استحي ثلثي فممن فعل محسن  
 ومن لا تلاخرج عليه فما ذكر من الثلاث نمار واه محمول على الغالب  
 والامر منه لا ان يحجب من ملك **قوله** ولا اكتشف عمرة عند احد امامه  
 فيترك فلو كشف له ضار فاستقالا لو كشف لاغتسال او تقوط **قوله**  
 وراموضع الاستحسان ما على المخرج سابقا وان كثر بعد الاكراه  
 الصلاة معه ونجب الاستحسان او تتجوز او يزوم على سنة الاس  
 ويختلف بطباع الناس ومع طهارة القول تطهر العبد وتطهر الاله الك  
 عنها ومن المخرج اذا عجز در وسحب على يده تلبه ليل لا تقرب

المسام الخامسة ولعده مبالغة في النظافة وتعدى الرجل السرمية  
 الرضول واليه في الخروج وان يقول بعد حروجه الحمد لله الذي  
 اذهب عن الاذي وما كان برهان **كتاب الصلاة** **قوله** شرع في  
 المقصود بعد بيان الوسيلة ولم تخل عنها سرعية وسرعا اختلف  
 الاصوليون في الالفاظ الدالة على معان سرعية كالصلاة والصوم  
 اهي منقولة عن معانيها اللغوية الى مقامات سرعية ام معبرة  
 اذ تزداد عليها قيود سرعية قيل بالاول لو جرد عايد وبها قف  
 الاية وقيل بالثاني وانه انما زيد على الرعايات الاركان المحضو  
 واطلق المخرج على الكل **قوله** سبب وجوبها الوقت بدل تجدها  
 تجرده لكنه سبب ظاهر لعدم المناسبة والحقي انما هي تواف  
 النعم والعمامة على انه الجوز الاول ان انقل به الادا والاقتل الى  
 ما به سبيل فان لم يوجد حقي خروج الوقت اصنف الي الى جميعه  
 لهروب وجوب الادا الخطاب سرى لابي ولفظ الوجوب لزوم ابقاء  
 الفعل في زمان ما وجوب الادا الزوم في زمان خاص ففان وفي  
 شرح الجمع لا ين ملك الوجوب كلكه الا انقل الزمة وجوب تغير الزمة  
**قوله** وشرع اوله تقويل لاحاجة اليد **قوله** لانها اول صلاة فرضت  
 بعد اندفع السؤال المشهور كيف ترك صلى الله عليه وسلم صلاة  
 الفجر صبيحة الاسر بعد فرضها بحج وصحته مبني على ان الظهور او الحس  
 المفروض انه بعد الاجماع على ان الفرض كان في الاسر ليل لا يقيد  
 حيا ولذا اجزم السروي بان الفجر اول الحنسي وجوبه بارجل الاول قبل  
 الكيفية اي اول صلاة ثبتت كفيته امتراضها انظر ولا شك ان  
 وجوب الادا متوقف على العلم بها فلهذا لم يقف المخرج وهل كان صلى  
 الله عليه وسلم قبل البعثة مستدرا شرع احد المختار لانه كان يعمل

قوله ص

نه

ص

ال و اطلب



بما ظهر له بالكشف الصادق من سرية ابراهيم وغيره **قوله** لعدم  
الاختلاف ممنوع اذا الاختلاف ثابت في ادله واحده فقبل اوله  
من اول البياض وقيل من انقشاره واحده طلوع شمس من حرم الشمس  
او ان يرب الراي موضع بيله وعن نقل الخلاف الحموي والفتاوى وغايته  
غير داخله تحت المفيا كفاية البوائق وعلى هذا الوجه تقدم عده أنه اول  
اليوم واول صلاة صلاحها ادم عليه السلام حين اقبل **قوله** من المص  
او لقوله عليه الصلاة والسلام وقت الفجر حين يطلع الفجر واحده حين تطلع  
الشمس ابن ملك **قوله** وقال لا لقوله عليه الصلاة والسلام اني جبريل  
وصلي بي العصر في اليوم الاول حين صار ظل كل شئ مثله ولاي حصة  
ان اول الظهور متيقن ووقع الشك في اخره ليعارض ما روي انه صلى  
بالمصر الشكوك بل ما هو عصر يتبين وهو حين صار ظل كل شئ مثليه  
اخذ ابا لاصيا طائفة ابن ملك **قوله** سوي النبي بالمر بوزن الشئ وهو ظل بعد  
الزوال سمي به لانه فام من جهة المغرب الى جهة المشرق وما قبل الزوال  
انما سمي ظل لاخر **قوله** اذا صار ظل كل شئ مثله عليه عمل الناس اليوم وبه يفتي  
فتي روي الحسن عن ابي حنيفة ان الظهور يخرج بصيرورة ظل كل شئ  
مثله ويدخل العصر بصيرورة الظل مثليه فيكون بينهما وقت مهمل وهو  
الذي يسميه الناس ما بين الصلاتين وانما استثنى في الزوال لانه قد  
يكون مثليه لبعض المواضع في التا وقد يكون مثلين فلما اعتبر المثل من  
عند ذيه الظل لما وجد الظاهر عندهما ولا عنده ثم هذا في المواضع التي لا تلتا  
الشمس روس اهلها لان المواضع التي تقع فيها الساعة بعد المثل من عند  
ذيه الظل من ملك **قوله** ان يفرض حصة آي اخره فان لم يجد ما لم يزل  
اعتبر بقاته نفسه وهو ستة اقدار ونصف بقدمه من طرف اربابه

احده  
قوله

نروا يومه عاروب من محمد ان يقوم الرجل مستقبل القبلة فاذا امار  
الشمس على حاجبه الايمن علم ان الشمس قد زالت بن ملك **قوله** والمصر  
منه الى المغرب فلو غربت الشمس لم يحدث هل يعود الوقت الظاهر  
نعم وجه الوسطى على المذهب ذكر وقال الحسن لم لقوله عليه الصلاة  
والسلام من ادرك ركعة من العصر قبل ان تغرب فقد ادركه العصر وما  
وراه محمول على انه وقت الاختيار وهو منوخ عمار وبناريلي **قوله** وقال  
الثاني وقتها لا امانة جبريل عليه السلام في اليومين من وقت واحد ولنا  
قوله عليه الصلاة والسلام اخر وقت المغرب حين يغيب الشفق بن ملك  
**قوله** وهو البياض لقوله عليه الصلاة والسلام اخر وقت المغرب اذا اسود لاقت  
**قوله** هو المحرقة به فيجمع وشربلاي واليه رجع الامام فكان هو المذهب ودر  
لقوله عليه الصلاة والسلام التفة هو المحرقة بن ملك **قوله** وقال الثاني  
وقت الف الى ثلث الليل متوخ في مخالفة لمذهبا وليس كذلك بل مذهبه  
كزهبا وما ذكره هو الوقت المحجب واخر وقتها طلوع الفجر **قوله** لم يجب عليه  
ام لعدم الب وهو الوقت جزم به في الدور والملتقى ووجه الشربلاي  
والجليب وحذف المائت العايد على من ولا يوسع حذفه في مثله سواء كانت من  
موصولة او شرطية زيل **قوله** بلغا ويقم الباء بالفتى المحرقة بكرة سديدة  
البرد **قوله** ونزبه تاخير الى اخره شروع في بيان الاوقات المحرقة تاخير  
الفجر لقوله عليه الصلاة والسلام اسفروا بالخرفانه اعظم للاجر **قوله**  
التقليد كأمارة مطلقا في غير الفجر لا يفضل لها انتظام فصل الجماعة ودر  
**قوله** بقراءة مسنونة هي اربعون اية و**قوله** لو ظهر سهو بان سهي عن الطهارة  
وصلي **قوله** وفساد كما اذا قصه في الصلاة والواو بمعنى او **قوله** وظاهر الصنف  
لقوله عليه الصلاة والسلام ابرودوا بالظهور **قوله** والعصر لان منه توسعة للنوافل  
**قوله** وقال ان من يسمي السجدة لقوله عليه الصلاة والسلام اول الوقت منوات  
العمدا حقه صفواته والعمو يتبع التقصير ولنا ان في التأخير فضيلة انتظام

اذا اصفرت الشمس  
وقت العصر ولنا  
قوله عليه الصلاة  
والسلام



الصلاة وتكثر الجماعة والمعويجي معنى الفضل بن ملك **قوله** في كل صلاة  
 فيه ان وقت المغرب معيار للصلاة مع شروطها عند الشافعي ولا يتغير  
 التقدير فيه الا بان يقال انه محمول على التقليل لان التقدير  
 موجود في الاوقات الاربع **قوله** لتغير القصر بان لا تعارضه العين  
 مع الاصح **قوله** والعشائي الثلث فغيره في الخامسة والقيسة بالثنا  
 اما الصيف فيندرب بتجليلها **قوله** اذا لم يكن في الجوع غيم لاحاجة اليه  
 لقوله بعد وما فيه عين يوم عين **قوله** والمغرب مطلقا وانما خبرها ان  
 اشبال الجوع مكره محرما لا لعذر كسفر وكونه على اكل **قوله** يوم عين  
 بمعنى لغة في الغيم واختارها رعاية للحناس المصحف ومجلا ليل يقع  
 العصر في التغير وتقل الجماعة في العشائين **قوله** عند الطلوع بان لم ترتفع  
 قدر ربح او ربح الا الهوام فلا يمنعون من فعل الصلاة لانهم يتركونها  
 اصلا ولو صلوا اجازت عند اهل الحديث والاد الجانز عند البعض اولي  
 من الترك اصلا بغيره من القنية **قوله** الا عصر يومه بخلاف عصر امه  
 فان اذاه في هذا الوقت غير صحيح لنبوته في الزمة كاملا فلا ياب  
 بالثاني فقل هذا الوصل الظاهر ثم استرحى عزيت الشمس فسدت  
 قال في النهرو وهو بفتح نون الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم  
 والوعاء والنج في هذه الاوقات افضل من قراءة القرآن وكأنه لانها من  
 اركان الصلاة فالاول ترك ما كان ركنها **قوله** ومنداي يوسف  
 يجوز لما في مسدات في نهى عن الصلاة نصف النهار حتى تزول  
 الشمس الا يوم الجمعة ولنا حديث عقبه في عامر ثلاثة اوقات بها  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يصل فيها وان تقرب منها موتا ما  
 عند طلوع الشمس حتى ترتفع ومنداي والعاقبة قول وحف تقصير المغرب  
 حتى تقرب اي عمل بمسألة موقية بضاد تحية بفتح خين فشاء  
 مسددة والاصل تقصير بغيره فالاقاف وكفي بقوله وان تغير

عن

عن صلاة الجائزة لان الركن غير مكره والمحرم مقدم  
 على المباح قال في الفتح وقدر يقال يحل على المقدر لا تخاها  
 حقا ومادة وفيه تقوية لقول اي يوسف ولنا قال في  
 الحاق ان عليه الفتوى جلي **قوله** يجوز ويكره يجب قطعه  
 واداره في وقت غير مكره ولو اتمه خرج من السهرة كالوقوفه  
 في وقت مكره **قوله** ولا يجوز قضا الغرض من اي لا يصح للمنفق  
 الحاصل في الاركان فستقط ما قيل لتركه واحيا صحت مع نبو  
 المنفق **قوله** لسجدة التلاوة وتقل المنذور وفي الوقت المكره  
 فصيح مع الكرامة **قوله** وقال الشافعي يجوز الغرض اي قضا  
 لقوله عليه الصلاة والسلام من قام عن صلاة او سها فليصل  
 اذا ذكرها فاذنك وقتها **قوله** والنوافل عكة لانه عليه القلاء  
 والسلام قال في حديث النهي الا عكة ولنا اطلاق النهي النهائي  
 عن الصلاة في هذه الاوقات وما رواه عمر بن الخطاب في  
 غير هذه الاوقات وما رواه من الاستئذان عزيب لا يراجه على  
 الحديث المشهور بن ملك **قوله** يجوز مع الكرامة اي التترضية  
 وفي الخفة الا فضل ان لا تؤخر الجنازة **قوله** وعن الشغل ان  
 القصدي ولو خيئة مسجد وكالتقل كل ما توقف وجوبه على نغلة  
 كالمنذور وقضا فطوع افسده وركعت الطواف وسجدة الطواف  
 نهى **قوله** والعصر ولو مجموعة مع الظهر يعرفه وعباسه وغيرها **قوله**  
 وقال الشافعي الشغل له ان يصل بعد من الغرض ركعتين  
 فقال عليه الصلاة والسلام ما هذا قال ركعتان ركعتان فقلت اني  
 صلى الله عليه وسلم وسكوته تقريروا اطلاق قوله عليه الصلاة  
 والسلام اذا دخل احدكم المسجد فليركعتين والاحاديث الواردة في  
 غيرها ولنا اطلاق قوله عليه الصلاة والسلام لا صلاة بعد صلاة العز

المطلق

افسد في وقت غير  
 مكره وركعتين  
 الطواف والمنذور  
 مطلقا اي في

المنو

القصير



حتى تطلع الشمس وبعد العصر حتى تقرب من ملك **مؤ** لا من قضا فائت  
اي تقتصر على الثلاثة ليعلم عدم الجواز فيما عداها ولما كانت الكراهة  
لحق الفرض ليصير الوقت كالمتحول ليعلم في الوقت لم يظهر ذلك  
في حق الفرائض من واحد من الفجر والعصر بذلك لان لها زيادة ستعرف  
على غيرها لورود الاحاديث في نفلها **مؤ** بعد طلوع الفجر ولو سارع  
قبله فلها صلى ركعة طلع اعماها ولا يوجب ان عن سنة الفجر في الاصح وهو  
وفي الحنفية والخمانية الاوقات المذكورة التي عن ثلاثة منها الطلوع والاش  
والغروب والكراهة منها العتيق في الوقت ولذا اثر في الفرض والنفل وفي  
البواقي المعنى في غير الوقت ولذا اثر في الفرائض لاني التواخل وتلك البواقي  
ستة بعد طلوع الفجر وبعد فرضه وبعد صلاة العصر وقبل صلاة الغروب وعند  
الخطبة يوم الجمعة وعند الاقامة وعند خطبة العيد وعند خطبة الكسوف وعند  
خطبة الاستسقاء الى هنا كلامها لكنه غير ضابط اذ بقي صلاة العيد يطلعا  
وبعد ما عداها لا يثبت في الاصح وبين صلاتي الجمع يعرفه ومزدلفة وكذا  
بعد ما وعنده خروج الامام خطبة ومن خطبة في اخره قرآن او تكا  
وعنده ما نفع الاحتياط اراحتها والترح وعنده حضور طعام تأقت  
لغته اليه وعند كل ما يفعل باله عن افعالها تنوير وتكره الصلاة في  
اماكن في سوق وطريق ومزبلة وقبرة وحجرة ومغسل وحمام وبطن واد  
وساطن ابل وغنم وقبر ومرايط واداب واصطبل وطارهون وكنف ونظما  
وارض معضوية او لغوا ومزروعة وتكره النوم قبل العشاء والكلام بعد ما  
بعد طلوع الفجر اذا اذبه لم لا باس بمسبه التي يحلها وقيل يكره  
الي طلوع الشمس وقيل الجوار نفلها **مؤ** وعن الجمع لو كان جمع عند لو  
قدم وهو لو اخر تنوير **مؤ** وقال ان يجمع في صلاة عليه الصلاة والسلام  
جمع بين الظهر والعصر في تسبيحه يتيقن ويبي الغروب والعشاء ولذا انصرف عن الوار  
بتعيين الاوقات ومارواه محمول على انه صلى الله عليه وسلم صلى الظهر

في اخر

في اخر وقته والعصر في اول وقته ولذا فعل بالعشاء والغروب فصارا ماضيا  
لا وقتا يليه **باب الاذان قوله** مؤفوقا لما في الوقت من معق  
البيبة والب مؤفوقا **مؤ** وفي السور هو الاعلام الى اخره وسيد ابراهيم  
روى جماعة من الصحابة رضي الله عنهم ان الملك النازل من السماء اقامته  
ولم يثبت بذلك النام بل بامر عليه الصلاة والسلام بوجي ويقا في  
الوقت ولكنه اللفاظ المخصوصة **مؤ** للفرائض اي الاعيان اديم فخرج  
الوتر لانه يودي في وقت العشاء التي ياذ بها لانه يقع لها في الاصح  
والعيدان والحنائيز والكسوف والاستسقاء والتراويج والروايات تنص  
**مؤ** يربيع التكبير ويرفع الراعي الله البر على الخبرية ويسكنها جماعة  
منهم المبردين فيجوز للسالكين جهوي **مؤ** ونحن الا في الجملة  
والمنع المسمى بزيادة حرف او قصه او نحوه وبدون ذلك محمول  
**مؤ** وقال الشافعي وما لك لها ما روي ابو محمد ورقة انه عليه الصلاة والسلام  
امر بان يرجع في السجدة ادين ولما ان الروايات متفقة على ان لا يرجع  
في اذان بلال وعمرو بن ام مكتوم الى ان توفيا ومارواه كان تلقينا في التكرار  
صل الله عليه وسلم فظن ابو محمد ورقة انه من نفس الاذان من ملك **مؤ**  
**مؤ** الصلاة خير من النوم اي يزيد المودع في الصلاة خير من النوم  
عنى يريد ان زاد لا يعمل في الحيلة فيقدر بعبدة القول ليعمل في الحاجة  
التي لان الحيلة اريد لفظها من معروا اي يزيد هذا اللفظ **مؤ**  
التسليم في الاذان حديث في ربيع الاخر سنة سبعائة واحد وثمانين في  
عشاء ليلة الاثنين ثم الجمعة ثم بعد عشر سنين حدث في الغل الا المغرب  
وهو بدعة حسنة والامر بملك السلطان والنصر صلاح الدين **مؤ** محمول زيادة  
الاعلام واصله ان ملا لانت النبي صلى الله عليه وسلم يردنه بالصلاة  
مؤجده واقرا فقال الصلاة خير من النوم مرتين فقال عليه الصلاة  
والسلام ما احسن هذا اصليه في اذانك بن ملك **مؤ** كاحض بالنظر



انه في قراءة الركعة الاولى والا فالظن في ذاته يشارك فيه الظهر **مولى** اي  
 مثل الاذان منى منى المماثلة لا يختص بذلك بل يجوز في السنة للفرار من  
 وقت عدم التزجيع والحق وفي عدد الكلمات اربع الاصلية فلا يرد ان اذان الظهر  
 اكثر كلمات منها **مولى** وقال الشافعي في زادى لما روي ابو محمد وروى انه عليه الصلاة  
 والسلام قال الاذان منى منى والاقامة فرايد فرايد فرايد والفرادى جمع مزد على  
 قياس ولنا ما اشتهر ان بلا الاذان شئ الاقامة الى ان توفى وما رواه محمد بن ابي  
 بن كلثوم في الاقامة والتقريب بينهما في الاذان فان قلت كيف يكون الاذان  
 منى منى والتكبير اربع في اوله قلت ذكر التكبير لما كان بصوت واحد  
 جعل لكل واحد واحدة وبذكرها مرة اخرى يكون منى بملك **مولى** فقد كانت الصلاة  
 اربع قريتها **مولى** وعيد بالاداء الملهمة من باب يفر **مولى** جاز اربع الكوفة  
 التزجيعية **مولى** وسبق بها القبلة الا اذا كان راكعا فلا يسبق في حقه **مولى**  
 جاز وكذا اي تقربها فلو قدم منها موقعا عما قدم فقط **مولى** ولا ينكحها  
 ولو برد سلام او تيمم ما طس ما فيه من ترك المولاة وسنة التيمم الا ان كانت  
 صوته فان تكلم فيه استأنف فتح الا اذا كان يسيرا خلاصة **مولى** وبلغت الى  
 اخره ولو وصره او لم يولد في كلامه لف وشرعت اي عينا بالصلاة وشمالا  
 بالافلاج وهو الاصح وقيل ان الصلاة في المين والسماح وكذا الفلاج **مولى**  
 لان مقام اطرافها الظاهر في كبر الصلوات لم يذكره سيبويه الراغب الذي اشد القوة  
**مولى** حال الاذان منه ان المودن اسم فاعل وهو حقيقة في الحال فلا حاجة الى التيقن  
 في جميع الصلاة الاولى الصلوات **مولى** وما استحسنه المتأخرون عطف على قدس  
 وكذا ما بعده وهو الرابع **مولى** ويجلس بينهما بقدر ما يحضر الملازمون مراعاة  
 لوقت التذرع **مولى** فانه يكتفى بالفصل الى اخره ظاهرة رجوع الاستئذان لقوله  
 يجلس دون يتوب وفي البدأ فده رجوع اليها **مولى** الاول فلا بد من التيقن في الكلام  
 الجماعة وصرح حاضرون في الموضع لقصت الوقت واما الثاني فلا بد من التأخير  
 مكرره **مولى** ويؤذن للفأقية لخبر ليلية المقرسين انه عليه الصلاة

والسلام

والسلام فاتته صلاة الجمع فقط ما باذان واقامة الاما يتصرف في مسجد  
 فلا لا منية شربا وتخطيا ومكره قضاها منه لانه التأخير بعينه  
 فلا يظلمها والاضا بطن كل فرم اذ او قضا يؤذن له ويقام لا ظهر يوم  
 الجمعة في الصور ملتصقة بالساقضا ولو جماعة وجماعة صبيان وسيد بنود  
**مولى** كلها فيه ان وضع المسألة في فائقة واحدة بدليل قوله بعد وكذا لا ولي  
 العوائت واحبيبه بان المراد من كلها ان لا فرق بين كونها حذينة او قد عينة  
 ولا فرق بين ان يصل جماعة او فرادى انتهى وعنده ان هذا يصلح بيان للاطلاع  
 لاجوابا من تفسير الاطلاع بالكلية انتهى واخيرا بالفائقة لان الفاسدة لا اذان  
 لها ولا اقامة **مولى** وقال مالك وان نزع لان منه الاعلام بالوقت  
 وفتحات ولنا خبر ليلية المقرسين السابق وخبر يوم المحدث الا ان **مولى** وخبره  
 تلك في وقت اوله هذا الوقت ما في مجلسه بل في مجلسات بها **مولى**  
 يقال مالك يكتفى باقامة لانه عليه الصلاة والسلام قضى اربع صلوات فاتته  
 يوم المحدث باقامة واحدة ولنا ما روي انه عليه الصلاة والسلام قضى تلك  
 الصلوات على الترتيب كل صلاة باذان واقامة وفي رواية اخرى باذان واقامة  
 للاولى واقامة لكل واحدة من البوائت واختلاف الروايتين خبرنا في ذلك  
 بن **مولى** يحجج بالخبر في السنف لانه وقت يوم وعظيمة فتكون واحدة  
 القاس الى الاعتسالة والنقرع للمقوف واللسي فيقدم على الوقت ليمكن ذلك  
 ولنا ان الاذان اعلام ببحول الوقت ومثل دخوله يكون كزما الا ان العمل  
 في سائر الامصار على قول ابي يوسف وان لم يمتد بها اصحاب المنوذج **مولى**  
 ويعاد منه كذا الاقامة بل اولى ولو اقام في الوقت ولم يصل ان طال الفصل  
 او وجد بينهما ما بعد قاطعا ككل ونحوه اما دوا لا **مولى** وكذا اذان الجنب  
 لانه يدعى الناس الى ما لا يجب اليه وهذا شروع في صفات المودن بعد الفراغ  
 من صفات الاذان قال في الخبر ولا يحجج ثواب المودن الا اذا كان سالما لانه  
 والاوقات ولو غير محبت انتهى **مولى** ويروي ان اقامته المذهب كواحدة اقامة

ومثله  
 المفضل



الحديث لا اذانه **قوله** واذا ان المراه كذا الخ الخ المتكلم لا يها مشقة عن رنة  
 صوتها **قوله** والقاسق ولو لما فكنه اذ بان اذ ان واقامة من جاعل  
 نقي وعكس ذلك في القضا **قوله** والقاعد الا اذا اذن لنفسه والراكب  
 الا الماض وبعاد اذان حبيب وامراه ومجنون ومجنون وسكران وصبي  
 لا يقبل الا اقامته لمزوعة تكرار دونها درون الخلاصة ويجب استقبالا  
 لموت موت وعشيه وحرسه وحصره ولا ملقن ونهابة للموتولست  
 حدث انتهى والمراد بالبوت لا حقيقة الرابع **قوله** والسكران ولو باج  
 كمنوه وصبي لا يقبل **قوله** وكرة تركها الماض مطلقا ولو منفردا وكذا تركها  
 لا تركه لحضور الرقعة **قوله** لا المصل في سيرة في المصير هذا اذا اذن في تلك  
 الجملة والاكره تركها وهذا في الاداء انكوف القضا كره تركها والمراد بالمصير موضع لم  
 مسجد يصلي فيه باذان واقامة ويدخل في علم البيت الكرم والضيعة وهو  
 حموي وفي العجرات اذن بمسجد جماعة وصلوا بكونه لغرضهم ان  
 يؤدوا ويعيدوا الجماعة ولكن يصلون وحدها وان كان المسجد  
 في الطريق فلا بأس ان يؤدوا فيه ويقوموا فيه ومثله في المسج  
**قوله** ويذباها حيث كانا سدا ومن يكون تركها مكرها تنبها الا ان  
 عمل الكرامة المستقبلة في كلامه على التحريمية حموي **باب شروط**  
**الصلاة** لما كانت اثنان الزبط تقدمه على الشرط استقف ان يقول  
 التي تتقدمها وما مثل ان الشرط ما لا يستقدم كالعدة الاخيرة  
 وترتيب ما لا يشرع مكررا رديان العدة اتمام شرط المزمع  
 والتوقيت للقيام على الصحة تنو والشروط مع شرط يكون الراوا عليه  
 مصدر واما الشرايط فواحد هاريطه **قوله** الشرط ما يتوقف المصير  
 بالاعية نانه صادق بالباب والملة فان العلول يتوقف على ملته  
 لكونها مؤثرة فيه رتب منه كمقد النكاح للمحل والميب يتوقف على سببه  
 لكونه معقبا اليه وليس مؤثرا منه **قوله** وليس منه احتراز عن الزن

فانه

فانه ما يتوقف عليه النبي وهو داخل فيه كالركوع للصلاة **قوله** طهارة  
 بدنه او اي حيله له حوله الاطراف في الجسد دون البدن وروا المراد  
 الطهارة عما لا يعني لما قدمه في كتاب الطهارة ولا يرد الاعتراض  
 على الاطلاق اما طهارة بدنه من الحدث فبأية الوضوء والغسل ومن  
 الحدث لقوله عليه الصلاة والسلام يتقوه من البول وقوله اعلم  
 معك الدم وصل واما طهارة ثوبه فيقول له ثاب وثيابك فطهر  
 واذا وجب في الثوب المكاتب والبدن اولى بحجر **قوله** يجوز ترك المسح  
 عليها مطلقا سواضه المسح او لا عند اية حنيفة وقالا لا يفر من المسح ان لم  
 يفره وهو الامع وعليه الفتوى واليه رجع الامام فهو على الجسرة  
**قوله** اللهم الا ان يرد لي اللهم يوت بها قبل الاستئذان اذا كان الاستئذان نادرا  
 غريبا كانهم لغدوره استظفروا باسسه في اثبات وجوده **قوله** وطهارة  
 ثوبه او يجوز لبس الثوب الخسر لغرض الصلاة ولا يلزمه الاجتناب عن  
 رتبه اياها ان حمل النجاسة مانع ولو كان طرف عمامته نجسا نالها من  
 الارض وصلوا وكان معه جبل مربوط فيه كلب او سفينة مثقبه ان  
 تحرك طرفه تحركته مع والاد لو حصل حيا او طار عليه نجاسة ان لم  
 يمسك بنفسه مع والا لا كالحب والمحدث والكلب اذا شتمه لا ان  
 كان مشوحا ولو وصلت راسه اليه سقطت نجس مع لانه بعد هاد لا يضر  
**قوله** ويجوز صلاة مسبي على رواية الاكتفاء بالجمود بالانق وهو اقل  
 من قدر الدرهم والامع ان طهارة موضع الجبهة شرط كما هو قولهم ارفان  
**قوله** ولا يشترط طهارة مكان يديه الصحيح اشتراطه وهو اختيار ابي الليث  
 وصححه في الميوت ومعه القناديب والمك يجوز الصلاة بدون وضوءها ينكر  
 ابو الليث شربلاي وعبارته عدة القناديب الصحيح ان موضع الركبتين  
 اذا كان نجسا لا يجوز الصلاة كذا موضع اليدين قهتان **قوله** وسنن  
 المودة للاجتماع على انه فرض واطلق السائر فمثل ما لا عمل ليه فلو



سترها بثوب حرير وصلي صحت وان لم يجد غيره يصلي فيه لا عريان  
 وحدها سائر ان لا يري ما تحته حتى لو سترها بثوب رفيع تصيب ما تحته  
 لا يجوز وتصلح بالاداء كان يحضره احد او لم يكن حتى لو صلي في بيت مظلم  
 عريان له ثوب طاهر لا يجوز اجماعا لتركه الادب والملازم ستر جوارحه  
 العورة واعلاها عن غيره لا عن نفسه حتى لو راها من زيفه او  
 امكن ان يراها فضلاته صحيح وهو الصحيح وان كان رديتها من اسفل  
 ليس بشي ولزوم السراعة حتى خارج الصلاة ولو في الخلوه على الصحيح  
 الا من صحح بغيره **قوله** وقال الثاني بالعكس لقوله عليه الصلاة والسلام  
 ما فوق الركبتين من العورة ولنا قوله عليه الصلاة والسلام عورة الرجل  
 ما دون سرة حتى يحاذي ركبتيه وما رواه يونس بن علي ان ما فوقه صا  
 عورة ولا يتاقي كون ما فوقه عورة **قوله** منه ملكه **قوله** وروى الخلاف عنه  
 الاتي من مذهبه ان السرة ليست بعورة كذهبا من ملكه ووجه خبره في  
 الاسلام في سراج البصحة للشافعية **قوله** ويدون الحرة كلها انت الفهر  
 العاير على البدن لاكتابه التام من المضاف اليه وقابضة التاكيد لا  
 الي ان المراد بالبدن المجدل التام لا لطرف ليصح الاستثاء لامناء العورة  
 ويحتمل ان كل ما تالكيد للمضاف اليه وبه يفتي عن التكليف **قوله** الاوهها  
 لكن تمنع المرأة الثانية من كشفه بين الرجال فوق القنينة ولا يجوز النظر اليه  
 كوجه امره وحرمة وان امن لانه اغلظ وصورتها ليس بعورة على الأرجح  
 كذا اذا عاها على الرجوع **قوله** وكيفية لقوله عليه الصلاة والسلام بدت  
 الحرة كلها عورة الا وجهها وكفها وفيه اشارة الي ان ظهر كعها عورة قال  
 الشافعية وهو الوجه وفي الشرايع لا عورة للمصغر جدا ثم ما دام لم يشد  
 فقبله ووجهه فقلط الي عورتين ثم كباغ وفي الاستاء يرحل على اب  
 الي خمس عورة منه تحت ويروي انها لو بالامراء والظاهر انما القدر  
 وقد يقال اما على المتن فيقصد انما عورة واحدة **قوله** ان بعورة لان  
 المرأة مستلها بابدانها في سبيلها اذ يجب لا يجدا الحف وفي رواية انه

قوله  
 في سبيلها  
 في سبيلها  
 في سبيلها

عورة

قوله في الحديث السابق يدل عليه **قوله** وكشف ربيع ساقها والامع  
 ان الكعب ليس بمغسو مستعمل بل من السابق فكل هذا اجماع ربيع الساق مع  
 ربيع الكعب او مقدار ربيعها ولا بد ان يقد ربيعها اذ اذركن ولم يقل يفسد ليم  
 ما الواهرم مكشوف فانه **قوله** وقال ابو يوسف ان كان المكشوف الخ لانه الشراعا  
 يومئذ بالقله اذا كان ما يقابلها الثمنية نهاده من المصنف قليل وما زاد عليه  
 كثيرا نسبة الي الباقي ولما ان للربيع حكم الكل في مواضع كثيرة فانكشافه  
 يكون كالكشاف الكل وما دونه قليل فيقدر بالتوبة عنه فالحق ما لعدم  
 من مكشوفه **قوله** قليله وكثيره سواء لان السراة مطلقا شرط لصحة الصلاة  
 ولا يوجد ولنا ان قليله معقولان اعتبارا به يوجب الي الخروج فيكون المسند  
 سواء لكشاف الكثير فقد رناه بربع المعصية **قوله** وفي المصنف عنه  
 اي عن ابي يوسف **قوله** في رواية يبيع لوجه من هذا القلة **قوله** وفي رواية  
 لا يبيع لعدم عزله في هذا لكثرة **قوله** وكذا الشراة ولو انكشف مواضع تنفرقة  
 من العورة جمع بالاجزالي في عصب واحد والامبالعدرفان يبيع ربيع ادناها  
 كما ذكر من هذا هو الصواب لا ما قاله الزيلعي ومنه الكمال بن عوف وغيره **قوله** وذكر  
 الكرمي في كتابه في العورة **قوله** على النجاسة الغليظة وهو مصنف بل فقلط لا  
 تغليظة يوجب الي تخفيفه او اسقاط حكمه اذ من العورة الغليظة ما لا يكون  
 اكثر من قدر الدرهم كانه بر يوجب الي ان كشف الكل منها او الاكثر لا يبيع مع ان ربيع  
 الغليظة يبيع وهو شيع واجيب بان هذا لا يلزم على اعتبار الدرهم الا يبيعه بعض  
 واحد وهو قول المعصية **قوله** قدر الدرهم الصواب ما زاد على قدر الدرهم  
 مع كل ما بع عورة اذا الفضل في جوار النظر اليه روايتان والامع المبيع  
 سراج **قوله** تايبان للذكر لان الايلا ويتعلق بالجموع وفي القاموس الحصى  
 والحصى بضمها وكسرهما من اعضاء النساء **قوله** في غير ذلك لان الحصى  
 اعتبارا به الدية معصاة مل حدة فكذا في العورة **قوله** مل حدة والاف  
 ان الركبة يبيع للخذ لا مغسو مستعمل لانه ملحق بمظم الخخذ السابق وثدي

قوله  
 في سبيلها  
 في سبيلها



المرأة حالة اليهود تبع لصدورها وميت كبرت بغير عضو على حدة و  
 ما بين سرة الرجل وعانة مغطى بحدة **قوله** والامة ولو مبرق  
 او مكاسية او امر ولد او مشعاعه عند الامام **قوله** وظهرها وظهرها  
 والجنب تبع للطن والجنب الشك الرقيق كالامة والحرة فلو اعتقت مسلمة  
 اشترت كما قدرت صحت والا لا علت بعتقه او لا يحل المزيج **قوله** ثوبا  
 ليتر مورته ولو الغليظة فقط **قوله** والعرايات افضل كراي لبعض  
 الشيخ والزي في الزيل والصلاة منه قايما افضل ويلي في الفضل الصلاة قايما  
 ماريابا لا يماود ونما الصلاة قايما ماريابا بركوع وسجود **قوله** وقال  
 في تركه ان يعين منه من بعض الشيخ صرح في زفره والوافق للعين  
 له ان خطاب التظهير ساقط لجزءه عنه وخطاب الادا الكامل باق لغيره  
 عليه ولما ان اليوم ربه هو الشرب بالطا عرفا فالغير عليه **قوله** واما  
 اذا كان كله محسبا لوقال المع وخيران طهر الاقل او كان كله محسبا لكان  
 اذا حكم كذلك من صبا وخلافا او اقتصر على الثاني لغيره سنة الاول بالاول  
 كان اولي وقول محمد حسن بخلاف ما لو لم يجد الا حلة ممتعة غير مدبوع  
 فانه لا يجوز صلاته فيه لان نجاسته البول والدم تزول بالمال ونجاسته الحلة  
 لا يزولها المائكانت اغلظ **قوله** ولو عدم ثوبا ولو حبرا او ثوبا او طينا  
 بطنها ولو وجد ما ستر بعض مورته وجب استئمانه وستر القبل والدر  
 فان لم يجد الا ما ستر احد هما ستر القبل للقبلة وقيل الدر نجاسة في الركوع وسجود  
 والراد بالقدم عدم القدرة حتى لو ايج له ثوب عرقا وراعي الاصح ولو وعد  
 به انتظره ما لم يخف موت الوقت ولو قدر عليه بشرابه بين مثله سوا يزيل  
**قوله** قاعد البلاء او غارا في بيت او محرا هو الصحيح سريلا واختلف في كيفية  
 الغتور بقتل كانه الصلاة وقيل عند رجله الى القبلة ويمنع بوجه عورته  
 الغليظة والاول اولى بغير واذا وجد العارية لزمنا يبين ان تكرار الصلاة  
 ان كان العجز عن العباد كما اذا غصب ثوبه لما نرى في التيسر **قوله** وقال

زفر

زفر وان شئ لم يان في القيام ترك فرض المستوفى الا بما ترك من ومنه  
 الا بما خلف من الركوع والسجود وفي الغتور انما لا يستتر من وجهه فيكون اولى  
 من القيام الذي فيه ترك السترة من كل وجه من ملك **قوله** فلما انتب اليهم لم يبق جواز  
 تقديريه الاقتداء **قوله** عند الجمهور هو المعتمد المستنور حتى لو تجدد ركعتين  
 لم يقين انها بعد التجزأ بآ من السنة وكذا الوصل اربعا والاحزابان بعد التجزأ  
 وبه يقين خلاصة بخلاف ما لرقا من الظاهر في خاصة ساهبا بعد ما قد عجل  
 الدابة وهم سادسة حيث لا يتوبان من سنة الظهر والفرق ان النفل بعد التجزأ  
 ما كثر من سنته مكرره بخلاف الظهر **قوله** وللنفس ولو قضا وارا به اللازم فدخل  
 العمل كصلاة العيدين ورفع الطواف وما اسنده من النفل وسجود التلاوة والوتر  
 والمنذور والنجاسة من اية وشرط للنفس لا غيره بقبضه فهو موقوف على قوله بقبضه  
 عطف باصويه قدم منها الممول على عامله لا فادة المحصر على مضارعية وتفرغ  
 على النفي ان له لوجه من الغرضية لم يجز ولو علم ولم يجز الغرض من غيره ان نوب  
 الغرض في الكل جاز وكذا الوقت بغيره فيما لاسته **قوله** الا في الحقيقة الا  
 ان يكون عنده التهاض من الوقت فتصح ولو نوب نوب ظهر الوقت بقبضه جاز ومع  
 عدمه لا في الاصح ومثله فرض الوقت فالاولي ظهر اليوم **قوله** ولا يشترط بينه  
 عدد الركعات لحصولها فاما فلا يصح الخطا في عددها **قوله** والمقترب ينوب  
 المتابعة بكون نوب الامم بالامم او الشروع في صلاة الامام ولم يغير الصلاة  
 مع في الاصح بخلاف ما لو نوب صلاة الامام وان انتظر تكبيره في الاصح لعدم ثبوت الاقتداء  
 الا في جمعة وعيد على المختار لا احتضا هما بالجمعة والامام ينوب صلاة فقط  
 لوام رجلا وان امرسا فان اقتدت بمأذنة لم يخل من غير صلاة عناية فلا بد  
 من نية اما من ان لم تقم بمأذنة اختلف منه فقتل فيقترط وقيل لا كخا زة  
 اجماعا والحقيقة وعيد على الاصح فلا صوابا وفيه ثبوت الامام لشرط في  
 صحة الاقتداء فلو انتم به بطنه زيرا فاذا هو بركوع الا اذا مسه ناسه نيات  
 غيره لا يصح الا اذا اغمق بكات كالحايم في المحراب او اناقة كذا الامام



قوله

الذي يكون إذا لا إذا السار لصفة محقة كذا في هذا لا يوجب فلا يصح تركه  
يصح لأن ابن بيري يخالفه ذكر استقباله من قبل الماشية الواجب  
قابلية وليت السنين للطلب لأن الشرط القابلة لا طلبها فاستعمل معنى قبل كاستعمل  
واستعمل القابلة في الأصل الحالة يقابل الشيء عليها غيره ثم صار كالعلم للصفة عبر  
إصابة منها اطلعت مثل الماشية والكعبة وغيرها ولذا فرغ عليه حيث  
يرسل في بيته وهذا في قوله هذا الكعبة متفق عليه أما من بيته وبين  
بنا فالأصح أنه كالغائب كذا في الفتح والبرهان ولو اصلها قبل احتجوا  
والأول ان يصدره كما قال النحال وعندي في جواب الخبر مع إمكان  
صعده أشكال لأن المصير إلى الدليل القطبي وترك القاطع مع إمكان  
لا يجوز أن يثبت قوله والخائف مثله المصلي على الرأية كما يذكره  
في ما به **قوله** ومن استبعت فقلول لم يشبه ثم ضل فان علم الأمانة  
وكان ذلك البرهان لم يرد والأما **قوله** مخرب فقلول لم يجرأ  
الأن علم الأصابة بعد فرائعه لأن ما شرطه غيره برأي حصوله لا يتحقق  
وان علم في الصلاة أنه أصاب يتقبل لأن حالته حالة قويت بالقسم  
ومما التوتى على الصمت لا يجوز ولو خالف جهة مخرب لا يجرى  
فإن أصاب ويحتمل عليه الكفر لأنها قبله كصل على أنه حدث أو  
توبه بمنزلة أو الوقت لم يدخل بيان خلافه ولم يقع مخرب على شيء صلي  
لكل صفة مرة ومن تحول رايه للجملة الأولى يستدبر وقتل يستعمل ولو  
تذكر سجدة من الأولى سدت **قوله** ولم يكن عنده من سالت فاب  
كان وهو من أصل ذلك المكان معقول الشهادة قدم على التمرير وهو  
ان يكون بحيث لو صاح به سمعه **قوله** بانطاس الاملام لم تكن كانت  
النامية في جواز التمرير قولان سراج وظاهر الكفر والعذر ريب  
افتار الجواز **قوله** هذا إذا اشتهت في معارضة أو الصبح أو سجدة وسجد  
غيره والمنازة ومنها سواها هو ريب الجرح على في المحدث في ليلة  
سقطه بالتخريف فثبت خطأه جازت لأنه ليس له ان يترفع أبواب الماشية

ولا

ولا تعترف القبلة بمس الجدار المحيطان انتهى **قوله** وان اخطأ لم يعد لانه  
ان ما امر به وهو التحريم بخلاف ما لو توهمنا بما ارسل في ترتيب شرطها ربه  
ثم بين انه غير حيث تعد الصلاة لتركة ما امر به وهو الصلاة طاهر من طهر  
يجزى وان علم به في صلواته استدار فلو قوله رايه المسبوق واللاحق لقد  
فزع الامام سدت صلاة الملاحق واستدار المسبوق لم يوجب ما قدمناه ان لا  
لا شرط لصحة صلواته اما ما سأل الجواب بل حاله كغيره من الصلاة **قوله** دون سبي المسبة  
من الامر بكعبة الى غير القبلة سواء وصل وامتنع به ان زجر الاخر من سباته  
ونش الذوق لم يثبت له لم تجز صلواته الا جازت صلاة الاخرى وذا المخير **قوله**  
**باب صفة الصلاة** شروع في الشروط لبيان الشرط والمراد بالصفة  
هنا الكيفية المشتملة على فرض وواجب ومندوب وسنة **قوله** والمتكلم  
مرفوعا خبر وكيفية الفتح تبين هذا العرف لغة اذ لا شك في ان الوصف مصدر  
وصفه اذ ذكر ما منه والصفة هي ما منه ولا منكران بطلق الوصف ويراد به  
الصفة والذوق قول العيب لست شعوب من ان المتكلمين المحضين اذ كل منهما  
مصدر يقع ان مصف به الفاعل والمفعول على انه لا مشاحة في الاصطلاح **قوله**  
فرضها الخ غير بالعرف المنصر ما لا بد منه لخل الركن والشروط **قوله** التحريم هي  
شرط الدخول على المصلي لا ركن الا في صلاة الجنازة بخلافنا النقل  
من النقل وكذا قبل القوم وان كره لا على فومن او نقل من الظاهر  
ولا نقضها بالامكان روي لها الشروط كما شرط لها القيام فلو وجد  
والقاء كبر ان كان الي القيام اقرب صح والا لا لو اراد بها تكبيره لركوع  
لفت بيته ويكتفى من الاخرى والامم بالسنة ولا يلزمها بخبرك  
السان على الصحيح **قوله** لانما حرم الاني المباحة يعني من صلب الصلاة  
**قوله** والقيام بحيث لو لم يدبره لانيال ركبتة ومنزومته وواحدة ومنون  
بقدر العزاة فيه وهذا في العزم وما المقتضى كنه زوسنة مخرب الاصح  
ذرا لا صلاة الموصف والصلاة من الرأية هو بوجد يترك مع الصلاة  
عليه اما جواز كن شر عليه دون انسج ويزب ايماءه قاعدا وكذا

في

مضمون

فرضه

غيره



من يسيل جرحه لو سجد واما وجوب ان يسيل جرحه اذا قام او سلس بول  
او يبدو ربيع عورته او يصفى عن القراءة اصلا او من صوم رمضان ولو اشفق  
من القيام بالخروج للجماعة صلى في بيته قايما به بنقل **وقوله** والقراءة هي ركعتان  
زايد لسقوطه من غير ضرورة لا الى خلف في حق المتقدم **وقوله** والجمعة  
ومنع بعض الوجه على الارض مما لا يخبر به فيه فدخل الالف وحذف الزق  
والحد والفتحة ومقدم الداس بشرط صحته ومنع اصبع واحدة من القدمين  
بعضه وتكراره بعد ثابته بالسنة كعدد الركعات **وقوله** والقعود  
الظاهر انه شرط لانه سرع الخروج اذ لو كان ركعتا لتوقفت لما فيه عليه  
لكنها لا تتوقف فان من خلف لا يصلي بحيث بالرفع من السجود دون توقف  
على القعود **وقوله** وقال مالك لم يله ان السلام واجب في كل ركعة وهو  
القعود بقدره ولنا قوله عليه الصلاة والسلام لعبد الله بن عمرو بن  
العاص اذا رخصت لك من الحجة وقعدت قدر الشكر فقدمت صلاتك  
تمام الصلاة بها قرا الشهادتين فكون مفروضة من ملك **وقوله** قدر ما يمكن  
بهم ولا يشترط فيه موالاة لما في الولوجية على اربعة وجلس لحظة فظننا بالنية  
تمام ثم تذكر في ليس ثم تكلم فان كان لا الحلفتين قدرا والشهد صحت والا لانت  
**قوله** والخروج بصفته والصحح انه ليس بفرع من اتفاقا زيل اذ لو كان فرضا  
لاحتق بما هو ثبوت واثرة في المخرج وفي الحديث وعليه المحققون وبقي من  
الفرز من تمييز المفروض وتقديم القيام على الركوع والركوع على السجود وترتيب  
القعود الاخر على ما قبله وتمام الصلاة والانتقال من ركعتين الى ركعتين بغير  
لاما فيه في الفروض وصحة صلاة امامه في رايه وعدم تقديمه وعدم  
مخالفته في الحجة وعدم تذكر فائبة وهو صاحب قربة وعدم إعادة اية  
بشرطها بتقديم الاركان عن ابي يوسف قاله الصنف وهو المختار وشرط اذا  
عده القرائن الا في طائفة من شيئا ما لا يعتد به بل بعده وان كان  
بعده من ركعتين او ركعة او سجدة فقام منه احرازه في الركوع والركعة  
باعتباره ملوكة بركعة تامة فاما بسدت الصلاة اما لو ركع وسجد

داخلا

تم  
تلك  
الركعة  
فصل  
في  
صلاة

داخلا كل الزهول اجزاء من العروا **وقوله** بلفظ السلام او غيره وان  
كره غيره **وقوله** وقال الشافعي لو لقوله عليه الصلاة والسلام  
قليلها التيم ولنا قوله عليه الصلاة والسلام اذا قعد الامام في احد  
صلاته وما رواه لا يدل على الفرصية لانه خبر الواحد بل يدل على الوجوب  
وقد قلنا به ابن مالك **وقوله** وواجب خراة الفاعلة فلا تقصد الصلاة  
بتركها عمدا او سهوا بل يجب سجود السهو في الاعادة في العهد كذا في  
السهو ان لم يسجد له فان لم يجرها كانت مودة مع كراهة الغريم وهذا هو الحكم في كل  
واجب تركه عمدا او سهوا ولو خاف فوت الوقت قرأ في كل ركعة اية بغير **وقوله**  
وعند مالك والثاني في من لقوله عليه الصلاة والسلام لا صلاة الا بقراءة  
الكتاب ولنا اطلاق قوله تعالى فاقرأوا ما تيسر من القرآن فيجوز الصلاة باب  
قراءة كانت والزيادة به على النفس نسخ لاطلاقه فلا يجوز ان قلت هذا خبر  
مشهور بخبر زيه الزيادة فلما لم اذا كان محلا وما رواه محقق لان يراد به  
في الجواز وان يراد به في الفضيلة بن مالك **وقوله** ومن سورة او ما يقوم مقامها  
رغول ثلاث ايات وقصار اربعة طويلة وانما بالضم الى ان تقدم الفاعلة واجب  
فراخرا من السورة قبلها ساهايا سجد للسهو لو كررها قبل السورة ساهايا  
سجد للسهو كما رجه في المجتبى وغيره **وقوله** وقال مالك فرض الزم في مختصر  
الشيخ خليل المالك انهم السورة سنة **وقوله** وعليه ان يسجد ولو بعد السلام  
قبل الكلام لكنه يشهد ثم يسجد للسهو ثم يشهد لان القعود يسطل بالعود الى  
الصلية والتلاوية اما السهوية فترفع الشهد لا القعدة حتى لو سلم سجدة  
رفعه من المرتبة بخلاف تنبك السجدين **وقوله** اما ترتيب القيام في  
كراية الكافي كونه في سجود السهوية قال لو قدم ركعتان ركعتين قبل ان يقرأ  
او يسجد قبل ان يركع يسجد للسهو لان مراعات الترتيب واجبة عندنا وفيه تناقض  
ظاهر وبه استدلال صدر الشريعة على ان قيدا لا يكرار لا مفهوم له لانه واجب  
بين ما لا يتكرر كالركوع والقراءة قال ويحيطر باب انه احتراز عما لا يتكرر فيها  
على سبيل الفرصية وهي الخزيمة والمعدة فان الترتيب في ذلك فرض انتهى



واجب عن الشافعي بان معنى فرضية الترتيب هنا توفى حجة الشافعي على  
وهو الاول حتى لو ركع بعد الجود لم يفتد به اجاعا بفيد الجود ومعنى وجوبه  
ان الاخلاص به لا يفيد الصلاة اذا اتى به **قوله** وقال ابو يوسف ان  
انه من من قدامنا انه المختار لانه صلى الله عليه وسلم قال لو رجل ترك المقدر  
ثم فصل فانك لم تقبل ذلك قوله تعالى اركعوا واسجدوا والنظائر خاصا بعلوم  
معناها فلا يجوز الزيادة عليها بخبر الواحد وقد يقال قول ابو يوسف بالفرضية  
مشكل لانه يمنع الزيادة بخبر الواحد وكيف يجوز هذا الا ان يحمل الفرض على العمل  
وهو الواجب فيمنع الخلاف فيجوز **قوله** والقول الاول اراد به ما ليس باخر اذ  
المسبوقة في الرباعية فيعد ثلاث ركعات والواجب منها ما عداها لاخرية لكن يرد  
عليه ما لو اختلفا في مقام احدين سبقه الحديث فان القعدة الاول فرض في  
حقه وقد يجاب بان هذا عارض بنوعه ترك الزيادة منه على الشاهد الا ان فضل غير  
سوى **قوله** وقال ان من تراة الشاهد الخ لانه عليه السلام قرأ السجدة فيهم وادهم  
بذلك فلما هذا دليل الواجب دون الفرض بن ملك **قوله** في الروايات كذا في  
متنهم الناس وفي التعليلات بخلاف صطابات الشرع عبارة **قوله** انه  
واجب هو الصحيح وقد تكرر الشاهد عشر كن اذ ركع الامام في تشهد المغرب عليه  
سوى سجدة معه وتشهد ثم تكرر سجدة تلاوة سجدة معه وتشهد ثم سجدة معه تشهد  
معه ثم قضى ركعتين تشهد بن وقوعه كذا في الروايات والتلاوة تشهد تكرر التلبية  
لأنه من ضا تكرر بها المار بدار **قوله** ولحق الام اي مرتين فالثاني واجب  
صل الامع بهان دون عليكم وتتقضى فتره بالاول دون حكمكم **قوله** وقوت  
الوتر كذا اكبر فتوته وتكبير ركوع الثالثة زيل في الفتوت مطلق الدعاء  
واما معروض اللهم انا استعنتك فتنه فتق حيايات بعينه جازاجا عاشر  
**قوله** وعند ان في في النصف لان عمر من الله عنه امرابي بن كعب بالامامة  
في ليا بربضات وامره بالفتوت في النصف منه ولنا قوله صلى الله عليه وسلم  
للمخرجين من الفتوت اعمل هذا في وترك من غير فضل والمراد بالفتوت  
فما رواه طول العزاة ابن ملك **قوله** وتكبيرات العديد كذا تكبير ركوع

بشأن

ركعتيها

ركعتيها الثانية بجر **قوله** رفع اليدين في الخلاصة ان اعتاد تركه اثره  
ونشر اصابعه اي تركها حالها **قوله** وهو الامام بالتركيب بقدر حاجته  
للاعلام بالركوع والانشكال وكذا بالسمع والسلام واما المختار والمنفرد  
فيعب عنه **قوله** سرامنقول مطلق اي سرها سر **قوله** ولا يقول الثاني بخلافه  
فترك البيع خليل المالك وسن تامين منفرد مطلقا وامام سبر وماموم سبر او مبر  
ان سمعه على الاظهر واصرارهم به انتهى **قوله** تحت سرته الا المرواة والحنن المتكلم فتوت  
الصدر **قوله** والرفع منه عطف على التكبير لا بالجر لا تقتضيه التكبير عند الرفع  
وليس بالسنة بجر **قوله** وهو قول محمد صوابه وهو قول ابو يوسف وقد منان مقتضى  
الدليل الوجوب لا الفرضية ولا النسبة **قوله** وتفتتح اصابعه ولا يترك التفتيح الا  
عنا ولا ضم الا في الجود لتوجهه الي القبلة **قوله** وتكبير السجود لوقال والرفع منه  
لكان ارب لان التكبير عند الرفع منه وكذا المن الرفع سنة زيل وجوابه انه استغنى  
عن ذلك بقوله بعد والقومة اي من السجود على ان في استفاضة الحكمين بقول اردوب  
من ابي حنيفة ان الرفع منه فرض وجه الظاهر ان المنقود الانتقال وهو يكتفي  
بدونه بان سجده على وسادة ثم ينزع وسجده على الارض ثانيا قال الزيل في هذا لا يفتي  
الاميل قوله من لا يفرط الرفع حتى يكون اقرب الى جلوس **قوله** في الأعضاء السبعة  
لقوله صلى الله عليه وسلم امرت ان السجد على سبعة اعضاء ولنا ان الحجة لغة حاصلة  
بوضع الوجه واليدين يديوت ومنع اليدين والركبتين ولنا جازات صلاة من شدي  
حلقه بالاجاع والامر فباراه محمول على الذب ابن ملك **قوله** وانقراش رجله السرة  
او لفقوده عليه الصلاة والسلام كذا في رواية من توتره محمول على كبره  
وصغفه **قوله** والقومة والحلقة استناث القومة من الركوع والسجود  
صغيف في المحجب انما الركوع والحال كل ركن واجب عندهما فرض  
عند ابو يوسف وكذا في الرفع من الركوع والانشاب والطائفة منه  
يجب ان يكمل الركوع حتى يطأ كل عضو منه وكذا السجود حتى لا يترك  
شيئا من ذلك ساقيا ليزوم سجود السهو قال ابن ابي رافع وهذا هو الحق  
من **قوله** وعند ان فمن نوض لقوله عليه الصلاة والسلام لا صلاة لمن  
لم يصل على في صلاته ولنا انها لو كانت فرضية لعلها النبي صلى



صل الله عليه وسلم الاعراب حين علمه اركان الصلاة وما رواه بحول مل  
 بنى الكمال ابن ملك **قوله** وعند الشافعي وما لك كما ساع لم لقوله عليه الصلاة  
 والسلام صلوا الله حواكم حتى الشنع لعمركم والمخ لعمركم ولنا قوله  
 عليه الصلاة والسلام ان صلاتنا هذه لا يصلح فيها من كلام الناس وما  
 روياه عن منقص بالصلاة فخل على خارجها بملك **قوله** وفي العقدة المحررة  
 وعند التليمة الاول الى ملكه الايمن وهذا ثانيا الى اليسر **قوله** والقيام حين  
 قبل الم هذا اذا كانت الامام بقرب الحواب والاضيقوم كل صف يترتب اليه الامام  
 وان دخل من فدام قاموا حين يقع بصرهم عليه الا اذا قام بنفسه في سجدة  
 فلا يقوموا حتى يقرأ فاتحة الكتاب **قوله** وشروع الامام في السجدة الواحدة  
 لا بأس بها جازا عا هو الاصح فروع لم يعلم ما في الصلاة من مواضع يستن  
 اجزاه منه **فصل** الفصل لغة الحجاز وعرفا طائفة من المسائل داخله  
 تحت كتاب **قوله** واذا اراد القول هذه الروايات الاولى حذفتها وادعيت الصبي  
 انه تلقى من اخواه الاساتذة ان هذه الروايات صحيحة والاستنتاج قال الحموي  
 ولم يره في من كتب العربية مع كمال التخصص والبر التحصيل باذاعل ان  
 لعدم الشك في صحتها وعما بالنسبة عند التكبير لا بد **قوله** كبر لوقا دارا الاخرس  
 والامم لراستى بالنسبة جاز ولا يجب عليه تحريك لسانه وكذا في حق القراءة  
 هو الصحيح لتقدير الموضع فلا يلزم غيره الا بدليل **قوله** ووضع يديه  
 قبل التكبير وقيل بعده وقيل معه **قوله** هذا اذ منه وان لم يملكه ذلك  
 ومعهما بعد وما يملكه وان امكنه رفع احد يديه منقطع منقطع **قوله** والاراء  
 ترفع هذا من كتبها لا فرق بين الحرة والاسنة بحرا الا ان المذكور في السراج  
 ان الالة كالرجل في الموضع وكما الحرة في الركوع والسجود **قوله** ولوروع  
 بالتيه ان رالي انه لا بد من اتيانه بحلة قامة فلا يصيرت رعايا الجسد  
 وحده كانه لا يلبس وهو ظاهر الرواية **قوله** او بالفارسية المراد به ما ليس  
 بعربي لاحضرم الفارسية **قوله** سوا كان بحسب الحولان التكبير هو التظيم وهو  
 حاصل ما يلبس ان كان فهو كالايمان بغير العربية فانه جاز اجماعا والتلبية

والسلام

والسلام وردده والسمية عند الذبح **قوله** وعن البيه يوسف لقوله عليه الصلاة  
 والسلام تحرمها التكبير فلا ينام سائر حكم التظيم مقامه بالرواية لان شرائط العبادة  
 واركابنا لا تقرب بالقياس **قوله** وعند الشافعي لا يصير لاق المشرك اسماء كبر  
 وقولنا الله الاكبر ابلغ في التنا لا فادته التحضير بزيادة التظيم فيجوز به  
 ولا كذلك التكبير **قوله** وعند مالك انه المنقول ولنا قوله لغالب وذكرنا سر  
 ربه فعل وانما مطلق فيجوز بكل ما يغير لتظيم الله ان ملك واعتمد في الحجر  
 ان الاقتناع واجب بالتكبير في كل الصلوات وان الاقتناع بغيره مكروه **قوله** تحرم  
 وضع ما عدا ذلك **قوله** وعند ما لا يصح له لان العربية مزينة على غيرها  
 والاصح رجوع الامام الى قولها سر سلا في مجمع وعلى هذا الخلاف الخطية  
 والفتوت والتشهد وفي الاذان يعتبر المتعارف زيلعي الا انه في السراج قال  
 الاصح انه لا يصح وان عرف انه اذ ان است **قوله** كما لو قرأ بالفارسية ولو  
 قرأ التوراة والابجيل والزبور لم يحرم **قوله** كان او قادرا ثم ان كان فقهه نفسه  
 وان كان ذكرا والمث به في الجواز الشاذ في الفهر لا وحده انه لا يفيد ولا  
 يحزب كالسجدة انتهى اقول بوجه قول ابن سلك ولو قرأ بقراءة شاذة لا يقيد  
**قوله** يجوز بل لا يجوز لقوله تعالى وانه لقى زبورا والاولى منه للقرآن ولم يكن  
 فيها هذا التظيم فذلك كدعي ان القرآن هو المعنى والفارسية متقلة على معناه  
 فتكون جائزا في حق الصلاة خاصة لان المناجاة ماله ومنه واسا في غير  
 فالتظيم لازم حين جاز للمحب قرأته بالفارسية ولما ان القرآن اسم للمتمثل  
 باللفظ العربي كما قال تعالى انا جعلناه قرآنا عربيا فامتنع بغيره يكون  
 ترجمته لا قرآنا وانما حاز للعاجز من العربية اذ لم يحل بالمعنى لانه قرآن من  
 وجه لانما العمل المعنى غير لة الامم من الركوع والقبض في قوله تعالى  
 وانه لقى زبورا والاولى راجع اليه كون محمد صل الله عليه وسلم المنذر  
 على ان الضمير لا يصلح ان يرجع الى القرآن لانه متعلق بالاحكام المحصورة  
 ملكة والمدنية وعلى النسخ للكل السابقة فلا يكون ثانيا في ذيل الاولين

عاجزا

هو

مجمع



ان ملك **قوله** لا بالله اعزول لانه ليس بشا خالص بل مسلوب بحاجته ولذا  
 لا يكون مسميا على الذبيحة به فبدا يعزول لانه لو حذفه كان شاعرا في الصحيح  
 لان معناه عند النعمانيين يا لله وصفت القاضيه هي الصفة التي قبل عليها الثاني  
 والميم المشددة عوض عن حرف النداء المحذوف ولا يحسن فيه ويستحق التذليل  
 بلزوم الجمع بين العوض والعوض ويصح شروع بيا الله فكذا ما كان معناه  
 وقيل لا يصح لان معناه عند الكوفيين يا الله ما نأجبر اية اعتدنا بمخافته  
 يا والحجة وعوض الميم المشددة عن الجملة وبحوز الجمع بين يا والميم لانها ليست  
 بعوض عنها ورد بقوله تعالى واذا قالوا اللهم ان كان هذا هو الحق من عندك  
 فامطر علينا من السماء من المطر بالقول بالصحة وفي صحة الشروع بالسلم خلاف  
 والاصح الصحة **قوله** ورفع عينه اي كما فرغ من التكبير بحيث يكون الرفع  
 وسطا فقلت او يقضي بالامتنع الابرار المختار ان ياخذ رعاها بالحنف  
 والاباء من ملك **قوله** خلافتك من له قوله تعالى فضل لربك واخر ايد صنع  
 يدك على صدرك ولنا قوله عليه الصلاة والسلام ان من السنة وضع اليد على الارض  
 تحت الشرة والمراد من قوله واخرى الاحية بن ملك **قوله** مستفقا الا اذا شرف  
 امامه في الشرة سرية كاشا وجهه في فلايات به كان مسوقا او مودعا بغير  
**قوله** سبحانه اللهم احسنه وحمدك تبارك اسمك وتعالى جدك ولا اله غيرك  
 ولو حذف الواو من الامارة صوابا واما وجه تناوذك فليس في الشاهير  
 قال لا ربه تركه في كل صلاة ولاياتي برعا التوجه على الصحيح المعتمد رجاء مصدر  
 لا يستعمل الاضافا مضمونا بافهامه وقوله وجوبا اي اسجد سجدة وحمدك اي  
 وحمدك حمدك فهو من عطف الجملة في بالتيج صفات النفس واثبت بالحمد  
 صفات الكمال وتبارك لا يستعمل الا لله اي فكما شرخو اسمايك وتعالى جدك  
 اي ارتفع عظمة عن كل ما سواك بحرف في لا اله غيرك اربعة اوجه فتح اله  
 على ان لاعاملة عمل ان ونصت غيرك صفته له باعتبار محله والحمد محذوف  
 وبحوز رفع غيرك على انه الخبر ودرع اله متونا على ان لاعاملة عمل ليس

ورفع

ورفع غيرك صفته والحمد محذوف وبحوز رفع غيرك على انه الخبر **قوله**  
 سنة قيام المراد من القيام ما هو اعم لان القاعدة تفعل كذا في زمن جمع الا نه **قوله**  
 طويل قيد به لان في التومة ذكرا مونا ولكن ليس بطويل ولهذا يرسل الشا قائل  
 بخط ابن الولف **قوله** فنعتمد عند ما قولها ما عو ظاهرا الرواية **قوله** ونقود  
 سراي مسرا فهو حال من فاعل نقود وبحوز ان يكون صفة مصدر محذوف  
 اي نقود اسرا وهذا اول لان بحجب المصدر را المنكوحا لا سيما في جملة في الخبر  
 قيد ان الاستفاح ايضا وهو بعيد وعليه فهو من الشارح ولو قيل بنقود  
 لاقتضا به كون النقود مقارنا للموضع وليس كذلك بخلاف الاستفاح وكونها  
 حال استنطرة هلات الاصل وانما يثبت به الامر في الآية والمصارف له من  
 الوجوب اجماع السلف على سنده والمنقول من استفاضة صلى الله عليه وسلم  
 اعمود يا الله من الشيطان الرجيم فلهذا اختاره اصحابنا واكثر العلماء واصله الزبلي  
 ظاهرا للذهب وعليه اجماع القراء كما في الطيبة والرجيم نفت للشيطان لمجرد الذم  
 لا للمحصن نعم كل شيطان **قوله** القراءة لقوله تعالى فاذا قرأت القرآن  
 فاستعذ بالله ان اذارت القرأة قيد بقراءة القرآن لان القاري في غيره على  
 استاذة لا يتقود فخير **قوله** وعند اية يوسف سبع المثالات المتقود لرفع رتبة  
 الشيطان والصلوة اخرج اليه من القاري وفي الخلاصة وتولاي يوسف صاحب  
 وقال صدر الشريعة المختار قولها **قوله** فليات به اي المتقود المقصود من  
 نقود وعند اية يوسف بالشمس ظاهرة ان السبوق لايات بالنقود و  
 كذلك بل مذهب ان السبوق يا اية به مرتبة عند وقوله بعد الشا ومنه قيامه  
 للفضا بعد الشا ايضا قبل تكبيرات العبدية يعني بعد الشا ولا يخفى به الامام  
 عليه مايت به المقند بارضاء عند اية يوسف **قوله** وسبى اي قال لم الله  
 الرجيم لا مطلق الذكر كما في الذبيحة والوضوء **قوله** يحضر بها لانه عليه الصلاة  
 كان محمدا بالسمية ولنا قوله عليه الصلاة والسلام ثلاث خصال هي الامام النقود  
 والسلمة والتاسعة وما رواه محمود على القليم كما روي ان عمر بن الخطاب التكبير  
 للعلم بن ملك **قوله** سمى في اول الصلاة رجب واحدة كالنفل الواحد ولما  
 ان كل ركعة بمنزلة صلاة مستبداة ولهذا الوصف لا يميل حيث بانما ركعة

هذه المسجدة لها  
 لفتحة صلاة  
 صلح



واحدة وفي الكفاية السنية في اول ركعة حسن بالاتفاق انما الخلاف في وجوبها  
ومن زعم انه يمسح في الاول فحب عندنا بغير حجة فقد غلط غلطا عظيما  
بنقله **قوله** وقال محمد بن يحيى في قوله اقرب الى متابعه المصحف **قوله** اذا كان يحتمل  
بالقراءة لان جهوها بالليل لم يجمع بين مخافة السجدة والمجهر بها **قوله**  
وهي اية فحرم على الحب ولم يحتمل الصلاة بها احتياطا ولم يكفر احد بها الا خلا  
العلماء فيها وخرج ما في النمل فانها بعض اية اتفاقا **قوله** وقال ابن قتيبي  
اية لو اجتمعوا على كتابتها في المصاحف مع الامر بتجويد المصاحف ولما ماروا  
ابن عباس انه عليه الصلاة والسلام كان لا يعرف فصل السورة حتى ينزل  
سبحانه الرحمن الرحيم والتجويد من النبي صلى الله عليه وسلم فقال اقرا السبع ركعة  
ولم يذكر السجدة فيها ولما كتبها في المصاحف لا تترك على ايقان اول السورة ولا  
من اخرها **قوله** امين بالمدة اي على الاسم وهو معناه سجد يعني لقضاء اخرها  
امين بالمدة الاطالة وامين بالمدة والتدبير والافتداء الصلاة بالترابعة على المفتي بد  
ومن الخطا التدبير مع حذف الياء مقصورا ومعدودا ولا يعد فساد الصلاة به سحر  
والمأمور كذا المنفرد تنويرا واختلف في قاسم المأمور في السجدة اذ سمع قاسم الامام  
يجوز في الجهره اذ سمع للتدبير من المقرب بالاسم في الجمعة والعيدين يرت  
استف نفل هذا ينبغي ان لا يخص بهما بل الحكم في الجماعة الكثيرة كترك سريلا **قوله**  
في قوله انه ان مد هزته كانت استغناء او هو مقتضى السك فتدبره الصلاة وكثير  
لو تعدوا ولامه محسن ما لم يخرج عن حدها وهاؤه فخطا لكن لا تدبره الصلاة هو  
**قوله** اذ في هزته البرد لوني بايد فخطا عند الصلاة هي لو تعدوا ذكر كذا لان كبار  
اسم للسلطان ولوني راية فخطا تدبره الصلاة ويرفع الجلالة ولا يجوز وكذا الكبر  
وغيره فنه الحزم هو من المصرا **قوله** ومن جاز اصابعه لانه امكن في اخر الركعتين  
ليتين تنفي الامام في الركوع سنة للرجال لا للنساء ومن ان يلحق كعبه وينف باقيه  
وكبره عزما طالة ذكره او قرأه لادراك الحائض معرفته والافتداء من بعده وان اراد التقرب  
الي اسم بركه اتفاقا وسج منه ثلاثا ولو رفع الامام راسه من الركوع والجمود

قبل

قبل ان يتم المأمور بالسجود وحيد متابعه وكذا عكسه فيعود ولا يصير ذلك ركوعين  
بخلاف سلامه او قيامه كالثالثة قبل ان يتم المأمور السجدة فانه لا يتابعه بل يتم  
لوجوبه ولو لم يتم مجازا ولو سلم والمؤخر في ادعية الشهد يتابعه لانها سنة در  
**قوله** سمع الله من حمده اي قبل الله حمد من حمده واللام بمعنى من قاله الخ فحري  
والهاية حمده للكنائية او للسكت وفي الوالوجية لو ابدل النون لاما فقد صلاته  
لانه صار لغوا وان كان لسانه لا يطقا وعنه يتوكل الله **قوله** وقال ابو القاسم الامام  
لانه عليه الصلاة والسلام كان يجمع بين التسبيح والتحميد وقال ابو القاسم كان  
الامانة وله قوله عليه الصلاة والسلام اذ قال الامام سمع الله من حمده  
تقولوا ربنا لك الحمد وتسميها والفتنة تنافي الشكره وما رواه بحول على حالة  
الانفراد او التوافق توفيقا بين الحمدتين **قوله** وبها وكلك الحمد الواو ما طم على  
مخروف او الحالا او زايدة وكل ما ذكره من الصيغ فنقول عن النبي جوي **قوله** وكفى المنزلة  
بها الاولى وان المنفرد **قوله** ووضع ركبته اليمنى ثم السوي **قوله** جوي **قوله** ثم يديه  
ضامات متابعه **قوله** ثم وضعه بان يضع اليده ثم جبهته فان الامم ان  
او لا ما كان اقرب الى الارض جوي **قوله** بين كفيه بحيث يكون انهما فيه فذا اذ  
والمرأة تضع هذا القبلها شريلا **قوله** وسجد بانقده اي على ما صلب منه جوي **قوله**  
وصيته هي ما الكثرة الجنيات ووضع الكرها واحب وتيل من كعبها وان  
قل جوي **قوله** وكبره باحد ما صرح في كراهة الافتقار على الجبهة وبه صرح في  
الخلاصة والمفيد ثمن المذكور في البدايع والحنه والخشوع عدها ويرفع الثاني  
عجل الكراهة المنفية على التبرعية والمشتة على التبرعية **قوله** ثم  
كانت بعدوا ولا منه نظرا ذبح العذر كيف ثاب الكراهة وقد صرح ان رج  
لنسه لعدم الكراهة مع العذر **قوله** ولا يجوز له لقوله عليه الصلاة والسلام امرت  
ان السجد على سبع اعضاء على اليدين والركبتين والقدمين والجبهة والاذن على  
هذه الاعضاء وله ان المأمور به السجود وهو وضع الوجه على الارض مما لا يخفى منه  
وذلك يحتمل بالانف كما بالجبهة وقوله بالافتراض مشكك لانه يلزمها الزيادة على كفاية



خبر الواحد وما ينفك عنه قال الكمال فحمل بعض المتأخرين  
 القولين على الرواية الموافقة لقولها لم يوافقته رواية ولا القوية من  
 الرواية ولو حمل قولها لا يجوز الانتصار لأن من شرطه وجوب الحج كان  
 احتياقه يرتفع الخلاف **قوله** وهو رواية عن أبيه وأبيه مع رجوع الإمام  
 وعليه القبول وأجمعوا على عدم جوازها على ما لا ينه ويقتضيه وضع  
 أصابع القدم ولو واحدة نحو القبلة والآخر **قوله** أو يكون رعايته أب  
 دورها والكراهة بتقريبه هنا بشرط كونه على جهة أو بعضا إذا كان  
 على رأسه فقط ويجوز عليه مقتضى الأصح ولو سجد على كفه صح في الأصح  
 ولو تعذر لا ركبته لكن في الجلب أنها كالخضوع وان سجد للزحام على ظهره  
 صلاة جازية وإن لم يصل إلا بشرط في الكفاية كون ركبتي الساجد على الأرض  
 وشرط في المحيكون للوجود عليه ساجدا على الأرض فالشرط خمسة لكن قيل القناتان  
 الجوار ولو أنهما على ظهر الثالث وعلى ظهر غير الأصل بل على ظهر كل مأكول من  
 على غير الظهر كالخضوع **قوله** أو فاضل يؤيده كذا قل كل متصل بشرط طهارة  
 المكان وصح الحديث عدم كراهة بسط الخرقه ولو بسط القباصل كقنات  
 قد سجد وسجد على فله لأنه اقرب للتواضع ولو كان موضع سجوده ارتفاع  
 موضع التزمين بقدر نصف ذراع جازي وإن التزمين بغيره على الأرض ما دام  
 لا يجوز بكون رعايته لقوله عليه الصلاة والسلام الزف فتهتك على الأرض ما دام  
 ولأنه عليه الصلاة والسلام سجد على كور حماضه وعلى فاضل يؤيده  
**قوله** وأبدي تغيره من متغيره يقع القضاء المحيية ويكون التمام المزمرة أرضها  
**قوله** أي أظهر عضديه إذا كان في الصف فلا يؤذن جازيه هذا  
**قوله** وجانب يمينه والحكمة فيه أظهر كل عضو يمينه وأنه غير معتد على غيره في  
 إذا الجذبة **قوله** والرافة ولوامة بن **قوله** تتحقق فلا يتبدل عضدها  
 في موضع رأسه مذكرا وليس بعده وبعد الرفع من الركوع دعاسنون وكذا لايات  
 في ركوعه وسجوده بغير الشيخ على التزمين وما ورد في ركوعه على النفل **قوله**  
 أن كاذب السجود اقرب لم يجز هو الأصح والمقول عليه **قوله** بتلا عتاد ونحوه  
 ولو قيل لا بأس به وبكره تقدم أحدي رجليه عند السجود وسجدت

الهبوط

الهبوط باليمين واليسار من اليسار شرفا **قوله** لا يسمع مواطن  
 من على أن الصفا والمروة واحد نظر النبي ولا يرد على المحصر من  
 النديم في الاستئذان لما لا يلام في السن الأصلية والرفع الدعا  
 من الزايد أو مستحب فقط بن **قوله** عند افتتاح الحج والرفع هذا إذ فيه  
 في الصلاة الأولى وفي الاستلام وعند المرحلتين خذ منكبيه وحمل باطنهما  
 نحو الحجر والكعبة وعند الصفا والمروة وعرفات برقعها كما تدعى فيصطيد  
 نحو السبا ويكون بينهما فوجد والمج بعده على وجهه سنة في الأصح **قوله**  
 ونظما أن عركته أحل بالترتيب المذكور ونظما أن الفصح في وقت واحد  
 على هذا الترتيب يقال في فتوت عبادات الصفا مع مروة وعرفات فالجوازات  
**قوله** وقال ابن من يرفع إلا أنه عليه الصلاة والسلام كان يرفع عند الركوع والتباعد  
 منه ولما قول ابن مسعود صليت مع النبي صلى الله عليه وسلم وأبي بكر وعمر  
 فلم يرفعوا أيديهم إلا عند افتتاح الصلاة وقد يقول على أن الرفع مستوفى بركته  
**قوله** وسجدا أصابعه على أطرافها عند ركبته واختلفت في الإشارة باليمين  
 عند الشهادة وفي دور الجوار وشرفه المقي به عند ما أنه يتبرأ بأصابعه  
 كلها وفي الصحيح البرهان أنه يبرئ يمينه وحدها يسرها عند النبي ويقعها عند  
 الأليات أمي وفي الصحيح الأصح أنه سجدته وفي المحيط سنة **قوله** وقرا تشهد  
 ابن مسعود وجوبا كما جئته في الحجر كلف في البصر الظاهر أنه سجد وتقصيد المصل  
 بالناظر معا منها على وجه الإنشائك أنه يجي إليه تعالى ويصل على يمينه على  
 نفسه وأهلياً به لا إيمار عن ذلك كذا في المحيية وظاهره أن خير مني إلى  
 لأحاديث سلام الله تعالى وكان عليه الصلاة والسلام يقول فيه وأبي رسول  
 الله وأحسن ما قيل في تسبوتها أن الخبائث العبادات القولية والصلوات العبادات  
 البدنية والطبقات العبادات المالية وآلام سلم الله على شيه والرحمة  
 الأنصاف والبركة زيادة الخيرة مثل التمسك بالصلاة والسلام حتى يراه ليلة  
 الأسر ما لا لفظ الصلاة الأولى كما كونه الله تعالى بالثلاثة التي تليها  
 فأحب عليه الصلاة والسلام أعطاهم من هذه الكرامة لأخوانه وما يحب

وسلم هو  
حزب



المؤمنين فقال السلام علينا معاشر الانبياء والملائكة وعلى صباد اسما العالمين  
 من الامم والحق فقال خير من شهد ان لا اله الا الله واستشهد ان محمدا عبده  
 ورسوله ولا يزيد على الشهادة المقدمة الاولى اجماعا فان زاد عامدا كره او  
 ساهيا وجب سجود السهو ان قال اللهم صل على محمد وعلى آل محمد لا يضره الصلاة  
 بل لتأخير القيام ثم ولو فرغ الموتر قبل امامه سكنت اتفاقا واما الموتر  
 فيترسل وقيل يتردد وقيل يكرر ركعة الشهادة **وقوله** تشهد ابن عباس ذكر  
 الزيلعي لترصع تشهد من سجود عشرة ارجع تركناها خوفا لاطالة **وقوله** اكتب بالثقة  
 وله من سورة كره تزييا **وقوله** اوجع مكانا حاز ولم يكن ميا لان القراءة  
 سركت بها جيل الزكر ولذا ينوي بعد ركعة ولو سكنت عمدا سا ولا يهرق  
 عليه في الجمع وقيل لا يكون سبوا لو ترا سورة غير الفاتحة ينبغي ان يكون  
 سبوا ولو ترا سورة غير الفاتحة ينبغي ان لا يكون سببا ان كان ذكر او تزييا  
 نترقولا خلا قال في باب دليله وجوابه في باب النوافل **وقوله** واحية  
 قال العيني وهو الصحيح قل ظاهر الرواية انها سنة فيها **وقوله** وصل على النبي صلى  
 الله عليه وسلم بان يقول اللهم صل على محمد وعلى آل محمد كما صلبت على ابراهيم  
 وعلى آل ابراهيم وبارك على محمد وعلى آل محمد كما باركت على ابراهيم وعلى آل ابراهيم  
 في العالمين اول مسجد مجيد وحضر ابراهيم لقوله ربنا وانبعث منهم رسولا وانك  
 المطلب صلاة تجده بالاحليل لا على الثاني فالشبه ظاهر اوان الشبه راجع  
 الى الاول وان قوله وعلى آل محمد سنة فقد صل بمزارات المطلب تقابلة  
 المحلة بالجملة فان آل ابراهيم خلايق من الانبياء لا يقتدر ليس في الحمد في سر  
 اوان الشبه به قد يكون ان محمدا مثل نوره كنسكة وصحت زيادة في العالمين وعم  
 كرامته التزحم ولو ابتعدوا تذب الياذة لان زيادته الاخبار بالواقع عين  
 سلوك الادب فهو افضل من تركه واما ما نقل لا تسودون في الصلاة فكذلك  
 وقوله شهد وخطا الصواب بالواد **وقوله** وعندك في قوله  
 تعالى صلوا عليه وآل آل محمد لا يضره الصلاة فقل على الصلاة  
 ولنا انه عليه الصلاة والسلام على الاعراب اركان الصلاة ولله الحمد  
 النبي صلى الله عليه وسلم والاسم لا يقتضي الذكر وقد وثقنا بموجبه

بقولنا

بقولنا السلام عليكم ايها النبي صلى الله عليه وسلم قال في الحرمي مؤمن مرة واحدة في  
 العمود واجبة كلما سمع اسمه صل الله عليه وسلم من نفسه او غيره لا في ضمن  
 صلاة ولو اتخذ المجلس وهو مختار الطحاوي وهو المعتد من المذهب وقيل القدر  
 معتد وهو مختار السرخسي للفتوى وسنة في الصلاة وسحب في كل الاوقات  
 ومكره في صلاة غير تشهد اخبر وهذا في حق الامة اما هو فلا يجب عليه ان يصل  
 على نفسه بآذان يا ايها الذين امنوا لا يتبادل الرسول لخلاف يا ايها الناس  
 يا عبادي وانما اكد السلام بالمصدر في الآية ووث الصلاة لان الصلاة  
 مؤكدة بان وكذا بالامانة ان الله يصل عليه وملائكته وتقدمها في النظر  
 كقول السلام تحسنا كيد بالمصدر ليلا يتوهم قلة الاهتمام وانما اشبهت الصلاة  
 الى الله وملائكته ووث السلام وامر المؤمنين بها وبالسلام لان السلام شوبالا  
 وهو صحيح من المؤمنين لان الله وملائكته **وقوله** ودعاي بالعربية لا يضرها كاحمر  
 سوال السجلات العادية كقول ما يدة من السماء الا ان يكون شيا او وليا والدعا  
 على غير الطاهر ضرر والحق حرمة الدعاء بالمعقورة للكافر لا لكل المؤمنين كل دنوهم  
 بحر **وقوله** بما يشد الفاظ القران لكونه فيه ربا اتنا في الدنيا حنة وليس منه لانه  
 انما اراد به الدعاء لا القراءة **وقوله** والسنة بالمصطفى عطف على الفاظ اي بما يشد  
 السنة والمجر عطف على القران اي الفاظ السنة نحو ما في سلم اللهم ان اعوذ بك  
 من عذاب جهنم ومن عذاب القبر ومن فتنة الحيا والمات ومن فتنة البعث والرجال  
**وقوله** يشابه كلام الناس بان لا يحل طلبه منهم نحو اللهم ارزقني ما لا  
 والله ورحمتك والهم احقر ديني وهذا مفسد اذا لم يقدر الشهد في  
 اخر صلاته والافضل انه قامة لوجود الخروج بسببه **وقوله** وسلم اي قال  
 السلام عليكم ورحمة الله ولا يقول بركاته لانه لم يشئت به **وقوله** وسلم مع  
 الامام اي ان اتوا تشهد بالخروج الموتر بخير سلام الامام بل بقرعته و  
 حدث عمدا ولو اتته قبل امامه فتكلم جاز وكره فلو عرف من مفسد نفسه  
 صلاة الامام فقط **وقوله** عن عيسى وياره ولو سلم من ياره او لا سلم

تقياد

وخدم







ان سورة شالكان اول ارباعه ان قراءة الفاتحة سنة اربع ومئة  
 ان الارباع باق اذ على ما ذكره يوهن ان قراءة اب سورة ثمانية مع اثنا  
 واجبة ويكفي ان ياب بان المحكوم عليه بالنية المجموع لا يلزم ما ذكر  
 محرم **قوله** واما حالة الاختيار كذا في الفدية وهذا المفضل رده من  
 الخبر بان لا اصل له لعدم عليه لاطلاق المنون ولان الخبر يخبر سورة  
 البروج لا بد له من ذلك ولم يوجب اسم ورد عليه في النهران الترتيب  
 من المفضل سنة وقد امكن سماعها مع مراعات الخفيف الذي ارجحه السمع  
 فاندفع قوله ان الخبر يسورة البروج لا دليل عليه واقتدر شرح الفدية  
 على ما فيها وجزم الزلمي وغيره به دليل على تفسير ذلك للاطلاق ان  
**قوله** طوال بغير الطاء منها وقال ابن مالك بالكر لا يخرج طويل وبالضم الرجل  
 الطويل نور المواد قراءة سورتين ثنتين تامتين من السور الطويلة من  
 هذا القسم مع الفاتحة **قوله** المفضل سمى به لتزود الفضل بين سورة بالسنة  
**قوله** واواسط جمع وسط محركات **قوله** كذلك عند محمد بن قال في الخلاصة  
 وقوله احب وفي المعراج قبل وعنده الغنوي **قوله** يكون له عاقل تنويها  
**قوله** التفاوت ثلاث بشكل عليه انه عليه الصلاة والسلام كان يقرأ في اول  
 الجمعية والعديد بالاصل وفي الثانية بالفتحة وهي اطول من الاولى  
 بالكر من ثلاث ايات واحاط في الجملة بالظلام في غير ما وردت به السنة  
 است و هذا في الفواصل اما النوافل والسنن فلا يكره وقيل كونه لا يفتي ان  
 التوبة اولي **قوله** اذ لم يعتقد في حال الكمال انما انها امة المداومة  
 مطلقا كرويه سواره حتى يكره غيره ام لا اذ الدليل وهو بان المفضل لم  
 يفتل ويقتضي الدليل عدم المداومة لا المداومة على العدم لا يفتل حقيقة  
 المفضل في قراءة ذكر احسانا ولذا قالوا السنة ان يقرأ في ركعتي الفجر بالكر  
 والاختصاص **قوله** ولا تقرأ التواتر فان قرأه مرة متواتر **قوله**  
 لا في الجهر يتقوله السلام لا يقرأ احد من المسلمين الفوات اذا هجرت بالقرآن

قوله

قوله تقرأ الفاتحة في الكل لان القراءة من الاركان فثبت ان منه  
 كما لا ركان ولنا قوله عليه الصلاة والسلام من كان له امام  
 فقرأه الامام له قراءة وقوله تعالى واذا قرأ القرآن فاستمعوا له  
 وانصتوا نزلت في المقدي وهي دالة على وجوب الاستماع مطلقا  
 اذ العبارة لهوم اللفظ فتح وفي الحلي الكبير اخر زلة القاري  
 ان الاستماع لقراءة القرآن فرض كفاية اذ اقام به البعض سقط  
 عن الكل اتمت يعني غير المقدي قال المحرم وحققه استاذنا بحج  
 المتقاري ان استماع القرآن فرض عين **قوله** او صلى الخطيب خطيب  
 فاعمل خطب وصلى يرفع امثاله بان خطب وصل يعطوفان على  
 قواد الامام فاعل فيقتضي ان الخطبة والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم  
 وانما في بعض الصلاة **قوله** فانه يصل السامع في لغة اي سرايا  
 يسمع لغته يحمل الوجوب عند قوله تعالى صلوا عليه فثبت ان ما  
 الامامة هي شريعة بالكتاب وهو قوله تعالى وارفعوا صوتهم في الذكر  
 وبالنية والحكمة فيها قيام نظام الامة بين المسلمين ولهذا شرعت المساجد  
 ليعمل الساجد بها للقاء الاوقات ولتعمل الحامل من العالم الصلاة **قوله**  
 الجماعة هي ما فوق الواحد ولو الرجل لا يصل جماعة فام صبا  
 يعقل حيث لا فرق بين كوفائي المسجد او غيره حتى لو صلى بمخو  
 فوجبه في بيته قاله فضله انكره الوازم ملكا او جينا وتصح اقامة  
 الحقب اسبأ **قوله** حركته بالهجرة وبالواو وهو واقع **قوله** وقال بعض  
 ان سر منعية فقبل فرض عين وقيل فرض كفاية وفيه قال الطحاوي  
 واكره في هرو قوله عليه الصلاة والسلام لا صلاة لحاء المسجد الا في المسجد  
 ولنا قوله عليه الصلاة والسلام صلاة الرجل في جماعة تزيد على صلاة  
 في بيته وصلاته في سوقه بصفا وعشرين درجة وهذا في الجوان

ولا تقع اقامة  
 الملك لعدم تكليف



وما روي عن علي بن ابي طالب قوله تعالى اقيموا الصلوة واؤتوا الزكاة  
 مطلقا فلا يجوز الزيادة عليه بخلاف الواحد ربه. وقال ابن وهبان  
 وسن يتوكيد الجماعة واقتضى الغاية او عينها او واجب فيوزن وان سكت  
 الجيران للترك يا نحو او تاركها من غير عذر فيقول قال في التفرع واعدل الاقوال  
 واقواها الوجوب انتهى ونظم العلامة داه زاده الاعذار المسقط للجماعة  
 ودام طبريد وخوف وظلمه وحسن عيى فليح وقطع ويذكر  
 سقام واقفاد وحل زمانته ونحوه تكرر في قوله سطر اذا لم يكن تكرر  
 جمع بهينة معنت في جميع القول فالكرينكر انتهى ولم يتوجب اذ قد يفي  
 منها مدافعة الاختصاص واردة السفر وقيامه بحريص وخصو طعام  
 تنوقه نفسه وسدده ربح لئلا ينزل الكذا في الحوضه وقوله اذا لم يكن  
 الاشارة الى تكرار الجماعة في سجودا فان واقامه تكرره **قوله** والاعمال  
 احق هذا اذا لم يكن ثم رتب فان كان قد مر مطلقا وان لا يكون مما يطعن في  
 دينه وان لا يكون الصلاة في منزل انسان فان كانت مضاعف المنزل ادلى  
 مطلقا الا ان يكون معه سلطان اذ قاض وصرح لحدادى بتقدم الراجحة  
 على الراتب والمناجر اولى من المالك والسقي اولى من المير **قوله** اي الاعمال  
 بالفقه مراده به الاعمال بما يصحها او يفيدها اذا لم يعل ذلك غير محتاج  
 اليه **قوله** اذا كان محسن لم قال في التفرع ولا بد ان يكون حافظا القدر  
 المستوفى من العزاة **قوله** العلم افضل من العقل عندنا لادان منية  
 المعنى **قوله** الاقر احق حديث يرمي العزم اقراوهم واحيب بان اقراهم كان  
 اعلمهم لا يفر كانوا ببقونه بلقطه ولا كذلك في زماننا **قوله** استمر  
 عن شيوخنا احرام والتقوى اتقا **قوله** فاحسن وجهها ثم انظر حسيبا  
 ثم الاسرف سبائهم الاحسن موتاهم الاحسن زوجهم ثم الاكثر ما لام الاثر

حاجا

الحج

حاجا ثم الاظف ثوبا ثم الاكبر راسا والاصغر عنقوا ثم المقيم على المسافر ثم  
 الحرا لاصل على العتيق ثم السليم على حدث على السليم من جنابة فان استوا وانزع  
 بينهم او الخيار الى القوم نلوا اختلفوا عند الترهكه ولو قد موافق الاولى اساسا  
 بلا سرفاتية لا يقدم احد في النزاع الا بعد جمع ومنه السبق الى الدرس  
 والافناء والرعوب فان استوا وانزع اي بينهم **قوله** اي اكثرهم صلاة بالليل  
 في البدايع لاحاجة الي هذا التكلف بل سبق في ظاهره لان سماعه الزعم  
 سب لكثرة الجماعة **قوله** وكرهه اي تنزيها **قوله** امامته العبد والاعراب لظلمة  
 المهمل عليه **قوله** والفاسق اي بخارجية بدليل عطف المستدع عليه **قوله**  
 والمستدع اي صاحب البرعة من ابتدع كما مر احده ثم قلب على الزيادة في  
 الدين او الفقهاء من هذه معزوب والمراد مستدع لا يتقدم شيئا يوجب الكفر  
 فان كفر بها لم يصب الا مقترابا اصلا ويكره خلاف امره وسفينة ومقلوب وان  
 شاع برصه فمتايب وهذا ان وجد غيره والا فلا كراهة **قوله** صوم امر مؤمنا  
 ومملا كارهون ان تعاد فيه اولاهم احق بالامامة منه كره له تحريما وان هو لا حق  
 لانهرا اقتدر بحجالي ان تتفق المراجعة لم يكره او عدها لم يصب وان شك كره  
 بحجة باب الوتر **قوله** وتطول الصلاة زائد على قدر السنة في قراءة وادكار  
 ربه القوم والاطلاق الاثر بالتحقيق واللازمة بحزيمة لكن بوله عليه  
 الصلاة والسلام من امر مؤمنا فالصلاة يتم صلاة اضعفهم بغير ان لا يزيد على  
 صلاة اضعفهم ووجه انه عليه الصلاة والسلام ترا العودين في المخرجين  
 صبح بكاصي حنة ان تقتلن امه **قوله** وكراي يحرم ما جماعته الشا للمزوم  
 احدا لمكروهين قيام الامام وسطا لصف او تقريه الاية الحجازة لانهما قوت  
 للمباقيات بباد او احده منهن فيصليهن جماعة وكذا كره اذا منهن رجل في بيت  
 ونسب منهن محرم له او زوجة لاني في موطا **قوله** نفي الامام  
 ومطهر لم يقل الامامة لان الامام مستوي في المذكر والمؤن المفرد والجمع  
 ولا بد ان يتقدم مقبها عن عقب من عليها ليصح الافتراء والوسط بسكونين



لما كان بين يديه من بعض كالف و القلادة وفتحها لما لا بين بعضه من  
 بعض كالدار والساحة من سلايب والخني الشكلي **قوله** كما لعمارة اربك  
 عزم ما ترك واجب التقدم او زيادة الكف **قوله** ويقف الواحد ولو صا ايا الو  
 قتا **قوله** لم يضره ولا عبرة بالراس بل بالقدم فلو تغير افعالها لم يضر  
 اكثر قدم الواحد لا **قوله** ويصف الرجال ان يصفهم الامام بان يامرهم بذلك  
 كما يامرهم بيد الخلل وبتولية المتكالب وخير صفوف الرجال اوله في غير جنازة  
 ثم وهم ولو صل على روف المسجد ان وحيد في محله مكانا كره كقبلة من  
 صف خلف صف فيه فزجة ولو وحيد فزجة في الاول لا الثاني تحرق الثاني  
 لتقصيرهم وفي الحديث من سد فزجة غفر له ومع خياركم ينكم منكم الصلاة  
 وهذا يعلم اهل من سبك عند دخول داخل في الصف وتبين انه رباح واطلاق  
 الرجال قيل **قوله** ثم الصبيان ظهروا بعد ذلك وادخلوا في الصف **قوله** وان  
 عادوا في الجاهلية ان تقوم بحجب الرجل من غير ما يله او قدامه **قوله**  
 ختها وهما اذ الامرد الصبي لا يتدبرها لانه في المرأة غير معلوم بالسهره بل يترك  
 فوض للقيام كما حقه ابن الامام **قوله** في صلاة اياك ان لم تجد كسها ظهرا لم يصلي غصير  
 على الصبي سراجه فانه يصلي لقل على المذهب بحر كذا في الدرر وحزج المحبونة لعدم  
 التقاعد صلاتنا **قوله** مشركه مما اذا المصلية لمصل ليس في صلاتنا مكرهه  
 لا مفسده في **قوله** لا عاقل واوله قد ردع في غلظ الاصبع او فزجة تسع رجلا  
 ولوقام في صف الرجال امران فان لم يدر صلاة رجل عن عيها ورجل عن سارها  
 وصلاة رجلين خلفها ففقدوا لو كانت ثلاثا بعد صلاة ثلاثه ثلاثه ففقدوا  
 افضل الصفوف وواحد عن اعلم من واحد عن سار من لان الثلاثه مع جميع  
 فمن كان الصف في حق من مرتب على ثلاث مئة وبق امامه هو وصلا لها انزه ان جازت  
 المقديب خانقا الامام منرت صلاتنا ايضا لا تشاه صلاتنا **قوله** فند صلاتنا  
 لو قلنا بالالا **قوله** وفي الجنب ولو كان وراهن خالطه صنفون لا تشد صلاتنا  
 بل الاصح ولو كان وراهن صنف من الرجال لم الخاطي لم الصفوف مندت صلاة

الكل

في الجنب ولو كان  
 في الجنب ولو كان  
 في الجنب ولو كان  
 في الجنب ولو كان

الكل النبي **قوله** ان نزيها لهما وقت شروعه لا بعده وفي اشتراط حضورها وقت  
 شته روايات **قوله** ان تكون بالغة ولو عجز اسوها او تجرما **قوله** او صبية مشهارة  
 كنت تسع نطقا ونحان اوسبع لو فمجه **قوله** عقيما كدر كن او تغديرا كالهقن **قوله**  
 لان اللاحق اعلم ان الدرر هو من ادركه او صلاة الامام والمستوف من لم يدركه  
 وكل منهما قد يكون لاحقا وهو من فاتته بعد ما دخل مع الامام بعض صلاة الامام فخرج  
 وادرج عليه في الجوامع ان اقترب مما قبله لانه لا حق مع عدم صدق تعريفه عليه  
 الا ان يقال انه ملحق به ولم يقيد القوات بالنوم والرحمة لانه لا يستدبر بل ان الطائفة  
 الاولى في صلاة الخوف لا حقون ومن شرفا لبعضهم بعد رالا انه يرد عليه ما في الخلاصة  
 لو سوا امامه في الركوع والسجود ففي ركعة بلا صلاة الا ان يقال انه ملحق به ايضا  
**قوله** لا حجة الي فواستقرعية وانما ذكرها لتوقف الماركة في الاداء عليها  
**قوله** بل صلاة المرأة تقدر منه نظرفان الفساد فزع الانعتاد وهذا اذا لم يشو  
 اما منها لا تقدر صلاتها محض وفي النورم اذا لم يشو اهل بتقدير سارعه في  
 النقل قال في القسمة فيه روايات اسمي فكلهم المصحيح على حديث الروايتين  
 وبمسند في النظر وكذا تقدر صلاتها بالواثار اليها بالنا حرو ولم تناظر لتزكيتها  
 فرضا للمقام ويحي من الشروط كونها في ركن كامل واكون الجهة متحدة حتى لو اختلفت  
 كما في حرف الكعبة والتحرية في الصلاة فطيلة فلان **قوله** وقال ان في المحاذاة  
 مطلقا لا تشد اعتبار الصلاتها بعبلا نه ولنا قولنا عليه الصلاة والسلام اخروهن  
 من حيث اخرهن الله والامر للرجوب فاذا تركه فقد تركه مكانه فتصد صلاته كما  
 اذا تقدم على امامه بخلاف صلاة المرأة لانها ليست بامورة وهذا خبر مشهور فجازت  
 بها الزيادة على الكتاب زيلعي **قوله** ومن ادرك رجل بامرأة وخشي **قوله**  
 ومنه خلاف الك من له ان عمرو بن مسلم قد روى عنه وهو ابست اوسبع كان  
 يعلى بن عمر ولنا قول ابن عباس لا يوم الغلام حتى يحل لانه متنفل فلا يجوز  
 ان يقديب به المفترض واما امامة عمرو فليس بمجموع من النبي صلى الله عليه وسلم  
 وانما قدموه باجتهاد منهم لكرنه احفظ منهم زيلعي **قوله** يقع اقتداء البالغ

لقتديب



لان صلاة حقيقه وان لم يلزمه القضاء بالامساك فجاز اقتداء المتفعل به  
 كالطاهر وهو الذي يسرع على فطن انما عليه او قام اليه الخامسة على طيها  
 الثالثة فانه لا يلزمه القضاء بالامساك ومع هذا يجوز الاقتداء به **قوله** وقال  
 ما جاز لان فعل الصبي دون فعل البالغ لانه غير مضمون ولا يثبت القوي  
 على الصغيف بخلاف الطاهر لانه محقق فيه فاعتبر العارض من عدمه والمفتوه كالصبي  
 فان لم يثبت انما يكون كذا السكران **قوله** وطاهر معذور في نقض ما عذر او طهر عليه اما  
 لو نقض ما وصل خاليا عن مكان في حكم الطاهر فتد بالظاهر لان اقتداء العذر عليه صحيح  
 ان احدث عذرهما لان اختلفت شروط في الجملة امانة الانسان مماثلة صحيح الاستحاضة  
 والعناله والمخفي المشكل لثله **قوله** وقارب وهو من تحطاطية **قوله** باي وكذا بالآخر  
 بالاولي لان الاي اقرب حاله ومن ثم لم يجوز اقتداؤه به لقدرته على التحريم دون  
**قوله** ومكشور الاول ومستور العورة لانه لا يسيء بكتفيه او فاه وان صحت صلاة المكشور  
 خلفه الا ان يراه المكشور **قوله** ومفتور من عتقتل كذا اليعجب اقتداء فاذر عتقتل ويجاز  
 ولا يغفر من ولا يبادر اضالا اذا تراجدها عن ما تذر والآخر وصح اقتداء خالف  
 ببادر بحالف ومتفعل ومصلح ركعت الطواف كن ذرست ولو انشركا في فائله فبا  
 فنداهما صح الاقتداء الا ان افسداهما سقروا ولو صلبا الظهر ويؤيد كل امانة الآخر  
 صحت لان نوبيا لا اقتداء العزق لا ينجي ولا يبع اقتداء الآخر ولا مبيوق بمثلها لان  
 الاقتداء في موضع الاقل بعقد كعكسه ولا ماسا فمقيم بعد الوقت فيا تفيرو ولا  
 فازل براكب ولا ركب براكب دابة اضرى واذا اقتداء لا يكون شاعا في صلاة  
 معته على المنصب وجميع من الاقتداء صف من الشا وطريق تعرفه الحجة او تعرف  
 فند السقف ولو في السجود وفي فضائهم الصريح صفين الا اذا انضلت الصفوف  
 كانت فامر في الطرفين لانه وكذا انان عذاب يوسف لا واحد النفاق لانه الكرامة  
 صلاته صار وجوده لعدمه في حق من خلفه والحابل لا يمنع ان لم يشبه حال  
 امانه ولم يختلف المكافؤا قندي من حبار دارة التصله بالمجد لم يجوز لا خلاف  
 المكان تنوير وشرحه وصح التوبلا في الجواز **قوله** وقال الشافعي وروى لا يقتد

في الكل لان لاقتداء عند ما وافقه المأمور بالامام صورة والقوة والضعف  
 وتغايرو الوصف لا يكون ما عدا ذلك ان صلاة الامام مقتضية لصلاة المقتدي  
 والضعيف لا يقتضون القوي وان الاقتداء هو ان يبي عزيمته على تحريمه الا  
 ويجعل صلاته معذرة بصلاته وتغايرو الوصفين مانع من ذلك **قوله** لا يفتد  
 اقتداء متوفى بغير مقتدي بان لا يكون مع المقتدي ما لان امامه قادر على المساء  
 باخباره فتفسد صلاته دون صلاة الامام لجبره **قوله** وقام بقاعد  
 لانه عليه الصلاة والسلام صلى اخر صلاته قاعدا والناس خلفه قياما وابو  
 بكر يلفه من تكبيره وبه علم جواز رفع المرد من اصرارهم في جهة وغيرها  
 اعيان اصل الرفع اما ما بقا رفوه في زماننا فلا يبعد ان يبعد اذا الصياح  
 ملحق بالخلاف **قوله** وقال محمد لا يقتدي الموصوف من الخلاف بين عليان  
 التراب بخلاف عن الماعنهما فيعمل عمله فتكون النجم طهارة مطلقة ومقتد محمد  
 الطهارة والتراب بدل من الطهارة بالما قبل طهارة المتبصر ضعيفه والموت  
 متوبة **قوله** وباحديه ولو بلغ حد به الركوع ومثقل بغير من والقراءة فبالاخرين  
 وان كانت تفتل في حق الامام لارمة في حق المتفعل الا انها لا اقتداء صار تفتلا  
 برفقه ايضا ترا طلقه بغير من يصلي التراجع بالمكنوبة لكن رجع في الخاصة عدم  
 الجواز واستشكله في الجبر وعين حمل عدم الجواز على عدم الاعتداد بغير التراجع  
 على وجه الكمال **قوله** في **قوله** وانما يظهر ان امامه محدث بان شهدوا انه احدث  
 ثم صلى او اخطوا الامام عن نفسه وكان عدلا وان لم يكن نذير سراج ويلزمه الاخبار  
 على الاصح وان كان موصيا في الالاد راية ولو اخطوا انه اسهر زمانا بغير طهارة  
 او مع نجاسة ما اخذ له بغيره والضعف باعترافه وهو الفاسق غير مقبول  
 في العيانات ولو زعم انه كافر لم يقبل ذلك منه لان الصلاة طيل الاسلام وجبر  
 عليه فالحديث ليس بغيره فلو قاله ولو ظهر ان امامه ما يقع محذور الصلاة اعلاها  
 لكان اولى لئلا يواضل بركن او شرط والعبارة لواب المقتدي ولو اقتد

لم

قوله هو



احدها بالاحرف فاذا بينهما قطرة دم وكل يزعم انهما صاحبه اعاد المقرب  
 لصلاة على كل حال **قوله** اعاد لان الاقتداء بالسابع على المحدث  
 ولو قال لا يجوز بما اياه كان اولي لان الاعادة هي الجائزة للفقير في الموضع  
 من خلا فالتا في لان الموضع تابع للامامة في الصورة فلا يبعد لنا قوله عليه  
 الصلاة والسلام انما يعمل بغيره كمن تكرر ذكره عند اعاد واعادوا فهذا يدل  
 على ان الامام من بصلاته صلاة المأموم من ملك **قوله** وان اقترب المأموم  
 في محبة سروع القارب قولان قبل يصح وان اجاب وان القراءة تفيد واليه يوم  
 قوله مندد وقيل لا يصح وهو الصحيح **قوله** او استخلف اميا ولو في الشهد  
 اما بعده فيصح بالاجماع لخروجه من الصلاة بغيره **قوله** فانما قال  
 لانه معذورا معذورا وغير معذور معذورا كعاد امر عارة ولا يثبت له  
 ان تركه من القراءة مع القدرة عليها بالاعتداء بالقارب بخلاف مسألة العار  
 ولو لم يكن حجة حازت صلاة الامي هو الصحيح هو الجائز لكن فيه النهاية لوم من  
 الامي بعد امتناع القارب فلم يقتض به فالأصح فساد صلاة وفي حكمه قولان  
**قوله** اذا علم المصنف وظاهر الرواية عدم العزق من علمه وعدمه  
 خلا قال اب يوسف وزفر لقاب في فرض القراءة ولنا ان كل ركعة صلاة فلا تخلوا  
 عن القراءة حقيقة او تقدير **باب الحديث في الصلاة** لما كان من العوارض  
 وقدمه على المضائق لانه في بعض احواله ليس بفقد او هو وصف مريب يحل  
 الاعضاء في الطهارة وحكمه المانعة لما حصلت الطهارة شرطه **قوله**  
 من مبه حذر سواب من البدن غير موجب للفعل ولا نادر الوجود ولم  
 يات بعده عناق له منه بد ولم يورد كفاية ولم يظهر حديثه السابق  
 ولم يتركوا فيه وهو صاحب ترتيب **قوله** فوضايب فوراً فلو كنت قد رايت  
 مندد الا اذا احدث بالنوم او كانت بعد راحة وبات جميع الساعات يصح  
 ولو تراها او اميا مندد على الاصح واما الذكر فلا يمنع ولو طلب الما بالاشارة  
 او شرا بالمعاطاة او جاوره الي العبد مندد مع الابد رصيف او لفرد

بيان اوزمة او كونه بيرو لان الاستقايين البناء على المختار وتوسر  
 والصحيح ان طلب الما بالاشارة لا يمنع كروا السلام وغيره بالاشارة منطلق  
 وان عمل بخاتمة ما لغة اصابت ان من سبق المحدث بين وان من خارج او  
 منها لا ولو اني النوب المتخصص من غير حذره ومعنيه توب غيره اجزاه  
 ظهر **قوله** لا يمين المرأة للزوم كشف مودتها وكذا الرجل لو كشف عورته  
 في ظاهر المزهدي في الطهارة اذا لم يجد روي امنه لم تقدر وكذا المرأة  
 اذا احتاجت الي النباها ان تكشف عورتها واعضاءها في الوضوء وتفضل  
 اذا لم يجد براس ذلك انما قال قاضي خاف وهو الصحيح ومزق بينه وبين  
 ما اذا التفت في الصلاة انما **قوله** وقيل المنفرد يستقبل والمقدم والامام  
 بينا نصيابة لفضيلة الجماعة **قوله** وقال انما في استقبال المحدث  
 بيناها والشي والاختلاف فيد انها فانه للحديث العهد ولنا قوله عليه  
 الصلاة والسلام من فادور معناه ان يرب في صلاته فليست من وليه واولي  
 على صلاته بالبريكم ولان النوب فيما سبق لا يما سبق فلا يلحق به **قوله**  
 الاستيفاء افضل اي مطلقا بغير راعى الخلاف وهو ظاهر المتن وعليه الاثر  
 ومعنى الاستيفاء ان يعمل بملاقط الصلاة ثم يسوع بعد الوضوء في كل من  
 الكافي **قوله** واستخلفا به جازاه الاستخلاف لو اقاما ولو في الجنازة بآثاره او  
 المحراب وشيوا به لبقا ركعة وباصبعين لركعتين ويضع يده على ركبته لركعة  
 ركوع وعلى جبهته سجود وعلى فمه لقراءة وعلى يمينه وسانه سجود تلاوة  
 او صدوره لسوء وحمل الاشارة الى العلم الخليفة بذكره اما اذا علم فلا حاجة الي  
 ذلك ولا بد من كونه صالحا للامامة حتى لو استخلف امرأه فسدت صلاة الخاسر  
 ولو شاك كذا الامام الا ان يستخلف على الاصح وان توفوا في السجود والقوم ينظرونه  
 مزجج السكينة واما جاز او هو يناف على امامته الا اذا خرج من المسجد وجاوز  
 المصنوع في المحراب او ما من خليفة غيره او يفتد نفسه او استخلف القوم  
 غيره فلو خرج بلا خليفة فسدت صلاة القوم وفي صلاته روايات



صحاح فان لم ان الخليفة انما يصير اماما بالنية فان نوب في  
 الحال يصير اماما حتى لو ان مكانه مسند صلاة من امامته  
 وان نوب ان يصير اماما ان تقدم بنوع ما نوب حروب والخليفة  
 ان يتخلف اذا احدث فلو استخلف من غير حث ان قدمه قبل ان  
 يقوم مقام الامام والامام الاول في المجد جاز بعد الوضوء يعود  
 الى مكانه ليحمد المكان او يتم نية تعديلا للنسب فيكون ان نزع خليفة  
 في الامام في مكانه لو بينهما ما يمنع الاقتران بتوابعه وان اراد  
 الامام بدائنا بقضا الحق به من قبله **قوله** حصرها بالحاد والصاد  
 المحدثين من باب يعق اي عبي ويجوز بناؤه للمنفرد من حصره  
 اذا حسبه من باب نصر قال الاقارب وبالوجهين حصل الصراع واما  
 انكار المطرزة من الحاضر في مكسور العين لانه لازم لان مضمونها لانه  
 مقتداس **قوله** وعندها لا يجوز بل قصد لانه ليندر وجوه وله  
 ان الاختلاف في الحديث لانه الجزاء هو هذا الزم والجزء من القراءة غير  
 نادر وهذا اذا لم يقرأه ما يجوز به الصلاة والابتداع ولا يجوز له  
 الاختلاف اجماعا كوني القراف وصار اميا ولو صدر سوك او غلط  
 استخلف عندها خلافا لالامام حكي في سرحه على التور واللتق **قوله** وان  
 خرج المذروع في الاثا التي لا يجوز فيها البناء **قوله** من المجد والدار والحيانة  
 ويصل الحيانة كالجد ولو امرأة ومثل ان خرجت من مصلها مسند خاتمة  
**قوله** يقين الحديث قدي به لانه لوطن انه اقتح بلا وضو او انه تمت مدة سجدة او راي  
 سربا نظنه ما هو مستقيم او كان في الظهر قطنا انه لم يصل الفجر او راي حجرة  
 في نوبه فظن انها حائكة فانصرف مسند صلاة وان لم يخرج من  
 المسجد لانه انصرف على سبيل الرفق **قوله** او من ملازم للناس  
 للموت **قوله** او احل الاقرب او وجب عليه قتل بئس ما اذا نزل ينظر  
 او فلكا وغيره حموي **قوله** استقبل لان المذروع من المجد عمل كثير

من

من غير ضرورة والحيوة والاعمال والاقتلام نادرة الوجود فلم يلق في معنى  
 ما ورد به النص زيل ولا يقل مسند لان العناد غير منصوص في كتاب  
 بخلاف ما اذا امروها **قوله** وان لم يخرج الظان منه بين والقاسم  
 نسا دهايا لا خراف لكن استحسنوا انباها عند عدم الحق لانها نكر  
 على قصد الاصلاح الا اذا استخلف فيسقط لان الاستخلاف عمل كسبي  
 ريك فيمعد او المنصوب وقيل سدا ما يمنع الاقتران وقبل موضع السجود  
 وهو الاوجه فتح وفي العباد يوانه خلاص **قوله** تمت الصلاة لتمام  
 من ايضا نعم تعاد لتزك واجب السلام بحور **قوله** خلافا للناس في وهو فرض  
 عنده **قوله** وبطلت المذروع في سائل قال الامام في ما تبطلات الصلاة  
 بظن هذه العوارض بعد التمد ولو في سجود السهو وقا لانا للصحة ولا  
 خلاف في العناد بئله ورجح الكمال في قولها وقاله المذنبين وهو الاظهر  
 ان راي مقيم ما ايقن عليه ولو باخبار عدله بقربه منه ولو قال ان  
 راي مقيم او المقتدي به ما كان اولي لسئل بالواقعة يتوهم بمقتضى  
 قراية الموشا لما بطلت الصلاة لعل ان امامه قادر على ما باخياره  
 وصلاة الامام قامة لعدم تفرقه ريلي **قوله** او تمت مدة سجدة هذا  
 ان وجد ما ولم يخف تلف وجهه من يرد وقاله في توير **قوله** او تعلم  
 ان سورة او اية هذا اذا كان اماما او منفردا اما اذا كان يصل خلف  
 قاري فقل لا تبطل الصلاة وصح في الظهرية قال العتية وبه تأخذ  
 وعند العامة تبطل حموي **قوله** او وجد عارثا يصح منه الصلاة ومثله  
 لوصل بجاسة فوجد ما يرد لها او عتقتا لامة ولم تقنع فورا **قوله**  
 او نكرو فانية عليه او على امامه وفي الوقت سعة وهو صاحب ترتيب **قوله**  
 او طلعت الشمس او رز والقائ في العمد ودحولا لاقوات المكروهة في العف  
 كذلك **قوله** او زال عمد والمعد ورا وخروج الوقت في المعزود **قوله**  
 على اختلاف القولين الخلاف في هذه الجملة انما تصور اذا خرج وقت الظهر  
 على قولها وبه قاعدا حتى خروج على قوله واعلم ان البطالة هنا في العمل  
 والوصف الانية تذكرو العائنة وطلوع الشمس وهو خروج وقت الظهر

لتركه فرض سلام



سراج زاد في الحواشي المروي اذا قدر على الاركان ويراد صليبه المروي  
المقترب يتم والظاهر ان زواله في العيد ودخول الاوقات  
المكرهه في النفا كذلك فلو راجع **قوله** فرض عند اي حنفية  
لانه لا يمكنه اذا لم يرب الا بالخروج وما لا يتوصل الي الفرض الا به  
مكون فرضا هذا يخرج الرد على قال الكوفي وهذا غلط اذ لو كان  
فرضا لا يختص بما يوقر به لكنه لا يختص بالحنف انه لا خلاف في انهم  
ليس بفرض وانما فرضت في هذه المسائل لان ما يفرضها في انسابها  
في امرها كصفة الامامة والي و اراد بالغير ما يجب الصلاة بعد وجودة  
عمل غير الصفة الواجبة عليها قبله والمحققون على ما قاله الكوفي وهو  
الصحيح ولو سلم القوم قبل امامهم بعد ما قدم ثم عرض له واحد من هذه  
الصوارف بطلب صلاة القصر **قوله** وعندها لم يفرضوا في  
الكواشي والصواب ليس يفرض لانه يفرض الصلاة فلا يكون من مصلحتها  
**قوله** وضع اختلاف المسبوق لوجود المشاركة في الحرمة واللاقى العلم  
خلفا لما ذكرنا مسبقا ويشير اللاحق اليه ان لا يتابعوه حتى يفرض عما  
فاته اذا الواجب عليه ان يردا بما فاتة او لا ثم يتابعونه فتم لهم  
واذا التزم المقيم صلاة الامام وهي الركعتان قدم مسافرا اليهم  
من يقضي المقيمون ركعتين بلا قراه حتى لو اقتدوا به بعد قراءته فطلب  
منه **قوله** يتدبر من حيث انتهت اليه الامام هذا اذا علم كعبه صلاة  
الامام وكانوا كلهم كذلك والا ثم ركعة وقدم ثم قام واليه صلاة  
ولا يتابعه القوم بل يصرون الى فراغه فيصليون ما عليهم وهذا  
وبعد هذا الخليفة على كل ركعة احتياطا وهذا اذا سبق الامام الحدث  
وهو قائم فلو سعة وهو قاعد ولم يعلم الخليفة كعبه صلاة فالكف الحرج  
يكون ان يصلي الخليفة ركعتين وحده وهو جلوس فاذا فرغ قاموا صل  
كل اربعة وحده والخليفة ما يسمع ولا يتبعون بالعصا قبل فراغه ولو  
انار اليه الامام انه لم يقرأ في الاولى قرا في الاخرى ثم اذا قام قرا  
بعصا فتكون القراه في جميع الركعات **قوله** فلو انه صلى

الامام

الامام يشير الي انه لا يقضي ما فاتة او لا فلو فعل كونه حرجا هو الصحيح  
وحزم في البرايح بالنسبة لانه انفراد في موضع الافتراء وفي الظاهر  
انه **قوله** هو الاصح **قوله** حلاله ومن حاله كماله وكذا الامام الاول ان لم يفرض  
لان منوع وهو الاصح **قوله** دون القوم لان المفسد في حقه وحده  
نحو حاله صلاته وبعد تمام الاركان في حقه ولم يخرج عن الامانة  
وصار منفردا حتى يثبت ويصعد ويقرا الا في اربعة لا يقتدي ولا يقتد  
به ويلزمه السجود سهوا ما مد وان لم يحضره وبات بتكبير الشريك  
ولو كبرنا وبما الاستيفاء مع خلاف المفسد **قوله** وقال لا لا تقصد  
لان هذا العار من لم يوثق صلاة الامام مع صدوره منه فاولي  
ان لا يوثق في صلاة المسبوق وله ان العمققة مفسدة للحجود  
الذي لا ياتيها من صلاة الامام فنفذ مثله من صلاة المقتدي  
غير ان الامام لا يحتاج الي البناء والمسبوق يحتاج والبناء على العائنه  
فاسد والخلاف منقيد بما اذا لم يتأكد انفرادها بان في تركه مائة  
كان قام قبل سلامه تاركا للواحي او في موضع يجوز له القيام  
قبله كانت خاف وهو ما مع تمام المدة لو انقضى سلامه وفي الجمعة  
والعيد في خروج الوقت او خاف المدة وخرج الوقت او انه يتدبر  
الحدث او ان يحزن الناس من يدبره ثم يغفل ذلك لم يفسد اتفاقا  
تدبر بالمسبوق لان اللاحق فيه واثبات صحيحان **قوله** لا يجوز  
من المحرم وكلامه لا يوافق طاعت لا مفسدان **قوله** يؤمنون بين ما لم  
يرفع راسه منها مريد اللاد اما اذا رفع مريد اياه اذ اركن فلا يثنى  
بل يفسد شومر قال الله تعالى ولو لم يرد الا في اربعة لا يفسد في  
الجنس وبتاخر محمدا ودكا ولا يرفع مستويا ففسد **قوله** واعادها  
ولو لم يعيدها ففسد صلاته لان تمام الركن بالانقضاء ومع الحدث لا  
يحقق وعند اي يوسف وان تم قبل الانقضاء لكن الحيلة والقومة



من هذه فلا يتحقق بغير طهارة ولو اختلف غيره دام المتقدم على  
 ركوعه وسجوده **قوله** سجدة اي صليبة او تلاوية وقيد بالذكر في  
 الركوع والسجود لانه لو ذكر صليبة في النعود الاخير سجدتها ارتفعت  
 كما لو تذكر في الركوع انه لم يقرأ السورة بقا دلقتها ارتفع كالمركوع  
 تذكر في الركوع انه لم يقرأ السورة بقا دلقتها ارتفع كالمركوع  
 وله ان يفيض السجدة عند التذكرو له ان يوحدها الى اخر الصلاة  
 فيفيضها سريعا ليمن الجرد فومنا في الواجبات ان التلاوية كالصليبة  
 يرفع النعود بخلاف التلاوية فانها ترفع التلاوية فقط **قوله** لم يقرأها  
 وسجدتها عاد او لم يقرأها واجب الترتيب في ما شرع مكررا سجد  
 بنوع **قوله** لك ان احسن لان اولاها السجدة والاشيا فالسجدة عود  
 الصبر منقود **قوله** وتعين المأموم الواحد اي لو صلح للإمامة والا  
 ضد صلاة المقتدر دون الامام على الاصح لهما الامام اما بالمرئ  
 بلا امام هذا اذا لم يتخلف فان استخلفه فصلاة الامام والمخلف  
 باطلة اتفاقا شورب وشرحه **قوله** صار اماما مطلقا مقيد بما اذا  
 الامام من السجد لما مر انه اذا لم يخرج فهو عليه امامته حتى لو  
 في السجد ومعاذ الى مكانه مع ولو اجمعا وخرج امامت بدت صلاة  
 المقتدر دون الامام تخفى **باب** ما يقيد الصلاة وما يترك منها  
 شروع في العوارض الاختيارية بعد الفراغ من السجدة وقومها لانها  
 اعرفت في العارضية **قوله** يقيد الصلاة كلا او بعض التيميل سجود  
 التلاوة والسهر **قوله** التكلم هو المنطق بحرفين او حرف مظهر لفظ  
 ومع امرا ولو استلف لبا او حمزة او سيات حمزا لا تقيد لانه صوت  
 لا عمل له ولو لم يغمز بحرف فقال ليس له صوت وقيل لا  
 وعليه الفتوى بنوع **قوله** ما هي بان يقيد كلام الناس ما هي بان  
 في الصلاة الغائب عن صورة النبي ان تنبه بآدين تنبه فهو

سأه والا بعد انقاب نفوسهم ولا فرق بينهما في حكم الشرع عنانية  
 وانما ذكر الساقى هنا مع ان السهم من السماوية لمناسبة بينه وبين العائد  
 من حيث الحكم لان كلامها يقيد الصلاة الثاني **قوله** او خطيأت  
 يقيد القرآن مجرب على لسانه كلام الناس **قوله** وقال ان في لفظ  
 لقوله عليه الصلاة والسلام رفع عن امتي الخطايا والسيئات وما استكروا  
 عليه ولما قوله عليه الصلاة والسلام ان الله يحدث من امره ما يشاء  
 وانه قد احدث من امره ان لا تكلم في الصلاة والمراد من رفع الخطايا  
 وامومه رفع الاثر اذ ذات ذلك لا ترفع زيلوي **قوله** والدعاء عام سجد  
 كلاما من عطف الخاص على العام اصنا ما يشاء وردا على مخالفة ضروب  
**قوله** اه بالمدح كمرها او بالقرع سكونها محروب وفي الالفة ان  
 صوت المتوجه اليه وعليه فلا يخفى بلفظه **قوله** والتاوه مثل  
 الثاني وهو ان يقول ان بضم المعزة وكسر الفاء **قوله** اوه يكون الوار  
 وكسرهما الثاني وفيه ثلاث عشرة لغة ذكرها الحلبي في شرح المسنة  
**قوله** يكايه في الصحيح البكا عمد ولقصر فاذا مدت اردت الصوت  
 الزميع البكا واذا قصرت اردت الدعوى وهو وجهها **قوله** مصيبة مطلقا  
 اي في نفسه او ماله والوجع المزمع والمصيبة ما يصيب الانسان من كل ما  
 يؤذي به من موت ومومن وعوز ذلك وعلى هذا شكل العطف باولان مطلق  
 العام على الخاص شرطه الواو خاصة وقول العموي الواو حتى ليصح  
 بل ذلك في عطف الخاص على العام **قوله** لامن ذكر حنية له ولو وسوسه  
 الشطات نحو قل ان من امور الدنيا ضدت لا من امر الاخرة فهو لو اعجمه  
 قراة الامام تحيل يكي ويقول يكي او نعم او ارب لا يقتض سوا حية لانه  
 على الخشوع **قوله** على حرفين ولو زادت على حرفين استندت على كل حال من  
**قوله** وحروف الزوايد الاضافة بيانية وسحب رابعا على معنى ان الحرف



اذ اريد بكلمة يتراد منها لامل معنى ان هذه المروفا انما وقعت تكون  
 زائدة اتفاقا وقامه في حاشيتنا على الاستدلال **قوله** مجموع ما الى اخره  
 فيها ابن مالك اربع مرات في بيت فقال هنا وتسلم قدامه انه نهاية ميول  
 اما في تسهيل **قوله** لتحسين الصوت او ليعتدك امامه او لاعلام انه  
 الصلاة فلا هذا وعلى الصحيح **قوله** عاظم من عطس بالنبح يعطس و  
 بالكر وبالفم صحاح ولو عطس الصلي فقال له رجل برحمتك الله فقال الصلي  
 امين فندت صلاته لانه اجابه ولو قال من تحبته ايضا ليس لا تشك  
 صلاته لان تأمينة ليس بجواب فانه **قوله** ونقده على غير امامه لانه  
 تعليم وتعلم بغير ضرورة فكان من كلام الناس **قوله** على غير امامه شمل نبح  
 المقتدي على المقتدي وعلى غير الصلي وعلى المصل وحده ونبح الامام  
 والمنفرد على اي شخص كان فكل ذلك فسد الا اذا قصد التلاوة ووت  
 النبح **قوله** ويلى والصحيح ان لا تشك بكل حال لقوله عليه الصلاة والسلام  
 اذا استطعت اماك فاطعه من غير فصل وينوي النبح على امامه ووالقراءة  
 هو الصحيح لان النبح مرجع فيه والقراءة معنى عنها **قوله** لانه  
 ثنا بصيغته فلا يتغير بغير عية قياسا على ما اذا اراد الاعلام ولما  
 ان الكلام مبني على قصد التكلم ولذا يجوز والتحجب قراءة الفاتحة بقصد  
 الدعاء كان القياس على الاعلام الصادر كنه تركه خبر من فانه سئ  
 من صلاته فليس **قوله** وعلى هذا الخلاف لا يدخل منه ما اذا ساع اسم  
 النبي صلى الله عليه وسلم وصلى عليه او سقط من سطح قبل اذ دعا  
 عليه فقال امين وما اذا التلوا امر غيره فلو قال فصل تقدم فتقدم اورد  
 فرجوة الصف احد في جانب المصل ترشعة له فندت صلاته فيجب ان  
 عليك ساعة ثم يتقدم من رايه محوي وقدمنا في باب الامامة في داخل الفحة  
 ما يخالفه **قوله** ونريد بها السلام وان لم يقل عليكم خلاصة **قوله** وفي

الهداية

الهداية جعل السلام لم يرفع التنا في محل ما فيها على سلام التخليل وما  
 في الخلاصة على سلام الحقيقة ولذا قال في البدايع السلام على انسان سطل  
 مطلقا واما السلام للمخرج من الصلاة ففسد ان كان عمدا **قوله**  
 لا ساهيا بان سلم للمخرج من الصلاة على من اكل اما اذا سلم في  
 الرابعة مثلا ساهيا بعد ركعتين على من اكل فمأثورة وعقوبة ذلك  
 فندت صلاته فليحفظ كذا في زاد القدر **قوله** ورد في باللسان اما  
 باليد فيكره فقط وقيل لنفسه كالموصاف في غيره نية السلام وعلى الاول  
 القول ويفرق بينه وبين المصافحة بايها عمل كثير ونظم صدر الدين  
 الغزالي المراسع التي يكره فيها السلام فقال سلامك تكرره على من يتسبح  
 ومن بعد ما ابدى بينه وبينه **قوله** فصل وتال ذكره في حديث خطيب ومن يعني بهم ومن  
 تكرره جالس لقضائه ومن يجثوا في العلم وعندهم لينفقوا ثوبون ايضا ومقيم من  
 كذا الامتنان القنات اضع ولما ب سطر في شبه خلقهم ومن هو مع اهل البيت  
 ودع كافر ايضا ومكشوف عورة ومن هو في حال القنوط اشنع ودع اكلا الا اذا كنت حائضا  
 وتعلم منه انه ليس بمنع كذا لك اسناد معن مطير فهذا ختم الزيادة تنفع انتم  
 وفي الغيا لا يجب في قوله سلام عليكم يكون الميم **قوله** بعد ركعة الظهر  
 طرف للافتتاح الملبوط والمقدر **قوله** ان لا يكون صاحب ترتيب بان سقط للكر  
 القرائية او لصيق الوقت **قوله** فيصح شروعه وسطل الاول **قوله** تستفل عند  
 الي حنية واليه يوسف خلافا لمحمد بن علي ان بطلان الوصف يوجب بطلان  
 الاصل عنده لا عندهما **قوله** ويجوز في تلك الركعة لانه نوب الشروع في غير  
 ما هو منه فليقت نية الا اذا كبر ينوي امامته الفناء والافتداء وعكسه فليقت  
 يصير شاعرا في كبر له وسطل ما مضى من صلاته **قوله** من يصح اراد  
 له ما كتب فيه من القرآن لانه تلقى منه فاسبه التلقين من غيره **قوله**  
 سواء كان اية او سوا كان المصحف محولا او موضوعا هو الصحيح وهذا اذ لم يكن



حافظا اذ لو كان عيضا لكانه نظرا لا يتقدمه واحتمال انه لو لم يقدر  
 على القراءة الا ان المصنف جعل بغير قراءة حان نهاية عن المقتل وضح  
 في الظاهر عدم الجواز قال في البحر وما في الظاهرية منقطع على  
 المصنف من ان علة الضاد الحمل وتقليب الأوراق **قوله** وقال لا  
 تقدر لانها عبادة صحت الي مثلها ولو اريد تشبه باهل الكتاب احيات  
 بقدره فان التشبه بهم لا يكره في كل شيء بل في المذموم ونيا لم يصد به التشبه  
**بحر** والله وشربه لا ينافي فيات الصلاة وما في من اثر الاكل لا ينافي في  
 وفي منه سكر فاشبع ووجه مسند ولو اكله قبل الشروع لم يشرع والحلاوة  
 في فمه مدخل حلقه مع النزاق لا تقدر ظهوره **قوله** قليلا كان او كثيرا ولو  
 اخذ سمية من خارج او قطرة مطر فابتلعها صحت حلها **قوله** بقي  
 من المسند ان الموت والارتداد بالقلب والحيث والاعضاء كل ما اذعن الوضوء  
 والعقل وترك ركن بلا مضى بشرط بلا عذر والعقل الكثير وهو ما لا يشك  
 الناظر في فاعله انه ليس في الصلاة او ذلك حركات متواليات **قوله** او اكل  
 ما بين اسنانه هذا اذا ابتلع بلا مضى اما المضى فمفسد فلو عثر بالانفلاق  
 لكان اولي بحر **قوله** او ما روي عن عبيد بن جراح انه سئل عن رجل سأل  
 قام قائما وتعد قاعد هرب من ابن عرفة ومنه نامل فانظر مع قوله سأل  
 سأل **قوله** في موضع سجوده حاصل الزعم على الصحيح ان الموضع الذي يركع  
 الركوع منه هو امام المصلي في مسجد صغير وموضع سجوده في مسجد كبير او  
 العكر او اسفل من الركاف بشرط محاذات امضاء المار اعضاؤه وسحب ان يغير  
 المصلي ستره بعد ذراع وغلظ اصبع والسنة القرب منها وجعلها على حد ما جيب  
 وان لم تكن الغرزد منها طولا وعند فخذها خط طولا لا عرضا و  
 اختاره النووي وسنة الامام ستره للقوم وان استبرأ بارتقاء ظهر  
 انسان جالس جاز وحيلة الركاب ان ينزل ويجعل الرابعة منه وبين  
 المصلي فتصير في ستره ولو مر احلاف قال لا يشرع على من يلي المصلي ولله

ان

ان يدنيه بيمينه او اشاراة او جهر بقراءه والمرأة تقف بغير ظهر  
 اصابع اليدين على صفحة الكف اليسرى بحر **قوله** وان اثم الما لقوله عليه  
 الصلاة والسلام لو علم المار بين يدي المصلي ماذا عليه من الوزر لو  
 اربعين حزيفا **قوله** اقل من قدر الحمضة لتقدر الاحتراز منه  
 بضار كالريق والحمضة بكسر الحاء تشديد الهم مفتوحة ومكسورة  
 مفساج **قوله** زاد في الخافية لما في الخلاصة اولي ووجه جزم الزيلعي  
 وكره عبثه اب عن عيا هذا شروع في المكروهات تحريما او تنزيها فترك  
 الواجب ونحوه كراهية تحريم وترك الادب تنزيه وقدم هذه المسألة لان  
 العشر حشر وما بعده من انواع العيب والخبر مقدم وذكر الانواع  
 لورود الاثار في كل منها على الخصوص دفعا للاشياء والمعاينة عبثه وحياته  
 وعبثه عايد الي المصلي وان لم يكن مذكورا لان المعين يول عليه **قوله**  
 ما لا عرض منه شرعا اذ لم يكن ثلاث مرات متواليات والافتقار جوهرة  
 وفي النقص الحكم بيد واحدة في ركن ثلاث مرات بفسد صلاته ان رفع يده  
 في كل مرة والا لاسمت وهو مقيد لما في الجوهرية وكذا ذكره العبد في البحر  
 من الخلاصة قال وتبني حفظه والعيب خارج الصلاة خلاف الاولى  
**قوله** لا يمكنه من السجود يعني السجود التام والامان واحيا هو **قوله** ونقطة  
 الاصابع من يداه او رجل كذا تشبيها ريل وفي الجراح العبد على كراهية  
 منها وليست ان تكون تحريمية للسبب بخلاف الغزقة خارج الصلاة لغرض  
 حلقه فانها تنهية على القول بالكرهية **قوله** والتوضوء ولو خارج  
 الصلاة وظاهره ان ايقاع الصلاة بحر **قوله** والالتفات للوقوف على  
 ان تكون الكراهية تحريمية وقد خالف صاحب الخلاصة عامة اكتب في  
 الالتفات المذكورة فحمله عند بحر **قوله** فلا يكره والاوي تركه لغرض حاجة  
 شربا **قوله** اي الجلوس مثل الكلب بان يقعد على يمينه ويضع ركبته  
 ويضع يديه على الارض در **قوله** ورد السلام بيده وقال الحلبي لا بأس

المكروهات



بأجابه الصلي براسه او بوجه كالمطلب منه سئ اوراق درهما ومثل  
 اجيد فادوي بغيره او بلا او مثل كصليته فاسار بغيره انهم صلوا وكثيرين  
 اسم **قوله** والترج لا تترك سنة التعمود للشهد وما قيل لان التريج  
 جلوس الحيا برة ضعيف لانه عليه الصلاة والسلام كان يتريج في بعض  
 احواله ومما ذكره جلوس عمر بن الخطاب في مسجد رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم كان ترجعا هراية **قوله** وعقبت منعه للمؤمن عنه والحكمة  
 ان التريج سجد لله والظاهر ان الكراهة تحريمه للمؤمن من غير صارف  
 ولا فرق بين ان يعمد للصلاة او لا **قوله** وهو ان يجتمع الحرافة قبل الصلاة  
 ثم يدخل فيها مثل تلك العسية ويكره الاشتغال بها وهو ان يلبس ثوب  
 واحد راسه وسائر بدنه ولا يدع متقد البدر والاعتجار وهو ان يلبس  
 العامة حول راسه ويدع وسطها وفي ثوب واحد ليس على عاتقه بعضه  
 يكره الا لزومه العدم **قوله** وكف ثوبه وقيل لا بأس به لصورته عن  
 التراب بحسب قال في المغرب ومنه ان تزار فوق القميص وعليه فكره ان  
 يصل مشدودا والوسطا وبه صرح في العناية بعد الا بانه صنع اهل الكتاب  
 وصرح في الخلاصة بعد ما يدخل فيه تشير اليه في الرقعة خلاصة  
 وسد له للمؤمن عنه يقال سدد ثوبه من باب ضرب ارساله من غير ان يصير  
 حائثيه واسد خطا **قوله** وهو ان يجعل ثوبه لم يصدق علي ان يكون  
 المتديل مرسلين كتنفيذ مبيغي له ان يقيده عند الصلاة ويصدق علي  
 ليس القبان غير ادخال اليدين فيه وقد صرح بالكراهة فيه في نفع القدير  
 وفي الخلاصة المحتا ومما ذكره الطبري ان الذي يجعل علي الراس لا بأس  
 لانه محظوظ واختلغوا في كراهة الدل حارها والاهج انه لا ذكره عتريا بكره  
 تقطيعه القديس في السجود للثوب وهذا كله مع عدم العذر ولا كراهة مع العذر  
 علي **قوله** والتأوب بالمعز ويندب حبه فان لم يقدر عطا بغيره الحنف  
 في القيام والرب في غيره محسب ويكره القتل ايضا **قوله** وتغيب عن عيونه

ولو في السجود الا اذا راي باينه حشوه فلا يفرق **قوله** اعم  
 كره قيامه في المحراب لانه شبه بامل الكتاب او لاشباه حاله  
 من اهل البيت والسيار وعليه ولا يكره اذا الرسيته ولومنا في المحدث  
 خلفه لا بأس بقيامه في الطاق **قوله** والتراد الامام فلو  
 كان معه بعض القوم لم يكره والركان هي الدكة المبنية للمحارس  
 عليها والوقوف فيه اصلية وقيل رايه والدكة بقعة الدار لا غير  
 هو **قوله** فيه تصاوير ويكره التصاوير على الثوب صل فيه او لا  
 خلاصة ولا يكره بيع ثوب فيه تصاوير وقيل يكره سراج وحزم الثوب  
 بعد ما ولا يقبل شهادة بالبعد وما سجد وفي المحظ صل بالناس و  
 يده تصاوير لا يكره امامته لانها مستورة بالشاب وضار كصوره  
 في نفق خاتم وهذا بعيد تقيد الاطلاق بما اذا كان مكشوف ولا يفيد عدم  
 التواضع مع مكره فيها فانها صور لا تتأثر بها وهو في الخلاصة  
 راي موزة في بيت غيره ان يلبسها ويغيب ان يحسب عليه ولا بأس بصورها  
 فلا حرج له ولو حذر من ثوبه تصاوير من قننه خاليا منها **قوله** او  
 بين يديه وان كانت خلفه فالأظهر الكراهة ولا يكره لو تحت قدميه او  
 محل جلوسه لانها مهانة وخير خيريل محض بغير المهانة واختلف المحدثون  
 في امتناع دخول ملائكة الرحمة بها على التقدير نقاه عياض وامية النور  
 شور وسرعة **قوله** وعد الاية والتيج واما عن الناس وغيرهم يكره انفاقا **قوله**  
 ولا يكره العرج خارج الصلاة وهو الصحيح لانه امكن للمكسب واجلب للشاة ولا بأس  
 ما تحاذى السجدة المرونة الا اذا ارتب عليها راي ومعه **قوله** لا قبل الحية والفقر **قوله**  
 القملة والبعوض فان تعوضا بالادخار لا بأس بالادخار والقمل والدفن **قوله**  
 كثر ان في الحد والقياس بالقمل لا بأس ولا بأس بها ولا بأس بها انما اذا غلب علي  
 طمعه انه يظفر بها بعد الفراغ **قوله** فسدت صلاته عجمه المني **قوله** يكره ان يصل  
 الي وجهه سر كان في الصف الاول او في غيره الا انه لو اهل الي وجهه ان كان وسبها انك  
 وجهه الي ظهر الصلي لا يكره من قبل **قوله** اوشع بفتح الميم والكون ضعيف مع انه



قولہ

واجاب الله ربنا في القوس وادرس صلاحه سرورنا بسلامة وطمأنينة وطمأنينة في مقام جليل وادرس  
 ملائكة السموات في القوس وادرس اهل الانبياء في بيت المقدس وادرس الملائكة في قبة خضراء في ارض  
 المقدسة وطبقة الراس وادرس القوس وادرس غير ذلك في قبة خضراء في ارض المقدسة وادرس  
 عند سدرة المنتهى قال الله تعالى اولئك هم الصالحون وادرس في قبة خضراء في ارض المقدسة  
 واصطفاة يكون من اهل القوس وادرس في قبة خضراء في ارض المقدسة وادرس في قبة خضراء في ارض  
 المقدسة وادرس في قبة خضراء في ارض المقدسة وادرس في قبة خضراء في ارض المقدسة

و كنه

وكانت في ذلك الوقت  
في دار فخره في دار  
الملك في دار الملك  
في دار الملك في دار  
الملك في دار الملك

٢٢

الحمد لله الذي جعل في كل شيء  
دلالة على قدرته وجلته



لا يذلل من البيت ولا يعز من عاديته تباكت ربنا وعلالت ومن لا عيبه يقول  
 يا رب ثلاثا او ربنا انما في الدنيا حسنة وفي الاخرة حسنة وثنا عذاب النار  
 وتروحمون **قوله** في ثلثه ولم يشك انه في الثانية او الثالثة ام الركعة  
 وقنت فيها من احدى وقتين منها كمالها الاصح فهو الوقت في الاولى او الثانية  
 سهو الم يقنت في الثالثة والفرق ان انا هي قنت على انه موضع القنوت فلا  
 يتكرر بخلاف الثالث ورجح الملبس تكرره وفي الثانية لو نسي القنوت فتركه  
 في الركوع فالصحيح انه لا يقنت في الركوع ولا يقنت الى القيام فان عاده وقنت  
 في الركوع لم يعد الركوع لم يقسده صلاته لان ركوعه قائم لم يرتفع انتهت وسجد للمهر  
 قنت او لا لزواله عن محله بخلاف ما لو تذكر الناجحة والسورة في الركوع  
 حيث يعود الى القيام وبات بها وبعد الركوع لا يرتفع الا في الركوع لان الترتيب  
 بين الركوع والقيام فخصر بخلاف تكبيرات العبد اذا ذكر كراهية الركوع حيث  
 يتركه لانه محل لقيام العبد بخلاف القنوت فانه مختص بمحض القيام بعد  
 سجدة الركوع الامام قبل فراغ المقتردي من القنوت قال في خلاص الشاهد  
**قوله** وقال الشافعي يقنت بعدة لانه عليه الصلاة والسلام قنت  
 في اخر الوقوف واخره ما بعد الركوع ولنا انه عليه الصلاة والسلام قنت  
 قبل الركوع وقاويل ما رواه ان ما بعد نصف النبي تطلق عليه اخره من كل  
**قوله** الالبسة الصنف الاخير ذكرنا دليله وجوابه في الواجبات **قوله** ولا يقنت  
 لغيره الا اذا نزل بالمسلمين فزاله قنت الامام في صلاة الجهر وقال  
 جمهور اهل الحديث القنوت عند النزول في صلاة كل من سجدة والظاهر  
 ان هذا القنوت قبل الركوع ايضا **قوله** يقنت في صلاة الجهر لانهم عليه  
 الصلاة والسلام قنت في الجهر بعد الركوع ولنا قول ابن مسعود انه عليه  
 السلام قنت في الجهر سهر اربعين يوما على قوم من العرب ثم تركه **قوله** ابي شعيب  
 المقديري الامام ان في مختصر النجاة ما بالفتوى بعدد الة لا ثالثة في السلام  
 فان ان يرب ان الوترين اثنين فالمقديري الحنفى لا يسلم معه الا بغير

هو المختار ولو شكك ان في الاولى من ثلثة او ثلثة ثلثة قنوت في كل ركعة بعد القنوتين

معه بقية الوتر لان امامه لم يخرج بالسلام عن صلاته لانه محبته فيه قننه  
 وعليه خبر ابن وهبان بان تلك الاصح انه انما يصح اذا لم يقبل بالسلام فان فصل  
 لان يلبس **قوله** على جوار الاقترابا في لان اعتقاد الوجوب ليس بواجب على  
 الحنفى وكل منها يحتاج الى سنة الوتر فلم يختلف بينهما في يلبس وهذا اذا لم يحقق  
 من امامه ما فيه صلاته في اعتقاده كما قد مضى في باب الامامة **قوله**  
 وبعد الظهر والمقدية لغير المقتضات والعتدية فقط لقطع السطآن من  
**قوله** حتى يكفر حاجدها فتدعى ان الوتر لا يكفر حاجده بالاجماع وقاية كره  
 الخزان تكون كالوتر فكيف يكفر حاجدها وانما العيب من ذلك بان المراد  
 لا يكفر حاجده وجوب الوتر لا اصله والمراد هنا انه يكفر حاجده افضل منه الخ  
 فلا تنافي حتى لو انكر الوتر بقية يكفر استيق وقال الشيخ قاسم من انكواصل الوتر  
 واصل الاضحية كفروا في المصبرات لو انكر سنة العجز عني عليه الكفر **قوله** بمنزلة الوتر  
 بل قيل بوجوبها فلا يجوز صلاتها قاعدا ولا مكابلا بل عذر على الاصح ولا يجوز تركها  
 لعالم صار مرجعا في الفتوى بخلاف باقي السنن ولو تجدد بركنين على ظن ان الخبر  
 لم يطلع فاذا هو طالع لا يجزيه عن ركعتيها تنويرا قد مضى في كتاب الصلاة ان  
 الفتوى على الاجراء كذلك سنة العجز الاربعة قبل الظهر الحديث من تركها لم  
 تنله شفاعتي ثم الكل سواء **قوله** وندب الاربعة هل الموكدة محسوبة من  
 المستحب في الاربعة بعد الظهر والعشاء في الثلث بعد المغرب وهل الكل بتبليبه او  
 تسليمين اثنان والكمال الاول وفي حاشية صدر الشريعة لا في زيادة الثلث بعد  
 المغرب بتبليبه واحدة لحديث ابن عمر رضي الله عنهما انك **قوله** من المندوبات تحية  
 للمجدد اي تحية رب المجدد وقد روى عن الاجماع على سبيلها في غير وقت كراهته ولا  
 سقط بالخبر سواء اذا تكرر دخولك بكيفية التبعات في اليوم ونوب عنها صلاة  
 صلاها في سنة بلا سنة بحركة او حوله بسنة المزمع او الاقترابا نوب عنها  
 وانما يومها اذا دخل في الصلاة وتقدم الطواف عليها فهو من لم يتمكن منها  
 لحديث اربعة يقول كلمات الشيخ اربعة في الصلوات منها صلاة العشاء وركعتيها

يكفر

ب



المختار بعد ربيع النهار وفي المسية اقلها ركعتان واكثرها اثنا عشر واوسطها ثمان  
وهو افضلها كما في الخبرين لنبوته بعباده وقوله عليه الصلاة والسلام واما اكثرها  
فبقوله فقط وهذا الركن الاكثر سلاما واحدا ما لو فضل فكلما زاد افضل كما افاده  
ابن حجر في شرح البخاري ومنها ركعتا السفر والعتد ومنه ولا صلاة الليل واقلها  
على ما في الجوهرة ثمان ولو صلته اثنا عشر او اوسط افضل ولو اضافها لا خير افضل  
واحب اليي العبد والعشر الاخير من رمضان والاول من ذى الحجة ويكون بكل  
عبادة تقرب الليل او اكثره وروي كره الاجتماع على احيا الدابة من هذه الدابة في الحج  
مروى منها ركعتا الاستحارة قال صلى الله عليه وسلم اذا امر احدكم بالامر فليركع  
ركعتين من غير الغرضية ثم ليقل اللهم اني استخير بك في كل امر واستعذرك بغيرك  
واسالك من فضلك العظيم فانك تقدر ولا اقدر وتعلم ولا اعلم وانت علام الغيوب  
اللهم ان كنت تعلم ان هذا الامر خير لي في ديني ودنياي ومآلي وعاقبة امري  
او قال عاجل امري واجله فقدره لي ويسره لي ثم بارك لي فيه وان كنت تعلم  
ان هذا الامر شر لي في ديني ودنياي وعاقبة امري او قال عاجل امري واجله  
فامره عني واصرفني عنه ويسر لي الخير حيث كان ثم رخص به قال روي حاجته  
رواه البخاري وغيره ومنها صلاة التسايح وهي اربع ركعات تقرأ في كل ركعة  
الفاتحة وسورة فاذا فرغت من القراءة في اول ركعة قل سبحان الله والحمد  
لله ولا اله الا الله والله البرحمين عشرة مرة ثم تركع وتقول وانت راكع عشر  
ثم ترفع فتقولها عشر اثم تطوي ساجدا فتقولها وانت ساجد عشر اثم  
ترفع فتقولها عشر اثم تسجد الثانية فتقولها عشر اثم ترفع وانت راكع فتقولها  
عشر اثم تسجد وسبعون في كل ركعة تفعل ذلك في اربع ركعات ومنها  
ركعتان عقب الوضوء يعني مثل الحفاف مراعاة ومنها صلاة الحاجة وهي  
ركعتان تروى عن النبي صلى الله عليه وسلم في كل سنة في كل ركعة تسعة وثلاثون ركعة  
عمل يائي التحريم على الاصح الاسفار رتبة الحج افضل وقيل لا ترك السن  
ان راعا حق الله والاكثر ترك السن وان بالحد وروي في السنة وقيل لا اراد

النوافل

النوافل من رها ثم يصليها وقيل لا الا افضل في النفل غير التراويح المذكور  
الا لكونه مشغلا منقاد الاصح افضلية ما كان اخشع واقله **قوله**  
وحديث محمد بن اربع الى سائل للاربع قبل العشاء **قوله** وكره الزيادة  
باجماع ابي حنيفة وصاحبه لانه لم يرد بحج **قوله** وعلى ثمان اصل ثمان ثمان  
سكنت اليها للتخفيف فالتنق سكتات اليها والتتويب فحذف اليها فحذف ثمان  
والحاصل ان ثمان تنقظ للتتويب عند الرفع والحج والتتويب عند التفت  
لانه ليس يجمع فيجرب بحج جوار في تركه الصوف وماها في الشعر  
غير مصروف فهو على توهم انه جمع صحاح اي في معنى واحدة اعراب قاض  
وقد يلزمها حذف اليها فتقرب بحركات طاهرة على النون نحو هذه ثمان  
ومررت ثمان ورايت ثمانا يجمع الموضع **قوله** ربيع غير منقرون للعدا من  
اربعة اربعة والوصف **قوله** وعند هاتئ الليل مثنى قيل وبه نفي ورواه  
عليه الصلاة والسلام صلاة الليل مثنى مثنى والخلاف في غير التراويح والسنن  
الموكدة حموية صلاة الليل افضل من صلاة النهار لانه تنح في جنون نيل  
**قوله** وعندك في ثمان مثنى لقوله عليه الصلاة والسلام صلاة الليل ثمان  
مثنى مثنى ولا يفي حنيفة انه عليه الصلاة والسلام كان يصلي بعد العشاء اربع  
وكان يواظب على الاربع في الضحى وما روي به محمول على ان فغني مثنى تسع  
لا وترأ لفظ النهار في الحديث بمنزلة ثلاثين من ملك **قوله** وطول القيام  
احب لقوله عليه الصلاة والسلام افضل الصلاة طول الفوت اب القيام  
**قوله** وعند الحق في ركعة هو قول زفر لان الامر لا يقيض التكرار **قوله** وعند  
ان معنى في كل الركعات لقوله عليه الصلاة والسلام لا صلاة الا بقراءة وكل  
ركعة صلاة **قوله** وعند مالك في ذلك اقامة للاكثر مقام الكل ولذا قول ابن  
مسعود اقرا في الاولين وسبع في الامرين وقوله لا يقرأ التكرار  
سلم وانما فرضنا القراءة في الثانية استندلا بالاولي لانها ثمان اقل  
من كل رجة واما الاخباريات فيغار قانما في حق المسقوط بالسفر **قوله**  
وكل النفل والوتر اما النفل فلا في كل ركعة من صلاة على صفة والقيام







بعد روقية اجر غير النبي صلى الله عليه وسلم على النصف الا بعد **قول** ابتداء  
 نصب على الحالية اي من بعد يا و يا بيا او الظرفية شهر وفيه ان مصدر حالا  
 سماعي وقوله او الظرفية فيه نظرا لغير ابتداء وبنائين بل هما منصوبان على  
 نزع الخافض وهو في الظرفية عرب وفيه ان النصب نزع الخافض ايضا سماعي  
 وبعضهم يقييه والمقت انما ظرفان زمان لسانها عن الوقت اي وقت ابتداء وقت بناء  
 قال ابن مالك وقد ينوب عن مكان مصدر وذلك في ظرف الزمان يكن **قول** فتعد  
 بلا عذر جان اي مع الكراهة ودر ومفهومه عدم الكراهة ابتداء وبيع الترتيب  
 عدم الكراهة **قوله** خلا قال اي يرسف ويعد لعمات الشروع قايما لمزم للقيام  
 لو نذر ان يصلي قايما رله ان ابتداء النفل قايما جاز فيقارن ادب لانه التزم القيام  
 من الابتداء والجواب عنهما ان النذر بالصلة قايما لمزم لذاته لانه التزم القيام  
 ايضا والزمع ليس لمزم لذاته بل لصيانة المردب وهي لا تحتاج الي القيام من ملك  
**قوله** وراكبا لا ماشيا فانه غير صحيح اجماعا مجتبي والراجح في ابيار **قوله** خارج  
 المرحل التمر ولو سارع فيها فخرج لم يدخل وهو قتها اعتمدا وقال كثير يترك خلاصة  
**قوله** مويبا بالهزة وبالقنينة فلو سجد اعتبرا بما لانا انما شرعت بالاياد **قوله**  
 الى ابي حنيفة في فلا يشترط الاستقبال عند التخرمية وقيل يشترط ولا خلاف  
 في السقوط بعده لان الاركان لما سقطت فالزوطا رلي ولو سيرها بعمل  
 قليل لا بأس به بنزول الجلة والمجمل على الدابة سارية او لا كالرابة ولو قيل  
 تحت المجمل حشبة حتى يتي قراره على الارض لا الدابة يكون بمنزلة الارض  
**قوله** والكيفية انه يجوز وهو ظاهر الرزاية وقياس فونا ولو على المصل  
 ايضا ان ظاهرا لا يمتنع في هذا والعرف قد يعبر بنزول العزقة لانه لا فرق  
 فيما عمل المصل بخلاف ما في موضع المجلس والركابين **قوله** راكبا في المصل  
 ايضا اعتبارا بان كان ولما روي انه عليه الصلاة والسلام كان راكبا على حمار في المدينة  
 يرمي ولما ان جواره ورد على الدابة خارج المصل على خلاف القياس فلا قياس عليه  
 في قوله وما رواه شاذ **قوله** وحدة التلاوة اي المتكلمة على الارض **قوله**  
 او كان في طين هذا اذا كان بحال يجب وحده فان لم يكن بعينه المشايخ

لكن

لكن الارض ندية على هذا لك اتفاق **قوله** وبني بنزوله اي بلا عمل كثير بان تنزله  
 واخذ من الجانب الآخر **قوله** لا يعلسه لان الاول ادب احملا مما وجب والثاني بعكسه  
 او لان احرام النازل انفق موهبا للركوع والسجود واما احرام الركاب فننقذ على  
 التخيير بين ان ينزل ويترك الركوع والسجود وبين ان يوجب على الدابة **قوله** وعن  
 اي يوسف لان المردب يركع وسجودا فوب منه بالايما ولا يجوز بنا الاقوي  
 على الاضعف كما لم يحز بنا المرفق المرفق اذا زال عذره ولها ان اعيى الركاب  
 كركوعه وسجوده في القوة وليس خلفا منه ولهذا جاز ابتداءه بالايما مع قدرته  
 على النزول بخلاف المرفق فانه ايما خلفه من ملك **قوله** بعد حاصل ركعة لان مثل  
 ادائها مجرد تسمية وهي شرط والربط للضعيف شرط للوقوف واما اذا صلى ركعة فقد  
 تأكد فضل الضعيف فلا يبيح عليه الوقوف **قوله** ومن في رمضان في نزع في التراويح  
 واضرها للركعة تشبها وهي جمع تروحية في الاصل اسم للعلبة وسميت بالتروحية  
 لاسترخاء الناس بعد كل اربع بالتروية صان الماني اخرها من التروحية ودر  
**قوله** وعننا سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم لقوله صلى الله عليه وسلم  
 ان الله فرض عليكم صيامه و سنكم قيامه ومن قال سنة عمر بن الخطاب ان النبي  
 صلى الله عليه وسلم لم يصليها عشرت بل ثمانيا ولم يواظب عليها وصلاها  
 عمر بعد ما عشرت ووافقه الصحابة رضي الله عنهم على ذلك فماني كراهية  
 البرازية لوقال التراويح سنة عمر كبر لانه استخف به وهو كلام الروافض فيه نظر  
 حموي **قوله** لم يشر سليمان فلو فعلها تسليمة واحدة فان فقد لكل شفع تحت كراهية  
 والاثبات من شفع واحد به نقيب **قوله** عشرون ركعة الحكمة في ذلك المساراة بين  
 المكمل والمكمل اعني الواحيات وهي مع الوتر عشرون **قوله** اي وقتها بعد  
 العشاء بعد الخروجه منها حتى لو بين التراويح عليها لا يصح وهو الاصح وكذا  
 لو بناها على مستها في الاصح ولا خلاف ان اخر وقتها اذا طلع الفجر ويستحب تأخيرها  
 الى ذلك الليل او بعده ولا يكره بعده في الاصح وهو لا يقتضي اذا فاتت الصلاة  
 ولا وحده فان قضاه كان نقلا مستحباً وليس بتراويح **قوله** فالصلاة ثنية



في بيته افضل المعتد انما في المسجد افضل وكذا كل ما شرع جماعة جلبي ولو تروا  
 الجماعة في الغرض لم يصلوا التراويح جماعة ولو لم يصلها امام له ان يصل الوتر  
 معه قويم ولو اقترب فيها من يصل مكتوبها ووترها فافلة لا يصح في الاصح عنابة  
 وهذا في النافله مبني على انها لا تصاب بطلان النية **قوله** والختم مرة بان يقرأ  
 في كل ركعة مرات وفي الاحتياط الافضل في زماننا ان لا يتقل عليهم في المحتب  
 عن الامام لو قرأ ثلاثا فصار اداية طويلة في الغرض فقد احسن ولم يسي ما ظنك  
 بالتراويح وانتي ابو الفضل الكرماني والوبري انه اذا قرأت التراويح آية او اثنين  
 لا يكره وبان الامام والقوم بالشأن في كل شفع ويريد على الشهد الا ان على القوم  
 منات بالصلاة ومكثي بالظهر صل على محمد لان الغرض عند الامام ان تعي  
 وتترك الدعوات ويحجب المنكرات هدرية بالقرأة وتترك لغو وسمنه وطايب  
 ويبع واستراحة **قوله** عطف على عشر مشليات كذا في النسخ وصوابه  
 متعلق بين عشرون ركعة الا انه يلزم لتعلق حرف جر مشدود اللفظ  
 والعين بعامل واحد وجوابه اعلم وتعلق الجار الاول سابقا لمختلف  
 العامل بالاطلاق والتقييد وقد يقال ان العطف صحيح والعاطف  
 محذوف ام لم يكن شليا في محلبة وقد مرع استاوي العلاقة البناء يظهر  
 ذلك في توجيه فتح ان من اوت الدين عند الله الاسلام وبه يرد قول  
 المحب ان حرف العطف اما حيدف اذا قصد التقراد **قوله** ادراك  
 الفرضية **قوله** صلى ركعة بان قتيها بالسجدة **قوله** من الظهر اراد به  
 الغرض الرابع لا خصوص الظهر يخرج النفل كسنة الظهر فانه لا يقطع على الرجوع  
 شور **قوله** فاقم اي في صلاة حتى لو كان يعلى في البيت فاقمت في السجدة ومكسه  
 لا يقطع **قوله** يتم شفعانها لله للردوب عن البطالات وفي هذا اقترح بان  
 الركعة الواحدة باطلة لانها تكرر مرة فقط **قوله** اذا قعد بالسجدة هذا  
 الرظ مفهوم من كلامه كمال **قوله** ويقيد بحدود النفلية الجماعة فلو تكرر  
 كما اذا كان يصل الظهر فضا فانما في الادا لا يقطع به علم ان التراد بالظهور اوه علم

انما

77  
 بما ذكرنا ان القطع للابطال لا يجوز الا لعارض كان نزلت داتيه او فارقد رها  
 او خاف ضياع درهم من ماله او كان في نافلة فحججنا رة وخاف فوتها قطعها لا  
 كان تقاضا ويجب القطع لا بخاف عريف او حريق ولو دعاه احد ابويه في المنزل  
 لا يجيبه الا ان يتصيت به وفي النفل ان علم انه في الصلاة فدعاه لا يجيبه  
 والا اجابه **قوله** يقطعها قايما سلمة واحدة على الاصح **قوله** وتقيده  
 متعلق بما يدرك نفل الجماعة الا انه العصر كراهية النفل بعد الضيق فلو قاقم يقطع  
 وانما لم يتم شفعان في العزب ويقيد للزوم النفل قبل المغرب وهو مكره ولما بها  
 كما بوجود الكراهية **قوله** ولم يبرع مع الامام كراهية النفل بعد المغرب وللزوم مخالفة  
 الامام او النفل ثلاث في المغرب وذلك مكره بخبر ابل حرام وفيه ان الوتر لا  
 وهو نفل مندرجا فكيف يكون مثله حراما بنابة **قوله** الترابعا لان مخالفة  
 الامام من مخالفة السنة فيان برابعة رابعة وتقيده لان الاولى من الصلاة  
 ثابته صلاته ولو تركها جازت استخفافا ولو سلم مع الامام معني بشرا لا يلزمه  
 شي وقبل ضدت وتقيده اربع لانه الزم بالامتنان والرقا ما الامام اليه  
 الرابعة ساهيا بعد ما قد عدل الثالثة قال ابن النفل فسدت صلاة المحدث  
 لان الرابعة وحيت عليه بالشرع وعلى الامام بالقيام فصار ركعتين بتراريف  
 فاقترن بهن فغيره وفي الخلاصة المختار وصا وصلاة المحدثين مقتد  
 الامام اولى بحرقته وكرة حرقته الي اخره لقوله عليه الصلاة والسلام  
 لا يخرج من المسجد بعد النداء الا من اذنت **قوله** اذن فيه جري على الغالب المراد  
 دعول الوقت اذن منه اذ لم ينتظر به امر جماعة اخرجه او كان الخروج  
 لمجربيه ولم يصلوا فيه اولاه لدرسه او لساع الرعظ او لخلعة ومن عزمه  
 ان يعود **قوله** الا في الظهر والعشاء مكره لمخالفة الجماعة بلا عذر ومغيب  
 لا يكره كراهية النفل بعد المغرب والعصر ولزم من احد المخطوطين في المغرب وفي  
 المغرب يعني ان يجب عزوجه لان كراهية مكرهه بلا صلاة **قوله** وتركها  
 لا تقرب الجماعة اعظم والوعيد بتركها الزم **قوله** وان لم يخف تأنيها  
 ادراك وكتمية ظاهر لمذهب ومثل الشهد واعتمد الغريب والشواهد

ادراك



تبع الجهر لكن ضعفه في الشهر **قوله** بدليات بها عند باب السجود وحده  
مكانا والا تركها لان تركه المكروه مقدم على فعل السنة وما قيل يشترع فيها  
حرم كبير للمريض او لم يقطعها ويقضيها من رودة بان دراهم المفسد مقدم  
على جلب المصلحة **قوله** وسببه لا يقضيها في الامح لورود الخبر بقضائها  
في الوقت المهل بخلاف القياس فغيره عليه لا يقاس **قوله** وقضي التراجع  
ستة قضا بجاز ولذا لا ينوب القضاء منها **قوله** يصل الاربع او لا يصل  
وعليه الفتوى بنزول الاربع قبل العشاء من رتبة ولا تقضي الصلاة **قوله**  
بل ادركه ففعلها ولو بادراك الشاهد اتفاقا لكن ثوابه دون المبرك لفوا  
التكبير الاول واللاحق كالمدر ككونه صرنا حكا **قوله** فادركه  
لم يخفى كما لو ادركه الثلاث وقال السجدة للالتزم الكل ومغف  
في الجربانه لو حلف لا ياكل هذا الرغيف لا بحث الا باكل كله انتهى **قوله**  
لان ادراك الشيء وللعدي الصحيح من ادركه ركعة من الصلاة فقد  
ادرك الصلاة **قوله** والا لان التطوع عند صنف الوقت حرام **قوله**  
ومثل اراد به الكلا تقابل القيل السابق **قوله** ووقف في كذا ولم يقبل  
اعطى منزع الامام قبل ركوع المقترب لا يصير مدركا **قوله** وقال زفر  
صار مدركا لانه ادرك الامام بماله حكم القيام ولما انه لم يشاركه في شيء  
من القيام والركوع وهي شرط **قوله** في كان لاحقا وعندها هو سبق  
فيما بها بعد نزاع الامام بخلافه لو ادركه في القيام ولم يركع معه  
فانه يصير مدركا كما يكون لاحقا بان بها قبل النزاع ومثلي لم يركع  
الركوع معه بحسب المناقبة في السجدين **قوله** وقال زفر لا يصح  
لان ما ات به قبل امامه لا يستدركه وكذا ما بينه عليه ولما ان الشرط  
هو ان ركعة في جز وقت وحدت والاختلاف يستدعي اذا قل الامام  
اما للركوع قبل ان ياخذ الامام في القراءة وادركه في الركوع لا يجوز  
ولو سئى الامام السجدة بقاؤه ولم يعيد المقترب اجزاه وفي

المخالصة

والمخالصة لرات بالركوع والسجود قبل الامام فقي ركعة ولو بعده  
لا شيء عليه او بالركوع معه والسجود قبله فقي ركعتين ولو بالركوع  
قبله والسجود معه فقي اربع او اتي بها قبله وادركه فيها  
فلا شيء عليه ولو سجدا المقترب مرتين والامام في الاول  
لم يجز سجدة الثامنة من الثامنة اسرها **قوله** عفتة  
اشا اذا لم يفعلها الامام لا يفعلها القوم القنوت وتكبيرات العتة  
والمقدمة الاولى وسجدة الثلاثة اذا نزلت في الصلاة ولم يسجد او  
سجد ولم يسجد واربعة اذا نزلت لا يتابعه المقترب اذا اراد  
سجدة فملا او في تكبيرات العيد من ما يخرج من احوال الصلاة  
وسمع التكبير من الامام او حاملة في العبادة او قام الى الخاصة  
ما يصاد عنه اذا لم يفعلها الامام يفعلها المقترب اذ لم يرفع  
يدية الاتساع واذا لم يثب واذا لم يكبر لا انتقال واذا لم يسجد في  
في الركوع والسجود واذا لم يسجد واذا لم يقرأ الشهادتين  
واذا لم يسلم واذا سئى التكبير الترتيب **قوله** تسلم على  
الواجب لم يثب في وقته لان تسلم الدين لفي عن هذا  
المقترب والا كان مثلا فيكون قضا او يوقوع التجرعة فقط  
في الوقت يكون ادا لم يذو الاعادة وهي ما مثل قايما فخل  
في الاول راد في العتير غير السناد وعدم صحة النزوع ولا  
حاجة اليه اذا احتلال الذي يودن ببقايه وحب في الوقت  
لا يبره **قوله** تسلم مثل الواجب راطلا فقه على غير الواجب  
بما رتبوا له وقضي التمثل الظاهر ولو قال تسلم الواجب  
بعد وقته لمكان اذ في ان الواجب ان القضاء بحسب ما يجب  
به الاداء قبل الغلغلة بحد يبره ولم يظهر لهذا القول  
نحوه **باب في التواضع** **قوله** لا يترك الصلاة وتا



عند اكسلا يصير صوابا عند يد احيى سبل منه الدم ويجيب  
 حتى يصلي وكذا اترك صوم رمضان ولا تقبل الا اذا جرد او استخف  
 شربا لحي والتاخير بلا عذر كبيره لا تزول بالتقابل بالتوبة والرجوع  
 العذر والعذر وخوف القابلة موت الولد لانه عليه الصلاة والسلام  
 احرمها يوم الخندق ثم قضا الصلاة على الفور ويجوز التاخير  
 لعذر السر على العيال وفي المراح وقضا الصوم على الترتيب **قوله** مستحق  
 بكسر الحاء مقل من لا يضرك المطلق اليه القضي ولا شرط لان الشرط  
 لا يسقط بالتسليم وهذا بدس سقط ثم لزم الترتيب فرع لزوم  
 القضا لا فرق بين ان يعلم اي صلاة هي الواجبة لو علم انه ترك صلاة من  
 يوم قضا حشا ولو قراة في ركعة قضى العجز والوتر لوجوبهما ولو سافرا  
 قضى ما عدا المغرب ولو ترك عشر سجودات من صلوات قضى غيره اياها  
 ومثله الركوع ولو اخره عدل ان لم يترك صلاة وجب القضا لان  
 اخره واحد وقتية في المحيط بالامام فافاد ان غيره يعيد  
 بقوله الواحد والواحد اصله اقلان في الوقت وحيت الامانة  
 لا بعده **قوله** وقال السامي الترتيب منه لان كل فرض من  
 اصل سنته فلا يكون شرط الفيرة ولنا انه صلى الله عليه وسلم  
 صلى العصر بعد ما عزبت الشمس ثم صلى المغرب بعدها ولو لا  
 وجوب الترتيب لما احرم المغرب وكونه اصلا لا نيا في لا يباح  
 كونه بشرطا كالامان فانه اصل ومع هذا هو شرط لصحة جميع  
 العبادات واقرب منه ان فقرا ثم الظهر بشرط لصحة العصر  
 في الجمع يعرفه فكذا هنا **قوله** وتوسط الترتيب  
 بين الغائبة والوقتية لضيق الوقت اذ ليس من الحكمة تقريب  
 الوقتية لتمام الغائبة ولو تقدم الغائبة مع راحة وهل  
 يعتبر اصل الوقت او الوقت المحجب قولان يصحان

ومثله

ومثله نظره فيما سجد كرهه الشا احز الباب ومعناه الضيق ان يكون  
 الباقي لا يسعها في معنى الامر لا يجب منه فلوطن من عليه العنا  
 صنف وثبت العجز فضلا عما في الوقت سعة يكررها الى ان تطلع  
 الشمس ومنه ما يليه الطلوع واختلف فيما اذا كان الباقي  
 لا يسع الا بعض الفوائت مع الوقتية وظاهره ان لا ترجيح عدم  
 الجواز ما لم يقض ذلك البعض وقيل يجوز اذ ليس الصبر في هذا  
 البعض اولى منه للاخر قال الزاهرية وهو الاصح وان لم يكن  
 اذ الوقتية الامع التحفيف في قصر الصلاة والافعال يرتب  
 ويقتصر على اقل ما يجوز فيه الصلاة **قوله** والثاني  
 اي تسقط الترتيب بين الغائبة والوقتية وبين الفوائت بالنسبة  
**قوله** وصبر وتهاست اودك بخروج وقت السادسة  
 على الامع لدخولها في حد التكرار الموجب للسقوط دفعا للجمع  
 ثم المصير ان تبلغ الاوقات المتخللة متاوان ادب ما بعدها في  
 ارقاها وقيل يعتبر ان تبلغ الفوائت سنا ولو متفرقة واستمر  
 الخلاف يظهر فيما لو ترك ثلاث صلوات الظهر من يوم  
 من يوم والمغرب من يوم ولا يدرك ايها اولى على الاول  
 سقط الترتيب لان المتخللة بين الفوائت كثيرة وهو الاصح  
 الثاني لا سقط مضى سبع صلوات الظهر ثم العصر ثم الظهر  
 ثم المغرب ثم الظهر ثم العصر ثم الظهر **قوله**  
 بخروج وقت السادسة وقوله السراج بدخول وقت السابعة  
 مردود بان صبر وترتها سنا لا يتوقف على دخول وقت السابعة  
 كما لو ترك صلوات يوم كامل وتجر اليوم الثاني فان الفوائت  
 صارت سنا بطلوع الشمس في اليوم الثاني ولم يدخل وقت  
 السابعة **قوله** لم يحز رحيل الماقي كان لم يكن رجلا



له عن التهاوت وملي **قوله** وقيل يجوز وعليه الفتوى كذا في  
الكافي وما قاله يوده الي التهاوت لا الي الزجر عنه لان  
من امتد تقويت الصلاة وطلب عليه التكاسل لو انما  
بعد الحيوان يموت احزبه واحزبه حتى يبلغ حد الكثرة **قوله**  
وعن محمد انه امتد حول وقت السادسة **قوله** وسمعت في البحر  
اذ يدحوله لم يهر الزايت **قوله** يعود لان علة السقوط الكثرة  
وقد زالت لان الساقط لا يسل فلا يحيل العود كما قيل بحسب  
وعل عليه ما عارضه من سال فعادة قليل لم يعد بحسب **قوله**  
**قوله** لو سقط النيات او لم يصنف ثم تذكر او اتبع الوقت  
بقوة اتفاقا من روي مما سبق في الترتيب الفن العشر كما اذا  
صل الظهر ذكر المخرج حتى مشد طهره ففقد المخرج فليصل العصر  
ذاكر للظهر جازت اذ لا طهر عليه في طهره حال اذا العصر وهو طهر  
معتبر بيلي قال المراد بالي تمام المخرج وموضع المسبب في جاحل  
صل كما ذكر ولم يولد بحسب ائمة ولم ينفذ فقها فعلا  
محققا لما دلتها بحسب ائمة اما لو كان مؤذلا لا حنيفته  
فلا يخبره بطلان الخالف لمذهب امامه انت ونازع فيه كذا صاحب  
النهر والمحل يوجب الترتيب لا سقطه عندنا الا في رواية عن  
الامام اخذ بها ائمة بخلاف ومليها يخرج ما في القصة صبي  
بلغ وقت العجز وصل الظهر مع ذكره جاز ولا يلزم الترتيب هذا  
العدواني **قوله** وعند محمد سقط لان الترخية عقدت للمرض اذا  
طلبت العزيمة بطلت واما انها عقدت لاصل الصلاة بوصف القضية  
ولم تكن من ضرورة بطلان الوصف بطلان الاصل **قوله** صلوات  
من صلوات ويخرج وقت الخامسة لصحة الصلاة شأنا لثانته المروكة **قوله**  
ه ثلث السادسة في شرطه لانه لو ترك بخروم وادب بآية صلاة انقلب صحيح **قوله**

**قوله** ولم يعد

الظهر

الظهر وان اعاده قبل ان يقرب الزايت مع شيئا من الفساد لما صلا  
قبلها وفيها يقال صلاة يصح في واخر تقيد فها **قوله**  
السادسة قبل قضا المروكة والمفسده هي المروكة تقضي قبل ان  
مبسوط **قوله** وعندهما نقصد لانها وقعت فاسدة للفساد لا لتقلب  
صحتها والكثرة الحاصلة بالسادس انما تؤثر فيه وفيما بعده لان الخمسة  
لما فيه وله ان الكثرة قائمة بمجموع السنة مستندة اليها **قوله**  
**سجود السهو** حكم السهو والكل والنيات واحد عند الفقهاء سريلا  
وقد مناه المفسرات الترتيب بين السهو والنيات وظاهر كلامهم ان لا سجود في  
المرئيل الا في اربع ترك القدرة الاولى وصلاة فيها على النبي ونكره عمدا  
حتى يتفعل من ركن وتأخير احدي سجدي الركعة الاولى الي اخر الصلاة  
منه **قوله** والاصل ان يكون له وقد يكون شرطا كصلاة الفطر وهي الاسلام  
**قوله** يجب له ان شرع بحسب النقصان وهو واجب كما لسانه الحج غير انه لما كان  
للعلل مدخل فيه كان بالمدخل في الصلاة لان ثلث الحيران يكون من جنس  
الكسر وهذا اذا كان الرتبة صالحا لم تطلعت الشمس في الحجر او امرت في القفا او وجد  
منه ما يقطع البناء بعد الالام سقطت في ركني النقل على فرض من فيه لم يسجد  
من جهة اربعة عينية **قوله** ان كان اما ما قيل مطلقا **قوله** ان كان متفرد او قيل بطلان  
دكلها اذ قال مصحح قال في البحر الذي ينبغي اعتمادا انه يسلم عن عينية **قوله**  
يعني بطلان لانه المهور وبه يحصل التحليل فلا حاجة الي غيره **قوله** بشرط  
لان سجود السهو يرفع التهميد ون القدرة لغوتا بخلاف الصلاة فانها  
لغوتها تزعمها وكذا التلاوة على المختار لانها اثر القراءة وهي ركن فيجب  
لها حكمها **قوله** والخلاف في الاولوية وقد روي عن النبي صلى الله  
عليه وسلم مثل المذهبيين قول لا يذلا والزوج لما قلنا من جهة المصنف  
لان الكلام من الواجبات فيلزم ولان سجود السهو لا يتكرر في غير وقت  
السلام بخبره بيلي **قوله** الا بابا يوسف قال لو اتي في مجلس هاروت  
ببائيه **قوله** على مذهبه ان من ذهب ما **قوله** فلياذ القاف مع  
القاف اي ما كانت فيه نقصان يكون قبل السلام وما كان فيه زيادة



يكون بعد السلام **قوله** والدال مع الدال بالاهمال بينهما **قوله**  
 يترك واجب اي من واجبات الصلاة فلو قرأ سورة ثم ما قبلها شيئا  
 لا يجب عليه سجود السهو لان اعادة ترتيب السورة من واجبات نظم  
 القرآن لمن واجبات الصلاة بحج عن التجنب **قوله** وسهو امامه  
 عطف على يترك منه به عيا سبب اخر للوجوب وهو سهو الامام بسواك  
 كان مقتريا به وفيه اولاحق لواقترين بعد ما سجدة تالية في  
 الثانية ولو بعد ما اتى به بطلان اقتري به في تهذه لا يقضيها وعم كلام  
 المذكر والمسبق واللاحق غير ان اللاحق اذا انتبه لا يتابع  
 بل يبرأ بما فات ثم يسجد ولو تاليه لم يغير به لانه في غير محل خلا  
 المسبوق والمقيم خلف المسان حيث يتابعه وقالوا لو تاليه المسبوق  
 ثم بين ان لا سهو عليه فدت وفيه في البدايع بما اذا علم ان لا سهو  
 عليه ولو لم يتابعه سجدة في اول صلاة استحقاقا **قوله** لا يسهو لانه  
 ان يسجد وحده خالف الامام وان تابعه انعكس الموضع ومقتضى  
 كلامهم انه يعيدها في ثبوت الكراهة **قوله** مع تقدير الجابر وعم كلامه  
 اللافت واختلف في المقيم خلف المسافر والعيم انه يسجد لانه انما اقتد  
 بالامام بقدر صلاته وبه علم انه كاللاحق في التراه فقط **قوله**  
 ولو سهى عن الفقرة الاول هذاني الزحف ولو عمليا اما التقل فيعود ما لم  
 يقتد بالسجدة **قوله** وهو اليه اقرب منه تقديم منقول  
 افضل التفضل وهو معنع وجوزة صدر الا فاضل توسعنا **قوله**  
 عاد وجوبا لان ما قرب من الشيء اعطى حكمه **قوله** ولا يسجد للسهو  
 هو الاصح هداية ونفع وعناية وتبيين وبرهان وقيل يسجد قال في  
 النهاية والاولو الجيم وهو المختار **قوله** لا يعود ولو عاد فسدت  
 على الاصح لرفض الفرض لما لبس بفرضه قال في المبتغي وهذا غلط  
 لانه محض تأخير لا رد فكذا لو سهى عن السورة وركع فانه يعود  
 الى القيام وكما لو سهى عن الفقرة وركع فانه لو عاد لم تنسد صلاته

علي

على الاصح واجاب في الجواب في السورة وان كانت واجبة الانها تقع فرض  
 وفي القنوت عاد الى فرض وهو القيام لما استقر ان كل ركن طوله فانه  
 يقع فرضانم قال في الفتح في النفس من الصحيح شي ذلك انه غاية امر الرابع  
 انه زاد في صلاته فيما هو ان لا يحل فهو بالفتح لا يحل الا ان يعرف  
 باقتران هذه الزيادة بالرفض لكن المسقط لزوم الاثم لا الفساد فتخرج  
 بهذا الجب القول المقابل انتهى هذاني الامام والمنفرد ولو قام المأموم  
 ساهيا عاد لان الفقرة فرض عليه للتتابع وهو ظاهر في انه لو لم يعد فسدت  
 وفيه ما لا يخفى والظاهر انها واجبة في الواجب فرض في الزمان **قوله** يسجد  
 للسهو لترك الفقرة الاول **قوله** ان لم يتوقا يما يعود هذا ظاهر المذهب وهو  
 الاصح **قوله** وان سهى عن الفقرة الاختراي الذي هو اخر صلاته سبق  
 باول او لا فدخل الشار **قوله** ما لم يسجد اي ما لم يقتدر كفته بالسجدة  
 وهذا اراد اما اذا سجد دون ركوع فانه يعود ايضا لعدم الاعتداد  
 بهذا الجود فيعود لافلاح صلاته لان ما دون الركعة محال للرفض **قوله**  
 يسجد للسهو لانه اخر فرضا وهو الفقرة الاخير **قوله** يقال وانه لا يستحق  
 دونه في النفل قبل اكمال الفرض ومن ضرورة خروج من الزمان **قوله**  
 برئ منه لان تمام الركن بالانقضاء عنه **قوله** وعند محمد بين قبل لما احتراي  
 يوسف جواب محمد قال انه صلاة فسدت فسدت بطلان الحديث وزه  
 بحجة مكسورة بعد ما هلكه للحج اريد بها التهم وقيل الصواب فيها  
 والراية غير خالصة **قوله** يقيم اليها سادسة لكرهه التفل بالوتر  
 وان لم يقيم فلا شيء عليه لانه طان والاصح انه لا يسجد للسهو لان النقصان  
 بالفساد ولا يجزى بالجود ولو اقتدى به انسان يلزمه ست ركعات لانه  
 المردف بهذه التخرجة وسقوطه من الامام للظن ولم يوجد به شبهة **قوله**  
 عاد وسلم لان السلام لم يبرع في حال القيام ومع ذلك لو تنهوه وان سجد  
 سلوا **قوله** وهم اليها سادسة ولو في العصر وهامة في المغرب  
 رابعة في المغرب يعني من **قوله** لصغير الركعتان بقلا ولو اقتدى به

ان التمام  
 فان عاد فكل  
 فانه عاد فكل  
 فانه عاد فكل



فيها صلاحها ايضا وان افسدها قضاها به بقية وقاية وقال محمد بالانذار  
 يلزم من ذلك وبالا فساد لا يلزم من شيء اعتبارا بالاقام ولها ان السقوط  
 يعارض من خص الامام فلا يتعداه **قوله** وسجد للسهوة في السجدة  
 لتأخيرها اللام في الاولى وتركه في الثانية **قوله** لم يبين شفعاءه بكونه  
 محرما لئلا يبطل سجوده بلا ضرورة **قوله** ويعيد سجود السهو لئلا يبطله بوقوع  
 في خلا لا الصلاة وهو المختار وقبل لا يعيد لان الخبر حصل بالاول **قوله**  
 صلاة لم لا يعمد لولم يعمد بطلت **قوله** ولم تعد السجدة بالفان الا فادة  
 من بعد السجود على المختار ويحتمل انه بالعين من الاعادة ابو لا يعيد السجدة  
 والقولان في التبيين **قوله** وقال محمد يصح سجد الامام او لاني سلام من  
 عليه السهو لا يخرج من الصلاة أصلا وعندهما يجوز خروجا موقوفا ومثرا  
 الخلاف تظهر في مسئلة التي **قوله** وان سلم للقطع لان نيته تغيير المشرع  
 فتلفوا لو نوي الظهور في خلاف ما اذا سلم وهوذا كرك للسجدة الصليبة  
 حيث تفسد صلاة لان سجود السهو يوتي به في حرمة الصلاة  
 وهي باقية والصليبة يوتي بها في حقيقة وأقد مطلبه بالسلام الحمد  
 زليل ولو نوي سجود السهو او سجدة صليبة او تلاوته يلزمه ذلك  
 ما دام في المسجد **قوله** ولو شك في صلاة فسد بالصلاة لانه  
 لو شك بعد الفراغ منها او بعد ما فقد قد والشهد لا يعتبر الا اذا  
 وقع في التبين ليس غير فان تذكر بعد الفراغ انه ترك فرضا  
 وشك في تعيينه يسجد سجدة واحدة ثم يقعد ثم يصلي ركعة أخرى  
 ثم يقعد ثم يسجد للسهوة **قوله** استأنف لقوله عليه السلام اذا شك  
 احكم في صلاة انه كم صلى فليستقبل الصلاة ولانه قادر على استقالة  
 ما عليه من الزمن يتبين فيلزمه ذلك **قوله** وان كثر تخريب لقوله  
 عليه الصلاة من شك في صلاة فلا يصح الصواب ولا يخرج بالاعاد  
 في كل مرة **قوله** اخذ بالاقول لقوله عليه السلام من شك في صلاة فلا يصح  
 ام اربعاً بين علي الاقل زيلوا واذا شغله الشك قد راد اركن ولم  
 يتغل حاله الشك بعراه ولا تسبيح وجب عليه سجود السهو في جميع

صور الشك تنوير **قوله** ويقعد في كل موضع ولا يكون تاركاً وقفاً لقوله  
 او واجبه **قوله** انما لان السلام ساهياً لا يبطل لانه دعاء من وجه  
**قوله** تفسد صلاة لانه سلم عامداً زليلاً وقيل لا يبطل حتى يقصد به  
 خطاب ادنى محتمل فزع لا يسجد للسهوة في الحرمة والعديد من **قوله**  
**قوله** من اقتنافه الفعل الى فاعله او محله والموضع يعني نزول محلولة في بدن  
 المحي اعتبار الطابع الاربع كذا قالوا وهو من التقريف بالاخفى اذ قسم  
 المراد من لفظ الموضع احلى من فهمه من هذا التعريف **قوله** قد يكون  
 الموضع حقيقة الاولى ان يقول قد يكون التقدير حقيقة لانه اذا كان  
 يزاد مرفعه بالقيام لا يقال انه مرفوع حكماً بل مرفوع حقيقة بقدر قيامه  
 حكماً **قوله** ارفاف زيادة المرفوع او ابطال البراود دوران الراس او  
 كان لوصل قائما بسجدة بوله او بقدر عليه الصوم على ما سئل لو كانت  
 بحيث لوصل قاعدا سلس بوله ولو سئل قاعدا لاصل قاعدا لانه لا تسلك  
 لا يجوز مجال كما لا يجوز مع الحدث فاستويا ولو استفي التفرق بانكاس  
 على عمداً او حايطة يقين ولو لم يقدر على العودة مستويا وقد عرفت متكباً  
 او مستنداً الى حايطة يصل قاعدا مستنداً ولا يجوز ان يصلي في منقطع  
 محيط **قوله** ضلي قاعدا كيف شاع على المذهب لان الموضع اسد فاعنه المكان  
 فالهيئات اولي وقال زفر كالتشهد وبه يغني والخلاف في حالة التشهد  
**قوله** يركع ويسجد حال منزاد فة لا متداخلة لان الاحوال المتداخلة  
 لا تقطع هو **قوله** وهبل سجوده اخفض له ولا يلزمه ان يباليغ  
 في الاخذنا افضى ما يمكنه بل يكفي ادنى الاخذنا **قوله** ولا يرفع  
 فانه مكرره مخرباً **قوله** فان فعل بالنية للمعول عيبه **قوله** لا يرفع  
 الراس الا ان يجدهم الارض **قوله** قوله حايطة لرجله الا  
 انه يقصد ركبته كركا فتمد الرجل الى القبلة **قوله** وقال زفر يوي  
 لغيره لانما في الراس فما خذ ان حكمه وان عجز فبقية لان الشك الذي  
 لا تقع الصلاة بدونها انما تقام به فيقام به الصلاة عند الخوض



ان نصب الاموال بالراب ممنوع والنص ورد بالايما بالراس على خلاف  
 القياس عليه غيره ابن مالك **قوله** لا يلزم القضا هو للفتور وفي التراج  
 جعل المسيلة مرتبة ان زادت على يوم وليلة وهو لا يعقل فلا يقاس اجماعا  
 لغيره اذا صح وان كان يعقل مع الزيادة او لا يعقل مع النقصان فغل  
 الخلاف انتهى **قوله** وان تعد الركوع والسجود والسجود فقط لما  
 في الزيارات بعد ركعة السجود دون غيره يصلي قاعدا انتهى ولو  
 سببه على مريض اعداد الركعات والتجديدات ليقاس بحقه لا يلزم  
 الا اذا ولو ادها بقليل غيره ينبغي ان يجزئه فيه **قوله** وهو المستحب  
 ان لا افضل يكون راسه فيه اقرب الى الارض **قوله** وقال زفران في  
 اومي قاعا لان القيام ركن فلا يستقطب بالجزء من ركن اخر ولنا ان  
 ركن القيام للتوسل الى السجدة لما فيها من نهاية التقطع فيسقط  
 سقوطها وتلي **قوله** يتم بما قد رآه من الادنى على الاعمال فصار كما لا يشا  
**قوله** يستقبل اذا صار الى الاما لان حرمة ان تقدرت من جهة الركوع وسجود  
 فلا يجوز بدونها **قوله** والا ولا هو الاصح لان ادا بعض صلاة بركوع  
 وسجود ونعوضها بالايما اولى من ان يودي الكرا بالايما على **قوله**  
 وقال محمد يستقبل بنا على اقتلافه في الاقتداء **قوله** ولو صلى بعض صلاة  
 بالايما فيه لانه لو اقتضاها فقد قبل ان يومي للركوع والسجود في عهد  
**قوله** بل يتيانف عندهم للزوم بنا القوي على الضعيف كما لو كان يومي  
 مضطرا فقد روي عن القود فانه يتيانف على المختار **قوله** وقال زفران  
 من بنا على جواز الاقتداء به للراعي وان جده عنده وقد بيناه في الاما  
**قوله** ان اعني يستعمل متوقفا ولا زما والمراد بالارام اي مقتضى **قوله**  
 وان فقد بغير عذر بغيره الاتفاق في خلاف لما قد مناه عن الشريك في  
 ترجيح عدم الكراهة وبه صرح في المبسوط فقال لو تعد في الفعل بلا عذر  
 لا يكره في الصحيح لان الابتداء بهذا الوجه مشروع فالقيا اولى انتهى  
 وعنده لا يجوز لما مر انه لو افتتح الفعل قايما لا يجوز انما قد

اعتبارا للسروع بالنذر **قوله** وفيه انه مناف لما مر من انها كروية  
 بالاتفاق وغير الجاز لا يوصف بالكراهة الا ان يقال صورة الكراهة  
 اتفاقا فيما لو صل قايما ركعة ثم فقد في الثانية ليقر الا لايامه ثم قد  
 وانم الثانية بهذه الصلاة جائزه مع الكراهة نفايه قاله الاكل وبنه نظر  
**قوله** في تلك الفلك السفينة الواحد والجمع سواء يفرق بينهما بالقرينة  
 وحركة المفرد كحركة فعل بحركة الجمع كحركة اسد ونسلة فانه هجان ونوق هجان  
 ودروع دلاصا يبراق ودروع دلاصا وقد نظم بعضهم باستيوي بنه المفرد  
 والجمع فقال ذلك هجان دلاصا يفتي وكذا شمال جمع في الافراد مقعدة حبيب  
 ولم يستوعب او قد نجح من ذلك كناية يقال ناقة كناية ونوق كناية ويكثر  
 الجمع وانما كما قد مناه في الامامة وعقبات وهو القوي المجازي كما نقله الاسلوب  
 عن ابن مالك **قوله** وقال لا يجوز الا من عذر وهو الاظهر بهان لان القيام  
 بعد ركعة فلا يجوز تركه وله ان الغالب فيه دوران الراس وهو كما لمحقق  
**قوله** حتى لو كانت مربوطة لم يظهر الجواز قايما فيها مطلقا استقرت على الارض  
 ولا وصرح في الايضاح بمعنى الثاني حيث امكنه الخروج الحاقا لها بالراب  
 ولو اقترب احدهما بالآخر في ذلكين مربوطتين صح والا لانه لو قال في غير  
 في رسالته وما قاله صاحب الايضاح لم اتفق على تصحيحه لاحد بل هو ضعيف  
 فالمعتمد الاطلاق ولو كان المقتدي على الشط والامام في السفينة او على  
 المكسر ان كان بينهما طرف اوطاف من النهار او ما يكون ما لغا من الاقتداء  
 لم يجز اسه **قوله** ومن جن او اعني عليه شامل لما اذا وجد بغيره لان الخوف  
 سبب لصنف عليه وهو مرض خلاف ما لو زال عقله بالجنون يلزمه القضا لانه  
 مفسدة فلا يوجب التحصيف وكذا ابا بنج عند ابي حنيفة لان سقوط القضا  
 عرف بالانرا داهصل باذنه مساوية فلا يقاس عليه ما حصل بغيره عذر  
 محذور سيقط لانه مباح فصار كما مر في دليلي ولو نام اكثر من يوم واربعة  
 غابا فلا يخرج في نفايه ابن مالك **قوله** اي سار عليه او لف ونشر مرتب  
 قال اول للاغما والناث المحبون **قوله** وقت صلاة كامل صوابه كاملا



لانه نفت للمصنف المنسوب على الطرفين لا للمصنف اليه **قوله** وعند محمد  
 هو الاصح لان الكثرة بالذو لانه حد الكرار وهذا اذا لم ينفق في المدة  
 فان افاق وكان لافاقته وقت معلوم مثل ان يحف عنه المصنف عند الصبح  
 مثلا فينفق قليلا ثم يعاوده فينفق عليه بقدر هذه الافاقه فيبطل  
 ما قبلها من حكم الاعمال اذا كان اقل من يوم وليلة وان لم يكن لافاقته وقت  
 معلوم بان كان ينفق بفترة فيبطل حكمه الا ان يصح ان ينفق عليه فلا عبرة بهذه  
 الافاقه زيل في فرغات امره الطيب بالاستلقاء النزع اليها من عينه صلب  
 بالاعمال لان حرمة الاعضاء حرمة النفس مريض تحت ثياب خمسة كلما سقط  
 من مساعته على حاله ولد الولد يحبس الا الله يحل  
 مشتقة بحركته ووجوه شتر اربعة بخلاف الجنون فانه عيب  
 فاعتبر في سقوط العبادات ولما كان امتداد اليوم نادرا لم يفت  
 في سقوط شي منها فاما كان الامتداد في الاعمال متوسطا اعتبر في سقوط  
 بعضها دون بعض صوب عن ما كبر **باب سجود التلاوة** مصدر تل يعني ترا  
 واما تل يعني تبع فصدرة التلوي في ذكر التلاوة اشارة الى ان  
 لو كتبها او تلقاها لم يجب ولكنها وضع الحجة على الارض او الركوع  
 او ما يقوم مقامها من ايما وشروطها شروط الصلاة لا الخروعة  
 والانية يمين اية كذا ونفيها ما ليس بها صوب **قوله** سقط  
 بعض الاركان منه نظرا لان سجود التلاوة ليس صلاة سقط بعض  
 اركانها حتى يتم ما قاله بل حق هذا الباب ان يقر بالسجود السهو  
 لان كلامها سجود لكن قدم المصنف للحجة السهوية ان كلامها عارضا  
 فتاخر هذا ضرورة **قوله** في سجود التلاوة وجوبها مباحيا على  
 المختار والخلاف في غير الصلاة ونيفي ان تكون محلة في العمل ثم  
 وعدمه من لوازمها فمعرفة كان موديا اتفاقا لا قاصدا في الثانية  
 قرأت اية السجدة في صلاة فم تسمي حاجت سهوت وكذا لو ارادت  
 بعد تلاوتها است **قوله** بالسر او الهكوت في سنة عشرة المرات مع

واعلم ان الاعمال لا  
 في الصوم والزكاة  
 لانه يندرج

او ينجأ

ما قبلها

ما قبلها في الموت وبعضهم يفتيها على الاصل الا ان الافصح التمكن  
 وهو لغة الحجاز واما في التذكير فالسنة مفتوحة وقد يذكر سكرين  
 عشرة نحو احد عشر وكذا اخواته لتوالي الحركات وسبقها قرأ ابو جعفر  
**قوله** وعندنا في منته لما روي ان رجلا تل اية السجدة عند  
 النبي صلى الله عليه وسلم فلم يسجد ولم يسجد النبي ولما قوله عليه  
 الصلاة والسلام السجدة على من سمعها وعلي من تلاها وكله على  
 الوجوب وعدم السجود في الحال لا يدل على عدم الوجوب **قوله**  
 وقال الشافعي في سورة الحج سجدة ثل لقوله عليه السلام فضلت  
 سورة الحج بسجدة ثل ولنا انه عليه الصلاة والسلام عند سجرات  
 القرآن وعدي الحج واحدة ومعني ما رواه ان في سورة الحج سجدة  
 الاولى سجدة التلاوة والثانية سجدة الصلاة بدليل ان قرأ في  
 بالركوع ابن ملك **قوله** لا سجدة في السبع الاخر واول سورة  
 النجم لان ابن عمر سجدة القرآن احد عشر وقال ليس في السبع  
 الاخير سجود ولنا انه عليه الصلاة والسلام سجدة في النجم وانه اذا  
 واقرأ باسم ربك ابن ملك **قوله** علي من تلا ولو بالفارسية فهم  
 اذ لم يفهم بحر شرط اهليته لوجوب الصلاة اذ كالا لم وقف  
 كالحب والسكران والنائم فخرج المصنف والمجنون والكافر فليس عليهم  
 شي الا بالتلاوة ولا بالسمع نهر **قوله** ولو اما ما سوا كان في السرية  
 او المحرقة كالجمعة والعيدين ويكره له قراتها في السرية ويسجد  
 لها وكذا الجمعة والعيدين واقتار المشافرون عدمه فيهما وينوب فيهما  
 ركوع الصلاة على الفوران نواها وسجودها لذلك وان لم ينو وينقطع  
 الفور بالثمن ثلاث ايات بعد اية السجدة ولو نواها في ركوع غير  
 الصلاة جاز في ظاهر الحديث ولو تلاها على المنبر سجدها ومن مع من  
 اي ينزل ويسجد ويسجد للناس لانه عليه السلام قرأ اية السجدة على المنبر  
 يوم الجمعة فترل وسجد وسجد الناس معه فصح ولو لم الامام وقد تفرق



القوم ثم تذكر في مكانه انه ترك سجدة يسجد ويقعد قبل  
 التشهد والافسدت صلاته وحازت صلاة القوم **قوله**  
 وعلى من سجد بشرط كون الموضع مناديا وجبت عليه الصلاة  
 او لا ثم في العربية لا يشترط النعم بالاجماع لكن لا يجب على الاغبي  
 ما لم يعلم تقع وفي الفارسية يشترط النعم على المعتد **قوله**  
 او موتا عطف على غير قاصر لكنه يقتضي اشتراط سماعه وليس  
 بشرط بل يجب عليه وان لم يسمع ولم يكن حاضرا واقتري به قبل السجود  
 للمناجاة فلو قال او اقتري عطف على فلا لكان اولي بحر **قوله**  
 لا تلاوته عليه ولا على من سمعه من المعتدين بامامة **قوله**  
 وقال المعتد يسجد ونهاه لان الب قد تقرر ولا مانع ولها انه محذور  
 ولا حكم لمقرنه بخلاف الحائض والمحيض فانها متبهران لا محذوران  
 بخلاف من كان خارجا فانها يجب عليه في الاصح لان المحجب في  
 حقه فلا يرد وهم عبادة ويعقبه بان كونه محجورا يقتضي ان لا حكم  
 لمقرنه فيه وطلقا واجب بان تفرقه بغيره صحيح هذا اذ لم يدخلهم  
 فان دخل سقط سراج قال الزيلعي ولو تلاها في سجوده او ركوعه  
 لا يلزمه السجود للمحجور عن القراءة في هذه الاماكن **قوله**  
 من غيره اراد من لم يكن محجورا بقربة ما سبق **قوله** يسجد بعد الصلاة  
 لتحقق سببها وهو السماع **قوله** اعادها لانها غير مدلالية فلا تزويد  
 في الصلاة هذا اذا لم يكن قراها المصلي غير الموم فان قراها ولو بعد  
 سماعها يسجد ها لم يعد سراج **قوله** لا الصلاة لان زيادة ما في  
 الركعة لا يفسد الا اذا تابع المصلي الثاني في سجوده فتفسد لمناجاة  
 غير ايامه بتجسس **قوله** وفي النوادر تفسد لانها موقوفة عن الصلاة فاذا  
 سجد فيها صار رافعا لها من قبل النقل لخلال الزمن **قوله** وتبين **قوله**  
 محمد الاصح عدم الفساد اتفاقا **قوله** اما لو ادركه في الركعة الاخيرة وهذا  
 احد قولين ذكرهما الزيلعي من غير ترجيح لكن اقتصر الكمال على ما ذكره الشوكلي

في سجدة يسجد ويقعد قبل التشهد والافسدت صلاته وحازت صلاة القوم  
 وعلى من سجد بشرط كون الموضع مناديا وجبت عليه الصلاة او لا ثم في العربية لا يشترط النعم بالاجماع لكن لا يجب على الاغبي ما لم يعلم تقع وفي الفارسية يشترط النعم على المعتد

في سجدة يسجد ويقعد قبل التشهد والافسدت صلاته وحازت صلاة القوم

في النجاة **قوله** والقياس منسوبة قال الكمال الصواب صلوية  
 برد الله واوا وحذف الثاني واجب بان الخطا المتعل خسر من  
 الصواب النادر قال في المنقرو لا يخفى ما فيه وانما وجب رد الالف واو  
 لان بالالف يجب كسر ما قبلها والالف لا يقبله فرددت الي اصلها وانما في  
 حذف التاليفات تقع قال الثاني حسوا وكذلك جميعها قال الثاني في كلمة  
 حيث كان للمسبوب مؤنثا **قوله** كفته واحدة لان المجلس مقدر والصلاة  
 اقرب فتستوعب غيرها بل في ولو لم يسجد في الصلاة سقطت او اثم ولو  
 تلى في الصلاة يسجد ثم سلم واعاد تلك الآية يسجد اخري وقيل  
 لا ووقت العبادة محل الاول على ما اذا انكم لان الكلام ينقطع حكم  
 المجلس والثاني على ما اذا لم يتكلم وهو الصحيح وانما انزله هذه المسئلة  
 بالذكراع وهو لها فت قوله من كثرها في سجود لا فترتها في انه لو سجده  
 الخارجية او لا لم يملكه للصلاة بخلاف ما اذا لم تكن صلاة فيجب بكنه  
 بالسجود الاول وهو هذا لان سناها على الداخل دفعا للمخرج وهو تدخل  
 في الباب دون الحكم ومعناه ان يحفل التلاوة كسلاوة واحدة وهو البق  
 بالعبادات اذ الب متى تحق لا يجوز ترك حكمه والتدخل في الحكم التيقن  
 لا يناسر عن الضرر وهو يتجرب بواحدة ولا حاجة الي الثانية والعزف بينهما  
 ان التداخل في الباب فيه الواحدة عما قبلها وما بعدها وفي التداخل في  
 الحكم لا يتوب عما قبلها حتى لو زل في محذوم زل في المجلس جدا بناتم شرط  
 التداخل هنا اتحاد الابه بالمجلس فلو سجد لاحدهما فلا تدخل في قوله ايات  
 التي في القرآن كلها في مجلس واحد بل يمارى ربع عشر سجدة كبير المجلس  
 لا يختلف مجزء العظام ولا خطوه وضطوبين ولا بالانتقال من زاوية الي  
 زاوية في بيت كبير او مسجد والسفينة كالبيت وفي الدرر والتسدية  
 النوب والانتقال من موضع الى موضع والنجدة بغير او حوض يتكرر على  
 الاصح ولو كررها ركبا على الدابة وهو يسير تكرر الا اذا كان في الصلاة  
 لان الحكم بصحتها لسل اتحاد المكان ولو احدث في الصلاة بعد ما قراها فز

Cop



في العكس

قوله

قلت كما تلاحظ في المتن  
عائض هو عبادة  
عائض هو

للمؤمن أعادها بعد العود لا تكرر ولا تقطع الكلمة ولا الكلمتان ولا هـ  
 اللزوم ولا اللزومان والكثير قاطع زيلوي والعبارة في المبدلين يجب عليه حتى و  
 لو قيل مجلس السماع دون الثاني تكرر على السماع وفي الفلكل على  
 الفتوى هو **قوله** سواها الصلاة الا الفرعية ونية المقيمين كما استمر  
 ان يقوم لها ويجزى احدا وان كان عليه سجدة واحدة واذا فرغ منها بقي  
 وان تقدم الثاني ونصف اليوم خلفه وليس بافتراء حتى جاز لون المرأة فيها  
 اما ما ويقول في سجوده ما يقول في سجود الصلاة على الاصح نهر وقا الثاني  
 سجدة سجدة لانها عبادة مستقلة فاعتبر لها ما يعتبر للصلاة من الدخول  
 والخروج ولنا ان المأمور به هو السجود فلا تزد عليه بالراب والسجدة قبل  
 واحد فلم يجز فيه الى تحريم وتعليل كما احتاجت الصلاة اليها لكونها انفا لا متفقا  
 انت ملك ويدع اية السجدة لان فيه قطع نظم القرآن وتغيير تاليف  
 واتباع النظم والتأليف ما يورث بداهة ومغايرة ان الكراهة تحريمية **قوله**  
 لا عكسه كلف تدب في ايتار ايتيد اليها نبليها او غيرها لرفع وهم  
 المتفيل اذ الكل من حيث انه كلام الله في رتبة وان كان لبعضها زياد  
 ففيه باسنا لها على صفاته تعالى واستحسن اخفاها عن سماع غير  
 متهي واختلف المصحح في وجوبها على متساغل لعل ولم يسمها والرفع  
 الوجوب زجر له عن تشاغله عن كلام الله فنزل سماعه **قوله**  
 المناسبة بينهما ظاهرة هي ان السفر عارض مباح الا في الاخر  
 وسمى به لانه يسفر عن اخلاق الرجال والامانة من امانة السبي  
 الى شرطه او محله **قوله** من قبل الاول فيه نظر بل الظاهر انه من  
 قبل الثاني **قوله** الا ان المراد قطع مسافة الحرف فيه قائل اذ لا يتوهم  
 ان المعنى اللغوي مراد حتى يقال والمراد **قوله** لان المسافر ولانه  
 يتكثف للطريق وهي تتكشف له **قوله** من جاوز بيوت مصر من  
 الجانب الذي خرج منه وان لم يجاوزها من الجانب الاخر وليس  
 المراد بالمصر حقيقة بل المراد محل اقامته ولو قرية ويدخل في بيوت

المصر

المصر ريفه والريف بفتحين ما حول المصر من بيوت وسكان وشجر  
 مجاورة القرية المنقولة بالريف هو الصحيح لا الفنا لانه اغلظ بالمصر  
 فيما هو من حوايج اهله المقيمين لا مطلقا وانه الى منه ان كان بينه  
 وبين المصر اقل من غلوة ولم يكن بينهما سبعة اشترطت مجاورته والا فلا  
 هـ وهو شرط ما كان من محلة منفصلة وفي القدم كانت متصلة بالمصر  
 مجرى ولا تعتبر البساتين من عمران المصر وانه انقلبت به مراتب الفلاح  
**قوله** مريدا سير السرا منقول مريدا وسطا وتلايه ايام صفات اروع  
 لاجابة الى ما تكلفه الزيلعي من ان وسطا صفة مصدر محذوف والعامل  
 فيه السير المذكور لانه مفترى بان الفعل تقديره مريدا ان يسير سيرا  
 في ثلاثة ودعاها الى ذلك ان ليس في الكلام ما يصح عمله في ثلاثة اذ لا يصح  
 ان يكون العامل مريدا لانهم يكون منقول لابه والمعنى اغا هو على الظرفية  
 ولا سير لان المصدر اذا وصف لا يعمل **قوله** وهو سيرا لاجل فلو اسرع برده  
 فقطع في يومين ما يقطع بالسير المقادير ثلاثة فصر **قوله** لانه ايام  
 ولياليها من اقرار ايام السنة ولا يشرط سفر كل يوم الى الميل بل الى الزوال  
 ولا اعشار بالفراسخ على المذهب **قوله** قصر الفرض الرباعي اية وجوبها  
 فلو اتم اتم بحرف **قوله** ويصير فرضه ركعتين فيه بحث لان الركعتين تمام صلاة  
 الما فمن غير قصر لقوله تعالى من الله عنها فرضت الصلاة ركعتين  
 ركعتين فاقرت صلاة السفر وزيد في صلاة الحضر زيلعي فلو قال الم في جواب  
 الشرط صلى الفرض الرباعي ركعتين لكان اولي **قوله** وقال ان في فرضه  
 الاربع هو اقرار بالصوم ولنا قول عائشة وقول ابن عباس رضي الله عنهما  
 ان الله فرض على لسان نبيك الصلاة للمقيم اربعا وللمافر ركعتين **قوله**  
 لا يكون مافرا اية ولو طاف الدنيا ثم اراده انما تكون من الاهل فلو  
 خرج مبييا ونفرا في قاصدين مسافة سفر فلما سار بعقب الطريق  
 بلغ المبيي واسلم الكافر والباقي اقل من ثلاثة ايام ولياليها قصر الفرض



دون الصبي بناء على اعتبار بيته في المختار خلاصة وابن الفضل ستر  
 فيها معنى كلامها تمام الصلاة مع **قوله** لا تقربوا الصلاة ولا  
 التزوالت وتواضعوا في ترك السنن قبل الاقل الترك وقيل القيل  
 والمختار القيل حال امن وقار والترك خوف خوف وقار **قوله**  
 يوم وليلة لقول ابن عباس رضي الله عنهما انا اخرج الى الطلوع  
 واقتصر الصلاة وهو مقدر بيوم وليلة **قوله** باربعة يرد  
 لانه عليه الصلاة والسلام فتره هكذا **قوله** عند استواء الرياح  
 او فاذا سار بها الزمان كان ككلم مرافي الفلاح **قوله** ولا هادنه  
 اسم فاعل من هدرت هدرت هدرنا سكن فامر من **قوله** نعم  
 حسن المسافر في فاللام في المسافر لا تتغرق الحسرات افراد  
 اي كل من صدق عليه انه مسافر له المسح ثلاثة ايام **قوله**  
 وذلك اي المسح ثلاثة ايام **قوله** واذا لا اي والا ينبغي التحصيل بان  
 كان يحصل **قوله** ما دام مسافرا في نظيره قول الكمال  
 قد يقال المراد بجمع ثلاثة ايام اذ كانت سفره مستوعبا لانها  
 انه احوال خالفه الظاهر فلا يصار اليه لانا نقول قد صار  
 اليه من سار من الحجري الزوال في اليوم الاول ثم في الثاني  
 كذلك ثم في الثالث كذلك حيث جعلوه مسافرا فقد مر في الحديث  
 الى الاحوال المذكور وان قالوا ببقية كل يوم ملحقة بما مضى من  
 اليوم بانه لا بد من الاستراحات لا يخرج بذلك من ان يكون  
 سافرا مع اقل من ثلاثة ايام فان عمر اليوم الثالث في هذه  
 الصورة لا يمسح فيه فليس تمام اليوم الثالث ملحقة بشيء  
 اذا كان سفره ثلاثة ايام وهو عين الاحوال المذكور من  
 ان بعض المسافرين لا يمسحها والى قول ابن يوسف لا يخلص

الا

الا يمنع هذا القول واختياره مقابلته وان صححه شمس الامية وان لا  
 اقول باختياره مقابلته بل انه لا يخلص عما اوردها الابه استغنى **قوله**  
 والثاني ان من شئ الترويد السابق وهو قوله اوان لم يمسح  
 كان المراد من الحديث ان كل مسافر يمسح ثلاثة ايام لزم الخلف  
 لخلف ذلك في بعض المسافرين كقيم سبع يوما فصار قاصدا مرة  
 ثلاثة ايام فانه يمسح يومين ثم يبرع وكما لصورة التي قدمناها عن  
 الكمال **قوله** ولو قدر المدة المظاهرة استقامت الواو لا تفرقه بسلوك  
 دليل جواب لو **قوله** والاخر بان فاذلة ولا ينوبان عن سنة الظهر  
 هذا اذا قرأ في الاولين والام يمسح فترته **قوله** ويعبر مسارا عاما  
 لما خسر السلام وترك واجب اقتراح النفل وظل الوقت بالنقل وهذا العمل  
 يقتضيه **قوله** لا يمسح فترته لترك المقعدة المفروضة الا اذا نوب الاقامة  
 بل ان يفيد الكمال سجدة لكنه بعد القيام والركوع لوقوعه في ثلاث ايام  
 ينوب عن الغرض ولو نوب في السجدة صار الكل نفلا ويعبر اضرب ولاسي  
 عليه لو افسده مع **قوله** فانه يتم بالرجوع متعلق بقوله بعد الاستحكام  
 وقوله وعجز المجزوم سقطت بقوله قبل الاستحكام **قوله** او ينوب اقامته  
 ولو حكما وصل الحاج الى الكعبة وعلم ان القافلة انا يخرج بعد عشرين  
 يوما وقد عزم ان لا يخرج الا معهم لا يفر لانه كذا وب الاقامة محيط **قوله**  
 يسيرا فترته بعد دخوله فيها **قوله** اما اذا لم يسر ثلاثة فترته وسبع  
 ونحوه ان لا تجل نظره لانه يقبل التقص قبل استحكامه او لم يتم عليه فكان  
 الاقامة تقضا للعارض لا متراعاة للاتمام قال في الفتح ولو قيل العلم  
 مفارقة البيوت قاصدا مسفرة ثلاثة ايام لا استحكام سفره ثلاثة ايام  
 بدليل ينوب حكم السفر مجرد ذلك احتياج الى الجواب استغنى **قوله**  
 اربعة ايام لمجرد ذلك عن ان رضي الله عنه من اقام اربعة ايام في دار  
 قول عمر وابن عباس رضي الله عنهما اقل مدة الاقامة عشرين  
 يوما والاخذ بقوله الى لان القمر كان ثابتا بيقين فلا يزول الا بعد

القول



بقضية في الإقامة ابن ملك **قوله** ومث الغالب على من التذكير  
والصرف وتكتب بالالف والباء قال في النياية بالالف **قوله**  
احدهما تبع للآخر كالتربة اذا قربت من المصعب تحت الحجة على كنهها  
لانها في حكم المروية وطوال الإقامة تحت ترك السير والمدة وصلات الرض  
واخذة والى مس الاستقلال **قوله** ان كانت السوكة لهم لانهم  
ممكنون من القرار في ذلك الموضع لسوكتهم ولنا ان حال العسكر من  
بين القرار والقرار فلا تقع بينهم الإقامة المني لفهمها حاله حتى لو  
غلبوا على المدينة واتخذوها وطن امتوا وقيد بالكر لان الداخل  
دارهم بامان لو نوي الإقامة نصف شهر اثم نهر **قوله** في غيره  
اب غير مقيديه لانها لو كانت في ممرات من الجارين متعلق  
بحاصروا ويلزم عليه تعلق حربي بتخريب اللقطة والمعنى لفاعل واحد هو  
لا يجوز والجواب ان الجار الثاني تعلق بالفاعل بعد تقيده بالجار  
الاول **قوله** وقال زفر نفع في العضدين اذا كانت الشركة لهم لا تخفى  
للقن من الاستقرار ظاهر وجوابه ما ذكرنا من التردد في الجاهل  
بالعضدين محاصرة اهل الحرب ومحاصرة اهل البقي وكلام الشك يوفهم خلافه  
**قوله** بخلاف اهل الاخصية هم الاعراب والترك والكرد الذين يستعملون  
المفاوز ويقيمون لان غيرهم من المسافرين لو نوي الإقامة معهم  
لا يصير مقيما هو الصحيح نهر **قوله** وهو خيمة شعر او صوف قال  
في غاية البيان هو بيت من وبر او صوف انتهى زاد في ضياء الجوام  
فان كان من شعر فليس بالخمار ونقصه في المقرب على الصوف **قوله**  
العيني هو بيت الشعر فيه وفي كلام الشك تقربهم لافرق في الحكم  
فايدة بيوت العرب ستة فيه من ادم ومطلة من شعر وخبان من  
صوف وخبان من وبر وخيمة من شعر وقبة من حجر اتقان عن ابن  
حنبل وهو من برلمان المقرب ومفيد يوجب النظر في كلام الشك  
والقبي **قوله** والاصح النهر مقيون لان الإقامة اصله لا

قبل  
حجة

بطل

بطل بالانتقال من مرعى الى رعي الا اذا ارتحلوا من موضع الصيف الى  
مكان الشتاء بينهما مسافة سفر حيث يقيمون ان يؤوا سفرا **قوله**  
ولو اقتدي مسافر بجمع في الوقت صح لغیر فرضه بالبقية لا بفضال المغير  
بال وهو الوقت ولو انفسه صلى ركعتين لروا المغير بخلاف ما لو اقتدي  
بمستقلا حين يصل اربعاً اذا انفسه لانه التزم صلاة الامام في قوله انه  
اشارة الى ان الكلام في الرباعي اما غيره فلا تقتد صحة بالوقت وظاهر ان  
معنى اقتدي نوب الاقتداء به فلا يرد عليه ما روي في الامام المسافر  
الحديث فاستخلف مقيما حيث لا يتم وان صار مقتديا به واذ التزم الامام  
صارت العقدة الاولى واجبة في حقه ايضا حتى لو تركها الامام ولو  
عامدا وقابله المسافر لا يفسد صلاته على المستد به **قوله**  
سواء ذكره او سواهما في الوقت او بعد خروجه فتح **قوله** لا يجاوز  
شفعه لان فرضه كان ركعتين خاصة بقدر ادي فاذا سلم سلم معه  
ولنا انه بالافتداء التزم متابعية فيما انفصله احرام الاحرام واحرام  
الافتداء لا يربح فيلزمه الرابع **قوله** بعده لا لا يقتضاه فكانت  
اقتداء المنفصلين بالمتنفل في حق العقدة لو اقتدي في الاولين والقر  
لوني الاخرين او الحرمية لوني العقدة الاخيرة لان حرمة المأموم استمكت  
على العزم لا غير وبه يظهر عدم الفسخ فيما اذا لم يقرأ في الاولين واقتدي  
به في الاخرين لانه اقتداء المنفصلين بالمتنفل في حق الحرمية نهر **قوله**  
لا يصح اذا كانت فائتة في حق الامام والمأموم فلو كانت فائتة في حق  
الامام سودا في حق المأموم صحت كما لو اقتدي حنفيا في الظاهر  
بنا في بعد المتكفل في المثلين سراج **قوله** مع فنها ولو اقام المقتدي  
القيم قبل سلام الامام فنوي الامام الإقامة ان كان بعد ما قعد ركعتين  
في سجدة ثلاثا بعد فلو تاملت منته وان قبله رخص ما الى به وثا  
فان لم يعمل وسجد منته فتح ولو اقتدي بمسافر بترك العقدة  
مع امامه وسجد منته فالعقدتان فرض في حقه وقبل لا يفسد على  
لنك تنية **قوله** وسجد للامام لو دفع نوه انه سجد وانها كان مستحبا

ما



وكان ينبغي ان يكون واجبا لانه لم يتبين معر فاصحة صلواته لعموم  
 حصوله بالتسوية منه **قوله** اذا اسلم في سرخ الارصاد وينبغي ان يجبر  
 قبل شروعه والافيد سلامه **قوله** سفر اسم جمع لمسا فر كرتب وراكب  
**قوله** الاصح انه لا يقرأ لانه مقتد تحريم لا نفلا ومن القراءة صار  
 مودى فتركها احتياطا بخلاف المسبوق لانه اذ ركز قراءة نافله فلم يتبادر  
 الرض فكان الاثنان اولى هداية وكما لا يقرأ الا يسجد للمسهون في الاصح  
**قوله** ويبطل الوطن الاصل والاصول التي يبطل محلها وبما فوقه لا عما  
 دونه ولم يذكر وطن السكف وهو ما نوب الإقامة فيه اقل من نصف شهر  
 لعدم فايده وما صورته الزيل في رده في الجرح **قوله** ثم سافر منها ففوي  
 الإقامة لم تقدم السفر لبشرط النبوت وطن الإقامة في ظاهر الرواية  
 كما انه ليس بشرط النبوت الوطن الاصل بالاجماع **قوله** وقاية السفر  
 بخلاف قاية الحج والمرض حب بقدر بينهما حالة العفا لان المرض لا تأثير له  
 في اصل الصلاة بل في وصف الصلاة بخلاف السفر وقد صارت بالفوات في دنيا  
 فلا تغير **قوله** اخر الوقت لان المعتبر في اهله لزوم العفا وعدمه اخر  
 الوقت فلو بلغ صبي او اسلم كافرا اذ افاق محبوت او ظهرت ما يغري ونفسا  
 في اخره وحيث علم وان ادها المبني في اوله ولو عرف من الحين وخوفه في اخره  
 سقطت لان المعتبر في السببية عند عدم الاداء هو اخر الوقت **قوله**  
 هذا في الصلاة اما الصوم فالمعتبر فيه اول خبر من اليوم حتى لو اسلم بعد  
 طلوع الفجر لا يلزم صوم ذلك اليوم لكونه معيارا **قوله** والعاصم كغيره  
 لا طلاق المفروض **قوله** لا رخصة للعاصم لان الرخصة تخفف وتارة  
 فلا سحها العصاة والخلاف في انشا السفر على العصاة دلوا انشا سفر  
 سباحا ثم غير القصد اليه بمعنى فانه يتخفف انفا فان ملك **قوله**  
 ففي تلك الصلاة مبني على عدم اشتراط علم التابع بنية المبتوع والاصح  
 الاشتراط شرعا لا في تنوير **قوله** كما المرأة بشرط ان تستوفي محلها  
**قوله** والعبد الا المكاتب لان له السفر بغير اذن المولى والمشارك

هذه محلها من ذلك

ان اسافر معهما ثم نوب احدهما الإقامة قبل يتم وقيل يقصر فان كان بينهما  
 مهاياة فترتي نوب لهما السفر واتم في نوبة القيم **قوله** والحندي بشرطه ان  
 يرتزق من بيت المال وكذا الامير مع الخليفة والاجير مع المستاجر بخلاف  
 المتبرع **باب الجمعة** **قوله** مشتقة من الاتباع لان خلق آدم عليه السلام  
 جمع فيه **قوله** يسكون الميم هي لفظة عقيل ومنها لفظة الحجاز وفقها لفظة عجم  
 مصباح **قوله** سقوط شرط الصلاة بدو اسطة السفر والخطبة الا ان الاول  
 عام في كل رباعية والثاني خاص بالظهور وتقديم العام هو الوجه وفيه نظر  
 لا يقتضيه ان الجمعة تظهر فقترت لا فرض مستبد او ليس كذلك واجيب بان  
 يستهان من الظاهر بشرط حقيقة **قوله** وانما حذف المضاف وهو لفظ يوم او صلاة  
**قوله** وهي فريضة قال الكمال مرع اصحابنا بانها فرض اكر من الظاهر  
 ربا كفار جاحدا **قوله** خلا قال في له ان ابا هريرة اقامها في جواتهم  
 وهي قرية من قريز الجوف ولنا قوله عليه الصلاة والسلام لا يجب ولا  
 تشرى الا في مصر جامع ابن بكك ولو دخل القروى المصر يوم الجمعة ونزب  
 اقامه يومه او الخروج بعد الوقت لزمت والا ولا بأس بالسفر يوم  
 الجمعة اذا جاوز العيران قبل العصر **قوله** كل موضع له هذا ظاهر الله  
 وبشرط المنية ان لم يكن القامع او الراي مفتيا واحترى بقوله يقيم الحدود  
 المحكم والمرأة اذا كانت قاصية فانها لا يفيان الحدود وان نفدا لا  
 والكنى بذكر الحدود عن العضا فربا من ملكها ملكه  
 وظاهرة ان البلدة اذا كان قاصيةا وامرها امرأة لا تكون  
 مصر والظاهر خلافه ففي البداية المرأة والصبي العاقل لا يصح  
 منها اقامة الجمعة الا ان المرأة اذا كانت سلطانا قاصية  
 رجلا صالحا امامه حتى يصلي مع الجمعة حازا **قوله**  
 وفي رواية هذا احسن تأويل فيه وهو الصحيح وعليه الفتوى  
 مع **قوله** بحيث لو اجتمعوا اي من يجب عليه الجمعة من اية  
**قوله** او مصلاه غير معقور وعلى المصلي بل جميع انية المهر

هب  
 حكام



كالمصري والفتا كان المعتمد لمصالح المصر من ركن الحنبل وغيره  
 والمختار للفتوى تقديره بغير نسخ فلا يقع الجمعة بغير علم  
 لانه ليس من الفتا لان بينه وبين مصر اكثر من فرسخ ويجب  
 الجمعة على اهل الغرب القريبه الذين سمعوا النداء بالضرورة  
 وهو الصحيح **قوله** فيكون اقامة الجمعة بجماعة لا يصلح  
 بها العبد للمخيفين **قوله** او امير الحجاز في المظف تامل لان  
 امير الحجاز هو امير مكة في زماننا ولعله في زمانهم كان  
 غيره **قوله** اما امير الموسم وهو الذي امر بتكليفه  
 امير الحج **قوله** فليس له ولانه غير مأمور باقامة الجمعة  
 الا اذا كان مأمورا من جهة امير العراق او امير مكة  
 مع **قوله** اي عرفات غير مصر ولذا كان الخليفة بعينه قوله  
 حيفا لا انها فضا **قوله** وتؤدي في مصر في مواضع مطلقا  
 هو المذهب وعليه الفتوى وفيما نحن وعلى المروج فالجمعة  
 لمن سب تحريمه وتفسد بالمعينة والاشتباه فيصلي بعد ما  
 اخر ظهر وكل ذلك خلاف المذهب فلا يعول عليه بحرف هذا  
 انما ينبغي تحتم صلاة الاربع اما نذهب على القول بجواز القعد  
 خروجنا من الخلاف فلا ينبغي ان يتروك فيه **قوله** او نائب  
 المأمور باقامتها ولو عبد ولي فضا فاحية وان لم يجز الجمعة  
 والقاضي وصاحب الشرط لا يليان في ذلك ان لم يوراه وليا  
 الفتاة غير ان يولي الخطباء ولا يتوقف اذن كما انه ان يختلف  
 للفتا وان لم يورث له مع ان القاضي ليس له الاستخلاف الا باذن  
 السلطان لان توليته قاضي الفتاة اذن بذلك دلاله فقه فلا  
 يتوقف ذلك على تقرير الحاكم المسمى بالباي واختلقوا الخطيب  
 المقرر من جهة الامام الاعظم او نايبه فلعلك الاستتابة  
 في الخطبة

في الخطبة فتقيل لامطابقا وقيل ان لضرورة جاز وقيل يجوز مطلقا  
 وهو الظاهر في البدائع كل من ملك الجمعة ملك اقامة غيره انتهى  
 بشرط الاذن لا فاقامتها عند بنا المسجد لا بشرط العدة ذلك لان الاذن  
 مستحب لكل خطيب **قوله** السلطان او النايب او اعتبارا بسيار  
 الصلوات ولنا قوله عليه الصلاة والسلام من ترك الجمعة وله امام عادل  
 او حارس لاجع الله ستملة شرط فيه ان يكون له امام ابن ملك ولا ياتق جمع  
 عظيم فقد تقع المنازعة في التقديم والتقدم هداية **قوله** وقت الظهر  
 في قعد الوقت من الشروط المختصة نظريه هو شرط السائر الصلوات والحوار  
 ان شرطه للجمعة ليت لشرطه ان يرهاقانه بالخروج لا يقع الجمعة ولا ينفذ  
 بخلاف سائر الصلوات **قوله** تقتطع راحة ولو لاحقا بعد نومه او غم  
 على المذهب لان الجمعة غير الفجر اما وقد راو شرطه فلا يجوز اذ  
 يحرمه فرض اخر **قوله** انها اربع لان الجمعة ظهر بقصور لاهل الخطبة  
 لقول عمر رضي الله عنه انما قرئت الصلاة لمكان الخطبة لمن ظهر شرط  
 بالوقت فاذا اناء عاد اربع **قوله** وقال مالك يصح احوال ونسها  
 عند الحبال العزوب لان وقت الظهر والعصر واحد عنده ابن ملك **قوله**  
 والخطبة قبلها لان شرط السنن سابق عليه بشرط ان تكون بعد الزوال  
 بحضرة الرجال ولو صما او نيا ما فلو خطب راحة لم يحز على الاصح بحرف حزم  
 في الخلاصة بانه يكفي حضور واحد **قوله** كذا في التوارث ولنا ان عثمان  
 رضي الله عنه شهد المنبر فقال الحمد لله فحضر فنزل فبطل فلم منكسر  
 عليه احد من الصحابة رضي الله عنهم **قوله** بطهارة فلو خطب نجسا  
 ثم اغتسل وصلى جاز ولو فضل باحيي فان طال بان رجع لم يمتة



**قوله** قد يد اد جاح فافضل استقبل خلاصة اي لزوما البطولات الخطية **قوله**  
 وعندنا في لا يجوز لان الخطية قايمة مقام شرط الصلاة فاستلزامها بشرط  
 الصلاة ولنا ان ذكر الله تعالى في قوله فاسعوا اليه ذكر الله مطلق والمراد به الخطية  
 وكونها كسرها الصلاة من جهة الثواب لان كل رقة رافدا لم يشترط بينهما وكنت تحيد  
 اذ لم يكن لا بد ان ينوب بها الخطية فلو جرد عطا سدا وتجب لم تنف على المذهب  
 وهل هي قايمة مقام ركعتين الاصح لان يلزم **قوله** وقال لا يجوز ان لا النبي  
 صلى الله عليه وسلم صلى الحجة عقب الخطية الطولية ثم قال صلوا كما رايتون اصل  
 وله ما سبق من حديث عثمان ان مكاتبة ثلاثة منه بالناس على ان المراد ثلاثة  
 نفع ما بينهم فيها لانه لا بد من ذكر وهو الخطية ولنا انه سواء بنصف فاسعوا اليه  
 ذكر الله **قوله** وقال ان في اربعون لما روي ان ابا هريرة اقام الحجة باليمن  
 احرار سقيين ولنا ان الناس تفروا عن النبي صلى الله عليه وسلم لينظر الى  
 العبروتين منهم اثنان رجلان فعلى بهم الحجة وما رواه لاند لعل شرطية ان ملك  
**قوله** والا فقول ان يرسى صنف **قوله** فان نفروا من النفرا والنفورا  
 الخروج **قوله** بطلان لان الجماعة شرط الاعتقاد لا اذا عاينوا او رآه في الركعة  
 جازا ونفروا بعد الخطية وصلى باخر من دونهم يتقوا معه فان ادركوه في الركعة  
 جازوا لا لا عبرة ببقا الشياطين والقبان وما دون الثلاثة من الرجال في  
**قوله** وقال ان نفروا لان الجماعة شرط الاعتقاد فلا بشرط دواها كالحظير والي  
 حنفية ان الاعتقاد بالشروع في الصلاة ولا يتم الا تمام الركعة **قوله** وقال  
 لنرا استقبل لان الجماعة شرط الاداء بشرط دواها كالحظير والظواهر في  
 وهو ان يقع ابوابه ولا يضر خلف باب الغلظة بعد وقوعه عادة فربما لان الاذن  
 العام مقدر لا لاهله وخلفه لم يضر العذر الا الصلح لم لم يضر لكان احسن

استقبل الصلاة  
 الحجة بين جماعة  
 انما هي من الخطية  
 انما هي من قوله  
 انما هي من قوله

عن جمع

من جمع الانصر **قوله** فلا تجب على المربي ان يبره سا مراهه وان كان في الغلب على اجبه  
 يخرج المقعد والاعمى ولنا عطفه عليه فلا تكرار في كلامه كما يوجه في الجرح والمقت به  
 الشيخ الفاني واما الممرض فالاصح انه ان لم يكن صائغا بوجهه لم يجب عليه ايضا  
**قوله** فلا تجب على المقعد مطلقا روي في الرابع وجوبه على المكاتب وصحت القصة ولو  
 اذن له مولاه وجبت وقيل بتجبره انهم ورجح ان لا يبره في الجرح والممرض ولو جرح مولاه  
 المسجد لحفظه له فالاصح ان له ان يبره بها حيث لم يخل بحفظ مال المولى ولو ذهب  
 اليها بغير اذنه ان علم رضاه جاز والا لا تجبر **قوله** واراد به الواحدة لانك  
 اذا دخلت على المني اطلبت معنى التثنية كالمجمع فوجب على الامور بحر **قوله**  
 والرجلين يعني عدم الحب والخوف والمطر الشديد وقوله الزبلي والعقل والبلو  
 زايروا الكلام فيما يخص الحجة واما الاخر ففيل للمساومة والتراجع لا غير انه  
 اقرب لمعطش والاصح من المسامحة بقدر استغاله **قوله** ولا تجب على  
 المقعد وجب على الاعرج **قوله** ومن لاجبه عليه لفقد الشروط **قوله** وقال زفر لا يجوز  
 لانه لا يفتى فاشبهه المبني والمرأة ولنا ان هذه رخصة فاذ احضر وايضا فضا لما المبني  
 من لوبيا لاهلية والمرأة لا تنقض اماما للرجال هو اية **قوله** ومن لا عذر له فمديره لان  
 العذر ولو صلى الظهور قبلها فلا كراهة اتفاقا **قوله** منها فلو بعد عنها ولا كراهة  
 اتفاقا اتفاقا **قوله** كره تحمي بل حرم ترك الزمن القطعي الذي هو اكد من الظاهر  
 فلو قد يقال الحرام نفوس الحجة لا صلاة الظهور قبلها لكن لما كانت سببا للفتور  
 بامباراعنا ده عليها كره بحسب **قوله** فان سجد اليها او عبر به ابتاعا لالاية ولو كانت  
 في المسجد لم يبطل الا بالشروع اتفاقا **قوله** يبطل الظهور اي لا ما اداه لانها تنقض  
 نقلا هذه البطولات مقصود عليه فلو كانت اماما لم يبطل ظهرا المقعد به **قوله**  
 سوا كان معذورا في هذا المقام نظرا في موضوع المسئلة من لا عذر له **قوله** وقال زفر  
 لا يجوز لان الحجة اصل والظهور بدل عنها فلا يصار اليه مع الغيرة الى الاصل ولنا ان الزمن  
 هو الظاهر لغيره عليه دون الحجة لتوقفها على شرائط لا تتم به وعده ولنا لونا

هذه القوله  
 حكايا في كلامه  
 في ان يفت  
 في كره



الحجة على الظاهر في الوقت وبعد خروجه يقضي فيه الظهر الا انه ما مر سابقا  
 بالحجة لا يمكن **قوله** وقال ان لم يدرى في ان السعي دون الظهر ولا يفيض  
 بعد تمامه والحجة فوقه فيبطل بها وله ان السعي من حفايف الحجة فينزل  
 منزلتها في حق ارتفاع احتياطها **قوله** فان خرج من بيته لم يفت  
 ان الاعتبار بالانفصال عن داره حتى لا يتطاول قبله على المختار **قوله**  
 والامام قد فرغ منها كذا الوفاق في الفراغ السعي او لم يعمرها اصلا لغدرا وغيره  
**قوله** بطل عند اب حبيبة الا اذا كان عدم ادراكه لم يملك فته فالاصح انه لا يبطل  
 سراج **قوله** وكذا المعذور والسجود من عطف الخاص على العام اهما ما به الخلاف فيه  
 والدراسة غير محبة وبها الخلاصة ويجب للمريد ان يوضر الصلاة الى فراغ الامام فان لم يفرغ  
 كره **قوله** جماعة مثلها الاذان والاقامة فانها مكرهان ولو الحجة **قوله** اذ في جود  
 السهر على القول به فيها **قوله** جميع من وجه يعني من حيث الحجة **قوله** ظهر من وجه  
 لقول بعض الشرايط في حقه وهي الامام والجماعة ولها انه مدرج للحجة حتى يتر  
 منه الحجة ولا وجه لما ذكره لانها تختلف فان قلنا يبنى احدهما على الاخر وهو  
 الرابطة على الامام يجعل وجوده في المسوق سراج **قوله** وعندنا في رواية  
 في نفيه في افتراض العقدة واثبات نفيه بالحجة لانه لو ادرك في تشهد بعد  
 اتمه عند الفاقية **قوله** واذا اخرج الامام يدرك اليه انه لا يسي في ان يوم عا  
 وفي القبة اتحاد الامام والخطيب ليس بشرط على المختار ومن ولو امر الخطيب  
 انما فاصلى بالناس ان تشهد المأمور الخطيب او بعضهما صح والاول المأمور الذي  
 لم تشهد لو امر من شهد لم يحز ولركان المأمور الاول تشهد الخطيب لانه محدثا  
 من شهد جاز ولو ان الامام الاول بعد ما شرع في الصلاة خلفا سبقه الحدث  
 فاستخلف من لم تشهد الخطيب جاز لان بيني لانه لما صرح في الحجة  
 اعطى من شهد الخطيب ثلثين على الزيد **قوله** من الحجة اي ان كان  
 في حجة والا حجت في يوم للصعود سراج الحجة **قوله** فلا صلاة الا نقيا فابته

لم يستقط

يستقط الترتيب بينها وبين الوقتية فتوبراي لضرورة صحة الحجة  
 ولو ضرع وثقوا السند او بعد قيامه لثالثة النفل يقضى الاصح  
 القراءة **قوله** ولا كلام مطلقا ولو سجا او بدو سجد او امر  
 يعرف بل يجب عليه ان يسمع ويسكت ولا يردد عذر ثمن حنف  
 هلاكه لانه يجب تحت ادعى وهو محتاج اليه والاصح ان لا يسمع  
 لغاي ومنه على المساحة **قوله** وقال الثاني في اوله لانه عليه الصلاة  
 واللام كان يخطب فدخل شكك فامر به عليه السلام ان يصدر ركعتين  
 ولان رد اللام واجب ولا يجوز تركه **قوله** او محدث سلك كان قبل المنع  
 منك ولا استماع بخلاف الصلاة لانه قد تمت وله قوله صلى الله عليه  
 وسلم اذا خرج الامام فلا صلاة ولا كلام من غير فصل ولان الكلام  
 قد تمت فاستبى الصلاة هداية والخلاف في كلام يتعلق بالاخيرة  
 اما غيره منكروا اجابا فالترتبة المعروفة وما لنا نكره عنده لانه  
 عندها واما ما قيله الموضع ثوب حال الخطبة من التزم وبخرو فله وه  
 انما قبح **قوله** وترك البيع ولومع السعي وفي السجدة اعظم  
 وكذا كل عمل بناء منه وحض البيع ابتاعا للآية **قوله** يحكي  
 خراجهم اي يجمع **قوله** على من سمع الاذان وعليه القنوب ملحق **قوله**  
 ان كان بينه وبين المصطفى يجب هو المختار والخطيب **قوله** وعن  
 محد ان كان بينهما ثلاثة اصاب لانهم موزون بين هذا وبين رواية  
 اي يوسف لان المزني ثلاثة امثال رزح في الجراعتا بعبوده ليست  
 بلا كليلة منوع يخطب بسيف في بلد فحجب به والا لا يقر فيل يتفكر  
 به وفيل عسكه بياره شكما عليه عرا يجب لمن اراد حضور الحجة  
 ان يمس طيارا ويدهن ويلبش احسن ثيابه وان يكون بيضا وان

وفي الناس الكلام  
 ان الدافعة للاختلاف  
 بوضع الاستماع  
 استماع خلال الصلاة  
 لا كما قد تم ذكره  
 من اجله كذا  
 في الصلاة  
 ولا  
 وكل من حضر صلاة  
 من الكلام قد شهد  
 في صلاة الصلاة



لفقد عند سماع الخطبة كما في التهديع النداء هو يا كل نركه ان خاف موت  
جمعة او مكتوبه لاجتماع السائل ان كان لا يتخطى الرقاب ولا يمر بين يدي المصل  
ولا يبال الناس الخاف فلا بأس بالسؤال والرفع هو المختار ساعة الاجابة ما بين  
حلبوس الامام اليه ان يتم الصلاة بعد الصبح وقبل وقت العصر يوم الجمعة افضل  
من ليلة وفية يجتمع الارواح وتزار القبور ويأمن الحبيب من عذاب النار  
ومن مات فيه او في ليلة امن من عذاب القبر ولا تجزئ فيه صوم وفية يرون  
اهل الجنة ربه **باب العبد بين** اي وبتعلقها بنبي لان  
بعد فيه عوايد الاحسان او تقا ولا يعود كما سميت القافلة قافلة تقا ولا  
تقفولها اي رجوعها **قوله** من عيدا اذ اجمع كذا في بعض النسخ وفي بعضها  
من عادا اذ اجمع وهو الصوت **قوله** لان الباء متقلبة عن الواو واصاله  
عود قلت الواو لسكونها وانك رما بئها **قوله** يكون فزقا للزومها الف  
**قوله** وبين جمع العود اي الخب صوابه وبين جمع القود الالهة اليهود والنفوس  
الخب يجمع على عيدا ان يضر **قوله** ان الجمعة عيدا ولا شتر الكمان في الشر وط  
الا الخطية او لوجوبها على من عجب عليه الجمعة وقدم الجمعة كلفه صفة ولكن  
ونوعها **قوله** عجب على من عجب عليه الجمعة خزع العبد الا ان اذن له بواه  
منع خلاف الجمعة لان لها بدلا سراج زاد في الجوهرة وينبغي ان لا يج  
فان الجمعة لان منامه لا تقصر علكه له بالاذن ويؤيده ما مر في الجمعة **قوله**  
لب من شرايط لان الصلوة وردية الجمعة لان العبد ولاها ثبوت بعد الصلاة  
وسراط التي سبقه او بغيره **قوله** عيدا ان اجتمعوا وعاب لفظ العبد  
لكنه كما في القرن اول ذكره من طائفة العزيم عنانه **قوله** والثاني في  
تأخير ولا يترك واحد منها **قوله** انما سنة لقوله عليه السلام وحدثت  
الا عرابي عجب قوله نزل على غير هه قال لا الا تطرح وجهه الاول قوله

فصل في ترك واجترار الصلاة العبد ومواظبة صلواته عليه عليها من  
غير ترك ولا محبة في حديث الاعراب لانه كان من اهل البادية وهي لا يحب  
عليهم ولا على اهل القرية وكذا الامعية في قوله محمدنا لا اول سنة لان المراد بغيره  
ولهذا قال ولا يترك واحد منها في فرع فقدم صلاة العبد على صلاة الخبارة  
اذا اجتمعوا وصلاة الخبارة على الخطبة **قوله** ان يطعم يفتح البياضين مراب  
علم اي يا كل فيل الخروج الى المصلي بقرينة قوله لم يتوجه ويكذب كونه حلوا وغشا  
عده وقدر لولم ياكله في ذلك اليوم وما يعاين عليه دراية **قوله** ومتطوب ولو  
من طيب اهله وعاله ربح لا لون كالمسك والخجور دراية ويندر ثيابها راحة شتة  
واكثار الصدقة والحقم والتهنئة سقيل الله منا ومنكم **قوله** ثم يتوجه بالرفع لانه  
ولجب لا يندوب اتفاق وقد يقال ليس الكلام في مطلق التوجه بل الى خصوص  
المصلي وهو متدوب فالمرتب اولي وعطف ثم لئلا من هذا الفعل عما قبله **قوله**  
والخروج الى الخبارة لعقد وان وسعهم السجد الجامع ولا بأس باخراجه من رها  
در كنه في الخلاصة لا بأس ببيان دون اخراجه **قوله** غير تكبر جهرا بل  
قوله بعد في الاصح ويكبر في الطريق جهرا **قوله** وقيل الخلافة في اصدك  
ليست بي اذ لا يمتنع من ذكر الله بغير الاطاعة من الاوقات بل من اقام  
على وجه البرعة فتح وردة في البحر يعقبه في النهر وفتح تعبيده بالجمهر **قوله**  
وغير متغفل بئها لا يترك من عجب عليه وغيره حتى يكره للناس ان يصلوا  
الصلى يوم العبد قبل صلاة الامام وقتها بالقبلة لان بعدها غير مكره بل افضل  
ان يصل اربعاً خائفة لعقبة بينه امانة المصلي فذكره على ما عليه العامة فهو **قوله**  
ولا تكبر في حق القوم لان صلاة الفحى فضيلتها جزئية ولنا قوله عليه السلام  
لا صلاة في العبد من قبل الامام **قوله** من ارتفع الشمس قال في بحر العربية  
ينبع ثوب من اذلات لبه عزة اوصل لا تفسر لا لقا الي كنهين لانه لو كبرت لتواتر  
كسرات ولقد كسرت ثوب من لان ما قبلها معقود فلا يتوالى كسرات هو **قوله** في



لا يصح التكبير على الإمام معكرك  
تكبيرة

ثلاث تكبيرات فلو زاد تابعه ما لم يتجاوز المأثور وذلك ستة عشر فإن زاد  
لا يتابعه أن سمعها من الإمام وإن من التكبيرين أتى به لجواز الغلط ولقد انبأ  
الافضل بجعل تكبيرة كوكب حنفي المذرك في الركوع أن يرفع الإمام رأسه ولو لم يرفع  
أتى بها لا كعاد ولو أدركه في القيام فلم يكبر حتى ركب لا ياتي به في الركوع على الأصح ولو رفع  
القيام قبل أن يكبر لا يعود إلى القيام ليكبر بحرف فالله المأثور لم أر ما إذا عاد ويشتبه  
ومن قاده أول صلاة الإمام يكبر على الخار برباي نفسه **قوله** روي في سنن الترمذي  
تكون التكبيرات بحرفه فالحق في الركعة الأولى بتكبيرة الافتتاح لستهما وفي الثانية  
بتكبيرة الركوع ولو لم يزل فقد ترك الأولى والمسبوق بركعة إذا قام إلى القضا  
يقول ثم يكبر لأنه لو بدأ بالتكبير يصير موالياً للتكبيرات ولم يقل ثم أحد ولو بدأ  
بالقراءة فوافق قوله على فكان أولى تحيط وهو محض لغو لم المسبوق يعني  
أول صلاة في وقت الأذكار والمسبوق يكبر برباي نفسه والافتح برباي أمارة  
**قوله** وفي رواية ستة عشر لما في رقت الروايات أخذ أصحابنا بالأقل تكون  
التكبيرات الزوايد ودفع الأيدي خلاف المأثور في الصلاة **قوله** ثم سكت كثير  
لي أنه ليس بينهما ذكر مستون ولهذا يرسل يديه بحرف وقال الكرخي الشيخ أبي  
من السكوت فتنبه **قوله** مقدار ثلاث شيعات ليس هذا المقدار بل لا بد من تكبيرة  
حب فله الرحمة ولربها لأن المعصوم منه إزالة الاشتباه **قوله** ويرفع يديه  
في الزوايد إلا أن يترك الإمام ركعاً فيكبر ولا يرفع يديه **قوله** عظيمين وسحب  
أن يفتح الأولى يتبع تكبيرات تنزيه والثانية سبع ويكبر قبل أن ينزل من المنبر  
أربع عشرة محض إذا صعد عليه لا يجلس عندنا معراج **قوله** يعلم فيها أحكام صلاة  
المنظر وهي خمسة على من يجب ومن يجب ومن يجب ومن يجب فان قلت  
إذا انزله إذا وافق الخروج كما مر فلا فائدة لهذا التعليق قلت يظهر من حق من أبي  
بأنه العام الفاعل أو من لم يوردها مثل الصلاة نصراً قال في الجواب في تعليمهم  
في التحفة التي قبلها ليحذروا من مخالفتها **قوله** فأنها لا تنقض لأن الصلاة

هذه

بعضه المصنف لم يفرق قديم الأسيرابط لا تتم إلا بالمعصومين هرايزه ما أطلقه فتم  
ما إذا كان في الوقت أو خرج الوقت أو ما إذا لم يدخل مع الإمام أو دخل معه وأفسده  
وإن أمكنه الذهاب إلى الإمام أحز فضل لأنها تؤدى في مواضع من المصالح فافان  
محض سيل أربعاً للصحيح **قوله** إلى الغدا إلى الزوال منه فوقتها في الثاني  
كالأول وتكون فضا لا أد **قوله** لم يصليها بعده لأن الأصل فيها عدم الدعاء كالحقبة غير  
أناتركناه بحرفه أنه عليه السلام أحزها إلى اليوم الثاني فبقى ما وراه على الأصيل  
نهر **قوله** يورخ الأكل وأن لم يقع في الأصح **قوله** إلى ثلاثة أيام لأنها موقفة بوقت  
الأصحية فقوز ما بقي وقتها **قوله** بأهل عرفة الأولى بأهل عرفات لأن عرفة  
اسم اليوم وعرفات اسم المكان **قوله** وهو تكبيرة أو فبقيد أنه مباح ويوافق  
قوله أنها تلي لبني سبيلك به الثواب **قوله** مرة وإن زاد عليها يكون فضلاً  
عيني **قوله** مرة يغيب على الظرفية وقوله أنه أكبر نايب فاعل سن لا يقال  
يلزم وفروع نايب الفاعل وهو لا يجوز لأن المحلة أن ير لفظها بخولا الله لا الله لغير  
**قوله** الله أكبر أصله أن الله تعالى أمر جبريل أن يذهب إلى إبراهيم بالقد  
فراه من سما الدنيا قد اضمح ابنه للزيج فقال الله أكبر الله أكبر كذا يقول  
بالزيج فلما سمع إبراهيم صوته علم أنه ياتيه بالشارة فقال لا اله إلا الله والله  
أكبر فلما سمع اسماً على كلاهما علم أنه قريب فقال الله أكبر والله الحمد هكذا ثبت  
من الاجل فلا ينبغي أن يترك بعضه ابن ذلك والخيار أن الزيج اسم عمل ومعناه  
يطيع الله **قوله** وقيل واجب هو الأصح لقوله تعالى وأذكروا الله في أيام  
معدودات وقصير المصنف لا ينف فيه لأن اسم السنة منطلق على الواجب لأنها  
الطريقة المصنفة ولذا قال فيها بعد ربنا لا فقه إيجيك ولو لا أنه واجب لما وجب لا فقه  
زبلي وفيه نظر إذا لا يلزم من وجوبه بالافتقار أن يكون واجباً ولم من سنة نصير  
ومن باللائم كالتزام كالتفصيل من الأيام المعدودات أيام التشرع والأيام المعلومات  
هي أيام الطبرهات **قوله** وبه أخذ الإمامان وعليه العمل والغنوي في مسألة



الاعمار بحسب وسنك الاقل رواه فضل النبي عليه السلام كلف ابا حنيفة اختار  
 روايته الاقل تكون الاصل في الاكثر اختار روايته الاكثر احتياطاً لان  
 التكبير عبادة ومحل الخلاف التكبير هو ما يستدل به على كراهة الذكر وهو قد مر  
 ان ابن مسعود قال لغوم بجمعة يملكون برفع الصوت ما راكم الاستدعاء ابن ملك  
**قوله** ركنه ابن مسعود على الاميان والوجهة ولا باس به عقب العبد لان السلي توارث  
 من وجب الشاعم بجمعة **قوله** وجماعة سحبة خرج جماعة الت والواة لا العبد في الاصح جوهرة  
**قوله** علي الرجال المقيمين ان اقتدوا بما فراد **قوله** معيب المكتوبات سواديت اوقفت  
 فيها من عامه اعيان وقته كالامنية بلا فضل يمنع السبا كالتمتع والحدوث المهرم  
 بما داراها بالخرزج من المسجد ومجاوزه الصفوف في العجا او لم يرت وجهه من  
 القبلة ولم يخرج من المسجد ولم يجاوز الصفوف يكبر لان حرمة الصلاة باقية وان سبه  
 الحدث بعد مناعة من الصلاة ان شاذ هب فيشوهنا ويرجع ويكبر وان كان كبر من غير  
 تطهير لانه لا يوجب في تحريم الصلاة فلا يترط له الطهارة قال الشافعي هو الاصح  
**قوله** وقال هو علي كل من صلى في الغنوب على قولهما في هذا القياس لان سرع سب  
 المكتوبة فيؤديه كل من يود بها ولما كان المحرم بالتكبير يثبت على خلاف القياس  
 الذي ورد به كان جامعاً لهذه الرايا فيستفي ان يراعي جميعها بن ملك **قوله** على المرأة  
 والمأخر غير ان المرأة تخافت خلاف الما لان المحصر فيه سنة وتوجب على السوء  
 كاللاحف كلفه لا يكبر مع بل بعد فضا ما فاته ولو بالغ فيه فنية لا تقدر ولو لم يفته  
 ولو تركه الامام ان به المقترب منه ويبدأ الامام بسجود السهو لو جوبه في حرمتها  
 ثم بالتكبير لو جوبه في حرمتها ثم بالتلبية لو جوبه في حرمتها ولو بدأ بالتلبية سقط  
 السجود والتكبير **باب صلاة الاسير** من اصابه الحكم في سببه وقوله الله  
 لا ينهايوديان بالجماعة وقدم العبد لو جوبه فقال كسفت الشمس كسوفاً  
 وكسوفاً الله كسوفاً من وجوهه وعمل انه بالكاف والخالف الشمس والقمر **قوله**  
 وقال ان في بركوعين له ماروثة عايسة رضى الله عنها ولما ماراه ابن عمر

رضي الله

رضى الله عنها والحال انك على الرجال لعزيم فكان الفرجيع لرواية لغيره **قوله**  
 يصلي ركعتين في غير وقت كرويه ويندب كونهما في صلب العبد او المجدد الجامع وهذا  
 بيان لافله وان سبب اربعاً او اكثر ركعتين تسليمة او كل اربع محبب **قوله** بلا  
 اذان واقامة وينادي بالصلاة جامعة لجمعة **قوله** وهي سنة للمواظبة  
 وقيل واجبة الامر في قوله عليه السلام فاذا رايتهم سباً من هذه فافزعوا الي الصلاة  
 والظاهر ان الامر للندب لانه لمصلحة لقوله النافع **قوله** ثم الافضل ان يطول  
 القراءة وفي الجوهرة انه عليه السلام قرأ في الاولى بقدر سورة البقرة وفي الثانية  
 بقدر سورة العنكبوت ويجوز تطويل القراءة وتحقن الراعي بالقلب فاذا خفف  
 احدها طويلاً الاخران في المقصود استيعاب الوقت بالصلاة والوعاء **قوله** ثم يدعو  
 الامام حال استقبال القبلة او قاعاً يستقبل القوم ويؤمنون على دعائه هناك  
 والاخير احسن جوهرة **قوله** حتى يتجلى الشمس كمال الاغلا لا المتراه جوهرة  
 صلواته في السادة اليه انهم يجمعون للصلاة والدعاء **قوله**  
 والظن ان اب المعالبة بالنها روالضو الهائل بالليل والصواعق وانتشار الكواكب  
 والبرق والمطر الراعين وعمرم الاراض ومنه الدعاء برفع الطامون وكل طامون يا  
 راعكس وتماير في الاشياء فائدة الغزب بالكاسات ونحوها عند خسوف القمر  
 من فعل اليهود فيجب اجتنابه لقوم منه صلى الله عليه وسلم عن التسليم بالكفار  
 سرع العدة لابن التلعن **باب الاستسقاء** طلب السقيا من الله وهو  
 المطر غني وسقي واستق يعين وقيل سقانا وله ليرب واستقاء جعل له سقيا ليرب  
 منه **قوله** ان صلاة الكسوف يوفيه بالسنة الي الاستسقاء من اذرة لقوله المم  
 له صلاة لا جماعة وقد يرفع مجمل قوله تؤدى بالجمع العظيم على معنى تؤدى في حاله  
 حضور الناس واجتماعهم لا الجماعة المورثة واخر الاستسقاء عن الكسوف لان صلاة  
 الكسوف سنة او اجبة بخلاف الاستسقاء وتؤدى جماعة بلا خلاف بخلاف **قوله** ولا  
 بخطبة لا تبايع للجماعة ولا جماعة **قوله** وله دعاءان يدعو الامام في استقبال

قراءة كل طموني  
 والحمد لله رب العالمين



القتله وانما يد به والناس بقود مستقبلين القيلة يومنون على  
دعائه باللمم استغنا غنيا معينا هيبا من يقار بعادقا عما جلا غتر  
رايت فجللا اسعاطقا ابا وما استغنا سر او صهر امهات **قوله** ودعا  
واستغفار من عطف الخاص على العام اذا الاستغفار له عاخصا من الغفرة **قوله**  
يعلى ركعتين جماعة لان النبي صلى الله عليه وسلم صلى فيه ركعتين كصلاته اليه  
فلما قلده مرة ونزكه اخري فلم يكن سعة هداية **قوله** ويخط خطبة واحدة عند  
ايه يوسف وخطبتين عند محمد ويكون معظم الخطبة عند ما الاستغفار حرة  
**قوله** وقال لا قلب بقلب الرد لان عليه السلام فعل كذلك وله انه دعا فقيل  
سباير الادعية وما روي عن فعله كان تقاولا واعتراضا بانه لم لا يتعارف من  
بناشأ به عليه السلام واحب بانه علم بالوحي ان الحار ينقلب متى قلب الرد  
وهذا مما لا يتأتى بغيره فلا فائدة بالتاسي ظاهرا وانها فيه وفيه محب اذا لا  
في انما ان يكون شرعا حتى يثبت دليل مخصوص منه ويقلب بالتخفيف  
اذا من صدر من الخطبة سريلا **قوله** ولا حضور ذم يعني لا يكتفى بالذي  
من حضوره عند عامة العلماء اذا فائدة في دعائهم ثم الراجح هو ان يقال  
ان دعاءهم بنجاب اي يجوز عقلا وان لم يقع فهو **قوله** وانما يخبرون ثلاثة  
ايام متتابعات لا غير لانهم لم ينقل اكثر منها ثم الخروج مخصوص بغير مكة  
وسيت المقدس اما فيها فمختصون في المسجد فمخ و لم يذكر المذنب كانه  
لصيق سجدها ويستغفر لهم الخروج صلاة مع تواضع وتخشع في باب  
خلقة ناكسي روم بعد تقديم التوبة والصدقة وسبق الامام ان يات  
بصيام ثلاثة ايام ثم يخرج بهم في اليوم الرابع واخراج الرواب مستخدم  
الصغنة والشيخ والاول ان يخرج الامام معهم ولو امرهم بالخروج او فخر  
بفراذه حان تخني واذا انتهوا بالخروج فمعلقوا قبل ان يخرجوا  
ان يخرجوا ويتركوا او يستزيدوا هو **باب صلاة الخوف** من امانه

الامام

النهي

النهي الى شرطه جوهره وفي الدرر سببها الخوف انني فالاول نظر الى  
الكيفية المحفوفة والثاني نظر الى اصل الصلاة سريلا **قوله** والناسية منها  
بالاعتبار بين السابقتين وهما الادا جمع عظيم او ان اللسان حاله السرور  
والخزن ولا وجه لتحقيق الاعتبار بالثاني دون الاول فانه يقع اعشاره  
الغيا بل هو اظهر بحسب في الزمر كل من الاستسقاء والخوف سرع لغرض الا ان  
الاستسقاء مساوية هو التقاطع المطر وهذا لا اختيار وهو الجهاد الثاني من  
الكفر **قوله** خلافا لابي يوسف له انما شرعت بخلاف القياس لاجازة فيلية  
الصلاة خلف النبي صلى الله عليه وسلم وهذا المعنى الغرض بموته عليه السلام  
ولنا ان الصحابة رضي الله عنهم اقاموها بعده وسموها الخوف وهو محقق  
بعده **قوله** ان اشتد الخوف ليس الاشتداد شرط بل الشرط حضور العدو  
بمع **قوله** من عدو اربع عطف خاص على عام وفيه انه من خصوصيات الواو  
موس وفيه انه ليس من خصوصيات الواو بل يشاركها في ذلك متى خوف  
الموق والخوف كالبيع جوهره **قوله** من الركن لا الوقوف اي من وقف  
المعدي بمعنى حبس لامن وقف اللازم الذي يصدره الوقوف لقدم محنة  
ولامن التوقف اذ ليس المقصود ان يجعلهم واقفين بل ان يحبسهم باز  
العدو وسوا كانوا واقفين او حالس **قوله** طائفة باز العدو وهذا  
اذا شازع القوم في الصلاة خلف واحد فان لم يتنازعوا في لا فضل ان يصلي  
باحد الطائفتين كل الصلاة وبالنسبة غيره ولا فرق بينهما اذ كانت  
العدو باز الفئلة او لادعم كلامه المقام خلف المسافر حتى يقضى ثلاثا  
بلا فائدة ان كان من الاول وبقره ان كان من الثانية والمسبوق ان ادرك  
ركعة من الثلث الاول فهو من الاول والا من الثانية واعلم ان الطائفة التي  
صلت مع الامام او لا انما يقضي ليا العدو في الثاني بعد ما رفع راسه من



الصلاة الثانية وفي غير الثاني اذا اقام من التمسك الاول حموب **قوله**  
 او كان في الخراج والعبد اذا كان في المراء فثانية **قوله** وجات الاول والحي  
 لب سقينا حتى لو اتمت مكانا ودقت الطائفة الذاهبة بازاء العدد وحت  
 وبه اخذ الشافعي وهذا من المذهبين راتيات عن النبي صلى الله عليه وسلم  
 تكن فيها انتظار الامام المأموم وتكون المأموم وسجوده قبل الامام وكلها خلا  
 الاصل فيكون ما روينا من ذلك **قوله** بالاول ركعتين وبالثانية ركعة  
 لان تصنيف الركعة الواحدة غير ممكن فحلت مع الاول بحكم السجدة ولو عكس  
 منعت صلاة الطائفتين اما الاول فلا يفرانهم في غير اوانه واما الثانية فلا  
 لو ادركوا الركعة الثانية صاروا من الطائفة الاولى لادراكهم الشفع الاول وقد انفر  
 في اوان رجوعهم والاصل ان الانصراف في اوان العدد مطلق لا عكس لانه مقبل  
 والاول معرفت ولو جعلهم ثلاث طوافات وصلي بكل طائفة ركعة تسد صلاة  
 الاولى وصلاة الثانية والثالثة صحيحة ولو جعلهم في الرابعة اربع طوافات  
 بكل طائفة ركعة تسد صلاة الاولى والثانية وصلاة الثالثة والرابعة صحيحة  
 خلافا لما في ذلك وما لك بها ان الامر باخذ السجدة في قوله تعالى ولياخذوا  
 لب الاموال والنفوس منها ولما انه عمل كثير من الافعال والاعمال لا رهاب العدد  
 لا يجوز الفحال فيها ان ذلك ولو فاضل تجوز قبل كالمسيرة لم يقتد زيلي **قوله**  
 صلوا ركبا ما خارج المرد لا يجوز والبيان في المصرو لا ما ساء في غير المصرا لان النبي  
 عمل لغيره كالزيت الساج لا يجوز صلاة له لان السج على كثير زيلي **قوله**  
 من ادب جمع فرد على غير فاس حال متداخلة او مترادفة حموب **قوله** لعدم  
 تقدم الاعجاب في الشك فان كان راكبا مع الامام على دابة واحدة مع اتفاق  
 زيلي **قوله** لا يجوز ركعة واحدة ولو فاضل في المصرا العذر حاضر ثم ذهب لا يجوز  
 لهم الاتخاف لزال سب الرخصة ولو سرحوا منها ثم حضر العذر جاز لهم

الاتخاف

الاتخاف في اوانه زيلي **قوله** ثم ظهر انه سواد صوابه ثم ظهر انه عدو في  
 المحيط اذا راوا سوادا فظنوه عدوا فاضلوا صلاة الخوف ان ظهر انه العدو  
 يجزيهم والا فلا ينبغي نزع صلاة الخوف ليعبر وعنه حق العاصي في السجدة  
 فعل هذا لا يصح من النجاة **باب صلاة الجنائز** من اضافة التي لا سببه  
 والموت منه وجودية خلقت ضد الحياة وتقبل عدم الحياة عما من شأن الحياة  
 تلوع **قوله** لان الخوف قد ينقض هذه مناسبة خاصة والعامة هي انها صلاة  
 من وجه لا مطلقا وانها متعلقة بعارض هو اضرار العوارض الا ان هذا يقتضيه  
 ان تذكر الصلاة في اللعبة قبلها لانه اضرعا ليكون ختم الصلاة  
 بما يتبعك به حال لا رجاء **قوله** قد يفيض اليه الى المدلول عليه بلفظ  
 الجنائز **قوله** ولي المختصر سمي به لان الوقفة قصيرة او ملائكة اليه  
 وعلامته اسنخا فترميمه واخواجه مخزوه واختلاف صدغية وهذا  
 اذا لم يشق عليه فان شقق ترك على حاله والمرجوم لا يوجه مواج  
 وينظر حكم من يقتل بالسيف تصا صا هل يوجه او لا **قوله** على جنبه  
 لا يمن بيان السنة والمختار في بلادنا الا نشت لقا على ظهره لانه اسر  
 لتقنع عينيه وشده حبيبه وامنع من تقوس اغصانه ويرفع  
 راسه قليلا ليكون وجهه الى القبلة والاصح انه يوضع كيف يشق  
 ويجب لا قربا به وجرا انه ان يدخلوا عليه ويملوا نسوة تيسر  
 والرعد وسيف اخضر الطيب ويخرج من عنده الحايض والنفا  
 صراج وقال الكمال لا يمتنع حضور الحبيب والحايض **قوله** وهي  
 ان يقول اي مرير التلقين منزه ذلك صبرا عماه ان ياتي باليدون  
 اضر كلامه لان يامر به بذلك ولا يذكر عليه ما لم يتكلم باحسنى ومترتب  
 ان يكون الملقن غير متهم بالمسرة بمولته وان يكون ممن يقتدر عليه



الجحيم **قوله** والتلقين واجب كذا في الفتية والمحبي وفيه يجوز  
 في الدلالة وهذا التلقين مستحب بالإجماع انتهى ونحوه في المنع  
 والمعراج **قوله** واذا ظهر منه ما يوجب التلف لا يحكم بكفره ولا يعامل  
 معاملة موت المسلمين حلاله على الله في حال زوال عقله **قوله**  
 وقال الشافعي يلقن بعد الموت لقوله عليه السلام لقتلوا موتاكم سهادا ان  
 لا اله الا الله ولما ان الاحتضار وقت يسير عن الشيطان لا فساد اعتق  
 يحتاج الي مذكرو المراد من قوله موتاكم من يقرب من الموت بحال من ذلك  
 وقال الزبلي التلقين بعد الموت لا يفعل وان فعل لا ينهي عنه وفي الجملة  
 انه مشروع عند اهل السنة لان الله يحبيبه في قبره وهو رتبة ان يقال يا فلان  
 ابن فلانة او يا عبد الله بن عبد الله اذكر الذي كنت عليه وقل وصيت يا الله  
 وبالله السلام دنيا ومحيط بنيا والاشهر ان السوال حين يوفى وقيل في بيت  
 تنطبق عليه الارض كالقبر ومن لا يسأل شيئا ان لا يلقن والاصح ان لا يسأل  
 لا يسألون ولا اطفال المؤمنين واختلف في اطفال المشركين ودخولهم الجنة  
 او النار ونهر والسوال في القبر لا يثبت بهذه الامة وقيل يخفى تحت الظاهر  
 وفي التبرار في السوال فيما يستقر فيه الميت حتى لو اكله السبع فالسوال  
 في بطنه فان جعل في تابوت اما ما نقله الى مكان اخر لا يسأل ما لم يوفى  
 انتهى **قوله** المختار في قوله توبه الياس لا ايمانه لان الكافر غير عارف  
 بالله وببيته ايمانا وعرفانا والفاستق عارفة وحاله حال البقا والبقا اهل  
 ودليل قبولها منه مطلقا اطلاق قوله تعالى وهو الذي يقبل التوبة عن  
 عباده بذنوبه ويكره غنى الموت لغير توبته لله من ذلك **قوله** سئل  
 الحياه ثلثية هي جمع اللام وهو اليفظ الذي عليه الاسنان ويوضع على  
 بطنه سيف او مرارة لئلا ينتفخ **قوله** وعرضت عليه ريقه ويقول عوفنه

لسهر الله

لسهر الله وعلى يده رسول الله اللهم يسر عليه امره وسهل عليه بعده  
 واسعد به لقاءك واجعل ما خرج اليه خيرا مما خرج عنه وبكرة فزاة القبر  
 عنده حتى يغسل لان القرآن يجب تنزيهه عن محل النجاسة وفي المعراج  
 لو توب عليه قبل غلظه كره لا بعده انتهى وتوضع يراة في جانبه لا على  
 صدره لانه نقل الكلام من شرب لا يابس بالاعلام بموته وبكرة  
 في الدلالة الاسواق خاتمة وقال الكمال الاصح انه لا يكفر بعد ان لا يكون  
 مع توبته بذكره انتهى وشك في البحر **قوله** ويوضع على سبيل وهو النكت الذي  
 يغسل عليه قبل يوضع قولوا وقيل يوضع عرضا والاصح كيف يشير ويوضع كمامات  
 لئلا تقبره نداء الارض **قوله** ارسعا ولا يراد بها **قوله** بيت من السرة  
 التي في فمها في النهاية والشيين وهذا شامل للراة والرجل لان عمرة المراه  
 يراة عمرة لقورة الرجل للرجل وقيل العمرة تحت السرة وبه مفسوفة  
 بحته شرب لا **قوله** وجراد بين يديه لغسله فانه فرض كفاية بالاجماع  
 واختلف في سببه فقيل المحرك الحال بالموت وقيل النجاسة وهو الصحيح وان  
 لو عمل ميتا قبل غسله وفعل به لم يقع صلا لانه لا بد من النية في غسله لا انما  
 الوجوب عنا لا لظهوره ولا بفعل الرجل زوجه ولا امته مطلقا ونفسه الز  
 ولو ذمته بشرط بقا الزوجية واذا لم يكن للميتة الارحاة يسميها ذوم محرم  
 منها وان لم يوجد لها احب من يديه خرقه فيمها الا ان تكون امه فلا يحتاج  
 الي حائل والرجل الانسان محبته واحدة من محاربه والحنمة المكريم والذي لم  
 يبلغ هذا الشهوة يغسل الرجل والشاة فدره في الاصل تما قبل الحكم ولو قبل  
 اطراف ميت او لعقت برنه لم يغسل ولم يصل عليه بل يوفى الا ان يوجد  
 اكثر من النصف من بدنه او النصف ومعه الرأس فيغسل ويصل عليه وان لم  
 يدع الالميت فان عليه سماء السدين كحان وحفظا بوعلى عانة غسل رجلي

ان

يكن

وجه



عليه وان لم يكن فالصحيح انه يغسل ايضا ويصلي عليه لان دلالة المكان  
بها يحصل غلبة الظن بكونه مستلما وتزويدها الخرب نظر الى العلامة فان  
لم تكن فالصحيح انه لا يغسل ولا يصلي عليه ولا يدفن فيه تقابر المسلمين  
ولا اختلط اموات المسلمين بالكفار قال الأثر مسلمون يغسلون ويصلي عليهم  
وينوب المسلمين بالبرعاء وان كان الكفار والذين يتولى الكول وان استوا وعملوا  
وعمل يصلي عليهم قبل نغم وقيل لا والاحوط ان يتخذ لهم مقبرة على حدة  
والادوية ان يكون الفاسل اقرب الناس الى الميت فان لم يحسن الفصل  
فاهل الامانة والورع وتقبل الحبيب والمحابين مكرهه والافضل ان يغسل  
حائفا فان اسغى اجرا فان كان هناك غيره جاز والا **قوله** ووضي الا اذا  
كان من غير الا يغسل الصلاة فيغسل بلا وضوء وسر من لابي **قوله** خلافا للشيخ  
له ان تمام الغسل للميت بها فكذا الميت ولنا ان ادخل المائنة في الميت والتم  
خرج فتمنع عنه من ذلك الا اذا كان حيا او حاضرا ونفاذ عن المدرسي  
واسعد بعض العلماء في لقائه واسنانه ونفثه ومثخيه بخبره وعلمه على التماس  
الا ان يورد بيده بوجهه ويمسح برأسه ويصلي واختلاف قوله بحايه تقبيل  
اي حنيفة بخبره مثل ما كان ينبغي في حياته ولكن يلف حنيفة على يده  
حتى يظهر المحل وقال ابو يوسف لا ينبغي سر من لابي **قوله** فخل من الاغلا  
لاست الغلي والغليان لانه لازم من **قوله** وهو سحر السيف والبراد  
ورقة بينهم من هذا ايضا انه حقيقة في الشجر حجاز في الورق والذبي في كلام  
غيره ان السدر ورق شجر السيف ويطلق على الشجر نفسه **قوله** او حرض  
بضم الحاء المهملة وسكون الراء هو الانسان وارثه كلامه للتخفيف من حرج الجمع  
والخروج **قوله** والافالقرح بفتح القاف وتخفيف الراء ونفعل به هذا  
قبل الترتيب الا ان لينزل ما عليه من الميت سر من لابي **قوله** اذا كان

له

له شعر على راسه لم يقبل والحقيقة لان الغالب وجود شعره فيها بخلاف الراس  
حتى لو كان اسود او اجرد لا يفعل به **قوله** واصحح على يساره لبتدأ بيمينه  
**قوله** الى ما يلي الخت بالمعجمة الحنب المقتل به لا بالمهملة لانه يوم ان  
يؤم يغسل الي ما يلي الخت من الحنب لا الحنب المقتل به معراج وجوز العيني  
الوجهين وفي الثاني نظر من حيث الصناعة لان الخت ظرف لأم الاصناف فلا  
يجوز دخول الي عليه حبيب **قوله** ثم احلبي الاربعة اجلاسه يجمع على جنبه اليسر  
ونفسه وهذه غسلة فالتة لم يحصل المسنون ويجب الماعلية في كل اقسامه لان نوات  
وان زاد عليها ونقص جاز اذا الواجب مرة **قوله** ولم يعد بالنا بالمجبول غسله  
بضم القين المعجمة قيل وبالفتح ايضا وقيل ان استغنى الى الفضول نفع والى غيره ضم  
وكذا لا يعاد وضوءه لانه عرف بضاو قد حصل مرة **قوله** لتطيب الميت ولا بأس  
بما يرايط الا الزعفران والورد في حق الرجل لا المرأة وليس في الغسل استعمال  
الظن في الروايات القاهرة وعنايب حنيفة انه يجعل الظن في مخزيه وحمافه  
وقال بعضهم في دبره قال في الظهيرة واستنجه عامة العلاف **قوله** على يساره  
لانه لما كان يسجد بها حمت بزيادته كرامة وصيانة لها عن سرعة الفناء **قوله** والا  
يسوح شعره اي ذكره ذكره **قوله** والحقيقة من عطف الخاص على العام اهتماما بشأنه  
لانه ذكره بعض كما ادعاه الزبيدي **قوله** خلافا لما في له قوله عليه السلام اصنعوا  
بأوراقكم كما يصنعوا بغيركم ولنا ان هذه الاشياء للزينة والميت مستغن عنها وما  
رواه مجمل على الغرض ان ذلك **قوله** ولا يقف ظفره الا ان يكون مكسورا والحاصل انه  
لا يفعل به ما هو للزينة **قوله** وكفنه لا أعلم ان اصل المتلفين فرض كفاية وكونه على  
هذا الشكل سنون والمراد بكونه فرض كفاية بالنظر الى عامة المسلمين الذين فرض بكونه  
سر من لابي ثم هو والحنوط وما يجهيزه مقدم على الميت فيقدر الستة عالم تنطبق



لعينه حق الغير كالرهن وان لم يترك شيئا يغلي من حجب عليه لفقته وان فقد  
 يغلي قدر ميراثهم الا ان وجهه فلقها على زوجها ولو غنية وعليه التوب  
 فان لم يكن له احد يغلي بيت المال فان لم يخط ظمما او يحجر يغلي الناس ان  
 ساروا له ثوبا فان يغلي من رده على المقدر فان لم يدركه به من له ان  
 يستغن بغيره من ربه لو كان في مكان ليس فيه الا واحد ذلك الواحد ليس له الا  
 ثوب لا يجب عليه ان يكفيه ولو غنى وهو طريق كفن ثانيا من جميع المال فان  
 قسم ما له يغلي الورثة دون الغنم واصحاب الوصايا ولو غنى بعد ما يقع فيه  
 كفته كفن في ثوب واحد ولا يخرج الكفن عن تلك المستخرج حتى لو اقر من الميت  
 سبع كان المخرج لا للورثة **قوله** من القرن الى اليوم **قوله** خلا فالك في فيه  
 له ما رثه عائشه رضي الله عنها كفن عليه الصلاة في ثوب ليس فيها قميص ولا  
 عمامة ولما مات روي ابن عباس رضي الله عنهما انه عليه السلام كفن في ثلاثة ارباب  
 منها قميصه الذي مات فيه ومار ونباه ارباب لان الى الالف على الرجال المحضرون  
 دون النساء بعد هذا ان ذلك بلا حبيب المراد به الشق النازل الى الصدر  
 الى الكمال ولو كفن في قميصه قطع جيبه ولبنه وكفيه **قوله** وتغافى  
 كسر اللام دخلت عن العامة لانها مكرهة على الامم محبة واستغنها المشركون  
 بغيرها والاشراف وتكره الزيادة على الثلاثة وقيل لا بأس بها محبوب  
 ولو كفن في الصباح وافقته لغا من باب قتل **قوله** وخرقه وضعا ما بين المذبح  
 والسرة وقيل ما بين الذبي والركبة زليلي والخنثي المشكل كما سراه في الكفن  
 والمحرم كالحلال والمراهق كالبالغ ومن لم يراهق ان كفن في ثوب واحد هان  
 والتطديف والادفين كالغضون الميت ويكفن الميت بكل ما يجوز له لبسه  
 في حياته واجبه البياض وما كان يعيل فيه تمويه وشرحه **قوله**  
**الصلاة على الميت** نزل انما من حفها بوجوه هذه الالة كالزوجة

لغفته

بالثلث

الثالث ورد بحديث ان ادم عليه السلام لما حضرته الوفاة نزلت  
 الملائكة ففسلوه وكفوه به وتر من القباب وحضر راله حرا وعلو  
 عليه وقالوا لولده هذه سنة من بعده فان مع ما يدور على الخسوة  
 بغير حمله على انه بالنسبة لمجد التكبير والكيفية قال التوافيق  
 لم تكن شرعت يوم موت خديجة ومن الله عنها وموتها بعد النبوة لبشر  
 سنين وهذا يدل على انها شرعت بالمدينة **قوله** ان حضرة فان لم يحضر  
 فسلطان المهر فان لم يحضر فاقام فان لم يحضر فاقام الحي **قوله**  
 وهي فرض كفاية بالاجماع وفي القسمة من اكلها كذا لانكاره  
 الاجماع اهت وسب وهو بها الميت الملم وركتها التكبير امت  
 والقيام وسننها المشا والرفا **قوله** وشرطها اب الحاض بها اسلام  
 الميت وطهارته وحضوره ووضعها وتقدمه على الامام فلا تقع  
 على غايه ومحمول على دابة وموضوع خلف الامام لانه كالامام  
 من وجه دون وجه لقمها على النبي وصلاة النبي عليه السلام  
 على الخاسي لقوية او خصوصية او روية له بسريه هي راء حجرة  
 مع روي القسمة الطهارة من الخبيثة في الثوب والبدن والمكان  
 رسترا لغوره شرطه في الامام والميت جميعا **قوله** ثم امام  
 الحي فيه اجماع وذلك ان تقدم الولاة واجب وتقدم امام الحي  
 مستدرب فقط سلطان يكون افضل من الولي والا فالولي ارب  
 محبة **قوله** على ترتيب النصات الا الاب مع الابن فيقدم الاب  
 عليه التفاف في الا مع وولي العتاقة رابنه ارب من الزوج والاف  
 ان المكاتب ارب بالصلاة على عبده واولاده من المولى **قوله**



وله ان ياذن لعبد من عباده الصلاة وكذا في الانصراف بعد ما مثل الدفن  
اذ هو يدون الاذن مكره فان كان هناك من سبب فيه فله المنع بخلاف  
البقيد **قوله** اعاد الولي ولو على قبره ان شاء لاجل حقه لا لاستعطاء الوصف  
ولذا قلنا ليس لمن صلى عليها ان يعيد مع الولي لان تكرارها غير مشروع  
**قوله** فلا قلت من له ان الناس صلوا على النبي صلى الله عليه وسلم سرا  
ثم ما بعد قومه ولنا ان عبد الله بن سلام لما فاتته الصلاة على عمر اصابه  
منه قال ان سبقنا بالصلاة فلم اسبق بالردع وتكرار الصلاة على النبي صلى  
الله عليه وسلم كان محض صوابه ابن ملك **قوله** لي التاويل اراد به التقيد  
لعدم حضور من هو اولي منه اما لو حضر السلطان وقد صلى الولي  
اعاد السلطان حتى وفي النافع ليس له الاعادة وحزم بمنع التراج  
**قوله** وان وقت بلا صلاة شامل لما اذا لم يغسل دفن اذ اذ من  
لا ولاية له بحتمي وهذا اذا هيل الثراب عليه فان لم يهل اخرج وصلى عليه  
نعم **قوله** اكبر الراية ظاهرة انه في الشك يصلي عليه لكن في المنع  
محمدا لانه تقدم على النافع **قوله** اربع تكبيرات كل تكبيرة قائم مقام ركعة  
قالا ولي ذلك لا شرط في تجزئتها صلاة جنازة على تحريمه اخرج بنابيد  
الاولي ويرفع يديه فيها وقال ائمة بلخ في كل ما نهر **قوله** وقال ان من يقرا  
الفاتحة لا ينال صلاة من وجه ولا صلاة الا بالفاتحة ولنا قوله ان يسجد  
اخره عليه السلام لم يوقت لنا في صلاة الجنازة قراءة ابن ملك فلا خلاف  
الا بنية الدعا كمن قال الرب لا اله الا انت سبحانك اني كنت من الضالين  
من قصه القرأنة بها حروها من الخلاف وقد بينت عن النبي صلى الله عليه وسلم  
انما يدعى من ابن عباس رضي الله عنهما انه عليه السلام صلى على جنازة فقرأ

الفاتحة

الفاتحة الكتاب وقال لعلوا اذ من السنة وصحة الترمذي **قوله** وصلاة على  
النبي صلى الله عليه وسلم كناية الشهد **قوله** فاحية على الاسلام فترى مع انه الامات  
لان تعين على الاتقياء فكان دعائه حال الحياة بالامان والافتقار واما في  
حال الوفاة فالافتقار وهو العمل غير موجود **قوله** وتلقين وينوي  
بها الميت مع القوم رفعه وبوافقه ابن ملك وخالفه قول قاضي خان لا ينوي الامام  
الميت في تلقين الجنازة بل من عن يمينه ويساره ومثله في تحضر الظاهرية  
والجوزية **قوله** لم يتبع هذا اذ اسع من الامام ولو من المبلغ تابعه وينوي الاقتناع بكل  
تكبيرة كما في العبد نهر **قوله** خلافا لفرحيق قاسمها على تكبيرات العبد ولنا  
ان الخامسة مسنوعة بخلاف تكبيرات العبد لان الزيادة عليها تجهد بينها لاقتناء  
العبادة ومن اسرع علم في عددها وسقطنا الكلام في ذلك في باب العبد **قوله** ولا يتفر  
لصبي ومجنون ومجنونة لانهم لا ذنب لهم **قوله** فزطابن جنت **قوله** اي اخرج  
متقدما كذا قال العبد وغيره ورده في الجرح بلزوم التكرار في قوله واجعل  
لنا احرانا لا ولي ان يقال ساقيا بهما لمصالح والمديان الغابط هو  
الذي سبق التوارد على الماتيهي لهم ما يحتاجون اليه انتهى **قوله** والفرد  
بين الاجر والثواب ان الثواب هو الحاصل بالمجملات لان الثواب لقنه  
بدل العبد والاجر بدل المنفعة وهو تابعة للعبد ولا ينكر اطلاق احد على  
الاخر **قوله** وخرا بضم الزال وسكون الخاء المعجمة **قوله** وينظر المسبوق  
ولو لم ينظر وكبر لا يقتد عندها كمن ما اداه غير معتبر خلاصة رنج **قوله**  
او تكبيرين او ثلاث **قوله** مثل ان ترفع اب على اعناق حتى لترى نعت على الابر  
كثير في ظاهر الرواية نهر ولا يخالف ما ياتي من انها لا تقع اذا كانت الميت على  
ايدى الناس لانه يقتصر في البقاء لا يقتصر في الانتداب **قوله** لا يكره  
يكبر حين حضر لان الاول للافتتاح والمسبوق ياتي بها ولنا ان كل تكبيرة



قايمة مقام ركعة والمسيوق لا يقدر بمافاته لهدايه واثرا لخلاف  
 يظهر فيها يوسف باربع فائته عندنا لا عندهما اي الي يوسف والي  
 والفتوي على الي يوسف **قوله** بل يكبر حين اراد لانه مجازا المراد  
 دفعا للمخرج ويكثر ما زاد على التحريم بعد الفراغ يستعاض به ان حصى  
 رفع اليك على الاعناق ولو كثر الامام اربعاً والرجل حاضر فانه يكبر حاله  
 يسير الاقام وتقفى الدلائل وعليه الفتوي من رويها لقم فامرا لان  
 يفرق بالمحضور وعدم **قوله** هذا الصدر استخبا بالانه محل الاعا  
 والشفاعة لاجله واذا احدثت الحناير فافراد كل صلاة افضل وتقدم الا  
 فالافضل وان جمع حازم ان كان فعل الحناير نصف واحد او فقام عند افضل  
 وان كان جعلها نصف مما يلي القبلة واذا خلف واحد ويقوم عند اصغر  
 الكل وقال ابن ابي ليلى جعل راس كل واحد اسفل من راس صاحبه  
 هكذا درجات قال ابو حنيفة هو حسن لان النبي صلى الله عليه وسلم  
 مع صاحبه د فتوا هكذا ويراعى الترتيب فتقرب الافضل منه  
 فالافضل الرجل مما يليه فالصبي فالحنثي فالباغية فالمرأة والضرورة  
 المحرقة على والعبد على المواة واما ترتيبهم في قبر واحد للضرورة  
 فنعكس هذا فجعل الافضل تماما الى القبلة وان استنور في الفضل سفي  
 له ان لا يعدل عن المحاذاه مع **قوله** فوسطها يكون النبي سريلا  
 ولم يصلوا ركبانا ولا قاعدتين **قوله** وفي القياس يجوز لانا  
 دعا وجه الاستحسان انها صلاة من وجه لوجوه الغزبية ولزات  
 لها ما تترط للصلاة **قوله** ولاني سجداي سجدة واحدة والفضل في اذ كان  
 الميت خارجا والخيار الكراهة مطلقا على ان المحذور انما يثبت بالعلمية  
 وثنا لبعها كنافلة وذكره تدريس علم **قوله** فانه مكره ان يقرأ ما قبل

تنزيها

تنزيها يلي قال الكمال وكوننا تنزيهية اولى ثم ذكر وجه **قوله**  
 وعندنا ان من لا يكبره لانه عليه السلام صلى على جنازة شهيد في المسجد  
 ولنا انه عليه السلام من عن صلاة الجنازة في المسجد اما صلواته على  
 جنازة شهيد فكانت بعد المصراين تلك **قوله** ومن استهل بالناس  
 الفاعل ان يرفع صوته ويكفي للمفعول اذ لا يصبر والمراد هنا الاول  
 الا ان خصوص رفع الصوت انما هو معناه للفتوى اما الشرح فهو  
 ان يكون منه ما يدل على حياة كحركه عضوا ورنج صوت فخصي والمراد  
 ما يدل على حياة مستغرة ولا غيره بقبضه البدن بها لان هذه  
 الاشيا حركه المذبوح لان في هذه الحالة علم اطمحت جوهره والمفتبر  
 خذرج اكثره حيا كما سذكره وحدا اكثر من مثل الرجل سرتة ومن قبل الزا  
 صدره منته المفتي وقيل قول الامم وكذا القابلة في الاستقلال  
 للصلاة لا للميراث وقيل القابلة العدل لا الامم في الميراث مندها خلاص  
 لا بحنفة جوهره وهو يتبدل ان لا يقبل في الميراث من العام الارجلان  
 او رجل وامرأتان وبصرح في الخبر من المحتجب **قوله** صلى عليه ويورث  
 ويورث **قوله** ولم يصل عليه كذا لا يورث ولا يورث اذا انفصل بنفسه اما  
 اذا انفصل كما اذا ضربت بطنها فالتفت حشوا فانه يورث ويورث الا ان كان  
 لما اوجب العزة فقد حكم بحياة **قوله** والمختارة السقطان استان بعد  
 خلقه لا يصل عليه الفاقا واختلافوا انما عليه والمختار انه يورث ويورث ولو  
 حقة وتجبر طهره ولومات حامله والولد في بطنها سقطت من  
 الايسر اخرج الولد لا سمع الا هذا ولو بالفتوى رخص في الام قطع واخرج  
 لوماته والا لا كما في كراهية الاختيار وثراي لمع مال غيره ومات هل شيف

مشاء  
 فا انه يغسل صح



قولان والاولى نعم لسقوط حرمة بتقديمه **قوله** كصبي سي وقتله  
 2. الخبر بغير العاقل اما العاقل فيستقل باسلامه ولا يرتفع ذمة من اسلمه منها  
 انتهت وهو ظاهر كلام الزيداني فانه عند تبعية السيد بان الصغير الذي لا يقبل عنز المانع  
 فظاهرهما انه لو سي صبي عاقل مع احد الجوه الكافرة لا يكون كافرا بل يكون مسلما يتبع الدار وحقها  
 كالمخرج النفل وكلامه يدل على خلافه فانه صلوا الولد بغيره الى البويع والمجنون البالغ كالنفل  
 انتهت **قوله** او اسلم الصبي باعتبار كونه عاقلا في الكلام استخدام والمراد  
 بالعاقل المميز وهو من بلغ سبع سنين فما فوقها فلوا دعي ابوه انه ابن حنيفة  
 وانه ابن سبع عرض على اهل الحيرة ورجع اليهم في ذلك كذا في فتاوى قاري  
 المداية وكان ينبغي ان يقال ما قيل في الحضانة عند اختلاف الابوين في سنة  
 ان كان ياكل ويشرب ويتخير وحده فابن سبع والا فلا **قوله** في هذه الصور  
 اخذ لانه سلم بغير الاصل له المسلم في الاول وللدار والساجي في الثالثة واصالة  
 في الثانية واقرت تبعية الابوين ثم اليرث الدار فان وقع في سهم  
 صبي من الغنيمة في دار الحرب فمات بغيره عليه وحمل صلبا بغير صاحب اليد  
**قوله** مردودا في بقول اي حنيفة بغيره في الصلاة عليهم اللهم اجله لنا اجرا  
 ودفرا ونافعا مشفعا وهذا قضاه باسلامه **قوله** وقيل هم في الجنة  
 وقيل ان كانوا قالوا بلى عن اعتقاد في الجنة والا فقلنا **قوله** انه توفي  
 منهم هو احد من الميامر التي توقفت فيها نظرها ابن السجينة في سنة  
 القديسة فقال **قوله** وبع الامام الاعظم النعمان سبب التوقف في جواب ثمان  
 سور الخوارق من جلالة وثواب حبي على الايمان **قوله** والدهر والكل المعلوم مع  
 ذرية الكفار وقت ثمان **قوله** لكن الناظم ذكر الدهر مع قانع ان توقف الامام  
 انما هو في الدهر المنكر **قوله** وقيل ولي ليس المراد وهو به عليه بل لا بأس  
 ان يفعله معه واطلقه مثل ذرية الارحام قال الكمال في العارية معينة زنا  
 وضع به من انه اراد به القريب لا بعيد لان المواضع على نفس التغيير بعد ازالة

الاصح

النه

القريب

القريب به استقر وهو ظاهر في فقر كونها معينة على ذكر الولد مع ان  
 اطلاق الفصل والتكفين والدفن مما لا ينبغي لا تعارضها في الشرع  
 منها زاد في البحر محررة لانه اطلق في جواب المسئلة وهو مشير بما اذا  
 لم يكن له قريب كافران كان في بيته وبينهم وفي الكافر وهو مقتضى  
 المرتوما المرتد فيلحق في حنيفة وليس للكافر غسل قريبه المستثنى  
**قوله** ويؤخذ بغيره كان ينبغي ان يقدم بعد اعلى قوله وقيل ولي مسلم  
 الكافر لما في فاحصة من الايهام **قوله** بقوامه الاربع هذا في الكبير اما  
 الصغير فلا بأس ان يحمله واحد من ابوين **قوله** ان جعلها رجلا  
 او كذا بقوله الذي لم يولد ليس هذا من حيث الامام ان من ولد الله عنه  
 ان جعلها لثلاثة بان يتقدم رجل يحمل العمودين على عاتقه وراسه  
 بينهما وحمل موطئها رجلا ان حنيفة سعد بن ابي وقاص فمات كذا  
 في المنهاج وشرحه لجلال المحلى ولما قول ابن مسعود اذا اتبع احدكم  
 الحنيفة فليأخذ بقوايم السرب الاربع ولان فيه تحميما على الحاملين وزيادة  
 الاكرام والصفية وهو بعد من سببه يحمل المانع ولقد ذكره في الظاهر  
 والناية زيلعي **قوله** ويحمل به بحيث لا يضطرب على الحنيفة كخبر اسرعوا  
 بالحنيفة فانه كانت صالحة قربها اليه الحنيفة وان كانت غير ذلك فشره فمعه  
 عن رقابكم **قوله** بلا حنيفة بحاجته وموحدتين اي عدو سري وسيد  
 تحمل تحميره ولومانه يوم الحجة وبكرة فاحيره ليصل عليه جميع عظيم  
 بعد هاتين **قوله** ولا جلوس قبل وضعه ولا قيام بعده والكلام في  
 المنيع اما القاعدة اذا مرت عليه فلا يقوم لقائه المختار بحر **قوله** المستثنى  
 فلتها احب لقول ابن مسعود ومن اسره عنه فضل المستثنى خلف الحنيفة  
 على ما بالفضل المكتوبة على النافلة ولانه ابلغ في الاعتناء بها والمقارن

كذلك



في عملها ان احتج اليها بذلك **قوله** خلافا لما في بعض النسخ اماها افضل  
عنده لانهم شفقوا للميت والتفجع يتقدم في العادة قلنا قد اكاد اخفي عليه  
بطش المتفجع عنده فبينما التفجع ولا يحقق ذلك هنا على ان الشفاعة  
في الصلاة وهم يتأخرون عندها زيلوا ولا يسمي عن عينيها ولا عن شملها  
وان كان معها نائحة او صاحبة زجرت فان لم تتحرك فلا بأس بالحسن ولا يترك  
السنة لما قوت بها من الدعاء ثم ينال **قوله** مقدمها بفتح الدال وكسر القاف  
وكذا الموحدة فاذا انتهوا الى المصل يوضع عصا راسه على عنقه القبلة ورجلاه على  
سارها ثم يصلي على الميت فيقول الحمد لله الذي هدانا لهذا الذي كنا لنهتدي لولا  
هدايتنا يا ارحم الراحمين ثم يقرأ سورة الفاتحة او اجازت الصلاة **قوله** رذلك عن الميت  
ويأمر الحنازة لان الميت يوضع عليها على فخاه وفي حالة المني ليقدم الراس بحريته  
ان يحلها من كل جانب من فطون لقوله عليه السلام من حمل جنازة اربعين خطوة كفرت  
عنه اربعين كبيرة ويلى **قوله** وخير القبر في غير الدار لا يختص هذا السنن  
بالاسنان اذ لم ينفذ قامة وان زاد والحسن هذا عند الاسكان وان لم يمكن كالوكان  
في سفينة ولم يتمكنوا من الوصول الى البر الف في البحر وينبغي ان يحل حده الى ما  
المعارف من **قوله** والحديث الحديث والشفقة لغیرنا يقال الحمد لله المني  
والحمد لله والمحدث في اللام ومنها **قوله** ولا يرفع الصوت الا بذكره فربما يجر  
**قوله** من قبل القبلة ليكون الاخذ مستقبل القبلة حال الاخذ **قوله** وعند  
التي في سبيل اضطرب الروايات في ادخاله عليه السلام ورحمته الاول لان  
جانب القبلة معظم **قوله** لا لا جرح الخ لانهما لاحكام البناء والقبر للبناء  
ولان الاجزاء النارية فيكونه نفا ولا لفظا بكرة الاحمار بالذات عند القبر  
واشاع الحنازة بها بخلاف الميت حيث لا يكره الاجازة ولا غسل بالماء  
الحار ويلى وانما يكره الاجر لوجوه الحديث اما فوجه فلا يكره خلاصة

يكون

يكون عصمة من السبع **قوله** وبها الزاب وفكره الزيادة بما نحن منه من الزاب  
لان الزيادة عنزلة البناء ويندب جنوه من قبل راسه فلا يقرأ الفاتحة عليه  
السلام ولا بأس برش الماء على القبر حفظا للزب عن الانداس **قوله** ويقيم فرجة في  
الظيرية بوجوب التيمم وفي الحديث باستحبابه **قوله** ولا يصح فيه البرهان بحرم عليه  
البناء للزينة ويكره للاحكام التيمم ولا يكتب عليه الا بعد ركعتين وهاب انزه او شها  
ويكره الدفن في الغلاف الا للضرورة ويكره ان يطا القبر او يجلس او ينام عليه  
او يصلي عليه او يلمس المني عليه يكره ويجوز التابوت بحوزة بعضهم كالمشي على  
الشف **قوله** مضمومة او اخذت شفعة وخير المالك بين اخراجه ومساواة  
بالارض والانتفاع بها زراعها وغيرها ولو ببلد الميت وصار تزايا جاز ودفن  
فهره في قبره وزرعه والبناء عليه جرح وليس من الشف ما اذا دفن في قبر غيره  
القبر ليرتق فيه فلا يقيس وكمن يفتن بنية الحفر في **قوله** كذا اذا كان الكفن  
مضمونا او سقط في القبر ورم واحد وانفتحت كلة المتاح في امرأة دفن ابنها  
وهي غائبة في غير بلدها فلم يصبر وارادت بذله انه لا يصح ذلك اما اذا اردوا  
قتله قبل الدفن فلا بأس بقتله بحوميل او سيوف واما قتل يوسف يعقوب  
عليهما السلام من طرف الكفن فشرع من قبلنا لا نرغبنا فنع على غير ان الانبياء  
عليهم السلام لا يقاس عليهم لانهم اطلب ما يكون في الموت كالحياه شرنا **قوله**  
**قوله** والمناكب ظاهرة لان المعتول ميت باجله وانما انزله  
الشهد لا اختصاصة بالوضوء **قوله** بالشف وهو قوله تعالى ان الله اشترى من  
المؤمنين انفسهم الاية **قوله** اولان الملا بكم شهدون موته فيه نظر لانهم  
يشهدون موته كل مؤمن الا ان يرا دبا لملا فكة الذين يحضرون الشهيد  
غير ملا فكة الموت **قوله** من قتله امر اي من مسلم يكلف طاهر قتله من ذكر  
لوجوب المقر في علي قول الجي حنفية وهذا القبر في الشهيد الذي لا يغسل



اكراما لا المطلقة لانه اعم من ذلك كما سنده و لا فرق بين كون القتل مباين  
 او متبعا واحترز به عما لو ربح العدو فاصاب نفسه فانه يحصل لانه لم  
 يقتل بفعل مضاف الي العدو وشمل اطلاقه قتل اهل البقي وقطاع الطريق  
 فمعنى بعضنا نهر **قوله** اهل الحرب اي المتكون والافاقية وقطاع الطريق اهل  
**قوله** وقطاع الطريق بالربح عطف على اهل الجحيم ليسا والمعنى **قوله** معنى او اي  
 التي للتوزيع لا التي لاحد لشئيين لانها لا تلائم المقر **قوله** من عينه او  
 اذنه بخلاف من افقه او ذكره او دبره **قوله** او من جوفه ما يلا فيه ان  
 الى يد قد يكون من قرصه في الجوف فلم يلزم كونه من جراحة جاذبة فتح واحترز  
 بالسائل عن الجاهل فلا يكون به شهيدا لاحتمال كونه سوطا محترقة به **قوله**  
 او قتله مسلم او ذمي **قوله** ولربح يقتله دية بل فضا لان كل قتل اوجب النفا  
 على القاتل فالحقول شهيد فان قيل الذب يجب القصاص يقتله لسيه معنى  
 شهيدا احدا للذين هم اصل الباب اذ لربح يقتله من قبلنا فادية القصاص  
 الي ولي القتل وسائر الناس فلم يحصل له بالقتل شئ كشهدا احد بخلاف الدية  
 حرم تنبيه من قتل بلا افعال نفسه او ماله او عائلته او اهل البيت شهيد  
 ما به الة قتل وان لم يكن القاتل واحد من الثلاثة محيط ولو قال المم هو من قتل  
 ظنا ولم يجب لقتله دية لاستفد ما ذكر مع كمال الاحتياط **قوله** فعلى هذا  
 لا يكون هو من يذهب الي حبيته خلافا **قوله** وقال السافى لا يصلي عليه  
 لان السيف محال للذنب فاعني من الشفاعة ولنا ان الصلاة على الميت لا تظهر  
 كرامته والشهدا ولي بها والطالم عن الذنب لا ينفذ عن الدعاء كالتي  
 والصبي هداية وقد صلى النبي عليه السلام على شهدا **قوله** احد **قوله**  
 ويدفن بدمه ويأبه بذلك امر النبي صلى الله عليه وسلم في شهدا **قوله** كما الغزو  
 والحشواي **قوله** وهذا ان غيره من حبس الكفن والادفن به **قوله**

ونراد

ويزاد وينقص اشار به اليه يكره ان ينزع عنه جميع ثيابه ويجرد الكفن  
**قوله** او جايضا قبل الانقطاع او بعده على الامع هداية بشرط ان يمر ثلاثة  
 ايام زبلي **قوله** او مقتولا بالقتل يعني في غير معركة فلا يباي ما من قوله  
 ما يسن قتله **قوله** خلافا لهاته هذه المسائل لها ان ما ربح بالحنابة  
 بالوث ولم يجب الثاني للمهادنة والصبي احق بهذه الكرامة ولم ان الله ما  
 عرفنا ما لفته لا رافعة فلا ترفع الحنابة وقصص ان حنطلة لما استشهد  
 مسئلة الملايكة والسيف اعني عن الغسل في شهيدا احد لكونه طهرا  
 ولا ذنب على الصبي اي والمحنون فلم يكن به معناه هداية وهذا يقتضي تغيير  
 المحنون من بلغ كذا ما من طهره بعد بلوغه يحتاج الي ما يطهره لا ان  
 يقال اذ استمر محبونا حتى مات لم يواخذ بما يعني لعدم ثورته على التوبة  
 تجر ولا يخفى ان هذا مسلم في ما اذا من عقب المعصية اما لو من بعد هازن  
 بقدر منه على التوبة فلم يقتل كان تحت المشنة **قوله** او ارتك بالمتسا  
 للمعصية في الصباح رث الذوب يرك من باب قرب وثقوث ورتا ثمة خلف  
 يهورك وجمع الرث رثا كسهم وسهام **قوله** اي صار خلفا في الزمان  
 لسيل مرافق الحياة لان بذك خيف ان الظلم لم يكن في معنى شهيدا احد  
 هداية وفي الصباح خلف الذوب بالضم اذ ادى فهو خلف بفتح **قوله**  
 وهو مقتول ويقدر على اداها حتى يجب القضا زبلي قال الكمال واسم  
 اعلم بعبته ويفيد انه اذ لم يقدر على اداها لا يجب القضا فان اراد لم يقدر  
 للمصنف مع حضور العقل فلو انه سقط به القضا فلو طابقة والمختار انه  
 لا سقط وان اراد بعبته العقل والمعنى علم يقين ما لم يزد على صلاة يوم  
 وليلة لم يسيط القضا لعدم قدره الا اذا من الحرج انتهى وقد يقال

انتهى هذا  
 في المصباح



اومات في  
الحجج في اثاره  
الموت ولو انتقل  
بنفسه كان  
مرتعا الاول

المراد الاول وكون عدم القدرة لا يسقط العقاب فيما اذا قدر له  
اما اذا مات على حاله فلا يتم بعدم قدرته عليها بالاعمال **قوله** او نقل  
من المعركة سواء استقر في مكان على ايدي الرجال لانه قال بعض مرافق الجاه  
اولا ان النقل يوجب منعاً وحدوثاً لم يكون مشركاً بالاولى ولا بد من وضع  
المسألة من ان نقل فلان اخر فبدا العقل المتقدم كان **قوله** فذكره وهذا كله  
في التبريد الكاثر والافالموت سهره الاخره وكذا الحنب وعمره ومن بعد  
الغزو فاصاب نفسه والغريق والحريق والغريب والمهردوم والمطعون  
والمسجون والنفسا والميت لبلة الحجة وصاحب ذات الحب ومن مات من  
بطلب العلم **قوله** وعند محمد لا يكون الجريح البحر عن المحيط الاظهر  
انه لا خلاف في جواب ابي يوسف بانه يكون مرتثاً فيها اذا اوصى باسور  
الدنيا وجواب محمد لعدمه فيما اذا كان باسور الاخرة وذكر وجهه وهذا  
كله اذا وصفت الحرب او زارها فان لم تقع لم يكن مرتثاً في عما ذكر **قوله**  
او قتل في المعركة او في الغزوة في موضع حب الدنيا وحيت القسامة او لا  
كما لمقتول في حاي وشارع فانه ليس بشهيد حيث لم يعلم قاتله وليس  
بقتامة وانما يجب الدية في بيت المال **قوله** وعرف قاتله ايدل من وجه كما  
لو نزل عليه المصروف لئلا يقتل سلاح او غيره فليكون شهيداً للعلم بان  
قاتله المصروف **قوله** خلا فالتا في في قوله ليس الشهيد الا ان  
قتل في المعركة بجاهرا في سبل الله فغيره فيقتل جميع وشره **قوله**  
لما ان الواجب هناك لم يخف اثر الظلم **قوله** لا البني وقطع طريق  
اهانه لها **قوله** وقال الثاني فيقتل ويصلي عليه لانه مسلم قتل  
حيف مضار كما اذا قتل بقتصاص او حد ولنا ان علياً رضي الله عنه  
لم يصلي على اصحاب النهر وان لم يصليهم فقتل له الكفار فقال

اخواننا

اخواننا بفوا علينا فاشار الى العلة وهي البني ويقتل ومثلهم في  
ذلك قاتل احداً بويه والحناف من **قوله** فاما اذا اثنوه لوجه  
التفصيل حسن احذ به الكبار من المباح لانه في هذه الحالة حد ارتضا  
وبنه فيقتل ويصلي عليه **قوله** ذكرنا وزه وكلا بانه محلتان بخاري  
بنسب بور **قوله** في عهده ابي عهده ستمس الامية **قوله** قبل لا يصلي  
عليه هو قول ابي يوسف رحمه في غاية البيان وايده في فتح القدير وفي  
الحاشية قاتل نفس اعظم وهو من قاتل غيره **قوله** ويقتل ويصلي عليه هو  
الاصح وبه يفتي من **باب الصلاة في الكعبة** **قوله** مع من  
يرتقل فيها لانه النبي عليه السلام صلى فيها يوم الفتح ولاها صلاة استجعت  
شرايطها لوجود استقبال القبلة لان استيعابها ليس بشرط هداية  
قال في البداية واذا صلى في جوف الكعبة الى جهة ليس له التوجه الى اخرى  
حتى يسلم انتهى **قوله** خلا فالتا في فيها للزوم استدبار بعض القبلة  
واستقبال بعض فزج جانب الفناء احتياطاً وما لك ترك هذا القياس  
في التطوع بالالتزول ان التطوع بابه واسع سراج **قوله** وفوتها لان  
القبلة هي العروة الى عنان السمار لهذا الوتوب المصلي السبادرت العروة  
لم تحر صلاة سراج **قوله** مع الصلاة على سطح الكعبة ايدع الكراهة للنبي  
عن ذلك ولما فيه من ترك التقليم سراج **قوله** والي وجهه لا لتقدمه على  
امانه ويكره جعل وجهه لوجهه لانه يسبه عبادة الصورة ولو لم يجز  
لم يكره نهى اربع **قوله** ايدع الامام في السجد الحرام كذا الرصلي في الكعبة  
وتعلقوا حولها جاز اذا كان الباب مفتوحاً اللهم اني كتبت يا با العلم والعدل  
**كتاب الزكاة** فرضت في السنة الثانية قبل رمضان ولا يجب على الاثنا  
اجاماد **قوله** في اي من القرآن في اثنين وخاتين من ثمانية **قوله** الطهارة

**قوله**  
حلم العصبية  
نصف العين وسلون  
الصاد المهمة في  
القاسوس القصيدة  
بالضم من الرجال  
والخيل ما بين العشرة  
الي الاربعين  
والنفس هو اصاروا  
وعصبة النهر صح



لانها تظهر صاحبها من الزنوب او من رذيلة الخلق وتجي مجز الزيادة  
 ومنه زك الزرع اذا زاد **قوله** وقيل اي تاوه هذا هو التحقيق لانها  
 توصف بالرحوب وهو من صفات الافعال ولان موضوع الفقه افعال  
 المكلفين ووجبا الاول انه لعا امر بانها الزكاة وابتا الانبج حال ونظر  
 فيه ان الكمال في المعراج الاصح انما الفعل والمراد بانها الزكاة اخراجها  
 من العدم الى الوجود كما في انتموا الصلاة **قوله** وشرط وجوبها عدل  
 عن الزعم لان بعض عقا دبر بقا ثبت بالتواثر وعلى هذا فالمراد بالرحوب  
 التعلق المساو للين من **قوله** وقال ان من كذا لانا غرامة مالم يسع  
 تتغير بتاير الموقنين كنفقة الزوجات وصاركا لعشر والمخراج ولنا انه عبارة  
 فلان ادب الا بالاختيار تحقيقا للمعنى الا بطلا ولا اختيارا لهما العدم العقل  
 بخلاف المخرج لانه مؤنة الارض وكذا الغالب في الفرض من المؤنة وسعى  
 العسادة تابع هداية **قوله** اما في الاصل لهذا متفق عليه كما في المحرر  
 وغيره وكلام الله مزج من الخلاف وحرر في المراج ان لا فرق بين الاصل  
 والعارض على انزاله الى العمى من مذهب الى حنيفة اشتراط الاقائنة في  
 اول الحول لا لاعتقاد وافي اخره للمخاطب وابتدئ يوسف بشرط افاقة الكثر  
 الحول بمحدث شرط الاقائنة في جز من السنة قل او كثر انين **قوله** او مكاترا  
 لا ندوان ملك الا ان ملكه لسي تاما لوجود المنافع وهو الفرق **قوله** وما كان  
 بضاف هذا ان تراها وند جعله شرطا لاشتراكها في ان كلاهما بضاف  
 اليه الوجود لا على وجه التاثير الا ان الب يفرد باعنافة الرحوب كمال  
 دون الشرط ذلك بمصدر مضاف الى منفعل لاي وفك المكلف بضافا لعموي  
 او من اعنافة الضقة الى الموصوف ومن هذين الوجهين يرخا الموقوف بين  
 كون ما ذكر شرطا رسيانا بضاف سب ومكته شرط ودخل في الرضا بملك

الزكاة في مال  
 الزكاة في مال  
 الزكاة في مال  
 الزكاة في مال

سب

سب حبس كمنع من خلط بما له صار ملكا له حتى رجبت عليه زكاة و  
 عنه على قول الامام ان الخلط استهلاك خلافا لبقا كن في اجاب الزكاة  
 اشكال لانه مع الملك مستفول بالدين ولذا شرط في المنفق ان يبره اصحاب  
 الاموال انتهى **قوله** وهو ما يتبادر في فصولنا مستوف في الابواب الا ان **قوله**  
 شرع صفة درهم وهو المخذل باربعة عشر قيراطا كما سياتي في هذا اول من جعله  
 صفة لضاف **قوله** ايب حاله عليه الحول لقوله عليه السلام لا زكاة في مال حتى يحول  
 عليه الحول سمي حولا لان الاموال يحول فيه من غير وانما شرط الحول لتمييز التسمية  
 جوهرية والعبرة في الزكاة للحول القريب قبيح وسياتي بيان في المعين **قوله**  
 لو كان عليه دين او سوا كان لله او للمعبد امالة او كفالة حاله او سوا لا هو  
**قوله** له مطالب من العباد فلا يمنع دين التذرو والكفارة وصدقة العترة وصوب  
 الحج وهدية الحقة والاصحية ولا يمنع الدين وجوب العشر والمخراج وكذا التكفير  
 على الاصح ويمنع صدقة العترة ولو كان له لعبت صرف الدين الى ابيه فاقضاه  
 لو كان له درهم او دينار وعروض تجارية وسوايم صرفه الى الدراهم والدينار  
 فان فضل الدين في غير من التجارة فان فضل في السوايم فان كانت اضافة  
 صرفه الى اقلها حتى لو كان له اربعون من الغنم وثلاثون من البقر صرفه الى الغنم  
 لان البيع ثوقت الة فان استويا خير كما يبيع من الغنم وخمس من الابل  
 والدين المعتمدين في حلال الحول لا يمنع وجوبا خلافا لابي يوسف والحادث  
 بعد الحول لا يقطع اتفاقا بجز **قوله** وكذا دين الزكاة بعد الوصوب صورة  
 له بضاف ففته حاله عليه حولا ان لم يذكر فيها لا زكاة عليه في الحول الثاني لان  
 حنة منها مستفولة بدين الحول الاول فلم يكن الفاضل في الحول الثاني عن  
 الدين بضافا ولو كان له خمس وعشرون من الابل لم يتركها حولا ان كان عليه  
 في الحول الاول اثنتان وخمسة والحول الثاني اربع سائمة **قوله** لان له مطالبات  
 لقول الامام في السوايم ونايبه في اموال التجارة فان الهلاك ونوابه فله

رث

في



وذلك لان ظاهر قوله تعالى خزن اموالكم صدقة يوجب ان حق اخذ  
 الزكاة مطلقا للامام وعلى هذا كان رسول الله صلى الله عليه وسلم والخلفاء  
 بعده فلما ولي عثمان رضي الله عنه وظهر تغير الناس كره ان يفتش السعاة  
 على الناس مستر اموالهم ففتشوا من الدفوع الى الملاك مياية عنه ولم يختلف  
 الفقهاء عليه في ذلك وهذا لا يقتض طلب الامام اصلا ففتح **قوله** وقال  
 انما لا يمنع لتخفيف سب الوجوب وهو ملك بكتاب قام ولنا ان الزكاة  
 انما تجب في المال الفاضل عن الحاجة وقال المديون ليس كذلك فاعتبر  
 بقدر دينه بعد **قوله** فلا تجب في دار السكنى ليس بقيد بل مالى  
 للسكنى كذلك بل ما عدا الفقدين لا تجب فيه الزكاة الا بسوم او بنية تجارة  
 اما صرحا ولا بد من مقارنتها بنية التجارة كما سياتي او دلالا بان استمر  
 عناية بغيره من التجارة او اجود اذ هو التي للتجارة يرضى بغيره للتجارة  
 بلا نية واستثنوا من استراطة بنية التجارة ما يترتب المضارب فانه يكون  
 للتجارة مطلقا لا لانه لا عليك بما لا فيه ولا تقع بنية التجارة فيما خرج من  
 ارضه العسرية والخاضعية للملأ يجمع الحقان **قوله** وانما الثابت المنازل  
 كذا الات المحترفين والمراد بها ما لا يملك عينية كالقدوم والمرد او  
 سبائك لثمن لا يبيع ان عينية كصا بون وحرص لقال عليه القول  
 وبما وبضا بالم تجب فيه الزكاة لان الماخوذ بمقابلة العمل اماما  
 بيتي كعقور وعقران لصاغ بغير الزكاة لان الماخوذ فيه بمقابلة  
 العمل ولم الخيل والحمار المستراة للتجارة ومما ردها وجلالها ان  
 كانت غرض الكسب بغيرها كان فيها الزكاة والا فلا ففتح ولواشترى  
 هو القاعية الف درهم بغيرها فلا زكاة فيها **قوله** وكذا العلم  
 وان لم يكن لاهلها اذ لم يكن التجارة عن اهل الاهل له اخذ الزكاة  
 وان سارت بغيره الا ان تنقل عن حاجته شيء يشاء ويضرب

كان يكون

أجر

كان يكون عنده من كل مصنف تختات وقيل ثلاث واختار الاول  
 والمراد كتب الفقه والحديث والتفسير اكا كتب الفقه والطب فمختارة في  
 المنع مطلقا وفي الاشارة الفقيه لا يكون متنيا بكتبه المحتاج اليها الا  
 في دين العباد فيبيع له **قوله** هذا العبد مضمون او الاعتراض باعنا  
 المتأخر عن المتقدم غير موجه لان السابق وقع في سركه  
 غاية الامران العطف هنا من عطف العام على الخاص ولا خير  
 فيه **قوله** نام اسم فاعل من محي المال يعني غما وبنمو غوازا  
 مغرب **قوله** هو في السرغ يزعمان حقيقي بالتوالي والتناسل والتجاء  
 وتقدير بالعلم من ذلك بان يكون المار في نزه اريدنا بيه فلا زكاة في  
 مال الفهار قال في القاموس الفهار كتاب من المال الذي لا يبرح وجوه  
 انقبه وشرا كل مال غير مقدور الانقاع به مع قيام اصل الملك بدرايع  
 وذلك كالانقار المنقود والدين المحجود والمضروب الذي لا يبيته عليه فان كان  
 غني بنيه فليس غنيا والابن غضب الساعية فلا زكاة فيها وان كان الفقار  
 متراخا بنيه ومنه الساذغة البحر والذبا اخذه السلطان مصادرة والذ  
 في مفازة رتبى مكانه واختلف في المدفون في كرم اوارض مملوكة خلاف  
 المدفون في حرز ولودار غيره والمدفون اذ اني المدفوع وليس من معارفه  
 وتبدل الدين بالمجود لانه لو كان على مقربه فثلاثة اقسام قوي  
 وهو بدل الرض والتجارة ومنو سطر وهو بدل مالى للتجارة ككتاب  
 البذلة وعبير الخدمة ومغني وهو بدل مالى كالمصنف والمهر  
 وبذل الخلع فتجب الزكاة في الاول اذا حال الخول لكن يتراعى الادا  
 الب ان لا يفيض اربعين درهما فيجب درهم وفيما زاد عساية ولا يجب في

قوت



نصابا ويغير

النهي في

الثاني الا ان يعقب لصلواتا وليس من الحول في الصلوة  
ولا في الثالث من ان يحول الحول بعد العقب ويمنع من شرط الوضوء  
العلم به حقيقة او حكما لا يكون في دار الاسلام **قوله** سنة والاصل فيها  
الاقتناع الا ان المدفع يتفرق فاكتمل بوجودها حالة العزلة يبرأ  
كسبكم الصوم هداية **قوله** مقارنته للاذاول وحكما كالودفع الركيل سدا  
سنة ثم نوب والمال قائم في يد الفقير ونوب عند المدفع للركيل ثم دفع  
الركيل بلا مية ويجوز للركيل ان يدفع الي ابيه وزوجه وولده  
الصغير والكبير اذا كانوا محتاجين لانفسهم الا اذا قال المالك فيها صبي  
ثبت جوفه في المحجب الاصح ان من اعلى سكنى دارهم وسماها هنم ونوع  
الزكاة فانها تجزى منهم ولو خلط زكاة موكليه هنم وكان متبرعا الا اذا اكل  
الفقير او لو صدق عنه بامر جائز ويرجع وان لم يشرط الرجوع عنه ابي يوسف قال  
تقضى الدين ولو دفعها لذي لم يدفعها الي الفقير اجاز لان المحتبر منه الارجر **قوله**  
او لول ما وجب ولا يخرج عن العهدة بالغرل بل بالاداء للفقير **قوله** او  
بصدق بكله لان الواجب جز منه فكان منفعيا منه ولا حاجة الي  
النفين وفي كلامه ابل كلة المضافة للصغير العواجل المنقضية وهو لا يجوز  
عليه في المنفي ولو تصدق بالكل فادان ذرا او واحدا اخر صح ومن  
الزكاة في ديني واطلقة نعم الدين والعين حتى لو ابر الفقير  
عن النصاب صح وسقط عنه واعلم ان ادا الدين من الدين  
والعين عن العين وعن الدين يجوز واذا ادا الدين عن العين وعن  
دينه سقطت لا يجوز وصلة الجواز ان يعطى مديونه النيز  
زكاة ثم ياخذها عن دينه ولو اشبع المديون مديونة واخذها لكونه  
فقر بحسب حقه فان ماله دفعه للفقير في حيل الاستباكية الزكاة

اعلاها

اعلاها دون النقل اختاره مع **قوله** لا يسقط عند ابي يوسف لان المصنف  
غير سقيم لكونه الباقي لملا الواجب **قوله** ومنه محمد سقط اعتبار  
للخبر بالكل اذا الواجب شايع في الكل **باب صدقة الشرايم** بدأ  
بها افترا بكت رسول الله وذكر الصدقة واراد بها الزكاة افترا  
بقوله ثمانية الصدقات للفقراء وهي جمع سائمة من سائمة الماشية رعت  
سوما واسماها صاحبها اسامة عثاية ونسبت بذلك لانها تسمى الارض اصب  
تلقبها **قوله** لان العمى ليست بنبات غلبا ومن غير الغالب يكون ثوبا وذكرا  
فيما اذا قادها لترعي في الكلا الباع وتقل في الظهيرة فيما اذا كان الكل عسما  
روانيين وعندهما يجب وجزم في الجوهرة لعدم الرجوع **قوله** هي التي كلفتني  
لما ابل لقصد الميراث حتى لو اسحت الحمل او الذكوب لم يجب شي او للتجارة  
وجب فيها زكاة التجارة فيح زاد في المحطة او اليمن ليعم الذكور والخلف الا انه في  
البياض قال لو اسماها للحم فلا زكاة فيها **قوله** بالرجع هو بالشم الحكا وبالنقصة  
والناب هنا الفتح حق لو عمل الربا الكلا الي الب لا يكون سائمة **قوله** هذا  
المعدي يبرأ منه لا يعلم منه حكم المصنف وفي الشواير فلو بلفها بصفاء  
نصف العام لا تكون سائمة **قوله** وفي زكاة الابل الظاهر في خروج كلامه ان  
يقال رخصته زكاة خمس وعشرين شاة بخاضه الابل مؤنثة لا واحد لها من لفظها  
بدليل يقتضيهما على امثلة وفي الصحاح اسما الجوز الف لا واحد لها من  
لفظها اذا كانت لغزا لا دمين فالثالث لها لازم اسمها والمنه لها  
ابلي بفتح الباء محبوب **قوله** ولا يجوز الذكور لان الذكر جعل الواجب  
في زكاة الابل المفاردة والكبار يبرأ وجعل الواجب ايضا في  
الاناث لان الانوثة تعد فضلا في الابل فصار الواجب وسطا عنده  
**قوله** وفيما دون اينية الاقل مما ذكر وهذا المعنى احد المعاني التي لدر

سأله



فانها تروى عن عبد بن ربه وعبد بن عمر وعبد بن ابي رافع  
 من هذا وانفق وعبد بن حنبل وعبد بن ابي شيبة **قوله**  
 شاة ذكر ان الشاة اوانت ثم لها سنة رطقت في الثانية فضاها  
 ولا يجوز ما دون ذلك **قوله** حذرة بفتح حاء والذال تحت وهذا على  
 سن في الزكاة والمخاض ادين سن وبعدها اسنان اخر كالشيف والشيس وال  
 لم يذكرها لانه لا يدخل في الزكاة وذلك لان هذه الاسنان الاربع هي  
 نهاية الابلية الحسن والدر والنسل وما زاد فهو رجع الى الكبر والهرم طلق  
 الابل قتل الضار والكبار سلطان لا يكون الكل منقار الماسناني والاعرج بعد  
 ولا يؤخذ منه **قوله** ثم في كل خمس شاة هذا استئناف اول قتل زاد على ما  
 وعشر **قوله** وقال الشافعي اذا زاد له لقوله عليه السلام اذا زادت  
 الابل على مائة وعشرين نفى كل اربعين بنت لبون وفي كل خمس حقة ولما  
 انه عليه السلام كتب لعمر بن قزح ان ما زاد عن المائة والعشرين نفى كل خمس شاة  
 والاستئناف الذي ذكرناه ابن مسعود وعلى وكان من افقه الفقهاء وكان على  
 عامل رسول الله عليه الصدقة وكان اقل حال الزكاة ومارواه ان في  
 لا ينفي الواجب عما دونه ومارواه مثبت لزيادة الواجب فالله  
 بالمستنبط اولى بذلك **قوله** ثم في كل خمس شاة هذا استئناف ثان  
**قوله** ثم شتانف اب استئنافا ثانيا **قوله** كما بعد الواجب كالاستئناف  
 الواقع في الحسن بعد المائة وحسن وقبيليه اجترار لمن الاستئناف  
 الاول فانه ليس فيه بنت لبون لعدم اعتبارها **قوله** والحق كالموا  
 لان اسم الابل يتناولها واحتلامها في النوع لا يحدهما من الجنس  
 وفرت بينهما في الايمان للعرف والعرب جمع مرفق للبهائم ولاناسي  
 عرب مفترقوا بينهما في الجمع وهو مفترقوا المحدث والقدر الاعتراف

ل

كذلك  
ابن مسعود

نقد

بلغ

اهل البدر

اهل البدر واختلف في منتهى وادفع اليه من يوت اليه عربية يستحق  
 ومن تقامة لان ابا عم اساميل عليه السلام تشاها معراج **قوله** مستوب الي  
 تحت بقوله اول من جمع بين العربي والعجمي وهو اسم مركب معناه ابن العجم  
 لانه وحده عنده ولم يعرف له اب فثبت اليه نكح والنجس الان معرب بوخت  
 محلي **باب صدقة البقر** قد مرها على الغنم لقربها من الابل ضخامة وقيمة من  
 البقر بالسكر وهو الشف من به لانه يشيع الاربع كالشور لانه يشير الاربع  
 وفي المغرب بقر بطنه شقة من باب طلب واليا مؤرور السقور والانتور واليا مؤرور  
 والبقر اسوا من البقر حنبل واحد بقره ذكر كان اوانت كالنور والشف فالتوجه لا  
 الثاني ومن هذا المعلوم الباقية جماعة البقر مع رعاها **قوله** وفي النجاشي مع اعجب على  
 غير قياس ومجف من باب ثقت صنف ويعد باللمزة بنفاله المحضه ورجع عدي  
 بالحرارة بنفاله محضه عجا من باب قتل صباح **قوله** وفي النجاشي افضلها ان  
 لم يوجد في الدلائل تنبيح وسط او ماسا ودية وجب افضلها **قوله** وفي النجاشي  
 لقورها اي ان كان ثل الاربعين مجافا فان لم يوجد منها مستمدا وسطا او ماسا  
 يجب منه بغيره ويعرف ذلك بالطريق الذي ذكره **قوله** حتى يبلغ خمسين  
 لقوله عليه السلام لمعاذ لا تأخذ صدقة البقر ما بين الاربعين الى خمسين  
 وما بين الخمسين الى الستين فجعل المصوحا كالسبعين **قوله** لاس في الزيادة  
 لقوله عليه الصلاة والسلام لمعاذ ومن اسبه عنه لا تأخذ من الاوقاص شاة  
 وعشره ما بين اربعين الى ستين هراية وفي يجمع القدر وبه هذا عدد  
 الاقوال وعليه الغرض **قوله** وهو قول الواجب عدم وجوب شاة الزيادة  
 قول اب يوسف لمعاذ وجوب التيقن في التيقن فلا خلاف منه **قوله**  
 والحامد من البقر ليس بحبيد لانه لو فهم انه ليس ببقر لموا او الحامد نعم  
 من البقر كان اذ لم يشترط في الاشكال بتقدير مضان ان حكم الحامد من  
 كالقبر والحد الاصل اما الوحش من البقر والغنم وغيرها فلا يدر في

وبها





النصاب وكذا المتولد من اهل ووحشة من خلافه **قوله** في زكاة الف  
سميت بذلك لانها ليس لها آلة الدفاع فكانت غنمية لكل طالب وجب اسم جنس موطن  
لا واحد لها من لفظها وقول العامة غنمية وتخصيصها باياها بالغات خطأ **قوله**  
دني مائة واحد وعشرين شاة وليس للتأخير تنزيها فان ياخذ على كل  
اربعين شاة لانه باعها والمالك صار الكل ايضا يار في الخيلطين في الشاة وغير  
يعتبر بغير كل منها على حديثه **قوله** والمزكاة لغيره من جنس اسهل المذكور  
يقال للأنثى لغيره **قوله** والمزكاة ما عجز كغيره من جنس ذوات النعم اسم للأنثى ويقال  
لذكره **قوله** في تكمل النصاب اية وفي الاصلية والربا **قوله** لانه اذا الواجب  
اي ولاية الامان ثم النصاب ان كان مولا او مالا فخره من الغالب وان استويا من  
اهما شاة **قوله** ولا شيء في الخيل اي من حيث السوم اما من حيث التجارة فغيرها  
شاة التجارة **قوله** اذا كانت لغيره سائمة او اي وعال عليها الحول واقتل في الشاة  
النصاب على قوله والمزكاة لا يشترط حربي **قوله** او يقوسها في التقدير خاص بان  
العرب اما انما غيرهم فتقوم لا غير حربي والجموع ان الامام لا ياخذ صدقة الخيل جبرا  
ففي **قوله** والمملات بغير الحول قبل بغيرها جمع حمل بفتح هاء **قوله** والفضل انهم القائلون  
عجول بغير المعين وتندبوا الجهم **قوله** يجب منها واحدة منها شكل اذا الرهون بغير  
على الحول وبعد فتيحة صفرا ففيل سور ففاسك بغيرها من اول الحول هل يفتيه  
الحول عليها فجب الزكاة منها عنقها او لا ومثل كانت له الامهات فولدت فليقت  
الحول ثم ماتت الامهات وتم الحول على الاولاد والمفار هل يفتي حول الامهات على  
الاولاد قال في الحوط هذا صحيح لانه على المتصور الاول لم يفتي حولا للفرع  
حيث يوجد الواجب هو المملات في السنة الثانية والمراد بالنصاب جنس  
وعشرون من الابل واربعون من النعم وثلاثون من البقر لا خمس من الابل لانه  
اوجب واحدة وهذا الاستحباب في غير هذا العذر والخلاف مقدم على ان يكون  
فيها كبر ولو وجد ان كان كذا كانت له مع شاة وثلاثين مملات  
وكذا في الابل والبقر كانت الصغار تبعا لها ووجب اجماعا وتوخذا الحقة ماله

ن  
ليرتق

تكن

تكن حبيبة فيلزم الوسيط هلا كما يستلزم ولو تعدد الواجب وجب الكل وفتحا  
ولا يكمل من الصغار خلافا لابي يوسف **قوله** وهذا اقوال الامام قال ابو يوسف  
دخلت على ابي حنيفة فقلت ما تقول في من ملك اربعين مملات فقلت شاة سنة  
تلك زعماء في سنة الثالثة على الكرم او جبرها فقلت سائمة ثم قال ولكن تؤخذ  
واحدة منها فقلت او يؤخذ من كل في الزكاة فقلت سائمة ثم قال لا يؤخذ الا  
سنة فاخذ بقوله الاول من قوله الثاني ابو يوسف وبقره الثالث شاة سنة  
هذا من مناه حيث تكلم في سائلة في بطنه مثله ان قال فليفتي من منها  
عنا بوجه قوله الاول ان الاسم المذكور في الخطاب يشتمل الصغار والكبار و  
الثاني تحقيق النظر من الجاهلين فاحجب في الجهل بل واحدة منها ووجه الاخوان  
المقادير لا يؤخذها القياس فاذا امتنع احباب ما روي به الشرع امتنع اصلا هذاه  
**قوله** والعلوفة بفتح العين ما يعلف من النعم وغيرها الواحد والجمع سواء بالضم  
جمع علف يقال علف الدابة ولا يقال علفها الثابت **قوله** وقال مالك يجب منها نظام  
النصوص ذلك قوله صلى الله عليه وسلم ليس في الحواصل والعوامل ولا في البقر المشيرة  
صدقة ولا في البقر المال الناجية **قوله** وليه الاسامة او الاعداد للتجارة ولم يوجد ولا  
في العارفة تنكر الملوثة فيعذر النافعين عداية **قوله** وقال محمد وزفر فيهما لان  
الزكاة وجب شكر النعمة المال والكل ثمة ولنا قوله صلى الله عليه وسلم خمس من الابل  
شاة وليس في الزيادة شيء حتى يبلغ غزولان المفروق في النصاب فيصرف الملاك او لا في  
الشيء كالنعم في مال المضاربة عداية **قوله** والمالك بعد الوجوب شاة لما اذ لم يفتي  
الشيء بعد طلبه حتى يملك هو المجمع اذ لم يفتي على احد مملات ولا يكرها مالها لك  
لانه لو استوفى بعد الحول لا يستقط نفدية ومنه ما لو جنى السائمة  
عن العلف او الماحية هلكت واستدال السائمة بالسائمة استهلا لا بخلاف  
استدال مال التجارة بما لها فليس ما يستهلاك وبغير ما لها استهلاك  
والا براعت الدين بغير الحول وليس باستهلاك وكذا اقراض النصاب  
وانه يوجب على المستقرض وكذا الوارث ثوبا التجارة بعد الحول واخراج  
مال الزكاة عن ماله بغير عرص كالصبي من غني او بغيره ليس مال كالمهار  
وبدل الخيل او بمال غير مال الزكاة كالصبي للمخدمة استهلاك **قوله**

رحمهم الله



وقال الشافعي لا تستقط لا تستقط لان الواجب في الزمة عنده وهي بامتية  
وجز من العين عندنا فتستقط لولا كحلها مدانية **قوله** اي ذات سن هون الطلاق  
المعبر على الظاهر **قوله** ولم توجد هذا القيد اتفاق لبوت الخيار الا في وجود  
الواجب **قوله** او دونها لو فالحيا والمالك سلقا وقيل للمصدق مطلقا وقيل  
للمالك ان دفع الادب والزيادة وللمصدق في دفع الامل لان الناصر  
على الواجب يصير ملكا للسايب ولا طريق لتلكه اياه الا بالشرارة لا بغيره **قوله**  
**قوله** (ودفع العتية والمعتبر العتية يوم الوجوب عنده وعندهما يوم الاداء في سواهم  
يعتبر يوم الاداء اجماعا والامع نكاحا في ثلاث شياه سمان عن اربع وسطا وفيه ثبت  
لبوت عتية خاص من جانب مجرد يجوز دفع العتية في ثلثه وخارج وعشر ومدة في طهر  
وكنارة غير الامتات **قوله** لا يجوز اذا غير المضمون قياسا على الهدايا ولان المقتدر  
سد غلة الفقير وذلك يحصل باب مال كان والقييد بالسن المحض من لسان المقدار  
لا للقبيل بخلاف الهدايا فان القربة فيها اراقة الدم **قوله** هذه الاحكام في البئر  
ليس في كلام المصنف ما يقتضي التخصيص بالبقر حتى يتبين ما ذكره **قوله** الوسط هو اصل  
الادب وادب الاعلى هذا اذا كان في المال جدي وغيره ولو كان الكرخيد المحدث  
**قوله** لا ردة الله الظاهر ان يقول ولا ردة **قوله** المصدرة تخفيف الصاد ذكر ان الردة  
هو الساي واما المالك فالمنور منه تشديد ما ذكره الراد العنانية **قوله** نظر الحجاب  
الفقر والعنف لث وثم سوس **قوله** فلا ياخذها كرها لانها عبادة فلا تودب  
الا بالاختيار فكيف يحير المالك على الاداء بغيره اما بحسب او باخافة وقد يدنو  
اخذها الا لكرها ان ومنها مرمها اجزاء الا فلا وصبا فله في قبيل من كلام  
المع زكاة السوايم فان للامام اخذها كرها ولواخذ السلطان منه أموال الصادرة  
وتوبه اذ الزكاة لله فالصحيح انه لا يجوز وبه نيت لانه ليس للنظام ولانه اخذ  
الزكاة من الاسواق والباطنة وبه ما اخذ ليس للفقير سلطانا بها ولا اخذها  
بغير علم الزك وبه ما اخذها ان ملكه وتبوت منه ان نفي شره **قوله**  
وبه مقتضى الراد بالاسم وهو ب الزكاة في الشفاء عند تمام حوال الاصل وينكر  
المع ان الصنف في التقديس وعروض التجارة بالتمتع ولا يصح للتقديس من سابعة  
زكاة عند اي حنيفة خلافا لما وانفقوا على من من طعام ادي عشرة ثم بابه

ومن

ومن ارض مشورة ومن عبد ادي حصة فطره **قوله** ولو اخذ الخراج او الاخذ  
ليس قيدا احتراز ياخذ لو لم ياخذ والخراج وغيره سنين وهو عند من لم يؤخذ منه  
بشيء **قوله** لم يؤخذ هذا حذرا لان الامام لم يجبره والجمالية بالجمالية تكن تقبوت  
باعتادة ما عند الخراج لان مفرقة المفرادهم لا يبرقونه الرصد بخلاف الخراج فانهم يعاد  
له كدومهم مقابلة **قوله** وقيل اذا توب بالدين وكذا الوقع الى كل عام لا يبرق لما عليه من  
التبقيات ففرا والاول احوط ولربزبة الزكاة من اليد دفع لقياسات اقرار به او لث  
بمدي اليه بالعدة او من ينفذه بغيره صدقة او العلم في الكتب اذا التشار  
يجوز **قوله** ولو جعله ونصا ب سنين مع سوا نفي الفقير على حاله او ايسر  
او ارتقا ومات قبل الحول لانه ادي بعد وجوب الرجوع كما لو كانت لرجل فموت  
الابل فجعل مثايت ثم الحولان وفي ملكه حشر من الابل تقع الشان من الشين  
بشرطان لا يقطع المصا ب في اثنا الحول فلو جعل حصة من ماسين لم يملك ما في يده  
الا درهمان استنادا وقم الحول على ما ينحاز ما جعل بخلاف مال لو هلك الكل وان يكون المقتا  
كما خلا في اخر الحول ولو جعل ثلثه من اربعين وحال الحول وعنده نعمة وتلاوت لم يحسن  
الا اذا كانت اشارة قاعية في يد السامع ولو هلكا كانا استغفركما ونعمانه في **قوله**  
او لنصب مع ان ملك المصل عنه في سنة التعليل لان المصا ب الاول هو الاصل والزايد  
تبع له كما لو كان لرجل حشر من الابل فجعل اربع شياه ثم تم الحول وفي ملكه عشرون  
من الابل مع التعليل ولو جعل عشر ارضه او غيره لهذا الخرج قبل الادراك مع اقتك  
فيه قبل النبات وطلوع الثمرة فاجازه ابو يوسف ولا ظهر عدم الجواز ولو جعل  
خراجا واسم مجاز ولو نذر صوم يوم معين فجعله حار عند اب يوسف خلافا  
لما **باب زكاة المال** هو اسم لما يقول ويذكر قال فيه للمصنف وفي قوله عليه  
السلام فان شارب ربع عشر أموالكم فخرجت السوايم لان زكاة ما غير مقدرة به وقد مر  
على حشر الركان والعشركا كما لمستفاد ثم ذكر ما التقديس على المروء لانها اصلان  
لساير الاموال في معرفة القيمة ومدة العتية على الذهب لانها اكثر تناولا وادولها **قوله**  
تجب في ما يدرهم وما دونه لان زكاة منه ولو نقصا ما يبيع ما يبيع بيت الزين **قوله**  
الفتويم العين احد اجزا العشرة **قوله** او حليا بعم الحار كرها وتشديد الياس في  
بفتح الحاد استكان اللام **قوله** سوا كان على الرجال ثم كرا حلية سيف ومنطقة او حجام  
او ركان او سبج او الكرك في المصا ب والآداب اذا كانت تختلف بالاذنية سوا



اسكرها للتجارة او للتفقة او للقبول او لغيره خلاف ذلك وهو محرم **قوله**  
وقال الشافعي لا يجب على التالفة سبيل في ما حقت عليه ثياب البذل ولا  
ان الب مال تام ودليل التماس وجوده وهو الاعداد للتجارة فلو كان هو المقتدر  
بخلاف الثياب العادية **قوله** من يبيعها احد الا جز الخصة **قوله** وبلغ الزايد من الثياب  
المراود بلوغه من احدى ما لا يفي احد الزايدتين الى الاخرى لستم اربعة اربعة  
مقابل عندنا خمسة لانه لا زيادة في الثياب فلو لا تقيمت **قوله** بحسب ما له  
يذكره لا وهم انما يجب في اربعين درهما خمسة دراهم لان ما كان ربع الف درهم  
**قوله** يجب فيها زيادة لان الزكاة وحيت شكر المنة المال واشترط المصنف في الايراد  
لتحقيق الفوائد قوله عليه الصلاة والسلام ليس فيما دون الاربعين صدقة ولان  
الحرج ممنوع وفي احياب المسورة لك لتقدير الوقوف هداية واثرا لاختلاف يظهر  
فيما لو كان له مائتان وخمسة دراهم ومن عليها عامان قال الامام يلزمه عشرة وقال  
خمسة لانه وجب عليه في العام الاول خمسة ومن في السالم من الدين في الثاني نصابا  
الامتن درهم وعنده لا زكاة في الكسوف في النصاب في الثاني كما لا يخفى وفيه الهلاك  
بعد الحول كما اذا اهلك عشرة من مائة درهم بقي منها اربعة ونصف عندهما **قوله** بعد  
بلوغ النصاب الاول في بلوغ **قوله** وعند عمر يوم حرم بان خلاف في الاداء والوجوب  
وليس كذلك اذا خلاف في الاداء فقط كما يدل عليه اخر كلامه **قوله** خلاف الزم محمد  
هذا اذا ادى من الجسد فلو ادى من خلاف الجسد اعتبر في القيمة بالاجماع لقول  
المجودة عند المقابلة بخلاف الجسد معراج **قوله** والمعتبر في الدراهم اي في وزن  
الدراهم **قوله** وزن سبعة اعلان السبعة واحزابها ثلث مع المعدود والمذكور وذكر  
مع المعدود والموت اما اذا لم يقصد بها معدود وانما قصد المعدود المظلت كانت  
كلها بالتأخير فلا تفتق ستة ولا تفتق لانه اعلام خلاف بعضهم را ما قوله  
العلماء في قوله الثلاثة نصف ستة وذكره في بعض الاعلام قال الاشوري  
وبغيره وبه يعلم انه سبعة هنا ممنوع من الصوف لانه علم انتهى **قوله** في الزكاة  
اي في اخراج القدر الواجب في الزكاة وقوله في النصاب اي في نصاب  
الزكاة والسرقة والخراج **قوله** سبعة مثاقيل والمثقال هو الدنيا وميزان  
قياسها والدرهم اربعة عشرون مثاقيل والقياس هو ثياب فكون الدرهم الثوب  
سبعين مثاقيل والمثقال مائة مثاقيل فهو درهم ولان اسباع درهم ودرهم  
فجمع حشاه في المعزوب ان هذا الجمع والمزب كان في عهد بنو امية **قوله** وقابلة  
الورق

الورق لم يكت من المساوي والمختار وجوبها اخنباطا وقيل لا يجب وهو الاظهر  
لعدم القلبة المشروطة للوجوب وقيل يجب درهما ونصف بالنظر الى  
وجوب الوجوب وعدمه برهات واما الذهب المملوط بصفة بلان غلب  
الذهب خذ ذهب والافان ببلغ الذهب او الفضة نصابا به وحيث **قوله** يخرج  
ورق تكسر الورق في العا مومن الورق مثله وكلف وحيد الفضة المضروبة  
اسه **قوله** يبلغ نصابا او اقل وعنده ما يتم به او كانت اتمانا رابعة وقلت  
نصابا من ادى في تحجب زكاته وهو الذي يوجب نفسه فيجب والا فلا **قوله**  
وفي عرو من جمع عرو من يفتحين حطام الدنيا وسكون الراتع وكل شيء يصير  
عرو من سوي الدراهم والدرهم صاع وخروج بعبء التجارة عند عمل فحاشا  
فدا شرب حاريد للمخدمة ثم نوب التجارة لا تكون لها حق سبيها وبنوا فاشد  
المسبة او الرصية او النكاح او الخلع او المصالح عن النفود لا يبيع لما ملنا ولو اشرب وانتهى بتحقيق  
ارض حراج ونوب لها التجارة لا يكون لها وكذا لو اشترى ارض عشر واشرب ببلد بنية التجارة عند  
للتجارة وزرع فانه يجب فيه المثل لا الزكاة لما يلزم من التمسك واعلم ان تنسك  
التجارة في الامل تعتبر في بولته كالوقايف بسرو من تجارة او مثل عبده  
التجارة ودفع به فان الموضوع يكون للتجارة وان لم ينو ما لم يخرج بسببه  
عندها وما يشترط المضارب بما لها يكون للتجارة وان قصد ما غيرها لانه ملكه  
غير التجارة **قوله** بلغت نصاب ورق او ذهب منه اجمالي ان التقويم انما يكون  
بالمضروب عملا بالمعروف وانما محيرا لا اذا كانت لا يبلغ با حدها نصابا وبالاخر  
لغير التقويم بما يبلغ ويقوم في المصالح الذي هو منه فلو في مائة فاقرب الامصار  
الي ذلك الموضع ثم المعتبر القيمة يوم الوجوب عند الامام وعندهما يوم الاداء **قوله**  
ونقصان النصاب من صورته ما اذا مات غم التجارة مثل الحول فدرج حلودها وتحويل  
عليه ان يبلغ نصابا زكاة بخلاف عصبه ثم تحلل لا يقدم النصاب بالقياس وبما  
جبرئته وهو الصوف في الاول واوجب ان سماع الزكاة في الثاني **قوله** يصاحبه  
ان كلمة في طريقه لان اشتراط كمال في الاثر والافضا وحق الانسحاب للوجوب ولا  
كذلك ما بينهما في نقصانه لان هلاك كله يوجب استثنائ الحول ومنه

ما كان للخدمة وما  
الحرفة وما  
سيما لا للتجارة

يبلغه



ما لو جعل السامية علوذة لا ذواله الوصف كزوال العين ونقصان القيمة بعد  
لاسيق شيئا عند الامام وقال عليه زكاة ما بقي والدين في خلال الحول لا يقطع حكمه  
وان كان مختفرا جوي **قوله** وفي المصنف في الظاهر انه ما نسب لقولنا من لا ولاية  
في مذهبنا **قوله** وتقيم قيمة المروضة لان الوجوب في الكل باعتبار التجارة وانما  
حصة الاعداد ولما ان تقوم احد القدين ويضرب اليه في المروضة خلافا لما وتظهر  
فان يثبت له حصة للتجارة بمقتضاها يردم وحته وناظر قيمتها مائة  
درهم في الزكاة عند مضافا لهما قال وتقيم اتمة الثمن الى المروضة  
لكان في مذهبنا هذا مخرج على ما ياتي من اننا كلفنا منه مائة اجزاء عند  
بالقيمة **قوله** لانه متى انتقص قيمته لم يزل له مائة درهم وعشرة دنانير  
فمنها اقل من مائة درهم تقم الدار الى الذهب لانه تزيد قيمته عن عشرة  
دنانير في كل حال فباب الذهب مائة درهم **باب العاشر** الحق بالزكاة لان  
ما ياحته زكاة وليس بمختصا بل هو احره وقدمه على الركاز لما فيه من معنى العبادة  
ما يؤخذ من غرت القوم اعشرهم عزرا بالهم فها اذا اخذت عزرا بالهم والمراد بالضر  
ما ياحته العاشر عزرا كان او ربعه او نصفه فانه صار علم حبيب عليه **قوله** هو  
من نضبه الامام على الطريق خروج السامية وهو من سبي في العباد لياخذ  
صدقة المراسي والمصدق بتخفيف الصاد وتشد يد المال اسم حبيب لما يراى  
وما ورد من ذمه محمدا في من نظم الزمانا وعلم ما ذكرناه حصة تولية للشقة  
تضلع عن اليهود والكنفرة ثم لا **قوله** لياخذ الصدقات بتعليق ما يؤخذ من المسلم  
لكونه عبادة على ما يؤخذ من الزمعي والخزعي **قوله** وبما من التجارة بوزن العجايزة  
الي قدر ابد من زيادته وهو ان يامر التجار به من المصروف ويحجبهم من ماله  
ان يكون حراما لما قادرا على الحماية غيرها شي عناية وانظر هل يشترط  
الزبط كلها في الساع **قوله** لم يتم الحول معان لان شرط اخذه وجوب الزكاة لا شك  
ان الحول شرط فاذا قال ذلك ولو ما في يده مستأجره الى ما حال عليه الحول في يده  
صدق وكذا لو قال له ان التجارة **قوله** محبط على حزم به الاثبات في المخرج  
ينبغي ان يصدر في غير المحبط ايضا لانه ما ياحته زكاة قال في الجوز وما لم  
ولذا اطلقه لهم ولو قال ليس في هذا المالا صدقة صدق مع المصنف **قوله**

في المصنف به لانه لو قال بعد حزم في المصنف لا يقال ولاية الدفع في الماطنة  
بعد حزم وحياتي الامام **قوله** او ادب الى عاشر فان ظهر كذبه بعد حزم اخذ  
منه بخلاف ما اذا استغل العاشر عن الحزم حتى دخل في الحرب ثم خرج اليه لا يؤخذ  
منه لما مضى لخطوبه باقطاع الولاية وليس **قوله** اذا خرج البقرة لانه علامه الصدقة  
واختلف في اشتراط اليقين بها سواء **قوله** في موضع الحرام منه نظرا لان شرطها مقارنتها للمال  
ولا يصحور منها فان كان الحلف قول محض وهو ان مقارنته قول لقولها ما البقرة لان  
القارة في كل شيء يجب كما بينت في حاشية الاستمارة عند قول المتن مضافا على النبي المصطفى  
**قوله** لا يشترط اقرارها لان الخطا في الحلف لا يغير علامه ولو جازيها على خلاف اسم ذلك القاطن  
وعلى صدق في ظاهر الرواية وقبل يد اعلى كذبه كخطا الحد الرابع من الدار وبنين بانها  
مقتضى القول قول الناصر يمينه في حقه شاعه اذا التهمه العاشر وليس له اقرار بتفويضه  
كما تشبه ظله زمانا من بلاد **قوله** وهو القياس لانها عبادة ولا عين منها وحده الاثبات  
تعلق من المبرور والعلم من يوجب عليه معنى لرافقه لزمه في حلف لوجها التكرار في  
**قوله** لانه اذا لم يكن كلفك لا يصدرك للتيقن بكذبه ولو لم يدرها ان كان غائرا لا  
لا يصدر ايضا لان الامر عدمه سري **قوله** لا يصديق وان حلف ان حق الاخذ منها  
للإمام فلا عليك اطاله والزكاة هو الثاني والاول تنقلب نقلا هو الفصح ولو لم يات به  
ثانيا لعله با داية متى براءة ذمته احتلان المساجد ولو اجاز الامام اعطاه فلا بأس به  
بحر **قوله** صدق الزمعي لان ما يؤخذ منه مختلف ما يؤخذ من المسلم فواجب منه شرائطه فحينما  
للتقصيف عبادة الا اذا قال او سب الى فقد اهل الذمة في المصروف فانه لا يصدر  
لان الماخوة جزية وليسوا بمصارف لها ولو صرفها الى مصالح المسلمين فليس له ولاية  
ذلك وعليه اي حكمه حكم الجزية من حيث المصارف لانه جزية حقيقة حتى لا تنقطع  
جزية راسه في تلك السنة الا في بضائع ينفذ لان عمر حرم الله عنه ضلحهم  
على الصدقة مضاعفة مكان الجزية فاذا اخذها العاشر منهم سقطت عنهم الجزية الثاني  
**قوله** نفي من ذلك بيان التفتيش منه المحذوف **قوله** الا لا لم ولده طاهره انه لو قال اخذ  
ادب اليه عاشر اخر ومعه عاشر ان لا يعيد قوله وبه حزم في القناعة وقاية البان  
قال الزمعي بنها للزجبي يعني ان يعيد لئلا يوجب اليه استيفاء له وحزم به القياضي



وشبه في شرح الدور وارتقاءه في البحر قال في النهر الان كلام اهل  
 المذهب احمق ما الذي يذهب اليه قال المذهب والذين هموا بالقبول  
 من اهل المذهب وقواعد المذهب تقتضي ما قالوا اقتدر يكونها ام ولزمه  
 لانه لو ادعى المدعي بغير صديق لان اقتدر لا يصح بعد اقرار الحبيب زيلعي  
**قوله** لا ياتي الاستلزام لان اقراره بب من في يده صحيح فكذا با مومية  
 للولد فالقدرة المالية والاحتياج لا يجب الا من المال واعلم ان صحة اقراره  
 بالثبوت مبنية بان يولد مثله لثله فان لم يكن عتق عليه وعسر لانه اقر بالقبول  
 فلا يصح في حق غيره **قوله** ومن الزيج ولو تعلقا فهو صفة مع سراج  
 الزوط من الحول والعتاب والعتاق عن الدين وكونه للتجارة **قوله** لا يثبت  
 من العتق لانه ظلم ولا مثاله عليه والليل ما دون النصف **قوله** يوحده القر  
 لاحق الاخذ ثبت بالحماية وتقدر امبار والمجازاة فتقدر على ما يرضى من الزيج  
 لانه اخرج الى الحماية منه **قوله** لا تخذل الكو على الاصح بل يبقى معه ما يملكه الى  
 ما يمنه لان ذلك بعد اعطاء الامان عذر فلا تقبله وان فعلوه **قوله** لا تخذل منهم سراج  
 لا تاهق بكارم الاطلاق **قوله** ولم يبق من الشاكر المثلثة قبل التوثيق وهو موقوف  
 لا يمدد ومرفوع **قوله** لم يفسر لان النسخ في كل مرة استعمال **قوله** اخذ نصف  
 عشرة من الخمر لو للتجارة وبلغ نصفها بوضع من القيمة من صري بلائحة تجارة ولا يور  
 من السلم شي انفاقا وفنائه جلود المكية ذروا غير القيمة نفيا لما لهم من ظاهر  
 المثلثة فانه يفسر منه انه لعشر عن الخمر والمثلث موقوف عن امتراك عناية **قوله**  
 ولم يفسر المختار لانه متى ما خذ منه كاحز عتبه جلا في الشفعة فانه لو لم  
 ياحز الشفعة بغير المختار يظل حقه اصلا وموافق الضرورة مستثناة **قوله**  
 وقال في قوله لا يفسر ما عتبه في المالية حتى اذا اختلف خسر الزم منه كالم  
 اختلف حمزه عناية **قوله** عطل المختار بغيرها للحمز ولم يفسر لانها اظهر ما له اذ في قبل  
 العجم قال وكذا بعده بتقدير العطل وقد ثبت الحكم بغيره وان لم يثبت مقصود افعا  
**قوله** وطرف موقوفه كذا في الكافي والعتق وذكر في الغاية ان ممة الخمر لو يوف بقول  
 فاسقين تابا او ذميين اسما وفي سراج الجمع ان هذا **قوله** والنسبة

والعلم

هي

هي مال مع تاجر يكون ربحه لغيره **قوله** ومال المضاربة الا ان يربح المضارب فيفسد  
 نصيبه ان بلغ نصيبا بغير **قوله** خلا قالهما الصحيح ان ما في المتن قول الكل وان رجع  
 الامام في المضاربة رجوع في الماذون لانه من اعدم الاخذ من المضارب كونه ليس  
 مالكا ولا يبايعه وهذا موجود في الماذون **قوله** مرفوعا للتجارة كيطع بيلع  
 نصيبا بالايثورة عندا ب حنية لانه نقصد بالاستيعاد وليس عند العامل فخر في البر  
 فلو كان عنده او اخذ ليفر الى عماله كان له ذلك في **باب الركان** من هذا الباب  
 ان يذكر في السير لان الماخوذ منه ليس زكاة وانما يعرف بغير القيمة وانما الحقوب بالكر  
 لكونه من الوظائف المالية وقدره على العشر لان العسوة فيها بعض القرية والركان  
 قرية محضه وهو كما في الدور رماحت الارض لانه من الركنين اثباتا ثم من  
 كون ركانه الخالف او الخلف فكان حقيقة فيها شتوكا معنويا وليس خاصا بالدينين  
 ومن هذا ضيكت متواطيا وهذا هو الملايم لترجمة المع ولا يجوز ان تكون حقيقة في  
 المدن بما راي في الكثر لا شاع اجمع بينهما لفظ واحد والباب معقود لهما **قوله** اعم  
 من الكثر من كثر المال معية بفتح الميم وكثير الدار ومختار من عدت بالمكان اقام **قوله**  
 من تحققت من حقت التور اجسمه بالضم اذا اخذت من امواله مناج **قوله** ويجوز حديث  
 وهو كل ما يذوب وينطبع اعلم ان المستخرج من الدور ثلاثة انواع جامد يذوب وينطبع  
 كالنقد بنو الحديد وجامد لا ينطبع كالحجر والتورة وسائر الاهار والثالث ما ليس  
 بجامد كالما والعتق والنفقة ولا يجب الخمس الا في النوع الاول فانه ولو اجدر من الخمس  
 الى بقية لو تغير او الباقي لا يفتيه والي اصوله ومزوجه القرا **قوله** في ارض خراج او  
 غير اخراج من الدار لا خمس فيها واما الفارة فيجب فيها لانه اذا وجب في الارض فيجب  
 فيها فلا يثبت في الخراجية اولى **قوله** وقال مالك والشافعي لا خمس لانه مباح سقطت  
 يده اليه كالصيد ولنا قوله عليه السلام وفيما الركان الخمس عناية **قوله** في ارض مملوكة كلامه في  
 الخراجية فلا منافاة فيه ما يات **قوله** وحسنه للتواحد صوابه ليس المال **قوله** وارتفع اها سراج  
 للتواحد مراكات او لا يافا او لا ذكر او لا سراج او ذميا لان من اهل القيمة والخبر لا يثبت  
 فان عمل باذن الامام كان له المروط ولو عمل في ماله لم يكن له وجهه ولو اجبر بين  
 بقولنا جبر **قوله** عكلا فالنساء لهما اطلاق ما روي في ان من اجزا الارض ولا مومية







هو ورق الجوز ينجده منه المروج **قوله** وقصب الزريرة هو قصب  
السبل وهو من افضل الادوية لحرق النار مع دهن ورد وحل ويضع من  
اورام المعدة والكبد مع العسل ومن لا يستقيم كذا التقاين **قوله** يقويه  
العشقل او كثر عن ابي حنيفة في حق وفي المروج قصب السكر مع العسل في  
عسله دون حشيشة اسف ولاسي في الطرفا ونجر القطن والناخعات والاد  
كالطيل والكتد ولا يما يخرج من الامعاء كالمصع والعطرات ولا يما هو تابع  
للارض كالتخل والاشجار ولا في كل من لا يقصد بالزرعة كثر ابي طيخ والنا  
علافة العصفور والكتات وبره **قوله** من سكة التور المسك الحلد والحو  
كفلس وفلوس معاج **قوله** وذالمة ولو سقاها بها وبسجا احتسب كثر السنة ولو  
استويا قيل يجب ثلاثة ارباع العشر وهو قول الاعية الثلاثة ولا يعلم فيه خلافا  
غاية في لا لزعليه والقياس على الساعية يوجب الاكل و به صوح في **قوله**  
ولا يرفع الموت لان النية على الله عليه وسلم حكم لتقاوت الواجب لتقاوت  
الموت فلا معنى لرفعها **قوله** لنقلني ولو طفلا وانته **قوله** وهم يوم النصارى قالو  
لعمري من الله عنه من قوم لنا سؤلة فاذننا ياخذ منا الجزية فخذنا من صف  
ما اخذ من المسلمين فضا لمصر على ذلك **قوله** لا يثبت التفتيش لان العسكر كان يفتش  
اصلية الارض فلا يثبت له ولما ما من صلح عمر رضي الله عنه **قوله** وان  
لان التفتيش كالحراج قلنا سيد **قوله** خلافا لما في الحاشية قالوا يرفع عنه بالار  
وفي ان التفتيش الحاد لا يثبت عند محمد كما مر **قوله** ولا ي يوسف في الاسلية قالوا  
ترفع ايضا عنده كالحادثة لان العاصية اليه المصنف كان كونه ثقليا وقد  
زال **قوله** وحراج ان ان توب ذبيحة اي غير ثقل واطلقة لما مر **قوله** ارضا غريبة  
من مسلم ومبصرها منه هدية وكانه مطوي تحت قوله وحراج اذ هو يربيه بالكتن  
من الزراعة وذلك بالعنف **قوله** يمتنع الشراعي ايا بالتقليد وهذا هو  
من الشد بل **قوله** من منع موضع الحراج ويصرف مضافه **قوله** فيبقى لانه صار  
سنة لها فلا يثبت له كالحراج يرفع لولاية يرفع مضاف المذقات دون  
ولاية مضاف الحراج وهذا **قوله** وعثران اعنيها علم بشبهة لغو الفتنة  
اليه كانت ان تراها من الم **قوله** او رد على البايع للمصادرة لانها الرد والنجح  
اي كان لم يكنه وكذا في كل محل منع كانت الرد منه فسخا كالرد بغير  
شرط

موضع

شرطا ودية وكذا يجيز عيب بقبضه ولو بغيره بقبضه حراجية ومنه ان الحراج عيب  
حدث فيه ملكه يمنع الرد واجب بارتفاعه بالفتح فلا يمنع الرد **قوله** يجيب  
فيه الحراج بشكل لان فيه وضع الحراج على المسلم ابتداء وهو لا يثبت اية حتى قال  
الرخمي الاظهر وجوبه العشر عليه مطلقا واجب منع كونه ابتداء ابل انتقال  
ما تقر فيه الحراج بوظيفة اليه كالواشترى حراجية **قوله** شقها الاعام  
اي الكفرة لان المعاملة هم الذين عوا هذا الما فثبت حقهم فيه وحكم الحراج  
قال الزليخا الما الحراج هو الذي كان يد ايرب الكفرة واقر اهلها عليها والعشر ما  
ذلك **قوله** واما ما يحون من التركة ويحون من ماله ووجهه بغيره  
والعقارة بغير الكوفة **قوله** فحراجي عندها لانها كانت مستوية اليها كتمان  
قاسولي عليها المسكون ومكة اميات اليد عليها بائنا والقنطرة مشقة الا  
ان شقها الاعام من ملك وكذا النيل حراجي عندها لرفوله تحت الحماية بائنا والقنطرة  
شرط لا يرد في منجوع سلم سجات وجحات والعزات والنيل كل من ايقار الحنة  
اتقاي **قوله** ومنزلة عند محمد لانها ما كانت في اليد الكفار لان بنو اليد  
على الما بامكان اتحاد القنطرة وهذا الامكان فيها نادرا فاستبعد الحراج **قوله**  
وداره حولا ان عمر رضي الله عنه جعل المساكن والمقابر **قوله** كعين قنطرة وقت  
والقنطرة فيه **قوله** ونقط لكبر الموت في الاصح ويجوز فقها ومن يكون على وجه  
الما في العين شروع يمكن من الزلعة ولهم يرفع بحسب الحراج دون العشر  
وسقطان لعل ذلك الحراج على العاصم ان يرفعها وكان حاد ولا يثبت  
والحراج في بيع الوفا على البايع ان يفي بيه ولو باع الزرع قبل ادراكه فالعشر على  
المشترى ولو بعد من ثقله البايع والعشر على الموصر كحراج الموطنة دفلا على  
المشترى كسعر مسلم وفي الزراعة ان كان البذر من ربه لا من فطيمه ولو من  
العالم فطيمها بالجمعة **باب المصروف قوله** كالمصروف الزكاة والمصروف ما في المكان  
مصرفه كالتأجير ولو صرف المصروف بالحقاف اليه كان حسن **قوله** الفقير هو من لا يملك  
خبر من هو وكيل العطف سابقا على الاضبار فبجابه اقترا بقوله تعالى انها  
المصدقات الفقراء وسكت عن المولفة فلو بعد سقوطهم فكانوا ثلاثة اقسام فثمان



كفار كان من الله عليه بغيرهم لعلوا اول دفع شرم وقسم اسلوا من السلام  
صفت مكان تبا الفهم ليشنوا لا يقال كيف يجوز صرف الزكاة الى الكفار لان الزكاة  
التي نصب الشرح اذا صرف اليهم كان هو المشروع ففتح من معصية من خلقه  
الصدقة من الله سبحانه ولم يتكر عليه احد فكان اجماعا ما علمهم بالناحية او  
لانه حكم بغيره ولا يملكه ويمكن ان يكون لنا في قوله عليه والسلام لما اذ في البحر الامر  
فقد هان اغنياءهم ووردها في فقرهم **قوله** الذي لا مال له لا يحل له  
السؤال ويوافق قول العبدانية هو من له ادنى شيء ويجوز الدفع اليه وان  
توفي كان من وجهه كسبا وطيب له لكن الاولى عدم الاخذ له سداد من غير زكاة  
**قوله** وعنه في العكر لقوله تعالى اما الغنية فكانت لما بين والفقير عفيف الفقير وهو  
المسور الفقير هو اسو حال **قوله** والاصح لقوله تعالى او مكيئا ذامرجه  
وقوله الشاعر اما العكر الذي كان من حلوته سماه فقير مع انه حلوته واما الى  
السفيه فليس هو **قوله** انما صنف واحد في البايغ لاختلاف انما صنفان هو الصنف  
لا فرق بين الزكاة والوصية وانما زاد في الزكاة لو اريد ان المصروف يقع الحاجة وهو  
خاص به بخلاف الوصية لان الموصي اعراضا لا يوقف عليها **قوله** بقدر عمله  
اي زهبا واديا او كان المال باقيا حتى لو اداها صاحبا الى الامام او ملكه بالجمعة  
من المال فلا يملكه لان حق عمله فيها من الاجرة وانه يتلف بالعمل الذي عمله  
فاذا ملكه سقطت حراج **قوله** غير خاسي لان له من الصدقة **قوله** وهو من نصيب الامام  
له لغير اليعى والعاملين فيطيعه ما يبيح من غير ان يانه يقبضها لوسطه ولا يزداد على  
نصفها ليقبضه فلا يجوز ان يشع منه وتنفق في المأكل ومعه لانه حرام **قوله** والمكاتب  
يعملون المكاتب العتق بخلاف مكاتب العاسي لما سيات وان عجز المكاتب حل مولاه ولو غنيا  
كفيرا استعفى وابن بسيل وصل الى ماله من الحج **قوله** والمزبور هو المذنب بالافاء  
في الادب والدفع له او من الزرع الى العتق **قوله** ارسخ لزمانه حلقه با  
الانقطاع والفقير **قوله** بالاضافة لتوضيح لا يقتصر على من سقطت حاجته  
من كماله بل هو من كماله بالاحتياج للفتنة وكان ماله من حلاله على ما ياب او غير واحد  
ولو له بينة في الامم والاولى له ان يتقرب من ان قدر **قوله** او الى صنف ولو لم يتقرب  
وقال الثاني لا يجوز له لان الله اضاف الصدقات الى الاضاف للام القليل وسر  
بينهم بواو الشريك في اية انما الصدقات للفقراء وذكر كثر صنف لم يقطر الخ وانه لا مال  
ولنا قولنا عباس في اية الاضاف وصفت اجزائ اللام في اية للعافية للفقير  
لانه غير ممكن هنا لعدم تعيين صرح والجمع

وكذا

الحلي

الحلي باللام يراه به **قوله** وقال زعفران السلام لم يقوله لانه لم يملك الله الامة  
وقوله انما الصدقات للفقراء من غير قيد الا سلام ولنا حديث معاذ ان يقات  
حديث معاذ خبر واحد لنا الا انه خص بها المحرمين وامر الزك وزعمه وزعمت  
فما يخصهم بخير الواحد **قوله** ومع غيرهما الا العتق والحراج اما المحرم ولو شأنا  
فلا يجوز دفع صدقة ما اليه اتفاقا اتفاقا لكن حرم الزكاة عجزا عن التطوع اليه  
**قوله** وقال في لا يجوز اعيان الزكاة ذلك قوله عليه السلام لا تصدقوا على اهل  
الاديان كلهم بل لا تصدقوا على اهلنا بالحوار في الزكاة ههنا **قوله** ونبأ محمد  
لا تصدقوا على اهلنا هذه الاربعة فان قيل كيف شرطت الفيلك وقد جعلت اللام  
في الآية للواقعة ذلك اللام ثلث على انك كثر عييل لم يعذر في اليعى ولا يعمل  
لم تبلم لعدم تعيينهم بذلك **قوله** خلا فاما لك حسب فانه لا يفتق منها الرقعة بقوله  
تعالى زك الرقاب والاولى للمسلمين ولا يجوز دفعها للمكاتب ولنا ان الركن في الزكاة للمكاتب  
ولم يوجد المراد بالرقاب في الآية المكاتبون يعاونون في ذلك **قوله** اي دين للميت  
اما دين ابي القبر يجوز لولائه ولو اذت فبات فاطلاف فيعدم اجزان وهو الوجه  
**قوله** وفروعه ولو من زنا الا اذا كان من ذات زوج معروف وكذا لا يدفع اليه ولنا  
الذي نفاه في **قوله** وزوجه من قبل المعتدة ولو من زنا ولا لا ترفع اليه من بينها ولا  
او زوجه لا ترفع صدقة طهره وكذا زوجه غيره بخلاف من الزكاة يجوز دفعه له كما مر  
في **قوله** وقال لا دفع المارة لم يقوله عليه السلام لك اجزان احو الصدقة واجر الصلاة قال  
لا امرأه **قوله** وسود ودر من الصدقة عليه قلنا هو محمول على النافلة هل  
واعلم انه يعتبر الزوجه في سها داه احوها للاخر وقت الادا وقبله قبل النافلة هل  
وفي الرجوع في العتق وقت المعية وفي الوصية وقت الموت وفي الاقرار بها  
في الرجوع وقت الاقرار ويعتبر في الشقة كلا الطرفين **قوله** وقال لا يدفع

منه انما لا يكون  
منه انما لا يكون  
الكتاب في



بليعت البعص سائل لصورتين احدهما ان مالك الصدا اذا اعتق لعينه وميت  
 المتعاقبة في البعص الاخر فلا يجوز للمعتق ان يدفع زكاته اليه لانه ككاتبه وعند  
 يجوز لان كله صار حراً باعتاق نفسه وانيتهما احد الشريكتين اعتق حصته من العبد  
 لا يجوز للشريكتين السكت اذا اختارا المتعاقبة ان يدفع زكاته اليه ويجوز عندهما اما  
 اذا اضرار السكت التمتين كان اجنبيا عن العبد وجاز له ان يدفع الزكاة اليه لانه  
 سكتات الفيران ملك **قوله** وغني ملك بعتاب فارغ عن صاحبه الاصلية من اي مال  
 كان كمن له تضاب سامية لا تار و ما يدرهم كما حزم به في البحر والهر واقرة في البحر  
 في هذا الموضع ما في الوهبانية من انه قيل له الزكاة وتلزمه الزكاة لكن اعتد  
 الرقابة في ما في الوهبانية وحرره وحرره بان ما في البحر و **قوله** يا عني الغزاة اذا  
 لم يكن شيء في الديوان ولم ياخذ من الف الف لان الله جعله فيم الفقر والمساكين بقوله  
 وفي سبل الله بعد ذكرهما ولنا حديث معاذ **قوله** وتوله عليه السلام لا تقل  
**قوله** اي عبد عتي ولومد برا او زمنا ليس في عياله او كان مولا  
 غائبا لان المانع وفوق الملك لمولاه الا المكاتب والمأذون المديون بحيط  
**قوله** وطفله في عياله او لا على الاصح لانه بعد عتيا لغناه بخلاف طفل الغنية  
 حيث يجوز الدفع اليه كناية القنينة ولو كان ابره ميتا لا يتق المانع ونيته  
 وبنته ذات الزوج خلافه والاصح المولود حبيب **قوله** وبنيهاشم لاسن بطل  
 النفس قرابة عني قوله صلى الله عليه وسلم لا قرابة بيني وبين اي لهب  
 فانه اثر علي الا فخر من نفخ الزكاة لمن اسلم من اولاده كما يحفل لبني المطلب  
 وهذا لان الحب الثاني للذي صلى الله عليه وسلم وهو عبد مناف ترك لريته  
 اولادها اسم وعبد المطلب ونوقل وعبد شمس وكان عليه السلام من ذرهاشم  
 ثم ظاهرا المذهب اطلاق المنع وقوله العيني والحق شمس يجوز دفع زكاته

لمثله

لمثله صوابه لا يجوز وروى ابو عصفه جواز اعطائهم الزكاة في زماننا المنعم من خمس  
 قال الحارث وبه نأخذ الان ظاهر الرواية اطلاق المنع في الزكاة والتذوق والنفارات  
 وجز القيد الا على الزكاة فيجوز دفعه اليهم كالمطوعات من الصدقات وكذا غلة الاوقاف يطلق  
 وقبل ان يسمع جاز والافلاحي ما اذا كان الوقت واجبا بالندى هل يجوز له الاخذ منه  
 فليراجع عتبه نقل ابن بطال انفاق الفقهاء على ان ازواجه عليه الصلاة والسلام لا يخل  
 في اله الذين حرمت عليهم الصدقات وفي المعنى عن عائشة رضي الله عنها قالت انا ارحم الخلق  
 لنا الصدقة فها بركة خلت تحميها عاتق **قوله** العلي او العباس والحارث ابنا  
 عبد المطلب والباقر اولاد ابي طالب **قوله** ومعاوية لموله عليه السلام مولى الفقه  
 من انعم الله على الصدقة وحرمتها لانه جميع الوجوه لانه ليس كفوا لمهم ومولى المسلم  
 اذا كان كافرا لو خذ منه الجزية ومولى المغن لا يؤخذ منه المضاعف بنية سائر  
 الاما عليه السلام هل كانت حرة لمخرلا في المعتمد لا وانما كانت تحت الاقرار بقوله  
**قوله** نفي المراءى به عليه الظن بكونه مفرقا بجر **قوله** او كافرا ودي اما لو ظهر حربيا  
 ولو منا مافلا يجوز بجر وجوه **قوله** او ابو اوز وجبة **قوله** وقال ابو يوسف لا يصح لانه  
 ظهر خطا وكنت لا يسترده اتفاقا محبوب ولما قوله عليه السلام ليزيد حين وقعت زكاته  
 في يد ولده لك ما يوبت يا يزيد ولك ما اخذت يا هاشم فان قيل يحمل لانه كان سوطا  
 فلما كلمته ما في ما يوبت عامة فيك **قوله** الا اذا علم انه فقير فيجوز هو الصحيح وظن  
 بعضهم انه لا يجوز فبا على ما اذا صلى اليه فحبه تحريم حب لا يجوز وان اصاب والوقت  
 على الرجوع ان الصلاة لتلك المحبة بعصية لتعبد الصلاة الي غير محبة القبلة اذ هي حرمة  
 عزية وهنا نفس الاعط لا يكون به عاصيا مصلح وفوعة مسقطا اذا ظهر صوابه في فارة  
 النهر وكون الاعط لا يكون به عاصيا مطلقا ممنوع فقد خرج الاستصحاب بان ادخل  
 على ظنه غناه صرح الدين واعلم ان المدرع اليه لو كان جالساً في صف الفقراء يصنع  
 فستقيم ان كان عليه زعيم او سائل فاعطاه كانت هذه الاشياء بمنزلة التي حتى لو ظهر غناه







قوله يولد من ماله اب الطفل ولو لم يحرمها الولي عنه وصيب الا اذا بعد بلوغ  
 ويحرمها ولي المحنون ووصيه من ماله ولا يجب عن مملوك ابنة اذ لم يكن له مال غيره  
 بالاتفاق لانه لا يورثه اذ لا يجب عليه نفقة عبده ابنة وان كان للولد مال وصحت  
 في ماله خلافا لمحمد ورضي بن بلال في ولو زوج طفلة الصالحة لخدمته الزوج مالا  
 نظره محوب **قوله** وعبيده لخدمته اطلقه مثل المديون المستغرق والموجود والمرحوم  
 او كان فيه وفاء بالدين ولولاه مضايبة غيره والعبد المجاني عدا او خطا والمغذور  
 بالمستغرق به والمعتق عتقه بحسب الفطر والموصى برفقة لاف وبخدمته لا فطرته  
 على الموصى له بالخدمه بحسب وفاء الترتيب لا يجب فطرته ثم يزوج ولا يجب عن عبده  
 الا بعتة والماسور والمغضوب المحجور وان لم يكن عليه بينة الا بعتة كونه ثوبا ماعني  
 و**قوله** لا يجب عن عبده التجارة لان ايجابها يوجب ابي التي **قوله** وقال ان فيجب  
 عنهم لان الفطرة راحة على العبد عن راسه والمديون يتجملها عنه والركاة راحة على الولي  
 لما فيه بالتجارة فلا تنافي وجوبها **قوله** لا يجب عن اوكافر لانه لا يجب على العبد  
 ابتداء ثم يتجملها الولي والكافر لا يصح لا يجابها عليه ولا اطلاق عليه اللام او امن كل من  
 وعبد **قوله** لا يجب له وصية لموصو الموصية والدلالة اذ لا يملكها اياها عن حقوق  
 الرعية ولا يجب ان يكون لها غير الروايت كما لو اواه محوب **قوله** وولد الكبير  
 الا ان يكون محنوقا ويجب فطرته الاب المحنون على ابنة ولو ادرعن الزوج والولد حاضرا  
 استحقا فظاهر الرواية ان الحكم جارح كذا من كان في عياله له **قوله** خلافا لما  
 منها لقوله عليه السلام او امن من يورث **قوله** فقيه خلافا ان يقع بنا على اصله من انما  
 يجب على العبد ابتداء ثم يتجملها الولي عنه والعبد ماضيا كما في نفقة وها يورثه فنجح عليه  
**قوله** فقيهها على كل واحد او بين الخلاف انه لا يورثه فقيه الرعية وها يورثها **قوله** وعبد  
 او عبده لها نفقة بالولاية والموصية بما حق كل منهما **قوله** وقيل لا يجب اجمالا لان  
 لا يجب قبل القسمة فلم تتم رقبته لو اهدى **قوله** على من له اختيار لان الولاية له **قوله**

على من

على من له الملك لانه من وظائفه كالنفقة ولنا ان الملك موقوف لانه لو لم يورث ليعود اليه  
 فتدبر ملكه البايع ولو اهدى ثبت الملك للمقرب من وقت العقد فينبغي ان يبين عليه  
 خلاف النفقة فانما الحال العاجزة فلا يقبل التوقف وكافة التجارة على هذا الخلاف  
 هداية بان استراه للتجارة بشرط الخيار فتم المولى لانه الخيار عينه باعق ان يصاب  
 من يورثه ان كان معه مضايبة فيركبه معه ولو كانت البيع با تامل بقبضه حبس  
 موقوف الطريقان تبينه بعد ذلك فعليه صدقة نظره وان ملك عند البايع لا يجب  
 على واحد منهما فان رده قبل القبض خيار عيب او رويته بقبضه او غيره مثل البايع  
 وبما مضى على الترتيب ولو استراه فاسدا ومنه قبل يوم الفطر وبما مضى عليه او ائتم  
 فعليه صدقة فقه نظره ولو من قبضه بعد الفطر فعليه بايعه ومبني **قوله** مرنوع على انه  
 فاعل عيبه بايها الحق فان ضبط بالقومية فهو بولي من العبدية او جبر لمحضوف  
**قوله** او سويته وهو المقلوب منه ووفق السجود وسويته كالشعر والاولي  
 ان يراد بها العذر والقيمة بان يبطل نصف صاع ووفق حنظله او صاع ووفق  
 شعير وبيان الواجب واطلعه مثل كعبه والروية قيد بالحق لان كعبه بغير  
 فيه القيمة في الاصح كما يراد المحبوب التي لم ينقص عليها **قوله** وقال لا الرية كالتمر  
 لانه يقارب من حيث المعصود وهو النقلة وله انه يقارب البر من حيث انه  
 لا يورث منه احب الا المرفوضون زليل والاولي ان يقبض فيه العذر والنفقة ايف  
 والشوي على ان اذ القيمة افضل الاني زمن السنة فالاد من العبي افضل **قوله**  
 وهو رواية عن ابي حنيفة وصحها ابو اليسر في البرهان الرية كالتمر في رواية عن  
 العام وبه قال وعليه القريب **قوله** وقال ان في من الكد صاع لحديث اخري ولنا  
 قوله عليه السلام او امن كل عرا وعبد صغير او كبير نصف صاع من بر او صاعا من ثرا وها  
 من شعر وحديث اخري بحسب الزيادة تطوعا رية **قوله** وقال ابو يوسف لا قبل لا

الشعر

الشعر



خلاف ان ابا يوسف اعتبر رطل المدينة وهو اكثر من رطل العراق لانه ثلاثون مثقالا  
 بكثر الميزان اربعة مثاقيل ونصف والبعد اربعة عشر ذراعا واذا قال بثلث ثمانية بالبعد  
 بخمسة وعشرين مثقالا وهو البعد وهو البعد في قوله **قوله** وقال الكافي عن عروة عن الحسن  
 لان الفطر بانفسال الصوم وذلك بالووب يعني نقول بثلث بثلث بمثلث بمثلث للعادة  
 وهو اليوم والالوجب ثلاثون فطرة ومثلث **قوله** وصح لو قدم مطلقا لانه ادى بعد قوله  
 الب وهو الصحيح هدية وهو ظاهر الرواية والواجبة كان هو المذهب **قوله** لا قبل  
 لا تصدقة الفطر ولا نظر قبل الشروع في الصوم **قوله** كالاصححة رد بان الاصححة  
 غير مقولة ولا تكون عبادة الا في وقت مخصوص بخلاف الصدقة **قوله** سقط يعني يوم الفطر  
 لانه قربة اختصت بيوم العيد وسقط محبة كالاصححة سقط يعني ايام الفطر في قربة  
 معقولة يعني لا تسقط عن الوقت كان كذا خلاف الاصححة على ان لا تسقط بالمضي انما  
 بقيد بيازيلى ونوع يجوز ونوع فطر واحد لم يجمع وجه لو اريد على الاصححة مما يراه  
 لا يفتى الامام على صدقة الفطر ما عدا دفع فطرته الى زوجته عبده جازت وان كانت  
 عليه عمدة القاري ان زوجته باء فطرته تخلط حنطة حنطة بغير اذن جازتها لا عند  
 عند الامام لانه يربى الخلط اسهلا كما يقطع هو صاحبه وعنده لا يقطع فمحمدا  
 ان اجاز الزوج ظهره **خاتمة** واصبات الاسلام سبعة الفطرة وثلاثة من الرقيم  
 المحرم والوتر والاصححة والعرة وحذفت ابوية والمرأة لزوم وجوهه **كتاب**  
**الصوم** في اليوم لو قال الصيام كان اولى لانه الظهري لو قال انه على صوم لزمه  
 يوم ولو قال صيام لزمه ثلاثة ايام كان قوله تعالى فتدبر من صيام قال في الفطر  
 وجهه انه اريد بلفظ صيام في تلك الشروع ثلاثة ايام فلذا لزم به التذرع وجا  
 عن العبد بيقين وتوهم في التوهم ان الصيام لها دلالة على التذرع وعلى فطرته  
 الوقت لا في اوله او في اخره لانه لا يتقبل معنى الجمع **قوله** انما ذكر الصوم

اي مع

اي مع ان محمدا ذكره بعد الصلاة لان كلامها عبادة بعد نية **قوله** اقتدا بالسنة  
 وهو قوله عليه السلام بين الاسلام وبين الحديث على ان الزكاة قرئت بالصلاة  
 في اي كثيرة فليزم تأخير الصوم وتقدمه على الحج لا فزاده وتركب الحج من الحار واليبس  
**قوله** تحلك النجاسة المصباح ملكة على كل من بانه فطر مصنفه وعليك الفرس لحاجته  
 لانه **قوله** هو ترك الاكل الا انب بالمعنى اللغوي ان يغير بالاساك عن الاكل او رابع  
 الترك ليسى فعلا للمكلف والمراد بالاكل اذ كان يطبخه فدخل ما لو داور حايقة  
 او امة توصل الدوا الى حوضه وبالحجاء الجماع ولو معين فدخل ما لو انزل بالمسافر  
 قبله فالاولي ان يقال الاساك عن المصطران حقيقة او حكم كمن اكل ناسيا فانه محرم  
 حكاه لم يقل في وقت مخصوص وهو النجاسة ولو حوله في مفهوم الصوم وركن الاساك  
 وسببه مختلف في المتدور والندى ولو نذر صوم شهر بعينه فقام شهر قبله عنه  
 اجراه لانه تجيل بعد وجود الب وبلغوا العتق ريب صوم الكفارات اسبابا من  
 القتل والجنث وغيره اوجب الفضا هو ب وجود الاداء ب رمضان من وجوه  
 من الشهر لئلا او نهارا وكل يوم ب وهو باد اية لان الصوم عبادة متفرقة كتزوق الصلاة  
 في الاوقات بلائد لتخل زمان لا يصلح للصوم اصلا وهو الليل وشرط وجوب العقل  
 والمبلغ والاسلام وشرط وجوب ادائه الصحة والافاقة وشرط صحة الطهارة من الحيض والنكاس  
 والنسبة وينبغي ان يراعى الشرط العلم بالوجوب او الكون في دار الاسلام وحكم سقوط  
 الواجب وسيل الثواب ان كان صوما لازما والا فالتان فيج وفيه عيب لان صوم  
 الايام المستهبة لا ثواب فيه فالاولي ان يقال والا فالتان في ان لم يكن صوما  
 مستهبا والا فالتان فيج فقط **قوله** طاهر من حيض او نفاس المراد بالطهارة منها  
 انقطاعها لا الفطر عنها **قوله** يتاوي بغير نية قال الكرمي من كل هذا عن ابي  
 فقد غلط وانما قال زفرانه يجوز نية واحدة وقال ابو اليسر قاله في سفره

ة



لم يرجع عنه كذا في المسبوط والفواير الظهيرة والتحريرة في رمضان وغيره **قوله**  
 صوم رمضان من رمضان اذا احتوت على لا حركات الذنوب فيه ولم يثبت كونه  
 من اسمائه لغاي وثبت فهو من الاسماء المشتركة فلا يكره ان يقال حرام رمضان  
 واعلم انهم اطلقوا العلم في ثلاثة اشهر مجموع المضاف والمضاف اليه شهر  
 رمضان وربيع الاول والاخر فحذف من ههنا من قبل حذف بعض الكلمة الا انهم  
 حوزوه لانهم اصرروا على العلم بمجموع المضاف والمضاف اليه حيث اخرجوا الحزب  
 من الشهر **قوله** وهو فرض فرض في شعبان بعد العجوة سنة ونصف ورواه  
 ان اتمام الصوم ثلاثة على ما ذكره المصنف وقال الكمال ان اتمامه فرض واجب ومستوف  
 ومتدرب ونفل ومكروه ثم روي في كونه حراما في اول رمضان وقضاؤه والكفارة ان  
 للقتل والقتل واليمين وهو الصيد وفدية الاذي في الاحرام لبسها بالفاطحة  
 وللاجماع عليها والواجب المنذور والمنسوت عاشوراء في التاسع والمذرب ثلاثة  
 ايام من كل شهر ويندب كونها الايام البيض وكل صوم ثبت بالنسبة عليه والوعده عليه  
 كصوم دارود والنفل ما سوي ذلك مما لم يثبت كراهته والمكروه تنزيها عما سوا  
 من ذواته عن التاسع وصوم يوم المهرجان وعزما ايام الشرف والعديد من اشهر  
 واستثنى في هذه الفتاوى من كراهية صوم يوم المهرجان ان يصوم يوما قبله  
 فلا يكره والاظهر ان يوم المنذور وعشيه الي المزمن كما اختاره في البداهة والجمع  
 ووجه في الفتح للاجماع على لزومه وان جعل قسم الواجب صوم التطوع بعد الشروع  
 فيه وصوم فضائه عند الافساد وصوم الاعتكاف كانه البداهة **قوله** نصف النهار  
 الرعي قديرا لانه قد يطلق على ما بعد طلوع الشمس الى غروبها كمن نفل في غايه  
 ان ان من الصبح الصافي لغته وشرا ففلي هذا الحاجة الي تعبيره بالثعب  
 قالوا انما يدب وان نوب الصوم من النها ربيوب ان يصام من اوله حتى لو نزل

الزوال

الزوال انه صام من حيث نوبه كان اول النهار لا يكون صاميا **قوله** يتنزل التلويح  
 عليه السلام لا يصام لمن لم ينو الصيام من الليل ولنا قوله عليه السلام بعد ما شهدنا  
 بروية الهلال الا ان اكل ولا يأكل بيقته يومه ومن لم يأكل فليهم ومارواه عن علي  
 بن الفضيلة او معناه انه لم ينو صوم من الليل هداية **قوله** مطلق النية لوقا  
 بنية المطلق كان اولى اذ لا بد من تعيين حبس الصوم من بين العبادات **قوله**  
 وقال ان نفي لا يصح بنية النقل لان المأمور به صوم معلوم ولا بد من تعيينه في الصلاة  
 ولنا ان رمضان لم يشوع فيه صوم اخر وكان متعينا للوصف والمعين لا يحتاج الي  
 التعيين زلمي متعيا بمتطابق النية وكذا مع الخطا في الوصف الا ان موصف او ما فر  
 فلا يلزم من ما نوي ولو تظلمت سرود وولكن في او ايل الاشياء الاصح وقوع الدلائل  
 رمضان سوي ما فر نوب واجبا اخر واختاره ابن الكمال ونقل الرضا في عن البرهان  
 انه الاصح والعذر العين يقع عن واجب نواه مطلقا ورواه **قوله** الابنية معينة لانه  
 الكادع لم يعين لها وقتا فلهذا في التعيين **قوله** بنية الشرط عدم ناهيها عن طلوع  
 الفتح فيتعين تعاريفه لطلوعه والنية ان يتلفظ بها ولا ينطق بالنية بل بالرجوع منها  
 بان يعزم ليلا على الفطر ونية الصائم الفطر لغو ونية الصوم في الصلاة فحكي  
 ولا نقد هابل لنظروا ولو اكل او شرب او جامع لغها لا يتطاول في ولو نوب  
 الفضا بقا ايصير رعا في النفل فيلزمه القضاء بالافاد **قوله** من اتي وهو  
 نفل النبي ليلا **قوله** اي صوم الوقت اي قضاء رمضان وقضا النذر العين والنفل بعد  
 افساده **قوله** والكفارة اي كفارة اليمين والظهار والقدر جزء الصيد والحلف والنية  
 وكفارة الاقطار في رمضان **قوله** بنية واحدة لان صوم الشهر عبادة واحدة فيكفيها  
 فيه واحدة كمن اعتكف شهر ايصح بنية واحدة ولنا ان صوم كل يوم عبادة على حدة لانه  
 نفل بين كل يومين ليلا وهو لا يصح للصوم خلاف اعتكاف شهر لانه عبادة واحدة



لكون جميع اوقاته صالحا **قوله** ويثبت رمضان في حاصله ان الصوم رمضان  
 لا يلزم الا باحد هذين فلا يلزم بقول الموقنين وان كانوا عدولا هو الصحيح  
 وطريق اثبات رمضان والعيدان يدعي وكالة معلة بدخوله نقص  
 دين على الحاضر فيقر بالدين والوكالة وينكر الدخول فيشهد الشهود  
 بربوبية الهلال فينقض عليه به ويثبت دخوله الشهر لعدم دخوله  
 تحت الحكم **قوله** اذا عم الهلال في الصباح وعم الهلال بالنهار للمعركة  
 بغير او غيره انتهى **قوله** ولا يصح ما رواه لقوله عليه السلام لا تقدموا الشهر  
 بصوم يوم او يومين الا ان يكون لشئ يصومه احكم وروى المراد التقدم  
 على ان يكون من رمضان لان التقدم على الشئ بالشئ ان يتوهم قبل صيته  
 سريلا **قوله** الاقلوعا بان ينصب على التطوع لانه اذا اطلق الله بكه  
 لان المطلق سائل للمعادير سريلا وفيه الاستباه صوم الك مكره الا  
 اذا نوب تطوعا او اجبا اضر على الصحيح انتهى **قوله** ما استوي فيه في الاول  
 ان يقال هو استواء في الادراك من التقي والاثبات **قوله** بان عم الهلال  
 رمضان او هلال شعبان فوقع الشك ان كان اليوم الثلاثون او احدى ايامه  
 فيها رفع وان لم يكن علة فلا شك اذا الظاهر انه من المسح كذا قالوا وفيه  
 بل يجوز ان يكون شك الجواز ان يتحقق الروية في بلد اخر من عدم اعتبار  
 اختلاف المطالع **قوله** ان يتوهم صوم رمضان لا كره هو اية ثمة الغرض  
 هنا واذا رويها بل عنيوها في ظهر يوم الجمعة الذي يفك عن ذكركم  
 لان نية التعتيق في الصلاة لازم للكون وقتها طرفا يصعبها وغيرها خلاف  
 صوم رمضان **قوله** بخبره لانه شهد الشهر وصامه **قوله** لم يقضه لانه ظان  
 وهو كرهه ايضا الصحيح انه لا يكره لما مر عن الاستباه **قوله** دون الاول

في الكراهة

تقبل

في الكراهة لان الاول يصح زيادة يوم من رمضان بخلاف الثاني غاية **قوله**  
 فقد قبل يكون تطوعا لا نه من عنه فلا يتأدي به الكامل من الواجب زبلي  
**قوله** وهو الاصح لان المنهية عنه هو التقدم بصوم رمضان بخلاف يوم العذر  
 لان الله لم يترك اجابة الدعوى والكراهة هنا صورة النهي لا غير ثم ان صام  
 ثلاثة ايام من شعبان او وافقت صوما كان يصومه فالصوم افضل بالاتفاق  
 وان كان خلاف ذلك فقد قيل الفطر افضل لاجرا من ظاهر الله وقيل للهو  
 افضل اقتدا بعلي وعائش رضي الله عنهما والمخار ما ذكره الله **قوله** والمخار ان  
 بصوم الغني كذا في من والمراد كل من كان من الخواص وهو من يتمكن من ضبط  
 نفسه عن الاصباح في السنة اية التردد وملاحة كونه من الرض ان كان غدا  
 من رمضان فتح **قوله** ثم بالانظار وفيها لمة ارتكاب النهي ويلي **قوله** اجزاء لغير  
 المحرم في اصل النية **قوله** لا تحريم عن واجب اخر لثروته في وصف النية وليس فيه  
 شرطية **قوله** ويكون تطوعا غير مضمون بالعضا لزومه سقط **قوله** وهذا كره  
 ايضا لانه نال الغرض من وجه **قوله** جاز عن الفعل ولو اضره لم يقض له دخول  
 الاثنا طرية غرضية من وجه زبلي **قوله** ورد قوله لفسقه او غلطه من وجوب  
 لانه شهد الشهر وامانه هلال الفطر فلا احتياط ولو اكل العدة لم يقض الا بالعام  
 ولو اراه الاحام وحده لا يامرهم بالصوم والفطر بل يصوم في رمضان ولا يفطر  
 في العدة وعلم من كلامه وجوب صومه قبل رد قوله بالاولى **قوله** فمضى فمضى  
 ولو انظر قبل رد ما لم يجب ايضا في الصحيح ولو قبل الثاني شهادة وامرهم  
 بالصوم فافطر هو او غيره وجبت فقه **قوله** خلا قال في فتلزمه الكفارة  
 عنه لان رمضان متيقن في صحة وشك غيره لا يبطل بتقننه ولنا ان ما ذكره  
 محيل ان يكون خيالا لا هلالا فلا يكون متيقنا في صحة مع ان الثاني شهادة  
 شبه دارية كرهوب الكفارة هذا اذا فطر بالوفاء فان بغيره لا كفارة

مر ذكره



اتفاقا بين ملك **قوله** خبر عدل او مشور على المحجة البرزخية على خلاف ظاهر  
 الرواية لا فاسف اتفاقا وعلله ان يشهد مع العلم بفسقه قال البرزخية نعم  
 لان الناجي ربما قبله وسوا بين كعقبة الرؤية او لا على المذهب ويغيرها  
 واحد على آخر كعبد على مثله وانثى على مثلها وحيت على الحارثية المخذرة  
 ان يخرج في ليلتها بل اذا ن مولاها ويهدون في العبير بالبحرانية الى عدم  
 اشتراط الدعوى ولغظ الشهادة والحكم بغيرها اذا ثبتت الرضاينة ثبتت  
 ما تعلقت بها من الطلاق المعلق والعنف والايمان وطول الاجال وغيرها  
 نفعاً وضماً وان كان شيء من ذلك لا يثبت بقوله الواحد ائتمنا على واذا صار  
 بقوله عدلين افطروا عند اكمال العدة ويقول عدلا خلاف لمحمد درو هذا  
 اذ لم يروا هلال سواد والى مصححة فان متغيرة افطروا بلا خلاف فعلة  
 ابن الكمال عن الذخيرة وقال الذي يليه الا شبه انه ان عم حل والا لا اتبع **قوله**  
 محرودا بعد الغذف ايو وقد ناب وهو ظاهر الرواية **قوله** انه لا يقتل لانها  
 شهادة من وجه هداية **قوله** يقبل شهادة الفاسق مباره الطحاوي عدلا  
 او غير عدل نعم الله وجماعة ان غير العدل هو الفاسق وحرر بعضهم ان المراد  
 به المشور لما من الاتفاق على عدم القبول في الفاسق بغير شرط  
 المتبى لان هذا نوع منها وانه شرط فيها العدد وكساير انواعها ولنا ان النبي  
 صلى الله عليه وسلم قبل منها ذلك الاعراب وحده على هلال رمضان ولان هذا  
 خبر في الديانات فيقبل منه قول الواحد بين ملك **قوله** وحرر في لانه تعلقت به  
 نفع العباد وهو الغلط في شبهة اثر حقوقهم فشرط فيه العدالة والحيثية والظن  
 لا الدعوى كعنف الامة وطلاق الحرة ولو كانوا ببلدة الاحكام فيها صاموا يقول بغير  
 واخطوا باخبار عدلين للضرورة ونحوه **قوله** كجمع عظم ولا يشرط  
 الاسلام في اخبار هذا الجمع لان المتواتر لا يباي فيه بكفر الناقلين فضلا

عن

عن نسقهم وصنفهم من بلال في شرح رسالته **قوله** يقبل شهاده رجلين  
 اختاره في البحر **قوله** لي راي الامام هو المذهب وفي البرهان هو الاصح **قوله**  
 والاصح كالتعدي وكذا بقية الاسماء الستة على المذهب **قوله** ولا غيره بخلاف  
 المطالع هو المذهب وعليه اكثر المساج وعليه الفتوى بحرف من خلاصة **قوله**  
 يلزم ذلك اهل البلدة الاخرى اذا ثبت عندهم بطريق موثقة لو شهد جماعة  
 اهل بلد كذا راي اهل لال رمضان فتبكم بيوم فضا موا وهذا اليوم ثلاثون  
 محاسبهم ولم يروا هلال لا يباح لهم فطر عند انهم لم يشهدوا بالروية وانما  
 فطر روية فيهم ولو شهدوا ان فاضي بلدة كذا شهد عنده اثبات بروية هلال  
 في ليلة كذا وقضي القاضي فيها دنها جاز لهذا القاضي ان يحكم فيها دنها لان  
 قضا القاضي حجة وفرد شهد وانه يفتقر لليلة المستقبلة عندها لان  
 الهلال المرتب في النهار مشكوك في انه من الحاضنة او المستقبلة فلا يعتبر  
 به فحجب ذلك اليوم من اخر الشهر الماضي **قوله** وعند اب يوسف اذا كان امر  
 لان الشيء ياخذ حكم ما قرب منه فالهلال اذا راوه قبل الزوال يكون قريبا لليلة  
 الحاضنة فان كان هلالا فطر افطروا وان كان هلالا رمضان فضا موا وان راوه  
 بعده يكون قريبا لليلة المستقبلة مجمع ومصرح فصرح بكونه الا انه الى الهلال عند  
 رويته لانه قبل الحاضنة فتح **باب ما يفسد الصوم وما لا يفسده** لما فرغ  
 من الصوم والواحد سرق في العوارض الطارئة عليه وفاد الشيء اخراجه عن ما  
 هو المطلب وهو البطالان في العبادة بيان **قوله** فاسيا خرج المخطئ  
 وهو انكر للصوم غير الفاسد للقطر اذا لم يمتنع فوصل الى حلقه او باس  
 مباشرة فاهنة فتوارث شروته افطر والكراهة والنائم كالمخطئ ولو ذكره فلم يذكر  
 بل اسقروا ثم تذكر افطروا ويذكر لو قويا والا لا ولو تذكر المجامع نزع من ساعته كمر



لم يفطر ولا لزوم القضاء والكفارة ان لم يحرك نفسه فان حركه الزم  
 كما لو نزع ثم ادخل **قوله** يفسد صومه لان الشئ لا يبقى مع منافيه وهذه الاشياء  
 لنا في الصوم فلا تجامعه ككلام الناس في الصلاة ولنا قوله عليه السلام  
 من افطر بغير عذر فانه كفارة بخلاف الصلاة لان فيها هيبه  
 مذكرة ولا اعتبار بالنفاس في مورد النص ابن بكه **قوله** وفار فالكذا نظر  
 لم يفطر عليه السلام فعلى لا تتبع النظرة النظرة فان الاولى لك والثانية عليك ولنا  
 ان المفطر يفسد الصوم بفعله في المحرك للمس والنظر ليس بفعله في المحرك فافضل  
 والمراد بما روينا في الاثم **قوله** بالتجذير ونحوه من المس ولو جازيل توجه به الحرافة  
 وقبله واستثنى كلف وان كرهه بما حدثت نكح اليد يلعون ولو خاف الزنا  
 يرحم ان لا وبالعليه وبما شرة فاحتمل ولو بين اثنين ولا بد من كون المرأة  
 مياثمة في فلو من فخرج بهيمة او قبلها فانزل لم يفسد صومه ويفعل بالانزال  
 في فخرج البهيمة والميثة ولو من فافترق فساد وقبل ان تكلف فسد ولو  
 قبلت فوجرت لذة الانزال ولم ترم ما فسد صومها عند اي يوسف خلافا لمحمد  
 نهر **قوله** خلافا لما ذكره صوابه خلافا لاهل كنيه النيين فان من ذهب بالكران الحجة  
 غير مفسدة للصوم بل مكرهه من مريض فقط كما في متن الشيخ خليل له قوله  
 عليه السلام افطر الحاجم والمحجوم ولنا انه صلى الله عليه وسلم احجم وهو صائم  
 وما رواه مشوح زيلي **قوله** سوا وجه طعمه في حلقه او لونه في براقه زيلي **قوله**  
 وقال مالك ان وجد البول ان النبي صلى الله عليه وسلم اسر بالاحمد المروج عند النوم  
 وقال لينقه الصائم ولنا ان النبي صلى الله عليه وسلم افطر وهو صائم زيلي والوجود  
 في حلقه انره داخل من المسام الذي هو خلل اللبث والمفطر انما هو الداخل من  
 المنافذ للاتفاق على ان من اعتقل فوجد برزخا في باطنه لا يفطر ولو صب في

عنه

عنه لبن اود و آبع الدهن فوجد طعمه في حلقه لا يفسد صومه بخلاف  
 القابض والسكر ويلزم من المضغ والكفارة **قوله** وفيه القياس فيمن  
 يعني في الذباب الوصول المفطر اليه جوفه وجه الاستحسان انه لا يمكن الاخذ  
 عنه فاشبه الغبار والدخول لدخولها من اللف اذا طبق الفم بجوفه فافاد  
 انه لو دخل حلقه الدخان انظر اي دكان كان ولو عود او عود الوادكر  
 لا كان الخمر عنده منبلا في ولو وصل اليه حلقه دموعه او عرقه او دم رعافه  
 او مطر او فح فسد صومه لتيسر طبق فيه وفجته اميا فاع الاحترار عن  
 الدخول وان يلبس بعد الزمة الكفا **قوله** وقال زفر قنبر  
 في الوهمين لان الفم له حكم الظاهر الا يرب انه لا يفسد صومه بالمفطر  
 فيكون داخل من الخارج ولنا ان التذلل منه لا يمكن الاحترار عنه فصار  
 بقا لريقه زيلي **قوله** والمحصة في الصباح المحص وكسر الحاء وسد يد  
 الميم لكنها مكسورة ايضا عند المصريين ومنزوحه عند اللوفين الشيخ  
**قوله** ثم اكله كذا في الشيبين **قوله** ان يراد بالاكل بعد الاجراع  
 الاتلاع لا ما هو اعم لتوافق ما عن محمد وليطابق قوله بعد لو وضع  
 ما داخل هو دون المحصة لا يفسد **قوله** خلافا لزنزله انه طعام  
 متغير ولنا انه ليعا انه الطبع زيلي وعلى هذا تغرم بالوضع لينة  
 ناسيا فتذكر فخرجهما ثم ابتلعها فان غلب الريق انظر وكذا ان  
 ساداه والا لا لو ابتلع ريق غيره افطر ولا كفارة عليه الا ان كان  
 صد يقه نهر ولو دخل انفه مخاط من راسه فاستنشقه وابتلعه  
 لا يفسد صومه كما لو ترطبت شفتاه بالبراق عند الكلام وعنه  
 فابتلعه او سال ريقه الى ذقنه كالحنيط ولم ينقطع فاستشفه

ان



هذا قال في معنى في القادر على القامة فيغير الاحتياط **قوله**  
 او قاعا و قد به ليوم عدم النظر فيها اذا لم يجد بالاول ولو حذفه لم  
 يفهم عدم الفطر وحاصل ما قيل في اثنا عشر لانه اما ان يكون قاعا واستقيا  
 وكلاما ان يكون ملا الغم اولاد كل من الاربعه اما ان يكون عا وبفسه او عا  
 او خرج ولا فطر في الكلام الا مع الاية الاعادة والاستسقاء بشرط ملا الفطر  
 واطلاقه بفيد الفطر بما لو استسقاء بلقا وهو قول ابي يوسف وقال لا لا يطر  
 ولو استسقى مرارا في مجلس ملا الغم فطر لا ان كان في مجلس او عذرة  
 ثم نصف النهار ثم عشية عند ابي يوسف ولا يتأتى اعتبار الب عند  
 محمد لما انه يطر عنده بما دون ملا الغم **قوله** وقال ابو يوسف  
 ان عاد اولاته خارج حتى انتقضت به الطهارة وقد دخل وعند  
 محمد لا يفسد وهو الصحيح لانه لم يوجد منه صورة الفطر وهو الابتلاع  
 ولذا امناه اذ لا يتجذب به فابو يوسف يعتبر بالخروج ومحمد يعتبر  
 العنع ويلى **قوله** اي تكلف في التي منه ان تكلف متقد بنفسه  
 الا ان يقال ضمنه معنى اجتهد **قوله** وقال ابو يوسف لا يفيد  
 فيها اي الاعادة والاستسقاء وهو الصحيح لعدم الخروج **قوله** لم يفيد  
 عنده ولا يتأتى التفرغ على قول محمد لانه فطر بالتي زيل **قوله**  
 او ابتلع حصاة او حديد لم يعمل اكل لان الاكل فيما يتأتى فيه الصنع  
 والعشم والحصاة والحديد ليسا كذلك قال الزبلي وعلى هذا كل ما لا  
 يتفقد ولا يتداوى به عادة كالحج والثراب لا يوجب الكفارة  
 وفي الرقبة والارز والعين لا يجب الا عند محمد ولان الجمع الا اذا  
 اعتاد اكله ولان الطين الارمني لانه يتداوى به ويجب في الت

لالحرم دون التجر وعند ابي الليث يجب في التجر انما انتهى  
 واعلم ان كلما انتهى فيه الكفارة محله اذا لم يقع منه ذلك مرة بعد  
 اخذ لا اجل فقد العصية فان فعله وحيت زجر له بذلك في ائمة  
 الامصار وعليه الفتوى قنية وهذا حسن **قوله** ومن جامع آخر  
 بشرط كون المحل مستحب على الكمال ولا يجب الكفارة لو جامع بهيمة او مينة  
 او صغيرة لا شتم ولو انزل لعقور الحباية **قوله** عند بكسر الفين  
 وبالذال المحمدين وبالمد ما يتفدى به او دوا ما يتداوى به والصياط  
 وصول ما فيه صلاح بدنه الي جوفه **قوله** ان جامع في الذر لا كفارة  
 لعقور الحباية لان المحل مستقذر بالاصح وهو جباله محل شتم على  
 التكاليف **قوله** لا يجب عليها لان الكفارة جزا للفعل وهو ثابت  
 للفعل فيجب عليه والمرأة ليست بفاعلة بل محل للفعل **قوله** ويحتملها  
 عنها اذا قربا لما كنف المال لا عتال وان كفر بالصوم يجب عليها واما  
 ثوله عليه الصلاة والسلام من افطر في رمضان فعليه ما على  
 المظا هو وكلمه من عامة ليجب الذكر والانثى ولا ينافى عبادة او عقوبة ولا  
 تحمل منها عن الغير **قوله** على **قوله** عمد اخرج المخطي والمكره وان فسد  
 صومها لا يلزمها الكفارة ولو حصلت الطواعية في وسط الجماع  
 لانها انما حصلت بعد الافطار **قوله** وكفر معتد بما اذا نوى الصو  
 ليلا ولم يطر اسقط فلو نواه نارا وافطر عا ذكر لم يكفر وكذا لو سر من صوم  
 في الاصح واختلف فيما لو سر من حجرة لغيبه او سوفوفه مكرها والخنا وعدم استوى  
 ولو تكرر فطره ولم يكفر لاوله يكفيه واحدة ولو في رمضان عند محمد وعليه لا عتق  
 بزازية ومجنى وهذا اذا كان حقيقيا اما لو اكل شهرة عمد بلا عذر فانه يقتل لانه  
 ولعل الاستحالة بزازية **قوله** لا كفارة فيها لانها ثبتت في الرقاع باللقب

٢  
 مرتب او حات  
 في يوم الجماع  
 وكذا لو فرغ



على خلاف القياس فلا يقاس عليه غيره ولنا ما روينا في **الفتاوى** متتابعين  
 نلوا فطر ولو بعد استئناف الاعتذار المحض وإذا ظهرت بطلان ما  
 مات لم يقدر استئناف وكفارة القتل بغير طهرها المتابع أيضا وهكذا كفارة  
 شرع فيها العتق **بجمله** يقول بالتحقيق قيا ساعلي كفارة اليمين جزا  
 الصيد **قوله** فياء دون العنز في العنز الفنز قبل الرجل والمرأة بالثقات  
 وقوله قبل الرجل والمرأة كلاهما مزوج يعني في الحكم اسم **قوله** صوم غير رمضان  
 أي إذا كان وجوبها لغيره حرمة الشهر ولا كذلك غيره **قوله** وإن اختلف  
 أو اسقط بفتح الثامنها والسموط بفتح السين ما يجعل في الأنف من الأدوية  
 شلبي **قوله** أو قطر نظر الما صبه بقطير أو قطره مثله وأقطره لغة استي وملي  
 بعد ايجع بناوه للفاعل وهو أي لئلا يسب سابعته والمفعول ونائب الفاعل  
 في أدلة **قوله** لا ينفذ هو المختار ولو لو الحية وتحسين كما لو أدخل في أدلة عمودا  
 أو حبل به ثم أخرجه وعليه درت ثم أدخله ولو حرار **قوله** وقيل انشد  
 وقال قاضي خان أن دخل بحوضه الما لا ينفذ وإن صبه اختلفوا فيه الصحيح  
 أنه ينفذ **قوله** وقيل الخلاف في الربط قول آخر برينه لأنه بعد أخذ المصل  
 في صورة المسيلة ممتنع نقل الخلاف فتح ولو أدخلت أصبعها في فرجها أو غيرها  
 لا ينفذ على المختار إلا أن تكون مبلولة بما أو دهن ولوري بهم فنقد من الجانب  
 الآخر لا ينفذ ولو خرجت موقدته ففصلها ثم أدخلها فنقد إلا أن ينفذها  
 قبله وإن طعن برمح أو أصابه سهم ومث في جوفه فنقد وإن بقي طرفه  
 خارجا لا ولو شد الفم بخيط وأرسله في حلقه وطرف الخط في بده لا ينفذ  
 إلا إذا انفصل منه شيء زلق ومنه أنه أن استقر في الجوف سوط  
 فلما دنا من ولو أدخلت بقلته أن غابت منه ران لم ينفذها في فرجه  
 الخاضع لا ولو بالغ في الاستنجا حتى بلغ الما موضع الحقنة فنقد وهذا قلما يكون

في المذهب

ولو كان

ولو كان فيورث دأ عطبار **قوله** وعند أبي يوسف هذا من غير على أنه هل  
 بين المثانة والحوص مستفاد لا وليس باختلاف على التحقيق والأطهر أنه  
 لا ينفذ له وإنما يجتمع فيها البول بالترشيح وهذا الاختلاف إذا وصل إلى المثانة  
 فإن لم يصل بان كان في قصبة الذكر لا ينفذ بالاجماع والاقطار في قبلها فنقد  
 بلا خلاف في الأصح لأنه شبه بالحقنة **قوله** وكرة دوق شي رشفه  
 بلا عذر لما فيه من تقريب الصوم للامتثال وهذا في الفرض أما القتل فلا  
 لأنه يباح الفطر فيه بالعدو اتفاقا وبلا عذر في رواية زيلعي وفيه نظر  
 لأن الاقطار بعذرا أو بغيره عذر بخبر بالعتق ولا جابر للتقريب ابن كمال  
 رمضع الملكة هو المصطكا وقيل اللبان الزب يقال له الكندر وهو صرة  
 وأما صفة لغز الصائم فيجب للثلاث لأن سواكهن ويكره للرجال الآية الخلو  
 بعذر رزق **قوله** وإن كان أسود ينفذ لأنه يتفنت قال الكمال  
 فإن نزع في نصف العذر معرفة الوصول منه مادة وجب الحكم فيه  
 بالفساد لأنه كالمستيقن **قوله** لأجل ودهن إذا لم يقصد الزينة الزينة  
 فإن قصدها كبرها ولا بد من حبيته لتطويلها إذا كانت بقدر السنون  
 وهو العتقة برهات والعتقة بضم القاف قال في النهاية وما رواه  
 ذلك حية قطعه هكذا روي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه كان  
 يأخذ من اللحم من طولها وعرضها ويحجب بالحجم وصنطه بعض الموالى بالحما  
 قال الكمال وأما الأخذ منها وهي دون العتقة لا يجزئ أحد واخذ كل من فعل  
 الكف والسمي **قوله** بلفظ المصدر يعا الرواية **قوله** وقال مالك يكره  
 الربط لما فيه من القرض للفساد **قوله** لم يذكره بالعنى لقوله عليه الصلاة  
 والسلام بخلاف فم الصائم أطيب عند الله من ريح المسك والسواك يزيله ولنا  
 إطلاق قوله عليه الصلاة والسلام خير ضلال الصائم السواك والمراد فيها رواه



في كراهة المكالمه مع الصائم لاستيقا الخلو ف ابن مالك **فضل**  
**العواصم** اي المسيحه لعدم الصوم وهي ثمانية ذكر المص منها خمسة  
 وبقي الاكراه والعطش والجوع الشديد اذا خيف منها الهلاك او نقص  
 العقل كالامه اذا ضعف من العمد وخشي الهلاك بالصوم ولها ان تنزع  
 من امثال امر المولى اذا كان ليجزها عن اقامة الغرض وكذا الذي ذهب  
 به سوكا السلطان الى العماره في الايام الحاره والعلمت اذا خشي الهلاك  
 بالصوم او نقصان العقل وكذا في اذا كان يعلم يقينا انه يقاتل العدو  
 في رمضان ويخاف الصغف ان لم ينظر افطر **قوله** لمن خاف غوبا  
 قويا ارتقى الى عليه النظر المشكل كذلك الظاهر لا لاحتمال ذكره في  
 قوله الموضع الموعود للصلاة هو مندوب لكل احد بقوله تعالى اجعلوا  
 بيوتكم قبلة برازية ولو اعتكفت في غير موضع صلواتها من بيوتها لم  
 يصح كما اذا لم يكن فيه مسجد **قوله** لو اعتكفت في المسجد فجا من يعني  
 مع الكراهه تقع وينبغي على ما مر من المختار معصية من الاعتكاف في  
 المسجد **قوله** ولا يخرج المعتكف لمسئ على روايه الحسن يعني انه  
 يلزم بالزروع وقال في البحر اراد الاعتكاف الواجب ما في التوافقه الخروج  
 استد ودعاه الى فك مقصد الخرج على ظاهر الرواية **قوله** اذا كرهه نظر  
 فان الناس كذلك **قوله** كالحججه ابي العبد الا اذا لم يورد قايما  
 المنارة خارج المسجد فيخرج للجمعة وقت الزوال ومن بعد منزله  
 خرج في وقت بدولها مع منها حكم في ذلك رايه وبيت بعد اربعة  
 او ستا على الخلاف ولم يكن التزم بفسد لانه محل له ذكره من رايه  
 ما التزمه بضروره **قوله** الخروج الى الجمعة مستدا لا ضروره  
 له في خروجها لانه كان يمكنه ان يعتكف في الجامع ولا يحتاج الى الخروج

ولتان

ولتان الاعتكاف في كل مسجد شروع ولو اعتكف في مسجد لقربه من بيته  
 من الضروره الى الخروج للجمعة كونهما ما مر رايه **قوله**  
 بالبول او كذا الفصل لو احتلم ولا يمكنه الامتثال في المسجد ولا يمكنه الخروج  
 ولا يلزمه ان يات بصدقة القريب واختلف فيما لو كان له بيتان قريب  
 وبعيد فاب البعيد **قوله** كعباده المريف وملاة فبارة مثار للنفي للمنفق  
 في الشهر لو عاد وريف او شهد جنازة بقت منه لانه لا ياتم وكذا لو  
 خرج لاداسمادة وان بعثت او لافقاد حريف او مريف او لغيرهم يرد حكم  
 في الجوهرة بعدم الفساد فيها اذا بعثت عليه الشهادة وعلى هذا الجنازة اذا  
 بقيت من بلالي **قوله** ضد لان الاعتكاف هو اللبس والخروج منها فيه ينطله  
 قلا او كذا **قوله** وقال لا يفسد لان اللبس في كل الزمان يقوم مقام كل **قوله**  
 لو اخرجه السلطات كذا الرخاف على نفسه او ماله من الكا برين ولو كانت  
 المرأة معتكفة في المسجد فطلعت لها ان ترجع الى بيتها وبينت على  
 اعتكافها **قوله** لو خرج لغير المرض في المذكور في الحائض وغيرها  
 ان الخروج عامدا او بكرة او ناسيا او لغير المرض مفسد وعمله في الرض  
 بان لا قلب وقوعه فلم يصح يثنى من الاجاب انتهى وخرج في النفع  
 وغيره بان النيات ليس بغير **قوله** او بان تقدم المسجد وتبوق اهله لعدم  
 الصلوات الحسن منه زليل وفي البدايع ان عدم الفسادة في الاقدام والآراء  
 استحسان لانه معطر **قوله** وما بعثت ابي البت لا بد منها اما التيارة  
 فكرهه ومبالغة غير كرهه مطلقا وكذا انومه قبل الا التزيب فلو كان قال  
 انكار لا يكره الاكل والرب والنوم منه مطلقا ويخوه في المجتبى **قوله** ذكره  
 اي تحريما لانه محل طلاق **قوله** اصفى والبسح الا البسح الذي يشترط  
 لبا كله وكذا ما لا يسقط التيقوه نحو كتاب مبيع **قوله** والصمت عدل عن  
 السكوت لانه ضم السفين فان طار سمى صتا **قوله** لعنده الصائم



الاول المتكلف اذا اكل اكل فيه فان لم يستقره قربة لم يكره لحديث من صمت عبادي  
 الصمت عن شر الحديث ثم انه من نظم فتم ادسكت من قوله وحرم الوطى لقوله  
 ولا تباشر وجهه وانتم ما كنتم في المساجد يعني لو خرج الحاجة الى شاة حرم  
 عليه الوطى لانه معتكف والافرية الوطى في المسجد لا يحق له عليه فالحاجة لم تقل  
 باسم الفاعل لا بالفاعل **قوله** ودواعيه كذا عزه في الحج والاستبراء والظواهر  
 بخلاف الصوم والحجف والفرق ان خريم الوطى في الاعتكاف مقدر بقرع  
 تتدرب اليه الدواعي وفي الصوم صهي فلم ينفذ اليها فتح والحجف بكسر وقعه  
 فله حرم الدواعي لزم الخروج **قوله** وبطله بوطيه قال واذا انسدا لا  
 عتكاف الواجب وجب قضاءه الا اذا انشأ بالردة خاصة فان كان  
 اعتكاف شهر يعني قد رما منسدة فقط ولا يستأنف وان لم يفرغ  
 لزمه الاستئصال لانه نعمة متتابعة في حق فيه صفة التتابع انتهى **قوله**  
 بوطيه في الفرج فيه تصور فان الدبر كذلك **قوله** او ناسيا هو الاصح رسم  
 بقوله الثاني معنى بالوطى ناسيا وهو رواية ابن سماعه عن اصحابنا اعبارا له بالصوم  
 بزقان وهذا بخلاف ما لو اكل نهارا ناسيا فلا يفسد اعتكافه لتتابع الصوم بالاصل  
 ان ما كان من محظورات الاعتكاف وهو ما منع عنه لاهل الاعتكاف لا لاهل  
 الصوم لاختلاف فيه السهو والعمد والنهار والليلة كالحجاء والخروج وما كان من محظورات  
 الصوم وهو ما منع عنه لاهل الصوم مختلف فيه العمد والسهو والنهار والليلة كالنكاح  
 والزنا **قوله** وتنبيله ونكسه بالانزال بخلاف ما لو انزل بادامة نظر او ذكر  
 فلا يفسد به الاعتكاف برهان وكذا لا يبطل بالسباب والجماع والسكران  
 وسببه للزوجة والاغنى اذا دام اماما وكذا الكون في حق **قوله** ونكسه اللبالي  
 لان ذكر احوالها يلفظ جمع نساء والاحضار لوتوب بالايام الشهر صحت بيته  
 بخلاف ما اذا توب اللبالي حيث لا يصح ويلزمه الكل بدائع ولو نزل اللبالي

لا غنى عن بيان ما هو عليه في الاعتكاف من حيث هو لا من حيث هو لا من حيث هو لا من حيث هو

خاصة

خاصة بند راعتكافها صحت بيته ولا يلزمه شيء لعدم محلها للصوم كاي  
 ولو نذر اعتكاف شهر بغير عييه ونوب الايام دون اللبالي او قبله لا  
 يبيع لان الشهر اسم لعدد معتد بسجل على اللبالي والايام الا ان يقول شهر  
 بالنهار والا لللبالي ولو قال الا الايام صح ولا يلزمه شيء بخلافه فان عنده  
 لا تدخل لان الثاني معنى لجمع وفي المتوسط ضرورة الاعتكاف وجه الظاهر  
 ان في الثاني معنى لجمع فيلحق به احتياطا هداية قوله ويتابع فيه اب  
 وان لم يشرط التتابع لان مبني الاعتكاف على التتابع لان الاوقات كلها  
 قابلة له بخلاف الصوم لان بناءه على التفرق لان اللبالي في رواية للصوم  
 فيجوز على التفرق حتى ينص على التتابع هداية **قوله** فاستداوه من اللبالي  
 كل ليلة تاتية لليوم الا ان اليلة عرفة فانها تاتية ليوم غرة بحيط وقاية  
 البر الحجة انها في ايام الاصحى تبع لزمانها من رفق للناس **قوله** الحج قوله  
 ومركبة منها كالحج الخفيف ان الحج عبادة بدنية محضة والمال شرط وجوبه  
 فهو وفيه نظر لانه تجزى منه الشابة ولو كان بدنيا محضا لما جرت فيه قوله  
 القصد قبيحة في الفسخ بكونه الى معظم لا مطلقا واستشهد بالثبوت المذكور  
 واشهد من عوف قبله الملقب يا ام اسعد انما يتخاطب بين ربي الزمان لا لغير  
 ويحاطب بين معني اقطاف وعوف بئيل والحلول الجماعات وقد هو جمع حال  
 بالشد يد كبازل ويزول والى بكسر المهملة العائمة والزبقان بكسر  
 الزاي والرايين امرودة الغر لفت به هفت بن بدر النخعي لمجالة والمز  
 المعبوع بالزعران صفة الب وكان الرئيس منهم يوم لقائه صفرا **قوله**  
 والتم وذكر صاحب هو ولا بد لعل لا وهو جمع قول **قوله** فرض لقوله  
 تعالى ومنه على الناس حج البيت والمراد المؤمنين بقرينه ومن كفر

نفسا

مفر



قوله مرة لان سببه البيت وهو واحد والزيادة تطوع وقد يجب كما اذا  
 جاوز الميقات بلا احرام فانه كما يجب عليه احد السكك فان اختار اح  
 انصف بالوجوب وقد سقيف بالحرمه كما يجب على حرام وبالكراهة كما يجب ولا  
 اذا من يجب استبدان ولو كان الابن صحيحا فلا بد من سعة حتى يلقى نهر  
 يفرضه الاحرام والوقوف لعرفة وطواف الزيارة وراحبه ووقوف مزدلفة  
 والسعي بين الصفا والمروة ورمي الجمار وطواف الصدر الاقصى ويحلف او  
 التمسير واثنا الاحرام من الميقات ومن الوقوف لعرفة الى العزوب  
 والبداء بالطواف من الحج الاسود والسيان فيه والمشي فيه لمن ليس له عذر  
 والظهاره منه وستر العورة وبراية السعي من الصفا والمشي منه لمن ليس له عذر  
 وذبح الشاة للقارن والمتمتع وصلاة ركعتين لكل اسبوع والتمتع الاثني  
 الرجب والحلف والتمتع يوم النحر وتقل طواف الافاضة في ايام الحزنيين ويكون  
 الطواف والخطيم وكون السعي بعد طواف معتربه وتوقيت الحلف بالمكان  
 والزمان وترك الخطوران وضابطه كلما يجب بتركه دم فهو واجب وسخسته  
 التوسع في المتعة وصوت اللسان واستئذان ابريه ودائنه وكفيله وتوابع  
 المعجزة ركعتين ومعارفة رسلهم بالنوبة والاستخارة في انه هل يتوب او لا يتوب  
 او يافريرا ربحا وهل يرافق فلانا او قلانا لان الاستخارة في الواجب المكره  
 لا محل لها وقوله على التراخي لان فرضه كان سهرا وسهرا عليه الصلاة  
 واللام منه غير ولنا انه لا يجوز الا في وقت معين في الله والموت فمما غننا به  
 فتاخره بعد التمكن تعريض له على الفوات واما في خبره عليه الصلاة والسلام فلم  
 يتخلف فيه تعريض الفوات لانه كان يعلم بقلة حياته الى ان يكمل التسليم  
 قوله بشرط صريحه اعلم ان الشرط منها شروط وجوب ووجوب ادا وصحة

والله

والله لم يبرئها من هذف بعضها فالاول التكليف والاسلام والحرمية  
 والوقت والاستطاعة والعلم بالفرصة او الكون في دارنا والالتفات  
 صحة البدن وزوال الموانع المحبة وامن الطريق وعدم قيام العدة  
 في حق المرأة وحزق الزوج او المحرم منها والثالث الاحرام بالحج وال  
 المتمتع والمكان المحظوظ من موله وصحة الجوارح يرد عليه المرفق  
 اذا كان صحيح الجوارح فلا يجب عليه الحج ومن فسر بها معنى البدن يرد عليه  
 ان لا يعمي كذا بل ليل ان تصرفه يتخذ من كل الايام ان لا يجب عليه في الاول  
 ان يفسر بسلامة البدن من الافا المانعة عن القيام بالابدية في السفر  
 قوله فلا يجب على الاعسر وان وجد قايما عند اي حنيفة قوله يجب الحج على  
 هؤلاءهم مستطيعون بالغين ولنا ان الاستطاعة بدون صحة الاعضاء مولا وقدرة  
 زاد ينفع بدنه فالعنا واليهم وعنده اذا قد على خبر وجبت لا بعد قايما في موله  
 وراحلة في لغة المركب من الابل وكذا كان او اني يلو قد على غير هاتين بقلا او  
 حمارا يجب في ابي الجرد لم اره وانما هو بالكرامة واراها العدة بالملك والامانة  
 دون الاباحة والاعارة حتى لو رهب له مال الحج به لا يجب عليه فهو لادان سراط  
 الوجوب لا يجب تحصيلها واعتبر في الرحلة في حق كل انسان ما يليق به فالمرقة  
 او اقدر على راس زاملة المشي في وقت بالمقرب لا يجب عليه الحج الا اذا قدر  
 على شق محمل ونب السراحيبة الحج راكبا افضل منه ماشيا به بين يدي الوهابين  
 حج العقب افضل من حج الفقير ومن الخلاصة حمل ما يتأتى وان يقوت سناوات  
 مائة وخمسون امرا وظاهر ان العمل كالحمار من موله فكل من له مال يقدر على  
 صنف ما يحمله للحج وجوب قوله فضلت من سكة ابي وعن مرمته ولو كبر  
 تكب الاستغناء ببعضه والحج بالفاصل فانه لا يلزمه بيع الزايد مع هو الا فضل

مات







مطلقا اجماعا لما مر انه شبه بالركن من جهته ان لا يصح تقدر عليها عليه ان  
 يحرم ما حرمه منها لا فاقه بقدره حول مكة ولو لم يحرم غير الحج اما لو فقهه من صنف  
 من الحل فليحرم وحده حله المجاوزة بلا اهرام فاذا احل به الفقه باهله فله دخول  
 مكة بلا اهرام وهو المحيلة لم يرد ذلك الا لما مورى بالحج لانه ما مورى بحج فافقه واذا  
 دخلها بلا اهرام صارت مكة فكان مخالفا كما يكون مخالفا لو اهرم بالعمرة حين  
 دخلها بحج ولما دخلها اراد بالداخل ما قايلا الخارج فنصدق من كان فيها  
 وحده لا حاجة الي زيادة كافي الفتح قوله الحل بكسر الهمزة والموحدة الذي يثبت  
 المواثيق والحرم فالحرم في هذه المواثيق للافاقية هذا اذا لم يكن سائقا في  
 ارض الحرم فان كان كان متقائمه كما حل مكة ففتح قوله والحكم اراد به من  
 هو في الحرم لا خصوص السائكن بحكمة فلو قال ومن في الحرم فكان أولى من قوله  
 قوله ومن الجاهل لم نظم بعضهم حرور الحرم فقال والحرم العدة من ارض  
 فلا له امارا اذ ارمث انقائه وسببه امارا عرف وطالب من حرم ثم تحجر  
 ومن بين سبع بقعة من سينها وقد حكيت فاستكر ليرتك احسانه قوله والحكم  
 للعمرة لان الحج في عرفات وهي في الحرفا حرام من الحرم والعمرة في الحرم باهرام  
 من الحل يحصل له نوع سفر وزر فان اهرم له من الحل اهرام الحرم لم  
 دم لانه ترك متقائمه منها بحج **باب الاحرام** هو مصدر واحرم الرجل اذا  
 دخل في حرمة لا تتقيد بشرعا الدخول في حرمة مخصوصة اب الزامها غير  
 انه لا يتقيد بشرعا الا بالنسبة مع الذكر والخصوصية كما في الفتح وهو شرط صحة  
 السنك لشبهة الاتقان في الصلاة فالصلاة والحج لها حرمة وتخليل خلاف  
 الصوم والزكاة لكن الحج اقوي من غيره من وجهين الاول انه اذا اهرم  
 لا يخرج عنه الا عمل السنك الذي احرم به وان افسده الا في الفوات  
 بفعل العمرة والانه الاضمار فنخرج المذهب الثاني انه لا بد من قضاء  
 سطرار لو مطلقا فلو اهرم بالحج على خلافه فان خلافه وحده  
 المصنف فيه والنسبان ابطاله بحج قوله والفصل افضل هذا الفصل للتقيد

لا للتظهر

لا للتظهر فتوربه الى بغزو النفس والصبر ولا يعتبر العزم عند الحز من الما  
 ويحكم كمال التقطيف من نفس الاطفا روات رب وثقت الا بطرقت العانة  
 رجاء اهله ففتح قوله اراد من المرة الى الركبة وردا من الكتف يدخل الردا  
 فتدعيه ويلقيه على كتفه الا يسر ويقت كتفه الا من مكثوا ولا يزرره  
 ولا يعقده ولا يخلله فان فعل كره ولا ينس عليه عناية قوله لكن الاول افضل  
 وكونه ايضا افضل قوله سوا تبقى عينه له هو الامع وهذا في البدن اما  
 في الثوب فتكره التطيب بما تبقى عينه والعرق انه اعتبر في البدن تابعا  
 والمفضل بالثوب منفصل عنه وانما المصنوع من استثنائه حصول الار  
 ثاق حال المنع عنه وهو حاصل بما في البدن فافقه عن تجويزه في الثوب  
 قوله وعند محمد ان لا تقاعين الطيب بعد الاحرام كالطيب بينه وبين ثوبه  
 روى عنه منها كنت اظي رسول الله صلى الله عليه وسلم عند احرامه ثم ارب  
 وبقيت الطيب اب لمعانه في راسه وحيته بعد احرامه قبل ان يام **قوله** وصح  
 على وجه السنة في غير ذلك كراهية وتجربة المكتوبة لصلاة تحته المحرر **قوله**  
 فيره لان اداه في ازمته منقوضة وانما كان سبابة فاسأل الشيرازي وكذا  
 في العمرة بخلاف الصلاة فان رتقا يبره غداية وعجمه الزيلعي في كراهية  
 وما في المراهية ارب يفرضه ثوب بالحج لانها شرط لكرامة رتبة اما الي  
 انها غير حاصلة بقوله اللهم اني الحج لانا امر اخر ورا الارادة ونقول العزم  
 على النبي نعرف قوله هو لبيك في مشروعية التلبية شبيه على اكرامه سبحانه لعبا  
 بان وفودهم انما كان باستزعامه سبحانه واختلف في الداعي والافه رانه  
 الحليل لانه لما اتم النبي امر يدع الناس الى الحج فضعوا باليسر ودام فبلغ  
 انه صوته الناس في اصله اباهم ورحام امهاتهم اجاب عن كل جوابه ان

قوله ويرى انك  
 بها وسكونا  
 بان لا يضر  
 من يد  
 حاشية كازهر

حب



سره صرة وان الترفا لركاني والمخاطب به سبحانه وتعالى  
والجواب لدعوة الله الصادقة على لسان الخليل حموي قوله التشبيه  
للتكرير يراد ان لبيك مصدر مثني لب من اللب وهو الاقامة  
اصوله كين حذفت النون للاضافة تعنيه اريد بها التكرير  
والمبالغة ملزوم النصب والاضافة قوله تفعل مضارع من غير  
لفظه كما نك قلت داومت واقتت ولا حين تفعل مضارع الب اذ ليس له  
المصادر افعال واما لبي بضررة التلبية لا اللب وهو فعل مشتق  
من لفظ لبي كمدل وهو قول وسيل وجعل عن قوله فيها الباب  
لك بعد الباب اي انا مقيم على طاعة الباب بالباب اي اقامته بعد  
اقامة قوله لا مبتدأ اي انك انت فتلون التلبية للذات قوله والفتح  
للغناء اي لتفعل التلبية اريد لبيك لان بعدك قوله والابتداء اول من السبا  
اي تعليق الاجابة التي لا ينافي لها بالذات اولي منه باعث رصته لافعال  
يجوز ان يكون التكرير ليدل على كافي ومدح علمهم ان صلواتكم على  
لان وان جاز فيه كل منها الا انه جعل على الاستئناف لا ولو فيه بخلاف الفتح ليس  
فيه سوب التثنية ليرفع لوزدها اي عليها لان الزيادة انما تكون بعد  
الامتنان بها لانه فلا لها سراج قوله ولا تنقص فانه مكررة تنويها  
او تحريما ليرفع لوزدها البيت هو مفهوم هذا الرطع عن معنى لانه نصر  
محرم ما قبلنا ونسبح نظام المذهب وان كان حجب الدليمة وبالذات  
وان كان حجب العربية بخلاف الصلاة لان باب الحج اوسع حتى قام غير  
الذكر بقاء لتقليد التدين في قوله والنقطة لك بالنقطة على المشهور  
المرجع بالابتداء وتعلق الجار غير وهو ما وصل الي الخلق من النفع والملك

بضم الهم

بضم الهم سنة المتدور وقرن احمد والنقطة وافرد الملك لان احمد  
شذفت النقطة واما الملك فهو معنى مستقل بنفسه ذكره المحققون في النقطة  
لها له ما لا ينافي لانه صاحب الملك هو قوله فارما الحج لا يتوقف صحة الاحرام  
على نية نك لان اذا اهتم الاحرام جاز وغلبه التبيين قبل ان يتبع  
في الانفال فان لم يعين حتى طاف شوطا واحدا كان احرامه للمهر  
وكذا اذا احصر قبل الانفال والتعيين فخلد بدم نعين للمهر حتى يجب  
عليه نفاها ولا نقض حجة وكذا اذا جابح فاستد وجب المضي في القاسم  
فما يجب عليه لحي في عمره لمر اذا انوب مطلق الحج من غير تعيين فرض  
او نقل فالمرقب انه سيفظ الوضن خلاف تعيين السنة للتفان بكون  
تفلا وان كان لم يحج للرضن بعد ويصير رعاية الاحرام بالسنة عند  
التلبية لاها كما يصير رعاية الصلاة بالسنة عند التكرير لا به في قوله  
وقال ان من يصير لان الحج نفي ترك الاسياق به الصوم فخير  
بجوده السنة ولان الحج نفي اسيا مختلفة تفلا وتركا فاستة الصلاة  
فلا يحصل الا بالذكر في اوله ان ملكه وقيل الكلام القاض الحلات  
في المراد في الآية والاقال كل ممنوع وظاهره من رواج نزع ما من ان  
عباس بن نصر قوله يحضره الناس سوا حواطين به ام لا وقوله صدر التسمية  
ما حوط به الناس زيادة غير معتبرة قوله اي المعاصي يتغير بكون الفسق  
جمع سبق الا ان الكتاب من حيث اللفظ والمعنى ان يكون مصدرا  
كاله قول سعدى اما لفظا فلتنا سق المعطوفات واما معنى فلان الجمع  
غير مراد به وهو مبني على ان السوراف جمع مجموع لا افراد وهو خلاف المحقق  
حموي قوله سوا حواطين المراكين هذا باعتبار الابه لانه كلام التسمية  
اذ لا معنى لها عن المحاد لانه الماضنة مع المراكين قوله اي المعاصي المعنى



المصدر لانه لا يجمع اسناد القتل اليه والمراد معيد البراسات  
 قوله والدلالة عليه بحد غيرهما اما اذا علم فلا ريب  
 بحرم طالع الاول اصح من قوله وليس القيد كذا ما هو في حكمه كالنور  
 والبرق من كل شيء يقول على قدر البعد او يقف حيث يحيط به بخاطر  
 تلويح بعضه ببعض ويستدرك عليه بنفسه جروستين من ذلك انما كان  
 لا يكره لولا ان قوله المراد بمراديل من ذنوبه من ذنوبه من ذنوبه  
 استقر اليه بذكر ريبه والقبيل بالمد وليس القبان يدخل من كسبه ويذهب  
 في كسبه فلم يدخلها خلافا لغيره من قوله وقال ان في لابس لانه لا يلبس  
 له قوله لا ينقص القتها بثبوته للفاعل والصواب ثبوتها للمفعول يقال  
 نقصت الثوب اذا حركته استقاما عليه فهو منقوص لانا نقص واجب  
 بان هذا من المجاز في الاسناد فهو قوله وتقدر في حان الطيب هو المعجم  
 لان المعجم للطيب لا الثوب حتى لو كان لابساً لم يكن يفرق بين  
 منه المحرم بحسب قوله وسبق الرأس والوجه اي ستر ابع تقطع كالموكل  
 على راسه ثيابا لا ما لا بعد كحل العدل والطقب فهو قوله وقال ان في غير  
 لرجل لغيره عليه السلام احرام الرجل في راسه واحرام المرأة في وجهها وكذا  
 قوله عليه السلام لا تحرق وجهه ولا راسه فانه يبعث يوم القيامة مليا  
 قال في محرم توف ولان المرأة لا تقطع وجهها مع ان في الكسف فتنة فاقبل  
 بالطريق الاول وقابله ما روي في تقطيع الرأس بعد ان اتممت  
 قالوا بتقطيع وجه المحرم اذا مات لدليل اخر وهو انه عليه السلام سئل عن  
 مات فامر بتجديده راسه ووجهه وانما امر بذلك لان تقطيع الاحرام بالموت لقوله  
 عليه السلام اذا مات ابن آدم انقطع عمله الا ما عمل به ولا عمل له في الآخرة  
 خصوصية لذكر المحرم غاية البيان في راسه والوجه واراد به الوجه

من اطلاق

من اطلاق المحل وارادة المحل قوله والاستقلال باليت والمحل اذا لم يمسح راسه  
 ولا وجهه ولو احاط به احد هما بغيره نحو قوله وقال ما كره يكره لانه سبب تقطيع الرأس  
 ولان عمر من راسه عنه كان يلقى على شجرة نوبا وينطلق به وان عثمان ضرب له قنطارا  
 من الممنوع ما عيسر راسه بالستر ان يكتفوله وسد العيان بغيرها ما عجل  
 فيه الدرام وسيد على الحق وكذا لا يكره في المنطقة والسيف والسلاح والفاقم زيل  
 ولا يكره الا كثر بغير الطيب والاحتقانات والبضد والحجامة وقلع الصرس  
 وحك راسه وبه نه برفق ان خاف سقوط شيء من الشعر فهو قوله وقال ما كره  
 يكره لانه يسببه اللبس الا ان في نفسه بغيره فم يكره ولا ضرر في نفسه  
 غيره ولنا ان هذا كالتحليل لا راسه وليس بلبس فلا يكره فان قلت لو لم يكن الشد  
 بذكره شد الا زار عجل مع انه يكرهه احبا عاقل ثبت كراهته بالحديث  
 وموانه عليه السلام راي رجلا شدا فوق اراده حذرا فقال له في كذا الحديث ان  
 ملكه قوله واذا التلبس بزيادة في المحل الزيادة على المرأة الواحدة سنة  
 حتى يلزمه الاساة بتركها ويكون فضا سنة وشد وبان يحسن ان يكرهها كلها  
 فيها ثلاث مرات ولا ولا تقطعها بكلام ولورد السلام في خلاها حاز وكره  
 السلام عليه فخلاها واذا راي سائعا يجيده قال لبيك ان العيس عيس الآخرة  
 ويصل على النبي عقب النبي سراوي راسه بحبته ويتقوى من النار شربا  
 اي عقب الصلاة فضا ونفلا قوله سرقا فبعثين قوله اولي ركبهم اصحاب  
 الامل في السفر ولا يطالع على ما دون العشرة وهذا خرج مخرج العاقبة  
 والا فالحكم كذلك اذا لقي ساء اولي بعضهم بعضا هو في المحرم ركب  
 نظر لاسم من قوله وبالا ساء كما اذا استيقظ من نومه اذا استقطف  
 في حلقه وعند كل ركوب ونزول يلبس ولو قال واستحرت لكان ادبي

ط

حز



لتتألف المعطوفات قولاً وانها ما هو كذا في سنة ركبها في نفسه  
 بعينه في المسح في الرعا والاذكار والافعال اما تعلق بالغير كما اذا كان المعطوف  
 وتكبيره الاقتناع والاستقبال وكذا التلبية لانها اجابة لدعاء الخليل عليه السلام كما  
 قوله واذا بالمسجد من باب بني شيبه المسمى باب السلام والى المقدمية  
 وفي قوله يدخل مكة للتلبية والمجوز يدخل المقب على الحال اي حال كونه  
 متسابقاً في ذلك ففعل المصدر محذوف ويندب ان يدخلها من العمل ليكون  
 مستبداً في قوله باب البيت اما الخروج من السفلى بحره فذلك لان  
 على منامه يوصف في صرر ما قوله تلقا البيت والدعاء عنده سبحانه  
 اهل الادعية الحنية بلا حساب ومن اثم الاذكار الصلاة على النبي المختار  
 صلى الله عليه وسلم بحره اكبر من هذه الكعبة الاولى من كل ما سواه قوله  
 ثم استقبل الحجر عند انشروع في امر الطواف وهذا عالم يكن عليه فائمه ولم يغيب  
 نون المكثورة او الوتر والسنة الواحدة او الجماعة فاذا خشي قدم الصلاة  
 ثم ان كان حلاً لا يطواف الحنية او غيرها فطواف القدم بقرا ان دخل قبل يوم  
 الغفران دخل فيه اغنى طواف الفرس عن التحية او بالعمرة فطوافها واطرافها  
 قدوم لها في وصف الحجر بالاسود باعياً رجا هو عليه الان لا يجرى قوله  
 من الحنية كان ابيض وانما اسود بحسب المراكيب والتمساة قوله  
 اي بعد ما ركب يديه بجر رصعها للتكبير عند ان يركب يديه ويضم يديه  
 ان يرفع كفيه من الحجر ويقلبه بلا بصوت ولحملة في تقبيله ان الله  
 لما اخذ الميثاق على بني ادم كتب بذلك كتاباً و جعله في جوف الحجر  
 فحي يوم القيامة وسيد من اسلمه فانه قوله بلا ان الله ربه والحجر  
 عن الاول واجب واورد ان لف النظر عند العمرة واجب وقد تكرر لاقام  
 خمسة اثنان واجب بان الكف يعتبر بغير الضرورة ومنها اثنتان

والحاصل

والحاصل انه ان لم يحل له تقبيله فلا يبرأ وضع يديه وقبيلها او  
 احدهما فان لم يقدر رمية يديه واستقبله بيطن كفيه بقوله  
 مصطبعا يعني ان يفعل قبل الزرع في الطواف بتقليل حجر ولو ترك  
 الاصطباع والرمي لا شيء عليه بالاجماع معراج قوله حتى لو دخل الفرجة  
 او يعيد الطواف كله ولو اعادة على الجحاب المحطم وحده اجزاه ويرحل الفرجة  
 في الاعادة ولو لم يدخل بل لما وصل الى الفرجة عاذ وراه من جهة الفرجة  
 اجزاه قال في الفاية لا يعيد عوده سوطا لانه منكوس زليلي قال  
 الكمال وهو مبني على ان الطواف المنكوس لا يصح كذا المذهب لا اعتداد به  
 ويكون تاركاً للواجب متى كان رجوعه لم يعده لزمه دمه لانه محطوم  
 من البيت ليس كله من البيت بل سنده اذ رجع منه فقط حديث عائشة  
 في قوله استقبله وحده لا يجوز صلاته لان فرضه التوجه ببنت القاطع  
 فلا تنادي بما ثبت بالظن احيا طاهر قوله معني فاعل لانه من دعائه على  
 من ظله خطمه انما ولات العرب كانت تطرح فيه طافات به من الشيا تبني  
 حق عظيم بنحو قوله اخذ من يمينك الاخذ عن اليمين واجب كالابتداء من الحجر  
 فلو طاف منكوساً مع واثم ويعيده مادام بمكة فان رجع ولم يعده اراق دماً  
 وكذا الواجب من غير الحجر بنحو قوله مما يقرب باباً لكعبة الاصل من باب شهر  
 حذف الجار وتوسعا ويقرب بصيغة الاسم دخل عليه حرف الجر الباقول سبعة  
 السواطع لو طاف الثامن عامداً لا يصح انه يلزمه اتمام الاسبوع لانه لم يشرع فيه  
 ملتزم ما عدا ما لو طاف به على فطن انه السابغ والسجد كل عمل الطواف حتى  
 لو طاف من وراء السور يباح واطلقة فم الاوقات لانه ليس صلاة حقيقة



يدل جواز الخلام فيه والاكل والرب والبيع وان كره لغرض حاجته وما  
 الاقامة فلا بأس به وقراءة القرآن بغير رفع الصوت مباحة والذكر  
 افضل منها ولو خرج منه الى ضارة او مكربة او تخديرو منوعه عاديين واعلم ان  
 ذلك الطواف من الاسواط النواهي والباقي واجب فقط **قوله** ثم مل بين السنة  
 وكان سببه اظهار الجدل للمركبين حين قالوا اضمنتم محي يتوب لم يبق الحكم بعد  
 ذوال الحجة في زمن النبي صلى الله عليه وسلم وبعده هوانه اي فان النبي صلى  
 الله عليه وسلم رمل في حجة الوداع تنكيرا للقيمة الاسنى بعد الخوف فهو القصة  
 الان ويجوز ان ينسب الحكم بعد مباذلة على ان العذر الرعية لكونها امارا بالمرء  
 لا بشرط ان يرها لبقا الحكم الرعي وانما ذلك في العدل العقلية وانما ربحه لفتنة  
 الى انه لو تركه المولى في الشوط الاول لا يرمل الا في الشوطين بعده ومبانيه  
 في الثلاثة الاول لا يرمل في الباقي ولو رجع الناس وقت حني جلد فزجه فبرم خلا  
 الاستلام لان له بدلا جرد كل طواف بعده سعي فقيه الرمل والاستلام وما لا فلا  
 سراج قوله وهو مع الاصطلاح يوم ان الاصطلاح في الدلالة الاول فقط وليس كذلك  
 بل هو سنة في الاسواط كلها **قوله** واسم الحجر الاسود واسم الركن اليماني ايضا  
 وهو مندوب لكن بلا تقبيل وعند محمد هو سنة وتقبيله والدليل توحيده ويكره  
 استلام غيرهما تزويها **قوله** من السهم هو الحجر **قوله** وهو من في غاية الباطل  
 هو سنة بين طرططين وفي المحيط في الامداد والانتها سنة ونبات ذكرا  
**قوله** من كعبتين في وقت صباح يقرا فيها بالكانون والاحداث يتراكم على اللام  
**قوله** عند ذاك في سنة لا تقدم دليل الوجوب ولنا انه عليه السلام لما استقبل  
 الناس فقرأوا واخذوا من عام ابراهيم صلى الله عليه وسلم في ركعتين بعد

بالتلاوة

به بالتلاوة قبل الصلاة على ان صلاحه هذه امتثال للامر لا ان ذلك  
 التلبية فكان الثابت به الوجوب في قول من المسجد بيان للفضيلة والا  
 حيث اراد ولو بعد الرجوع الى اهله لاننا على التزاحم ما لم يرد ان يطوف سوا  
 اخر فيكون على الفور كراهة وصلا الاسابيع محرم باخلا لا ب يوسف بنو  
 منها لم تنذر الا بعد الرجوع في طواف اخر فان كان قبل انعام السوط رخصه لان  
 اتد مجر الخلف معيد بما اذا لم يكن وقت كراهة فان كان لم يكره اجماعا سراج  
 ويندب له الالتزام بالملزم والرب بما رزم قوله وقال مالكه واجب لقوله  
 عليه السلام من ايت بابيت فليحج بالطواف امر وهو للوجوب ولنا انه عليه السلام  
 ساه تحته فلا يغير الوجوب لان التحية اسم لاهان سبده لاننا على سبل النبوع  
 وان كان صغيرا الامر لقوله الكرموا الشهر ولا يلزمنا وجوب رد السلام بقوله واذا  
 حينم تحية محنوا باحسن منها او ردوها لانه ليس بائد احسان بل مجازاه للامة  
 الاول او بقول الامور به الجواب المقيد باحسن وذلك ليس بواجب ولان اركان  
 الحج لا تكرر بالاجماع ولو كان فرضا لكرر في كل سبحة **قوله** ثم اخرج من باب الصفا  
 نذبا وعبرتم اياما الى اشتراط تقدم الطواف لصحة السعي فلو سعى طاف اعاده الى  
 ان اقام عقب الطواف ليس بشرط وان كان هو السبحة والصفا والمرور على امان  
 لجبلين ذكر الاول لان ادم وقف عليه وانما الثاني لان هو اوقف عليه  
 والافضل تأخير السعي الى طواف الزيارة لان السعي واجب فالاول وجوبه  
 سبعا للفرص لا للسنة **قوله** له راصد عليه هو ما بعده منه **قوله** رافعا  
 يدك هذا منكسك جاعلا باطنها الى السماء **قوله** واعني لم يذكر في الاشارة  
 لانه حال ابتداء العبادة وهذه حال ختمها وهي عمل الدعاء **قوله** ما لنا اي  
 رجوبا فلو ركب فغير عذر لم يدم بجوفه اذا استجب فتمالك بعين ان حال

به



لم يقارن في ان السرى لا يكون متعارفاً للمعجزة فلو لم يقارن في صفته  
 ثابتة لثبته بقوله بطريق التعليل وحض الاخير لثبته قوله بيد الصفا لقوله  
 عليه السلام ابراهيم الله به فلو بد بالمرور لم يقدر ذلك الشرط لان شرط الوا  
 بيت بالا فلو كان واجباً لزم من الصفا ان الصفا شرط اي تباين  
 الطوان وبره قوله جابر فلما كان اخر طوانه على المروة ولو كان كمال كان  
 اخره على الصفا بل في وفي ان الطوان قال بفعله ذلك سبع مرات يستدعي في  
 كل مرة بالصفا ويختم بالمرور قوله ولا يقدر جوعه شوطاً اخر من شرط الحصول  
 الثاني قوله قال ان في ركن لقوله عليه السلام ان الله كفى عبادكم السرى  
 فاسعوا ولا قول ولا جناح عليه ان يطوف بها هذا يعني الركبة والاحياء الا  
 انما عذب عنه في الاحياء الحديث هداية وينزل ختم السرى بركبتين في المهر  
 ودخول البلاء انما ان يقصد مصل النبي عليه السلام قبل وجهه وقد جعل الباب  
 فلو ظهره حتى يكون بينه وبين الجدار الذي قبل وجهه نحو ثلاثة اذرع ثم يصلي  
 ناه افزع ياتي الى الجدار المذكور ويضع قدمه عليه ويستقر الله ويحيط به ياتي الاركان  
 فيجهد ويصل ويكبر ويصلي ويبارك الله تعالى ما كان ولا يزم الادب ولا البلاط  
 بين المودين مصل النبي عليه السلام وما يقوله العوام من العروة الوثقى وهو  
 موضع عار في جدار الب بدعة باطلة والممار الذي في وسط الب سيوة سره  
 الدنيا كيف احدهم سرته بغيره عليه فعل من لا عقل له في قوله ثم بكى جراحه  
 اما الى انه لا يجوز وضع الحج بالعمرة واحا امره عليه السلام بذلك اصحابه الامن  
 ساق المهر ب الخوض من هم او مشوخ جرحه قوله طاف بالبيت لكن لا شئ من  
 هذه الاطرفة لان التقيد بالسرى غير مشروع والطواف افضل من الصلاة تقديراً  
 حق الاتفاق وقوله للمكي ونقمت الرملة مواطن الاجابة هي خمسة شرطها  
 بعضهم مع ساعته في قوله قد ذكر الفان في التماسك وهم لم يرب عمدة للتاسك

ان الدعاء

ان الدعاء في خمسة وعشرة في مكة يقبل من ذكره وهي المطا ومطلق والمطلق  
 ينصف ثلث تقصير مطا قلزمه ودخل البيت بوقت العصر بين يدي جرحه  
 وقت ميزاب له وقت السحر وهذا خلف العام المفقود وعند يدي زوم شرب الخمر  
 اذا دنت منى التمار لا قول ثم الصفا ومروءة والسعى بوقت عصر وهو قديم  
 كذا في ليلة العود اذا انصف الليل اتخذ ما يجتهد به ثم لوب الحمار والمزولة  
 عند طلوع الشمس لمعرفة يعرف عن عروب الشمس قبل ثم لوي الدرقة ظهر اركله  
 قوله كلما يدالك راي الاول كلما يدالك الطواف المفهوم من قوله طاف لان  
 الفاعل لا يجوز حذفه حتى قوله ثم اخطب قبل يوم التروية خطب الحج ثلاثة  
 اربعاً هذه والثانية بعرفات يوم عرفة والثالثة عني في اليوم الحادي  
 عشر كلها واحده بعد الزوال والصلاة فيها بالتكبير ثم بالتلبية ثم  
 بالتميم الا الثانية فاشتات وقبل الصلاة ولو طاف قبل الزوال جاز  
 ذكره سراج قوله المفاصك جمع مفك عبادات الحج وهو في الاصل مفك  
 مفك اذا دمج له ثم قيل لكل عبادة مفك ثم اشهر هذا العام عباد  
 الحج محوياً ثم رج يوم التروية الى مناة فربية من الحرم على فريسخ  
 من مكة الغالب منها التذكير وقد كتبت بالالف معرب بعد طلوع الشمس  
 فب فيها عملاً بالسنه ولا تترك التلبية في الاحوال كلها ولو في المسجد الا  
 حال طوانه ويحب عند الخروج الى مناة يدعوا بما شاؤوا ويندب ان ينزل  
 بالقرب من مسجد الحنيفة وهو قوله ثم الى عرفات جمع سمي به وكسر ونون مع  
 العلفين اعني العلمية والثانية لان شئ من الجمع شئ من مفادله لا تكتفي  
 وتامة في حاشيتنا على الاسماء هذه بعد صلاة العجوب بيان للسنه ويندب  
 ان يسير على طريق حب ملبيا الى ان يدخل عرفات ويعود الى المازن

Cop

sity



وينزل مع الناس وكونه يقرب الجبل افضل ونزوله وحده او على الطريق  
 مكروه **وهو** لو من زمرة ما قلناه الفخ لانت المعصود منها القليل  
 ويوم التروية ويوم النحر يوما استقال هداية قوله بشرط الامام والامام  
 والوقت والمكان والجماعة وصحة صلاة الظهر حتى لو تبين فساد الظهر اعاده  
 والعصر جميعا بشرط ادراك شيء من كل من الصلوتين مع الامام فان ادرك احدي  
 الصلوتين فقط لا يجوز الجمع **رسالة** لو خطب خطبتين في وان صلى بغير  
 خطبة اجزاه لان هذه الخطبة ليست بغيره هداية قوله غير سنة الظهر صغير  
 انه لا ياتي بها حتى لو اتي بها اعادة الاذان والعصر بخبر رسول الله صلى الله عليه وآله وكذا يكره النكاح  
 بعد صلاة العصر المجموعة وهما سنة وقد ذكرناه في كتاب الصلاة فروع ان  
 انفق يوم عرفة يوم الجمعة لا يصلي فيها الجمعة اتفاقا هداية قوله وفي الجمع بينهما  
 المنفرد لان جواز الجمع للحاجة الى استداد الوقت والمنفرد يحتاج اليه والاي  
 حنيفة ان المحاذرة على الوقت فرض بالمعصية فلا يجوز تركه الا في  
 ورد الرعب وهو الجمع بالجماعة مع الامام والتقدم لصيانة الجماعة لانه ليس  
 عليهم الاجتماع للعصر بعد ما تفرقوا في الوقت لا لما ذكرنا من اذلة هداية  
 قوله وعندهما احرام الحج لا غير هو الاظهر برهان قوله في العصر خاصة  
 لانه هو المعتبر وقتها ولنا ان التقدم على خلاف القياس عرفا وسرا  
 فبا اذا كانت العصر مربية على ظهر يودى بالجماعة مع الامام في حاله لاهرام  
 بالحج فيقتصر عليه هداية قوله ثم رجع الى الموقف وهو كنف الصواب ان يكون  
 قوله وهو ركن بعد قول المصنف وقوله موقف متوجها الى اول وقت الظهر  
 اذ ان الشمس بعد طلوع فجر يوم النحر والركن ساعة من ذلك  
 والواجب ان وقف بها امدته الحية الغروب وان وقف لملا ولا

واجب

الراهلة

واجب فيه نية وسين الاعتدال قبل الوقوف وينبغي ان يقفوا في الامام  
 ليكون مستقبل القبلة وهذا بيان الافضلية لهداية الوقوف في الامام  
 افضل من الوقوف قايما والوقوف قايما افضل من الوقوف قاعدا جوهريه  
 ويحتمل ان يقف من عبيد تطهرت من الدرع فانه دليل القول ويكره  
 لا يويء والعله واهوانه ويخرج في المصالح قوة الرها ولا يقصر فيه فان هذا  
 اليوم لا يمكنه تداركه **رسالة** افضل الايام يوم عرفة اذا وافق يوم  
 الجمعة وهو افضل من سائر عتمة في غير موضع نزع قال امرأته طالت في افضل الايام  
 نطف يوم عرفة وقيل يوم الجمعة والاول اصح شلبي قوله يقرب الجبل وصعوده  
 بعده سواها **رسالة** كبر الفات **رسالة** عرفة وزان رطبة في لغة يمتد  
 صباح **رسالة** حامدا كبيرا احوال متوادة اي صاحب حال هنيئا واحده هو المستكن  
 في رفق وهو الاظهر ولكننا سدد اذلة بان يكون الثاني حال من المستكن في الاراء  
 والثاني من المستكن الثاني فيه بعد اذ لا يتصف بكونه مكبرا الا بالبدن الغزاع  
 من القفانه بالحمد فهو اعلم ان ظاهر الاهداء ان الحج يكفر الصغار والكبار  
 ولو من صفوف العباد ودفع الغاشي عيانا من اجمع اهل السنة ان المكابر  
 لا يكفرها الا التوبة فلا يلزم قايلا سقوط الدين به لعين الحج سوا كان  
 الصبر او منه كرمية الصلاة والصوم والزكاة نعم اثم المظلم وتماخى الصلاة  
 ونحوها سقط وهذا معنى التكفير على القول به **رسالة** وقوله فاما ان يقطع  
 لان الاجابة بالنسبة الى الاستقبال بالاركان ولنا انه عليه السلام ما زال  
 يلبي حتى رجع حبره العتمة ولان التلبية فيه كالتكبير في الصلاة فيا  
 بها الى اخره من الاحرام هداية قوله بعد الغروب بيان الواجب حتى  
 لو دفع قبل الغروب وجاؤا حرد وعرفة لزمه دم الا ان يعوي



تبدأ ويرفع بعده فيقطعتان ما لو عاد بعده يوم وانما سمى بها لانه  
اسمان اخزان جمع والشمس الحرام سبى وزد لغة علم على النقطة ولا يوصل  
عليها الا الى المصنعة فربما قوله حبل فزج عليه يتقدم فيل كانون آدم  
عليه السلام درويش وفيه العشاء بطرق تقدم المغرب على الفل فيقدم  
الفت على المغرب بعد العشاء بعد المغرب فان لم يعد حصة طلع النجف  
عاد الف الى الجواز ظهر به محرم باذان واقامته اثار يجمع بقرعة  
ولان الف على الف لا يجمع بينهما باذان واقامة واحدة ولان الف في وقت  
ولا يفردها لا فامة بخلاف العصر بقرعة لانه تقدم على وقته فافرد بها الزيادة  
الاعلام هداية وينوي في المغرب الاداء الف لان المغرب والف وقتان  
واحد سراج وبه انزاع ما في البحر من ان المغرب يقع وقتا قوما ولا يتطرق منها  
ولو سنة مؤكدة على الصحيح محرم لانه يحل يجمع قوله وعند زفر يعيد الاذان  
ايضا اثار يجمع الاول ولنا ان النبي صلى الله عليه وسلم صلى المغرب بالمزلة  
ثم تعني ثم افرد الاقامة للعشاء هداية قوله ولا يتطرق لجماعه وكذا الامام  
والاحرام فالذي النهو وسبق في شرائط الاحرام لكونه في المغرب مرديا وسبق  
احياء هذه السلسلة في الجوهرة انها لا تقبل ليا في السجدة ولم يحرم المغرب  
في الطريق لحديث الصلاة امامك وكذا الف وهذا اذا لم يحجب طلوع النجف  
في الطريق فان خافه صلاها بنحوها لم يطلعه النجف فالحكم بالصحة مؤثقة  
ان اعادها في المزدلفة كانت هي الغرض وانقلب الاولي مقلد والاحزان  
وكذا الف بنحوه لم يطلعه الاخر المذمومة في الصلاة او لا  
فولم ينفذ في المزدلفة وابتدأ وقته طلوع النجف ويثبت بطلوع الشمس  
معه ولم يلا عزه ولم يغير راحة وكذا هذان في عليه نهر قوله وعند  
ان في ركن لقوله تعالى واذكروا الله عند الشعر احرام ولنا انه عليه

السلام

السلام قدم صفة امله بالليل ولو كان ركن لا يفلد لك والمذكور في بيان الذكر  
وهو ليس بركن بالاصح وانما عرفنا الوجوب بقوله عليه السلام من وقف مصفا  
الموقف وكان ثرا فاما من قبله لك من عرفات فقدم حجه على تمام الحج وهذا يصح اشارة  
الوجوب هداية قوله لا يطلن محرم سمى بذلك لان قبل اصحاب الفيل حرم هناك وبعد  
قوله بعد ما اسفر جدي حيث لم يستل للطلوع الامتداد ركعتين محيط قوله فارم  
جزة العقبة يفت على الطرفية سمى بذلك لانه ما هنا كمن الحصان من حجر القوم  
اذ احبوا وقتة السنون من طلوع الشمس الى الزوال ومنه الى الغروب سراج  
ومنه الى طلوع النجف مسكوره هو قوله بسبع حصيات ولوري ما كثر جاز لا باقل  
ولور ما هاد فعه واحدة كان عن واحدة وينيب اخذ بها وعشها من قارة الطرف  
ولو اخذها من حمار رمت جاز واسا وكذا لوري بالحجس ويكره ان يكسر  
من حجر سبعين حصاة ويجوز بكل ما كان من حصى الارض ولو كان  
من تراب فيقوم مقام حصاة لا يجب وعين ولو لو كبر ربي الباقوت  
وكونه طلاق وحجر الزيلعي بالجرار ولها الذهب والفضة فقتل  
لا ربي بغير قوله الحذف بمحتمل في المصباح حذفت الحصاة وحول  
حذفها من باب ضرب ومنها بطر الاسام والسياسة وقوله ياخذ حصي  
الحذف اي حصي الرمي والمراد حصي الصغار وكذا اطلق محار الف قوله  
ان يفتح الحصى لا يحسن عمره خصوصاً مع الزحمة فالاصح ما مر من  
المصباح ولوري على اب حال جاز بعد ان لا يكون وضعا ولو وقعت على  
ظهر رجل او حمار وثبتت على ما حلت طرحتها على اهل اعادها لان رقت  
نفسا عنده فمرة نهر قوله اذ يح نذر بالان الكلام في المزدلفة ولا يوجب عليه  
قوله اذ لا يذلل الشو لو شئت او احرق الا الله خلاف السنة ويجب

لا يخلق



امر بالموسى على رأس الاقترع ان امكن والاستقسط وميزا البداة  
بين الخائف لا الخوف الا ان ما في الصحيحين يعيد العكس قال في التيم  
وهو الصواب وان كان خلاف المذهب قوله ان ياخذ من روس سوره ارباب  
للسنن اما الواجب فان ياخذ من روس شعور مع راسه فيقول **قوله** استوارفله  
يجب ان يزيده في قدر الاثله حتى يستوي قدرها من كل شرة لان روس الشعر  
غير شاربية بدايه رية المصباح الاثله العشرة من الاصابع وسبعهم بقول الاثله  
روس الاصابع وهي بقية الشعر وفيه الميم اكثر من غيرها وان بقية عيدا لم يفتا  
قوله بعد الفح لا حاجة اليه لان ما يكون قبله لا يكون في اليوم وهذا بيان لا وطواف  
الركن وعند الابرار **قوله** لسبعة اسواط الترتيب بها اربعة والثاني واجب ويجب ان  
يكون قايما ما شأنا ميا في طواف سور العورة فلو طاف رابعا او نحو لا ريب في ذلك  
لزومه دم وصح طواف الحائط ايضا ان لم يقصد الحمل ولو انكشف من العورة فترتيب  
الصلاة وصحت اعادته مادام عليه فان رجع لزوم دم ولو طاف وعليه نجاسة مانعة فله  
لان النجاسة لم يمنعها لاجل الطواف بل يجوز تلويت الحجر بنزوله والاعطال الاول  
انفلاها لتيسر مع منة من الاوامر **قوله** وحل ذلك ان ما حلت السابق لا بالطواف  
بل لانه لو طاف قبل ان يحلف لا يحل بنزوله وكراهة ما فيه اي ولزوم دم  
لتر الواجب بنزوله بعد الزوال بيان الاول وقته واخره طلوع الشمس من الغرب  
فلور من الليل مع وكراهة ولو اضرب في ليلها ركلها الي اليوم الرابع رماها على  
السايف لان ايام الشرب كلها وقت الرمي فيقتضي مريضا وعليه دم واحد انما كان  
منع يقتوت بخروج ايام الشرب ويلزم دم شرب **قوله** اي لم يدب ابا حنيفة  
وابدا اضافت اليه هذا اليمين المصروف بعد اذ لا حرة بعد التيمم حتى تكون  
وليد انما بالنسبة اليها قوله ثم جره العينة الشرب المذكور ليس بيمين تيمم  
ونف عند كل رمية بقدر سورة البقرة **قوله** ولك ان تنفرا لقوله تعالى

فمن

فمن التحل في يومين فلا اية عليه معناه من تحل في النفران ملكة في اليوم  
الثالث بعد الرمي لان تحمله في اليوم الثاني غير جائز **قوله** لا يحل ذلك  
الحل دخول وقت الرمي **قوله** وقال الثاني اذا غيب الخ لانه النفران  
في اليوم الثاني وهو الثالث من ايام الرمي لا في الليل وهو رواية  
عن ابي حنيفة وجه الظاهر انه يفرض وقت لا يجب فيه الرمي ولا يجوز  
فيه فجاز له النفر كالنفر **قوله** وعنه لا يعا ربا بر الايام وله ان  
الرمي اذا جاز تركه في اليوم الرابع بحقيقة فلا يحل حوز من  
الزوال اولي بخلاف اليوم الثاني والثالث لان ترك الرمي  
لا يجوز فيها فبقي على الاصل **قوله** وكراهة اي حزمه ان لم  
يامن لان امن وكراهة لكره المصلي جعل حوز قبله خلفه لشغل قلبه  
**قوله** وتقيم عن اربعة الى عشرين نفرا **قوله** الى المحصب بضم الميم شرح  
المهلتي ولي المعتبر منه **قوله** هو سنة عندنا وادناها ان تقيم فيها  
ساعة وكما لها ان يصلي فيه الظهر والعصر والمغرب والعشاء وجميع الجمعة  
ثم يدخل مكة **قوله** وظل للصد رغب الرجوع عن افعال الحج  
اي يوسف انه الرجوع الى الوطن وانما الخلاف يظهر مما لو اتى به  
ثم اقام بمكة لحاجة لا بعيدة عنه فاحل قاله لم يندب له الاعادة  
داول وفيه بعد طواف الزيارة اذا كان على عزم السفر ولا اخر  
له حتى لو ملك عاما لا يتوب الاقامة فله ان يطوف ويقعد اذ انقصر  
الحج ايقاعه عند اراة السفر ولو نذر لم يطف وحسب عليه ما لم  
يعا ور الميثاق الرجوع لطواف فان جاوزه خرب من ارافة الرمي  
والرجوع باصرام جديد نجاسة مستدنا بطوافها ثم بالصبر ولا شيء  
عليه لتأخيره والاول اول يتسبلا عليه وتنقلا للنفر **قوله** ليس  
بواجب اذا لم يأت واجبا لما استغنى عن الكي ولنا قوله عليه



عليه السلام من حج عن بعد الب فليكن افرجه باليه الطواف  
والحكي لا يصور فلا طواف صدر عليه **قوله** وهو واجب لكل من  
له نية معينة حتى لو طاف بعد ما حل النفوس ونوب المقوع اجزاه عن  
الصدر كالوطاف بنية المقوع في ايام الخروجه عن الوضوء ثم يلا في الثاني  
للطواف شرطان يكون احدهما اهل مكة فلا يجب بل يرد لان  
حكم افعال الحج وهذا الف موصوف في حقهم فهو **قوله** ومن احدث مكة دارا  
استوطنها كذا التوزيع الاقامة قبل السفر الاول اية الرجوع الي مكة في اليوم  
الثاني اما بعده لم سقط لانه نواها في الاول قبل الوضوء وفي الثاني  
بعده فهو **قوله** ومن كان معتمرا وليس للعمرة طواف قدوم كالتسليم  
طواف صدر ثم يلا في **قوله** ثم السرب من ما رزم قايما مستقيل  
القبلة مستقيما فيه مرارا صابا منه على حديدك ولا يكره التوضي وكذا  
به خلافا لا محذور وهو افضل من ما الكون اذ به عمل الصدر الرافع ولم  
يكن يغسل الا بافضل المياه حموي **قوله** ومن قبل العترة كذا في التوضي  
والا يلا فيه وغيرها ومن بعد العودة الاستعا بغير رجوع التوضي ثم  
يثبت فيه شيء من فعله عليه السلام الا الاثرام والتث في نهايتها  
صعيقان فهو **قوله** وثبت بالث المنفعة اب تعلقت **قوله** بالاسان  
اسان واللغة وان لم تلتها فضع يديك على راسك سيوطيين على  
الجدار **قوله** يكون بعد هذه الاشياء ان الزبلي الامم انه سدا يوموم  
ويذكر سنده عن ابن عمر المجاورة بمكة مروه عند الامام خلافا لها  
وزيادة فتر المصطفى عليه السلام سجد به لحديث من زار قبره وجبت له الجنة  
هو **قوله** حاصله ما يدعى من افعال الحج هي عوارض خارجة  
**قوله** سقط منه طواف القدوم لانه شرع على وجه يترون عليه افعال  
الحج

الحج فلا يكون الا شيان به علي غير ذلك الوجه من هداية ونقص الاربع  
مثل الظهور والجواب بانها في قوة الواجب لا يخفى صفته **قوله** من وقف بعرة  
ساعة زمانية وهو اليدين من الرمان وهو الحمل عند اطلاق الفتحة بعد  
ولو مارا بها من عالان الشئ الربيع لا يحلوا عن قليل وقوف **قوله** ولو جاها  
او مجونا او سكران او مجنون او مجنونا او مجنونا او مجنونا او مجنونا  
الوقوف ليس بعبادة مفصولة بل ركن عبادة بدليل انه لا يستقل به  
فان في وجود النية عند العقد من وجودها فيه بخلاف الطواف فان  
عبادة مستقلة ولذا يستقل به فاشترط فيه اصل النية ويلا في **قوله**  
تقدم في العادة بالتأمر من الفساد لانه قد يفي عليه الركن الثاني وهو  
طواف الزيادة **قوله** حتى اذا فاق الى اخره ولو بقي الاوقات في الاعمال  
بعد اتمامه طيف به المناسك وان احسنه عند التقى بما شئتم ولم  
اذا في ما لو جن فاحموا عنه وطافوا به المناسك وكذا في الفتح يقبل  
الجواز وكذا فيهم يفيد اجزا طواف واحد عن الحامل والمحمل وهل يشترط  
نية الحامل الطواف في لاني **قوله** واختلف الشيخ فيه والمروء  
المواز لا في هذا من باب المعانة للولاية ودلالة المعانة قائمة عند  
كل من علم قصده وبقيا كان اولى فتح ثم ان علم قصده فظاهر  
والاحكام بالعبادة ان انتسح الوقت والا فلا فلو اوجبه بالعبادة  
والوقت لم يفتي الا يصح بان المعانة انما يكون بما يشفع لا بخبره  
كما يؤخذ من كلام الفتح ولما روي من اوضح **قوله** به **قوله**  
صح اجماعا وفاقا لجمعة التذكرة لا يجوز شلبي عن الغاية **قوله** والموا  
كالجمل عموم الخطاب ما لم يقم دليل المخصوص فهو **قوله** غير انها



تستفاد وجهها الأولي ان يقول غير انها لا تكلف لوجهها ولا يذكر الوجه  
 لانها فيه كالرجل زليلي ويجب ان يفعل على وجهها شيئا وتجاويزه  
 حملوا ذلك احواد الكعبة توضع على الوجه وسيد له فوقها الثوب  
 وذلك المسيلة على انها منتهية عن ابرأ وجهها للاجانب بلا ضرورة  
 فتح **قوله** ولا يلبس جفرا حيث تقع غير هابل منع نفسها فقط لان  
 صوتها يودي الى الفتنة وما قيل انها عورة وعليه التقصر العيني  
 فضعيف **قوله** ولا ترمل ولا تقطع **قوله** ولا تمشي بغير الحليل  
 بل عني على هينتها كباقي السور بين الصف والمروة لانه محفل بالتر  
**قوله** وتقصير اي كالرجل من ربح شعرها خلا فالما قيل انه لا يقدر  
 في حقها بالرجل زليلي **قوله** وليس المحيط الا الورس والمزغمر والعصر  
 الا المنيل لان هذا اثر من وهو من دواعي الجماع وهي ممنوعة عن ذلك  
 في الاحرام يلبس بغير انا لان فرا لا يحرم وتترك الصبر وتوضو طواف  
 الزيارة عن ايام الغر بعد الحضي واحب بان المحرم عرف مما مروا ان  
 جامع الرجل في الحضي لتخالفة في احكامه فهو دعي انها لا تقرب  
 الحجر في الزحام لانا ممنوعة عن مما سمة الرجال بل تستقبل من بعيد  
 نقابة واكتفي المشكل كالمراة في جميع ما ذكرنا ولا تخلوا ابامراة ولا رجل  
 زليلي **قوله** ومن قلده بيان لما يقوم مقام التلبية لان المقدر التلبية  
 اظها راجابة للمروه وهو ما صدر بتقليد الهدي بحرق كان فم ان  
 ميكر في اول الاحرام **قوله** بان قتل محرم صيدا او قتله طلاله للم  
**قوله** وتوجه مما يريد ان لا يغير يكونه ولد وتوجه داراد الحج فاقاد  
 انه لو فقد واحد منها لا يكون محوما في الاسمي من بالسوق

اي لا تقدر

محرم بالثوب الاحرام او لا يخالف لعامة الكتب فتح **قوله** فان  
 بعثه يصير بمنزلة قوله ثم توجه منها **قوله** لا يصير محرم  
 لانه اذا لم يكن بين يديه هدي لم يوجد فيه الحجر والتبعية  
 التبعية لا يصير محرم هداية **قوله** يلحقها لا متوان ميتة فيفعل من هضاب  
**قوله** اذا ادركها وساقها كذا في المبسوط وفي اجماع شرط  
 الموت فقط لم يشرط الموت وهو الظاهر ولو وصل الى الملقات  
 ولم يلحقها لزمه الاحرام بالتلبية من الملقات ولا اثر للحرق لفرده  
**قوله** الا في بدنة المنقة استثنان قوله حتى يلحق **قوله** مروع  
 على الامتداس كان من مسك كح وصفا لانه مختص ببدنة ويجب تكرار  
 الجمع بين ادا الشكين وفي غيره ترتف على حقيقة الفعل هداية ولا فرق  
 بين هرب المتعة والفران وانما انتصر على الاول لذكره في الفرائ **قوله** اعلاها  
 سبي فيه تشاي بل هو اعلامها ما دام بالجمع لما سبب انه مكرره ولعل علام  
 لغير الادام مكررها **قوله** لم يكن محرما لان سبب من ذلك ليس من هضاب  
 لان التجليل له في الحود البرد والاشا مكرره عنه ما وان كان حيا فتدفع  
 للمعاجة وتقليد الكاهن ليس بسنة هداية ولو استترك جماعة في بدنة فقلدها  
 اعدم صاروا محرمين ان كان باعرا البقية وساروا موافقة **قوله** من الابد  
 حاصلة كحدي بخونا البدنة عن سبعة والتبقة عن سبعة ولما نزل الجوف في البدنة  
 ناقة او برة وفي حديث جابر بن انحر البدنة عن سبعة فيقبل له والتبقة نقار  
 وهو في الامن البدن **باب الفرائ** مقدر فزوت ومصدر الثلاث  
 يحسب على رجوه كثيرة منها نقار بكسر النون والياء وفزوت من باب فقل وسلفه

والناس ان لا يصير محرم  
 ما روجه الا في ذلك  
 هذا المذهب



من باب ضرب قوله وهو ان يحرم بها وطاف لها الاكثر قبل اسر  
 الحج او في اسره الحج ولم يحج في عامه ذلك اوضح فيه والم باهل منها الما صحى  
 بحر قوله وقال الكوفي الافراد افضل اب افراد الحج مع الاثنيان بالعمرة  
 افضل لان فيه زيادة التلبية والسفر والحلف ولأن قوله عليه الصلاة والسلام  
 يا ايها المسلمون حجوا بجمعة وعمره معا ولا تفرق بين العبادتين فاستسهل  
 الصوم والاعتكاف والتلبية غير محصورة والسفر غير مقصود فاحلقت خروج  
 عن العبادتين فلا ترجع بانه كرو قبل اختلاف مبنى علي ان القارن عندنا  
 بطون طوائف ربيعيين ومعتدي طوائف ربيعيين واحدا هداية فان  
 فضلا ما مر راجح اذا قرنت بغيره على ما عندنا بجمعة فلو كان الزمان افضل  
 لم يكن مخالف ولو امره واحدا بالحج واخر بالعمرة ففرت لا يجزى وقد لا يفضل  
 على مخصوص وهي افراد الحج وتقدم منها الى مباديه يقع الامر على محله  
 فنع لنفسه فكان مخالف ففضل وفي الثاني منه كل منهما امره ما خلاص  
 سفره ولم يفعل ففضل دراية قوله وقال مالك التمتع هو لان ذلك لو اريد  
 الزمان لا ذكر للقران واجيب بالتمتع لان المراد من قوله تعالى واتقوا الحج والعمرة  
 انه ان يحرم بهما من دونه اهله ثم فيه تجليل احرامه واستدامة امره  
 بهما الى ان يفرغ منها ولا كذلك التمتع فكاف القران الى هذه التسمية  
 وفي الخلاف اختلاف الصحابة في محبة عليه الصلاة والسلام ورجح على  
 انه كاف فارادوا تقديره بجمع بين الروايات بان من روي  
 الافراد مذهب يوجب بالحج وحده ومن روي التمتع سمع يوجب بالعمرة  
 وصحاح ومن روي القران سمع يوجب بهما بل في قوله هذا بيان

تقديم

تقديم هو يشر الى ان الترتيب المتفاد من ثم محمول على الترتيب الذي لا الترتيب  
 في الازمان فانه لا ترتيب بينها بحسب قوله وليس التفضيل لان الفعل اذا  
 لم يكن موقفا ولا مقنا فليزم ذكر المفضل عليه الا اذا علم فحيز حرفة غايبا  
 ان كان افضل حيزا ومنه الله اكبر قال الرضي يجوز ان يكون المحزوف هو  
 المضاد اي البركة اي اولم يعرض منه الشئ لكونه افضل غير منصرف  
 فاستبعد ذلك وقد يقال ما في كلام المصنف من ذلك القليل ويقول المذنب غير  
 خير من حياي وهذا افضل في مراتب من حياي افضل من ربي قوله رفع صوته  
 من الاهلال به بحافطة على معناه الاصل اذ رفع الصوت ليس شرطاً بل  
 سبب ويصح الاهلال بكل ذكر خالص لله عند ابي حنيفة وعند ابي يوسف  
 لا يدخل الا بالتلبية فتدبر بالتلبية لبيان السنة خروجاً من الخلاف فينبغي  
 قوله بالعمرة راجح مع حقيقة او قل بان يحرم بالعمرة او لا ثم ما حج قبل ان  
 يطوف لما روي اشواط او عكسه بان يدخل احرام العمرة على الحج قبل ان  
 يطوف للقدم وان اسأله بعده وان لم يردم في قوله من التمتع  
 الثاني اذ لا شرط في الجمع الحقيقي ولا الحكميات يكون كذلك حتى لو  
 احرم من دونه اهله صح بالعمرة الا افضل زيلقي وفي الجراراد بالمساقاة  
 غير آله وما في حكمها وذكره ان له الى ان الترتيب لا يكون الا في  
 وهذا احسن من كونه اتفاقاً قوله ويقول بالبعث عطف على يعبد  
 وهو كناية عن وجوب السنة او اعلام بها بمقويان شرطي وهو قوله في الزمان  
 التلبية والسنة وقوله بعد مثولت بهيول ويقول فتكون بعد الصلاة  
 على الوجه الاكمل وسبب تقدم العمرة على الحج في الذكر عند الاهلال  
 لتقدمها في الاجاد وبعضهم امر بها بركا بقوله تعالى واتقوا الحج والعمرة





لله سبحانه وتعالى **قوله** يبدأ هذا الترتيب واجب فلو طاف أولا لمحتسما  
 بهام طاف لغيره وسعى لمعاد طوافه الاول وسعيه يكون للعمرة وسعيه  
 لفوجرو بشرط في القران الاثبات باكثر طواف العمرة في اشهر  
 الحج قال اكمل في باب التمتع **قوله** وسعى ولا يحلف لانه يكون  
 حنابة على احرامين خلاف المتمتع فانه يجوز له الحلف بعد  
 ان لم يسبق المحرم كما سياتي **قوله** كما مر في المفرد فبات يطوف  
 القدوم صوابه سعى العمرة **قوله** وسعى سعيين الواو تعين  
 او الفلان المسبلة المتفرقة فبات اذا اتى بالسعي بعد الطواف  
 ولا يفهم هذا من الواو **قوله** واسا ولا يلزمه شرا لا  
 التمتع والتاخير في المناسك لا يوجب الدم هداية **قوله** وهو  
 قول الشافعي لان معنى التواضع على التداخل الاثر في انه التواضع  
 واحدة وسفر واحد وحلف واحد فيقف ان سارا هذا الطواف والسعي  
 الفيا ولنا ان التران هو الجمع بين العبادتين فلا يحلف ذلك الا باقرار  
 كل منهما والطواف والسعي موقوفات فبات لا يمتد اخلان اذ لا يمتد اخل  
 في العبادات ابن ملك **قوله** فاذا روي يوم التخرج شاة ولو ذبح قبل الدعي  
 لم يحز **قوله** دم الزمان لا دم ضبابة في كل منة غير ارسبها اي اواعط  
 سبها فقيته عطف على حذف وتجي معوله باور وهو مختص بالوارد في الحق وغيره  
 والحزور افضل من البقر والاشراك في البهائم افضل من الالبهائم وهذا اذا كان  
 حصنة من البقرة كزمنه من الالبهائم **قوله** بان دعت لبقعة  
 التوبة وان اختلفت ههنا تلوا را اذ لم يحل لا يحز **قوله** فلا يبر  
 متفرقة **قوله** اخرها يوم عرفة نذبا وصومها بعد لا يجوز ولا يبر

يبدأ اول

يبين اول وقتها ولا تنك انه بعد الايام بالعمرة في اشهر الحج وانما  
 كان الافضل تاخيرها الى الثلاثة الاخيرة لرجاء وجود الهدى حتى لو قدر  
 عليه في ايام التخرج لم يخلط بطل صومه **قوله** وسعى اذا فرغ بعد  
 صيا ايام الشريعة فلو صام فيها لا يحز به هداية **قوله** وقال الشافعي  
 لا يجوز عكة لانه معلق بالرجوع والاهل لقوله تعالى ربيعة اذا رجعتن  
 ولنا ان صلاه رجعتن عن الحج اي فرغت اذا الفراغ سب الرجوع الى اهله  
 فكان الاداء بعد السب يجوز هداية **قوله** بدل ليل ان لم يركب له وطن  
 بان استمر على السباحة وجب عليه صومها بهذا المصنف اجماعا وكذا الرجوع  
 الى مكة غير قاصدا للاقامة ثم بداله اخافها وطنا كان له ان يصومها  
 اجماعا انه لم يتحقق منه الرجوع الى وطنه بل الى غير وطنه مع **قوله**  
 ليس الدم فان لم يقدر عليه حلف وعليه دمان دم لفرانه ودم للخال قبل التخرج ولا يبر  
 عليه بذلك الصوم عويص عن الظهور به **قوله** وقال الشافعي يصوم لانه صوم  
 نيقضي **قوله** وقال مالك يصوم لقوله في الحج وهذا وقتها ولنا ان المشهور الهب  
 من الصوم في هذه الايام فيتقيد به او يدخله التقص فلا يذبح بهما وجب  
 كمال ولا يورد بعد هذا لان الصوم بدل والابدال لا يقب الا شرعا والشرع قضه  
 بوقت الحج وجوز الدم على الاصل هداية **قوله** وان لم يدخل مكة كفى به عن عمره  
 الاثبات بالطرطواف العمرة فلا يبر ان لم يدخلها ولم يات به فالحكم لذلك  
 فخرج دون عرفة اي بعد الزوال **قوله** لرفض العمرة به ليقدر اذا  
 اذ لم يقد صار نذبا انما عاها انما لا يحز وهو خلاف المصروع لكنه محلل منها لغير  
 طواف فوجب عليه دم كالمحصر وسقط عنه دم الزمان **قوله** وقال ان في لا وصبر  
 وانما ناعل ان لا يرب الاثبات بافكار العمرة ولنا ان عايشة كانت قارئة



فلما حاصت لسيف وقدمت لم تطف لعمريها حتى الى عرفات فارها رسول الله  
 ان ترفع عن ثيابك ما ينجسك كما جازي يلى **قوله** يصير رافضا لها بالزوجه  
 قبا ساعيل ظهر لعمري والوقوف على الظاهر ان ذلك منى عنه وهذا ما ورد في قاف  
 ما هو من حصول صورات الشى بتمامه مسارعة للتخلص من الحرمه **قوله** وفقا  
 لان السروع فيها يلزم **باب الفتح** قوله من المناع او المتعة وهو الاستماع  
 او النفع وسرعا ما سبكه الله **قوله** الترفق وكذا في الهداية واعتبره الاتقان  
 بانه غير مانع لدخول من ترفق بهاني غير اشهر في سفر واحد ومن ترفق بها  
 في السفر من عامين ربا متمتعين وعن هذا عرفه الزيلعي بان يندل ابا الجرح  
 حج من عامه ذلك من غير ان يلم باهله بينهما الما مباحها واستغنى بقوله من غير ان  
 يلم بغير قوله في سفر واحد لان احدهما يقضى عن الآخر ويرد عليه قايما بحج اذا احضر  
 التحلل لعمري الى سوا الفتح بها وحج من عامه ذلك لا يكون متمتع مع صدق التعريف  
 عليه ولذا قال في الفتح والبراد من العام مام الفعل لا عام الاحرام والحيلة لمن دخل  
 مكة بحرمه قبل اشهر الحج برى بالفتح ان لا يطوف بل يصير الى ان تدخل امهركم  
 بطوف قانه من طواف وقسم العرة ثم لو احرم باخر بغيره ودخل اشهر الحج وحج من عامه  
 لم يكن متمتعا في قول الكل لانه صار حكمه اهل لانه بدله ان صار متمتعا متعامه **قوله**  
 في سفر واحد ولو حكمه فدخل من ترفق بها وقد امل الما غير صحيح فانه متمتع خلافا لما  
 سدر **قوله** واما ان لا الاسارة للامام الصحيح وهذا انما يكون في المتمتع الذي لم يسبق  
 والامام الفاسد ما يكون على خلاف الصحيح وهو انما يكون ممن ساق الهدى عنه ذلك  
 لو لم يسبق الهدى لكنه رجع قبل تحلله لا يكون المامة صحيحا **قوله** من التبان  
 ليس بشرط اذ لو احرم بها من دوره اهل جاز رتو صار متمتعا زيلعي وفي البحر هو اقرب  
 من مكة فانه ليس لاهل متمتع ولا قران استن وفيه ان القيات لطيف لكل بما يناسبه

حصريا

العمرة في اشهر

الحكي

المكي سريلاي **قوله** فيطوف لها اكثر الطواف في اشهر الحج سوا احرم فيها او قبلها  
**قوله** وسبب بينهما اي بين المناء والمررة وكان الاول الاظها لعدم تقدم المرجع  
 في هذا الباب ولو عطف بتمكا او الى **قوله** وهذا ركنا اب الطواف والاحرام ركنا  
 العرة وواضحا وان عطف على ولو اخر الخلف حتى حج وحلق بمن كان متمتعا بغير قوله  
 وقال مالك لا حلق له بل يحصل التحلل بالزواج منها ولنا قوله نعم الحلقين رسم  
 وتقرين نرا في عمره القضا ولا يملكها كانت لها تحريم بالتلبية كان له تحلل بالحلق  
 او التقصير كما جازي يلى **قوله** وقال مالك كما وقع له لان العمرة بارة البيت فبتم  
 به ولنا قوله ان ابن عباس كان رسول الله عليه وسلم يحسب من التلبية في العمرة  
 اذا استلم الحجر ولان المعقود الطواف بالبيت لا راية البيت فيكون القطع  
 مع اقتضاه وذلك عند استلام الحجر زيلعي والكافية كما للمجاه **قوله**  
 ويح فبفعل ما يفعل المعز **قوله** الطواف الغدوم لانه في معنى المكي ويرسل في  
 طواف الزيارة ويسمي بعده ان لم يكن قد مر بها بعد الاحرام والمقدري واجب عليه  
 دون المعز انتقاي **قوله** وهو اي تقدم الاحرام على يوم التروية او قبل مسارعة  
 الى الخيرة **قوله** اذا رجع الارب اذا فرغ من افعال الحج **قوله** لم يحز لان سبب وجوب  
 التمتع وهو في هذه الحالة غير متمتع فلا يجوز اداؤه قبل سببه هراية **قوله** لو  
 احرمها احرم بها ومما في اشهر الحج ولا يلزم من صحة الاحرام بها قبل الا شهر صحة  
 لصوم سريلاي **قوله** احرام بالحج لقوله تعالى فصيام ثلاثة ايام في  
 الحج ولنا انه اداة بعد اعتقاد سببه والمراد بالحج في الآية وقتة **قوله** فان اراد  
 المتمتع سوق الهدى شروع في بيان احكام التمتع الثاني من المتمتع وهو افضل  
 من الاول لان النبي ساق الهدى مع نفسه ولان فيه استعدادا وسارعة الى  
 الخيرة هراية **قوله** احرم الى ان بالاحرام وهو التلبية مع التلبية يعني احرام العمرة



**قوله** والسوق افضل من تزودها اقتد انفعله عليه السلام الا اذا كانت لا تنساق  
 فيقودها هداية **قوله** بمزاده المزادة بفتح الميم والتب من كسر هاء التالة تزود  
 فيها ما واصلها تزود وجها مزايده مصباح والمراد هنا بفتح الميم **قوله** احب من  
 التحليل لان له ذكر في القرآن ولانه للاعلام والتحليل للزينة هداية **قوله** لانه مكره  
 اي تحريمه في انما كرهه اشعار اهل زمانه لما لفتهم فيه على وجه يحش منه الرأية  
 هداية **قوله** لانه من بين ادون من السنة كالباع الثابت فيه فيجوز مسلم  
 وغيره **قوله** ان يقرب هذا في الشرع والفتنة في الاشعار لا يمازى **قوله** ثم هو  
 من الباري هو الاشارة بالصواب **قوله** لانه ساق المذهب وسوق العرب يمنع  
 التحلل لانه لما انزله الاحرام ابتداء لان يوتر فيه بقا اولى **قوله** حرمت  
 احرامه فيه اشارة الى بقا احرام العمرة خلافا لقول شيخ الاسلام ان احرامها ليس  
 بالوقوف ولم يمت الا في هذا التحلل قال الزبلي وهذا بعيد لان الثابت اذا جامع  
 بعد الوقوف يجب عليه بدنة الحج وشأن العمرة **قوله** ولا تمنع ولا قران هو لقوله تعالى  
 وذكر لمن لم يكن اهله حاضرين المسجد الحرام بناء على عموم اسم الاثر له للمتنع والزمان بمناه  
 لا ان العرب فلو منعوا اجازة راسا وادخلهم دم الجبر ولا يحجب عنه الصوم مع الاعمال  
 سراج الان ظاهر كلامهم عدم العمرة بحدود ردن الترتيلي وحرمانه لاختلاف  
 في محبة تمنع المكي وقرانه لكن مع الالاساة ومن خرج فقدم العمرة فراه  
 الكاحلة المستقيمة للنواب وقدر البديع لا يقصور المتن من المكي لوجود  
 اللام العجى خاص بمبوره واحدة اذا حلت من عمرته ولم يفت العرب ويشير  
 فيما اذا ساق اول حلت اس **قوله** ومن يلبس اب مكة المنسوب من المكي فليس  
 احراما قبل الذكر **قوله** اي من كان داخل الكليات لانهم يلبسها في حجاب المسجد حرام  
 وان كان بينهم وبينها مسيرة سوا من خلاف التي اذا خرج الى الكوفة وتزين حجب  
 يبعد لان محبة عمرته مقامات وفصار بمنزلة الاقامة هداية **قوله** بطل

متفق

تمهده لانه الم باهله الما صحتها هداية وهذا اذا حلت فان عاد  
 لي اهله قبل الخلق ثم حج من عامه قبل ان يخلق في اهله فهو  
 متمتع فصح وتبين وقيد بالتمتع لان القارن لا يبطل قرانه  
 بالعود شره **قوله** وقال الشافعي لا يبطل لان اللام عند  
 لا يبطل التمتع حتى اجازته لاهل مكة **قوله** وقال محمد يبطل التمتع  
 لانه اذا ما سجدتين ولها ان العود مستحق عليه ما دام على نية التمتع  
 لانه السوق تمنعه من التحلل لا يصح المامه بخلاف المكي اذا خرج الى  
 الكوفة واحرم وساق المذهب يجب لا يكون متمتعا لان العود هنا لا يغير  
 مستحق عليه فصح المامه باهله هداية وفي قوله ما دام اي الى ان لو بدله  
 بعد العمرة ان لا يحج من عامه كان له ذلك لانه لم يحرم بالحج بعد واذا دبح الهدي  
 او امر به بغيره ونوع تطوعا فصح واذا تحلل كان تارة للراغب وهو الخلق في الح  
 شره **قوله** ونوب الاقامة لسر من هذا احتراز يا بد لا فرق بين كونه متمتعا  
 عذابي حنيفة غير متمتع عندها بين ان ينوب الاقامة في غيره لده او لم ينوب  
 بموره وحكي ما ذكره الترمذي في تعليقه **قوله** كان متمتعا لان الاحرام  
 شره فيصح تعدد عليه على الشهر الحج وانما يوجب اداء الافعال فيها وقت واحد  
 الاكثر ركعتين لان حكم الكل هداية وانما اخصت المنفعة باء الافعال العمرة  
 في الشهر الحج لان الشهر الحج كان مفعليا للحج قبل الاسلام فافعاله العمرة  
 فيها استغاطا للسفر الحبر يد عن الزمان وكان اجتماعها في وقت واحد في سفر  
 واحد رخصة وتمتعا بحج والقران كالتمتع كما قد شاء **قوله** شرار وذو القدر  
 بفتح القاف وكسر هاء وحصلها منها مع ان الحج لا يصح منها لصحة بعض افعاله  
 فيها اذا لاقى لومته مكية في سوال وطاف القدوم ثم سعى بوجه اعزاه عن

Copy

sity



النسيء الواجب في الحج ولو غفل ذلك في رمضان لم يجزه **قوله**  
 وعشر ذب الحجة بالسر وخر يوم الخمر لانه وقت لا حد ركني الحج اعني  
 طواف الزياره على انه وقت للوقوف في الجملة بدليل انه لو استثنى  
 يوم عرفة فوقفوا ثم ظهروا به يوم الخمر اجزاهم لان طهرانه اجازيه  
 عشر **قوله** وقال مالك في الحجة لقوله تعالى الحج استهملوا في الحج  
 واقله ثلاثه **قوله** وثانيه العدد اراد بالعدد قوله عشر وارا  
 ثانياه عدم لحاق ثانياه الثاني له **قوله** اسم الجمع ايضا فانه بيان  
 فالمراد بجمع نفسه لا اسم الجمع المعروف اعني ما دل على تعدد وتسرية  
 واحد من لفظه غالبا تقوم ورهط **قوله** يشترك فيه ما والواحد  
 خوفه صفت قلوبكم وفيه ان ذلك عن من التبرع ما نحن فيه ليس  
 عنانه **قوله** ومع الاصرام به قبلها لانه شرط في طهارة رفق حرق  
 جواز التقديم على الوقت لا مطلقا لان الصبي لو بلغ بعد لا يجوز له  
 اداء الفريضة بخلاف ما لو بلغ بعد النوصي وانما لم يحرك تقدم تكثير  
 الاصرام على الفواريط فيها لا نصا لما لا يقال به **قوله** وكراهي خرمها  
 لانه لا مانع من مراقبة المخطور فان امن لم يكره دخوله **قوله** وقال ان في  
 بصير لانه عنده ركن ولا يتقدم هدايه **قوله** كوفى اراد به لا في  
 لا يفتون للمسئوب الى الكوفة وتقدمه لان المكي لا تمتنع له **قوله** واقام  
 عملة او ما هو في حكمها كدخل للمقاتلة **قوله** او بغيره بغيرها او كسر هابلده  
 موقوفه ويقال في السنة اليها ضرب بالوصفين واراد هنا ما لا اهل له  
 منه سواء اتخذ دارا بان نوب الاقامة خمسة عشر يوما ولا بد ايع فقبل الاقامة  
 الغائي والاول محل الخلاف وفي الثاني يكون متمعا لغيره فلو قبله لانه لو

الدراميت

رجع

رجع الى وطنه لا يكون متمعا لغيره **قوله** وعندها لا يصير متمعا لانه من  
 كان عمره ميقانا ومجته مكية وسكاه هذا ان ميقانا وله ان السفر الاول  
 قائم عالم بعد الي وطنه وقد اجتمع له سكان فيه فوجب دم النسيء هدايه وهو  
 رواية الطحايري وعليها الاعتماد **قوله** ولو اشد ما ار الكون الممرة السابقة  
 بان جامع قبل انفا لعل **قوله** واقام عكة ليس بقيد والمراد موضع اهل له فيه  
 له على ذلك قوله الا ان يعود **قوله** لا يكون متمعا عنده لان سفره اشهر  
 بالفاسدة وصارت عمره الصحيحة مكية ولا يمنع لاهل مكة **قوله** وعندها  
 هو متمع لانه انما سفره وقد ترفت فيه بتكليف له انه باق على سفره عالم  
 يرجع الي وطنه هدايه ومنه الخلاف في هذه والتي قبلها على ان سفره  
 الاول هو المتمع بقصد البصرة والتمرد فيها وتوفاها سما هو خارج المو  
 اولا يصدر مما نعم وعنده لا وهذه المسئلة ابدت لقل الطحايري **قوله**  
 فانه يكون متمعا ولا يصير كون عمره فضا عما امده **قوله** واي ان  
 ما يقال اذ لا يمكنه الخروج عن حصة الاحرام الا بها **قوله** واجب وم  
 المنقة لانه لم يتوقف باءا يسكن صحيبه ولكن يجب دم الفناء **قوله**  
 لم يخرج عن المنقة لانها غير ان فاذا انوب عن احدهما لم يخرج عن الاخر ورايه  
 وفناؤه ان دم المنقة يحتاج الي الشية ومنه ان ليس فوق طواف الركن  
 ولا قبله وقد مر انه لو توجبه التطوع اجزاه فينبغي ان يكون الدم كذلك  
 بدلا من حجرو منه نظر لان طواف الركن لما كان الوقت متمعا له لا سبع غير  
 اجزائه منه التطوع بخلاف دم النسيء حوب **قوله** فان تحلل بعد ما قضي  
 يجب دمات دم المنقة ودم التحلل قبل التبرج زيل **قوله** واثبت بالحجبة  
 بعد الطواف هذا النزح قبيح اورث المني ركاة **قوله** وانصرفت منها

فتت



باب الخبايا من دم

من مكثا ومن تحت الشهوة من المفام وكان الاولي الاظها ولعدم لقزم مرجع  
 الصبر **باب الخبايا قوله** عض ما جرم المراد هنا ما هو اخص من ذلك وهو  
 ما يكون حرمة ب الاحوام والحرم عنانية **قوله** والمصدر لا يرجع يعني اذا  
 لم يقصد به العدة او التزويج وهناك يقصد ذلك فلهذا احتجنا الى ارادة  
 الحاصل في صحة جملة **قوله** يجب سائة يبر الجان سبع البيرة لانه لا يكتفي  
 في هذا الباب بخلاف دم السكر عركت فالعده فيها لو اشد من مجامع  
 في احد السبلين انه ليوم الشربة في البيرة من مائة الى ثلثه انما  
 فلتا مل **قوله** ان طيب محرم عضوا او ما يبلغ عضوا لوجع ولو ناسيا  
 او جاهلا او كرها يجب على نائم عظم راسه ورويه بالمحرم لان  
 محلال لو طيب عضوا ثم احرم فانتقل منه الى اخر لاسي عليه اتفاق  
 ولو طيب محرم محرما او راسه محيطا فلا يسي عليه بالاجماع طهره يملو  
 قال عضوه كان اولى بحر ولو دبح ولم يزل لزمه دم اخر لتركه واما النزع  
 المظبط في شرط للزوم الدم ودام لبدن يومادروا الطيب جسم له راجح  
 طيب كالزعفران والبنفسج والياسمين والفضائية والريحان والورد والدرر  
 والعصفر وفي الخطر اختلفا في معرفة **قوله** كالرأس بيان المراد من العضو  
 ليس كاعضا العورة فلا يكون الاذن مثلا عضوا مستقلا شرعا لا في  
**قوله** ويخو ذلك لاحاج اليه بعد قوله كالرأس **قوله** ما كثر قد وثق  
 ذلك صدقة بقدره من الدم حتى لو انزق الطيب مثلث فله لزمه صدقة  
 بدله ذلك الدم وان انزق بشفقة وصدقة بدله نصفه شرعا لا في  
 لا يجب سائة يبر الجان من الدم لان الاكل استهلال لا استهلال فلا يثبت  
 انما اوجبا الصدقة زيل في الخطي ليس بجيب عند ما جوهرة **قوله** وان

طوب

ولا يكون الظاهر ان رطب  
 يقول ان راسه  
 عند احد

طوب اقل في تقرير قوله والا باعتبار المعنى يجب بقدره من الدم اعتبارا  
 للجزء بالكل **قوله** ان طيب ربع العضو او اعتبارا بالخلق والفرق بينهما ان  
 الظاهر ان خلق لعن الراس عتاد في كمال الارتفاع وتطهير بعض  
 العضو غير مقنا فلا يتركامل زيل في وعاء علم ان المع اعتبارا كثيرا بالعضو  
 والقليل بما دونه ويعتبرهم اعتبارا لطيب نفسه فالكثير ما سائة كثرة النسا  
 والقليل خلافة وقيل ان كالت الطيب وتلافا لغيره للعضو وان كثيرا لغيره  
 للطيب هو الصحيح **قوله** وان شئ طيبا لا يجب سائة لادم وكا صدقة وهو  
 كرهه محلي **قوله** او عضب راسه حيا بالمد والشموس لان وزنه مبالغ  
 لا فعلا ليمتع مرفه الف التانيت بل الهزة فيه اصلية لقوله عليه السلام  
 الخايب وهذا اذا كان ما يعافان كان تخينا بذهبه دم اخر للمقطعة ولو حطب  
 لحنه بالحناء فله دم زيل في وهو الصواب خلافا لما في البحر ولو حطب راسه  
 بالوسمة بكسر السين وسكرتها والاول ارفع سحرة ورقها حفا ب  
 مغليه دم لا كحضا ب بل لمقطعة الراس هو الصحيح وان حطب حية  
 بها فليس عليه دم ولكن ان خاف من قتل الدواب اعطى سائة فهو وهو  
 مشكل بقوله ان التقطع بما ليس بمغنا ولا يوجب سائة او حيوان عطيفة  
 بالحناء الحرا شرعا لا في **قوله** او ادهن بزيت او سرج بخلاف بقية ادهان  
 نلوا كلة او دابة به شقوق رجلية او اقترق اذ لده لا يجب سائة  
 بخلاف نحو المسك والعود فانه يلزم الحرا باستقامته ولو على وجه التدوير  
 ولو حمله في طعام قد طبخ فلا يسي فيه وان لم يطبخ وكان مغلو باكره **قوله**  
 قال لا يجب عليه الصدقة لانه من الاطعمة الا ان منه ارتفاعا فكان حيا بية قاصرة  
 وله ان اصل الطيب ولا يخلو عن نوع طيب ويقتل الهوام والشرع يزيل الشفت



والشعر يتكاثر حياية بهذه الحيلة فيوجب الدم وكونه مطعوما لا يتكاثر  
كالزعفران وهذا الخلافة في الزيت الحار والحل الحار اما المطيب منه  
كالبنفسج والزيت الحار يستعمله الدم بالانفاق لانه طيب لغيره **قوله**  
او عظم راسه وتقطيع رجب الراس او الوجه كتقطيع الكل عند الامام وابو يوسف  
يقول الاكثر ويوجب من الدم بحسبه ولا بأس ان يقطي اذنيه وفتاه  
ومن كسبه ما هو اسفل من الذقن بخلاف فمه وذقنه ولا بأس ان يفتح يده  
على النخاع دون رجب فم **قوله** يوماظف للبسر والتقطيع والتقييد به  
لنفي الاقل لا الزيادة حتى لو دام على ذلك او كان يترحمه كليل ولا يلبس لها  
اربعه فكذلك الا ان يعزم على الترك عند النزاع فان عزم ثم لبس  
بعده الجزان كفر لاول الانفاق والاولى كذلك عند خلاف المحرم واخبروا  
انه لو اراق دم ما ثم دام على لبسه يوما اخر لم يزد دم اخر ولم يزد يوما  
محظا اياها الى ان لا لبس القيد والعمامة والخفين يوما كاملا كان عليه  
دم واحد لانه لبس واحد وقع على جهة واحدة هذا اذا لم يتعد سب  
البسر فان بعد ذلك اذا مضى الى عمامة فلبسها مع خضوع كان عليه كفارة  
بتحريمه احدى ما هي ما للضرورة دون الاخرى ولو اضطر الى قبض  
ذلبس فمخين او الى قلنسوة فلبسها مع عمامة لم يزد واحدة بتحريمها  
لا تحاء البس ولو لبس ضرورة فزال فدام بعد ها اياها او يومين فدام  
في شك من رواها فليس عليه الا كفارة واحدة وان تيقن رواها كان عليه  
احزاب لا يتخير فيها ولو كان به عجب حياج اليه اللبس لها ويستغفر عنه في  
وقت رواها كان عليه كفارة واحدة وان بعد اللبس ما لم تزل عنه فبات  
زالا واصابه عرض اخر او غيره فاعرف ذلك فليس عليه كفارة وان لبس  
المحيط والتقطيع عموم ومضمون مطلق يعمان في التقطيع بغير العزيمة

المحظية

المحظية وتنقذ المقطم بخوانش دفع العطن **قوله** بجر والبسارتكا  
المحظور ولا يترط امتداد كسائر المحظورات ولنا انه عليه السلام سئل عن  
بحرم لبس حنطا فقال عليه دم اذا لبس يوما **قوله** الا ما يجب ليقبل العقل وبارا له  
شعرات قلله من راسه او عضوا اخر زليل **قوله** او حلق رجب راسه ولو ازاله  
بالنورة او التفت او حرق شعرة او مسه بيده سقط فهو كالحلق بخلاف ما اذا  
تناثر شعرة بالمرص او النار فلا شيء عليه **قوله** وان حلق ثلاث  
شعرات لان الشعر استنفا واما بالاقترام فيجب تقصير ثلاث شعرات دم  
في واحدة ذلك دم وثلاث حلق رجب الراس تقطع فليفت بكفه بخلاف ما دونه  
ابن ذلك **قوله** وان كان اقل من الربع بقدر اية سبقت صاع من براذه المراد  
بالصدقة المطلقة وفي الخامسة لو نشف من راسه او انقه ثلاث شعرات ذلك كل  
شعرة كف من طعام وبخالقه ما عن محمد بن في الدلالة كفارة واحدة في كل كلام  
الم اشتباه بجر **قوله** اصلع وهو الذي يعل ناصيته اقل من الربع فحلقه بقدر  
وعلى هذا تفرغ من دلف الحيلة الفاية في الحقة **قوله** كالحلق منه اشتباه لان  
المحلق راسه لو كان حلا لا والحالت محرما بقدر عباسا وفي غيره ينصف  
صاع **قوله** وقال الشافعي لاشي على مخالفت لان الارثاق حصل للمحلق  
لانه لو ان الارثاق حصل له من وجهه لان الانسان يتباعد بنبض غيره  
كما يتباعد بنبض نفسه الا ان الحياية تغفل في شعرة من شعرة فيلزم دم وتقصير  
في غيره وتكفيه الصدقة ابن ملك **قوله** لا يجب اذا كان له لانه ان كان مكرها  
رجع على الفعل على المكره وان كان نائما فبالطريق الاولى يرجع حكم فعله على  
الحال لان النائم لا اختيار له اصلا والمكره له اختيار فاسد ولنا ان اثر  
الفعل هو الارثاق اما حصل للمحلق فيجب الجزاء عليه وبالكرهه يستغفر  
الحائم دون الحكم ولهذا يجب الاغتسال على المكره اذا اوطى ابن ملك **قوله**



اوردتته كلها كذا جانتة ولا يقوم الرابع مقام الكل في هذه الاعضاء لان  
 العادة لم تجزها بالافتقار على البعض بخلاف الراس والجمجمة  
**قوله** او يحبه يعني واحده حتى اذا لم يتحقق الحجة لا يجب  
 الا الصدقة من ذاب حتمه فخرج ما علم ان المنقوش من الخلف يجمع  
 كالطيب **قوله** كذلك عند محمد لان منها ما على التراخي كلفارة  
 الفطر الا اذا تخلت الكفارة لا ارتفاع الاول بالتكفير **قوله** وعندهما  
 اربعة دماء لان معنى العادة غالب في كفارة الاحرام حتى وجب  
 على المعدور فيفيد التداخل بالحداد المجلس كانه سجدة الدلالة واما  
 كفارة الاطوار ففي العقوبة غالب فيها فلهذا لم يجب على المذكور  
 والمخجل فيشدي بالبراءات فيتراخي ان يترك ولا يكون قلة الراس  
 في اربعة مراضع موصيا لاربعة دماء بل لدم واحد وكذا لو حلف  
 الا يطعم في محلت ليس عليه الا دم واحد عنا **قوله** وقال زفر  
 لان الدم كان واجبا في وقت اصابع يده فيجب في ثلاثة ههنا لانها  
 اكثرها ولنا ان الدم واجب في واحدة لانها ربيع الكل فلو جعلنا الراس  
 مقام الربع كان نصب اليد للبدل بالراب واحدة غير جائز في ذلك **قوله**  
 بقصر ثلاثة اظفار منها اي من يده الواحدة فلو كان من يديه لا يجب الدم  
 انفا لان الارثاق لا يحصل عند الافتراق بين يدي **قوله** في شفرته  
 الا ان يبلغ ذلك وما في يده من شاة نحو **قوله** قال محمد عليه دم اليد  
 ربع لجميع اظفاره ونحوها وكما اذا وضعا من يده واحدة ولما ان احنا  
 في التقصير لكونه سب الراحة وهي اي تحلل اذا كانت محتبة وكذا الخلا  
 اذا وقص الرمن غنة متفرقة انت **قوله** ومع في الحرم شاة  
 الي ان الواجب النزع لا غير حتى يبرق في المذبح او اهلت بانه

بعد النزع

بعد النزع لا يجب شي جوهره **قوله** في الحرم او غيره لانه قربة في امر كانت  
 بخلاف الاقامة لانها لم تعرف قربة لزمانا ومكان وهذا الدم كما يجب  
 بزمان تنقن اختصاصه بالمكان هو الية **قوله** شرط فيه التملك لانه صدقة  
 ولا بد من التملك كالزكاة ولما ان لفظ التملك رد لفظ الاطعام فالاطعام يكون  
 لمانته فيه ان ملك **فصل** لما كانت الحناية بالطيب وعنه كالوسيلة للاجماع وودو اعية  
 قدتها لم يجمع يفارق ما سبق من المحظورات بانه يعنيده قبل الوقوف فافرد  
 بفصل على حدة وذكر الدواعي فيه اظها والوصول المعنوي بينها وبين ما سبق  
 من حيث ان كلا محظورا لا يفسد بل **قوله** اذا مس بشرة فامس ولو استمس  
 بكفه فامس فعليه دم كما لو جامع بعينه فامس كمن لا يفسد حبه لانه وطئ  
 غير مقصود **قوله** وقال الشافعي يفتداه اعتبره بالصوم ولنا ان  
 نداديج سبقت بالجماع وهذا ليس بجماع مقصود بخلاف الصوم فان  
 الحرم فيه تضاعفه وهو حصل بالانزال فيا دون العنز ههنا  
**قوله** او افسد حبه بجماع او اطلقه فمثل المكلف وغيره فلو جامع صبي  
 او معنوه فسد حبه الا انه لا يلزم دم ولا وضاع عليه فهو حرج فنان في  
 النجس من عدم الفنا وضعيف وما اذا تعدد الجماع في امرأة او سنة  
 واعتد المجلس فان اختلف ولم يقدر به رخص الفاسد بقدر الدم  
 لان قدر رخصها من رخصها ولو استخلفت ذكرها او ذكرها فخطوطها  
 فسد جميعا اجماعا ولو لم يذكره بخرقة وادخله ان وجد حرارة الفرج  
 والله فسد رالا **قوله** وقال الشافعي يجب بدنة امسارا  
 بما لو جامع بعد الوقوف ولنا ما روي ان رجلا جامع امراته وهما محترقان  
 في النار رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال لا تضيقا نسككما واهديا هديا



الحديث والعرب بيننا ولا اله الا الله ما وجب العقبان والفايت مشد  
 تحت معنى الحباية من كنف بالثاة بخلاف ما بعد الوقوف فانه لا تقضا عليه زلي  
**قوله** لا يفتد اجماع في الدبر لم يفتد من الوطى فيه **قوله** ولم يفتد اياك لا يجب  
 ذلك بل يندب زلي **قوله** يفتد ان اذا احرم لانه وقت التخرز **قوله** اذا  
 قربا من ذلك الموضع لانهما يتد الكران ذلك منقحات فيه ولما ان اجماع بها  
 وهو التكاك قائم فلا معنى للافتراق قبل الاصرام لا باحة الوقاع ولا بعد ه  
 لانها تتد الكران ما حكمهما من المشقة السد بده بب لذة سير يردا  
 بذا وخرزافلا معنى للافتراق هداية **قوله** وبدنه لو بعده روي ذلك  
 عن ابن عباس ولا اله الا الله الا وثقات منغلظ موجب سوا بقدر مقام  
 اول شرط اتحاد المجلس فان اختلف لزومه لما بعد الاول ما كفوا ولا  
 خلافا لمحمد بن **قوله** وقال ان معنى اذا جامع هو اعيانها على اوجابها  
 قبل الوقوف واجماع ان كلا منها متبل التحلل ولما قوله عليه السلام  
 من وقف بعرفة فقد تم حجه وحققت الهيام غير ايراد لعمق طواف  
 الزيارة عليه وهو كمن متقين التام فكما لا من من العناد ويلي  
**قوله** او جامع بعد الحلق لانه صباية على احرام ناقص اذ لم يتحررا  
 الا انه من التا تحت الحباية فاكتمى بالثاة **قوله** او بعد طواف  
 الاكثر من العرة بخلاف ما لو جامع بعد اكثر طواف الزيارة حب لا حب س  
 لان الاول رتب في محض الاحرام وان كان بعد التحلل بالتحلف حتى لو لم  
 حلقه قبل طواف الزيارة وجامع بعد ما طاف الاكثر وجب عليه  
 دم كانه طواف العرة عناية **قوله** بقدر الوصين اي من اذ اجماع  
 قبل ان يطوف الاكثر بعده **قوله** ويحب برة اعيا رايك اذ هي توف  
 عنده كالحج ولما انها سنة فكانت احظ رتبة منه فيجب التاه تبا

من العرة

والبدنة

وان كان طوافها بالمتفاوتة وفطرات العرة ركن واكثره يقوم مقام كله وتلي  
**قوله** وكذا الخلاف في جامع هو يقول الخطر يتقدم هذه العوارض  
 فتا به الصوم قلنا الارثاق موجود وهو موجب بخلاف الصوم لان  
 حاله مذكور بضر كالصلاة زلي وهل يرجع المكروه ما لم على المكروه خلاف  
 حكاية في الفتح وجزم الاستحباب لعدم حصول الاستمناع لها فلا ترجع  
 كالغزرا ذارطي الجارية ولزومه العقول لا يرجع على الغار كذا هذا هو **قوله**  
 اوطاف للركن محدثا شروع في بيان الحباية على الطواف الذي هو بعد الاحرام  
 وكان حقه ان يفتد لكنه لم يفتد له للموصل المعزوب وقدر بالمحدث ان  
 الطواف مع غباية ما لفته مكرره فقط بخلاف الطواف عرايا والفرق وتدر  
 مرر لو طاف اذله محدا ولم بعد مصدق عن كل شرط كالقصة الا اذا  
 بلغت منتهى وما فينقص ما شامته **قوله** لا يعيد به امر لا لقوله من  
 الله عليه ولم الطواف صلاة ولما قوله تعالى ولم يطوفوا بالبيت العتيق  
 من غير قيدا الظهارة فلم يكن فرضا بل واحية لان بحر يوجب القل هداية  
 والمراد بالتحية في تشبيه الطواف بالصلاة في التوب دون الحكم ولو طاف  
 منكوسا او عاريا او راكبا صح ولزومه دم زلي **قوله** ويعيد الواو يعني  
 او فلو اوجب اما الدم او الامة **قوله** وفي الحباية وجوبا كذا  
 الحباية منها ومضوره هاية الحديث **قوله** وفي بعض النسخ اي نسخ الميسوط  
 عناية **قوله** لاسي عليه لانه اما دية وفيه **قوله** يجب عليه دم اي للمناير  
**قوله** يعو الطواف الثاني لا الاول هو الاصح هداية ذهب الكرمي الى ان  
 المعتبر الاول في المضامين جميعا قال الكمال وصحة صاحب الامتياز **قوله**  
 الا ان الافضل ان يعود في المحيط المعب افضل لان الطواف رتبة  
 مستد ابره عليه منقحة النقا **قوله** فهو الافضل لحقة الحباية وفيه نسخ



وصحة لو لم يجد ثلثه لم يركب طوافه وهو طواف حول  
 طائفه حيا لم يركب الا إعادة ودم ان لم يجد محط **قوله** ولكنه ادب في  
 يجب الدم اظها واللتغات منها ولو طائفه حيا فغلبه شاة فان اعاد طائفه  
 فلا شيء عليه وفيه انه يلزم التوبة منه وبين طواف القدوم وصحتها  
 لان احدهما واجب باختياره والآخر باختيار العبد وواجب بان  
 احد المحذورين لا يركب اعني التوبة منه وبين طواف الزيارة او القدوم  
 فالترجم اهو بينهما وهو التوبة من الواجب ابتداء والواجب بعد الزرع  
 فان قلت الدم هنا كحد السهوية الصلاة ولا فرق في كونه السهوية  
 التفل والنزول فكيف اختلف هنا الى بر قلت ايجاز مشيوع في كونه  
 العزف وفي الصلاة متحد ولا يمكن الفرق بينهما **قوله** او ترك طواف  
 الركن لان التقصير يسير فاسبه التقصير بالمحدث ليجبر بالدم ثم  
 هذا الترك لا يتصور الا اذا لم يكن طاف للصدر اما اذا طاف له انتقل  
 منه الى طواف الزيارة ما حكمه ثم ينظر في العاقبة من الصدر ان كان  
 اقله لزم صدقة والا فدم ولو كان طاف للصدر في ايام الشرب  
 وقد ترك من الزيارة اكثر من الصدر ولزمه دمات في قول الامام  
 وم لا حيرة لكونه للمتركة من الصدر في **قوله** صاع ونصف  
 اي ونصف صاع اخر على حد من هو عليه درهم ونصفه  
 بقي ان يقال انما يظهر وجوب الصاع ونصفه اذا ترك  
 ثلثة اشواط الاقل من ذلك **قوله** فيد به اشارة الى انه  
 هو يرد ان طواف الصدر الواقع في ايام الحج انتقل الطواف  
 الزيارة فمقط الدم الواجب بالمحدث لوقوع طواف الزيارة  
 في ايام الحج مع الطهارة وفي طواف الصدر بان به ما دام

مكة

مكة بخلاف ما لو كان صواف الصدر في ايام الشرب وقطاف  
 للركن بخلافه لا ينقل طواف الصدر لعدم الغاية لانه اذا سقط  
 دم المحدث وجب دم التاخير لطواف الزيارة **قوله** او نقول انه نظر  
 فان ما ذكره لا يفيد ظهورا بخلافه **قوله** يلزمه دعاء عند  
 اي حنيفة في طواف الصدر بخلاف رواية ابي اسحاق واليهما الشافعي  
 تقدم بقوله وكذا في حنيفة في طواف الصدر بخلاف الشافعية  
 وفي رواية صدقة هي المذكورة في المتن بقوله وصدقة لو لم يركب  
 للقدوم والصدور **قوله** هذا اي وجوب الرمي عند اي حنيفة في رواية  
 اذا كان محدثا اي طاف للركن محدثا وللصدر حيا فانه ايام الشرب  
 اما اذا طاف للركن حيا وللصدر محدثا في ايام الشرب فيلزمه  
 ثلاثة دعاء من غير طواف الركن ودم لو وقع مع المحدث لا تنقل  
 طواف الصدر اليه ودم لترك طواف الصدر وعندها يجب دمات فقط  
 لان ترك طواف الركن لا يجب الدم عندهما كما سيأتي **قوله** ودمات  
 لو طاف للركن حيا لان طواف الصدر ينقل الى طواف الزيارة  
 لغاية هي سقوط البدنة من غير تارك الطواف الصدر مع طواف  
 الزيارة فان كان مكة مات بطواف الصدر ولا يلزمه الا دم واحد  
**قوله** او طاف للمتركة ونسي محدثا او حيا لترك الطهارة في الطواف  
 ولا شيء عليه السعي لانه لا ينتقل الى الطهارة **قوله** لا شيء عليه رتبة  
 التقصير **قوله** لا شيء عليه في الصحيح لوقوع السعي بعد طواف مقدم  
 به اعادة لجبر التقصير لا يوجب ابتداء الا بالبحر **قوله** وقيل  
 عليه دم لا تنقض الطواف بالاعادة فيبقى السعي قبل الطواف

او دم  
 في ايام الشرب  
 طواف الصدر

محدثا

Cop

rsity



فلم يبعد به والاصح الاول شهر او ترك السي او ركب فيه بلا عذر او بطل  
 بالمروة بحر **قوله** ولم يفسد وجهه لان السي من الواجبات عندنا فيجوز  
 بتركه الدم دون الفساد هداية **قوله** او افاض من عرفات ولو  
 سبغ بغيره وسقط الدم بعوده ولو بعد الغروب سبغ الاصح غايه **قوله**  
 في النهار سوا كان مع الامام او وحده وسوا كان الامام او غير  
 بحر **قوله** وقال الشافعي لاسي عليه لان الركن اصل الوضوء فلا  
 يلزم تركه الا طالة شي ولنا ان الاستدانة الى غروب الشمس وان  
 لقوله صلى الله عليه فادفعوا بعد غروب الشمس فيجب بتركه الدم  
 خلاف ما اذا وثق ليلة هداية او تركه في الجوارك بان لم يرم حتى  
 غربت الشمس من اليوم الرابع وما دامت الايام بالنية عين الرب  
 على الترتيب وجب عليه دم بالتأخير الى اخر الايام عند الامام فلا ياتي  
 هداية **قوله** او ركب يرم لانه شك تام **قوله** يجب صدقة لان الكل  
 في هذا اليوم شك واحد فكان المتروك اقل الا ان يكون المتروك اكثر  
 من النصف فيلزمه دم هداية **قوله** يجب دم لانه كل وقت من هذا اليوم  
 ربا هداية وكذا لو ترك اكثرها صورة **قوله** بقصدت لكذا صاغة تفتن  
 صاع الا ان يبلغ دما منبذص ما شا هداية واعلم ان لزوم الدم بترك كل  
 واحد مما مر محله ما اذا لم يكن منه عذر فان كان لم يجب **قوله** او  
 اخر طواف الركن اب بغير عذر ولو كانت جابعا او نفسا نظهرت بعد  
 ايام الخمر فلا سى عليها وهذا اذا حاصت قبلها اما اذا حاصت بها في  
 اثنا يبارح الدم بالتغير بغيرها تقدم جوفه **قوله** وقال لاسي عليه  
 لان ما فات تسدرك بالصدق ولا يجب مع القضاء شي اخر ولنا قول

اب

ابن عباس من قدم سكا على سكا عليه دم ولان التأخير عن  
 المكان يوجب الدم فيما اذا جاوز المتقاة غير محرم فكذلك التأخير  
 من الزمان زيلعي **قوله** وذبح القارن كذا المنع لان الذبح واجب  
 عليهما ولا لذلك المفرد فانه لا ذبح عليه جوهره **قوله** او هل في  
 الحل يعني في ايام الضروف ولو بعد ما قدم من لولج **قوله** لا يتوقف  
 بها لان النبي صلى الله عليه وسلم واصحابه احصوا بالمحديسية  
 وخلعوا في غير الحرم ولما ان الحلق منك فيخص بالحرم ولذا  
 يقول ابو حنيفة في توقيته بالزمان لانه لم يعرف قربه  
 الا في ذلك الوقت ولا حجة لابي يوسف فيما روي لان المحصر  
 لا يجب عليه الحلق ولين وجب كايجب عليه في الحرم للحج والاعتق  
 المحديسية في الحرم فلعلمهم ولعوافيه زيلعي **قوله** غير موثق بالزمان  
 لا بالاجماع لان اصل العمرة لا يتوقف به بخلاف المكان فانه موثق  
 به هداية **قوله** لاسي عليه لانه اتي به في مكانه **قوله** ودم اخر  
 فذا هو المذهب وبما انزع ما تورمه بعضهم من ان الدم بين الجنازة  
 دم الحلق قبل او انه مفرد واحد لمجموع التقديم والتأخير  
 وبختمه في فتح القدر **قوله** لما كانت الجنازة على الاحرام  
 في الصيد نوعا اخر فباير الما تقدم او رد ما في فضل على حدة  
 للاختلاف في النوع ومجموع مع ما تقدم في باب واحد للاتحاد  
 في الجنس **قوله** المشع اي بقوايمه او جناحه فخرج البقر والغنم  
 من الحيوانات الاهلية **قوله** باصل الخلقة فبدره ليدخل  
 اللحم السرور والطير المستأنس ولخرج الامل المتوحشة

Copy



واغتصب الزكاة منها للضرورة وادرج على التقريف انه صادق  
 على الكلب والسنور المتوحشين وليس بصيد واهيب بان الكلب  
 اهلي في الاصل لكن ربما توحش واما السنور المتوحش فغيره واما  
**قوله** ما يكون نزاله ومناواه اي مقامه سواء كان لا يعيش الا في  
 البر او يعيش في البر والبحر والمراد بالبحر مطلقا لما روي قال رسول الله  
 في المالك اذا ولي **قوله** فالبحر يحرل ما كولا كان اذ لا في الاصح خلافا  
 لما في مناسك الحرمين من تخصيصه لا باحة فيه بالسكك **قوله** الا ما  
 استثناء رسول الله صلى الله عليه وسلم اي صرف عنها حكم صيد البر  
 في المغرب بناء على وجهه اذا لم يعرف والاستثناء الاصل لا يح  
 اخراج مما دخل فيه كغاور ودا الهق فالمراد الاستثناء من غير **قوله**  
 ان نقتل محرم عاقل بالغ سواء كان حرا او عبدا **قوله** علموا وانما  
 سائر او متبعا اذا كان مقدريا فيه فلو نصب شبكة للصيد  
 او حفرة صغيرة فطبع صيدها لانه مقدور لو نصب فسطاطا لنفسه  
 فنقل به فسات او حفرة صغيرة للما او حيوان يباح قتله كالذئب فطبع  
 فيها لاسي عليه وكذا الراسل كلبه الى حيوان يباح فاخذ ما حرم  
 او ارسله الى صيد في الحل وهو حلال فقتل الى الحرم فقتل صيد  
 او طرد الصيد حتى ادخله في الحرم فقتله به فلا شيء عليه لانه غير  
 مقدور التمسك ولا يسه هذا الرمي في الحل فاصاب في الحرم فانه  
 تحت حنائه بالمباشرة ولا ما لو انقلب محرم بايم على صيد فقتله لان  
 المباشرة لا يشترط فيها المقدري فليزيم الحرم او سجد الحرم او سجد  
 المستول الا اذا اقتدر بالتخلل ورفض احرامه فعليه لذكر كذا دم

واحد

واحرقه اي وان لم يرتفع بالنظر للتخلل فلا يخرج منه الا بالامع  
 كما قدمه **قوله** سواء كان صيدا للحل او سواء كان مباحا او مملوكا **قوله** او  
 دل المحرم خرج دلالة الحلال ولو على صيد الحرم سزا الى **قوله** وقال  
 ابن عباس اوضح بقوله تعالى ومن عاد فيقيم الله منه ذكرا لاسقام  
 وتنت من الجزا واهيب بانه انما سكت عنه كانه متفاد ما ول  
 الاله جوهره **قوله** على العابد باليم في جمع النخ وصوابه بالهمز بعد  
 الالف اسم فاعل من العود اي العايد الى قتل الصيد **قوله** وبه اخذ  
 ان يفي لان الجزا سكت بالقتل والدلالة لب يقتل ولنا الحمد  
 ان اب رقتل عطا اجمع الناس على ان على الدال الجزا وان المحرم  
 با حرامه التزم الامشاع عن المعقوف فيمن بتركه هرا به **قوله** وشرط  
 ان لا يكون لودان سبيل القتل بهذه الدلالة لا بعد الدلالة وان لا  
 شققت من نهر **قوله** فتمه الصيد باعنا رها له الخليفة واما حاله  
 الكسبة بالتعليم فير معبودة في التقويم للكفارة بخلاف التقويم  
 للثمان بالنسبة للمالك انكال وغيره **قوله** بغير حكومة المستثنى بالنف  
 والذين لم يوجبوه حملوا العود في الآية على الاولوية لان المقصود  
 زيادة الاهتمام والالتفات والظاهر الوجوب وقصد الانقاذ بانه  
 بل قد يكون داعية مع وعلى الاول فينبغي الاكتفاء بالقتل حيث كان  
 له معرفة بالقيمة **قوله** او اقرب موضع لحو او للسويج لا للتخيير  
 يعني يقوم في مكان قتله ان كان له فيه قيمة والا فاقرب احولا  
 بعد من اعبار من القتل ايضا لا اختلاف القيمة باختلاف الرماح  
 والمكان **قوله** ان كان في برية تمثيل لا يخصص **قوله** وقال في

الا ان كان الدلالة كما في النهر  
 من البديع والسرور



ومحمد فلو لم يولد لقال فخر آسئل ما قتل من النعم والنعمة لا تكون  
 نعماً وقوله صلى الله عليه وسلم الصنيع صيد وفيه الكثرة  
 ولنا ان المثل المطلق هو المثل صورة ومعنى ولا يمكن الحمل  
 عليه في عادم النظر فحمل على المثل معنى معهودا في الشرع  
 كما في حقوق العباد او يكون مراد بالاجماع فيما لا تظهر له  
 كالعصفور فلا يكون المثل الحقيقي مرارا ومن النعم بيئات  
 لما لا مثل والمراد بما روي التقدير دون ايجاب العين  
**قوله** وزاد الثالث في احوال محمد فاوجب في المحاماة العتمة زيلو  
 وزعم ان في المحاماة ثمانية واسبب الثمانية بينهما من حيث ان  
 كلامها يعيب ويهين وهداية وعيب من باب طلب شرب الما من  
 غير ان يقطع الجرع والمهام يشرب هكذا بخلاف سائر الطيور  
 فانها تشرب شيا فتلوه والبعير والمهام شرب من باب  
 ضرب عنانية **قوله** كان الجواب له اي لم يهدا ما ان معنى فجابده انه  
 يصوم او يصدق ولا يدع لان الذبح عنده لا يكون الا من  
 الظاهر زيلو **قوله** كقولها اي اب حنيفة واي يوسف **قوله**  
 اي اذا وجبته يشرب الي ان الفاضحة **قوله** هداية من ابل  
 ويقوم عنهم ويقوم مقام ابل والبقوسبع ثاة ولا يجوز من  
 الهدية في غير الماكول وفي الماكول يجب منية بالثمة ما بلغت  
 وان بلغت هداية بين **قوله** وذبحه في كلامه عطف الما منوية  
 على المعنارية لتاويل الما من منها بالمفاد **قوله** كالنظرة  
 اي بصدق كالتصدق النظرة ولا يجوز اعطاء اقل من نصف صاع

هداية

هداية ولا يجوز لاصله وان علا ومنعه وزوجه ويجوز لمن المسلم  
 احب ولا يقتصر على مسكين واحد لان المقدوم منصوص عليه لكن  
 يرد عليه ان الابعة هنا كامية لاني النظرة وجوابه ان التشبيه  
 انما هو في المقدار لا غير كما جرب عليه الله وغيره على ان المشبه  
 لا يلزم ان يعطى حكم المشبه به من كل وجه **قوله** نعمت قد به  
 او صام فيه بفتح يجوز لجمع بين الصوم والاطعام بخلاف كفارة  
 العيى والغرق ان الصوم هنا اصل كالاطعام بدليل جوازه  
 مع القدرة على الاطعام وفي كفارة العيى بدل عن المال  
 بدليل انه لا يصار اليه مع القدرة على المال وجمع بين الاصل  
 والبدل لا يجوز **قوله** الخيار الى الحكيم لقوله تعالى بحكم به  
 واعد لكم هداية ذكر الهدية منصوصا لانه بمنزلة الهدايا او بدل  
 منه باعتبار محله فما صار المثل هدايا لا باعتبارها ولما ثبتت  
 ذلك في الهدية ثبت في الطعام والقيام لعدم القابل بالفصل لانه  
 عطفها باو فتكون الخيار والهدايا ولنا ان التحنير شرع رفقا بمن عليه  
 فتكون الخيار اليه كافي كفارة العيى والكفارة في الالة عطف  
 على الجوا لا على الهدية بدليل انه مرفوع وكذا قوله او عدل  
 ذلك مرفوع فلم يكن منها ولا لاله على اخيا والحكيم وانما يرجع اليها  
 في تقويم المثل ثم الاختيار بعد ذلك الي من عليه هداية وعناية  
**قوله** يعلى ما قال اي ابو حنيفة وابو يوسف يعين من اعتبار المثل  
 من حيث العيى **قوله** والصدق فلهما فلو انلفه او اكلمه شيئا ضمنه  
 فيصدق به ولا ضمان لو سرق بعد الالة للضرورة **قوله**



على الفقرا الا من لا يقبل منها له **قوله** خلافا لما في هو  
 يقتضيه بالعدب والمجامع التوسعة على سكان الحرم ونحن نقول  
 المعدب قربة غير معقولة تختص بزمان او مكان اما الصدقة فتفرق  
 معقولة في كل زمان ومكان **قوله** فان دج باكوفة تقرب  
 على قوله فعليه الذبح في الحرم ولما كان الظاهر عود الصبي الى الذبح  
 وهو ليس بصحيح معتبه بقوله ان يصرف بالكم يعني وكان فيه وف  
 بقيمة الطعام الذي شرطه الفقهاء بخلاف ما اذا دج في الحرم حيث  
 يجوز المصدق به على مسكين واحد كهدية النعمة لوجود القربة  
 بالاراقة من بلالي وابن كمال **قوله** فمن ما نقص اعتبار الحرام بالكل  
 وهذا اذا برى وبقي انزه اما اذا مات من كلبه ولا شيء عليه لولم يبق  
 له اثر وكذا الوقف سنة فنبتت او عسيت فابيضت ثم زال  
 البياض وقال ابو يوسف يلزمه صدقة للالم لكن المذكور في البراءة  
 عدم سقوط الفان وهو المناسب للاطلاق ولو غاب عنه ولم يدر اما  
 او لا يلزمه كل القيمة استحسانا والمسئلة معقولة بان لا يخرج القطع  
 عن حيز الافتقاع فان اخرجه من كل القيمة وان يقصد القطع  
 فان لم يقصده كما اذا اخلص حامة من سور فليقتل ولا  
 شيء عليه وكذا ان قتل اريد به الاصلاح وان لا تقتله بعد قبل  
 ان يكفر فان قتله كان عليه كفارة واحدة وما نقصه الجراحة  
 ساقط هو **قوله** ينتف ويسه اذا كان يمتنع به الطير ان قتلوا كان  
 لا يمتنع يعني ان يمتنع النقص من بلالي **قوله** وقطع قوائمه  
 او بعضها اذا فات بها الامتناع من بلالي **قوله** وكسر بيضه

بان يجب كل مسكين من  
 ما يبلغ قيمة نصف صاع  
 من بر وبقى شرط اخر لا بد  
 منه وهو التقرب بقبلة  
 مقام الطعام هو

غير

غير الفاسد اما الفاسد فلا شيء فيه لان ضمانه ليس لزمانه بل لانه اصل  
 الصيد وله عرضية ان يصير صيدا او مشاملا لبييض النفاة فاذا  
 فسد فلا شيء بكسره واجاب الكرماني الجزائية مردود ولو ادعي  
 قيمة بيض كسره او جراد سواء حله اكله لانه لا يقتصر الى الزكاة  
 بدليل اباحة اكله قبل شيه فلم يصر ميتة من الحيوان ويغني ان  
 يكون اللين المحلوب من الصيد كذلك من بلالي **قوله** وحزوق منخ  
 من قيد به لانه لو خرج حيا وطار لم يكن عليه شيء فنج وهل قوله طار  
 متدعبرا او باقي فليست وان علم موته قبل الكسر لم يحبس **قوله**  
 والعزق الحية ولا يجب في السيف شيء **قوله** لا ضمان للحيث يعني غير  
 العزة في حره وهي عنما يدوم وفي الامة تجب قيمة الام ويضف عشو  
 قيمة الولد لو كان ذكرا وعسر قيمته لو كان انثى لان الحثيين جزء من وجه  
 ونفس من وجه وجزا الصيد مبن على الاضياط فزحنا منه جانب  
 النفس فاحينا ضمانه بخلاف حقوق العباد زبلي **قوله** تحت القيمة  
 لانه متوحش لا يتوب بالاذي **قوله** خلافا لفرع الله باننا نكون في  
 السيوت فكانت كالا هل **قوله** وان قتل الصب او كذا الاربع زبلي **قوله**  
 ولا شيء يقتل غراب اطلقه لسيطه قتله في الاحرام وقتله في الحرم **قوله** وبرق  
 بجم البواقي المعجمة **قوله** وفرد رجم القاف **قوله** ومخلط صوابه او  
 مخلط **قوله** لا يحل قتله ولا يجب الفان تقتله ولذا قالوا لا يحل قتل الكلب  
 الا هلي اذا لم يكن موديا والامر يقتل الكلب منوخ فتح **قوله** وسلفاه بجم  
 السين وفيه اللام وسكون الحاء يقال ايضا سلفاه بالياء **قوله** وغير



بالجحش على سلفه والحشرات جمع حشرة وهي صفار دواب الارض  
 والهورام جمع هامة وهي كل حيوان ذي سم وقد بطلت على من ولد ليس له  
 سم كالتمرة **قوله** كالخنفساء جمع خنفساء جمع الحبيبة والنار وكذا باب وزبور  
 وحلم وصور وراين عرس وقتند وصياح **قوله** ولا يجازي من  
 للمنعول من شاة تايي الفاعل والباقي يقتل للتقدمة وهذا باعتبار  
 ما يجب له منى الحاشية الصيد المحمور يجب قيمته بالذمة ما بلغت ذى الج  
 عليه فتيان قتيمة لما كلف مطلقا وقته له لغاي لا تجوز قيمة شاة اهن **قوله**  
 يقتل البع هو كل مختلف منتهب خارج فاقبل ما د عادة سوا كان من  
 سباع الهائم كالاسد والنهد والتمرد والفيل والحزير والظير كالبارز والفور  
**قوله** الغير العرود العدر والظلم فهو مصدر بمعنى اسم الفاعل والمراد  
 به الصايل **قوله** وقال ان لا يلقى عليه لانها صلبت على الانذار فكانت  
 من الغرائس المتشبات ولنا ان البيع صيرته منتهية والعتيان على العوا  
 يمنع لما فيه من ابطال العدو والتب بالفض زيلعي **قوله** وقال زفر  
 يجب لان كذا وهو من عليه فوجب اعباره كما كثر اللحم ولنا ان قتيمة  
 باعتبار اللحم والجلد لا تزيد على قيمته الشاة ولا تعتبر زيادته قيمته للتفاضل  
 الملو زيلعي **قوله** وان صال لاسي يقتله ان لم يمكن دفعه الابه فان  
 امكن بغيره فقتله لزم لغيره والمراد بغيره الحيوان لا يرد وجوب مئته  
 لو كان مملوكا واعلم ان هذا الحكم لا يحفي ابيع لان غيره اذا مال  
 لاسي يقتله **قوله** وقال زفر فوجب اعبا رابا لجل الصايل ولنا ان الحرم  
 ممنوع من التقصير لا من دفع الاذي لوجود الاذن فيه شرعا ومع

الاذن

الاذن من ان لا يجب الجواز قتله بخلاف اهل الصايل فانه لا اذله من صاحب  
 الحق وهو العبد هداية **قوله** بخلاف المصطر والوقت ان الاذن عند الاذن  
 مطلقت وعند الاصطر اربعة بالكفاية بالفض اعني قوله لغاي من كان منكم  
 مريفا او به اذي من راسه الاية فانه وان وردت حلت العذور الا ان المصطر  
 الحق به دلالة **قوله** ولا يقتله لان فيه ارتكاب محظور من الذبح والمسيبة  
 الا ان تكون الميتة ميتة اذ يجب فانه يذبح الصيد استحسانا لان لحم الان حرام  
 لله تعالى وللعبد والصيد حرام لله فقط ولو لم يمت ميتا لم يحل جلال ولو  
 كان الصيد مذبوحا كان اولى من الميتة عند الكل والصيد اولى من الفير  
**قوله** يذبح شاة ولو ابوها ظبيا لان العبرة للام **قوله** وقال مالك  
 لاسي فيه لانه متشابه ولا يمتنع بحاشية فاشبه البطر ولنا انه صير باصل  
 للخلقة وانما لا يطير لثقله وبطلت بوضعه زيلعي **قوله** ولو ذبح محرم صيدا او  
 حلاله صيدا المحرم **قوله** ويحل لغيره من الحرم من غيره وكذا له اذا  
 حل لانه مذبوح بذكاة غيراته حرام على الذابح لا ارتكابه الهن ولنا ان  
 الاحرام اخذت من اهلية الذكاة لقوله لغاي لا تقتلوا الصيد وانتم حرم  
 بضارت ذبيحة ميتة كذبيحة الجوسي عني بالعين **قوله** وعزم باكله  
 سوا ادي خان المذبح من الاكل او لا غير لانه اذا قتله من ما اكلته على  
 حرمه بالغام بلع وان اكل قبله دخل ما اكله في حرم الصيد ولا يجب له سبي  
 ما يقتلوه ولا فرق بين اكله او اطعمه كذا به **قوله** ومنه هاتس ملة  
 لان تناول الميتة لا يوجب غير الاستغفار وله انه تناول من محظورات  
 اصوامه لان علة كوت الصيد المذبح ميتة احراره والحكم كما ايضا ان العلة  
 ايضا ان العلة بخلاف محرم اخر فان حرمة تناوله كونه ميتة



لا اهرامه ولا يجوز اكله للحلال ابن مالك **قوله** وصل له لحم ما صاده حلال  
اي من ارض الحلال وذبحه اي في الحلال لما قدمنا من ان ما ذبحه الحلال في  
الحرم محرم ويكون ميتة **قوله** وقال ما آتاك لو لقوله صلى الله عليه وسلم  
الصيد حلال ما لم يصيده او يصياد لكم ولت انما قتاده اصطاده مما ر  
ومثله ولا يصح ما به وهم محرمون **قوله** عليه الصلاة والسلام وما رواه  
صنف او يحمله على ما اذا صيده باسره **قوله** ويحب بزيح الحلال  
لوان الصيد استحق الامن بسبب الحرم وقال صلى الله عليه وسلم  
لا يفر صيدها هداية **قوله** وقال زفر تادي بالاصوم اعتبارا انما  
وجب على الحرم ذلنا الحرم في الحرم باعتبار معنى فيه منكون فخر  
الفعل وهو الكفارة والحرم في صيد الحرم باعتبار معنى في القصد فضا  
بدل المحل والصوم يصلح جزا لانقال لا ضمان المحال ويجوزية الفرج في  
ظاهر الرواية لانه فعل مثل ما يجب زيلعي **قوله** ومن دخل الحرم  
بصيد لغيره وهو حلال ولا بد من هذا القيد لان الحرم يجب عليه ارسال  
في الحار ولا يتوقف وجوبه على دخول الحرم من كمال **قوله** ارسله ولو  
جاءوا فلو ارسلوا باري يقتل قبل ارسالها ما فلا سني عليه لانه فعل متا  
عليه فلا يفرم زيلعي ولو غصبه وهو حلال من حلاله فأحرم القاصبه  
لزمه ارساله وعليه فتيته لما كلفه فلو رده له بريم ولزمه الجزا **قوله**  
اي فغلبه ان يرسله ليعلم ان ارسله فغلبه لانه فغلبه لانه فغلبه  
بل بطلية على وجه لا يبيع شربلاي **قوله** ليس عليه ارساله لان حق  
الشرع لا يظفر به مملوك القيد لحاجة الصيد ولنا انه يرسله الحرم  
من صيده فلا يجوز المقر من له زيلعي **قوله** مستند ببيعة لما قدمنا من  
التقرص للصيد وهو حرام ولو سبأ تيان في الحرم صيد انما الحار

عند

عند الامام خلافا للمحدثين ما عد من رمية من الحرم الى صيد  
في الحلال وفرق الامام بان البيع ليس ينقضي له حتم بل حكما  
بخلاف ما لو صاده من الحرم للانقال المحرم **قوله** ورد البيع  
لا فرق في لزوم رد البيع بين ان يبيعه في الحرم او بعد ما اخرج منه  
بناء على خارج الحرم زيلعي **قوله** وان مات فعليه الجزا لان رد البيع  
لرؤسب ارساله فاذا القدر نزل منزلة اتلافه بدائع وفي بعض  
السخ وان فات وفيه اعمر لمولها ما لو غاب المشتري بمعنى **قوله** وقال  
ان معنى يلزم ما رساله لانه ينقضي للصيد ما سالكه في ملكه  
بضاركا اذا كان في يده ولنا ان الصحابة رمية منه منهم احرارا  
وفي بيوتهم صيود ودواجن ولم ينقل عنهم ارسالها هداية  
ولا ينافيه قوله ان بق ومنداك معنى ليس عليه ارساله لان  
الاول ما اذا كان حلالا وهذا ما اذا كان محرما **قوله** وعندنا لا يفر  
لانه امر بالمعروف ناه عن المنكر وله ان ملك الصيد بالاحذ ملكا  
محرما فلا يبطل احترامه باحرامه بخلاف ما اذا اخذه في حال الاحرام  
فانه لم يملكه هداية والخلاف فيما اذا ارسله من يده الحقيقية اما  
اذا ارسله من الملكية فهو ضامن القافا شربلاي **قوله** يتروك منه  
لانه ملكه بالاحذ قبل الاحرام **قوله** فان قتله محرم اخرا بالغ مسلم فلو  
صيا او ذميا فلا حرام عليه لكن للاخذ ان يرجع عليه بالقيمة لانه يلزم  
عمقوت العباد كما لو كان القاتل حلالا والاصد ليس صيد الحرم **قوله**  
متنا لان الاحذ متروك للصيد الامن والقاتل مقول لذلك والتقرص  
كالابتداء في حق النقي **قوله** ثم يرجع الاحذ بما صحت هذا ذكره بالمال



ملوك الصوم لم يرجع زيلج **قوله** وقال زيلج لا يرجع لان الاخذ يصير مبيها  
 للمقاتل عند الهلاك به وهو بالقتل فعل الاخذ علة فتكون في معنى  
 علة العلة فيقال باللعن ان اليه هداية فاصية قوله المحرم عليك  
 الصيد يما مرادهم الب الاختيار اما الجبري فملكه به كما اذا ورث  
 المحرم من قريه صيدا جبر عن المحيط **قوله** فان قطع له الفلاستيف لا  
 للتدريج لعدم المنزع عليه رسوا كان القاطع محررا او هلالا وقتر  
 لانه لو ذهب يضرب منطاطه او وقوف دوابه او حضركا نون ولا  
 سني عليه راج **قوله** او شجر ابيه والشجرة التي لبعض اصحابها في الحرم كالن  
 جميع اصلها قية وتغير اعضاءها في حق صيد عليها حتى لو كانت على  
 عض منها في الحل صيده بخلاف علكه لان العبرة لمحل في الصيد فلو  
 كان ثوابه في الحرم ورأسه في الحل فهو صيد المحرم لا علكه هذا في القيام  
 فلو تاعيا فالعبرة لرأسه لسقوط اعتبار ثوابه فاجتمع المبيع والمحرم والعبر  
 لحالة الرمي الا اذا رماه من الحل وسر السهم في الحرم يجب الجزا استحسانا  
**قوله** غير مملوك فميد منها وهو مشكلا اذ قد يكون مملوكا وعليه الجزا  
 كما سيذكره الله جوهرة **قوله** ممن منية لحب الصبي لا يحتل خلافا  
 ولا يعقد سوكها والحلا معصو الرطب من الحشيش والعصه قطع  
 الشجر من باب ضرب فهو اذا ادي القاطع العنة ملكه وكره له تحريما الانقاذ  
 به مبيعا وغيره لطرف الناس لذلك فيودى اليه استيضا ليجز المحرم  
 ولو باع جاز للمغرب الانقاذ به لانه بعد انقطاع التماخلف صيد المحرم  
 لعدم ملكه **قوله** وهو من حشيش ما ينبت في النامس لان كونه من  
 هذا الحشيش يقطع شبهه الي الحرم كائنا بقوم ولذا اصل قطع الشجر

المقتر

المقتر لان اماره ايتهم تمام الالبات مضوقيد يقطع الشجر لانه يجوز اخذ ورت  
 شجر الحرم ولا شيء فيه ان لم يفر بالبحر جوهرة **قوله** بالابن يفتت في ملكه لو سبي  
 على العتي به من جواز تلك ارض الحرم وهو قول ابي يوسف ومحمد واذا اكل به  
 حاتم مع اجماعا **قوله** من العصاة ليعتق فساد بحجة وزان كبار شجر السوار  
 كالطخ والعوج والهيا اصيله معباج **قوله** الا يباحف اراكر لانه ليس بنام ولذا  
 جاز اخذ الكفا منه لعدم توهها **قوله** وصف يحف من باب ضرب وفي لغة  
 من باب يعقب حيافا وحفوف فامع معباج **قوله** اي ليس يبيس باب يفتت  
 معباج **قوله** الا لا اخذت كبر العزة والحق لقول ابن عباس رضي الله عنهما يا رسول  
 الله الا لا اخذت فانه لرمي دوابه وميتور فاقال صلى الله عليه وسلم  
 الا لا اخذت فانه سبي بالاسنة التلقين **قوله** وقال ابو يوسف لا بأس به  
 لان فيه ضرورة فان منع الدواب عنه مستقتر ولنا ما روينا والقطع بملكه  
 كما لقطع بالملك جلد وحمل الحشيش من الحل ممكن فلا ضرورة هداية **قوله** ذكرنا  
 ان مما هو حباية على احواله لا سلقا اذ لو ترك واجبا من واجبات الحج او قطع  
 نبات الحرم لم يتعد الجزا لانه ليس حباية على الاحرام **قوله** وقال في  
 دم بناء على انه محرم باحرام واحد عنده **قوله** وقال زفر فيه دمان لانه اخذ  
 الاحراميين ولنا ان الواجب عليه عند الميقات احوام واحد **قوله** علىهما  
 جزا واحد لانه هناك المقتولة وهو واحد فيكون جزاوه واحد وان  
 ان هذا حباية على الاحرام فتكون كل من اجابا على احرامه حباية كما في  
 بخلاف انكاه المتلفة لانه هناك المحل وهو واحد من ملك **قوله** ولو هلا  
 قيد بقتلها لانه لو اخذه احدهما وقتله الاخر كان على كل جزا كادل لان  
 وان كان بدلا عن المحل الا ان فيه معنى الجزا الوجوبه حقا لله تعالى  
 وللاخذ ان يرجع على القاتل بدايه ولو اشتراك محرمين ومفهوم في قتل  
 صيد الحرم وجب جزا واحد يقسم على عدد رمي على كل محرم مع ما عرفت  
 ذلك جزا كادل **قوله** لا يتعد الجزا ان قتله بغيره اما اذا ضرب كل

في سورة ذلك الترم  
 زاد اخذ الصبي  
 هو  
 كل الناز وشبهه  
 في الناز وشبهه  
 فقتل الغالبية على  
 احرامه



ضربه فليل كل نصف ميتة يضربا بغير تبين **قوله** بل يحسب عليها جزا  
واحد لان النمان بدل عن المحل لاجزائي الخاية فيتحرك باحد المحل لرجلين  
مثلا رجلا خطا عليها دية واحدة وعلى كل واحد منها كفارة هداية **قوله** وبطل  
بيع المحرم لدا سائر بقرقائه ولو من خلال نهر لان بيعه حيا ترضى للصيد  
الامن وبيع بعد ما قتله بيع ميتة هداية وهذا اذا صاده محرم وباعه  
وهو محرم فالبيع قاسد فلو هلك في يد المشتري ضمن ميتة للبايع مع  
الجزا وفي الباطل لاصنام يضرب ولو اصطاده وهو محرم وباعه وهو حلال  
هاذا البيع جوفرة **قوله** وشراؤه ولو كان البائع حلالا لشره ولو اشترى حلالا  
من حلال صيد ان لم يقتضه حتى احرم احداهما بطل البيع جوهرة ولو  
قتضه فكن واحد به المشتري عيا بعد احرام احد بهما فحين الرجوع  
بالنقصان وقيد بالبيع لان توكيده به جائز عند الامام حلالا  
لها بشر **قوله** فبئنا به بالمحرم لو غير صحيح لان المحرم ممنوع عن  
التوضي للصيد في المحل والمحرم **قوله** فمنها لان الصيد بعد الفرج  
ومن المحرم بقي صحيحا للامن شرعا وهذه صفة شرعية فتشرب الى  
الولد هداية **قوله** لا يمتنع ان يعدل الجزا لم يبق امته لان  
وصول الخلفه كوصول الاصل هداية **باب مجاوزة الوقت**  
**بغير احرام** لما فرغ من بيان الخاية باحرام شرع في بيان الخاية  
بغير احرام وافزده بباب لما بينهما من التقابل وقدم الاول في الدليل  
مع قاضها وقوعا كما لها في معنى الخاية **قوله** من جاوز الميتة  
غير محرم كان عليه ان يقول لوجه دم الا انه اكتفى بانفسه  
اقتضا من قوله بطل الدم وشمل اطلاقه المكي حتى لو خرج  
من المحرم واحرم بجهة لزم دم فان عاد الى المحرم بطل الوقت فمحرم  
بلا سقط عنه وكذا الممتنع ولو احرم بعمره من المحرم فكذلك  
وان عاد الى المحل سقط وعلى هذا لو احرم اهل الكوفة

من المحرم

من المحرم حج او عمرة فهو لم يقتد بالمحل لنول الرقية فاذا تجاوز  
بلا احرام ثم اذن لم يولاه فاحرم لزمه دم بوجده بعد الصفح  
**قوله** ثم عاد الى الميتات التي عاوزه او عاد الى غيره اقرب او بعد  
فتح **قوله** سلبا اي في الميتات لان التلبية انما سقط الدم اذا حصلت  
عند الميتات او خارجة بان لم يعد ما جاوزه ثم رجع ومريه ساكنا لا  
بجر **قوله** وعندها ان رجع لولائه اظهر حق الميتات كما اذا مر به محرم  
ساكنا وله ان العزيمة في الاحرام من ديرة اهله فاذا انقضت بالبايع  
الى الميتات وجب عليه وقنا حقه ما شئت التلبية وكان التذكار لغو  
محرم سلبا هداية ومثي خاف فوت الحج لو عاد فالا ففعل مدمه والا  
فالا ففعل عوده محيط **قوله** بعمره او حجة او لمع الخلو لا يمنع الجمع فالحكم  
في القارن ايضا كذلك **قوله** وقضي باحرام عند الميتات اي من عامه  
ذلك هذا غير ما قبله اذ هنا انشأ الاحرام من الميتات وما مر ما  
محرم الى الميتات **قوله** لا يسقط الدم لا وجب بارئكا به المخطو فلا  
يسقط عنه بالاحتياط والعفا ولنا ان النقصان حصل بترك الاحرام  
من الميتات وبصير فامضا حقه بالعفا منه فاعدم المعنى الموجب له  
ذيل **قوله** فلو دخل لوجه هذا التفريع على ان ما مر من لزوم الاحرام  
من الميتات انما هو على تقدير احد الشك في او دخول مكة او المحرم  
مكة او المحرم موجب له سواء قصد سكا او لا واما اذا قصد مكة فان المحل  
داخل الميتات فانه يجوز له دخول مكة لا الخافه باهله سواء نوى  
الاقامة الرابعة او لا في ظاهر الرواية **قوله** ووجب عليه احد



التكليف لكل دخول **قوله** فان رجع الى الميقات او قتر به لسيط  
الدم الزم لم يجاوزة الميقات غير محرم فلو احرم من واحد  
الميقات لا سقط عنه المجاوزة لان المتقرر عليه امران دم  
المجاوزة ولزوم ترك بدخول مكة بلا احرام **قوله** خلاف ذلك  
من اجل ان له ان يدخل مكة غير محرم ان لم يرد احد السكبين عنه  
في **قوله** وما لزم بدخول مكة يعني عن اخذ دخولها مما قبله  
لان ما قبله صار دينيا في ذمته فلا سقط الا بالنية قال في الفقه  
وسيجب ان لا يحتاج الى التعمين بل لورج مرجع احرام كل مرة  
بشئ على عدد دخالاته خرج عن عهدة ما عليه كما لو كان في  
عليه يومان من قضاء رمضان فتومسجرد ما عليه ولم يعين  
الاول ولا غيره جاز وكذا لو كان من رمضان على الاصح **قوله**  
وفي القياس لا يجوز لان الواجب بدخول مكة صار دينيا فلا  
يتأدى الا بنية كما لو تحولت السنة وجب الاحتساب انه ثلاث  
المتركة في وقته بخلاف ما اذا تحولت السنة لانه صار دينيا في  
ذمته واوردان العمرة بجولة السنة لا يقتر دينيا لعدم وقتها  
فينبغي ان يستقط الواجبة بدخوله بلا احرام بالنية ورة في الثاني  
كالاولي واجيب بانه اذا احرزها الى وقت ذكره كايام النحر  
والقرب صار كانه قربا مضاربا دينيا عناية **باب**  
**امانة الاحرام الى الاحرام** الا ان فيه من حق الذكر ومن عناية  
جناية دون الافاق الا ان اضافة العمرة لا يلج وبالاخص الاول  
ذكره

ذكره عقب الحنايات وبالاخص الثاني فبذلك باب على جدة **قوله**  
مكي اراد به غير الافاق فيمثل من كان داخل الميقات **قوله** مكي احرم وطأ  
فيه حذف المعطوف عليه وحذف حرف العطف وهو فاسد محض  
**قوله** رفضه بالحق مثلا عما عدا الام والرفض الترك من باب  
طلب ومزب عن **قوله** وعليه حجة وعمرة لانه كفايت ليج بجلل افعال  
العمرة ثم ياتي بالبحج من قابل ولوائيه سنة فضا سقطت عنه العمرة  
بتر **قوله** وقال لا يرفض العمرة لانه اذا كان حاله ليس من حبه فتر  
واقل اما الاواسير فضا وله ان احرام العمرة قد تأكد باذني من  
افعالها بخلاف احرام الحج ورفض غير المتأكد ليس برفض **قوله** وقيد  
بقوله طافه وقيد بالكي لان الافاق لا يرفض واحدا منها غير ان  
اضاف بعد فعل الاقل كان قارنا والافاق مستع ان كان ذلك في اسر  
لج وبالعمره لانه لو اهل بالحج وطاف له ثم بالعمرة رفضها الفاقا لغير  
**قوله** وعليه دم قفرا ولا لان حلق كان حائضا على الثاني والا كان حوا  
الحلق وفيه يلزم الدم عند الامام خلافا لما وعبر بالتقصير لسبيل الانبي  
نهر **قوله** لزمه دم لان الجمع بين حجتين او عمرتين في الاحرام يرفع رتبة  
**قوله** ولو صحت عليهما بان قدم افعال العمرة جاز **قوله** وهو دم كفارة  
هو الصحيح وقيل دم نفسك لانه قارن فكنه مسمى **قوله** ونزب رفضها  
لفوات الزيب من وجه يتقدم طواف القدوم ولا يجب لان هذا الطواف  
ليس ركنا فيه **قوله** لزمته الصلوة السروع فيها لكن مع كراهة التحريم  
ولزمه الرفض لخلاف الامم **قوله** ولزمه الدم للتعامل منها قبل الافعال  
**قوله** فان صحت عليها صح لان الكراهة لعين في غيرها وهو كونه شقولا



بينهما احراما واما  
 رخصتها لانها  
 تجمع  
 بافعال الجمع **قوله** ويجب دم الجمع يتخلل بانفعال العمرة من غير  
 ان يتقلب احرامه احرام العمرة والجمع بين محبتين او عمرتين  
 غير مشروع **باب الاحصار** لما كانت التخلل بالاحصار نوع جنائية  
 بدليل ان ما يلزمه ليس له ان ياكل منه ذكره عقب الجنائيات  
 واخره لان منبأه على الاضطرار ومبني تلك على الاختيار **قوله**  
 هو لغة الحبس والمنع تعني مطلقا وسرعا منع المحرم عن المضي في  
 افعال ما احرم به وهذا اولي من قول الذي يعمى منع عن الوقوف  
 والطواف لعدم سؤله الاحصار في العمرة **قوله** والمحصر هو  
 الذي لا يرد عليه انه لو اهل حج ووقف ثم منع عن البش لا يكون  
 محصرا **قوله** لعمره او حجتا وبها **قوله** بعدوا وموت محرم او هلال  
 نفقة في الطريق ان لم يقدر على المشي وهذا هو المحصر الذي يتخلل  
 بالدم واما المحصر الذي يتخلل بغير ذبح المصدي فهو من منع عن المضي  
 في مريض الاحرام حتى العبد كالمراه والعبد اذا احصرا بغير اذن  
 الزوج والمربي فلهما تحليلهما بغير كراهة بئس من مخطوئ ان الاحرام  
 ولا يصح بالقول ويكره التحليل لو اذن بالاحرام وعلى المراه ان  
 تنعت هديا او منته الى الحرم ليزج عنها لانها تحلت بغير طواف  
 وعليها حجة وعمره كالرسل المحصر اذا تحلل بالهدى وعلى العبد اذا  
 اعتق هدى الاحصار وقضا حجة وعمره واذا احصر وقد احرم باذن الله  
 فقد لزوم الهدى على المولى خلافا لشر بن لابي **قوله** ان يبعث سائفا  
 او منته الى الحرم به سائفا او بدنة او سبع بدنة **قوله** يذبح عنه ولا شيء  
 عليه لو لم يذبح فلو اكل الذاب منها شيئا من فدية ما اكل ان كان عنيا

وتتصدق

ويصدق بها عن المحصر **قوله** فيتحلل بعد الذبح فلو ظن ذبحه فنقل بالفعلة  
 الحلال ثم ظهر انه لم يذبح كان عليه جزا ما حجب به **قوله** بالعد فقط  
 لان التخلل بالهدى شرع لتحصل النجاة وبالا حلال يجوز من العد ولا من  
 المرض ولنا ان اية الاحصار وردت في الاحصار بالمرض والاحصار  
 بالعد والتخلل قبل اوانه لدفع الخرج **قوله** لا حلف عليه هذا اذا احصر  
 في محل اما اذا احصر في الحرم فالحلف واجب ثم اذا كان في المحل واراد  
 ان يتخلل ففعل ادني ما يحيط به الاحرام فيخرج له من العبادة جوهره  
**قوله** وقال ابو يوسف انه لان النبي صلى الله عليه وسلم حلف عام احديسيتين  
 وكان محضرا بها وامر اصحابه بذلك ولما ان التحلف انما عرف فربس  
 مريضا على افعال الحج فلا يكون سكا قبلها وفعل النبي صلى الله عليه وسلم  
 واصحابه لم يعرف استحكام عز عنهم على الانصراف هدية **قوله** ولو لم  
 يفعل لاسي عليه فيه منافرة لقوله عليه ان حلف على وجاب محمل  
 التي المنع على خصوص الجزاء ولا لا ثم **قوله** في محرم الى الوجبات  
 او التخلل بالانفال ولا يدخل هنا صوم ولا اطعام جوهره **قوله** اعتبره  
 بصوم المتعة ولنا قوله تعالى ولا تحلفوا روستكم حتى يبلغ الهدى  
 محله اني الحومة الى غاية فلا ينبت الحل قبلها زلمي **قوله** فاعل فعل  
 محذوف فقد يره يجوز وهو لا يسمي ذلك يحسن تقدير الفعل الا  
 اذا اصب به سوال محقق او مذكرا واجيب به نفي او استلزامه فعل  
 مثله كما ذكره الاستاذين وبنينا في حاشيته وما هنا ليس من ذلك ولا يجوز ان  
 يكون فاعلا بالظرف الاعند الكومس المعاملين بانه لا يربط بين الظرف  
 افقاده **قوله** دم في روم العمرة ولا يحتاج الى تبيين ثم اجد ما قلنا



واحد التحليل من احرام الحج لم يتحلل من احدهما لان في ذلك تغير المذبح  
 شهر **قوله** ويتوقف لولان دم الاحصار فترية والارائة لم تعرف فترية  
 الان زمان او مكان **قوله** وقال ان معنى لا يتوقف لانه سرع رخصته التواني  
 يبطل التحقير فلنا المرامي اصل التحقير لانها منه هداية **قوله** الا في يوم  
 الخرا عتبارا بهدي المسقة والغران وله انه دم كفارة مختص بالمكان  
 دون الزمان بخلاف دم المسقة والغران لانه دم تنسك ولا خلاف  
 ان المحصر بالعمرة لا يتوقف دمه بالزمان هداية **قوله** حجة قضا عما فانه  
 وهرة لانه في معنى فاني الحج يتحلل بانفصال العمرة فاذا لم يات بها فضاها  
 ان لم يحج من عامه ذلك فلو حج سنة كان عليه حجة فقط وهذا يحتاج الى تبين  
 العفان ان تحولت السنة وكان الحج بغير الايجع اليها لانه كان في السنة الاسلام  
**قوله** فعليه حجة لانه شارع في الحج لا غير فلا يلزمه غيره كالمحصر بالعمرة **قوله**  
 لا فضا عليها لان المنطوق امر لنفسه **قوله** لا يتحقق لانه لا يتوقف ولنا ان  
 النبي صلى الله عليه وسلم راحته احصوا بالحدسية وكانوا عمارا ولان شرع التحلل في  
 الحج وهذا موجود في احرام العمرة **قوله** حجة وعمرتان يقضيها بقران او احرام  
 اما الحج واحد فلي بيا واما الثانية لانه خرج منها بعد صحة الشروع فيها هداية  
 هذا اذا تحولت السنة فان لم تتحول وحج من عامه ذلك كان عليه حجة الزمان فقط  
 شهر **قوله** وقد روي ادراكه في الصباح وفذرت على النبي انذر من باب بوب  
 قلت منه **قوله** اب لزم ان يتوجه لقدرته على الاصل قبل حصول المنقور  
 بالبدل **قوله** اب وان لم يقدر على ادراكها صادق بما اذا انذر على احدهما  
 دون الاخر **قوله** لا يتوجب اب لا يلزمه المرجح هذا ظاهرا فاما اذا كان لم يقدر  
 عليها او فذر على الهدي فقط لكنه لو توجب التحلل بانفصال العمرة جاز لانه

هو الاصل

الاصل في التحلل وفيه سقوط العمرة عند نية النسيان  
 واما اذا فذر على الحاج دون العدي فجاز التحلل قول  
 الامام وهو الاستحسان والقياس ان لا يجوز وهو قول زفر  
 وحده الاستحسان انه لو لم يتحلل لصاع ماله بما ناهضه المال  
 حرمة النفس الا ان الافضل ان يتوجه قالوا هذا العسم يتاخر  
 عن قولها التوقف دم الاحصار عندها بالزمان ينلزم من ادرك  
 الحج ادراك العدي ضرورة وفي السراج انه ياتي على قولها ايضا  
 بان احصر بعمرته بالنون وامرهم بالذبح قبل طلوع الفجر يوم  
 الفزع لانه الاحصار قبل الفجر يجب يدرك الحج دون المقرب لان  
 الذبح عنها استقي ولو تعبد المحصر هديا لم زال الاحصار وحديث  
 اخر ونوب ان يكون عن الثاني جاز وكذا الربعت جزا صيد ثم احصر  
 فتواه للاحصار او قل بدنة وادبها ثم احصر فتواه لا خلاف  
 وعليه بدنة مكان ما ارجع **قوله** يعني محرما او ثم اذا دام الاحصار  
 حتى صفت ايام التشريق فعليه ترك الوقوف بالمر دلفة دم ولترك رمي الجمار  
 ودم ولتأخير الحلق وطواف الزيارة دم عند اي حنيفة ربيعي وتحل عليه  
 ما مرانه اذا تركه واحبا لعذر كما يلزمه سني واختلف في تحلله في مكان  
 في الحل قبل التحلل وتحل التحلل وهو الاظهر **قوله** وان لم يمنع عن احدهما  
 هو اب وان منع عن احدهما **باب الفرات** كل من الاحصار والنوا  
 من العوارض الا ان الاحصار وقع عليه الصلاة والسلام فقدم **قوله** ده  
 من فاته الحج فضا كان ولو سئذرا او نطقا صحيحا كان او فاسدا سواء  
 او فقد فاسدا كما اذا حرم بجائعا **قوله** وقال ان معنى عليه الدم



روي ذلك عن عمر بن الخطاب وبن ان التخلل وقع بانفال العمة  
 والدم بدل منها ولا يجمع بينها ومارواه محمول على الاستعانة بغير  
 قوله هو طواف سوركتها والسعي واجب كالحلق والاحرام شرط **قوله**  
 ويكره غيرهما يعني يكره انشاؤها بالاحرام اما اذا واه بالاحرام سابق  
 كما اذا كان قارنا فثابت الحج وادب المعركة في هذه الايام لا يكره وانما لم  
 في هذه الايام لانها ايام الحج فكانت مستقيمة جوهره **قوله** فمن ضرر كفاية  
 وعنه انما واجبة **قوله** وعندنا في فريضة لقوله عليه الصلاة والسلام والام العمة  
 فريضة كفريضة الحج ولنا قوله صلى الله عليه وسلم الحج فريضة والعمة  
 تطوع وتاويل ما رواه انه مقدرة باعمال كالحج فهداية **باب الحج عن الغير**  
 لما كان الاصل كون عمل الانسان بنفسه لا لغيره وكان هذا الباب خليقا بالنسبة  
 وفي كلام المحدثين ان علي بن ابي طالب كان في المنهل الصافي في النجف  
 انه عثر واقع على وجه الفحة بل هو ملزوم الامانة يعني مقتضى اتم  
 ونظر في الحديث في كلام الفصح بالادب ان يسمع محي **قوله** اعلم ان  
 ليس في الخلل في ان له ذلك وليس له ذلك بل في انه محمل بالحمل  
 او بل بغيره كمال **قوله** عن اهل السنة قال الكمال ليس المراد ان الخلل لما  
 ذكر خارج عن اهل السنة فان ما لكان في لا يقولون بوصول العبادات  
 البدنية المحصنة بل غيرها كالصدقة والحج بل المراد ان اصحابنا لم كمال  
 الانباع مالم يسلف لغيرهم فغير عنهم باهل السنة فكانه قال عندنا هي  
 غير ان لم وصانع غيرهم به وخالف في كل العبادات المعترلة السعي  
 قوله خلافا للمعترلة اختصوا بقوله تعالى وان ليس للانسان الا ما  
 ولنا ان النبي صلى الله عليه وسلم يعني بكسب من احدهما عن نفسه والاخر عن امته

باب الحج عن الغير

واللام

واللام في الآية معنى على وقامه في التبيين **قوله** ومركبة منها فانه  
 ان التي لا يتركب من شرطه وتعين ان يقال كون الشيء لا يتركب  
 من شرطه في المركبات الحقيقية دون الاعمال **قوله** يحج بالبر  
 وفي نسخة بالزراي من جزير الامر يحج من اجل نفسي بقضي فضا وزنا  
 ومعناه في القتر بل يوم لا تجزي نفس عن نفس شيئا وقد يستعمل اخر  
 بالالف والهمزة بمعنى جزية فالنلان من غيرهم لغة للحجاز والرباع  
 المهور لغة يتم معراج **قوله** العجز الموائم بشرط وجوده قبل الامر ولو  
 امر الصحيح وجلا بالحج عنه لم يحجز بحجزة خائفة وان نبوي الحج عن الامر  
 وبشرط الامر به ولا يجوز حج الفرض بغير اذنه الا اذا حج او ايج الوارث  
 عن مورثه لوجود الامر دلالة وان يكون النفقة كلها او اكثرها  
 من ماله الامر وعدم اشتراط الاجرة ولو قال اسنا جردك على ان يحج بكذا  
 لم يحجز به وانما يقول امرتك ان تحج عني بلا ذكر اجارة ولو دخل حا  
 النفقة بماله وحج وانفق كله او اكثره حاز ويرى من الثمان درولو  
 النفقة الكمال الاكثر من مال نفسه وفي المال المدفوع اليه وفالحج  
 يرجع به فيه كالوكيل والوصي مستحب للتيم ويعطى من مال نفسه فانه  
 يرجع به في مال التيم وان يكون ركبوا امره بالحج في ما شأ  
 من النفقة وحج عنه راكبا **قوله** ويجوز ايجاج الضرورة بالقاء  
 المهلة الذي لم يحج ولكن يجب عليه عند روية التلبية  
 الحج لنفسه وعليه ان يتوجه الى عام قابل وحج لنفسه او ان  
 يحج لغيره عوده الى اهله بماله وان قصر اذ يحفظ والناس عنه  
 عما يكون شئ راده على المتقي وعن محمد ان الحج يقع عن الحاج







من وطنه كان لم يوجد خروج هداية **قوله** ثلث ما بقي من التركة  
 لان ستة الوصي ومنه الى لا يبيع الا بالتليم الى الوجه الذي سماه  
 الوصي لانه كما هم ليقبض ولم يوجد التليم الى ذلك الوجه فصار كما اذا  
 ملك قبل الاقرار والعزل فيجوز ثلث ما بقي **قوله** وعند محمد لان يمين  
 الوصي كيمين الوصي **قوله** من الثلث الاول لانه هو المحل لثقت والوصية  
 فحين صح لما سرت جعل الثواب للغير لا يحصل الا بعد الاداء فلفت  
 شية قبله وفي هذا الفرق بين الولد والاضفي الا انه خص الولد لانه  
 ينسب له ذلك ولو اخرج من عداها ما كان له المقتضى بعد ذلك بالارث  
 واعلم ان على المأمور بما يحج ان يرد ما فضل عن نفقة نفسه واهلها واهلها  
 وما يحتاج اليه من كسوة ونحوها الا ان تبرع الوارث او يوصي بذلك الميتة  
 وليس له اقطاع احد ولا دخول حمام ولا شراؤه من سراج ولاد واولاد اعطاه  
 حمام ولا خادم الا ان يكون ممن لا يخدم لنفسه **باب الهبة** ما تقدم من الزمان  
 والتمتع والاحصاء وحز الصدق والحنانية اسباب لوجوب الهبة والهبة  
 من المسبب بعقب السب واما **قوله** وهم انهم لما هبوا فله نظر والار  
 ان يقال اسم لما هب الى الحرم من النعم **قوله** كجذب وجهه في في الصالح الجذب  
 بتكليف الدار ثم محسوخة وفي السرقة والرجل وهاجده بيان وفي  
 حبيب وحديث ابي **قوله** ابلر رقت وغنم فلو قال لله على ان الهبة  
 ولائمة له بلزمت له لانه المستيقن وان عين سائله ولو اهدى  
 فتمتها جازا عبا وانزكاة الغنم وقيل لان القرينة تعلقت بالاراقة  
 ولو اهدى بغيرها راسين البقرة بعينه على الفراء ولو من غير ملكه **قوله**  
 وما جاز في الصفا يا الارلي ولا يجوز في الهدايا الا ما جاز في الصفا يا

باب الهبة

لان

لان عنوان المسئلة ينبغي ان يكون مما الدلام فيه **قوله** كانت تطرف في  
 الصفا يا كذا في التراسخ وصوابه كما يشترط **قوله** والثاثة تجزئ في كل شيء  
 وصيب فيه الدم فيجوز اذا الدلام فيه فلا يرد ان من نذر بدنة هزوا  
 لا تجزئ فيه **قوله** الا في طواف الركن حيا او حيا او حيا او حيا  
**قوله** بعد الوقوف قبل الحلق فلو قبل الوقوف او بعد الحلق تجزئ **قوله**  
**قوله** من هرب المظوع هذا ان بلغ الحرم فلو لم يبلغه لا ياكل منه العزف  
 ان القرينة ميا اذا بلغ بالاراقة والاكل بعد حصولها وميا اذا لم يبلغ بالهدية  
 والاكل ميا فيه **قوله** لانه منجى لقوله تعالى فاذا وجهن جنوبها فكلوا من  
 الآية ومع انه عليه السلام واللام اكل من لحمه وشرب من مرقته **قوله**  
 لا ياكل من دم الميتة والقران لما مر ان اكل من السكين على صفة افضل عنه  
 وفي جميعها نقصان فيكون كل من الارضين دم جبر فلا ياكل منه كرم  
 الكفارة ولنا انه دم شكر على لغة **قوله** بين العباد في  
 سفر ايضا ركرم الا صحنه ابن **قوله** اي لا يجوز الاكل لو فلو اكل  
 من ما اكل ولو هلك بعد الذبح فلا ضمان في النوعين اما اذا استهلكه  
 فان ما يحل عليه الصدقة به بمن فتمته **قوله** والا **قوله** وحسن دج  
 هو لقوله تعالى فكلوا منها واطعموا الناس الفقير ليقضوا الفهم  
 رفضا التفت خض يوم الخمر ولا نأدم سكر فمختص بيوم  
 الخمر كالا صحنه ويجوز فيجوز دم المظوع بتل يوم الخمر ودم يوم  
 الخمر افضل هو الصبح **قوله** بيوم الخمر لا يبرقته وهو الايام الثلاثة  
 فلم يجوز قبله بل بعده وعليه دم **قوله** لا يجوز الا في يوم الخمر اعتبارا  
 بدم الميتة والقران فان كل واحد دم جبر عنه ولنا ان هذه دما كنا

ادام

قوله



فلا تخفف بيوم الخمر لا بما وصيت بحرم النفقات كان العجل  
 اولى لارتقاء النفقات به من غير تأخير بخلاف دم المتعة والقران  
 لانه دم منك هداية **قوله** لا يترتب خلاف ان في لانه يرب  
 توقيت هذه الدماء يوم الخمر **قوله** وحض الكل بالحرم لقوله لغالب  
 في حيز الصيد هداية بالغ الكعبة يضار اصلاته كل دم هو كفارة ولان  
 المدي اسم لما يدي الي الحرم **قوله** سوي يذون النذر يوم الدال  
 المهمة والاول ان يقال سوي هدي النذر **قوله** تخفف بفقر الحرم  
 لان الذبح انما شروع في الحرم توسعة على فقرائه ولا يصدق على غيرهم  
 ولنا ان الشروع عين الحرم ليقع الدم تربة على خلاف القياس لا التقيد  
 على فقرائه فلا يصدق على غيرهم والصدق قربة ومعقولة المعنى لا  
 خصاص لها بالكان ان يملك **قوله** بان يذهب بها الصواب التذكار  
 لان المدي مذكو **قوله** لقرب المتعة حسن كذا هدي القران والتكوع  
 لانه دم من يكون منسباً من النهر بخلاف دماء الكفارات لان سببها  
 الحباية فليست بمالقة **قوله** تجلبه بكر الجحيم جمع جل يضربها **قوله** ولم يخط  
 اجر الجزا منه فان اعطاه منه اما لو صدقت عليه جاز **قوله** ولا يركبه  
 سوا جاز الاكل منه او لا وحر في المحيط بحر منته وكذا التحمل عليه فان تنق  
 بذلك عن ما تنقص ويصدق به على الفقر الا انه جعله خالصاً لله تعالى  
 ولا يعرف شئاً من عينه او منافعها الى نفسه ولان الركوب اهانة له قال تعالى  
 ومن تعظم شفاير الله الآية **قوله** ولا ضرورة فتجوز الركوب للضرورة  
 قال في البحر والظاهر انه لا شيء عليه يركوب به هذه الحالة ايضا **قوله**  
 ويبر ذلك بالبدنة الاولى ان يقال ما يهدى **قوله** بالكراب كسر الصا د  
 المعجمة ويحوز فتحها من باب نفع مباح **قوله** فزعه في المصاع الضرع

لذات

لذات الظالم كالشرب للمراه ولجمع فروع كفلس وفلس **قوله** اي  
 شربه منه ان الشرب تخفف بالادنين ولا يصح لغيره الماخضق بالهائم  
**قوله** بالمفاجع يوم الموت وبالغاف والحق المعجمة صح **قوله** ولا يتركه خنز  
 اي يحزروا وفي غفار الصالح وحزروا بالفتح تحت اللهم الذي ياكله فيلأ تركو  
 جزا يوم الزايم اذا قتلوم **قوله** ويقلو يذونه اذ بان يبيع عليها القلادة  
 من مله ان لعب بها وان توجه معها من حب يحوم **قوله** سائل متفرقة حوت  
 عادتهم كوما شدة في الابواب اخرا القناب ويعبرون منه نارة عنبور  
 وانه بمقرفة اوسن والمم استعمل كل ذلك في كتابه **قوله** وجاز الوقوف  
 وقوف اليهود **قوله** والقياس ان لا يجوز لانه عبادة تخفف بالمكان  
 والزمان فلا تقع عبادة دونها وجه الاستحسان ان فيه بلوى علمة لنفد  
 الاحراز عنه والتدارك غير ممكن دية الار بالاعادة حرم بين فرض  
 ان يكتفى به عنه الاشياء بخلاف ما اذا وقعوا يوم التوبة لان التدارك ممكن  
 بان يزول الاشياء في يوم عرفة **قوله** والفتنة فامه لو ذكره السوطي  
 في الجامع الصغير من الراعي وذكر ابن تيمية انه ليس بحديث **قوله** في  
 الصيد اي صلاة الصيد **قوله** لا يجوزون لانه في العطفات الوقت وفي  
 الاضي فانت السنة **قوله** انه يخرجون بها النذر **قوله** يحرسون  
 في الاضي لمبا وقته دون العطف لغوانه **قوله** ولا يمكنه الوقوف بخلاف  
 ما اذا امكنت وعلى هذا الوجه وايوم التوبة ان هذا اليوم يوم عرفة  
 فان لم يقفوا في الايام فاتهم في الوصية من **قوله** وان شهدوا غيبة  
 عرفة صورته لم يقفوا في اليوم التاسع لا عتقادهم انه الثاني من شهر  
 اثنتان بعد الصروب يرويه الحلاله وان هذه الليلة هي ليلة الصدف ان كنهم  
 الوقوف في بقية الليلة مثل لكان التدارك اذ ليلة الاضي ثالثة ليوم

م



في كتابه في باب الاعتكاف والاقلام **قوله** ولو ترك المحرقة لمعاصره او ناسيا  
 غير **قوله** لا يشرى به ابر المبتون **قوله** ولو ركب اراق دما ولو ركب في كفه او الثرة  
 وحقه اقله عجا **قوله** قيل من يبيد هو الاصح **قوله** فان قيل فاصله ان  
 شرط صحة التذران يكون من حبه واجب وليس من حبس الشيء ما هو واجب فيه  
 نظرا لان النظر هنا للجمع لعينه الشيء لا للشيء حتى يرد السؤال **قوله** اي القادر على  
 الشيء وكذا الشيء في الطواف واجب ونهية وجوب الشيء على المحرم والسعي الى الجعبة فله  
**قوله** وقال في فترته له عجلها لان هذا عقد سبق مكله فلا يمكن من فسخه كما اذا  
 اشترى جارية متكررة ولنا ان الشرب قائم مقام البايع وقد كان للبايع ان  
 عجلها وكذا الشرب الا انه يكره ذلك للبايع لما فيه من خلف الوعد وهذا القيد لم يرد  
 في حد الشرب بخلاف النكاح فانه ما كان للبايع ان يفسخه اذا باسرت باذنه وكذا  
 لا يكون ذلك للشرب واذا كان له ان عجلها لا يمكن من ردها بالبيع عندنا وعند  
 غيره يكتف لا نه ممنوع من عشاها هدية **كتاب النكاح** ليس لنا عباد  
 شرع من عهد ادم الى الان ثم تشرى المحنة الا النكاح والايان **قوله** وهو على اللغة  
 العلم هذا احدا ثواب اربعة وقيل انه حقيقة في الوطى مجاز في العقد وعليه  
 ما عينا وقيل كره وعليه ان من دفيل متترك لفظي فيها وما ذكره الله مختار  
 صاحب المحيط وغيره والمبادر من لفظه لقلقه بالاحتمال لا لافوا لانها امر  
 تنقلا من الارز منها قبل وجود الثاني فوجب كونه مجاز الى العقد لما انه يور الى  
 الضم حاله الوطى سريلاي اولاته سببه **قوله** وقار ان من ساج لم لانه ساج  
 حتى صح من الكاقر والعبادة اولي منها ولنا قوله عليه الصلاة والسلام النكاح سبني  
 رعب عن سني فليس من **قوله** ومنه ما هو افضل لما روي ان فوما هي ان يخلوا  
 للعبادة ويطلقوا انهم قد ردهم النبي صلى الله عليه وسلم فقال لنا كوا نوا الدوا  
 تكثر واثان ابايكم الام يوم القيامة ولا ينافيه مدغمي عليه الكلام على قوله لان ذلك  
 سريانه وقد نسخ في سريانه **قوله** هو عقد اب النكاح ما عرف الطلاق عندنا لانه  
 اطلت في الكتاب والسنة مجردا عن الغرائب وهو الوطى فقد ثبت وب المعنى المفسر

الربيع ولذا قال قاضي خان انه في عرف اللغة والزرع حقيقة في الوطى مجاز في العقد  
**قوله** على ملك المتعة اي حل استمتاع الرجل من المرأة **قوله** وهو اسم من منع  
 اي اسم مصدر من منع بالتشديد **قوله** وهو سنة اي في حال الاعتدال والمراد بها  
 حالة القدرة على الوطى والمهر والتفقة مع عدم الخوف من الزنا والمجور وترك الزنا  
**قوله** وعند المتوفات واجب اي مع عدم خوف الوطى في الزنا وان كان بحيث  
 لو لم يتزوج لا يحرر عنه كان فرضا بشرط ذلك المهر والتفقة وان خاف المحرم مع القتل  
 من الاضرار عنه كره وان لم يمكن حرم وان خاف المحرم من الاضرار بواجبه كان مباحا  
 فانما سنة ذكرها في الجرد سريه لعلنا البقا المتدربا طيه على  
 الوجه الاكمل وركنه الايجاب والقبول ولو كفا كاللفظ القاييم مقامها وشرطه للانقضاء  
 سماع اثنين بوصف خاص بالايجاب والقبول وكله حل استمتاع كل منهما بالآخر  
 وحرمة المصاهرة سريلاي ومحلها امرأة لم يمنع من نكاحها مانع شرعي في الذكر  
 والخمس المنكر والمأرم والمجنبة وانما انما لاختلاف الحب واحراز المحرم كاح  
 لكنه يهيى وقضية **قوله** بالمحررات اراد بانقضاء النار الوار والنفق يكون  
 القياس قلب الوار الفالرجود مرجع الاعلال **قوله** اي يحصل ويحقق **قوله**  
 بايجاب وقبول الباللملاسة كبيت لبيت بالمح والمدر لا لاستقانة كانه كبت  
 بالقلم لانه يباي كونه الايجاب والقبول اجزا مادية والايجاب ما تقدم من كلام  
 الفاعل بتمهي به لانه يثبت للاحضار والقبول دور وشرط صحة القبول  
 المجلس لا القور فكونه بعد الايجاب لا يضر وكونه بعد ذكر ما قبل بالايجاب من  
 المهر حتى لو قبل قبله لم يصح فقه وشرط ان لا يخالف القبول الايجاب فلو  
 اوجب بكذا انفا لم يثبت النكاح ولا قبل المهر لا يصح وان كان المالا فيه بقا محرم  
**قوله** وضاع للمعنى لان الشرع استعمل اللفظ الموضوع للاخبار عن الماخي لفة في  
 الانشاء ليدل على الحقيقة فلا ينفق بالكتابة في الحاضر دور ويقتد بالكتابة من  
 القاب بشرط سماع الشهود فقرة الكتابة مع قبولها او كتابتها في الكتاب مع

نصف



العبور وان كان بلفظ الامر كزوجي فدل على لا يترط اعلامها اليهود  
 بما في الكتاب لانها شريطين النكاح حكم الوكالة فتح **قوله** بان يقول  
 زوجي الاول كان يقول له ومنه اسارة الى ان الاسرار لا يكون  
 تمام العقد فاما بالوجوب والفايد قال في الحائض ولقطة الامر في النكاح اجماع  
 في الطلاق والخلع والنفقة والنفقة في الحائض ومثله في الخلاصة واستحسنه الكمال  
 العدائية جعل الامر ثوبا بالنكاح والواحد يتولى طرفي النكاح فيكون تمام العقد  
 بالوجوب والدمج الاول بحر وسقط بالضمارة للمهر وبهجرة او نود وكذا المهر  
 بتامر عدم الاستبعاد ولو قال باسم الفاعل لم يجز فاطبا استثنى فتاوى زوج  
 فالنكاح لا يزول وليس لخطاب ان لا يقبل لعدم جريان المساءمة فيه فتح ولا ينفذ  
 بالافترار على المختار ولا يترجح فصفه على الامح مشور له لا بد من الاضافة  
 ليكلمها وما يعبر به عن الكل ومنه البطن والظهر وخبره ورعيه في الطلاق خلاف  
 يحتاج الى الترتيب **قوله** وانما يصح الجارية وارر عليه العقد والنكاح بعينه  
 الثلاثة كراحتك كذا او كذا امرات واجاب بحج الجارية العبرة في المهر  
 للمعان حتى في النكاح **قوله** لفظ النكاح والنزوح وهو صريح ما عدا ما كانا  
 محتاجا اليه بنته او فزمنة ونحوه اليهود المتشدد في قوله كالمعدة كذا العلية  
 والزمن والمحل والصالح والمرضو اسلم ان عطلت راس مال السلم فلو كانت سلميا  
 في العقد خلاف به ولو قال يا عتيق قتالت عند اليهود ليسيك العقد  
 على المذهب **قوله** ولا ينعقد بالاجابة ولا بوجوب ولا بوجوب رهنه وصحي  
 وابدا واقالة وسركة واعتاق وكتابة وولايتها عما لا ينعقد الملك في الحال  
 كنت تنبت به الشبهة ولا يجملها الاقل من المسمى وهو المثل وكذا التفتت  
 بكل لفظ لا ينعقد به النكاح فيلحقه في رول وجعلها بدلا اجابة او حرم شي  
 ان لا ينفذ في جوارحه **قوله** ولا ينفذ الوصية قال الكمال فان فقد الوصية  
 بالمال بان قال ارضك بكذا هذه الاث انفق لانه صار مجازا عن الملك

قال

لكن

التلفيق

قال الثوري لا ينعقد في شئ من لا ينفذ في صحته وقال في البحر المتد لا ينفذ **قوله**  
 ومثلك في لا ينعقد لان التملك ليس حقيقة فيه ولا يجازى عنه لان التزوج  
 والنكاح للعلم ولا تلفيق ولا اذواج بين المالك والمملوك اصله ان التملك بسبب  
 ملك المتعة في محلهما براسطة ملك الرقبة وهو الثاني بالنكاح والسبب طريق  
 المجاز **قوله** انما شرط الاعلان لقوله عليه الصلاة والسلام اعلنوا ولو بالدف ولنا  
 قوله عليه الصلاة والسلام لانكاح الا يهود وقوله ان مع لان الشهادة من باب الكرامة  
 والفاست من اهل الاهانة ولنا انه من اهل الولاية فيكون من اهل الشهادة **قوله**  
 ثم ساء ان هذين هو الامح **قوله** والمراد بالسماح هو ولا بد انما من تغيير المهر كلاله  
 عند السامح حتى لو شفع كلام امراله من ورا جاز ان كان معها غيرها لم يرفع والا  
 مع لو حاضرة النكاح بالاسارة اليها ولو كملها بالثبوت على هذا التقدير ولو عقد لها  
 الوكيل في غايبة فان عرفت اليهود الكتم بذكر اسمها ان عطلت راس مال السلم فلو كانت سلميا  
 بد من ذكر اسم ابها وحدها ولم يترط الحضانة لئلا من ذلك حتى قال زوجت نفسي  
 من مطلق او من امرأة جعلت امرها بغير بيع مع قال السرخسي والحضانة كغيرها في العقد  
 ليقدر به **قوله** كذا في الخلاصة هو ضعيف مبني على اشتراط الحضور وقول  
 والصحيح خلافه قال الكمال ولقد اجد من الفقهاء والحكماء الرعية من جزم بحكمه النكاح  
**قوله** او يهود من في ظرف اي وقد تابا بالليله المكنون والعقد بهما امر والنكاح  
 انما هو عثرة الاداء ليس الكلام منها **قوله** انباه هو ابه ابنة فحني ومنه نظر  
 لان انباه اسم كان ومنها غيرها بدليل تجريدها من هذا المسمى **قوله** وانباه من  
 غيرها في سمول المهر لهذا والذير بعدها نظر **قوله** وقال محمد وزن لا يجوز لان  
 التماع في النكاح سها وة ولا سها وة للكا فوعلى ان فكما سها وة ولا سها وة  
 السها وة انما شرط في النكاح لما فيه من اثبات الملك له عليها فحق الجوز الادب لا ينفذ  
 ملك المهر عليه لان وجوبه لا يترط فيه السها وة والذير سها وة على مثله زلي  
**قوله** صغيرته الصغير راجع اليه من والتلفيق في تزوجها راجع الى الرجل **قوله** عند  
 رجل او امرأتين **قوله** ينبغي التزوج منها هذا وتقبل سها وة ان لم يذكرا لانه



انه عتده بل قال هذه امراته بعد صحيح وحوه وان ميت لم يقبل شهادته  
 على نقل نفسه بغيره عليه شهادته في القبايل والقاسم لانه يقبل مع بيانه  
 انه نقله شريفا **قوله** لا يقال هذا بل لا يكون العقد فاذ **فصل في الحومات**  
 اختلف الاصوليون في التحريم المضاف اليه الاعيان فقبل مجاز والمحرمة حقيقة المفضل  
 ورهبوا انه حقيقة وانما محلبة المرأة شرعا ما خدست في اشياء البهائم والمساورة  
 والرضاع وحرمه كالحرام والممنوع اذ قال الله على الحرمة وهو العترة وعدم من سار  
 والنسابة كنعك السدة والحرمة الحقيقية بالثلاث **قوله** وعنده وخاتمة كزاعة  
 حدة وخاتمة وعنده خاتمة وخاتمة الاستعداد غير من راما الله لانه لا يحرم عندها  
 وكذا الحالة لا بل لا يحرم خاتمة كالحرم بغيره وعنده وسبب حاله وخاتمة لقوله تعالى  
 واحل لكم ما وراءكم **قوله** سوادا من لقوله تعالى وايها من ساكن من غير الدخول  
**قوله** وسببها كذا من الرعية والربيب وان سقطت ثبت حرمته بالاجماع **قوله**  
 ان دخل بها البنت فثبت العقد بالدخول بالبين سوا كانت في حرة او في حجر غيره لان ذكر  
 المحرم خرج من العادة لا يخرج الشرطية والخلوة الصلابة بالامر من غير وطئ محرمة  
 عند اب يوسف خلافا للمحرمين **قوله** وعند يسرا احقوا بان الله تعالى ذكرها  
 التبا وعطف عليها الوبايب ثم اعقبها ذكر الشرط وهو الدخول فصرف اليها كما هو الاصل  
 في الشرط فلما ذكر في الشرط الصريح به اما الصنف المذكورة في آخر الكلام كما هو المتفق  
 في ما يليها **قوله** واسرأه ايده لقوله تعالى ولا تتكلموا ذاتي اباؤكم ولا تحرم  
 ميت زوجه الاب **قوله** وامراه انبه ولو بغير دخول لقوله تعالى واصل  
 انما لكم الذنب من اصلاكم وذكر الاصل لا استقراط اعتبار البني والاحلال  
 حلالة الابن من الرضا عنه هداية ولا تحرم ميت زوجه الاب ولما شرب  
 حارية من ميراث ابيه كان له وطئها حتى يعلم ان الاب وطئها ولو باخبار الاب  
 فخرج بغير اقرارها وماتت ابوك قضيت ان ميراثها ميت بلا مهر والا  
**قوله** اذ كانت لم تعين الميت ان زوجها بالرضاع وفروعه بغيره من الميت  
**قوله** والجمع بين الاختين نكاحا وصاحبه لو تزوج اخنتين رضاعا فالتكاح فاق  
 ولو قد موأخر من الجمع على قولهم والكل رضاعا كان او لم **قوله** فكا حاروطا

عنبران لسته اضافة اي تكاح الاختين ووطئها **قوله** ولو تزوج اب ذك فكا  
 صحيحا فخرج بالزوج مالوا شريفا اخت امته الموطوءة حيث يجوز وطئ الاول  
 وبالصحيح القامد فلا يحرم الابا لولا **قوله** حتى يبيعهما اي يقبل ثب  
 ما به يحرم وطئها من بيع كل او يعقب او هبة مع تسليم او عتق او كتابتها و  
 تزويجها لبيع مثال فلو قال حتى يبيعهما على نفسه لكان ادل **قوله** وقال  
 مالك لا يبيع النكاح لان النكاح موطوءة فكما يبيع ميراث الب والزوج النكاح  
 لصار جاسا بينهما وطئا ولنا نفس العقد ليس بوطئ وانما يصير وطئا عند ثبوت  
 حكمه وهو حكم الرطب وحكم الشيء لعقده **قوله** وانما قيد بها اي بالموطوء  
**قوله** ولو تزوج اخنتين ليس بعقد بل كل من لا يجوز جمعه من المحرم كذلك **قوله**  
 في عقد من غلوا كذا في عقد واحد بطلا ان لم يكن احدهما مسكوحا الغير  
 او بعد منه فان كانت صح نكاح الفارغة كما لو تزوجت بزوجين في عقد واحد  
 واحد ما تزوج باربع حيث تكون زوجة لا **قوله** ولم يدخل بواحد منهما  
 فلم يدخل وجب لكل واحد مهر كامل **قوله** فرق بينهما لان نكاح احدهما  
 باطل بيقين ولا وجه للتعين لعدم الادلوية وهذا الذي هو من الزوج احدهما  
 بالنقل بان دخل بها او بين اثباتا سائبة فان بين قضي بنكاحها انقضاء  
 وقرق بيته وبين الاخر ولو دخل باحدهما ومن بعد ذلك لا يرب  
 سائبة بغير الثاني لان الاول بيان دلالة والثاني صريح  
 والدلالة لا تقاوم الصريح شريفا في قال المال والظاهر انه طلاق  
 بغيره المردو وطول بالعرف بين هذا وبين ما اذا طلق احد بنسائه  
 بعينها ونسبها حيث يورث باليعين ولا يبارك الكل واجبت ما كان  
 هناك لا هنا لان نكاحهن كان متفق البتة فله ان يدعي  
 نكاح من سأل عنه منهن متكاما ان متفقنا وهما لم يثبت نكاح  
 واحدة لعينها قد عواه عمتك بما ليس ثابتا **قوله** ولها

فما



نصف المهر لو سمي واستوكله موصرا وادعى كل انهما الاول **قوله** الاول  
 الثاني **قوله** اي الاقل من نصف المهر اي نصف اقل المهرين للاختين  
 وايضا هذا خاص بما اذا اختلف المهراد ولم يعلم ايها الفلانة وايها الاخر  
 كما يبينه النفا ولا يصلح تغييرا للثالث لانه معزول عما اذا استويا كما يبينه  
**قوله** والثاني فاسد وحله وطى الاول لان طى الثانية فمحرم اليه ايضا  
 عنه الموطوعة كما لو وطى احد امرائه بشبهة محرم ام امرائه ما لم يتحقق  
 هذه ذات الشبهة **قوله** وانما لم يرد عليه نصف المهر اي لا الاول الذي علم سبق  
 عقدها اذا طلقها قبل الدخول **قوله** وبين امرائين لان الجمع بينهما يقع  
 اليه القطيعة والفرابة المحرمة للنكاح محرمه للمطالع **قوله** بين امرائه  
 وابنه زوجا او امرائه ابنا او امة وسيدتها لانه لو تزوجت المرأة ذكرا او امرأة  
 الابن او السيدة ذكرا لم يحرم بخلاف عكسه **قوله** وقال زفر لا يجوز  
 لان الامتناع لما ثبت من وجه فالاصوط المحرمة ولما قول له تعالى واحل  
 لكم ما وراءكم ولا تلهيكم بهن مما كنتم بينكم فطعم الرجم زيل **قوله**  
 والزنا كذا كل وطى محرم وانما خص الزنا بالخلاف فيه مفسر **قوله** والمس  
 ولو شعر على الرأس بما لا يمنع الحرارة **قوله** وسوا حصل الملك  
 اي ما ذكر من المس والنظر **قوله** لا يوجب حرمة المصاهرة لانه لا يملك  
 فلا مثال بالمختل واما ان الوطى سبب الجزية بواسطة الولد حتى  
 ايضا فاني كل واحد منهما كمالا متصلا بصولها وفردتها كاصوله ومنوعة  
 وكذلك العكس والامتناع بالجزء حرام والوطى محرم من حيث انه سبب  
 الولد لا من حيث انه زنا فاصداية **قوله** اليه العزج الراجل هو الصحيح  
 وعليه الفتوى بولون وراجاج او ما هي منه بخلاف نظره من مائة  
 او من ما عيب واقفة على البراءات المرببة من له بالانفكاس لا هو دور  
 وكذا القبر نظرها اليه الذكر **قوله** لانه مبين بالانزال افاذا الحكم  
 كان موقوف الا ان حرمة المصاهرة ثبتت بالمس ثم سقطت بالانزال

ولا يثبت له ما كان  
 اختلفت نظرها فان على  
 فلكل زوج مهرها والا  
 فلكل نصف  
 المصميين وان  
 بين سبعة  
 واحدة  
 اي من  
 اقل المستحبين  
 فلهما نصف  
 عنده

لان

بالانزال لان حرمة المصاهرة اذا ثبتت لا تنقطع عنها **قوله** وعلى هذا  
 اثبات المصاهرة في ديها اي لا تنقض الحرمة في الصحيح وذكر الروطيه في الفرج فانها  
 لعدم يفتن كونه الفرج الا اذا حصلت واراد ان الوطى في المسكن ان لم يكن  
 سببا للحرمة فالمس شهوة سبب لها بل المصاهرة فيها اقرب منه واجب ما ت  
 الدلية هو الوطى اليه الولد وثبتت الحرمة بالمس ليس الا لكونه سببا للوطى  
 ولم يتحقق في الصورين **قوله** صغيرة لا تنقض نكاح شهاة وما دونها  
 لت بمشهاة وعليه الفتوى برخصتها ولو تزوج صغيرة لا تنقض نكاح  
 لها بطلانها وانقضت عدتها وتزوجت باخر جاز للاول التزوج بغيرها وكذا  
 بشرط الشهوة في الذكر فلو جامع غير مراعت زوجته امه لم يحرم نكاحه ولا  
 فرق في المس والنظر شهوة بين عدو وهو سنان وخطا والكراهة ولو انقضت  
 زوجته او القطة لم يحلها تحت يده ابنتها المشهاة او يدها ابنة حرمته  
 الام ابدا في وقته قبل الشهاة على الشهوة في المختار لانها مما يورث عاصها  
 في الجملة ماقتاد او اثار ولو انكروا الشهوة صدف الا ان يقوم اليها مشتركا  
 الله متعاقبا او باخذ ثديها او يركب معها او يمسها على الفرج او يعقبها  
 على الفرج جوهرة ويترك الحاف الحدين بالعلم نكاح في الخلاصة بطل له ما  
 بام امرائه فقال جامعها ثبتت الحرمة والاصيد انه كاذب لو هاز لا  
 و**قوله** وقال ان في اذا كانت العدة لم لا تقطع النكاح بالكلية اي لا  
 للقاطع ولما ان النكاح قائم لبقا احكامه كالنفقة والنع والفراس القاطع  
 فآخر عمله ولهذا بقي العتد من غير جاعا هداية وعلى هذا الخلاف ساجاجها  
 واربع سواها زيل **قوله** وقال لا يجوز لان الحرمة لما كان الجمع بينهما كما  
 وله يوجد ولهذا حاز له ان يتزوج اربعا لان العدة منها البراءة حقيقة  
 الملك منها لا تمنع تزوج الاخت فالاشراولي وله انه انما حاز نكاح اخت  
 ام الولد لصفت الفرائض فاذا اعفتها فزوي الفرائض ولهذا لا يجوز تزوجها  
 بعد القنف حتى تنقض عدتها فله يجوز فاذا تزوج الفرائض لا يجوز له  
 ان يتزوج اختها كيلا يكون مستحقا منه ولذا حازت منه زمان واحد بخلاف  
 اربع سواها لغير هذا الصنف وتزوج المرتدة ان يتزوج اختها بعد طهارتها قبل



انتصاعا عديتها ولا يبطل بعودها سلمة **قوله** وامتة للسدر لان  
 ملكة المتعة ثابتة للمزني قبل النكاح فيلزم اثبات النكاح ولو تزوج امته العبر  
 نكاحا بطل النكاح والمكاتب والمأذون والمبرأ اذا استنوا ومنكر حرمهم  
 لا يبطل النكاح بزمنه **قوله** وسيدته للعبد لان المالكية تنافي المملكية  
**قوله** وحل تزوج الكناسية وان اعتقدوا الميعا والها والهاصل في محرمات النكاح  
 عجز ونحوه من جهة المنزلة لا كفا لا فلكرا حدان اصل العيلة رات وفيها الزمان  
 في المباح فهو **قوله** وقال لا يجوز لانهم يعبدون الكواكب ولا تقاب لهم وله  
 البعد بيمينت بنيمو ويعقرون بكتاب وهم من اهل الكتاب وانما يعقرون الكواكب  
 لعظيم السلم للعبة بالخلاف مبني على التقدير **قوله** وقال الكافي لا يجوز لقوله  
 عليه السلام لا يبيع المحرم ولا ينج ولنا حديث ابن عباس رضي الله عنهما انه عليه  
 الصلاة والسلام تزوج مميونة وهو محرم ولانه عقد معاوضة والمحرم غير ممنوع  
 عنه كسرا جارية للشري وما رواه محمد بن علي الوطى **قوله** وقال ايضا لا  
 للمحرم لان نكاح الاما عنده ضرورة لما منه من تعريض الجوارح على الرقت  
 وقد اندقت الضرورة بالمسلمة ولعنا جعل طول المحرم ما لغا منه وعندنا المراز  
 بطلان الاطلاق المعقنة ومنه امتناع عن محض الجوارح لا ارقاقه وله ان لا  
 يحصل الاما فيكون له ان لا يحصل الرصف هداية **قوله** لا يحل نكاح الامة  
 على المحرم منه بالنكاح لانه يجوز مراعاة الامنة على المحرم والمراد بالنكاح الصحيح  
 فلو حصل بالمحرم نكاح فاسد لا يمنع نكاح الامة ولو تزوج اربعا من الاما وفتان  
 المحراب في محرم نكاح الاما لان نكاح المحرم باطل بجرو ولو تزوج امة لغير  
 اذن سواها ولم يدخل بها صحت تزوج حرة فاجازة المولى لم يحز لان الاجازة  
 حكم الاذن في حق الحكم ولو تزوج ابنتها قبل الاجازة حاز لان المرفوف عدم  
 في حق المحرم **قوله** برضا المحرم لان المنع لحقها فبرقع برضاها **قوله**  
 وعندها يجوز ان كانت له وللاخلاق في منع تزوج الاخت في عدة اخاتها عن  
 ما بين والخاصة في عدة الرابعة لان المختوم عنه لم يجمع وقد وجدوهنا الاد  
 خال عليها التنقيصا ولم يوجبوا لالامام لبقا الفعدة حكم بقا النكاح

**قوله** وتزوج اربع سواها لوجوده الشرب عا شامنا من الاما لقوله اربع  
 زوجات والفسوية وارا دسرا خرب فلامه وحل خنث عليه الكفر ولو اراد  
 قتاله اسرا ته اقبل بنفسه لا يمنع لانه شروع لكن لو تركه ليلال فيهما بوجهر  
 لم يثبت رقت لامت رقت الامة له بزازيه **قوله** وفتنيت للعبد ولو نذر  
 اربكاشا و يمنع عليه غير ذلك فلا يحل له الشرب اصلا لانه لا يملك الا الطلاق  
**قوله** الا انه واحدة لانه ضروري عنده ولنا اطلاق قوله لغالب  
 فانكم اما طاب لكم من ان اذا الامة المتكوجة تنقظمها اهم ان **قوله** تزوج  
 تبع لان الامه ابا ح تنقن بقوله متنى ثم عطف عليه ثلاث ورباع بالواو  
 وهي للجمع فتكون المجموع تعا وهذا خرق للاجماع فان الامة اجمعت على انه  
 لا يجوز ان تزوج اربع ولا حجة لهم بما ذكر فان الخطاب للجمع والواو بمعنى  
 او فلا يقتيد للجمع نظيره جاعل الملائكة رسلا الا لينة ليس معناه ان كل واحد  
 منهم تسعة اربعة بل معناه ان لطائفة منهم اثنين ولطائفة ثلاث  
 ولطائفة اربع **قوله** وقال مالك له ان يتزوج اربعا للعمومات  
 ولنا ان اصحاب النبي عليه الصلاة والسلام اجمعوا على ان العبد لا يجمع  
 الا فتوف اثنين ولا ان الرقت مضاف للبيعة **قوله** وصلى من ربا  
 تكن لا نفقة لها وقيل بجوا لا اول اوجه نهر ولو نكحها الزان حل طوها  
 اتفاقا والولد له ولزومه النفقة ولو تزوج امته ارام ولده الحامل بعد  
 علمه مثل افرا صبه جاز وكان نفيا نهر **قوله** وكنت لا يطاها ودراغي  
 الرطب كالوطى محرم **قوله** وعندنا في يوسف بعد لان الامناع لمحرمته  
 المحذر هذا الحمل محترم لان لا احابية منه ولهذا لم يحز اسقاطه ولها  
 انها من المحلات بالصف وحرمة الوطى كميل لا يفي ما وده زرع غيره  
 والامناع في ثابث النكاح صاحب الما ولا حرمته للزواني هداية فان  
 قلنهم الرحم تبد بالولد فكيف يكون ساقيا فلنا شعره منبت من ما  
 الغير بجوابي نر كذا دينا **قوله** ثابث النكاح ولو من حريم او سيدها العترة  
**قوله** وسخت للمولى كمال الصحيح وجوفه وظاهر **قوله** وكذا الحكم ان  
 رايه وامام قوله لغالب والزانية والمزانية لا ينفكها الا ان فسوخ فاية

برا



فانكحوا ما طاب لكم من النساء قبل ان يبلغن طوفا لاجل الاصل  
 ودليل الحجة عند معارضة دليل الحمل واجيب بانه بغير احتمال  
 وجود الحمل وعدمه ترجيحاً بانعدام الاصلية والفقير الاصلية بعد  
 حرمة صاحب المانع بانه لن يترتب له اسبادهما على ما مر **قوله** والفقير  
 الى بحرمته لان المطلق في احدهما مستبعد بغيره بخلاف ما اذا جمع بين حرم  
 عبدهما صفة واحدة حيث سيطر في الكل لانه سيطر بالشرط الفاسد  
 بخلاف النكاح ولو دخل بالحرمة فلها مهر المثل **قوله** وعندهما سقسق لانه قول  
 منصفين ولم يسلموا قولاً يثبت ولم يسلموا لزاماً من حصة السالم وله ان ضم  
 الحرمة لفول عدم الحلية فصار كضم الجدار والانتقام حكم المساواة في المرحول في  
 العقد وادرد على قول الامام ان اجاب مهر المثل واستقاط الحد بالدهو ارفع  
 دخولها في العقد وقد قال بعد منه واجيب بان ذلك من حكم صورته العقد وعلى  
 قولنا كيف وجب حصتها من الالف بالدفول وهو حكم دخولها في العقد ثم يجب الحد  
 ولا يجمع الحد والمهر ولا يملك الانحصار في الدعوى فيجب الحد لا تنافي شبهة  
 الحل والمهر لا يقتضي بالدهو في العقد **قوله** وقال مالك هو جائز لانه  
 ذلك اليه خطأ فانه انما يترتب في الباب الاول من شرح المكارف وقال الكمال  
 نسبة اليه غلط وقال الرومي نقل صاحب الكتاب ذلك عنه سهو **قوله**  
 والموت فيه بعد لانه لو تزوجها على ان يطلقها لغير مهر فانه جائز لا الشرط  
 ذلك يدل على الفقه انه مويداً بطل الشرط قسمة ولو تزوجها بغيره ان يفيد  
 مدة بواها فالنكاح صحيح لان الوقتي انما يكون باللفظ **قوله** والنكاح  
 صحيح لانه لا يطل بالشرط الفاسد ولنا انه انما يعمل المتعة والعبرة في العقد  
 للمعان هذا لانه **قوله** ودوي الحسن لانه يجب عليه المهر وجهه الظاهر  
 ان النافقة هو العبد هو ان الاول يقع بلفظ التمتع والثاني بلفظ النكاح  
 فيه نظر بل ينبغي ان يترتب من حيث المهر هو ان المتعة بشرط انها لا تغير مقدار  
 المهر فنصير بطلانها في الموقت حيث لا يترتب فيه ذكر المهر حيث  
 دخل له دليلاً اراه ان لان النفا بغيره الزور رتفع عند الامام ظاهر

وباطنا

وباطنا اذا كان مما يملك انشا العقد فيه ومعنى النفوذ ظاهر وجوب النفقة  
 والتمتع وغير ذلك وباطنا بثبوت الحمل عند امه وان ام الدعي ام اذ امه على  
 الدعوى الكاذبة وقالا لا يحل له وطبها وبه يثبت وثولنا يمكن ان يخرج بقدر  
 الغير المطلقة ثلاثاً وذاك الزوج فانه لا ينفذ قضاءه لعدم قدرته على الاشياء  
 في هذه الحالة واذا كانت خالية فهل يشترط للنفوذ باطنا عند فقهاء حنفية  
 الشهود قبل نعم وبه اخذ عامة المشايخ وهو الاوجه ببنية النكاح لا يصح  
 تعليقه بالشرط ولا اضافته الى المستقبل ولكن لا يطل بالشرط الفاسد  
 وسيل الشرط وانه الا ان تعليقه بشرط كائن فيكون تحقيقاً **باب**  
**الاولى والاكفا** لما فرغ من النكاح والفاطمة ومحلها شرع في بيان عاقده  
**قوله** هو العاقل البالغ الوارث يخرج الصبي والمعتوه والعبد والكافر  
 على المسئلة والولي في اللفظ خلاف العبد **قوله** وهو تنفذ الحكم او عزرا  
 القريب قاصر على ولاية الاجبار وهي الولاية على الصغيرة والمعتوه هي  
 والرسنة ولا سبل ولاية النوب وهي الولاية على الحرة العاقله البالغة  
**قوله** واعلم ان النفاذ الي اخره يعني بينهما عموم وحضور مطلق فلو ا  
 اختاره الخ القيرير دون **قوله** وقال الشافعي لا ينفذ اولان النكاح  
 لا يراد الا لفا صرة والتفويض اليهن محل بها الا ان محمد يقول يرتفع  
 الخلل باجازه الولي وجه الجواز انما يترتب في خالص صحتها وهي  
 من اهله ولهذا كان المقر في المال لها اختيار الزوج وانما يطالب الولي  
 بالزوج كيلا ينسب الى الوقاحة **قوله** وللاوليا حق الاعتراض  
 الاول ان يقال للمصبات لان الاعتراض محض بالعصية فانية **قوله**  
 ودوي الحسن انما المطلقة ثلاثاً ولو تزوجت بغير كف ولا يحل للاول لانه

على الغير



ليس ببيع صحيح على المختار وهذا اذا كان له اولي فان لم يكن صحيح  
 النكاح اتفاقا فهو **قوله** وقال الشافعي الاب لا يعتبرا بالصفوة  
 وهذا لانها جارية بامر النكاح لعدم الحرية ولهذا العيب الاب صدقها  
 بغير امرها ولنا انها حرة مخالطة فلا يكون لغيرها عليها ولا يبر  
 انما ملك الاب فبغير الصداق بربها هاذي لانه ولقد اعمل الله مع عباده  
 هداية والحكمة لا يصدق ففقد وليس لغيرها ذلك الا بالامر ولو صغير  
 الا اذا كان هو الرعي والشيء ليس لاحد فبغير صداقها الا بامرها  
 فان اتت اذ بها هذا الاستدلال سنة **قوله** فهو اذ ذاي توكل واجازة  
 في الثالث ولو استامر من كل من يزوجها من سواه جاز فتنه  
 وانتكح في الحرية ليس للوكيل ان يوكل الاب اذ ذاي او با عمل براك  
 والمسيلة معتد بها الاول عما اذا ائحد الولي اما اذ القدر فان اتت  
 بها وليا استويا رتبة فنكحت لا يكون اذ ذاي لا يبر من اجازة احد  
 بالقول او بالفعل وفي الثاني بيقا الزوج ولو عملت بالنكاح بعد موته  
 فنكحت لا يكون اجازة لمطلات النكاح بموته ولو قالت ولو قالت بعد الموت  
 زوجها اب بامر يوقا الوريثة بل بغير امر ولم يقم بالنكاح قبله  
 فالقول لها وعليها العدة ولها الميراث ولو قالت بغير امر يوقا ولكن يلقا  
 النكاح من حيث كان القول لهم لا بها اثر ان العقد وقع غير تام فتنه  
 ادعت النكاح فلا يقبل منها للتمه **قوله** وجعلوا السكوت رضا في ما يلقا  
 صاحب المهر فقال وقد اقاموا السكوت كافيها في عدة قائمك بالاضاف  
 سكوت بغير عندها المهر تزوجها مع السكوت فان زوجها بغير امر يوقا  
 تعرف الصبي مع سكر بالاب كذا في الرعي العبد والمختار له في قوله والله لا اذ له

سكوت

سكوت بغير امر يوقا مع الاب كذا في الرعي عند ذاي الا بامر يوقا بغير امر يوقا  
 وقوله هازل يبيع عن يدي ان احب عليه صحتها وكذا مع قوله وقفته عليه ذاي  
 كذا في الرعي وقا ما وقد وكله او الرعي عند ما قرطه كذا في السكوت بالبيع قد علم  
 او السكوت باحضاضه فتنه **قوله** ولي غيره اذ يبر ذاي العلية ولي ولا يصح رجوع  
 الغير اليه الا بامر يوقا حتى تكلم لاهذا السكوت لقلة اللفظ في كلامه فلم  
 يقع دلالة على الرعي ولو وقع فهو محتمل والاتفا على له الحاجة ولا حاجة في  
 غير الاول بمراتبه فان قلت هذا مناف لاطلاق قوله صلى الله عليه وسلم لم  
 يبر المكر اذ يقال ان سكنت غير معتد يكون المستامر وليا حبيب بانه تقيم بالعرف  
 والعادة **قوله** على وجه يقع به المعرفة اما باسمه او في حق العام نحو جيرة  
 او ابني عمي لو حصرون بخلاف بني عمي او من رسل حيث لا يكون السكوت اذ نام  
 لغرض الامر اليه **قوله** ولا يشترط تسميته المهر قال في الهداية هو الصحيح لان  
 النكاح يقع برونه **قوله** وقيل لا يبر من تسمية المهر قال الكمال هو لا رجة لانه  
 اذ لم يعلمها به ثم سمي له لحد والارضها يكون الزنا بها بالنكاح سكوتها ضررا  
 بها اذ ليس لها غير المسمى بخلاف الزوج بغير مهر فان الواجب مهر المثل  
 استبر **قوله** والصحيح ان المزوج لو ما ذكر من التفضل ليس بشيء لان في  
 الصغير والصغيرة حكم الجبر والخلام في الكبرية القوت وجبت متناورته  
 لها والاب في ذلك كالا حبيب لا يصدر عنه شيء من امرها الا برضاها من  
 ان رضاها ينبت بالسكوت وتنفى النظرة لا يصح بالاستمجة المهر لها  
 لحوان كونها لا ترضى الاب الا بامر يوقا مهر المثل بكنية خاتمه في **قوله**  
 كالتب لان نظرها لا يبعد عينا وقل الحيا بالممارسة فلا مانع من التطق  
 في صحتها **قوله** او ذاي غير مسمو **قوله** فتنه بكونها اما فتنه الرنا ذهي







بكاح الامة طهيرية **قوله** ولما اب الصغرة والصغيرة وكذا ما الحق بهما  
 الكلام في الحديث ولو دمييت اما الدقيقتان اذا وجها المولى ثم اعتقا فلما  
 فلا حيا ولما لا حيا حيا والعقوبة حتى لو امنت امته الصغرة او الام  
 ن وجها منعت كما في لها حيا والبلوغ **قوله** بالبلوغ فلو بلغت وهو  
 صغير فرق بحصة ابيه او وصيه ولا ينظر بلوغه من **قوله** في غير الاب  
 والمجد والاب في المحنونة كالا بعل اول صلابة **قوله** بشرط العضا لان في  
 اصله مفعلا متوقفت عليه كالدخول في المصبة وهذه الفتنة من لا طلاق  
 حيا والعقوبة وقد نظم صاحب المهر فرق الفسخ والطلاق فقال  
 • فرق النكاح امتك معها نائفا • منسوخ طلاق وهذا الذي جعلها  
 • فتاين الدار مع نقصان مهر كذا • فتا دعت وفقد الكفو بنفها  
 • تقيل نسبي واسلام المحارب او • ارضاع صريتها عدد اسمها  
 • حيا رعت بلوغ رده وكذا • ملك لعقد ذلك الفسخ بحيتها  
 • اما الاطلاق فحجب عنه وكذا • ايلاهه ولغات ذاك سلبوها  
 • مضافا قاصدا في شرط الحرج فلا • ملك وعق و اسلام الاب فيها  
 • بعل سبيع الا بلاء امل • تناسل مع مناد والعقد برلينها  
**قوله** وهذا اذا كانا حاضرين يبرأ اليه قول الم بشرط العضا **قوله** وبطل  
 يكونها ولو سالت من قدر المهر قبل الخلوة او من الزوج او سالت  
 على السهو لم يبطل حيا رها خلا فالذي يبرأ لغير **قوله** وقد ملكت بالكا  
 افا ان مهرها بان لها الحنا ربي عذرا بخلاف حيا والعقوبة وانه لا يبرأ  
 الى اخر المحلوس من نكاحا لو انجنتا وعذر روية الدم ولو قبل الليل نفق  
 تلك الساعة ثم شهد اذا أصبحت فادلة راب الدم الان وليس كذلك

محض

محض بل من العارضة المسوغة لاحيا الحق لان الفعل المحترق وامه حكم الابد  
 والفزورة داعية اليه ثم اذا لم تات لتقاضي بعد ذلك الشهر والشهرين مضي  
 على حيا رها ينفرد لو اجتمع حيا ربلوغها رخصتها نقول طلب الحفين لم تنكح  
 حيا ربلوغ لانه دين **قوله** تسليم الصداق ان لم يكن دخل بها اما اذا  
 دخل بها فلا يبرأ ان يكون دفعه رضى ينفرد مثله فتبولا النبي الصداق  
**قوله** ولا ولاية لعقد في النكاح لان في الولاية من العبد ممنوع لصحة اقراره  
 بالمردد والعصاة وامانه لوماذ ونار ورائيه الحديث ولا يبرأ على زوجته  
 الحرة في امور النكاح **قوله** لعبد ولو كان ثانيا نكح وانما ملك المكاتب تزويج امته  
 لانه من الكلب **قوله** وكافر على مسلمه او ولد مسلم وكذا الولاية لمسلم على كافرة اعني  
 ولاية النكاح والتصرف في المال الا اذا كانت سلطانا وسيدة فلتقاضي  
 تزويج السبية الكافرة حسب الاول لها وكانت ذلك في مشورته **قوله**  
 فالولاية للام ثم لام الاب وفي القسمة **قوله** ثم الاخت لاب وام هو القسمة  
 به وبطل انها تقدمه على الام لانها من قوم الاب ويسبق ان يخرج عليه  
 ما رعت القسمة يجب ان الجدة القاسم تقدم على الاخت عند الامام وعند غير  
 يتركها والصحيح قول الامام فكان يسبق تقدمه على الاخت وكلامه يعطى  
 تاحزه لانه من ذوق الارحام **قوله** ثم لولاهم بقيد اشو الزكرو والانتب  
**قوله** ثم العجات ثم الاخوال اما ربهما القسمة الى ترتيب ولاية ذوق  
 الارحام فان الترتيب ليس طاهرا من كلامه وان كان مراد الله **قوله**  
 ثم بنات الاعمام ثم اولادهم بهذا الترتيب سخي ثم مولى الموالاة شر  
**قوله** او عندها الا شئت اي ولاية التزوج لغير العصبية من الاقارب بل  
 ان لم يكن عصبية فالولاية لتقاضي لقوله الصلابة والسلام الانكاح الى  
 العصبية **قوله** وهو الغياص لان الولاية انما شئت صونا للقرابة  
 عن نسبة غير الكفو والمرا والى الوصيات الصيانة وجه الاستحسان ان

منبذلي



الولاية نظرية والنظر يتحقق بالتقوية من هو مختص بالولاية الباعثة  
 على الشفقة هداية **قوله** والجمهور على ان ابا يوسف قال في المصداق  
 والآشهر انه مع **قوله** فالولاية للحاكم كلف لا يزوج القاضي البينة من ابنة  
 ولا من نفسه وبينه ان من لا يقبل منها دته له كذا لك لان قوله حكم وقوله لا يجوز  
 لم يذكر الحكم العقل لا يتوكله الدعوى بخلاف القول **قوله** والقاضي كذا انما  
 ان فرض له ذلك والافضل **قوله** بعبية الاقرب ولو زوجها حيث هو فالتظاهر  
 الجواز خاتمة ولا بعد بمصلد الاقرب بالاصح **قوله** والمراد بالابعد هنا القاضي  
 دون غيره لان هذا من دفع الظلم شوقا **قوله** وقال الشافعي يزوجها للفقير  
 اعتبار بمصلد **قوله** وقال زكريا لا يزوجها احد لان واية الاقرب فائمه ولا ولاية  
 للابعد ولا للسلطان مع ولايته ولنا ان هذه الولاية نظرية ولي من القدر المقتضى  
 الي من لا يتحقق برأيه فتوضاه الي الابد وهو مقدم على السلطان **قوله**  
 عند صاحب الكتاب هو الم **قوله** انه اذا كان له فائمه الخلاف يظهر من مقتضى  
 في المدينة هل يكون عتية منقطع **قوله** وعن زكريا لا يعرفوا موضع هذا  
 التحديد بغير من مذهب من ان الابد لا يزوج حال عبية الاقرب **قوله** ولا يطل  
 ولصدوره من ولاية ثامة **قوله** خلا فالزوجه حيث قال في حضور الاقرب بطل عقد  
 الابد كما لما اذا وجد بطل حكم التيم **قوله** وولي المحبونة اي في النكاح اما التفرق  
 في المال فلا ب الفاقا وكذا الحكم في المحبونة **قوله** ان بلغ محبونا صوابه  
 ان يلبس محبونة **قوله** لا الاب والاولى ان يامر الاب به ليصح النكاح **قوله**  
 وعند بحر الاب لانه اوفر شفقة ولنا ان الولاية منسبة على العتوية والاب  
 منها مقدم **بفضل في الكفاة** كما كانت شرطان في المذموم قبل الولي كان اعتبارا  
 نوع وجود الولي وهي مصدر كفاه اذا ساواه والمراد هنا مساواة مخصوصه

اوكون

اوكون المرأة ادن وهي صف الولي لاحتمال تولد تحت رجلا ولم لعلم حاله فاذا  
 هو عبد لا خيار لها بل للاولياء **قوله** معتبرة في الوصال كفاه  
 البينة **قوله** ان تكون فراشا للدين لا النساء لان الزوج مستفرض  
 فلا يفيطه دناه الفراش وهذا عند الكل في الصحيح كما في الخيارية لك  
 في الظاهرية وغير هذا عنده وعندنا لا يزوجها في حائرها **قوله** وقال  
 مالك وسفيان كان الاولى ان يذكر الكفر من ما عينا ايضا لموافقة  
 لها في **قوله** لا تقدر اب الا في الدين لقوله عليه الصلاة والسلام ان  
 سوابه كاسان المسقط لا فضل للمجرب على عزب انما الفضل بالتقوى ولنا في  
 عليه الصلاة والسلام الا لا يزوج النساء الا الاولياء ولا يزوج الا لولي  
 وماروياه في احكام الاخرة وكلامنا في الدينار يلى **قوله** فرق الرب <sup>العصية</sup>  
 لا غيره على ظاهر الرواية وعلى رواية الحسن الفتي بها روي النكاح باطلا كما مر **قوله**  
 ما لم تلد وشي ان يكون الحمل الظاهر كالولادة **قوله** وما لم يعرف القاضي ان يكون  
 فالالح فرق القاضي يطلب الولي كان اولى **قوله** وروى البعض كالحل بخلاف  
 التقدير بالكفاة من المصنف فانه لا يسقط حق العاتق لان المصنف منكم  
 بواجب وجوب وانكاره وجوب الشيء لا يكون اسقاطا له مسبوطا لو قال  
 وصفت بتر وحل يفي كفو له لم يبينه اذ روي بعد العقد ولم يعرف الزوج بغيره  
 ان لا يغير لان الرضا بالمجهول لا يتحقق **قوله** الا ان يكون اقرب منه  
 اي الا ان يوجد اقرب منه فتكون ثامة واقرب فاعلم **قوله** وقال ابو ثوبان  
 لو تيسر على الدين المترك ولنا ان الحنف فيه متوحد وهذا واحد غير متجزئ لكونه  
 بما لا يجزئ فيثبت لكل على انك لا كولاية الا ان يزوج **قوله** وعنه بالرفع

لان

س

له

نه



عطف على فوض وبالجرح عطف على المهر كالنفقة التي اداها بيا بوكالة  
 منها هذا اذا كان عدم الكفاة ثابتا عند القاضي قبل خصاصته فان لم  
 يكن لا يكون رضى بالنكاح وخيره **قوله** والكفاة تعتبر في ابتداء النكاح  
 ولا يبرز والى ما عليه **قوله** والعرب الكفاة اخرج في المهر انه مضمون  
 بين باهلة يقال ربنوا باهلة ليوا بالكفاة العامة القرب لا يفرق بين  
 فوف بالمخساسة ورده الكمال بان الضرر لم يفسد وليس كل باهل  
 كذلك بل منهم الاجواد استغنى قال في الحر بعد نفقه فالحق الاطلاق  
 ودل كلامه ان غير العرب لا يتكافى في العرب لكن في جامع قاض خات  
 المحب كفول للمب قال عالم البحر كفول لجهل العرب والعلوية لا تدرك  
 العلم فوق شرف الدب انتهى والعالم الغني كفول لجهل الفقرا فائدة  
 طبقات العرب ستوهي السقف بفتح السين ثم القبيلة ثم العماره ثم  
 البطن ثم العخذ ثم الزميلة ثم البيعة ثم قبيلة وقريش عماره  
 وبنو بطن وهاشم ثم نجد والقبا من قبيلة وقد نظمتها بعض الادباء في قوله  
 قبيله فوقها شغب ولعدها مائة ثم بطن فلو فخذ . . .  
 ولي يويو في الفتي الا فضيلة . . . ولا سدا لسهم ماله قد ف . . .  
 احزاب العرب اولاد اسما على عليه السلام والعجم اولاد فروع على اسماء  
**قوله** وقيال للعجم موال لان بلادهم تحت عنوة بآيد العرب وكانت  
 للعرب استرقاقهم فاذا تركوهم احرار فكانوا عتقوا وللوالى العتق  
**قوله** كاهل بيت الخلافة فلا يكافى فيهم غيرهم من القريشيين او قال  
 ذلك تكسبا للفتنة لان ظاهر قوله صلى الله عليه وسلم قد سب لعنه الله الكفا  
 لبعض برجل يقضي عدم الكفاة في ما يفرقها انتهى كلامه عدم

اعبار

اعبار الكفاة مسانعة غير العرب لانهم لا يفتخرون به بل بالدين  
**قوله** وان كان لولم نام السب بالحد والكفاة بين الذين لا يفتخرون بالان  
 بين ملكهم لو خروا حاكم يوق بينهما سكتا للفتنة لا لعدم الكفاة المحذور  
 ليس بكفو للعاقلة ولا عبرة بالجهل والبلد قاله وي كفو للمدين **قوله**  
 فمن له اب لم وطلم بنفسه او معتق غير كفول من ابوها مسلم او حر معتق  
 الشريف لا يكافى بالمعتق الوضيع وفي الفتا لا يبعد مكافاه لم بنفسه  
 لمعتق بنفسه **قوله** والنفقة اي نفقة سهران لم يكن يحترفا والافان ملك  
 كل يوم كفايتها لو تطقت الجماع والا فلا نفقة وبعد عننا بقنا ابه وامه ووجه  
 بالنسبة الى المهر سهران الا بما يتحلون عن الانثى المهر لا النفقة **قوله** قاله  
 والطار كفوان يعيدان المعبر في الحرف المتقاربة لاحقية المساواة  
 وعليه الفوق بحر **قوله** للولي اب العصابة على ما سرت **قوله** ان يفرق خات  
 كان قبل الدخول ولا مهر لها ونعده ولو حكما لها المسمى وكذا اذا مات  
 احد ما مثله **قوله** وعندها ليس للولي لان الزايد على العشرة حقها  
 ولا اعتراض على من استقط حقه كما في الاب والاولى لا يفتخرون بفساد  
 المهر وتغيرون بنقصانه ولا يفتخرون بالامراة **قوله** انما يصح له اب بنته هذا  
 الى محمد انما يصح على قوله الذب رجوع اليه من نقاد النكاح بلا ولي **قوله** او كان  
 قاولا لم فعل هذا لا يشهد عليه المسيلة وتبأ في كراهية **قوله** ولو زوج طفله  
 او نكح بالطفل لانه لو زوج امه الطفل لفتن فاحس لم يصح انفا لما فيه من  
 اضعاف المال وكذا ما سار المقر فانه المالمية **قوله** او امه الصغير غير كفوفه  
 تامل لان الكفاة غير معتبرة في جانب المراه للرجل عند الكل كما في الحارثية  
 ومن ما سار عن الظهيرية نفع منها **قوله** ومنها لا يجوز الزيادة وكذا لا يجوز

النقار



تزوجها من غير كفو لان الولاية معتدة بالنظر عند موافقة بطل العقد وله ان  
 الحكم يدور على دليل النظر وهو قرب القرية وفي النكاح مقاصد تروى على  
 ذلك بخلاف غيرها من الاولياء لعدم دليل النظر في ذلك **قوله** لغير الاب والمحدثين  
 المعتوقه وسيد الامه ويدخل في الغير وكيل الاب فالزوج الطفل يفتن فاش  
 لم يحزم فيه وسيجي ان يعقد بما اذا لم يفتن له المعداد الذي هو عين فاحش  
 اما اذا عينه فيمنع فهو **مقتضى الولاية في النكاح وعبره** الصواب في  
 الوكالة كافي الشيين ولما كانت الوكالة نوعا من الولاية كانت ناسية الولاية  
 الاصلية ثم ذكر العتوق لثبوتها لان النكاح بالاجازة انما يب الى المحرم  
 ويدا بالولي لقوته وان كان العتوق مفعول التوكيل **قوله** سب عمه في العتوق  
 اذ لو كانت كبريه فان باذنها كان وكيلان بغير اذنها فمقتضى هذه  
 المسئلة من حيث قولها والولي النكاح الصغير **قوله** من نفسه صواب  
 منه باسقاط من قال في المذهب زوجته امرأة وتزوجها امراه ولي  
 في كلامهم تزوجت باسرة ولا زوجت منه اسرة **قوله** اذا كانت الولاية له  
 بان لم يكن هناك غيره ولم يكن محجوبا عن هو ان تزوج منه **قوله** او يزكراه  
 كان عليه ان يعزل وجهها حتى يكون متفقا عليه **قوله** ينبغي ان يذكر  
 اسمها ينبغي هذا للوجوب لا للندب **قوله** وقال زفر والشافعي والامام  
 كون الواحد مملوكا ومملوكا كافي البيع فثبت هو في النكاح صغير ومعتق وكل ما  
 هو كذلك لا يمنع ان يكون مملوكا ومملوكا اذ لا مانع في المعتبر انما المانع في  
 المحقوق كالشليم والتم والابقا والاستيفاء في البيع اقبل ولذا رجمت المحنوت  
 اليه وتعقب با اذا زوجها على عبده فانه يلزمه تسليمه مع انه صغير محض  
 واجب بانه انما يلزمه بالزوجه لا باصل العقد كاي بيع واذا سلمه لا يرجع

الزوج

الزوج بشي ولو قال بالف من مالي او بالني هذه جاز ولا يلزم الوكيل بشي من  
 فائدة الاجاب ليعوم مقام القبول في عين صور بان يكون وليا او وكلا من  
 الجانبين او اميلا من جلبت وكيل او وليا من جانب او وليا من جانب وكيل من جانب  
**قوله** والامه والوام ولد **قوله** نكاح العتوق كل عقد صدر من العتوق وله ان  
 الرقوع انعقد موافقا على الاجازة وما لا يحيز له يبطل والمراد بالمحيز من له قدر  
 الامساك فلو باع الصبي ماله او اشترى او زوج امته او كاتب عبده توقف على  
 اجازة الولي ولو اطلق او خلع او اعتق عبده يبطل لعدم المحيز فتح واعلم ان العتوق  
 قبل الاجازة لا يملك لعقب النكاح قولوا ولا فلاحلاف البيع **قوله** وقال ابو  
 يوسف هو يقول لو كانت مور من الجانبين ينفذ فاذا كان فصولا  
 يتوقف ولها ان الوجود سطر العقد لانه شرط حالة الحرة وكذا عند العتية وطر  
 العقد لا يتوقف على حاورا المجلس بخلاف المأمور من الجانبين لانه يتقبل كلامه  
 الى العاقدين ولا فرق مندهما بين ان يتكلم بكلام واحد حبيب بين العتوق  
**قوله** خلافا لما في لان العقد وضع محكمه والعقوب لا يقدر على اثبات  
 ملكه فليعوا ولنا ان ركن التقرف صدر من اهله مضافا الى محله ولا ضرورة في التقف  
 فينفذ موافقا حتى اذ ارباب المصلح ينفذه وقد يتراعى حكم العقد من العتوق  
**قوله** والمأمور بنكاح امراه فكلها دلالة على انه لو عتقها وزوجها له مع احريم  
 لا يكون مخالفا بل ينفذ عليه في العتية ولو وكله ان يزوجه ولانه او قل لانه ف  
 بما زوجة جاز خاتمة **قوله** مخالف باسرا ثبت في عقد لانه لا وجه لتفنيها للمخا  
 ولا لتفنيها غيرها غير عين للجهالة ولا الى التقيين لعدم الاولوية فالرني المعربة  
 لتفنيها التعريف ورده الزلمي بان له ان يبيها واحدها واجب بان المراد اذا  
 لم يحزنه ويحيا ورده ولزوجها ايها في عقد من بعد الاول وتوقف الثاني وقيد با

او وكلا من الجانبين  
 فيكون العتوق  
 لا ينفذ بالعتوق  
 في النكاح  
 في النكاح  
 في النكاح

لغة

مراتب



لانه لا يكون مخالفا بالواحدة ولو صغيرة لا يجامع مثلها اجماعا ولو اختلفت في  
 تعيينها قال قول الزوج اذا صدقته المرأة خاصة **قوله** وعندها لا يجوز لان  
 المطلق ينصرف الى المتعارف وهو الزوج بالاكفا فلنا العرف مشترك او هو  
 عرف عمل فلا يصلح معتدا وذكر في الوكالة ان اعتبار الكفاية في هذا استحسا  
 عندهما لان كل واحد لا يجوز من الزوج عطف الزوج فكانت الاستقامة في  
 الزوج باللفظ هدية وهو ظاهر في ترجيح لقولهما وقال الطحاوي وبانه الاصل  
 للفتوى واختاره ابراهيم وابو السب واهل البيت لوزوجه بنته الصغيرة او مولا  
 لا يجوز وتكبيره فكذلك عند الامام وقال لا يجوز ولو زوج امرأة قد ابانها  
 قبل التوكيل لا يكون مخالفا لان يكون الموكل شي اليه من مؤخرتها وكذا لو  
 زوج من الي منها او حلف بطلانها فلا ان تزوجهما ويتبع الطلاق وفيه  
 خلافا من هو **باب المهر** لما نزع من بيان ركن النكاح وشرطه شرع في بيان  
 حكمه وهو المهر وهو اسم لما يتحقق المرأة بعقد النكاح او الوطى وله اسماء  
 بعضها في قوله صدقات ومهر محله ومزنية حبا واجرا غير عقره لان  
**قوله** وتفي منها الصدقات ومن الصدقات فتح الصاد وكسرها مهر **قوله** صح النكاح  
 بلا ذكره لانه عقد انضمام فيتم بالزوجين ثم المهر يجب شرعا ابان لرف  
 المحل فلا يحتاج الي ذكره لعقد النكاح هدية وكذا يصح مع غيره فهو **قوله**  
 وقال مالك لا يبيع ابا ببيع **قوله** واقله عشرة دراهم وزن سبعة مثاقيل كل  
 درهم اربعة عشر فتراطا مضروبة او غيرها ولو دينا او عرضا قيمته عشرة  
 دراهم يوم العقد ما في مخالفا بطلان مثل الوطى يتيوم الفضة هو **قوله** وقال  
 ان يزوجها له لانه حقا فيكون المقدرا اليها ولنا قولنا عليه السلام لا امرئ من  
 ماله هدية **قوله** بالوطى او الخلو الصحيح والباللصحة لا للبيعة لان المهر يجب

بالعقد

بالعقد ويتأكد لزومه بنحو الوطى من قبل **قوله** او بالموت اذ به ينتهي النكاح  
 والبر بانتهائه يتقرر بجميع مواضعه بحيث انه يتأكد ايضا بحسب الدعة لما سار من  
 انه لو ابانها بعد الدخول ثم تزوجهما في الدعة وجب كل المهر وان لم يدخل بها  
 لان وجوبها في الخلو ربا وحكم النكاح الفاسد في هذا حكم الصحيح وبما اذا  
 ازال بكارتها بنحو محجب بخلاف ما اذا ازالها بدفعة حيث يجب النصف بالطلاق  
 قبل الدخول ولو كان الدفع من احبب وجب بالطلاق مثل الدخول نصف المهر  
 على الزوج وعلى الاحبب نصف صداق مثلها ولو لم يطلف فعلى الاحبب مائة  
 مثل كامل **قوله** وبالطلاق او ولو اختلفت في الدخول وعندهما قولها  
**قوله** ينصف اب يعود النصف الي ذلك الزوج بمجرد الطلاق ان لم يكن مسلما  
 لها وان مسلما لم يطل ملكها منه بل توقف على القضاء او الرضا فينفذ نكاحها  
 بعد الطلاق من عتق او بيع او هبة دون تصرفه **قوله** وقال في رجب المتعة  
 لف والتمس **قوله** وقال كافي لا يجب سن لان المهر خالصها فتمكن  
 من تلبية ابدا كما تمكنت من استقاطه انما لان المهر حصة الزوج وانما يصير  
 ضالها في حالة التقا فملكه لا يرادون المهر هدية **قوله** والمتعة ان طلقها  
 قبل الوطى او فارقتها بايلا او لعان او حب او عتة او ردة او اباسه او  
 تقبيل ابنتها او ابها بشهوة بخلاف ما لو فارقت بغير بلوغ او عتق او عزم  
 كفارة او رضاع او تقبيل ابنة بشهوة حيث سقط المتعة كما لو اشرب من كوحته  
 من مولاها ملك ركة المولى الزوج في سب السقوط **قوله** بالنصف اب  
 لا بالقياس لان الاقضية متعارضة فثبت الزوج الملك على نفسه  
 باختياره وفيه عود العقد وعليه الهام لما كانت المهرج منه النصف هتاه  
**قوله** من كسرها فيه اشارة الي انه يعتبر حيا او هو المقتى به وقوله





على قدر ما يغير الى اعيان حاله وكانه جميعا اشارة الى اعيان حاله اشارة  
الزيتون وهو الاشبه بالفتنة كمن يعكر عليه قوله والصحيح انه يعتبر  
حاله **قوله** والصحيح انه يعتبر حاله على ما بالفتنة وهو قوله تعالى وسنقوم  
على الموسع قدره وعلى المقتر قدره ثم المنة لاثر اذ على نصف مهر شكلها ولا تنظر  
عن خمسة دراهم هداية **قوله** وبنحوه بكسر الهمزة الملاءة **قوله** ويكتب المكعب على وان  
مقود المدراس لا يبلغ الكعبين وهو غير عربي مصباح **قوله** وقال مالك شحنة  
كبي هذا مع ان الشئ قد مر ان النكاح لا يقع عنده **قوله** وعند أبي يوسف  
وان كان في نصف مهر ولا بالنظر ولنا ان هذا الغرض ليعين للزواج  
بالعقد وهو مهر المثل وذلك لا يتحقق فكذلك ما نزل من قوله والمراد  
بالأية الغرض في العقد اذ هو المقارن هداية **قوله** لزمت الزيادة  
اشارة الى جوان الزيادة فيه سواء كانت من قبض المهر او لا من زوج  
او ولي بشرط ان تكون معلومة المقدار وان تقبل في المجلس على الاصح  
او يقبل وليها لو صغيرة وقيام الزوجية وفي اشتراط بقا المهر في ذمة  
خلاف بهر **قوله** ومع خطها اي استقاطها المهر كلا او بعضا قبل او لا  
ولو بعد الوقت والسنونة لكنه يرتد بالرد وهذا اذا كانت دينا فلو عينا لم يرجع  
معنى ان لها ان تأخذ ما دام قائما ولو هلك في برة سقط المهر من **قوله**  
بلا من يمنع الوطى او بالحقة به صرر فتيل هذا في مرضها وانما مرضه  
فما منع مطلقا لانه لا يعبر عنه تكسيرا وفتورا وعادة وهو الصحيح ولو من  
لما منع رفق فتحتين التلاصق وقرن بالكون عظم وعقل فتحتين هذه وهو  
لا يطعن معه الجماع ثوبير وشرح **قوله** وصوم فرض على به اذ ارغضان لما  
لزمت من الكفاية بانساقه زيلبي **قوله** كالوطى اي في نكاح المهر كذا في ابر نظهما

صاحب

صاحب المهر وخلوة الزوج مثل الوطى في صور اتفاق كمن منع الاحت مشول  
واربع وكذا قالوا الاما ولقد راعوا زمان فراق فيه رجيل واوقوا فيه تطلعا اذا  
وقيل لا والصواب الاول القيل اما القامر فالاحصان يا ابل ورجعة وكذا التورث معقول  
ستوطوطي واحلال لها وكذا تحريم سبب نكاح البكر بمذول كذلك الغنى والتكفر قد  
عساه وكذا بالفضل تكبيل **قوله** او عينا وعنده اما المرض او ضعف في خلقته او كسر  
سنة **قوله** او حصا كذا الخشى الشكر ان ظهر حاله اما قبله فهو قوف **قوله** وقال الشافعي  
لها نصف المهر لان المهر ماله انما يصير مسوقا لوطى فلا يشارك المهر ولنا انها سلت  
المهر حيث رقت الموانع وذلك وسعها فتا كذا حرمته في الدار اعيان ربا بيع هداية  
**قوله** وقال اذا كان مجبورا لوطى لانه اعجز من المهر بخلاف العتق لان الحكم اذ لم  
سلامة الالة وله المهر عليها كمن في حق المهر وقد اتت به هداية **قوله** وراية المهر  
ان انة احدها لا يمنع وهو عليه الفتوى وكذا ما يمنع لاكله الا ان يكون عقوقا من **قوله** اما  
ان يكون صغيرا لا يعقل او مجنونا او معقيا عليه **قوله** كالت والد ارب المملوك بابها  
ومن الموانع ان لا يعرفها حيث اقامتها وبغير قية في انه لم يعرفها بخلاف ما اذا لم  
تعرفه والعرق لا يحجب نهر ولو لم تمكنه في الخلوة فان ذكر اصحت والا لان الدار انما يوطى  
كراهية الطرسوسي واقفه في الدرر والمخ قلت في الوهبانية ونهر مغلوص صاحب المهر  
لو خلاها ولم تمكنه من نفسها اخذت فيه المتأفرون انهم ولم يعيده بالذكور لوافق قائمات  
لهم الدمول وقال الزوج قبل الدمول فالقول لها ولو قال ان خلوت بك فانت طالق  
فخلاها طلقت ووجب نصف المهر ثوبير ولو خلاها وقال لم اجامعها وصدقة فعليه  
كمال المهر وهبانية وشرحها **قوله** احيانا طاب ارب انما وحيث العدة في الخلوة الفاسدة  
احيانا استحقاق التوهم السفار والعدة حتى السرخ بالولد فلا يصدق في ابطال حق الغير  
مختلف للمهر هداية **قوله** الا للمفوضة او هذا التركيب لا يخلو من خلل لان الذي يتم  
منه ان المتعة تحت لكل مطلقة الا للمفوضة فانها لا تحت لها وليس كذلك فتكون



استثنى الواجب من المستحب فلا يقع لان اسم المستحب لا يطبق على الواجب في اصطلاحهم  
وان كان مستحبا وزيا دة عين ودعوى الخلل عنوة اذ غاية الامر انما استثنى منقطع  
لان الواجب خلاف حجب المستحب في الاصطلاح **قوله** فايها واجبة ليس الواجب محض  
هذه الصورة فان المنة حجب في السمة الفاسدة عند عدم الدخول كما في الفاء  
وهذا اذا كانت الفرة من جهة اما اذا كانت من قبلها فلا تجب ولا تحجب **قوله** فيج  
وقال ان معنى سطر العود ان لا يعلل بصف البضع صدقا و بصفه من كوحا ولا يشترك  
في هذا الباب فيبطل الاجاب ولنا انه سمي ما لا يعلل صدقا فاصبح العقد وجب من المثل  
كما اذا سمي المحرور المختبر ولا يشتركة بدون الاستخفاف هداية **قوله** فيعلم القرآن  
سيفيان تقع مستتمة من اعل الفول بجوار الاستجار عليه ولما ارسل لقرض له جردا  
انه خدمته لها ولت من مشترك مصالهما فلا يقع سمة التعليل من بلالي **قوله** وقال  
بخدمته خدمته لان المسمى بالالا انه يخرج عن التعليل للمناقضة ولها ان الخدمة ليست  
بمال ولا تخف منه بمال وتقومها بالعقد للضرورة فاذا لم يجز بشي في العقد  
لا يظهر تقومه من المثل هداية **قوله** وقال ان في حوز لان ما يقع احد  
العوض عنه بالشرط يصلح مهر اعنده اذ بذلك تتحقق المعاوضة كما اذا تزوجها بمثل  
خدمة صراخا وعلى رعي الزوج عنهما ولنا ان الم شروع هو الاتفاقا للمال والتعليل  
ليس بمال وكذا المنافع على اصلها لان خدمة الزوج لا تحت بعقد النكاح لما فيه من  
المنفعة بخلاف خدمة حرا وخلاف خدمة العبد لانه عديم مولاة معنى حيث خدمتها  
فاذنه بخلاف رعي الاغنام لانه من باب القيام بامور الزوجية على انه ممنوع من رعيها  
هداية ولو تزوجها على سكنى داره او ركوب دابة او على ان تزرع ارضه مدة معلومة  
جاز بيعها والمراد بالزراعة ان تزرع ارضه بغيرها وليس له من الخارج فان شرط  
له من خدمته السمتية ووجب مهر المثل ولو جعل عتقها صداقتها فقلت صح وهو بالخيار  
في تزوجها فان تزوجها بمهر مثلها وان ابت الزمناها فمقتها الا ان الم المثل فلا تامة

لها

لها عند الامام فتح **قوله** ورجع عليها بالصف لانه لم يصل اليه بالهنة عن  
ما يتوجب لان الدراهم والدرافين لا يقيتان في العقد والفسخ وكذا اذا  
كان كدلا او مجوزا اخوة الزمة لعدم تعينها هداية اما المعين منها  
فكالعرض وليس لها رد ما كان بعينا ولم يثره بخيار الردية ونسب منها  
خيار العيب فلها رده بالعيب الفاضل ويرجع لقيمته صحيحة ففتح والبقر  
والنقرة قبل كالعرض ونسب كالمزور **قوله** فان لم يقبض بقرض معفو  
فتبث الالف **قوله** وذهب الالف اي المقبوض وغيره **قوله** او وهب العرض  
بعضا كان ادنى الزمة بقرض معفو من التبتد ما لا **قوله** وهو القياس لانه  
سلم له المهر بالابرا فلا يبرأ عما استحقه بالطلاق وجه الاستحسان انه وصل  
اليه عن ما سحبه بالطلاق قبل الدخول وهو براه ذمه عن نصف المهر ولا يابى  
بأخلاف الب عند حصول المعفو وهداية **قوله** وقال في الثانية اعتبار  
البعض بالكل وله ان المقصود الزوج وهو سلة نصف الصداق بلا عوض فلا  
تتوجب الرجوع عند الطلاق هداية **قوله** ان لا يخرجها الى اخره جاصل  
شرط ما فيه متعدها او لزي رحم منها مما يحل الانتفاع به فلو تمالا لخرجها فان  
كافة المني عشرة فصاعدا وجبت لها وبطل الحرام والاحل لها مهر المثل ولو شرطت  
لكل المنفعة لاجبي ولم يوف فليس لها الا المسمى ولو الو شرط ما يضرها من **قوله**  
او على الفان اقام الخا صله انه سمي لها مهر على تقدير مهر على تقدير  
ضر **قوله** فلم يزوج عليها اخوي كان عليه ان يقول فلم يخرجها ولم  
يزوج عليها **قوله** فلها الالف لرضاها بها مع صلاحها لان يكون مهرها  
فلها مهر المثل وان طلبها قبل الدخول بحسب نصف المسمى في المسلمين لسقوط  
الشرط **قوله** وعند زفر السطاط فاسدان لانه ذكر للبضع بدلين



على سبيل التقليل وهما الالف والالفان فتسمى الجمالة ولها ان ذكر كل واحد  
من الشرطين يدر له فيهما ولا يثبت ان الشرط الاو لم يمتنع فيعلق العقد  
ثم لم يمتنع الشرط الثاني لان الجمالة ثبات منه ولم يفسد النكاح لانه لا يبطل بالشرط  
الفاصلة وطول بالفرق بين هذه المسئلة وبين ما اذا تزوجها على النثران  
كانت جميلة وعلى الف ان كانت قبيحة حيث يقع فيها الشرطان اتفاقا واجبا  
في الاولى وحدث المخاطرة في السمنة الثانية لانها لا تدرى ان الزوج غير جمالا  
وفي المسئلة الثانية لا مخاطرة لان المراد اما جميلة في نفس الامر واما قبيحة غير ان  
الزوج لا يعرفها وجميلة تصبغها لا يوجب المخاطرة فيصع الشرطان عنانية ومقتضا  
صحتها اتفاقا فيما اذا تزوجها بالالف ان كانت مولاة او لرس له امرأة وبالف ان كانت  
حره الاصل وله امرأة لكن الخلاف منقول فيما والاولى ان يجعل مسئلة القبيحة والجميلة  
على الخلاف فقد نص في نوادر ابن سماعه عن محمد بن علي الخلاف فيها في **قوله** ولو تزوجها  
على هذا العبد او على هذا العبد حاصلا ذكره في موضعين مختلفين فتية احد الحبرين او قل  
**قوله** حكم مهر المثل هذا اذا لم يشرط الخيار لها لتأخذ ايا ثبات او الخيار له على ان يبط  
اياتا فان شرط مع اتفاقا لا تنفك المأزعة في **قوله** وقال لها الاوكس لان المال  
وجب على الزوج والاقل منه متيقن والشك يقع في الزيادة فلا يجب الزيادة بانك  
وله ان السمنة مجهولة وجمالة السمنة توجب مهر المثل مسوط فتد بالنكاح لانه  
في الخلع والاعتاق والافراق يجب الاقل اتفاقا والفرق ان هذه ليس لها موجب  
اصل يعار اليه موجب الاقل **قوله** فلها نصف الاوكس لان الراعي في مثله  
المتعة ونصف الاوكس يزيد عليها عادة توجب لاعترافه بالزيادة هدية فلو كان  
اقل من المتعة وجبت راية فالواجب في الطلاق قبل الرجوع ليس الاستقة منها  
في **قوله** او على فرس او حمار او على احداهما فقط لا على التزويروا ظهر الفعل  
لكن اولي دفعتهم انه من المسئلة الاولى اذ موضوع هذه انه تزوجها على الحيوان

بين

بين حبه دون نومه نهر وقتيد بالمهم لانه في المعنى لهذا العبد او العرس للثب  
الملك لها فني مجرد القول ان كان مملوكا له والاف لها مهران تأخذه بشرائه  
فان مجرد ثمنه فنيته ففج وكذا لو اضافها الي نفسه فلو قال علي عدي ولد اعد  
بنيت لها الملك في واحد وسطا معاني ملكه وعليه نفقته نهر **قوله** وان شأ  
اعطاها قيمة الوسطا وتجبر على القول ونفقت القيمة يجب اخلاف الاوقات من  
الغلا والرخص هو الاصح **قوله** وقال ان نفق يجب مهر المثل لان عند ما لا يصلح  
ثمن في البيع لا يصلح سمي في النكاح اذ كل واحد منهما معاوضة ولنا انه معاوضة مال الفير  
مال فحلبناه التزام المال ابتداء حتى لا يفسد باصل الجمالة وشرطان ان يكون للمهر ما لا  
وسط معلوم رعاية للحاينين وذلك عند اعلام الحبر بخلاف مجهوله لانه لا وسط  
له هداية والوسط من العبد عمر الحبر والابن الاعلى بالاسود الا ان نهر **قوله**  
او على هذا العبد فاذا هو حر يعطى حلا لا واسا راب خرام **قوله** اما في النوب  
فبالا اتفاق لان هذه جمالة الحبر ولو على عشرة دراهم ونوب فلها العشرة فقط ولو  
طلها قبل الدخول فلها خمسة الا ان يكون مستقها الزخا لينة وكان ينبغي وجوب الخمسة  
ولو كانت مستقها الزخا لينة السمنة نهر **قوله** وعند مالك النكاح فاسد لان الحبر والخمر  
لا يمكن احبائه على المسلم وتسميته عنه وجوب غيره بالعقد فتبين الفساد كما لم يبع  
لقول نقصد السمنة وضار كانه لم يسم شيئا فوجب مهر المثل بخلاف البيع فانه لا يجوز  
بالاسمية عن زبدي **قوله** وفي عكسها بان تزوجها على هذا الحبر فاذا هو قتل او على  
هذا الحرف فاذا هو عبيد **قوله** لها الملك رالمه هو الاصح عند الامام **قوله** سنية على  
اصل لا خلاف في هذا الاصل انما الخلاف في التخرج فالامام المومع العبد والمحل  
مع الخرج واحد لا اتحاد الصورة والعنى فالعبرة بالاشارة والى رالمه لا يصلح مهر  
توجب مهر المثل وقال ابو يوسف خبان مختلفان لا خلافا بينهما حكاه في المعركة للمير



ووافق محمد بن الحنفية المحل لان المطلوب منه غير المطلوب من الاخر فالزليعي اذا  
 العقد بالسر عند اختلاف الخبر فيظن ان كان المسمى يمكن ان يجعل مهر او يثبت في الدفعة  
 بنونا هي المهر المسمى من غير خيار والافان بن حنيفة وروصفه فلها الوسط منه ويجوز الزوج  
 مهر المثل وانما وجب ابو يوسف في العبد القمية وانما يجب عبد وسط الاعبار الا ان رده من وجه  
 انتهى **قوله** بان فالهرري او كذا الوبالغ في وصفه بان قال طوله كذا وعرضه كذا فلم يرد ذكر  
 الاجل مع هذه البالغة كان لها ان لا تقبل القمية والاصل فيه ان كل ما جاز فيه السلم كان لها ان لا  
 الا المسمى ما لم يحضر فيه خبر الزوج فيه وصحة السلم في الباب موقوفة على ذكر الاجل لا في المكيل  
 والموزون فانه اذا ذكر صفة تجبده خالية من التعدير صهيدي او يجبر به يتعين  
 المسمى وان لم يذكر الاجل لان الموصوف فيها يثبت في الدفعة حال الايضاح لغرض **قوله**  
 مهرها العبد لانه مسمى ووجوب المسمى وان قل يبيع وجوب مهر المثل **قوله** لها العبد وقيل المهر  
 لانه اظهرها سلامة العبد بن حنيفة عن سيلم احدهما فوجب قيمته **قوله** لها العبد وقام مهر  
 مثلها لانها لو كانتا حريتين يجب تمام مهر المثل فاذا كان احدهما عبدا يجب العبد وتمام مهر  
 المثل هداية وقيل يكون احدهما حرا لانه لو استحق كان لها في الباقية قيمة النفاق او قول  
 وفي النكاح الفاسد وهو ما فقد شرط من شرائط الصحة **قوله** اذ فرق بينهما  
 ويح عليه التفريق اذا علم به وكذا يجب على كل منهما من غير محض من صاحبه مهر **قوله**  
 بالوطي في القبل لا بالعقد لانه ولا بالخلوة للمانع الرعي فيها وخص المهر مع ان حرمة ما  
 انما تكون ايضا به لان الكلام فيه ولو ادعت فساد وهو محتمة فالقول قوله وعلى من كسبه فرق  
 بينهما **قوله** وعند زفر لواعبار بالبيع الفاسد ولما انها استقلت حتما في الزيادة لولا  
 بما دونها والنازع لا تقوم الا بالعقد ولو يوجد بخلاف البيع فانه تقوم بنفسه ولو كان  
 مهر المثل اقل من المسمى يجب مهر المثل لعدم صحة التسمية ولو لم يكن المهر مسمى او كان محجورا  
 لا يجب بالقام بلع اتفاقا زليعي **قوله** ولا بالخلوة الصحيحة ستميتها صحيحة **قوله**

ويثبت

ويثبت البت لانه عتباط في اثباته **قوله** ويجب العدة بعد الوطى لا الخلوة عدتها الطلاق  
 لعدة الوفاة لو مات عنها **قوله** من وقت التفريق او متاركة الزوج وان لم تعلم  
 المرأة بالمتاركة في الاصح ولا تحق الممتاركة الا بالقول كمتاركتك او متاركتها او خليت  
 سبيلك وخليتها او انكار النكاح ان كان خبرتها فهو متاركة والا فلا زليعي وهذا في المدة  
 بها اما غيرها فتفتقر لابتدات قال في الفتح ويجب ان يكون هذا في العقد اما فيما  
 بينها وبين الله اذا علمت انها حاصت بعد اخر وطى ثلاثا فيسعى في جعلها  
 الزوج انتهى ومحلها فيما اذا فرق بينهما اما اذا حاصت ولم يفارقها فليس لها الزوج  
 النفاق محو ولو قال لم ادخل بها فالقول له ولما كانت المتاركة في معنى الطلاق  
 بالزوج اما الفسخ فرفع العقد فلا يخفى به **قوله** اذا استوبا متاخرين  
 ان يتوبا في العلم والادب وكما لا الخلق وعدم الولد وقالوا العبد حال الزوج ايضا  
 في يلزم بشرط ان يكونا المحجورين المثل رجلين او رجلا وامراة ويتنطبق لقطعة  
 النكاح فان لم يوجد فهو فاقول قول الزوج مع عيسته وانما تعتبر هذه  
 الاصلطاف وقت الزوج دخيره **قوله** وصح ضمان الولي المهر ولو عاقدا لانه  
 سفير محض لكن بشرط صحته فلو في مرض مرنه وهو وارثه لم يقع والاصح من  
 التلث وقيل المرأة او غيرها في مجلس الصان **قوله** ومطالب زوجها اذا كان بالفا  
 وله مطالبته ابي الصغير الخ من او لم يحن بجري يوديه من مال ابته لامن مال نفسه  
 در ولو ادب الولي بعد ما ضمن من مال نفسه فله الرجوع في مال الصغير ان اشهد  
 انه يوديه ليرجع والا فهو منقطع استحسانا زليعي واعلم ان عدم الرجوع عند عدم كونهما  
 خاص بالادب لان الابا يتحملون المهر عن ابائهم عادة بخلاف الوهي اذا ادعى حكم القات  
 فانه يرجع كبقية الاوليا غير الادب ولو اشترى الاب له ما يוכל ولقد من مال نفسه كان له  
 الرجوع في ماله لعدم العرف منه ولا يطالب الاب بمهر ابنة الصغير الفقير اذا ازوج  
 الا اذا امنه كما في النفقة **قوله** ولها منعه ليعتصم حتما في البذل كما لقين



حق الزوج في المهر لهدية قال في الدايغوا اذا كان المهر عينا بلسان معارضا  
 يقدم تسليم المهر ولو عينا لان القبض والتسلم هنا مقدر ولا يعذر في البيع وكذا لو لم  
 ان كانت صغيرة قولي لغير الاب والمجد تسليمها قبل ان يقبض الصداق من له ولا يهتبه  
 فان سلمها فهو فاسد وترد اليه بينهما وسليمها نفسها غير صحيح قللوا في استردادها بجر **قوله**  
 من الرولي اي ودوا فيه **قوله** والاخراج اي من بيتها واما تفسير الاخراج بالمساخرة  
 فما لا ينبغي لانه يومهم ان له اخراجها من بيتها الي بيت اخر في مهرها بجر **قوله** حتى يومها  
 مؤنا اذا اوفاه لا يخرج الحق لها وعليها او لزيارته ابويها في كل جمعة مرة او الحاد  
 كل سنة او لكونها غاسلة او قابلة لا فيما عدا ذلك وان اذن كانا عاصيين والمهر حراز  
 الحمام بلا تزني **قوله** وان كان المهر كله موجلا وقال الكمال ليس لها منع نفسها  
 يقبض الموجل مرة معلومة او قليلة الجاهلة كالحصاة بخلاف المتفاحشة كالي المسيرة  
 وهبوب الزرع حب يكون المهر حالا انما والتا جيل بالطلاق او الموت صحيح على الصحيح  
 الوفاء به وبالطلاق يتجمل به ولو راجعها لا يتا جيل بجر **قوله** وقال ابو يوسف ليس  
 احد لانه لما طلبت اقبله كله فقد رضى باسقاط حقه في الاستمتاع وبقره يفتي بغير  
 الدين فقد اختلفت الفتوى وهذا اذا لم يشترط الدخول قبل الحل ولو شرطه لم يفسد  
 الا الاستمتاع اتفاقا بجر **قوله** خلافا لما لان العفو عليه كله صار مسلما اليه بالوطاة  
 الواحدة او بالخلوة ولقد اتينا كد بها جميع المهر فلم يبق لها حق الحبس كالباب اذا لم  
 المبيع وله انها منعت ما قابل البدل لان كل وطاة تصرف في المبيع المحترم فلا تخلو  
 عن العوض ابانة لحظه والتا كد بالواحدة لجهالة ما ورها فلا يصلح سراجها للعلم  
 ثم اذا وجد احد صار معلوما حقت المزا حدة هدية **قوله** ليس للزوج ان يسافر  
 بها اي حيرا عليها وهو المختار وعليه العمل والفتوى راجع لقوله وكثير من الخارج لا يقولون  
**قوله** ولو اختلفا في قدر المهر هذا اذا لم تلم نفسها فان سلمت وقع الاختلاف في حال الحدة  
 او بعد الموت فانه لا يحكم به المثل بل يبار لها اما ان تقر بما تجلست والا حكمنا عليك بالانكار

استحقاقا لغير البيع  
 ولو الجدية وبالاركان  
 يفتي

نهر في الزمان  
 عن الفتى والفتى  
 وعلم الفتوى

للعهد ثم يعمل في الباني كما ذكرنا لانها لا تسد فيها الا بعد قبضت من المهر عادية  
 ريلو ويحله فيما اذا ادعى الزوج ايضا لستى اليها اما الرولم يرفع فلا يفتي ذلك  
 بجر وفتية ما لم لانه لا يتا في ما قاله في حال موتها سر من لاني **قوله** بعد الطلاق  
 او قبله صوابه بعد الدخول او قبله كما عبر به في الفسخ **قوله** قبل الطلاق صوابه بعد الرولي  
 بقرينة تقابله الا في **قوله** فان نكلا عطاها السنن لا قواره او بقره بالتكول في **قوله**  
 بينتها اليه لانها تثبت الزيادة **قوله** بينته اذ لم لانها تثبت الخط وحاصله ان البينة  
 بينة من لم يشهد له الظاهر **قوله** وان كان مهر المثل الفادى به بغيره لم يشهد لاحدها  
**قوله** يجب بالي الممثلة لا بالجميع **قوله** لعدم رجحان الاختار كثير البداة بيمين الزوج لان اول  
 التليمتين عليه فيكون اول البينتين عليه كتقديم الشرب على البايغ في التحالف **قوله** وان قام  
 البينة بقي المثل ثل البينتين لا استواءيهما في الدعوى والاثبات ثم يجب مهر المثل كله فيتنجى رقيب  
 الزوج لان بينة كل واحد منها تنفي ستمية صاحبه فخلا العقد عن الستمية تنجى مهر المثل ولا كذا  
 التحالف لان وجوب مهر ما يقرب الزوج بحكم الاتفاق والزائد بحكم مهر المثل في **قوله** قول الر  
 وحاصله ان التحالف في مصل واحد وسوما اذا خالف مهر المثل قولها **قوله** والامح قول الكرخ  
 قال في الجرم ولم ار من رجح تخنخ الراريز والزي رجح في المبروط والمحيط يخرج اذكر في تحيل  
 كلام الم عليه ليطلق ما صرح به في باب التحالف في الزيد وتقدم الزيلع وغيره ثل صاحب  
 ما فوج الراريز يؤذن بترجحه وصح في النهاية وقال قاضي فان انه اولى ولم يذكروا  
 الباب الصغير غيره واضير الم له هنا لاني في اختياره غيره في موضع اخر امي **قوله** وحكم  
 النعمة اذ هذا اذا كان المي دينا فان كان عينا كما مر في احد العبدت واحدها ارفع من الامر كان  
 لها النعمة الا ان يرعى الزوج بان ياخذ نصف الاوكس لان نصف الالف هناك ثابت بيمين  
 لاقتناها في ستمية الالف فكان النصف متصفيا كذا بالمتيقن وتلك نصف العبد ليس ثابت  
 بيمين لعدم الغائبة فلم يكن النصف نصف الا بالباقي رة فاذا لم يوجد سقط البدل ان  
 فوجب الرجوع الى النعمة بداي **قوله** قبل الرولي بها كذا في النسخ والصواب والخلوة بها **قوله**



بعد الاختلاف متعلق بقوله الع طلتها **قوله** واما جواب الجامع الصغير ووجه  
التوفيق انه وضع المسئلة في الاصل في الالف والالفين ومنفعة مثلها لا تبلغ نصف  
الالف الذي يقرب الزوج عادة فلا يفيد التحكيم بل الظاهر سنده له ووضعها في  
الجامع الكبير في العشرة والمائة ومنفعة مثلها تزيد على نصف العشرة عادة فيفيد التحكيم  
والمذكور في الجامع الصغير سالت عن ذكر المذكار فيحل على ما هو المذكور في الاصل وكذا  
المذكور في هذا الكتاب سالت عن ذكره فيحل على المذكور في الجامع الكبير **قوله** وقال  
ابو يوسف القول قوله قبله وبعده اي بعد الطلاق وقبله بناء على حل الشئ والصواب  
بعد الوطى وقبله لان المرأة مدعية للزنا وهو ينكرها ولها ان القول في الدعوى  
قوله من ينهد له الظاهر والظاهر ههنا ههنا سنده له مهر المثل لانه هو الواجب الاصل  
في باب النكاح وصار كالصانع مع رب الثوب اذا اختلفا في مقدار الاجر يحكم بتمه البيع بجر  
**قوله** ان يدعي ما دون العشرة قال الربيع هذا شبه بالصواب **قوله** اجابا عما اعترضها نظام  
لان احدهما يروي السنية والاخر ينكرها لقول قول المنكر وكذا عند ابى يوسف لنقد السنية  
بخلاف ما تقدم لانه امكن الغنى بالمتفق عليه وهو ما لم يكن متكلرا في يلهي **قوله** كالجواب في  
حارصا منها لان اعتبار مهر المثل لا يسقط بموت احداهما **قوله** ولو في الفدر حق التركيب لقول  
لان مع الواو يتوهم ان السرطوا صل والواصل لا يذكرك له جواب وهذا الجواب مذکور ويجوز  
ان يكون لو للوصل وذكور الجواب لا يتبع من ذلك ان كان الاكثر عدم الذكر محي **قوله**  
ولا يحكم مهر المثل لان اعتباره عنده سيقط بموتها لان موتها يدل على انقراض  
اقرارها بنهر من يقدر القام مهر المثل وفي المبسوط المحقق بالنكاح فلان اسيا  
المهر المسمى وهو اوقاها والنفقة وهي اصغفها ومهر المثل وهو المتوسط انا لا قو  
لا سيقط بالموت والاصغف سيقط بموت احداهما والمتوسط سيقط بموتيهما لا بموت  
احدهما في يلهي **قوله** وعبرها بغيري بمهر المثل لانه صار دينيا في ذمة كالمسمى  
**قوله** قال قول قوله لانه المملوك فكان اى بحبه المملوك هذا اذا لم يذكر وقت

الرفع

الرفع جهة اخرى غير المهر فلو قال اصر فوا لعين الرنا غير الشئ وبعضها الى الحنا  
لا يقبل قوله بعد ذلك انه من المهر فتيته ولو عوضته ثم ادعاه عارية فلها ان يرد  
المومن من حبه بجر **قوله** بهينه فان حلف والمبعوث قائم فلها ان ترده وترجع ميا في  
المهر وانها لكافان مثليار دت مثله والامر يرجع بجر **قوله** في غير المهر الاكل هو ما لا  
يفد ببقا به كالعسل والسن والنساء الحية والسياب والجارية **قوله** فالقول لها يعني  
مع ميتها بجر **قوله** ليه ان يحبس من المهر وله ان يحبس من النسوة فوج **قوله** في ذمة  
او المتامن كالزينة ذلك فهو **قوله** بمعية اراد ما ليس بحال كالدور وهذا شروع في بيان مهر  
الكفار وسيا في بيان انكحهم **قوله** فلا مهر لها اي ولا متعة حق لو اسلم او ترافعا النيا لا يحكم  
به **قوله** وعند هاله مهر المثل لان اهل الذمة التزموا احكامنا في العائلات والنكاح منها وكذا  
جز على مهر احكامه من لزوم النفقة والعدق وشوث الب والتوارث وحيا والبلوغ وحرية  
الطلقة فلا نكاح المحارم ولهم المهر لم يترموها ما يعققد وت خلافة منها الاما شرط عليها  
وقد امرنا بتركهم وما يدعون من **قوله** لان في المثل او كذا لو كان الزوج وحده مسلما  
**قوله** والاصح ان الكل على الخلاف كذا في المهر اية وفي الفقه ظاه الرواية وجوب مهر المثل  
في النكاح عنه وذلك المنة كالنكاح لانها لا يبالى بماله عندهم فذكرها لغو **قوله** وعند زفر  
مهر المثل لان الشرع وقع عام فثبت الحكم على العموم ولما ان اهل الحرب لا ولاية لنا عليهم  
لنباين الدارين هداية **قوله** عينا اب غير شار اليه **قوله** لها قمة الخمر لان الخمر  
شئ ليس اخذ قمة كاخذه عينة والخمر بر قمي فاخذ قميته كاخذه عينة حيث كانت القمة  
بدل عنه كانه مسلينا اما اذا كانت بدلا عن غيره كما لو اشترى ذبي من مثله واراختر  
وشفعها سلم فانه ياخذها بقمة الخمر يراذ في بدل عن الدار المشفوعة وانما صير اليها  
للمقدير بها ويلو ذلك ان تتولها نحن فيه هو بدل عن منافع البضع وانما صير اليها للتقدير  
بها وروينا لانها بدل عن منافع البضع اذ سنا فعد انما قولت بالخبر وبالا سلام



تقدر اخذ القيمة فضروري ان يكون العقد صحيحا فله شبه العقد من حيث  
 انه موكل للملك في المقتضى **قوله** وقال محمد لها القيمة لان النسبة صحيحة لكون المسمى  
 ما لا عندهم الا ان امتنع التلي للسلام فوجب القيمة **باب النكاح الوتق قوله** اي لم  
 ينفذ لان عدم الجواز في العائلات التي منها النكاح يكون بمعنى عدم النفاذ حقيقة من غير  
 احتياج الى قرينة وكيف والقرينة موجودة وهي قوله في فضل النكاح **قوله** وبكاح العبد والامة  
 بلا اذن السيد موقوف وما ذكر في باب لا يعيد بما ذكر قبله استطراد ان تكرار **قوله** الا باذن السيد  
 اراد بالسيد اراد بالسيد من له ولاية التزوج مالكا كان او لا اذ الاب والجد والقاضي والولي  
 يمكنون تزوج امة اليتيم دون عبد غيره **قوله** وقال مالك لان عليك الطلاق فبذلك  
 النكاح ولو قال صلى الله عليه وسلم ايما عبد تزوج بغير اذن مولاه فهو عامر هداية اي زان **قوله**  
 ولم يهرج للامة ولو مدبرة او ام ولد **قوله** اي في مهرها اي باعه سيده مرة واحدة لانه من يلقف  
 عليها دين تقضي من المهر **قوله** بيع في مهرها اي باعه سيده مرة واحدة لانه من يلقف  
 برقبته وقد ظهر في حق المولى فيومر بيده فان امتنع باعه القاضي بحضرة الا اذا رضي ان  
 يورث عنه فان لم يورث المهر لم يبيع فانما يطول بالباقي بعد عتقه الا اذا باعه منها في  
 دين النفقة يباع مرة بعد اخرى لغيره اذا اجتمع مره اخرى يباع ايضا ولو زوج عبده من امة  
 لم يجز على الاصح وقيل يجب ثم سيطر رجل الخلف اذا لم تكن الامة ما دونته مريونة فان كانت  
 يبيع ايضا **قوله** طلقها رجعية اجازة لان الطلاق الرجعي لا يكون الا بعد النكاح الصحيح  
 وكان الامر به اجازة امتضا بخلاف قول المولى تزوج اربعا او فروع عتق بالمال حسب لا  
 ثبت الحرية امتضا لان مراط الاهلية لا يمكن ابطالها امتضا بخلاف النكاح لان العبد  
 اهل له **قوله** لا طلقها ولو قال بامنا الاحماله الاجازة والرد الثاني النكاح  
 العبد المقتدر بخلاف النكاح المحض لانه معيب والامانة تنهض سببا لامتضا بقوله ولو قال  
 له طلقها كان اجازة ولو قال اوقع عليها الطلاق او طلقها طلقة تقع عليها كان اجازة لان النكاح  
 للمنادلة **قوله** يتناول النامد وينتهي به الاذن عند الامام حتى لو تكلمها ثانيا صحها

المثل من قول  
 وقال ابو يوسف  
 ولا يملكها  
 حتى وقت

مقتضى الفسخ ان مهر الامة  
 يثبت لها ثم ينفذ  
 الى المولى

او غيرها

او غيرها لو وقف على الاجازة واجمعوا ان الاذن والوكالة لا يثبتان بالوقوف  
**قوله** وعندنا لا يتناول لان المقصود من النكاح في المستقبل الاعفاء والتخصيص  
 وذلك بالجائز بخلاف البيع لان بعض المقاصد حاصل وهو ملك التفرقات وله ان القفا  
 مطلق فيجوز على اطلاقه كما في البيع وبعض المقاصد في النكاح القاسم حاصل  
 كالب هداية ولونوي المولى الصحيح فهو فقط تقيده كما لو يرض عليه ولو يرض على  
 القاسم مع وجه الصحيح **قوله** بل يورث حقها اي الزايد نظاما اليه بعد استيفاء  
 القمار من الموضع مع دين العتق **قوله** لا يجب بتوسيتها ولو شرطها الزوج  
 على المولى في العقد لانه لا يقتضي والفرق بينه وبين صحة لو شرط حرية اولادها  
 وان كان العقد لا يقتضي ان يتولى من المولى على معنى تغليب الحرية بالولادة وهو صحيح  
 بخلاف البتوية فانها لا تقع بتعلقها عند ثبوت الشرط لكونها عدة مجردة فتح  
 ومقاديرها انه لو باعها او مات عنها قبل الوضوع فلا حرية ولو ادعى الزوج الشرط  
 والاشية له حلف المولى **قوله** ان يخلي بينها مجرد ذلك غير كاف بل لا بد ان يورثها  
 ولا يتخيرها فان كانت تذهب وتجي وتخدم المولى لا تكون بتوية ويكون في التلي  
 الواجب بالعقد قوله اذا طهرت بها وطميتها **قوله** تخدمه بضم الدال من باب  
 قتل والخادم واحد الخدم غلاما كان او جارية مختارا **قوله** له ذلك وله السر  
 بها وليس للزوج منع طهرية **قوله** اي العبد والامة سئل المديروا والولد والابن  
 المولى الاستبراء بل يندب ولو ولدته لا قل من حول فهو من المولى والنكاح قاسم  
 بحرية الاستبراء وثبوت الب **قوله** دون المكاتب والمكاتبه بل يوقف على اجازتها  
 ولو صغيرين الحاقا بالباقي فلو ادعى انفتقا قبل الرد عادم موقوف على اجازة المولى  
 لا على اجازة المولى اهلها ان لم يكن عصبة غيره ولو عجز التوقف نكاح المكاتب على  
 رضي المولى فانما يعود موت النكاح عليه وبطل نكاح المكاتب لانه طرا حلا بان يزوج  
 فابطله **قوله** لا يحبر العبد لان النكاح من حضارص الايدي والعبد داخل تحت



ملك المولى من حيث انه قال فلا يملك انكاحه بخلاف الامة لانه مالك منافع بعضها  
فملك مملوكها ولنا ان الانكاح اصلاح مملكه لان فيه عتق من الزنا الذي هو سب  
المعلاك او النقصان فملكه اعتبارا بالامه هداية **قوله** وعندنا لا يسقط اعتبارا بموتها عند  
انقضاء اذ المقتول ميت باجله فصار كما اذا قتلها احبني ولنا انه منع الميراث قبل  
التيم بغيره في منع البدل كما اذا ارتدت الحرة والقتل في حق احكام الدنيا يحصل  
انقلافا حتى وجب القضاء والدية قلنا في المهر هداية **قوله** وقيل لا يسقط  
الراجح **قوله** لا يتل الحرة نفسها قبله كذا الامة في الصحيح لان المهر لمرأها ولم  
يرجع منه مع فلو قال لا يتل المرأة كان اولي ركن الاستيصال وقيل وارث الحرة اذها  
لانه لم ينف واذا فضا ركن لا يحسن وقال الشافعي وزفر سيقط اعتبارا بالردة  
وقيل المولى اتمه ولنا ان حياية المولى على نفسه غير معتبرة في حق احكام  
الدنيا تشابه موتها حتى انها بخلاف قتل المولى فانه معتبر في حق الدنيا حتى  
حب النكاح عليه هداية **قوله** سيد الامة ولو بدرة او ام ولد ام المكاتبة فينفى  
ان تكون كالحره **قوله** وعندها الهيا لان الوطى حقه حتى يثبت لها ولاية الطالبة  
وفي العزل تنقصر حقه ويشترط رضاها كالحره وله ان العزل يحل عقود الولد  
وهو حق المولى فيعتبر رضاه وبهذا نرى حره هداية **قوله** واعتقت الصواب  
العتق بالغ او تم كاي الهداية والودعة للعتق دون الاعتاق **قوله** امة ولو بدرة  
او ام ولد تنازع فيه تزوجت واعتقت **قوله** او مكاتبة ولو مكاتبة السيف  
**قوله** خيرت في مجلس عليها بالعتق ولو في غيره الرعي سوا كان برضاها ولا  
ولو صغيرة تاخر الي بلوغها ولي لها خيار بلوغ في الاصح كما مر ولو افتارت نفسها  
بلاعلم الزوج يصح وقيل لا ولو لم يعلم ان لها الخيار حتى ارتدت ولو افتارت نفسها  
فتحت مع الا اذا فنى بالحق ولو بالامه الحرة اذ ان زوجها حر لم يعتق  
خيرت سوا ملت في دار الحرب اذ في دارنا بعد الاسلام وليس هذا حكم على ما في دار الحرب

حب

بل

بل قسوي وبطل بما يدل على الاعراض كخيار المحيرة ولو جعل لها قدر ا على  
انتخابه فتعطلت سقط خيارها من **قوله** فلا يهر لأحد لا السيد ولا  
لها هذا اذ الموطاها فان وطيرها وجب المهر فان كان الموطى قبل العتق  
فالمهر له والاقلها **قوله** لا خيار للمكاتبة لانه لا نقاد للشايع عليها الا برضاها نصا  
كالمحره بخلاف الامة فان رضاها غير معتبر ولنا ان بريرة كانت مكاتبة ولان الملك  
يؤد اعليها كالا مة وهو الموجب للخيار في **قوله** لا خيار لها ان الامة وان لم  
تكن مكاتبة ان كان اولا ان العبد ليس بلفولها بخلاف الحر ولنا ان زوج بريرة كان  
حرا حتى اعتقت ولا خيار له لا رديا والملك عليها وهذا العتق لا يختلف بالحر والعبد  
ولما كان لها دفع الزمادة ولا عتق ذلك الا بابطال اصل النكاح كان لها ابطاله دفعا للفرق  
عنها وان لم يرها ابطال الحق الزوج في **قوله** واعلم ان خيار العتق خيار البلوغ في اتمه  
سقط بالقيام على المجلس وان المحمل به عذر فتثبت للامة فقط وانه لا سطل بالكون  
وان كانت بكر او ان العرقه فيه لا تنوقف على الرضا خاتمة وبها ايضا ان خيار العتق  
يختل خيار المحيرة وانما يقارنه من وجه واحد وهو ان العرقه في خيار العتق لا يكون  
طلافا وفي خيار المحيرة تكون طلافا انتهى ويراد عليه ان المحمل بان لها الخيار في خيار  
المحيرة ليس بعدد بخلافه في الاعتاق وقروا منها بان الامة لا تنفرغ للعلم بخلاف  
الحره وتنقضاء خيار المحيرة لو كانت امة لغز وبالمحمل جامع العصولي والظاهر ان  
المحمل في المحيرة ليس بعدد مطلقا لانه ظاهر لا يخفى على احد **قوله** تعتقت عسارة  
الهداية ثم عتقت **قوله** ولو تكت بلا أدت لم فرضها في الامة وان كان العبد كذلك  
لترتب المسيلة التي عليها نفق يعاقبها بالنكاح لاها والاشرف شيئا غير اذن لها  
ثم عتقت بطل العتق للمالك وبالا لانه لان الحره الصغيرة لو تكت بلا أدت لم يفت  
توقف على اجازتها لا سيما لم تكن اهلا اصلا وكذا المولى الا بعد اذ ازوج مع وجود الاقار  
فما اقلبت الولاية الم توفقت على اجازته متا نفة اطلق في الامة مثل المدبرة وام



الولد الا ان هذا مسلم في المدة اذ اعتقت في حياة المولى اما اذا اعتقت بموته  
 ولم يخرج من الثلث توقفت نفادته حتى يودي السعاية عند الامام وعندهما  
 يجوز واما ام الولد فلا ينفذ نكاحها لان العدة وجبت عليها من المولى كما اعتقت  
 والعدة تمنع نفاد النكاح خائيه ويسفيان يقال فان نكاحها يبطل لانه لا يمكن  
 توقفت مع وجود العدة اذ النكاح في العدة فاسد بعرضه هذا ينبغي ان يشترط ام الولد  
 من اطلاق الم **قوله** ينفذ لان التوقفا عما كان نحو المولى وقد زال **قوله** بالاختيار  
 لان النكاح انما كان بعد العتق فلم يجز ان يزوجها من قبلها ولو اقترن نكاحا لزوجها  
 فضولي واعتقها اخر واجاز المولى الكل فلا خيار لها ايضا **قوله** وقال زفر لا ينفذ  
 لانه كان مرفوعا على اجازة المولى والاعتق ليس باجازة وبعد العتق ارفع الولاية  
 فيبطل قوله فالمجهول لانه استوفى منافع مملوكة له وكان ينبغي ان لا يكون الكل له لقول  
 الامام ان المهر يقابل جميع الرطات التي توجبه في النكاح لئلا يحلوا الوطي عن المهر واجاب  
 في الجريان قسمته على جميع الرطات انما هي اذ لم يخلف النكاح لان المحالبة لا تضر فيه اما اذا  
 اخلف كما هنا لم يمكن قسمته بل يحتمل من حصل الوطي عليه ملكه امته **قوله** ومن وطئ امته ابنه  
 لم اراد بالامنة العتق بغير مئة قوله وعليه قيمتها فلو ادعى ولده او ولد امه ولده  
 من جهة الاب او ولد امه كما يشبه لا يقع دعواه الا بيقدر يق الاب بحيط وقيد بابنه لانه لو لم  
 جارية اصله وان علا او زوجته فولدت فادعاه لم يثبت سبه الا ان يصدفه المالكه انما  
 حلال له وان الولد منه وادعاه لم يصدفهم ثم دللها ثبت الب من خائيه وحكم الب حكم الاب  
 فلو قال امه ولده لكان اولى برحمة **قوله** فولدت فتد به لانها لو لم تلد وجب عتقها  
 واراد بغيرها ولا يحد قاذفه في الوحيين **قوله** فادعاه بشرط كونه حرا مسلما عاقلا  
 فلو كان عبدا او مكاتب او مجنون او كافرا لم تقع دعوته لعدم الولاية اما بالترقية فغيره  
 مؤثقة عند الامام نافذة عندها ولو كافرا من اهل الذمة صححت ولم اخجلت بملها  
 ولو افاق المجنون ثم ولدت لاول من ستة اشهر صححت استحقا وفيه اشارة الى انه  
 لو ادعاه قبل الولادة لم تقع ولما رده بجر قال في المهر في انما لو ولدت لاول من

ستة اشهر من وقت دعوته ان تقع وهو اذا ادعاه وحده فلو ادعاه مع الابن  
 قدم الابن ولو كافرا سريكين قدم الاب والعرف لا يحق **قوله** اذا كانت اب كاهنة  
 ملك الابن فلو كانت مشتركة بينه وبين الاب او غيره وجبت حصته الزويك من العتق  
 وقيمة بائنها لا تقام وجبة الملك اذ ما فيها من الملك يكتفي له في الاستيلاء واذا منح ييب الملك  
 في بائنها حكمه لا شرط **قوله** من وقت العلوق فلو ولدت له في غير ملكه او فيه وا  
 عن ملكه لم اشتراها لم تقع الدعوى لان الملك انما يثبت بطريق الاستناد الى وقت  
 العلوق فيستدعي قيام ولاية الملك من حين العلوق الي الملك وهذا ان كذب الاب فان صدقه  
 صحت الدعوى ولا يملك الجارية كما اذا ادعاه احبب وعتق على المولى بجر **قوله** وعليه قيمتها  
 فغيره كان او موسرا لانه وان كان له ملك مال ابنه للحاجة اليه البقا ولهذا كان له ملك امته للحاجة  
 اليه صيانة ما به الا ان حاجته اليه بقاء من له دونها الي بقاء نفسه فلهذا يملك منه بغيرها  
 والطعام بغير قيمته **قوله** لا عتقها لان الاستيلاء عبارة عن الفعل الذي يحصل به  
 الولد فيقدم الملك على الوطي ضرورة **قوله** ولا يمة ولدها لانه انقلب حرا **قوله**  
 لا يصير ام ولده لان الاستيلاء لا يغير حق الملك او حقيقته وذلك غير ثابت **قوله** ويكون  
 الولد حرا لانه ملكه اخوه فصنف عليه **قوله** وعليه العتق فلو الوطي عن الملك وسط  
 الحد للبهة **قوله** وقال زفر وان منى بعبث العتق لان الوطي وحده لا يغير الملك اذ الملك  
 انما يثبت ضرورة بفتح الاستيلاء فثبت بغير العلوق فلا ضرورة في نقله الى حال  
 الوطي **قوله** بالوف كذا بالجنون **قوله** اما عند بئونها او بشرط بئوث الولاية للمخبر  
 من وقت العلوق الي وقت الدعوى فلو جات به لاول من ستة اشهر من وقت انتقال  
 الولاية اليه لم يقع منه **قوله** ولو زوجها اباه ولو فاسدا او تزوجها الاب بان كان الولد  
 صغيرا خائيه **قوله** وعند ان منى لا يقع لان ماله من الخف يمنع صحة النكاح وضابط  
 كجارية مكاتبه او مكاتبته ولما ان المانع من النكاح حقيقة الملك او صفه وكلاهما مستف  
 عن الاب وانما له حق الملك وذلك لا يمنع الا برب ان الواهب له التزوج بها لو هو بية

جها



وان كانت له حق الملك بالاسترداد والمنازع في امر الملك وفي الملك حصة  
 فيقول **قوله** لا العتية لانه لم يملكها **قوله** ليس زوجها المرافعة بالبالغ **قوله** ليس  
 انه لم يزوجها امرته اذ لو زاد بان قال يملكه بالثمن اعتقت لم يصح حيا لولا ما قبل  
 كان سببه باوقع العتق عن نفسه فلا يغير النكاح بحرق **قوله** وقال في قولنا لا يغير لان طلب  
 ان يعق المأمور عنه وهو محال لانه لا يعتق مما لا يملك ابن آدم فلم يصح الطلب  
 فيقع العتق عن المأمور ولما امكن يصح بتقديم الملك لطريقه الاقتصار اذ الملك  
 شرط لصحة العتق عنه فيصير قوله اعتقت مملوكا منه ثم الاعتاق عنه واذا ثبت الملك  
 للاموستد النكاح **قوله** وقال ابو يوسف الرضا لانه امكن يصح بتقديم  
 الملك هبة سقط منها العتق ولما ان العتق الذي هو شرط فيها لا يمكن اثباته  
 اقتضا لانه مقل حسي ولا وجود له في حق القول بخلافه القول فانه يفتن  
 قولنا اضره **باب نكاح الكافر قوله** نعم اذ لم يزل من العتق باهل الشرك لان  
 الباب معنود لنكاح اهل الكتاب ايضا الا ان يقال انهم داخلون في اهل الشرك والاصل  
 ان كل نكاح صحيح بين المسلمين فهو صحيح بين اهل الكفر وان كل نكاح حرم بين المسلمين فقد  
 شرط يجوز في حقهم اذا اعتقدوه ويعتدون عليه بعد الاسلام وان كل نكاح حرم بحرمه المحل  
 كالمحرم يقع جائزا في المناجح العرف لا في الشر **قوله** رد ابنه وبنهم جائز الشرط جوازه في  
 دين الزوج خا صه ابن كمال وفيه تامل **قوله** وفي رد نكاح فاسد لان الخطأ  
 عامة فكل منهم وانما لا يقع فيهم اعراضا لا تقو برافا ذلرا فموا واسلوا والمحرمة قاعة  
 وجب التفريق ولما ان حرمة المعتدة مجمع عليها فكل ما سئل من لها وحرمة النكاح  
 بغير شهود مختلف فيها ولم يترسوا احكاما جميع الاختلافات ولا يبيح ان المحرمه  
 لا يكتف انبائها خالصا للزوج لانهم لا يخطبون بحقوقه ولا وجه اليه احياب العدة  
 خا للزوج لانهم لا ينفقونه بخلاف ما اذا كانت تحت مسلم لانه يعقده واذا صح  
 النكاح بخاله المرافعة والاسلام حاله النكاح والسهادة له شرط فيها وكذا العدة لا  
 يانها كالتكويح اذ اوطيت بشهة هداية وفيه ان الكفار يخطبون بالعلماء والنكاح

طلب التملك  
 بالالف ثم امره  
 باعتاق عبد الار  
 وقوله اعتقت

سها

منها واجاب في الجواب انه لم يتحقق معاملته بل فيه معنى العبادة هذا اذا نرا انما اوسم  
 احدها والعدة باقية اما بعد انقضاءها فلا يفرق بالاجماع **قوله** اذ اسلم كذا  
 اذ اسلم احدها او نرا انما النكاح عبرة واحدة احدها لا عند الامام خلافا لما اذا اطلقها  
 فلانما وطلبت التفريق فانه يفرق بينهما اجماعا كما لو خالعهما ثم اقام معها من غير عقد وتزوج  
 كتاب كناية في عدة مسلم او تزوجها قبل زوج اخر فطلعت منها فلا فاق في هذه الثلاثة  
 يفرق من غير مراعاة بحرق **قوله** لم يفرق لبقا من الاخر بخلاف اسلامه حيث يفرق لان الاسلام  
 يعلو ولا يعقل هداية **قوله** وقال ابو بطل واهبوا انهم لا يقولون لان الارث ثبت بالنص على  
 خلاف القياس في النكاح الصحيح بطلنا فيقتصر على **قوله** ولا يملك مرتدا او مرتدة احد  
 اما المرتد لاستحقاقه القتل والامهال فزوجه النكاح لا يفسخ عنه ولا يرد من وجب  
 عليه القصاص لان العتق مندوب اليه واما المرتدة فلا يملكها بحسب التماس وحصة الزوج تستطرها  
 ثم وهذا لا ياتي في الامة المرتدة لانها لا تحبس **قوله** ولا حرميا ولا ميا لاجابة اليه فان  
 الكافر يصدق بها **قوله** والمولد يتبع احوال ائمه في دار ولوحكم بان كان الصغير في دارنا  
 واسم الاب ثمة بخلاف العكس ولا يتبع الجد والرحمة وضو المراج بهذا مما خالف فيه الحد  
 الاب ويتصور تبعيته لانه المسألة وابوه كافرين اسلمت فقبل عرض الاسلام عليه ولدت  
 معراج **قوله** المجوسي كذا الوثني وسائر اهل الشرك **قوله** ثم من الكتاب والنصارى  
 ثم من اليهودية في الدارين لانه لا يبيح له بل يخيف كجوسي وفيه الاخرة اسد غنايا  
 ولوقال المقران خير من اليهودية او المجوسية كغير الانبياء الخيرية لما يقع بالقطع لكن ورد  
 في السنة ان المجوسي اسد حال امن المعتزلة لانباء المجوسي خالفين فقط وهو لا خالف  
 لاعدله وروى البرازية **قوله** ولا يحل ان عند الشافعي للمعارفة فاحدها يوجب المحل  
 والاخر يوجب المحرمه فخرج المحرم بخلاف ما اذا كان احدهما مسل لان الكفر لا يعارض الاسلام  
 ولما ان حل النكاح والتناكح من احكام الاسلام فيخرج بها كما يزوج بالاسلام فلا يتحقق  
 المعارفة ولانه يعقده التوحيد وقوله يزوج المحرم شيقض عما اذا كان احدهما مسل لا يزوج

بتوارثه



**قوله** ولو اسلم احد الزوجين او الجوسيين او زوج الكتاب **قوله** والآخر  
 بينهما ولو الزوج صيا محيرا او الصبي كالصبي ويتفطر عقل غير المحير ولو محنونا  
 بعوض على ابويه فابها اسلم بغيره فيبقى النكاح فان لم يكن اب تعف القاضي عليه  
 وصح نقض عليه بالفرقة ولو اسلم الزوج وهي بجوسية فتسردت او تنصرت  
 بغير نكاحها كما لو كانت في الامتداد كذلك **قوله** واباؤه طلاق وابا المحير واحد  
 ابوي المحير طلاق وهو من لعوب السائر حيث يقع الطلاق من صغير ومجنون زليل  
 وفيه نظر اذ الطلاق من القاضي وهو عليها لانهما فليس اهلا للانقياع بل للزواج كما لو  
 ورث قريبه ولو قال ان حنيت فانت طالت محن لم ينعكس لان ذلك لا يدرى  
 محنوا وقع **قوله** وقال ان معنى ان كان له ملك النكاح قبل الدخول غير متاكد  
 فيقطع بنفسه الاسلام بعده بيا كذا قيل الى انقضائه لان حنيت كما في الطلاق  
 ان القاصد قد فات فلا بد من سب يشيخ عليه الفرقة والاسلام طاعة لا يصح سب  
 من غير من الاسلام لحصول القاصد بالاسلام او يحصل الفرقة بالابا بغيره **قوله** وعند اب  
 يوسف لا يكون طلاقا لان الفرقة سب يشترك فيه الزوجان فلا يكون طلاقا كالفرقة  
 سب الملك ولها انه فاق الامساك بالعرف فوجب الشرح بالاحسان فان طلق والا  
 تاب القاضي منابه في ذلك اما المرأة فالزوي اليها الفسخ فاذ الت تاب القاضي منابه  
 فيه بخلاف الملك فان الفرقة فيه لا يهدى المعنى بل للشأن في بغير **قوله** لم يثبت حتى تحق  
 لان الاسلام ليس سب بالفرقة وعرض الاسلام معزز لعرض الولاية ولا بد من  
 الفرقة دفعا للفساد فافنا شرطها وهو من الحيض مقام البك في حق البهره واليه  
 وان لم تحض ثلثه اشهر ولا يلزمها عدل بعد البيوتة بمعنى الحيض ولو كانت في الملك  
 عند الامام الا ان تكون حاملا ثم يلا **قوله** وعندك معنى سب الفرقة السبي كان  
 التباين اثره في انقطاع الولاية وذلك لا يؤثر في الفرقة كالحزب الثاني من السلم  
 الثاني من ما سب تقيضي الصفا للساب ولا تحققت الا بانقطاع النكاح ولنا ان

ح التباين حقيقة وحكا لا تستلزم الصالح فتساب المحرمين والسبي بوجوب ملك الرقبة  
 وهو لا ينافي النكاح ابتداء فكذا انقا وصار كالسرايم هو يفتقر الصفتان في عمل عمله وهو  
 المال لا يفي بعمل النكاح وفي المختار من التباين ان دار حكا القصد الرجوع هداية  
**قوله** وعندهما يلزمها العدة لان الفرقة وقعت بالدخول في دار الاسلام فليزما  
 احكام الاسلام وله ان العدة لم تكن ملك النكاح وتساين لم يبق النكاح فلهذا العدة  
 ان ملك **قوله** وارثا واحد احدهما او يشمل ارثا المرأة وهو ظاهر الرواية وهو الصحيح  
 وبما في عامة النسخ ويجوز على الاسلام وعلى جريد النكاح مهور سبي ولو دينار ولكل  
 قاض فقل ذلك رضى ام لا ويرى من سعين وبعض النسخ وسبق في عدم الفرقة  
 بردها عما لا احتيا لها في الفرقة بالدر الكتاب يجرى قوله مني فرقة بطلاق هو يقدره بالا  
 وفرقة ابو حنيفة بان الردة منافية للنكاح تكونا مناهة للعدة والطلاق رافع  
 فتعذر ان يجعل طلاقا بخلاف الابا فانه يعفو الامساك بالمعروف فيجب الشرح وكذا  
 يثبت الفرقة بالابا على القضا هداية **قوله** وهو قول زفر لان ردة احدهما منافية وفي  
 ردتها ردة احدهما ولنا ان بني حنيفة ارتدوا ثم اسلموا ولم يامرهم الصحابة رضي الله عنهم  
 بجدي ان كتمهم والارثا رافع منهم معاملة التا دح هداية فالمراد بالمعنى ان لا ينفك  
 سبوا احدهما فالمعنى الحقيقي فتعذر رة غير **باب العشرة** لما حوز نكاح القدر  
 من النساء كذا القتم سميت من غير ان اعتراف ما هو لهم اوجب ما حوز **قوله** مصدر  
 قتم بمعنى العشرة وهي لغة تعين الانصاف وسرعا التزوي بين المنكرات في النبوة  
 لا الجماع والمحبة ويستطاعتها بالجماع ثمرة ويجب ديانة احيانا ولا يبلغ مدة  
 الايلة الا بمرضاها ولو تضررت من كثره جاعده لم تحز الزمانية على قدر طاقتها  
 والراية في تصور المقدار للقاضي مخرج **قوله** وهو فرض ساقفة متاق المتقول  
 وقال في التهرير ان يكون فرضا لظاهر الادة اشد وسية ظاهر نظرا لان الفرقة  
 لا تثبت بالظاهر بل بالفرج القطعي محوي قال في الفتح وهو واجب لقوله  
 بعد بيان قل الاربع عقيد لعدم خوف عدم العدل ويثبت المنع من الاكثر من واحد

با



عند خوفه عدم العدل وشيئ من النع من الأكثر من واحدة عند خوفه فعل الجاهل  
 عند فقد هذه أمه **قوله** المتكاثرات هو المحرم والمطائقا بليتها ماها والمطابق رقبيا  
 ان قصد رقبيا قسم لها والا لا والمجبوب والحض والعين كالنخل جرد وعما والشم النخل  
 ولا يجامع المرأة في غير يومها ولا يدخل لبلا على التي لا قسم لها ولا بأس ان يدخل عليها  
 نهارا واحدة ويومها في مرضها في ليلة غير قافان ثقل مرضها فلا بأس ان تعلم عنده  
 حتى تنف أو موت جوهرة ومن له امرأة واحدة لا يتعين حقها في يوم من كل أربعة  
 أيام في ظاهر الرواية ولو كان له متولدا واحدا فلا قسم ويجب ان لا يعطيهن وان  
 يوب سنين في المضاجعة ولا يلزم بعد تمام الدور على نسيه ان يتخذ دورا علمين  
 عقب تمامه فانه لم ترك المتي عند الكل لعصب الليالي والفرد بنفسه اركان بعد تمام الدور  
 على نسيه سراريه وامهاته اولاده لم يمنع من ذلك واذا اشنع الرجل من القسم بضرب لسان  
 لا يتذكر الحلف منه بالمجس لانه يفوت بعض الزمان ولا يعززه في المرة الاولى بل اذا عاين  
 بعد ما ناه القاصي اوجبه عقوبة وامه بالعدل **قوله** كالمجنونة يعني التي لا يحاسب  
 منها وحالها ونفسا وتونا وتفاكليم **قوله** فيه اي في القسم لاطلاف قوله عليه السلام  
 والسلام من كان له امرأتان وما الى احداهما في القسم جالوم العيالة ونسقه مايل  
 ولان القسم من حقوق النكاح ولا تفاوت بينهما في ذلك والاختيار في مقدار الدور والزوج  
**قوله** والمهر منصف الامة لان حل الامة انقص من حل الحره بدليل انه لا يجوز نكاح  
 معها ولا يعدها فلا بد من اظهار النقصان في الخوف **قوله** ولها ان تزوج لانا  
 استقطت حقها لم يجب بعد ولا سيط **كتاب الرضاع قوله** كما ان النكاح  
 هو الاولي ان يقال ان الحرمة حاصلة بالنكاح بلا واسطة وفي حرمة المصاهرة  
 وفي البرجندي اوردته معتب النكاح لانها نظيران من حيث انها بيان الحرمة  
 ارضان من حيث ان النكاح سب للمحل والرضاع سب للحرمة امدومه بتفاد  
 ان التي الواحدة يكون نظيران عند ابا عبار الحية **قوله** هو مص الرضع اللبن  
 اي وصوله الى خوفه من اطلاق الب وراذه اليه من فله او انقه لامن غيرهما

بسط

بسط العلم بالوصول **قوله** من ثديي الادمية ولو بولوا ارضية او اسيه فخرج بالادمية  
 الرجل والنساء والمجنبة والثدي للمرأة وقد يقال للرجل ويذكر ويوث **قوله** صحيح  
 يكون اللبن فنوب **قوله** الا خمس رضعات لقوله صلى الله عليه وسلم لا تحرم المصاة ولا  
 المصان ولنا قوله نقاب راحها تكم اللتي ارضعكم وافواكم من الرضاعة وقوله صلى الله عليه وسلم  
 يهرم من الرضاع ما يحرم من لب من غير فضل ومارواه مردودا قلنا او منوع **قوله**  
 وحرمة به او لا يدرى من ارضعها فاراد واحد من اهل القرية نكاحها يجوز ان لم يظهر علانية  
 ولم يهد به خافية واطلاقه يفيد التحريم في المدة ولو بعد النظام بلا استغناء بالطعام وهو ظاهر  
 الرواية وعليه الفتوى وروى الحسن ان الكوفي بالطعام لا يثبت الحرمة قال الزبيدي وعليه  
 الفتوى والاكثرون على الاول ثم الارضاع بعد المدة لا يجوز على الصحيح لانه جزا الادمية والاشنا  
 به بغير ضرورة وتحرام نعم اجاز البعض التداوي به اذا علم انه يزول به الرمد ولم يجوزوا شربه  
 للتداوي به **قوله** وقال زفر لانه احوال لان الحول حسن للمحول من حال الى حال ولا بد من  
 الزيادة على الحولين ثابتي فيقدر به ولنا قوله نقاب وحمله وفضاله فلا يكون شهرا ومدة  
 الحمل اذا هاتيه أشهر فبقي للعضال حولان وقا صلى الله عليه وسلم لا رضاع بعد حولين  
 وله هذه الآية ووجهه انه تعالى ذكر سنين وضرب للمأدرة فكانت لكل واحد منهما تمامها كالامل  
 المزوب للدينين قام المنقصر في احدى هاتين في الثاني على ظاهره ولا بد من تغير القدر  
 وذلك بزيادة مدة يتقود الصبي فيها غير اللبن فقد رث بأدب مدة الحمل والحديث يحمل  
 على مدة الاستحقاق وعليه يحمل النص المتبدجولين هداية وقولهما ارضعوه بغير كناية فيصح  
 العلامة قاسم وفي الجوهره الفتوى على قول الامام **قوله** الامام احنيه واخيه استثنائا فاعل  
 حرم لامن حرم لان الفعل لا يشتمل منه وهو استثنائا منقطع لان حرمة من ذكرها بالمصاهرة  
 لا بالاب او المحرم بالاب السبعة المذكورة في الآية والمشتني ليس من سمها فامم يكن الحديث  
 مشا ولا استثناء الفقهاء **قوله** والاخت ابنة وبنته وجدة ابنة وبنته وام عمه وعمته

شرطان نقل  
 نقل الرضعة فلو  
 ارضعها اهل القرية  
 فلم يكره





وام خاله وخالته وعمته ولده ومنبت عنه ومنبت اخت ولده وام اولاد اولاد ه  
فهو لا من الرضاع حلال للرجل وهذه تنع صور بقول باعتبار الذكورة والذكورة  
التي ثمان عشر وباعتبار ما يحل لها في سنة ودلائل من لا يجوز تزوجها بام اخيه  
وتزوجها بام اخيه وكل منها يجوز ان يتعلق الحمار والمجرو راعين من الرضاع تعلقا  
معنويا بالعضاف كما ذكر كان يكون له اخت نسبه او بها كان يجتمع مع اخوه على ترتيب  
اجنبية ولا خير رضاعا لم اخير رضاعية فهي مائة ومائتان **قوله** لان اخت ابنه وعمه  
لان اخت ابنه من اللبن يجوز ان لا يكون واحده منهما كما اذا ادعى ولد لراسته بينهما  
ثبت اللبن منها وكانت بنت كل واحد منهما اخت ولدا لا خولا بنته ولا ربيبة  
ولذا اهل له نكاحها **قوله** متعلقا المراده التعلق المعنوي لا الفصلي  
زوج موصفة او كذا سيد بها قيد بالزوج لانه لو زين باسراة فولدت منه وار  
هبة جاز لا اصول الزايف ونوعه التزوج بها نهر وهو الاوجه دراية لا رواية  
سما توهده صاحب الجرح شربلا ب وفي الجوهرة ان وطى امرأة بشبهة لم تحلت  
منه فارضفت بفوائد الواطي من الرضاعة وعلى هذا كل من بينت نسبه لا يثبت  
بين الوطى فيثبت منه الرضاع ومن لا يثبت نسبه لا يثبت منه الرضاع اهل  
**قوله** لم يثبت منه قديبه لانه لو لم يكن منه كما اذا تزوج ذات لبن من غيره فاضف  
بنتا كان لابنه من غيره بالتزوج بها هذا اذا لم تلد من الثاني فان ولد من  
كان اللبن له وان حملت فقط كان للاول عند الامام نهر وتودر بعد ما عطف  
اختص بها مواهب **قوله** خلا فالساقف لان الحرمة لشبهة البعضية واللبن  
بعضها لا بعضه ولنا قوله صلى الله عليه وسلم يحرم من الرضاع ما يحرم من  
اللب والحرمة من اللبن من الجانبين فكذا بالرضاع ولانه سب لنزول اللبن  
منها فيضاف اليه في موضع الحرمة احتياطا هداية **قوله** ولا اهل من ربيبة

قوله

له او

قوله لا يثبت له الا اذا كانت اللبن لو احدث وان لا يثبت ولا يثبت ولا يثبت  
لاب فقط الا اذا انقضت الموصفة واتخذ الزوج غير ربيبة موصفة بصيغة اسم المفعول  
**قوله** ولدر موصفها بصيغة اسم الفاعل لانه اخوها من الرضاع وافاد بالجملة الاولى  
اشترط الاجتماع من حيث المكان في الاجنيين وبالنسبة عدم اشتراطه في الاجنبية وقوله  
اذ الرضعة اخت لولدها رضاعا سواء ارضعت ولدها ام لا **قوله** وعندهما ثبتت به الحرمة  
لان العبرة للغالب كما في الماولة ان الطعام اصيل واللبن تابع له في حق المقصود فصارت كالملقة  
هداية **قوله** وقال الشافعي اذ احبل هو يقول انه موجود حقيقة ونحن نقول المغلوب  
منه موجود حكميا كما في الهني هداية **قوله** لا يثبت بكل حال اي من حالتي التقاطر وعدمه  
او تناول اللقمة لقمة اما لو حساه حوا الى شربه لم يثبت شيئا ينفى ان تثبت الحرمة  
في قوله جميعا ونقطة يسفي بمعنى يجب ولذا احدث فيها قاضي خان شربلا في **قوله**  
يتعلق التحريم باعلمهما لذا بالثواب في الجوهرة ويثبت التحريم من المراهقين اجمعا  
اذ اتاوا به لبيهما **قوله** وقال محمد وزفر لان الحبس لا يغلب التحشرفان  
الشي لا يصير مستهلكا في حقه لاتحاد المقصود هداية ورحم الله من المشايخ وقال  
في التجرانه اظهر واحوط **قوله** ولبن البكر هذا اذا حصل من بنت شبع بسنتين  
نضاغدا ولو لم يبلع متعالم يتعلق بلبنها التحريم جوهرة **قوله** وقال الشافعي  
لبن الميتة لان الاصل في ثبوت الحرمة المراهقة ثم تعدى الى غيرها بواسطتها وبالجملة  
لم يثبت بخلاف هذا لا يوجب وطوها حرمة المصاهرة ولنا ان السب هو الحزب  
وذلك في اللبن لعن الانثى والامانة وهو قائم باللبن وهذه الحرمة تظهر في الميتة  
دفنا وبثما اما الحزمية في الوطى فليكنونه ملاقاتا بحال الحرث وقدر الالموت فافترقا  
هداية **قوله** لا الاحتقان مثله الاقطار في اذن واحليل وحائفة وانه يثوب **قوله**  
ولا لبن الرجل كذا الخن المتكحل الا ان قال الشافعي انه لا يكون على غزائته المرأة والا  
لا جوهرة **قوله** وعندهما ثبت ما لا احتقان كما ثبت ربه الصوم ووجه الفرق على  
الظاهر ان المفسد في الصوم اصلح البدن ويوجد ذلك في البراوا اما التحريم في الرضاع  
معنى الشر ولا يوجد ذلك في الاحتقان لان الغريب ومولاه من الاصل هداية **قوله**

قوله

2



وكان محمد بن اسماعيل هو الامام البخاري صاحب الصحيح وتمتلك في ذلك بقوله صل  
 الله عليه وسلم كل صبي من اربعة سنين او ثلثا على تدب واحد جرم احد ما على الاخر قال في القح  
 والله اعلم بصحة هذه الحكاية فان من تدبر بواقع تراجم في الصحيح وحسن استباط الا  
 حكام من الاحاديث جزم باستبعادها عند انتهى **قوله** ولو ارضعت المرأة الحولون  
 عدتها عن ثلاث وكذا الواو جره رجل في ميا نهر **قوله** ضربها امرأة زوجها وجمعها  
 وسوا من امره وكانه جمع ضربته ككرمه ولا يكاد يوجد له نظير مصباح **قوله**  
 حرمتا عليه لانه صار جامع بين الام وبنتها اما حرمة الكبيرة فمودة واما الف  
 فان كان اللبن منه فذلك وان لم يكن منه فله ان يزوجها فانها لا تقا بونه  
 الا ان كان دخل بالكبيرة فيجاب التحريم للدخول بالامرتة وفيه اعيان الى انه متى لم  
 الجمع بين من لا يجوز جمعه حرمتا ايضا وان لم ترصعها الكبيرة بل كانت الموضع اما او  
 اخفا او شتمها سبا او ضاعا وقتد يضربها لا يربا لو ارضعت ضربتها على الغافل لم  
 يحرم الثالث ان لم يكن دخل بها الكبيرة لانها باضاها الثانية انفتح العقد ولا عد  
 لحصول الفرية قبل الدخول فاذا ارضعت الثالثة لم تحرم لان الارضاع لانه النكاح ولا  
 في المودة ولو كن صغيرتين وكبيرتين وارضعت كل من الاكبرتين صغيرته من  
 عليه الاربع للجمع بين الامين وبنتها ونما في المهر **قوله** ولا تهرلكبيرة لحي  
 الفرية من قبلها حتى لو كانت ناعية او مكروهة او محبوبة كانت لها نصف المهر **قوله**  
 ان لم يطها فلو وطها ولو حكا فلها المهر لكن لا نفقة عدة لها كحبايتها محو  
**قوله** وللصغيرة نفقة لو فوج الفرية لامن جهتها والرضاع وان كان ضلها لكان  
 غير مؤثر في استقاطقتها لعدم مظاهرها كالوقت لت مورثها هداية **قوله** على الكبيرة  
 وكذا على الموهبة فزوج ارضعت اجنبيات لها التي من رجل واحد صغيرتين تحت  
 رجل لم يجتمعا وان بعدنا الفساد لان فعل كل من الاكبرتين غير مستل بالثا  
 فلا يضاف الي واحدة منها جرم فزوج اخر قبل الامن زوجة ابنة وفقا للقيمت  
 الفساد غرم المهر ولو وطها وقال ذلك للزوم الحد فلا دلزم المهر **قوله**  
 وتعلم ان الارضاع مفسد والمجهل في دار الاسلام وان لم يقبل الا انه اعاد

هنا

فالدفع بقصد الفساد لا يدفع الحكم بقدم الحكم لعدم علمه لا الجهل مع وجود علمه  
**قوله** ومن هذه الصيغ ظاهر الرواية لانها وان اكدت ما كان على مشرف السقوط وهو  
 نصف المهر وذلك بحرب بحرب الاتلاف لكنها سببه فيه اذا الارضاع لم يوضع لافساد النكاح  
 بل الجزية في شرط فيه التقدي هداية **قوله** ثم القول في ذلك قولها اب مع عيبتها الا يعرف  
 الامن جهتها ومبده في المعراج بما اذا لم يظهر منها بعد الفساد بان تقوم قرينة على  
 ذلك **قوله** ويثبت بما يثبت به المال لكن لا تقع الفرية الا بتقريب القاصي لتضمنها  
 ابطال حق العبد والظاهر عدم توقفها على الدعوى لتضمنها حرمة الفرية التي هي حق  
 الله تعالى والحاصل ان المذهب عندنا كما قاله الزيلعي في اللعان ان النكاح لا يرفع حرمة  
 الرضاع والمصاهرة بل يفرض حق لو وطها قبل التقريب لا يجب عليه الحد استبه الامر  
 او لم يثبت وفي الفاسد لا بد من تقريب القاصي او المثار له بالقول في المدخول بها وفي  
 غيرها يتكفي بالمفارقة بالابدان انتهى ولو شهد عندها عدلان على الرضاع بينهما او طلقا  
 فلا تار هو محرم ما تارعا باقبل الشهادة عند القاصي لاسيما المقام معه ولا قتله  
 به يفتي ولا التزوج باخرو وقتل لها التزوج ديانة طريح وهبانه فزوج قال للزوجه هي امي  
 او اخي او بنتي واصر على ذلك بان قال للعدله هو حق او كذبت فزوج منها وان لم يصربان قال  
 لخطات اولت لم يفرك ولو افترت المرأة بذلك قبل النكاح واصرت عليه جاز له ان يتزوجها  
 لان الحرمة ليست اليها فالواو به يعني في جميع الوجوه بزيادة قال في الصغيره هذا دليل على انها  
 لو افترت بالثلاث من رجل لها ان تزوج نفسها منه انتهى لان الطلاق في حقها مما يحق لا تنفلا  
 الرجل به فصح رجوعها ومثل هذا في الافرار بالثلاث فحين لها ب معروف **قوله** وقال مالك  
 لو كان الحرمة حق الشرع قسبت بخبر الواحد من اشرب لها واخبره واحدا انه ذبيحة للجوس  
 ولما ان لم يوثق لا يقبل الفضل من زوال الملك في باب النكاح وابطال الملك لا يثبت الا  
 بشهادة رجلين بخلاف اللحم لان حرمة الشا والنفك عن زوال الملك فاقترن احدا  
 وبشاهدا به فزوج يقضي القاصي بالتقريب برضاع بشهادة امرأة لم ينفذ **كتاب**  
**الطلاق** **قوله** ان الطلاق محرم كالرضاع لكن قدم الرضاع لان حرمة  
 مودة والطلاق مقينا بنهاية وتقدم الاشد اسد **قوله** وهو اسم اي اسم مصدر

اسم المص  
 اسم المص  
 اسم المص  
 اسم المص



وصاه المطبق الذي هو مصدر طلق مصنف العين **قوله** او مصدر عطف على قوله  
اسم والمراد ان الطلاق اسم مصدر للمطلق ومصدر الطلق بالضم والفتح  
لكن انكر الاخفش الضم وهو لغة حل التبدد ورفع غير انه استعمل في النكاح بالضم  
وفي غيره بالفتح وكلهم يقولون طالق بغيرها لانها من الالف واللام والهمزة  
انما يقال طالقة وكان له قبل ذلك **قوله** رفع القيد اي متى كان في اي حكمه لم  
الوطء والنظر وكله الحسد والمراد رفعه في الحال كما في الطلاق البائن اذ في الحال  
كما في الرجعي وينبغي ان يزيد في لفظ مخصوص لئلا يتقصد برده وحيا ويلزم وقوع  
واحدة في الطلاق من رغبة الحاجة الى الخلاص عند تباين الاذلاق بشرط كون  
الزوج بكفا والمرأة متكوحة اذ في عدة يصلح معها للطلاق ومكة وقوع العرق  
موجلا بانقضاء العرق في الرجعي ويبدو في البائن ولكنه نفس النقط ومن  
يحامنه ثبوت الخلع من الكارة الدينية والدينية وجعله بيد الرجال لا النساء  
وسرعه فلا تأوا ما وصفه فالامع انه محذور الحاجة فيجوز رفع غيره واجبه  
وقوله الاصل منه المحذور معناه ان الشارع ترك هذا الاصل فاباح بل سجد لثبوت  
اوتاركة صراحة غايته ومغاده ان لا اثم مما شتره من لا يقبل ويحب لوفاته الا  
مسك بالعرف كما في المجهوب والفتنة ويجوز لرب عبا نهر والعدة الصالحة للمالات  
ما كانت عز طلاق اوردت او ابا في **قوله** واحدة اي رغبة **قوله** لا دخل فيه اي  
ولا في حيف قبله لم يطلقها فيه فتح سرا كان الوطء منه اذ من غيره بشره  
لاننا فانه لا تغير **قوله** تركها اي من غير تطبيق **قوله** احسن اي بالنسبة  
الى السفى الاخر فلا ينافي كون الطلاق ميقضا **قوله** كما ظهرت لانه لو اقر  
وبما يجمعها ومن قصد المطلق فيبلى بالالباع معقب الوفاق **قوله** هو رايه **قوله**  
وسنن من حيث الوقت والعدد ومعنى السنن من الطلاق ما ثبت على وجه لا  
يتوقف فاعلمه عبا بالامام يتوجب الوب لان الطلاق ليس بعبادة في نفسه  
لثبت له ثواب جموي والسنن عدد يتوجب فيه الموطوءة وغيرها وهو ان لا يزيد  
على واحدة في الحال والسنن وقتا يختص بالوطء وهو ان يطلقها في طهر لم  
يجأ معها في حسي ولو كان غائبا واراد ان يطلقها لسنن كتب اليها اذ حال كفاي

شم

لم حقت فظهرت قامت طالق ولو اراد ان يفعل ذلك فلا تأنيب فلا تأنيب اذا حقت  
تظهرت قامت طالق وان شاقا قال قامت طالق فلا تأنيب وان كانت لا تحيض  
فلا تأنيب اذ اهل شهر فانت طالق او قامت طالق فلا تأنيب وهذه الكتابة على هذا  
الوجه واجبة في قوله لا يباح الا واحدة لان اصله المحذور والاباحة للحاجة المقتضية  
ان يفت بالواحدة ولنا حديث ابن عمر رضي الله عنهما ان من من السنن ان تقبل الطهر  
استقيا لا تطلقها الكل طهر بطلقة واقدمه على الطلاق دليل بخبر الحاجه هذه  
قوله اذ يحل في منقوتين هذا اذا لم يتحلل منها رغبة فان تحللت فلا يكره  
عند الامام وان تحللا الزوج لم يكره بالاجماع **قوله** وقال الشافعي مباح لانه مزوج  
وهو لا يباح المحذور ولنا حديث ابن عمر قلت يا رسول الله ارايت لو طلقها ثلاثا اذا  
تدعت رجب وبانت منك امرأتك ولان الطلاق انما يحصل متعديا العكس التدارك  
عند التدمر فلا يحل له نفوذه كما قلنا لانه ان يطلقها حالة الحيض لا تأنيب وان التفريق  
قلعه فيدمر زمان الطهر ويلغى **قوله** وعند زفركه حال الحيض هو يقسمها على المهر  
بها ولنا ان الرغبة في غير المدخول بها صادقة لا تغل بالحيض ما لم يحصل مفقوده وفي  
المدخول بها يتجدد بالظهور هداية **قوله** وفوقه على الاستبراء لان الشهر في حقها قيام تمام  
الحيض ثم ان كان الطلاق في اول الشهر يقرب الشهر بالاهلة وان كان في وسطه فما الايام  
في حق التفريق وفيه هو العدة كذلك عند الجب حسيمة وعندهما في كل الاول بالآخر  
والموسطان بالاهلة هداية **قوله** لم يغربان لم يبع مع سنين او اياس بان بلغت  
حما وعين على الزواج اما مئذنه الطهر فتد وان الاقرا فلا يطلقها لسننة  
الا واحدة فام لم يدخل في حد الاياس اذ الحيض موجود في حقها **قوله** لا يطلق  
الحامل لان الشهر في حقها ليس من مقول العدة فصارت كمتدة الطهر ولها ان  
الاباحة لعل الحاجة والشهر ليلها كما في حق الايسة والصغيرة بخلاف الممتدة  
طهرها لان العلم في حقها الطهر وهو موجودا فيها في كل زمان ولا يرجح مع الحمل  
هداية **قوله** وعند زفركه لقيام الشهر تمام الحيض ولان الجماع يقرب الرغبة وانما



يتجدد دبرمان ولنا ان لا يتوهم الحب فيها والكرهية في ذوات الحيف باعتبارها لان عند ذلك  
تشبه وجه العدة والرغبة وان كانت تفتر من الوجه الذي ذكره فكثر من وجه اخر لانه رغب  
في وطى غير مطلق فاعز من الولد فكان الزمان زمان رغبة وصار كزمان الحب هرا به  
وطلاق الموطوءة حاصيا بدعي فزيد بالطلاق لان التخيير والاختيار والمخلع في الحيف لا ذكره في  
والنفاس كالحيف جوهره **قوله** وهو مستحب اي المراجعة المبرومة من الفعل وذكر الصير لان  
المصدر المختوم بالتأخير ونذكره وتبانيه محلي **قوله** والاصح انها واحدة عملا بحقيقة الامر  
في قوله صلى الله عليه وسلم لعمر بن الخطاب انه عنه فرائبك فليراجعها وقد طلقها في حال الحيف  
ورفعنا للعصية بالعتق المكن برفع اثره وهو العدة هداية **قوله** في طهر فان لان السبب  
ان فصل بين كل طلقين حيضة والفصل هنا بعد الحيضة فيكمل بالثانية ولا يتجزأ فيسكن  
**قوله** وعزايج لان اثر الطلاق قد تقدم بالمراجعة فصار كأنه لم يطلقها في الحيف فبين  
ان يطلقها في الطهر الذي يليه هداية **قوله** ولو قال الموطوءة لم يخلو غير موطوءة يقع  
واحدة للحال ثم كلما تكلمها تنقح واحدة في قوله وقال زفر لا يقع لانه بدعة وهو صنف  
السنة ولنا انه محقق لفظ لانه في وقوعه من حيث ان وقوعه بالسنة لا يقع اعمان سناده  
مطلق كلامه وينتظره عند رتبته هداية **قوله** ويقع طلاق كل زوج منقوض بزواج الثاني  
اذ لا يقع طلاقه بابتاعها في العدة واجب بانته ليس بزواج من كل وجه او ان اشيا  
لها من هو لزوم محصل الحاصل ثم كلامه شامل لما اذا وكل به واجازه من العقولي ولو  
زوج بان قال نعم ما صفت او احب لا على وجه الادكار والاجازة بالفعل اذ يقع  
انها موجل صدقها من فرع وجود النكاح لا يكون طلاقا حموي **قوله** عاقل ولو فكا  
كان كرا **قوله** ولو لم تكن لها نظم في الزهر ما يقع مع الاكراه فقال طلاق وبلاظهار وجه  
نكاح مع استيلاء عضو عن العمد وضاع وامان وفي ونزوه فتبولا لا يداع كذا الصلح عند  
طلاق على جعل بين به انت كذا العتق والاسلام فربير للعبد واجباب واحسان وعتق  
معه تنفع مع الاكراه عتق في العدة وقوله بين به انت حمير به للطلاق وحمير انت للمير  
اي الحلف بالطلاق وكذا بالعتاق ولا يجزئ ان الطلاق ولو على مال والعق كذا كسمل الملق

والمنجز

المنجز لاجاب الصدقة فمست عشرة ولو اكره على كتابته فكتب فلان ثبت طلاق طالت  
لم يقع لان الكتابة اتميت تمام العبارة باعتبار الحاجة والحاجة هنا ولو اكره على ان  
يوكله به فقال انت وكيلي ثم قال لم اوكله بطلاقها لم يقع منه لانه اخرج الكلام  
جوابا للكلام الامر خاضعة **قوله** وهو اختيار الكرخي في الثاني خاضعة والفتوى عليه  
ولنا ان عقله زال بما هو مقصية فجعل باقتحامها زجرا له **قوله** خلافا لغيره وقوله  
المنجز بزازية وبه يفتي لان السكر من كل شراب حرام فتح والخلاف مقيد بما اذا شر به  
لندا ويا ما اذا كان للهو والطرب فيقع بالاجماع وكذا يقع طلاق من غاب عقله باكل  
الحشيش والبنج والافيتون لان كل ذلك حرام **قوله** كزواله بالبنج في يصح العتق ويرى  
وفي هذا الزمان اذا سكر من البنج يقع طلاقه وجوابه عليه الفتوى **قوله** وقال بعضهم يقع  
والصحيح الاول فان مدة تقرات السكران نافذة الا الردة والاقرار بالحدود والمخالصة  
والاشهاد على شهادة نفسه وما لو وكله صاحبا بطلاقها على مال فطلقها في حال سكره  
الخامسة الاب والحد اذا زوج الصغير او الصغيرة باكثر من مهر المثل او باقل وهو سكران  
لا ينفذ السادسة الوكيل بالبيع لو سكر مبيع لم ينفذ على موكله السابعة من عصب  
من صاح ورده عليه وهو سكران **قوله** او اخر من يما دته اب العهودة المقرونة  
بصوت سوا قدر على الكتابة او لا استحقاقا هذا اذا اول او اخر سوا وطرا عليه ودا مر  
الي الموت وعليه الفتوى وعلى هذا اقتصر فانه قبل ذلك موقوفه **قوله** لا طلاق  
الصبي ولو سراهقا واجازه بعد البلوغ اما اذا قال او قعته وقع لانه ابتداء النكاح  
**قوله** والمجنون اي من في عقله اقدال قدره العنوه والبوسم والمدهوش والفقير عليه  
الا اذا علق عاقل لا ثم من فوجد الشرط او كان عسنا او مجنونا او اسلمت وهو كافر  
والجواب اه الام لا يقع الطلاق اشياء **قوله** والتائم لا يقع الا ارادة ولز لا  
يقع بصدق ولا كذب ولا خبر ولا انتا ولو قال اخبرته او اوقعته لا يقع لانه  
اعاد الفمير الي غير مضمير جوهره ولو قال او مقت ذلك الطلاق او جعله طلاقا  
وقع **قوله** ولا السيد على امرائه عبده الا اذا شرط في العقد فقال زوجتيك على  
ان امرها بيدى اطلقها متى شئت فقال العبد قبلت وكذا اذا قال العبد اأ



تزوجها فامرها بذكر ابوابها منية **قوله** الطلاق هو لغة من صرح بمخرجه من عند  
 مؤلفه وهو الذي لا يقتصر الى اقراره او من صرح بظهوره ومنه سمى العصر  
 صرحا لظهوره **قوله** هو اسم لكل كلام وهذا عند الاموليين وعند الفقهاء ما استعمل في  
 الطلاق دون غيره ولو بالفارسية **قوله** عند كثرة الاستعمال ولو بطريقا لمجازا كما سلك  
 كانت طالع قبيح عطا بها لانه لو قال ان خرجت يقع الطلاق او لا يخرج الا بانه في  
 فان حلفت بالطلاق فخرجت لم يقع تركه الاضافة اليها ولو قال فلانة طالق وسمها بغير  
 اسمها لم تطلق الا بالنية **قوله** ويقع بهذه اللفاظ وما عطاها من الصريح ويؤخذ  
 هو طلاع وتلاع وطلاح وتلال او طلق او طلاق باس بلا فرق بين عالم وجاهل وان  
 قال عمدت نحوفا لم يصدق قضا الا اذا اشهد عليه قبله به بغيره ولو قيل له طلقك امرتك  
 فقال نعم او بلى بالجماع طلقت **قوله** وان نوي الاكثر وان نوي به الطلاق عن وفاق  
 دين ان لم يقرب له بعدد ولو مكرها صدق قضا ايضا كما لو صرح بالرياء او القيد  
 وكذا لو نوي طلاقها من زوجها الا على الصحيح خاتمة ولو نوي عن العمل لم يصدق  
 اصلا ولو صرح به دين **قوله** رجعية سنة للرجعة وهو خطا والصواب ختم  
 ان قاله المحرم وهو سهو لان هنا قاتا المنوب والتا التي يحذفها للثبوت  
 المنوب اليه **قوله** او الابانة لانه قصدت بغيره لعلفه الشرع بانقضاء العدة فترد  
 عليه هداية فتمت سنة لانه لو قال جعلتها بانية او تلالا كانت كذا عند الامام  
 ومعين جعل الراصة تلالا انما الحف بها تشيخ لانه جعل الواحد تلالا بديع  
 ووافقه ابو يوسف في البيونة دون التلاله ونفاها محمد ولو راجعها بغير  
 قال جعلتها بانية لم تكن بانية لانه لا عليك ابطال الرجعة ولو قال  
 ان لا رجعة لي عليك فبانية ولو قال ولا رجعة لي عليك فرجعية او  
 قوله لم ينو سنا لاحاقه الله فان الواو التي تذكر قبل اللين ابدال يكون عاظم  
 على صدر الشريط المذلل وهو ان تكون الواو والمحال وعلمه لا اشكال **قوله** وقال في  
 ان نوي لانه محتمل لفظه لان ذكر الطالق ذكر لال طلاق لفظه ولهذا يصح قران  
 العدد به ويكون يقرب على التفسير ولنا انه لغت فرد حتى قبل المني طالق

مسا

والثلاث

والثلاث طوالت فلا حجة في العدد لانه صرح وذكر الطالق ذكر لال طلاق هو صفة  
 للراة لا كطلال طلاق هو تطلبت والعدد الذي يعرف به لغت لصدور محذوف  
 معناه طلاقا تلالا التوك اعطيه جزيل هداية **قوله** او انت فان الطلاق  
 اي صاحبة ترد يد في تفسير قوله انت الطلاق وذلك انه اذا ادخل المصير  
 على اسم العين لا يد في صحتها بل في التأويل بما ذكره في تأويل اخر لم يذكره  
 وهو الما لينة **قوله** وعند زفر بن نية التثنية لانها بعض الثلاث فلما  
 هيئت نسبة الثلاث صحت نية بعضها ضرورة ولنا ان نية الثلاث في الحرة  
 انما صحت لكل واحد منها اما التثنية في الحرة بعدد والثنى لا يحيل العدد  
 وهذا لان معنى الواحد صريح في اللفاظ الواحدان وذلك بالفردية والجنسية  
 والثنى بمجرى منها هداية **قوله** اما اذا كانت امه او شير الى انه لا يقع  
 سنها في الحرة ولو سب لها طلقة وما في الجوهره من صحة بينهما من سب  
 تطليقها سخط **قوله** من وقع منه التثنية باعبار من الجنسية هداية  
 ومن اللفاظ المستعملة الطلاق يلزم من او الحرام يلزم من وعلى الطلاق وعلى  
 الحرام يقع بلاثه للعرف ولو لم يكن له امرأة يكون عينا مكفرا بالحق كذا  
 في صحيح الفقه ورب وكذا على الطلاق من ذراعي بحر يقع به ورده المقدسي  
 ولو قال طلاقك على لم يقع ولو زاد واجب او ثابت او فرض هل يقع قال الزاوي  
 المختار الاول وقال الخايمي المختار نعم ولو قال طلقك الله هل يقع لثبته قال  
 انما لا الحف نعم وكان طهر الدين لم يثبت بالوضع بلاثه قال المقدسي ويقع  
 مصرنا نظير هذا بطلت الرجل من المراهق المرأة منقول ابرك الله وكانت  
 حادثة الفتوى وكتب بصحتها المتعارفين ذلك امي ولو قال كون طاقا او  
 يا مطلقه وقع وكذا باطال بكر اللام وضها لانه مخرج وكذا انت طار بالكر وال  
 تؤمن على التنية كما لو نفي في او العت وفي النهر من الصحيح الصحيح عدم الوضع بوسمك  
 طلاق وعوده **قوله** وان اضاف الى الاضافة بطريق الوضع انت طالق وبالحج







وهو في عدمه سواء الرجوع والظرف وله وهو العزق ان كله في للظرف وهو لا  
 يقتضي الاستيفاء بل اذا اشتغل خرمه يكفي فاذا انوب السبب فقد نوى حقيقة  
 كلامه فنصرف تقاضا وان كان فيه تخفيف عيني **قوله** يعتبر الاول لانه بذكره اياه  
 ثبت حكمه بتجيز الاول وتعلق في الثاني فلا يخبر بالثاني لان المخبر لا يفسر  
 التعلق ولا العلق بالتجيز ولو عطف بالواو يقع في الاول واخره وفي الثانية ثبات  
 كقوله انت طالق بالليل والنهار واول النهار واخره وعكسه او اليوم وراس الشهر  
 والاصدانه متى اضاف الطلاق لوقتين كان مستقبلا حرف عطف فان بدا بالكاين  
 اعتد او بالمستقبل بقدرت وفي انت طالق اليوم واذ اجاعدا وانت طالق لايحل  
 عند اطلعت واحده للحال واخرى في الغد **قوله** وان تكلمها وتقول في الغد  
 وان تكلمها مثل امر وفعله قال انت طالق امر **قوله** لغو فلا يقع شيء لانه  
 في حالة معهوده منافية لما للكمية الطلاق فصار كما اذا قال طلقك وانا معنوت  
 وقد عهدتونه فبطل بالطلاق لانه لو قال لعبدك انت حر قبل ان تسترعيه  
 انت حر امر وقد استراه **قوله** عتق عليه لا قرار له بالمحرية قبل ملكه  
 كما لو اقر بعت عبدك ثم استراه **قوله** وان تكلمها قبل امس وقع الان  
 لانه ما اسده اليه حاله منافية ولا على صحته اخبار بكذبه فكان اشبا  
 والاشبا في الماضي اشبا في الحال فقه قال ابن الكمال في الوقوع نظرا لما كان صحيح  
 اخبار من كونه مطلقا ساطيع غيره انتهى قال في الفقه وعن هذا حكم بعض  
 المتأخرين بوقوع الطلاق في مسالة الدور وهي ان طلقك فانت طالق  
 ضله فلا ما يقع للمحرمة وثبات من العلقه ولو طلقها شئت وفتاوا واحدة  
 من العلقه او طلقها فلا فاقع نيزا الطلاق العلق لا يصادف اهليه  
 منلقوا ولو قال ان طلقك فانت طالق مثل لم طلقها واحده وقع ثنتا في العلقه  
 وفتاوا في ذلك فقه ولو حكم بمعنى الدور وعدم وقوع الطلاق حاكم لانفسه حكمه ويجب  
 على حاكم اخر التقرب لانه قول ظاهر الطلاق فلا يعود خلافا في **قوله** وسكت

طلقت

طلقت اتفاقا لانه اضاف الطلاق الى زمان خال عن طلاقها هو حاصل بكونه لان سمي  
 صريح في الوقت وما انما يسمى فيه **قوله** حتى يموت امرها لانه جعل الشرط عدم  
 طلاقها ونسخت ذلك الا بالباس وذلك اخبر من اجزاياها ارجاها وحياتها وفيها انه  
 في حقيقة العزم عن الطلاق بغير الموت كما اذا اقبلت ان زوجها بهوه بر حديد **قوله**  
 وعندها كانت لولان اذ اتمت عندها وعنده كانت لانها شغل للشرط **قوله** وان دخل بها  
 فلها الميراث ولو كان الطلاق فلا كما هو حكم امرأه الفار ولا ميراث له في موتها مطلقا  
 لانها لم يثبت قبيل الموت لم يقرب منها زوجها حال الموت **قوله** اما اذا انوب الوقت لو كذا  
 اذ اوجدها لم يعل الفور لفظيا كان نحو طلقني فقال ان لم اطلقك فانت طالق كانت  
 في الفور فيه او يعنويا ومنه ما لو طلب جماعها فابى فقال ان لم تدخلني فانت  
 طالق فدخلته بعد ما سكتت شهوته طلقت والبور لا يقطع محرم **قوله** وهو  
 نول زفر لانه اضاف الطلاق الى زمان حال عن التطلق وقد وجد وهو زمان  
 اشغاله بالطلاق قبل ان يفرغ منه وجه الاستحسان ان زمان البرع غير  
 داخل في اليقين وهو المقصود ولا على حقيقة الا باحراج ذلك المقدر  
 عن اليقين **قوله** يوم يعدهم ولان اليوم من طلوع الفجر الى الغروب وعليه  
 الفقه ومثل من طلوع الشمس والنهار البياض خاصة وهو من طلوع الشمس  
 الى غروبها **قوله** بخلاف الامر باليد والعزق ان اليوم اذا فرغ لم يعل  
 يراد به بياض النهار وبغير ممتد يراد به مطلق الوقت ونفى بالمتد ما يفيد  
 التام في الامر باليوم والصوم وبغيره ما لا يفيد كالطلاق والتزوج عيني **قوله**  
 وقال الثاني لانه شرع لازالة النكاح وهو قائم بينهما ولما انه شرع لازالة العبد والعند  
 عليها لا عليه عيني **قوله** وتبين ان الا بانه والتحريم ازاله الوصله وهي تركه  
 بينهما ولو قال انما بان احرام ولم يزد عليه لم تطلق لجواز ان يكون له امرأة اخرى  
 فيريد بها بك زلي **قوله** ان نوب الطلاق واما ما سياتي اخر الظاهر من ان الحرام  
 لا يحتاج اليه فذلك اذا اضاف الحرمة اليها محرم **قوله** يقع واخره رجعية لانه افعل النكاح  
 في الواحدة بغير قوله انت طالق ولها ان الوصف من قرن بالعدد كان الوقوع بذكر العدد

وقال في صحيح



فكون الشك داخل في الايقاع فلا يقع به حجب **قوله** شقها بكسر الشين  
بطل العقد اذ لا بد من ملك النكاح ضرورة وقد استثنى عنه بالاقواء اما في الكا  
تلا اجتماع بين المالكية والملوكية فان ملك الكاتب اذا اشترى زوجة لا يبطل النكاح قلنا  
ليس له ملك بل حق الملك وهو لا يقع من النكاح مضاف **قوله** لم يقع لان وقوعه شرعي  
قيام النكاح من كل وجه اذ لم يوجد قولا له ولو طلقها فربما جعل ما لو ملك  
او ملكته كان اولى اذ لا فرق في ظهور الرواية عن الثلاثة منها محوى **قوله** وعن محمد  
يعني فيما اذا ابلت لوجوب العدة انفا كما خلاف ما اذا ابلت لها هو اذ لا عدة عليها بل  
حل وطهرها له فلنا العدة واجبة هناك ايضا حتى لا يجوز له ان يزوجه من غير حتى  
تتقضى عدها ولو اعتمها ظهرت العدة وانما لم تظهر بالسنة اليه لحل وطهرها له  
ملك اليمين **قوله** له الرجعة لانه عطف النكاح بالاعتاق عن ربه غير  
عنه بالعتق بخلاف من استعاره الحكم للعلة والمكلف يوجد بعد الشرط فتطلب ولا  
حرة وهذا لان الشرط ما يكون محذورا على حظر الوجود ولحكم يعلق به والمذكور  
هذه الصفة ولو قال مع عتقت مع ان يكون مع عتقتك منكون مضافا الى  
مفعوله وان يبقى على بانه فكون مضافا الى ما عله فيمل ما لو اشترى من عتقت  
عليه عتقت بغير ملكه الطلاق بملك الرجعة ولو عتق ربه كان اولى به فقال  
المحوى فيه نظر لان الكافي لا يقع في محل رفع حتى يكون العتق مضافا الى ما  
مفعول هذه مع العتاق لا غير الكافي مفعول فهو مساو لعبارة هم ولا او  
لوية كما هو ظاهر فقلت هذا سهو ظاهر فان الكافي يقع في محل رفع ذلك  
يكون في محل رفع بالمضاف نحو محي فمالك وقوله الكافي لا يقع في محل رفع  
يريدون في محل رفع فقط انتهى فان قلت كلمة مع للقوان قلت يتصور هذا ان  
قد يحذفنا خبر كما في قوله ان مع العتق سواي لعمري فان قلت فعل هذا ينبغي ان  
يوقع قوله لانه انت طالق مع كذا حرك ومع هذا لا يقع ولا يقع الطلاق  
اذ اقر وصيا بملك انما ترك الحقيقة في ذلك باعتبار انه مالك للطلاق فيجوز ان يعلقا  
وفي هذا محذورين فليكن اطلاقا ولكن ملك النكاح فان مع التركيب المذكور

بانها

بان قال ان تزوجتك فانت طالق صح ضرورة صح اليمين **قوله** لا يكون له  
الرجعة عندها لان وقوع الطلاق مقرون بوقوع العتق فيقع الطلاق وهي  
انه **قوله** وعند محمد له الرجعة لان العتق اسرع وقوعا لكونه رجوعا الى  
الحالة الاصلية وهو امر مستحسن بخلاف الطلاق فانه الفصل المباهات **قوله** ثلاث  
حضرها **قوله** ثلاث اصابع جمع اصبع بثلاث الهزة والباء العاشر اصبع بعضها  
والسفر ركن العدة وقع الباق **قوله** ثلاث بعد المنسورة مطلقا هو المعتمد  
فلا يعتبر المصومه مطلقا فصلا للعرف وتعتبر ديانة زليخ وقيل الشر لى  
عن طي والطي لوعن نضر وقيل غير ذلك سريلا **قوله** هي واحدة اي وان نوى  
ثلاثا خاتمة ولو قال انت ثلاث او انت الثلاث يقع الطلاق وانت من ثلاث  
لا يقع بلانية او مذاكره الطلاق حصرية **قوله** ولو قال انت طالق بام او البنية  
شروع في بيان وقوع البان بوصف الطلاق بما بين من الشدة والزيادة والبت  
مصدر به امره اذا قطع به وجزم ولو نوى بطالق واحدة ونحو بان احري يقع ثبات  
بانيان ولو عطف فقال وبان او ثمر بان ولم ينو شيئا فحسية ولو بانا فبان  
دخيره **قوله** انحس الطلاق اراد به كل وصف على اقل مراد به اصله  
كالحشة واسواه او اسره او اخشته او اخشته لان الطلاق انما يوصف بهذا  
النظر باعتبار انه وهو المبنوثة في الحال ولو قال لا اهل الطلاق او احسنه او  
اكمل له او اعد له وفقت رجعية الا ان ينوي ثلاثا فهو **قوله** اي كالت في العدة  
ولو قال لسمسه او راس ابراهة رجعة حرد يقع واحدة بانية لان التشبه بذلك  
على الزيادة اي سمي كان المشبه به محو **قوله** ان لم ينو ثلاثا سوطيه لا يحتاج الى  
موازنة بوقع الحال والتقدير مع واحدة في حال عدم نية الثلاث محوي ولو  
نوى ثنتين لم يصح لكونه معددا محصيا **قوله** وقال ان في ان دخلها وكان  
غير بدله **قوله** يقع واحد رجعية في المصون كلها لانها حكم الطلاق بعد الدخول  
فلا يملك تبديله ولنا انه وصف الطلاق بما يحتمله وهو السون الانراب ان



البنوثة مثل الرضول اوله عند ذكر المال وبعد العدة حصل به زيل **قوله**  
لا يكون بانها الامانة لان البعثة قد تكون من حيث الاتباع في حالة الحيض فلا بد  
من النية ومثله طلاق الشيطان قوله يكون رهيا لان الحمل سني واحد فكان شبهها له  
في توحده **قوله** يقع الثلاث عند عدم النية فيراد به التشبه في العدد وعنه محمد لوفال  
ان طالق كالنحو يقع واحدة وكعدد النجوم ثلاث والفرق ان للالف مخرج للعدد  
مكون التشبه به لكثرته بخلاف النجوم فانه يحتمل التشبه في الصياح زيل **قوله** وكل تطليقة  
واحدة وكل تطليقة ثلاث وعدد التراب واحدة وعدد الرمل ثلاث وعدد شوايليس  
او عدد منوط كفي واحدة وعدد شعر ظهر كفي او سافك او ساف في او فوحك او عدد  
ما في هذا الخوض من السمك وقع لبعده ان واحد والا لوانما في البحر **قوله** فان  
تدبر الثلاث في هذه العقول صحت الصيغ انما لا يفتح في تطليقه سبعة اوطوليه  
او يرضيه لان النية انما تقع في الحمل وتطليقه بالواحدة لا يحتمل الثلاث **فصل**  
**الطلاق قبل الزوج** بان قال انت طالق او في التفسير مفعول لان التقريبات تسلك في الجملة  
وتكرر الخبر وحده يعطف وبلا عطف ومن التقريبات ما في الظاهرية انت طالق ثلاثا  
متفرقات **قوله** ولم تقع الثانية لعدم العدة كالوفاء بصتها واحدة على  
الصحيح جوهره ولو قال واحدة وبضا فتنتان اثنا فالانتهى جملة واحدة ولو قال واحدة  
وعزيت او وثلاثين مثلاث لما مرور **قوله** لفا الاتباع حتى لا ينصف المهر  
ويترك الزوج منها بخلاف ما لو مات الزوج او اخذ احد فم قبل ذكر العدد حيث يقع  
واحدة محلا ما لم ينفذ لان الوضوع يلحق بالعقد **قوله** يقع واحدة لانها  
منه بقوله انت طالق لا الي عدة وقوله ثلاثا ايضا وثلاثا هي اجبيه وثلاثا  
متي ذكر العدة كان الوضوع بالعدة **قوله** ولعنا اي لرد من مذهب الحسن **قوله** قبل  
واحدة لان العسليه في قوله واحدة مثل واحدة صفة الاولى فوقت قبل الثانية  
فلا قلها الثانية زيل **قوله** وفي واحدة لان البعدية صفة الاولى لعدم  
القران بالكنانية مستدعي تقدم الثانية وقوعا وليس في وسعه ذلك فيفتقران في  
في قوله قبلها واحدة صفة لآخره لقوان الطرف بالكنانية فيقتضي تقدمها على الاولى

منه الخلاف  
في الدلالة

والكيفية في قوله لفا  
واحدة صفة لآخره  
فوقت الاولى قبلها  
مخرجه فلا تلحقها  
اي في مخرجه

ولا

لا يقد ر عليه فيفتقران زيل **قوله** وعن اب يوسف لان الكناية تقتضي تنويعا  
عنه جردا زيل **قوله** وعندها تقع ثنتان لان الواو للجمع المطلق وقد جمع بين الواو  
والواحدة في التعلق وضار كما اذا جمع بينهما بلفظ الجمع وله ان الجمع المطلق يحتمل الثنات  
والثنيب ففي الاول يقع الكل وعلى الثاني لا يقع الا واحدة فلا يقع الزايد بالشكل فتد  
بحر العطف لانه لو حذف وقعت واحدة اتفاقا عند وجود الشرط ولما لم ياتي  
لعدم ما يوجب تشريكه معه ويكونه واوالا لانه لو كانت فاقعت واحدة اتفاقا في  
الامح او كان لم يعلق الاول ووقع الثاني ولما الثالث **قوله** فتنتان اتفاقا  
لان صدر الكلام يتوقف على احوه لوجود المعير في احوه فتقعان جملة لا فرق بين  
لواو والفا واما في ثم تقع واحدة في الحال ويلغو الياتي **باب الكنايات**  
في ما استقرضناه اي في نفسه يخرج ما لو استقرض المراد من الصريح بواسطة  
منعزاية اللفظ او انكشف المراد في الكناية بواسطة التفسير والبيان وهذا  
عند الامور ليدل واما عند الحاجة والنفوسيت فهي ان يعبر عن شيء بمعنى ملفظ اخر  
صريح اما لايها مر على السامع كقولك جاني فلان وانت تريد معينا او للتشابه كقول  
في العزج او للاختصار كما لصبر او لنوع فصاحه كفلان كثير الرما **قوله**  
وفي الخاتمة لاستيف قصديده بيات معنى كناية الطلاق عند الفهم او يعلم منه  
بمعنى كناية غير بطريق المقامية واعلم ان الصريح واكنا ليه من اقسام الحقيقة  
والمجاز فالحقيقة التي لم يجر صريح وغير الغالب كناية به **قوله** بالنية او دلالة الحال  
او منع الخوض في الجمع **قوله** كذا كره الطلاق وحالة العقب **قوله** واحدة رخصه  
وان نوب شنتت او ثلاثا كما في الصريح اذ المراد من المصدر زيل **قوله** في اعتد  
لانه عليه الصلاة والسلام قال لسودة اعتدي ثم راجعها وهذا لانه محتمل  
الاعتداد من النكاح والاعتداد من عدمه فاذا نوب الاول يثبت زيل **قوله**  
وامنوب رخصه لان طلقك او اطلقك **قوله** وقال في يقع بها اي بواحدة  
من قوله انت بواحدة البائن كسائر الكنايات ولنا انه نقت صدر محذوف ولي

باب الكنايات







الاخير في قال في فيه بالباب قوله يتوهم به الطلاق اي تفويض المطلق  
 قوله في مجلسها افاد انه لا اعتبار بمجلسه فلو خير عاتق قام هو لم يطل بدافع  
 قوله والقياس ان لا يقع الا في لانه لا يملك الانقاع بهذه اللفظة فلا يملك التفويض  
 اذ غيره الا انما استجناه لاجماع الصحابة قوله لو لم يكن له شبهة في الايمان  
 كناية التفويض فلا يعلل ان بلا فيه او دلالة حال كعب ومذاكرة طلات  
 نفع ولا بد من علمها بالخير حتى لو خيرها ولم يعلم فاخترت نفسها لم تطلق  
 كما لو تصرف الوكيل قبل العلم سراج ولو قال خيرا مرات لم تطلق مما لم يخبر به  
 بخلاف الخيرة بالاختيار لا طراره به فهو قوله ولم يقع منه الثلاث لان الاختيار  
 لا يتزوج بخلاف الابانة لان البيوتة تنوع هداية قوله بطل التفويض لانه  
 مملك ينيطل بما يدرك من الاعراض ولو قال فاني مقلت ما يدرك على الاعراض  
 بطل كان اخبر وانود قال الزميلي هو اذا كان التفويض مطلقا اما اذا  
 كان موقفا فلا يطل بالقيام ونحوه وانما يبطل بعض الوقت وان لم يقر  
 مثل كيف يغير عليك مع تمام ملكه والشيء يحل ان يملكه شخص كل واحد  
 كله فلهذا عليك الانقاع لا عليك العين فلا تحيل وانما ذلك في العين  
 انت قوله وذكر النفس وسيطر ذكرها متصلا فان كان متصلا فان في  
 المجلس صح لانها ملك فيه الانشاء والا لا يذلي قوله كان باطلا لانه عرف طلاقا  
 بالايجاع وهو في النفس من احد الجانبين قوله او الاختيار لانها تنبى عن  
 الاتحاد واختيارها لنفسها هو الذي يتخذ قارة وسقود اخرى فصار  
 من جابيه هداية قوله او ما يكون كناية زاده لشملا اذا ذكر الاحياء  
 قولها اختيرت الي وامي او اهل او الانواج يقوم مقام ذكر النفس ولو قال اختيرت  
 نفسي وزوجي او نفسي لا بل زوجي وقع ومارد الاختيار من عدم الوقوع في  
 الثاني فهو تفويض لك لم يقع اعتبا بالمقدم وبطل امرها كالموعظت او  
 او ارباها لاختياره فاخترته او قالت اكتب نفسي يا اهل و قوله يقع  
 الطلاق بتصادمها كذا في الدرر لما كان رد الكمال ونقله الاكل بقدرنا الحق

ضعفه

ضعه نهر **قوله** تطلق واحدة اي بانية نهر **قوله** والقياس ان لا يقع لانه  
 وعدا وحقيقه فصار كما اذا قال تطلق نفسك فقال ان اطلق نفسي وجه  
 الاستحسان حديث عائشة فانها قالت لا بل اختارته ورسوله واعتبره  
 صلى الله عليه وسلم جوابا منها ولان الفاعل حقيقة في الحال كناية كلمة الشهادة واذا  
 الشاهد وفي اطلاق نفسي فقد راجع الحال لانه ليس كناية عن حال قاعية  
 خلافا لاختار نفسي لانه كناية عن حال قاعية بالقلب وهو الاختيار بل **قوله**  
 بلانية من الزوج لدلالة التكرار وعليه ان الاختيار في حق الطلاق هو الذي يتكرر  
 هداية **قوله** وعندهما يطلق واحدة لان ذكر الاولى وما يجرب بحراه كان لا يبعد  
 من حيث الترتيب يفيد من حيث الافراد فيعتبر من ابيد وله ان هذا وصف  
 لغو لان المجمع في الملك لا ترتيب فيه كما لم يجمع في مكان والكلام للترتيب واللا  
 مراد من ضروراته فاذا لم يفي حق الاصل لقي في حق السابارية واختار الطلاق  
 قولها جرد اقتره المقدسي وبها خذ من **قوله** في غير اختارت اختارة اما فيها  
 فيقع ثلاث امعا لانها للمرأة فصار كما اذا مرحت بها ولان الاختيار للتاكيد  
 وبدون التاكيد يقع الثلاث مع التاكيد اولى هداية وكذا الوفاك دفعه او دفع  
 او اختارة واحدة نهر **قوله** بان بواحدة لتفويضه اليان فلا يملك غيره  
**قوله** طلقت رجعية لتفويضه اليها بالصرح والمفيد للبيوتة اذا مررت بالصرح  
 صار رجعا كعكسه قيد في ومثلها الي لانه لو قال تطلق نفسك او حتى  
 تطلق نفسي بانية كما لو قال اسرك بيدك لو لم يقبل بغيرك اليك تطلق نفسك  
 متى شئت فلم يقبل فطلعت كان بانية لان لفظة الطلاق لم تكن في نفس  
 الامر **قوله** ولو قال لامرأته ولو صغيره لانه كالنكاح بزيادة **قوله**  
 يتوهم به لانا ولو توهم واحدة او ثنتين وكانت حرة او لم يتوهم شيئا ومقتضى  
 لو طلق فلا ما فقال الزوج ما توهم الا واحدة ولا دلالة حلف وتقبل شيئا على  
 الدلالة لا على النية الا ان نظام على اقراره بها عار فيه نهر **قوله** اختارت

قوت



نفسى بواحدة واخترت اوي اوانت على حرام ادمى بابت اوانا منك بابت او طالق او  
قال ابوها قبلتها خلاصة ويشغلني بقيد بالمفردة **قوله** وفقد لان الاختار  
يصح جوابا للامر باليد لكونه تملك كالنكاح **قوله** بابت بواحدة لان العترة تفويضة  
لا اتياعا **قوله** في حق الاقرباء لو كان ذكر النفس او ما يقوم مقامها شرط  
نهي **قوله** اذ انوي هذا ثلاث مطلقات صح ولا يصح في التخييل لان وقوع الطلاق  
به على خلاف القياس لاجماع الصحابة فكان ضروريا بخلاف الامر باليد لانه عليك  
فميك تملك ما عليك قياسا واستحسانا **قوله** ولا يدخل الليل لانه ذكر  
بينها وقت من حينها لم يتناول الامور ذكر اليوم بعبارة الفرد لا يتناول الليل فكان  
امر من غير واحد مما لا يرتد الاخر هداية **قوله** وقال في رخص طلاق الامور صلا لانه امر واحد  
عنه **قوله** انت طالت اليوم وبعد عند طلاق الطلاق لا يحل الناقية والامر باليد  
يحمله نفي الامور بالاول وجه الثاني امر استبداه هداية **قوله** وعن ابي ج اننا لم لاننا  
لا تمكن رد الامر كما لا تمكن رد الاقناع وجه الظاهر اننا اختار في نفسها اليوم ولا يصح  
لها الخيار في الفرد كذا اذا اختار زوجها بول الامر لان الخيار بين يدين لا يملك الاختار  
احدهما هداية **قوله** انما امران لا استقلال كل من الكلامين ولا حاجة الى الارتباط  
بما قبله وذكر فاصح خات هذه المسئلة ولم يذكر فيها خلافا فيلي قال الكمال فلم  
ينبغي تخصيص ابي يوسف الا لانه يخرج الغرض المذكور **قوله** ولم يرق ولو اقامها او  
جاء معها مكرهة بطلت لمتنهما من الاضمار **قوله** المستورة تقع الميم وهم الشين  
وفتح الراوي المسأورة **قوله** في حياها لانه لم يوجد منها ما يد على الاعوان  
ولذا لم يسطر من الرماث قاعدة او كانت بصل مكتوبة او وثرا فاعتها او سنة مكرهة  
على الامع او كانت في نافله فاعتها ركعتين او لست من غير قيام او اكلت او شرب  
او قرأت بطلا او سجد **قوله** وان سارت لاسوا كان معها من الدالة اولى الا  
ان يجب مع سكوتها او يكونا في محل يعودها المحال فيلي **مفضل**  
في المتيه **قوله** وان طلقت فلا ما او بلفظ واحد او سقوا من **قوله**

وقد

وقد نواه قد راسه قد اساء اليه ان الحيلة حالية ومقدار المنيته الثلاث لانه لو نوب واحد  
لم يقع في عند ابي ج وعندهما يقع واحدة **قوله** لا يقع نيته لانه عدد محض واللفظ  
لا يحمله يقع واحدة فيلي فيد خطا بها لانه لو قال لها طلق ابي ساريت او امر سار  
بيدك فطلعت نفسها لم يقع في خاتمة **قوله** وبانت نفسي واي ان احازه الزوج وكانت  
برافقة للمنفوعة في الاصل الا انها زادت فيه وضعا وهو تخيل الا بانه فيلغو الوصف  
الزائد ونيته الاصل بخلاف الاختار لانه ليس من الفاظ الطلاق هداية **قوله** وعن ابي ج  
لو اننا انت بغير ما فرض اليها اذا الابانة تقابل الطلاق هداية **قوله** ولا عليك الرجوع ابي عن  
التفويض بانواعه الثلاث لما فيه من معنى التعقيب **قوله** ويقيد مجلسها لانه عليك **قوله**  
لم يقيد بالمجلس لانه توكل **قوله** وللزوج ان يرجع الا اذا زاد كل ما عرفت فانك توكل  
مصار عليك لا توكل ولا الفرق بينهما في حصة احكام في التملك لا يرجع ولا يفر ولا يبطل  
بحون الزوج ويقيد بمجلس لا يعقل يقع تفويضة لمجنون وصبي لا يعقل بخلاف التوكل  
هداية **قوله** وقال رفر لان المقترح بالمسبة كعدمه لانه يفر عن مسبة وضار كالوكيل  
بالبيع اذا قيل له بعد ان شئت ولنا انه تملك لانه علقه بمسبته والمالك هو الذي  
يصرف عن مسبته والطلاق يحتمل التعقيب بخلاف البيع هداية ولو قال طلقها ان  
شأن لا يصير وكذا ما لم تناولها ان المسبة في المجلس فاذا شئت صار وكذا لا تلو  
طلقها في المجلس وقع ولو قام عن مجلسه بطل التوكيل هو الصحيح خاتمة **قوله** وعند  
يقع واحدة لانها كانت بما ملكته وزيادة وضار كما اذا طلقها الزوج الفاو له  
انها انت بغير ما فرض لها الزوج اذا الزوج انما ملكها واحدة والثلاث غير الواحدة  
بخلاف الزوج فانه يصرف بحكم الملك وكذا هي في الاول والخلاف معتد بما اذا وقعت  
الثلاث بكلمة واحدة اما اذا قالت واحدة وواحدة وواحدة وقعت واحدة اتفاقا  
وقيد بقوله طلق لانه لو قال لها امرك بيدك فنوب واحدة فطلعت ثلاثا وقعت  
واحدة اتفاقا بسوط او بامنة في الثانية فيقيد به لما قال الشئ بحله ما اذا قالت  
طلعت ما ما اذا قالت انت نفسي لا يقع في امته **قوله** في الوصف يشير الى  
ان المخالفة في الوصف لا يسطر الجواب بخلاف ما اذا كانت في الاصل كما اذا فرض



اليها واحدة فطلقت ثلاثا كما مر **قوله** بطل الامر لانه علق طلاقها بالميتة المطلقة  
منها وهي انك بالعلقة فلم يوجد الشرط لم هو اشتغال بما لا يعينها فخرج الامر من  
يدها ولا يقع بقوله ستيت وان نوي اذ ليس في كلامه ذكر الطلاق اصلا ولا في كلامها  
حتى لو قالت ميت طلاقي ان ستيت او قال الزوج ستيت طلاقك بنوي يقع بخلاف  
احبته ورضيته وادته والفرق ان الميتة ينبي عن الوجود لانها من الشيء وهو الموصوف  
فكان ميت بمعنى وجدت وليس ايجاب الطلاق الا بايقاعه واما الارادة فهي الطلب لفة  
وليس من ضروره ان يطلب الوجود **قوله** طلق لان التعليق بالكاتب **قوله** ولا  
يتغير بالمجلس لانها في الازمان والافعال فيملك التعلق في كل زمان لا تطبقا  
بعد تطبيق **قوله** ولا يجمع ولا ينبي لانها العموم لا افراد لا عموم الاحتجاج **قوله** فان طلقها  
ثلاثا صوابه فان طلقت نفسها ثلاثا حتى لو طلقت ثلاثا اي متفرقة  
ولو طلقت نفسها واحدة ثم عادت اليه بعد زوج اخر كان لها ان تعرق الثلاث **قوله**  
لم تطلق حتى تشاء لانها للمكان ولا تعلق للطلاق به فمجازا عن ان لانها ام الدابة  
نهر **قوله** يقع وجعته لانه اوقع الطلاق وخبرها في وصف **قوله** لا تقع ماله قسالا  
علقه عتبتها وان الخلاف يظهر من لو فاش من المجلس فعنده وقت وجعته وعندها  
لا يقع سبي وقال الزبيدي والعيني وفيها اذا كان قبل الدخول صوابه بعد الدخول **قوله**  
ونواه وقع هذا في الدخول بها اما غيرها فتبين بواحدة وخرج الامر من يدها فتوات بحلتها  
بعد العدة **قوله** بطلت ما نكح فيه ولا يكون بدعي لانه مصنوع بالدهنية **قوله** وان  
ردته لم تكن الواتت بما يدل على الاعراض لانه ممكن في الحال فمخاطبه كذلك **قوله**  
وعندها لها ان تطلق ثلاثا من القبيات وعندنا في التخصيص **باب**  
**التعليق** ذكره بعد تنجز الطلاق صريحا وكتابة لانه مركب من ذكر الطلاق والشرط  
فاخرج عن المفرد وهو شرط حصوله بموت حمله بموت حمله اخرب بشرطه  
كون الشرط معدوما على خطر الوجود فالمحقق كان كانت السما فوفنا تنجز التحمل  
كان دخل الحمل في سم الحياط لم يقع وكونه مقبلا لا العذر وان يكون في المعينة ينعى الشرط  
لا يمنعها بخلاف غير المعينة حتى لو قال المرأة التي اترجها طالق طلقت بتزوجها

ولو قال المرأة التي اترجها طالق فترجها لم تطلق لانه علقها بالاشارة فلا  
تؤثر فيها الصفة والتعريف بالاسم والتعريف بالاشارة فلو قال فلانة بنت  
فلان التي اترجها طالق فترجها لم تطلق وان لا يفصح به المجازاة فلو قالت  
تقال ان كنت كما تقول فانت كذا انجيز كان كذلك اولى وذكر المستر وطرفوا له  
انك طالق ان لم تطلق عندنا يوسف وبه يفتي وادفعه محرم في الحال وهو رابط  
حيث تافوا الجوا كما ياتي نهر **قوله** ان زرت فلانا في الزياره في العرف قصد المزدور  
الواماله واستبنا ساه مصباح يفتي بوفاء الحنف على زيارتها للكرام حتى لو ذهبت  
من غير قصد له بحيث وفي عفتا زياره المرأة لا يكون الا بطعام معها يطبخ عند المزدور نهر  
**قوله** او معنا فالحكم كان كحك فانت طالق فيه ان هذا التعليق لا اضافة وانك  
ليس بمالك وانما هو اسم للعقد واجيب عن الاول بانه استعمال الامانة في النجوم  
النفوس وغيره وعن الثاني بان الاضافة اليه النكاح اضافة اليه الملك فاستعمل اسم  
السيد للمسيب فكانه ان ملكتك بالنكاح مع **قوله** سوا حصره الزمان فالكل اسره  
من مصر ومن بين ثيم او كل بكر او ثيب اترجها طالق يقع عتبه **قوله** وقال مالك  
لان في التقيم سديا مما به النكاح على نفسه ولا يصح وجوابه انه لا يفسد عليه  
بابه لان كلفه كل تقتضي التقيم دون التكرار فيمكنه ان يتزوج بعد ما وقع الطلاق  
عليها ان يولي **قوله** وعند النساء لا يصح اصلا لقوله صلى الله عليه وسلم  
لا طلاق قبل النكاح ولنا ان التعليق عتبه لوجود الشرط والجزا فلا يشرط لصحته  
قيام الملك في الحال لان الوقوع عند الشرط والملك متيقن به عنده والحديث  
على نفي التحريم هرايه **قوله** اي بعد النكاح الاول اي بعد وجود الشرط لغير الفصلين  
وفيه ايماء الى ان الحكم بتأخر عنه وهو المختار لان الطلاق الفارق لا يقع كقوله  
انك طالق مع نكاحك اذ لا يثبت الشيء مستقيا وكذا لو قال له نكاحك ولا  
مع تزويجي وقع اذ الكلام في هذا فامر لذكر النكاح والفقول فمجهل مجازا  
عن الملك ومع عتبه بعد خلاف ما مر اذ الكلام معه فاقصو فلم يكن مع عتبه  
نهر قداما لم تنسبه للمخالف المحتفي ان يرفع الامر الى ان يفتي باليمين



الصافية وحكم الحكم كالفاني على الصحيح بل لو افناه فبقية عدل بطلان اليقين المضافة  
 حل العمل بفتواه والتزوج فعلا او لا من فسخ اليقين في زماننا وقامه في النهر **قوله**  
 فلو قال الاجنبية الحقات لم يدرج في كلامه التزوج بمقتضى الكلام العاقل بان يقدّر  
 وان تزوجت ودخلت الدار قلت كلامه صحيح بدون تقدير لوجود الشرط والخبر اعبر  
 ان السارغ لم يثبت حكمه لعدم شرطه وذلك لا يدل على عدم صحة الكلام اتقاف  
**قوله** لا فترافا لفعل الخ فيه انه لا يلزم من الافتراض ان يكون ثمة حيث لم افهم  
 بذلك لانه علامة على ترتيب الثانية على الاولى وسي الثاني جوابا لانه لما لم يرد على  
 القول الاول صار كالجواب الثاني بعد كلام السائل وجزا لانه لما ترتب على فعل اخر  
 اسبه الجزاء اعلم ان جواب الشرط يجب اقترانه بالفاعل لم يصلح جعله شرطاً وذلك  
 في مواضع فثبت في قوله طلبية واسمية وجامد وباولن وبعد وبالنفيس فلو حرف  
 الفاني الجواب تنجسوا بدل مكانها واوا اولافان نوبى التعليق دين ولوا دخل على اللفظ  
 كانت طالق فان دخلت الدار قبل تعلق وتيل تعلق والاول اوجه اذا التعليق لم يرد لا  
 للفظ والفا وان كانت حرف تعليق لكن لا توجهه الا به محله فلا اثر له هذا ولو ات  
 بالوا وطلعت بكرا حال لانها في مثله عاطفة على شرط هو يقف الزكوى تقديره ان  
 لم تدخل وان دخلت وان هذه هي الوصلية وثمركا لو او نهر **قوله** ان تكسر المزة وسكن  
 النون يبي ام الباب وجوز به غير هاتين معناه وبكل مع اختصارها بالاسم الانصاف  
 بفعل لا محال فكانت في معنى الشرط فلو وقع المزة وقع في الحال لانا للتفصيل وان شرط وجود  
 العلة وزعم الكساي انها شرطية بمعنى اذا وعلى كل حال اذا انوب التعليق دين نهر **قوله**  
 واذا الغالب ان يكون ظرفا للمستقبل معناه معنى الشرط وتختص بالذم حول على الفعلية  
 ويكثر كون الفعل ماضيا والمحققون على ان العامل فيها شرطها لاماني في جوابها من فعل  
 او شبهه كما قال الآثر ولا يخرج من الظرفية وقد يخرج عن الشرطية نحو والذين اذا  
 اصابعهم البغوي هم يتعمرون فاذا ظرف للمجاورة لو كانت شرطية لو حبت الفاء وقول  
 بعضهم انه على افعالها سرد ونهر **قوله** وكل هو اسم جمع وضع لم يقدّر ولا واحده  
 من لفظ مفعول عام معنى لا استغراق افراد المنكر نحو كل نفس ذائقة الموت والموت

والموت المجموع نحو وكلهم اني يوم القيامة واد اجزا المفرد نحو كل زيد حسن نهر **قوله**  
 وكلما نقل النخاة ان كلما المقتضية للتكرار منصوبة على الظرفية والعامل فيها محذوف  
 ولعليه جواب الشرط ان قرئ بالفا والافا العامل الجواب وما التي معها مصدرية ظرفية  
 ومن الفاظ الشرط لو ومن واي واياك واي واي نهر **قوله** الا في كلما اذا ووجهه ان متى لا تقيد  
 التكرار وفي الفانية من دخل سكن الدار متى طالق فدخلت واحدة منها سررا اطلقت  
 بكل مرة وهذا غريب وجعله في البحر احد القولين ولو قال اي امرأة انزوجهما في علي  
 امرأة واحدة بخلاف كل امرأة انزوجهما حيث يعبر بعموم الصفة واستدل ففتل  
 لم لا يقر اي بعموم الصفة **قوله** جازاي جعل جوابه ثلاث تطبيقات فذاتي في التلوحة  
 واما غيرها فاليمين غير مشاه كقوله كلما تزوجت امرأة فهي طالق تكرر داما ولو بعد  
 زوج اخر كما في المتن **قوله** لا اقتضاه لو تفصيل لعدم انتهاء اليمين في كل ما وانما اقتضى كلما  
 وكل ما ذكر لانها وصفا لا اشغاف ما وصلا عليه وكل تدخل على الاسماء على الافعال نحو  
 الاسماء ضرورة كما ان عموم الافعال في كل كذلك وخص كل ما وان كانت كذلك باعتبار  
 اليمين في حق اسم اخر لان اليمين لا يسمي منها بوجود الشرط مرة بخلاف كل فانها تستمر في صف  
 ذلك الاسم نهر **قوله** ولو بعد زوج اخر لان الفقاهة بابا عا رما عليك عليها من الطلاق  
 بالتزوج وقد اختلف في صورته ودية ومن فروع كلما اللطيفة ما لو قال للزوجة قولها كلما  
 طلقك فان طالق وطلقها واحدة وفي الثلاث لان الشرطية النامية الوضوح  
 وقد تكرر في الاولى الايقاع ولم يوجد الا مرة نهر **قوله** لا يتصل اليمين لان  
 الشرط لم يوجد والجزايات لتعا محله فلو ابا رفا وانفتت عندها بعد  
 التعليق ثم تزوجها فوجد الشرط طلق والا لا وانخلت فحيلة من علف الثلاث  
 بد حول الدار ان طلقها واحدة ثم بعد العدة تدخل فتدخل اليمين فيستحبها  
 در **قوله** في وجود الشرط اي حقيقة وشيئونه سواء كان وجوديا او عدميا  
 فالقول له لانه لا ينكر وقوع الطلاق وهي بدعية ومقاده انه لو علف طلاقها  
 لعدم وصول نفقتها عشرة ايام فادى الوصول وانكرت ان القول له وبه جزم



١٠ في القصة التي في الخلاصة والبرازية ان القول لها واقعه في البحر وهو يقين  
 تخصم النون لكن جزم صاحب الجوز في فتاواه بما يفيد الامن والشروع لانها موضوع  
 لنقل المذهب **قوله** الا اذا برهنت سوا كانت مميته على نفي وابيات لان الشرط يجوز اثباتا  
 بالبرهان وان كان نفيًا فلو جعل امرها بغيرها ان من نفيها بغير جنابة ثم ضربها وقال  
 ضربتها جنابة فاقامت بينة انه من نفيها بغير جنابة يسعوان يقبل ولو قال ان لم  
 تحي مهرتي الليلة فامر انك لا تشهد اليها لم تحييه قبلت وطلقت **قوله** فالقول  
 لها من غير عيين نفي جنابة وفيه نظر فان عليها اليقين باجماع الامة فانه المقدسي واما  
 اطلاق الم انك لا على قاعدة ان كل من قبل قوله فعليه اليقين الا ما استثنى ومراهقة  
 كالباقية واختلافه كخبر في الاصح **قوله** في حق نفسها لا في حق غيرها لانها  
 امينة في حق نفسها اذ لا يعلم الا من جهتها وشاهدته في حق غيرها بل تبهمه فلا  
 يقبل هداية **قوله** تحيي نون الوقاية ويبرئها لانها ليست ملازمة في المضارع  
 الذي اقره نون الامراب وعند ذكرها يجوز العك والادغام **قوله** فقالت حمت  
 لعين والحض فام فانت طهرت لم يقبل لانه ضروري في شرط فيه قيام الشرط قال  
 في المهر ولم ار ما لو كانت صغيرة لا تحيض شلها او اسيه وسيق ان يقبل قول الامة  
 لا الصغيرة انتهى ولو قال لها وهي حائض اذا حضت فانت طالق او وهو مريض  
 اذا مرضت بقول علي حوض ومريض مستقبل فاذا عمن ما يحدث من هذا الحوض او ما يزيد  
 من هذا المرض فهو كما نوب خلاف ما اذا قال صحح ان صححت او يصير ان اصبرت  
 او سيعان سمعت فانها تطلق حين سكنت سراج **قوله** ولم تطلق فلانه ان  
 كذبها الزوج فان صدقها او علم وهو الحوض منها طلقنا جميعا **قوله**  
 ومنه محمد لا تطلق اذا كانت كاذبة لان الاصل في المحبة القلب واللسان حلف  
 عنه والتقدير بالاصل يبطل الحلف ونحن نقول لا يمكن الوقوف على ما في قلبها فتقل  
 الى الحلف بطلاقا زلي ولو قال ان كنت تحبين عذاب الله فانت طالق فقالت حب  
 طلفت ولا يتيقن بذكرها لانها لشدة نفيها اياه قد رغب التخلص منه بالعذاب

هداية

هداية **قوله** ثم تبادى الخ ولو ماتت قبل التماذي فادنها للزوج الاول دون الثاني  
 خاتمه **قوله** وشتين تنزها لاحتال بغير الحاربية وبصت العدة فلنا في  
 قلد الم يقع به شيء لان الطلاق القار لا نقصا العدة لا يقع وان علم الاول فلا كلام  
 وان اختلفا فالقول للزوج لانه منكروا ان تحقق ولادتهما معا وقع الثلاث وتعد  
 بالاقراء ولو ولدت علما وجاريتين وقع شتان فصا وثلاثا تنزها لان الفلانة  
 كان اول انطلق ثلاثا واحدة به وشتان بالحاربية الاولى وان كان اخر او وقع شتان  
 بالحاربية الاولى ولم يقع بالناسية سوى ولا بالعلام لما سرد ولو ولدت علامتين وجارية  
 لزمه واحدة في القضاء في التترة ثلاث ولو قال ان كان حملك علامتا فانت طالق  
 واحدة وان كان جارية فشتان قولك لهما لم يظلم لانه اسم جنس مضاف  
 فتعني كله فيها لم يكن الكل علامتا وجارية لم يظلم وكذا لو قال ان كان ما في  
 بطنك علامتا والباقي بحاله ولو قال ان كان في بطنك والعلية بحالها وقع  
 الثلاث ولو علق طلاقها بحملها لم يظلم حتى تلد لان من سنتين من وقت  
 الحمل وسير بان يسير بها قبل ان يطانها لم يضر وحدته **قوله** خلافا للضر  
 له اعتبار الاول بالتالي اذ هو في حكم الطلاق كشي واحد ولنا ان صحة الكلام  
 باهلية المتكلم الا ان الملك بشرط حالة التعليق ليصير الجراغ غالبا الوحد مستقيا  
 الحال فتصح اليقين وعند تمام الشرط لينزل الجرا لانه لا ينزل الا في الملك وفيما  
 بين ذلك الحال حال بقا اليقين مستقي عن تمام الملك اذ بقاؤه محله وهو  
 الذمة هداية **قوله** وقال في تزويج علي ما علق لان الجرا ثلاث مطلق لاطلاق  
 اللفظ وقد بقا احتمال وقوعها فتعني اليقين ولنا ان الجرا طلاق هذا الملك لانه  
 هي المانعة لان الظاهر عدم ما يحدث وقد فاق شجر الثلاث للبطل المحل  
 فلا يقع اليقين خلاف ما اذا ابا بها لان الجرا باق لبقا محله هداية **قوله**  
 لم ينطل التعليق عندها لم يظهر الخلاف فيما لو عادت اليه بعد زوج اخر  
 ثم دخلت الدار وطلقت ثلاثا عندها وقال محمد ما يعني وكلام الشارع لا يظهر  
 منه فرق بين القولين لشدة احتقاره **قوله** وقال محمد هي طالق جاتي اصله  
 ان الزوج الثاني يهدم ما دون الثلاث عندها فتفقد اليه بالثلاث وعند

للحلية



محمد بن زفر لا يهدم مقوطا له بما بقي بهدائه وعلى فقد انتزع ما لو كان العلف واحدة والمخبر  
فقدت اليه بعد زوج اخر ووجه المنظر حرمته عنده حرمة عليقة وعندها لا حرمه  
ومما يبطل به التعليق الحكم بالحققة من ثواب الرب وفوات محل البرحوان كملت فلانا او  
ان دخلت هذه الدار فانا اوجعلت سنانا ومنه ما في القنية لا يخرج من محارب  
الا باذن هو لا يخرج احدهم لا يخرج ولم مات لا تحت لطلان العين سنان في صديقه الكور  
حرب **قوله** ومن افي يوسف انه اوجب لوجود الجماع بالرواى عليه الا انه لا يحل الحد  
للاختاد ووجه الظاهر ان الجماع اوجبا للمخرج في الفرج لا دوام الادخال **قوله** الا اذا  
او لم ياتوا له كما بان من قوله نفسه **قوله** يجب العقور ولم يحل الحد لبقية الاتحاد  
بالنظر الى المجلس المفضو ههنا **قوله** وعند الي يوسف بصير مرادها لوجود المساس **قوله**  
لم تطل هذه المرأة لابن السوط سنانا كنهان القسم ولم يوجد **قوله** اذا كانت في عدة  
الرجعي تطلق فيه في النهر جبا بما اذا اراد رجعتها والا فلا قسم لها وكذا تطلق لو لم  
يقبل لو لم يقبل في الاولى عليك ولا في قوله ان سنانا الله حاصله انه اذا علق بمشقة  
من لا يدر مشقة او بارادته او بحجته او رضاه كالبارب والملاكية والمخز والحايظ او اشترى  
معه من تعلم مشقة كان سنانا الله وزيد بارادة هوان او الان او اذا او ما او الباء وان لم  
لم تطلق ولو قال بامر او بحكمه او بقضائه او بقرينه او بعلمه او بعونه وقع الحال سر  
اضافه الى الله او الى العبد بخلاف ما اذا اضاف الى المشقة وما بعدها الى العبد حيث يكون  
عليك لا يقتصر فيه على مجلس علمه فان سنانا بان قال سنانا ما جعله الى فلان  
وقع ذكر الطلاق اولى ولو اتي باللام المقلبة وقع في الوجهه كلها سواء اضافه  
الى الله تعالى او الى العبد ولو وقع لم يقع في الوجهه كلها ان اضافه الى الله تعالى  
الا في العلم والعدرة ان اراد حقيقتها وان اضاف الى العبد كان قلة كنهان الارضية  
الاول وما عنيها من المصوب والروية تعليقا في الباقي والحاصل ان هذه المسئلة  
اعني ما اذا تعلقت بان على سنان وجهه ذلك ان كل واحد من هذه الالفاظ العشرة  
اما ان يضاف الى الله او الى العبد وكل على ثلاثة اوجه اما ان يكون بالياء واللام  
او بغير ثم التعليق بالمشقة ابطال عندها وتعليق والفتوى على انه ابطال والخلاف

يظهر

يظهر فيما اذا قدم الشرط فقال ان سنانا انت طالت مثل التعليق يطلق لعدم الفا  
الفايدة في موضع وجوبها لا على الابطال **قوله** خلافا لما لك لو لم يشا الله  
لما احراه على لسانه ولنا قوله عليه الصلاة والسلام من حلف على عين وقال ان  
سنانا فقد استثنى ولا مشقة الله لا يطلع عليها فكان اعدا ما للجزا وما حرم على  
لسانه تعليق لا تطبيق **قوله** وان ماتت قبل قوله ان سنانا الله لان الموت يبي  
الوجوب لا المطلق بخلاف ما اذا ما الزوج وهو يريد لانه لم يقبل به الاستثناء  
ارادته بان ذكر لا ضرر قبل الطلاق حموي **قوله** لو سكك الخ مثل السكون في ذلك  
اللفوظ كانت طالت ثلاثا او واحدة او ثلثا بواي ان سنانا الله بخلاف قوله انت  
طالت واحدة وثلاثا ان سنانا الله زلي **قوله** ولو قال انت طالت رجعيان سنانا الله  
وقع باينا لم يقع فنيه **قوله** رغوها كسعال وثقل لسان وامساك فم **قوله**  
لا شرط في صحة الاستثناء فنده ولا العلم بعينه حتى لو اتي بالمسنة من غير قصد جاهلا  
لم يقع ويقبل قوله ان ادعاه وقيل لا يقبل الا ببيحة وعليه الاعتماد والفتوى  
شور وشرحه **قوله** وفي انت طالت ثلاثا او واحدة شروع في بيان الاستثناء الوصف  
بعد الفراغ من العرفي والحق بالتعليق لا شتر كنهان في منع الكلام من اتيان موجب الا ان  
الشرط يمنع الكلام والاستثناء البعض وقدما لمشقة مشاهير للشرط في منع الكل وذكر  
ارادة التعليق غير انه منع لا الى غاية والشرط منع الى غاية تحققة ثم الاستثناء بالاول  
احد احوالها ان ما بعدها لم يرد بحكم الصدر **قوله** يقع ثلاث لان استثناء الكل  
باطل ان كان بلفظ الصدر كما مثل او مساويه نحو عيرب احرار الا مما يكره ان يغير  
كسائر طوائف الا بولا او الازنيب وعمره وهند وعبيد احرار الا بولا او الا  
سائما وغائما وراسترا هم الكل صح ويغير كونه كذا او بعضا من جملة الكلام لان  
جملة الكلام الذي يحكم بصحته مع انت طالت عتلا الاشعا يقع واحدة والا  
ثمانية يقع ثلثان او الاسباع يقع ثلاث ومن بعد الاستثناء بلاء او كان  
كلا اسقاط مما يليه فيقع ثلثان مات طالت عشر الاشعا الاغنية الاسباع  
ديزمنة حنر بلة على عشر الا ٩ الا ٨ الا ٧ الا ٦ الا ٥ الا ٤ الا ٣ الا ٢ الا ١ وتقرينه ان







حتى تثبت ثباتها وتكون ركناً في موضع ركنها فانه يقول بانها لان المعلق بالشرط كالمعبر عنه  
وهي سبب التهمة ولا يفي في السابق ان التهمة قاعية لان المارة قد تختار الطلاق لينفع  
باب الاقرار والوصية في تزويجها والزواج قد يتواضعان على الاقرار بالفرقة وانقضا  
العدة لغيرها الزوج بماله زيادة على ميراثها وهذه التهمة في الزيادة فرددناها  
ولا تهمه في قدر الميراث فصحاها ولا مواضعة عادة في حق الزكاة والتمهاده ولا  
تهمة فيها ههنا **قوله** يجب العدة في الاولى من وقت الطلاق انما في الثانية  
فالتوبة على ان ابتدأها من وقت الاقرار بفيا التهمة المواضعة فلو مات بعد مضيتها  
من وقت الاقرار فلها جميع ما اوصى به ادا قرعها دية **قوله** وعند زفرها جميع  
الح لان الارث بطر سبوا لها واقدارها فزال المانع من صحة الاقرار والوصية **قوله** في الصورة  
الاولي صوابه في صورتين **قوله** ومن بارز رجلا اذا علم ان المبارز ليس من اقاربه بل اقوى منه  
نتر **قوله** فاباينا عقيب هذه الاشياء ونحوها كالوكان راكب سفينة فافكرت وتلاطت  
بها الامواج وحيف الفرق او فترسه مع وبق في فيه **قوله** ووقت لبوت الفزار بهذه  
الاشياء **قوله** ان كان في هذا الوجه اشارة الى انه لا فرق بين ان يموت بهذا الباء والياء  
اخر ولذا قال في الاصل مريض ابان زوجته ثم قتل ورثته **قوله** ولو علق طلاقها  
اي البابين لما **قوله** بفعل اجنبى اراد به غير الزوجين لاحضرة اذ لو علق طلاقها  
بفعل لوليهما منه كان كالاخبر **قوله** والشرط فيه دون التعليق وقال محمد اذا كان  
لتعليق في الصحة فلا ميراث لها بطلاق حتى يفعلها الميراث لا بد لها منه قال في الاسلام  
وهو الصحيح نرى بل لا يفي من التمر لانه لم يوجد من الزوج منع بعد تعلق حقها بماله  
ولنا ان الزوج الجاهل الى المباشرة فينقل الفعل اليها كالمالك في الزكاة في الاكراه ههنا  
وعند زفر تترك في الصورة الاخيرة في بعض النسخ وعند محمد لا تترك في الصورة الاخيرة  
اعني ما اذا علق بفعلها الذي لا بد لها منه وكان الشرط وحده في المرض وقد بينا  
وجهه انما ليس الارث في هذه الصورة خاصة بل هو قول في **قوله** والي يوسف  
اي انما يفي في خلاف زفر فيما ياتي وهو ما اذا علقه بفعل اجنبى ويجي الوقت في

الصحة

في الصحة ووجد الشرط في المرض فانه يقول بانها لان المعلق بالشرط كالمعبر عنه  
وجوده فكان تطبيقا بعد تعلق حقها بماله ولنا انه كالمعبر عنه حكما لا قصدا  
ولذا وجد الشرط وهو محبون يقع ولو كان قصدا لم يقع ولانه لم يوجد منه منع  
بعد ما تعلق حقها بماله ولا هو متمكن من منع فعل الاجنبى ويجي الزمان فلم يكن متقدرا  
والقرار بالتقديم ولذا شرط المم ان يكون في المرض زلفي وكان على الخارج ان يذكر  
خلاف زفر في محله **قوله** وفي غيرها الحاصل ان هذه المسئلة على ستة عشر صفا لان  
التعليق اما بجي الوقت او بفعل اجنبى او بفعلها او بفعله وكل وجه على اربعة اوجه  
لان التعليق والشرط اما ان يوجد في الصحة او في المرض او يوجد احدهما دون الآخر  
مهر **قوله** وقال زفر تترك لولا انه يصدر الفزار حين اوقع في المرض وقدماته  
في العدة ولنا ان المرض اذا تعلق به فهو غير له الصحة لانه يتعد به مرض  
الموت فبين انه لا حق لها بتعلق بماله فلا يصير الزوج قارا ههنا **قوله**  
ورث اما في الطاوعة بعد السنونة فلا يها انما اثبت المحرمية وهي لانا في  
الارث بخلاف الردة فانها سائمة واما في اللعان والادلاء لان الفرقة حات  
بي منه وهي ملجاة الى اللعان **قوله** وقال محمد لا تترك في الاولى صوابه في الثاني  
اعني اذا كان القذف في الصحة واللعان في المرض لان هذا ملحق بالتعليق بفعله لا  
لهامنه وقد بينا وجهه من مثل **قوله** لا تترك لان الادلاء بمعنى تعليق الطلاق بمعنى  
منه انما ليس عن الوقاع فيكون ملحقا بالتعليق **قوله** في الوقت وقد تقدم ان التعليق  
اذا كان في الصحة لا تترك محو **قوله** ذكر رافعه امر المحرمه وذكر الصبر لان الصبر  
المحرم بالناس يجوز رجوع المهر اليه بالتذكير والثاني **باب الرجعة**  
يتعدى ولا يقدر يقال رفع اليه اهله وجميعه اليهم رجعا ورجوعا ومرحاضا **قوله**  
في العدة اي مدة الوطى اذ لا رجعة في هذه الخلوة وفي النزاهة ادعي الوطى بعد  
الرجوع واذا كومت ذله الرجعة لانه عكسه ويصح مع الراوي **قوله** ولعب وضط **قوله**  
وعند ان في هي اسب حة الوطى لان الطلاق الرجعي يحرم الوطى عتده لان ملك النكاح  
شرط صور الوطى وقد زال بالطلاق ولنا قوله وصوب لهما حق برهنه والبعل هو



الزوج والسمية به حقيقة مستلزما لقيام الزوجية وقيامها بوجوب حل الوطى بالاعمال  
**قوله** ولو لم تر من اي بعد العلم وكذا لو لم تعلم بها اصلا وما في الغاية من اشتراط  
 اعلام الغاية بها فهو ولو قال لا بطلت رجعتي اذ لا رجعة لي فله الرجعة ويجعل  
 الرجل بالرجعة ولا يحتاج برجعتها خلاصته وفي الاصل رجعية لا يكون ما لا يحسن تقصير  
 العدة انتهى **قوله** بخبر اجمعت برده رجعتك وارقتك وردتلك واستلكت وهذا  
 صريح وان شرط بعضهم في رد ذلك المصلحة كما الى ادراكه او الى عصمتي قال الكمال  
 وهو حسن اذ مصلحة يستعمل في ضد القبول ومن التصريح النكاح والتزوج عند محمد وهو  
 ظاهر الرواية وعليه الفتوى وهذا ركن الرجعة لانه اما قول او فعل والقول الصريح ما  
 تقدم من الكفاية انت عندك كانت وانت امرت ولا يصير مراجعا الا بالنية فتحل  
 وما يوجب حرمة المصاهرة في حرمته اية لو كان مع المصاهرة انزال ان لا يكون رجعة  
 لانه لا يوجب حرمة المصاهرة قال في النهر ولم ار هذا بيان للرجعة بالفعل وهو مكره  
 الرجعة بالقول والامهاد واعلامها شرعا لا **قوله** وهو الوطى اي في الفروج اما في البر  
 فقل لبر رجعة والفتوى على انه رجعة زانية **قوله** والتفيل والمسر على اي موضع من نزلها  
 والنظر الى فرجها الراض بشهوة وان لم يقصد المراجعة لا فرق بين ان يكون ذلك منه  
 او منها بعد كونه لعلمه ولم يمنعها اتفاقا فان كان اخلاسا منها وكان نائما او نوليه  
 مكره او يغتوه ثبتت الرجعة خلافا لابي يوسف واحصوا عليها باذخالها فرجها في  
 فرجها وهو قايما او مجنون ورجعة المجنون بالعلم ولا يصح بالقول وقيل عكسه وقيل بها  
 شربلا في راقم البراري على الاول ولعله الرابع لما عرفت انه مواخذ بانحاله دون انواله  
**قوله** لا يصح الرجعة الا بالقول لان الرجعي يحرم الوطى عنده فليكون ميثا للحلل وعندها  
 لا يحرم فليكون مستلزما **قوله** وقال مالك وآك في لا يصح له القول لها وانها  
 ذواتك منكم ولها المصاهرة المطلقة كقولها فاسكرهت وعبرتم بها حق بردها وقوله  
 عليه الصلاة والسلام من انك فليراجعها من غير عمد بالاسمها هذه الاسرار الاله  
 للفتوى بدليل انه فرتها بالمعارفة زانية ومتدب اعلامها بها لا يملك غيره بعد  
 العدة فان نكحت فرتت منها وان دخل بها تنق **قوله** فصدقته يصح لان النكاح يثبت

بصاوتها

بصاوتها الرجعة ادري **قوله** والا لانه اخبر عما لا يمكن ان شاء حب لو اقام البرهان على  
 انه قال في العدة راجعتها ارجاعا مقصدا فيل هذا امر اعجب المايل حيث ثبت اقرار نفسه  
 بالبرهان ولو اقر في الحال لم يفسد **قوله** متصلا بظنوا الفهم معصولا لثبت الرجعة اتفاقا  
 ولو بدات نقالت مفت على في فقال الزوج راجعتك لا يثبت اتفاقا ولو وقع العلامات  
 معا ينبغي ان لا تثبت الرجعة فتح **قوله** وكان القول قولها ولا يمين عليها عند الامام خلافا لها  
 والفتوى على قولها ما شرع لا في **قوله** وعندها يصح لانها صادفت العدة اذ هي باقية ظاهرة الى  
 ان تحبر وقد سبقته الرجعة رها انها صادفت حاله الانقضاء لانها امينة في الاخبار  
 فاذا اخرجت دل ذلك على سبق الانقضاء واقر باحواله حال قول الزوج هداية وهذا  
 اذ كانت المدة محتملة لانقضاء فلو لم تحتمله ثبت الرجعة الا اذا ادعت انها ولدت و  
 ذلك وتختلف المراه على ان عدتها كانت منقضية حال احبارها عند الامام فان نكحت  
 ثبتت الرجعة بناء على بطلان العدة بنكولها والفرق له بين هذه وما قبلها ان الزام  
 اليمين لغاية النكول وهو يدل عنده وبطل الاشاع عن الزوج والاحبار في نكول  
 بخلاف الرجعية وحكي الزيلعي الاجماع على الاستحلاف هنا وبقعه في الفسخ وفيه  
 حب لانها صحيحة عندها فعلى هذا تختلف والذين في البدائع الامتناع على قول  
 الامام **قوله** او قال مفت عدتي اي واسمها عليه اذ لو اخرجت بانه كان كذبا  
 له الرجعية ولو قال انت افقت بالولادة لا تقبل الاسبية ولو قال انت اسقطت سقطا  
 متبين الخلف وله طلب يمينها على ان صفته كذلك لا فرق في ذلك بين الامة  
 والعرة **قوله** وعندها القول قول المولى لان بضعها مملوك فقد اقر بما هو  
 خالص عنه للزوج فتأبى الاقرار عليها بالنكاح وهو ينول حكم الرجعية ينبغي على  
 العدة والقول في العدة قولها فكذا فيما ينبغي عليها ولو كان على القلب فعندها  
 القول قول المولى وكذا عنده في الصحيح لانها مقتضية العدة في الحال فقد ظهر ملك  
 النعمة فلا يفسد قولها في ابطاله بخلاف ما مر لان المولى بالتقدير في الرجعية  
 مقر بقيام العدة فلم يظهر ملكه معها هداية ولو صدقاه فعانت الرجعية  
 اتفاقا ولو كذبا معا لم تثبت اتفاقا ولو اقام عليها البينة ثبت **قوله** وهي

استدراك



الثالث لو اتى المني على حاله لكان اولى بشهره الامة **قوله** حتى تغسل هذا اذا كانت  
 مسلمة ولو غسلها بسور الخارج وجوز الماء المطلق والتتامة فيقطع رجعتها بمجرد الانقطاع  
 بما دون العشرة لعدم خطابها وبقي ان تكون المحبوبة والمضبوكة كذلك **قوله** وهو  
 القياس لان البتة حال عدم الماطة طلقه وجه الاستحسان انه ملوث غير مطهر  
 وانما اعتبر طهارة ضرورة ان لا يتصاعف الواجبات ههنا **قوله** والصحيح ان الرجعة  
 الخ كذا في الفقه والبتة وسوغ الجمع وصح الاول في الجوهر ولو لم يصح المصحف او قرأت  
 القرآن او دخل المسجد قال الكرخي يقطع وقال الرازي لا يقطع به فتح **قوله** ويت  
 اقل ولو لم يثبت ابقاؤه لم يقطع **قوله** تنقطع لان تارة الجفاف اليه بعد اربعة  
 الاغبر بعيد لكن لا يحل لها التزوج ولا يحل قريبا حتى يقبله احتياطا **قوله**  
 كترك عضو كامل لان في فرضيهما اختلاف اصل الافتراض وعلى النسبة تنقطع  
 فقطعا لهذا الاحتمال احتياطا ولو بقي احد المتخثرين لم يقطع فتح **قوله** او ذات ولد  
 شرط ان تكون الولادة قبل الطلاق لانها لو ولدت بعده تنقض به العدة فتجوز  
 الرجعة **قوله** اي له ان يراجعها اما اذا ولدت ولادة صار مكذبا في  
 زعمه شرعا واما ذات الحمل فبها اشكال وذلك ان وجود الحمل وقت الطلاق انما  
 يعرف اذا ولدت لافل من ستة اشهر من وقته واذا ولدت انقضت العدة فكيف يملك  
 الرجعة ولا يراد به انه يملك الرجعة قبل وضع الحمل لانه لا انكر الوطى لم يكن مكذبا شرعا  
 الا بعد الولادة لافل من ستة اشهر لا من ثلثي العدة ناهي عن الصواب ان يقال ومن  
 طلق حاملا مستكرا طاهرا فراجعها فجات بولد لافل من ستة اشهر صح الرجعة منه  
 اربعة واجاب في الجواب ان البتة يظهر والحمل مضار مكذبا قبل الوضع فملك الرجعة  
 قبله **قوله** وان خلاها الخ لان ناكدا الملك بالوطى وقد اقر بعينه والرجعة حقة فيصير  
 خطا من نفسه وليس مكذبا شرعا لان ناكدا المهر يبرئ على بطل المهر لا على البطل ههنا  
 نكاحا بكاره لانه لو اقر وانكرته كان له الرجعة **قوله** في تلك الرجعة اي  
 ظهر صحتها لتكذيب البتة له **قوله** لم اراجعها حمل واطيا حكى لان الرجعة  
 تنبى على الرجوع وقد ثبت لثبوت البتة لانه لا يب بلاما ونزل واطيا قبل

الطلاق لا بعده وان انكر لان تكذيبه اولى من حمله على الزنا **قوله** من بطن اخر  
 لعينه بعد ستة اشهر فالكفر حاله تقربا لنقض العدة لان امتداد الطهر لا غاية له الا  
 الايام **قوله** في رجعة لانه وقع الطلاق عليها بالولد الاول ورجعت العدة فيكون  
 الولد الثاني من علوق حادثة منه في العدة لانها لم تقس بانقضائها يصير بها  
 هدانية **قوله** وذكر في كتاب الدعوى الخ هذا اذا كان الرجعي مخيرا او مطلقا لم يولد لها  
 فلا يثبت ذلك اذا ولد الثاني اذا كان منه وبين الاول ستة اشهر فالرجعت ان  
 يكون من علوق حادثة في العدة فلا يثبت ما في كتاب الدعوى وما مر فتاوى  
**قوله** فالولد الثاني والثالث رجعة لانها حادثة بالاول وقع الطلاق وصارت معتدة  
 وبالثاني صار مرافعا لان العلوق يوطى حادثة في العدة ويقع الطلاق بولاده الولد الثاني  
 على كلهما ورجعت العدة وبالولد الثالث صار مرافعا لما ذكرنا ويقع الطلق بالثالثة  
 بولاده الثالث ورجعت العدة بالاولا لانها حادثة في ذوات الحائضات وقع الطلاق  
 ههنا **قوله** وان كانوا في بطن او لو كان الاول في بطن والثالث في رجل نفع واحدة  
 بالاول لا غير وتنقض العدة بالثاني **قوله** تتبرئ من ابي لزوجها الحاضر لا الغائب  
 فقد العلة **قوله** ونزح ان لا يدخل سوا قصدا ولا لان مراجعتها بالفضل مكره  
**قوله** وقال الزفراني ليسا حريصا القيا من الكاح ولمقد له ان يفشاها ولنا قولنا  
 لا يجوز من من يبرئ نزلت في المطلقة الرجعية وكذا لا يحل اخراجها الى ما دون مرة  
 السفر لان صاير الحريم انما هو الخروج لا خصوص السفر **قوله** وقال الثاني في حرمه  
 لا يقطع الرجعية بالطلاق وتقدم جوابه **قوله** فيما قبل به المطلقة لما ذكر  
 ما تقدم ارك به للرجعي ذكر ما يندرك به غيره **قوله** وينكح الخ لان الحمل الاصل يافى له  
 يكامل العدد ومنع غير الى اتقيا بها خوفا من استله الامساك ولا اشتباه في حقه  
 واعتصر بالصغار والاسنة وعدة الوفا قبل الرجوع ومقتدة الصبي رجعة الثاني والثالثة  
 فانه لا اشتباه هذه الكوافع ولا يجوز الرجوع في العدة واجيب باهذه حكمة  
 الحكم ووجودها يبرأ في الحين لاني كل فرد والاولى ان يقال الحكم عام في

جعل الولد الاول  
 حائضا  
 من ستة اشهر  
 من الطلاق  
 مطلقا

معد ما عدا  
 الظلم



العدة بالنسبة وهو قوله تعالى ولا تقربوا عقد النكاح حتى يبلغ الكتاب أجله  
 حضرة العدة من الزوج نفسه بالاجماع **قوله** سواء كان في العدة أو لا يدخل  
 في النكاح المطلقة بالثلاث قبل الدخول وما في مشكلات القدر من أن له أن  
 يتزوجها بلا تحليل بأبطل أو يحل على ما إذا طلقها ثلاثا متفرقة لا بكلمة واحدة  
**قوله** حتى يطأها في المحل المستقيم فلو جامع المفضاة لأجلها ما لم يحل كما لو تزوجت بحبيب  
 ولو كانت صغيرة لا يوطأ مثلها لا تحل ولا أحلت ولو أفضاها والشرط كونه بقوة نفسه  
 ولو جازيل توجد معه الحرارة فلا يحلها الشيخ الذي لا يغير على الإيلاج الأصابعه يرى  
 إلا إذا انتفى وعمل به **قوله** غيره ولو دميأ لزمية **قوله** ولو مراهما جاع مع مثله  
 لغرضين **قوله** نكاح صحيح ما تزوج الفاسد والموقوف فلو تكهما بعد بلأدب  
 ووطئها قبل الإجازة لأجلها حتى يطأها بعد ها ومن لطيف الحيل أن تزوج للملوك  
 مراهم بنات هذين فإذ ألح بحكمه لها فيبطل النكاح ثم تفتنه اليه بلأخر فلا يظهر  
 امرها لكن على رواية الحسن المفتي بها لأجلها عدم الكفاة أن لها ولي والأفجلها اتفاقا  
 ولو قالت وطئ وانكر أو عكسه اعتبر قولها ولو قال النكاح فاسد لاني وطئ أمها فان  
 صدقته لا تحل والأحد وهذا كله فرع صحة النكاح الأول فان كان بلاولي أو بلفظ  
 أو حضرة فاسقين فطلقها ثلاثا ثم تزوجها بلا تحليل وقضى بصحة شأني مع  
 وبه لا يظهر أن الولي في النكاح الأول كان حراما وإن في الأول دخيلا لأن القضا  
 اللاحق كدليل النسخ لجعل في القايمة واللات في المقتضى ولو علمت منه الطلاق  
 الثلاث وانكره لها الزوج باخر للتحليل لو عاينها ثم إذا حضر الوقت منه تخدي  
 النكاح فيل هذا في البيانة دون الغضا وفي القسمة أنه لا يجوز في المذهب الصحيح  
 ولو لم يقدّر على منعه إلا بقتله ليس لها قتله وعليه الفتوى وقال الأوزاعي  
 يرفع الأمر إلى القاضي فان حلف ولا يمينه قال لا ثم عليه ولو لم يقدّر وهو أن يحلف  
 عنها ولو غاب عنها سحرته وردته إليها لأجل كنه قتلها وسيف عنها حمده  
 نهر أن عدة ذلك الغير ولو كانت عدة طلاق أو فسخ أو وفاة أو إسد  
 العدة اليه مجاز فلو قال عدة النكاح كان أولى **قوله** لا عليك غير وكذا

لا تحل

لا تحل له بملك يمين ما لم تزوج بزوجه أخرجت لو كان تحت أمه فطلقها شتين ثم  
 اشتراها وكانت تحت حرة فطلقها ثلاثا ثم أريدت ولحق بدار الحرب ثم استترتها  
 لم تحل حتى تزوج بزوجه أخرجت بها زلي **قوله** وكره شرط التحليل لقوله  
 الله عليه وسلم لعن الله المحلل والمحلل له وهذا هو محله وفي المحل ينظر مع بقا اللعن  
 على حقيقته إذ فاعل الحرام لا يستوجب اللعن فاعل الكره عتريا ولي ولا قيل  
 المراد من الحديث أن يقول أحلت لك ابنتي وأختي بغير نكاح وأما هذا فإخذه  
 بلأجله الشرع وقيل اللعن محصور عن ليط الأجر عليه ذلك ويأخذه برصد  
 فيه ما اشتراطه لأنها لو نوباه فقط لم يكره بل يكون الرجل ما جور العدة الأصلا  
 حوى **قوله** وإن حلت للادل لوجود الدخول في نكاح صحيح إذا النكاح لا يبطل بالشرط  
 فلا يجوز على الطلاق ومن الحيل أن يقول لها أن تزوجتك وجامعتك فانت باني ولو  
 خافت أن عسيكها من غير وطئ يقول لها أن تزوجتك وامسكتك فوق ثلاثة أيام ونحوها  
 أو يقول زوجتك نفسي على أن امرئ يدي ولو قال لها تزوجتك على أن امرئ يدي  
 فقبلت جاز النكاح ولغي الشرط لأن الأمر بما يصح في الملك أو مضافا اليه ولم يوجد  
 وأحد منها بخلاف ما عرفنا الأمر صار يديها مقارنت لغير ورثتها منكر حرة نهر  
**قوله** وعند أبي يوسف النكاح فاسد لأنه في معنى الموقت **قوله** ولا تحل لأنه  
 استعمل ما أخره الشرع فيجاري بمنع مقصوده هداية **قوله** وعند محمد وزفر  
 والشافعي لا يهدم لأن الزوج غايية المحرمية بالنسبة فيكون منها ولا يهدم  
 قبل البتة فلنا له وصف آخر بنصر آخر وهو أنها إذا التحل الفاد بقوله عليه  
 الصلاة والسلام المحلل وإذا كان منبثا في المغلظة في الحنفية أولى والخلاف  
 مفيد بما إذا دخل بها فان لم يدخل لا يهدم اتفاقا واشتصراكتها للمجرد قال  
 فظهر أن القول قوله وهو الحق **قوله** بمعنى عدته ليس المراد أنها قالت مضت  
 عدتي فقط بل قالت تزوجت ودخل في الزوج وطلقني وانفقت عدتي  
 هداية **قوله** له أن يصبر فها لأن هذا معاملة أو امرئ يدي ليقول المحل له  
 وقول الواحد فيها مقبول **قوله** عند أبي حنيفة شتر أن يتنزل بطلقا

للحرم





احذر الطهر فتحتاج الي ثلاث حيض ثلاثين يوما منها طهران ثلاثين يوما هذا  
 يخرج الحسن وعلى تخرج محمد يحمل مطلقا اول الطهر فتحتاج الي ثلاثة اطهار  
 حية واربعين يوما وثلاث حيض حية على يوم عملها بالوسط وتحتاج الي مثل ذلك  
 من الزوج الثاني وزيادة طهر على تخرج الحسن **قوله** وعندهما تسعة وثلاثين  
 يوما كانه طلقها في اخر الطهر يحمل حصها ثلاثة وطهرها خمسة عشر اخذ بالاقل  
 منها للتيقن وطهران ثلاثين وثلاث حيض تسعة وتحتاج الي مثل ذلك في حق  
 الثاني وزيادة طهر **قوله** في رواية محمد اربعين بتزله مطلقا اول الطهر فتحتاج الي  
 طهرين ثلاثين وحيضتين بعشرة وفي تخرج الحسن حقيقتين يعطون منها طهر حية  
 عشر ثم تحتاج الي مثل ذلك في حق زيادة طهر على تخرج الحسن وتماه في التيقن  
**باب الاثبات** فكذا لا يلاى الحرة غير انها مطلقا الطلاق  
 هي الاصل فقدم اول الايلا لعدم استلزامه للمعصية بخلاف الطهار واللعان فاما  
 لا ينفكان عنها والخلع وان شاركه في ذلك الا انه لا ينفك عنه بالمال انزل خلوته المزا  
 من المفرد **قوله** هو الحلف اي بالله او بتعليف ما يستتبعه فالملوك هو الذي  
 عن احد المكرهين من الطلاق ولزوم ما ينفك عليه وركنه الحلف المذكور  
 بشرطه محله المرأة بكونها منكوجة وقت شجر الايلا اهلها الحالف للطلاق  
 والكفارة عندها فصح ايلا الذي بما فيه كفارة عنده ولا خلاف في صحته بما  
 يلزم فترجى كان فربك فعندك حرما لا خلاف في عدم صحته بما هو قويته لقوله  
 فعلى حج او صوم او ما حرمه للمولى ذلك بشرط الصحة ايلا به بالله وبما لا ينفك  
 بالمال حتى لو قال العبد لامرأته والله لا اقربك او قال ان فربك فعلى صوم  
 او حج او امرأتى طالق يصح ايلاوه فان حلف في اليمن بالله بكفر بالصوم في  
 غيره يلزمه الخوا المذكور لان العبد اهل لذلك وان كان الحلف بما ينفك بالمال  
 بان قال ان فربك فعلى عتق رقبة او فعلى ان تصدق بكذا الا يصح الايلا  
 لانه ليس من اهل ملك المال بدائع ومن الرأى عدم النقص عن المرة تلو  
 وقع في اول الشهر اعتبرت بالاهله اتفاقا وان في لعنته فلا رواية عن الامام

وقال

وقال ابو يوسف يقتبر بالايام وعن ربه يقتبر بقية الشهر بالايام والشهر الثاني والثالث  
 بالاهلة وتكمل ايام الشهر الاول بالايام من الشهر الرابع وسبب كتابي الرجم وهو  
 الداعي من قيام المتاجرة وعدم المرافقة وحكم لزوم الكفارة بالقرابة الاول و  
 لزوم الجزية الثاني ووقوع طلقه باينة عميم المدة **قوله** لا اقربك في الصباح  
 فترت الامر فترت من باب لغت وفي لغة من باب فترت فربان بالكره فقلت او دانت  
 ومن الاول ولا تقربوا الزنا ويقال منه ايضا فترت المرأة فربان فترت من الجماع  
 ومن الثاني لا تقرب المحرم لا تقرب منه امته **قوله** كقولك له بالكاف على عدم  
 المحرم في هذا من اللغتين بل منه ايضا لا اجامعك لا ابا صغرك لا اغتسل منك من  
 حنابة لا اطاولك فان ادعي انه لم يعن الجماع لم يدين في الغضا لانه مخرج والكتابية  
 لا اسك لا انيك لا غزال لا المسك لا عيطتك لا سوطك لا ادخل عليك لا اجمع راسي  
 وراسك لا اقرب فرائسك **قوله** او والله لا اقربك بشرط ان لا تكون حائضا لان الزوج  
 ممنوع عن الرطوب بالحض فلا يصير المنع مضافا الي المين بخلاف ما اذا قيد بربعة اشهر  
**قوله** ولا يلزمه الكفارة لقوله تعالى فان فاوقات الله عقور رجم فلنا المراد  
 به اسقاط عقوبة الاضرة لا سقوط الكفارة **قوله** وان لم يطاها الخ وان ادعاه  
 بعد معصيتها لم يفي بالايبة **قوله** ذرت القاصم لانه لا مانع حقها في الجماع فينبوب  
 القاصم ما به في الشرع كناية الحب والعنة ولنا انه ظلمها بمنع حقها في الشرع بزوال  
 نعمة النكاح عند معصية المدة ولانه كان طلاقا في الجاهلية فحكم الشرع بتأجيله الى القضا  
 العدة هداية **قوله** وسقط المين لانه موقت **قوله** وبقيت على الابر لانها معلقة  
 ولم يوجد الحنث لترفع به **قوله** بايت ما حرمين والمدة من وقت النكاح  
**قوله** لم تطلق بذلك لتقيده بطلاق هذا الملك بخلاف ما لو بايت بالايلا  
 دون ثلاث او اياها فتخرج الطلاق لمرعادت اليه ثلاث بايت كلما مضت  
 اربعة اشهر لم يجز معها ما حتى تبين ثلاث خلاف المحرم كما في مسألة  
 العدم **قوله** لبقا النبي اي في حق الحنث وان لم يتفق في حق الطلاق  
 فصار كما لو قال لا حنسية والله لا اقربك ثم تزوجها لا يكون بذلك سوليا وتحب الكفارة

د



اذا قربها زيلعي شهرين وشهرين بعد هذين الشهرين ايلا لان الجمع حرف الجمع  
 بلقطه التقدير بالظرف الثاني اذ كونه ثلاثا ثابت بدونه فتد باللفظ فقط لانه لو ذكر  
 معه حرف النفي او القسم لم يكن مولى لانها عيناك تراخت مرتبا بانه لو قال والله لا اكل  
 في يومين ولا يومين يكون عيناك ومدها واحدة حتى لو كلف في اليوم الاول والثاني  
 بحيث فيها واجب عليه كفارتان وان كلف في اليوم الثالث لا حيث لا تقنا مدهما وكذا لو قال  
 والله لا اكل في يومين والله لا اكل في يومين لما ذكرنا ولو قال والله لا اكل في يومين  
 ويومين كان مينا واحدا ومدة اربعة ايام حتى لو كلف فيها كفاة واحدة زيلعي **قوله**  
 في الصور الثلاث اما الاولى فلا تاتي ايجاب مبدء او قصار ممنوعا بعد المين الاولى شهرين  
 وبعد الثانية اربعة اشهر الا يوما مكث فيه فلم تكامل المدة والتقدير بالظرف يفيد تعيين  
 مدة المين الثانية اذ لو حذفه لكانت مدها واحدة وتناخر الثانية عن الاولى بيوم واحد اما الثانية  
 فتذكر وجهها قريبا واما الثالثة فلا تاتي عيناك قربانها في المدة لغير سبب يلزمه بان يخرجها من  
 مكة زيلعي فان كان لا يمكنه بان كان بينهما عاينة اشهر صا مولى واعتبر قاضي فان اربعة اشهر  
 فقط **قوله** خلافا لفرقة الثانية هو يعرف الاستثنا الى اخوها اعيا رب الاهازة فمت  
 مدة المنع ولنا ان المين لا يمكنه القربان اربعة اشهر الا سبب يلزمه وعينه هنا لان  
 المستثنى يوم منكر بخلاف الاهازة لان الفرق الى الاخر مستحقة فانه لا يجمع مع التكرار ولا كذلك  
 المين هداية ثم ان قربانها بعد ان بقي من السنة اربعة اشهر والقصار مولى لسقوط الاشياء  
 والا فلا **قوله** ولو حذف سنة لم يكن مولى حتى يعقربها فيقيم مولى ولو زاد الا يوما اترك  
 فيه لم يكن مولى ابدا لانه استثنى كل يوم يعقربها فيه فلا تقصير منه ايراد **قوله**  
 او صوم غير معين كيوم ومثرا ما المعين فان لم يقدر مدة الايلا او المرقولة فله على  
 صوم اربعة اشهر ولها هذا الشهر فكنك اما اذا قال هذا الشهر فلا يكون مولى لانه  
 يمكنه ترك القربان حتى يحضر بها بلا سبب **قوله** في جميع الصور اما في الطلاق  
 والمخرا لان هذه الاحزيرة سالقة من الوطى فكانت في معنى المين واما المطلقة فمعيها  
 ذلك تار وجه قننا ولها المضى فان امتد طهرها وكانت من ذوات الاقربان بنت عتيق  
 مدة الايلا وان انقضت قبل من مدته بطل ووردان وقوع الطلاق في الايلا لظها  
 يمنع حتما في الوطى ولا حق لهذه في الجماع فلا يكون بالمتع ظاهرا واجيب بان العبرة في

المضوض

المضوض عليه لعين النفي لا لغناه وعنده من سناينا بالنفي يشترها نفس الايلا **قوله**  
 وفي العتق خلافا في يوسف فانه يقول يمكنه البيع ثم القربان فلا يلزمه شي وهو يقول ان  
 البيع موهوم فلا يمنع الما لغية فيه هداية فان مات او باعه ولم يسيروه او استرده  
 بعد وطها سخط الايلا وان قبل وطها او ملكه باب س قبل الوطى عاد الايلا من وقت  
 الملك **قوله** فغل صلاة او عتق لانه سهل عيا دها ولا يصحى ما بين زيلعي بخلاف  
 قبل صلاة مائة ركعة او قياسه ان يكون مولى مائة ختمه او باع مائة خبازة ولم اراه در  
**قوله** وقال الثاني اربعة اشهر سبب على ان هذه المدة ضربت لظها راظم عنده والامة والحرة  
 في ذلك سرا وعندنا ضربت اجلا للبيوتة فاشبهت مدة العدة فتصف بالرق كقفيه ان  
 يقول ان ليس المراد خصوص هذا اللفظ بل ما يد له عليه كرجعت عما قلت او راجعها او  
 انطلبت ايلاها فتح ونسب بهذا الاسباب على انه لو كان محرقا وسينه وبين الحج اربعة  
 اشهر لا يكون فيثبه باللسان لانه المتب باختياره ميا يلزمه فلا يتحقق تخفيفا ولو لم  
 موبد او هو مريض لم يصح فيه باللسان عند ما وقع عند ابي يوسف وهو لا يجمع نفر  
 ونفولهما ظاهر المذهب كما في الجماع الكبير **قوله** وقال الثاني الا بالجماع لانه لو كان  
 نيبا كان خنثا ولنا انه اذاها ذكر المتع فيكون ارضا وهايا لوعده باللسان واذا ارتفع  
 الظلم لا يجازي بالطلاق **قوله** وان قد راى منه به على انه يشترط دوام العجز ونسب  
 الايلا الى من مدته وبقي شرط ثالث هو قيام النكاح وقت النفي باللسان حتى لو ابانها  
 ثم فأنبانه لم يقع فلو تزوجها ومضت المدة بان منة **قوله** فقيده النكاح  
 لانه قد روي الاصل قبل حصول المضوض بالخلف **قوله** وقال محمد لا يكون ظهرا الا  
 لغدام التشبه بالمحرمة وهو الركن فيه ولها انه اطلق المحرمة وفي الظاهر نوع من  
 والمختلف يحتمل العتق هداية وليس هذا ظاهر الرواية عن محمد بل ظاهر الرواية لقولها  
**قوله** في الفتاوى في بعض نسخ المتن والفتوى وفي الاولى **قوله** وقع الطلاق  
 لعين الباني لانه من الكن بات وكان يسعي حب استغنى عن التنية ان يكون  
 الواقع به رجعيا واجيب بان المتعارف انما هو ايقاع الباني به ثم ولو لم يكن له امرأة  
 او حلفت به المرأة كان عينا حتى لو تزوج امرأه ثم وجدا لوط لم تطلق امرأته المتزوجة

طلقت



به يعني لصيرورته عينا فلا يتقبل طلاقا **باب الخلع**  
 الخلع بالعلم وقوم الزوجية والنفقة في غيره يقال خلع ثوبه ونفقه خلفا نزع صبي  
 منها الفاعلة ملاحظة للملازمة كل الاخر كالنوب الملبوس قال لقاهن لباسكم وانتم  
 لباسهن **قوله** هو الفصل من النكاح هذا التعريف لطلقه سواء كان معه مال او لا  
 الاول في الفقه بانه ازالة ملك النكاح بغير تلفظ الخلع فخرج عنك النكاح الخلع  
 في النكاح الفاسد وبعد التوبة والردة بانه لغو وبقوله تلفظ الخلع الطلاق على  
 حال فانه غير مستطاع واما تلفظ المبراه فالحق بالخلع في حكمه ولفظ البيع والرافة  
 كذلك كما صححه في المعبر بخلاف الخاتمة وافاد التعريف صحة الخلع من المصلحة الشرعية  
 وشروط الطلاق وصفته عين من جاسية معارضة من جاسية عند الايام الواقع  
 به اي بالخلع سواء كان على مال او لا بان يحرر الخلع طلقة بانية واما الثاني فلانها لم  
 تنزل المال الا لتسلم لها نفسها ولا يكون ذلك في الرجعي وقيد بالمال لانها لو قالت طلقني  
 على ان اوخر مالي عليك فقبل كان رجعي **قوله** وقال ان في اي في مذهبه القديم يبين  
 ولو بقي فاصد يكون الخلع مخافتي نقاذه فولات والظاهر النفاذ بحجور ولزمها المال  
 لانه لم يرض بحجور الموضع عن ملكه الا به هذا اذا لم تكن بحجوره سعة اما لو كانت  
 فقبلته لم يلزمها مال كذا لو كانت مكرهة ولو اختلفت في الطواعية والاكراه فالقول  
 مع الميسر **قوله** ركه له خريما **قوله** اخذني ودلجت به الابراغها ليعا عليه وروان  
 شر لا ولو وجد منه نشور ايضا لان قوله تعالى ولا تأخذوا منه شيئا حل ما اذا كان  
 النشور منه وقوله حل على ما اذا كان النشور منه وقوله فلا جناح عليهما فيها افتدت به  
 على ما اذا كان النشور منها سواء كان منه نشور ايضا ام لا **قوله** كره في رواية المبوط  
 الشنن ولا يكره هو الا وجه نوح وتغيير المتق بالاباس بغير انا كراهة تنزيهية وبه حصل  
 التوفيق **قوله** وما صلح له فقيته زوجية فكلها موجبة جزية وانعكاسا موجبة كلية  
 فقيته كاذبة **قوله** بمخرجه ولو سميت له خلا لا كذا لعن على هذا الخلق فاذا هو محرر  
 فلها ان ترد المهران لم يعلم بكونه خيرا فان علم به فلا شيء له غير **قوله** بان في الخلع  
 لانه من الكسايات وذكرا المبدل وان لم يكن ما لا قرينة **قوله** رجعي في غيره لانه مرع

قوله

**قوله** بما نال لانه لا غرور منها **قوله** على ما في يد يد سوا قال من سني او لا مثله ما في سني من  
 سني او على ما في يد جاريته او غنى او على ما في يد فلان لا شيء فيها يحيط وكذا عكسه فلو  
 قال خالفتك على ما في يدي ولا شيء في يدي لاشي له ولو كان فيها جوهرة لها فقبلت فهي  
 له وان لم تقبل فتلك لا ثمن هي التي اصرت بنفسها حيث قبلت قبل ان تقبل بما في يده **قوله**  
 ردت مهرها لانه ما لا تمدين راضيا بالزوال الا ليعوض ولا وجه الى ايجاب المهر  
 او قيمه للمجالة ولا الى قيمة البضع اعني مهر المثل لانه غير منقور حالة الخروج فقبلت  
 ايجاب ما قام به على الزوج هو اية فتيده في الخلاصة لعدم العلم ولو علم انه لاشي  
 في يدها وقع الطلاق ولم يلزمها شي بحجور لو كانت في يدها مال متقور كان له قليلا  
 كان او كثيرا ولا يلزمها رد المهر بحجور في الولو الحسية خلفها بما لها عليه من المهر فلانها  
 ان لها عليه بقيمة المهر فاذا اسوقا وفي الكل ردت عليه المهر اما ان علم انه لاشي عليه و  
 عليه بما نال انتهى **قوله** اذ لانه درهم لا يناسبت الجمع واقله ثلاثة ومن هذا البيان و  
 هي للشيء تمام الكلام بدونه ولو كان في يدها اقل كلفها واعترض بان هذا في المنكر  
 ظاهر اما في المحلى فينبغي وجوب درهم واحد لطلان الجمعية باللام الحسية راجح بان  
 هذا عند عدم امكان المصيرية وقد امكنت لان قولها ما في يدي صادق بالدرهم بحجور  
 قولها لم يترس من فوات خلاف البراة من عينية فانها مصححة بحجور **قوله** وعليها تسليم عينية لانه عقد  
 معاوضة فيقتضي سداد العوض واشتراط البراة عند شرط فاسد فيبطل الا ان الخلع لا يبطل  
 بالشرط الفاسد وعلى هذا النكاح هو اية **قوله** له ثلث الالف لانها لما طلبت الثلاث  
 بالث فقد طلبت كل واحدة بثلث الالف لان البالصحة الاعراض والعوض ينقسم على  
 العوض هو اية هذا اذا طلعت في محله والامحان اذ فتح وفي الخامسة لو كان طلعا بثلث  
 ثلث الالف **قوله** وعندها المحلان على عتلة المانية المعاوضات حتى ان قولهم  
 احر هذا الطاهر بدوهم او على درهم سوا له ان كلفة على للشرط قال الله تعالى يا ايها  
 علي ان لا يترك ومن قال لامرأته انك طالق على ان قد حلت الرار كان شرطا وهذا لانه  
 للزوم حقيقة واستقرار للشرط لانه لا يلزم الجزا اذا كان للشرط فالشرط لا يتوزع على  
 اجزا الشرط بخلاف لانها للعوض واذا لم يحسب المال كان منبذيا فوقه وبذلك



الروحية هداية **قوله** لم يقع شيء لان الزوج ماري بالبيونة الا لتسلم له الالف كلها  
**قوله** فقبلت ايديها لزم وبانت لان شيء قوله بالث لموضع يجب في عليك ومنه قوله  
على الف على شرط الف يكون في عليك والعوض لا يجب بدون قوله والمعلق بالشرط لا يتر  
قبل وجوده **قوله** ومعهما علمهما لان هذا الكلام سيجعل للمعاوضة فان قوله احمل هذا  
ولك درهم منزلة فلولهم بدرهم وله انه حمله تامة فلا يترتب بما قبله الا بدلالة  
اذا الاصل فيها الاستقبال ولادلالة لان الطلاق والعقاق ينفكان عن المال بخلاف  
البيع والاجارة لانها لا يوجدان دون هداية وفي الحارب القديم ويقولان في **قوله**  
ومع شرط الخيار لانها معارضة من جانبها وهو غير مقدر بثلاثة ايام والفرق  
انه بينه وبين البيع ان اشترط في البيع على خلاف القياس لانه من التملك كانت تقتصر  
على مرد والنقص وفي الخلع على وقع لانه من الاستطاعة وخيار الدونية لا ثبت في الخلع  
ولما كل عقد لا يحتمل المنع واما خيار العيب فثبت في العيب الفاحش دون البسيط  
**قوله** لانه لانه عين من جانب **قوله** وقال الخيار بسيط لان الخلع عين من جانبها ايضا  
بخلاف البيع وجه الفرق ان الطلاق بالمال يمين من جانبه فالاقرار بكونه اقرارا لا يتم  
الا به فانكاره القول رجوع منه هداية ولو برهننا اخذ بيننا تنا رخصة وفي القنية  
ثبته المراه اولي امته ولو ادعى الخلع على مال وهو تنكر وقع الطلاق والدعوى في  
المال على ما عليه لا بزازية ولو اختلفا في مقدار البدل ادعى اصله فالقول قولها  
والبينة بينه **قوله** وسيط الخلع اما الطلاق على مال فغنه بزمان والزم على  
انه لا يستط وهو ظاهر الرواية وعليه الغيوب **قوله** والمباراة كان يقول الزوج بر  
من تكلم بكذا او يقول ما راك على الف تقتل **قوله** وترك الهرة خطا بين الاعلى وجه  
السهيل **قوله** ما سئلته بالنكاح هو المهر والمقة والنفقة الماضية الموزونة والكسوة  
كذلك وفي البرازية اختلفت على ان لا دعوى لكل على صاحبه ثم ابي انه له عندها كذا  
من القطن يصح لان البراء تخفف حقوق النكاح امته **قوله** فلا سقط نفقة العدة  
لا اذا اختلفت عليها وكذا مونة الكسوة بخلاف السكنى فانه لا يصح اسقاطها بحال الما لهما

لا يمتد اقرارها لشرط  
لصحة بيونته ايا  
البيع لا يتم الا بالقبول  
قالا فذا تشر

في غير

في غير مونة الطلاق معصية وان شرط البراءة من نفقة الولدان وفنا وقتا صحيح ولم  
والا لا في المشتق ولو كان الولد صغيرا وان لم يوقت ونزعه حولن بخلاف النظيم  
ولو تزوجها او هربت او ماتت او مات الولد رجعت نفقة الولد الا اذا سرت  
عدم رجوعه عليها ولها ما يطالبه بكسوة الصبي اذا اختلفت عليها ايضا ولو طمأ ولو  
خالها على نفقة العدة ثم تزوجها بعد حنثه ايا مرجع نفقة العدة ولو اختلفت  
على ان يستله الي وقت البلوغ مع في الانقب لا الفلام واذا تزوجت فلزوج ان يأخذ  
الولد وينظر الي اساله لتلك المدة فيرجع به عليها ولو خالعت على نفقة ولده شمس  
وهي معسرة فطال لبيته بنفقة غير م عليها وعليه الاعتماد **قوله** حتى لو خالعت  
الاولى فرق بين خلعتك وخالعتك عند ذكر العوض اما عند عدم ذكره فيسما فرق  
من وجهين الاول ان خلعتك لا يتوقف على القول بخلاف خالعتك الثاني لا براءة  
في الاول ويبرأ في الثاني **قوله** وان خلع الاب لم يبرأ من التزمت البدر ثم  
الخلع والا فلا تطلق على الصحيح ولو خلع كبريته لم يبرأ من المال بالاولى الا اذا  
قبلت وهذا دليل على ان الطلاق واقع وقيل لا يقع هذا الا باجازه وان لم يحرق فان ضمنه  
الاب لزمه والا بزازية والصحيح لا يصح خلع الاب عليه ولا يقع طلاقه **قوله** فلا سقط  
المهر من حيل سقوطه ان يجعل البدر الخلع على اخيه بقدر المهر ثم يحيل الزوج على  
من المهر من له ولاية منبض صداقها على ذلك الاخي بزازية **قوله** ولكن خلعت  
بابا ان كان للمبط الخلع ورجعيا ان كان للفظ الطلاق وفي الامة يقع بابت  
اذا الطلاق بما يصح في الامة لكنه موحل **قوله** الا اذا قبلت الصغيرة وهي تعقل  
ان النكاح حالب والخلع سالب فبمع الطلاق بالاثفاق ولا يلزمها المال وان شرط  
الزوج البدل عليها فان قبلت وهي عاقلة طلقت بلاسئ والا لا وان قبل الاب  
بما الاصح في يدعي ولو لم يثبت ولها رت حاز **قوله** والالف واجبة عليه لاذن لهما  
بدر الخلع على الاخي صحيح فعلى الاب ادب ولا سقط مهرها فاذا قبلت فخذ  
نصف الصداق ان كان قبل الدخول وكله ان كان بعده من الزوج ويرجع هو على الاب  
القاض او يرجع على الاب ولا يرجع هو على الزوج **قوله** لا يحبه الكماله لعدم وجوب



المال عليها **باب** **الظهار** لغة مصدر ظاهر قابل ظهوره بظهوره ومن امراته  
 قال لها انت علي كظهر امي وعدي من مع انه متقدم بنفسه لفضله معني البعيد شهر  
 علي الشوزا من الزوجة فناب الخلع وقدم الخلع لانه احل في الخرم اذ هو خرم لم يقطع  
 النكاح وهذا مع بقايد **قوله** ب الزوج للم العاقل ولو حكما البالغ فلا يصح ظهور  
 الذمي والمجنون والمجنون والمدهوش والمبرسم والمعنى عليه والنام اما السكران فنصح ظهاره  
 وكذا المكره والمخبط والاحرس باسارته المنهومة وتوكتا به الناطق المستنصر شهر  
**قوله** المنكره وتزكها المنة ارجى ملة او كتابية صغيرة او كبيرة مدخولا بها ولا عاقل  
 او لا ولد ولا يبيع الظهار من الاصبه الا اذا اضافه اليه الملك كان تزويجا فان  
 علي كظهر امي ولا من المنة بواحدة او ثلاث **قوله** بحرمة حرمة مجعها عليها الخرج ام  
 المزنية ونيتها **قوله** علي التابيد بوصف لا يمكن زواله **قوله** اخذ امراته وتطلقت  
 ثلاثا والمجوسية يجوز ان يسلما قال في البر ايع من سراطم الظهار كون الظاهر  
 به من جنس الناحية لو شبهها بظهر امي او ابنه لم يصح لانه اعرف بالشرع والشرع اعلم  
 ورد في النسا او ورد في النهر علي الم مائة الحانية انت علي كالم والخبر في الصحيح انه ان  
 لم يزل او ظهرا فانك تزويج ولو لم ينوشيا كان ايلا انتهى وفي الورد نظر **قوله** لا يكون  
 مظاهرا هو قول محمد ورجحه في العماوية وقال ابو يوسف يكون مظاهرا وهو قول الامام  
 قال القاضي والامام ظهير الدين وهو الصحيح هنرد في الحانية لا يكون مظاهرا بشيها بام  
 من سها او نظرا في نرجها مشهورة في قول ابي ج قال ولا يشبه هذا الرجل انتي ولو قال له  
 انت علي كظهر امي او انا علي كظهر امك لا يكون ظهرا ولا عينا وهو الصحيح وعليه الفتوى  
 جوهرة **قوله** حرم الوطي ودواعيه ولوعاوت عليه عليك عمن او بعد زواج اخر لقاعكم الظهار  
 وكذلك العان **قوله** ونحوها يريد به النظر الي نرجها مشهورة بخلاف النظر الي متنها ظهرا  
 وبطنها حيث يجوز كما في الحاربة مثل استبرارها سراج من الخطر **قوله** حتى يكفر ويحيى القاصي  
 بالحسن وبالضرب لو غرد علي ان يكفر او يطلق ولو قال كفر تصديق ما لم يعرف بالكد  
 وهذا اذا اطلقه اما اذا فبره بوقت كسرها ردت سنة طمحيه شهر ربي الكفاية الاخبار علي  
 التكفير منه نظرا ان الكفار لا اخبار منها والمحرمة الحنف الزجرية واذا كان وظهرها مرة  
 كيف يجب عليه مرة ثانية وثالثة ولها الوضار عينا بعد ما وظهرها مرة لا يجوز ان يظا

الاول لتكامل الصداق لا يقال ان يرفع الامر الي من لا يريد التكامل بالخلوة انتهى وقال  
 ان من الدواعي لان التماس اريد به الوطي وهو محار فيه ولا يراوده الحقيقة  
 ومن نقول التماس حقيقة اللبس بالبدن محمل عليه متى يقوم الدليل على المحار ونقول انه  
 يتبادر المحار لنظره ولحق به غيره بالفتاى احتياطا في موضع الحرمة زيل **قوله** يجب لكفاية  
 يير الي ان العود مواليد الظهار شرط وقيل عكسه وقيل هو وعليه العامة **قوله** عزبه علي  
 وظهرها فامو كذا فلا بد ان يعود لا كفارة عليه **قوله** وعند السامعي السكون لان من  
 هذا الشبه ان لا يملكها كما حافاذا امسكها فقد نقص ظهرا رها يقا لعاد له اي نقصه  
 ولما ان موجب الظهار هو الامتناع عن الوطي ونقصه هو العزم عليه فمعنى قوله تعالى  
 لم يهودون لما قالوا التحليل ما حرموا علي حذف المضاف من ملك **قوله** يظونها رلات  
 الظهار راسي الاشبه المحلة بالمحرمة وهذا المعنى تحقيق في عضو لا يجوز النظر اليه **قوله**  
 رافته او لو حذف هذه المحلة لكان اولي لان حرمة المودة معلومة من الرضاغ المتقدم  
**قوله** رضا عانيد في الكل كانت خبر لقوله راسك وما عطف عليه **قوله** وان لم يشرع  
 في كتاباته التي تحتاج اليه النية **قوله** مثل امي او كامي ولو حذف علي خانية **قوله**  
 فكما يريد يعني يشتر عن نيته لان المدة تحتمل كلا من المعاني وفيه انما الي ان الصحيح  
 ما كاتونية ذكر العضو وفي نيته الطلاق يقع باسنا **قوله** وان لم ينوشيا لاني لانه  
 يجوز في حق الشبه بها لم يبين مراد عضو لا يحكم بشي فصح **قوله** وقال محمد يكون  
 مظاهرا لان الشبه بعضومنها لما كان ظهرا رافا الشبه بجميعها اولى هداية ولو نرى  
 الخرم لا غير الاصح انه ظهرا عند الكل ولو قال انت ابي لا يكون مظاهرا ينبغي  
 ان يكره فتدبر هو اكرهه قوله يا اخبته لله من ذلك ومثله يا نبي وباحتى سر  
**قوله** فظها راي عند محمد وهو الصحيح خانية **قوله** فظها رعد راي ج اذا صرح لا تقول  
 فيه النية وعرف منه انه يكون ظهرا رافا لم ينوشيا بالادف **قوله** وعندها ان نوي  
 ان لان الخرم محتمل كذلك **قوله** الامت زوجته ولو اتمه **قوله** لم يكن مظاهرا لقوله تعالى  
 من فاسم ولان الحل في الامة مانع فلا يلحق بالمنكره **قوله** بطل الظهار لانه صاوت  
 في الشبه في ذلك الوقت انما لم يتوقف علي الاجارة لانه ليس من جموعه وتوقف



عنت المشتري من المقتول لانه من حقوق الملك على بعض انه يثبت له بالملك حق  
ان يعنف ان ساء ولا يثبت بملك النكاح ذلك بل هو من عنده وان كان لوقاله نفذ حكمه  
عرف الجواب عن كون الطلاق ليس من حقوقه ايضا ولو امر هو بان له لوطقها ثانيا الموقوف  
لا يخزم اذ هو محظور في المحلة **قوله** وكفر لكل ولو اتي منها يجب كفارة واحدة والفرق  
انها في الظاهر لا يقع الحرمة وهي منفردة فيمنع دهن وفي الحرمة لملك حرمة اسم الله  
نعال وهو الواحد ولو كثر الظهارين واحدة في مجلس او مجلس تكررت الكفارة الا اذا  
نوب التاكيد فيصدق قضاء ولو في مجلس ولو علقه بنكاحها بان قال ان تزوجتك فانت  
علي كظهي ابي مائة مرة كان عليه بكل مرة كفارة شهر **قوله** ابي التكفير والى لغة من  
كفر الله عنه الذب ابي محام **قوله** او مقطوع الا ذين كذا اذهب الحاجبين وشوراس  
رحمة ومقطوع الف يستثنى ان قدر على الاجل **قوله** والحضي لو عبر بالملك كان انت  
وكذا المهرود والمديون والابقان علمت حيان والمريض الا ان لا يرجع برؤه **قوله**  
وقال الشافعي لا يجوز الكافرة لان الكفارة حوائج الله تعالى فلا يجوز صرفها الى غيره  
كالزكاة ونحوه فنقول المخصوص عليه اعتناق الرقبة وقد تحققت والتقدير بالاعان  
زيادة وهي منع وكونه عدا والله لا يمنع من الاضمان اليه لقوله تعالى لا تنهاكم الله  
الاية **قوله** وقال زفر وكذا الحضي والمحبوب لا يضرها الكون من وجه لقوات  
منفعة الجمال والابلا دون ان هاتين المنفعتين زائدتان ولا يصير الذاتين  
كالمالك لا يمكن ان يصير لغوات المحبة والمحابب بن ذلك **قوله** لا يجوز الا ان  
القات حبرا المنفعة الا اذا استحقها الجواز لان اصل المنفعة وابق لانه اذا صح  
به بيع حتى لو كان كجبال لا يسمع اصلا بان ولد احم وهو الاخرى لا يجوز وبالجواز قال  
الكرخي كما لو اعتنف حلال الدم والعبد الحر من خلاسه له اختلاف المباح منه  
شهر **قوله** او ابا ميهما او ثلاثه اصابع من كل يد وساقط الاسنان **قوله** ابي  
ابن ابي البريت فيدنه لان مقطوع ابا ميهما الرجلين يجوز جوهرة **قوله** من جابت  
واحد لغوات حبرا المنفعة بخلاف مقطوع اليد والرجل من خلاف فانه جائز  
شهر **قوله** يحزبه في حال افاقته يضر المدبر وامر الولد لنقصان الرق فمهما

لاستحقاقها

لاستحقاقها الحرية بجهة **قوله** وقال الشافعي يجوز تحرير المدبر لجواز المقر منه عند  
**قوله** والكايت الذي ادي شيئا لانه عتق سيد وان عجز نفسه جاز وهي حيلة الجواز  
بعد اذ اية شياء **قوله** وروى الحسن ان رقه لم يبيع بمائة فكانت بافيا من كل  
وجه **قوله** او اشتوب قريبه كذا الروي له او يصدق به عليه او اوصى له به وهو  
ينوب به الكفارة لان الملك بهذه الاشياء يبيع بصفه وهو القبول **قوله** راي **قوله**  
ناويا بالشر الكفارة حال من الفاعل لو تاهرت السنة عنه لم تجز وفي الخامسة وكل بان  
شترى اياه ليعتقه بعد شهر عن ظهاره فاشتراه عتق كما اشتراه عن ظهاره لا امر  
انتهى ويلغو اقوله بعد شهر لان فيه تغيير للمشروع **قوله** نصف عبده لولائه  
على ملكه بـ الاعتناق للكفارة ومثله غير ما منع كمن اجمع للاصحية فاصار السكن  
عنه هداية **قوله** لا يصح في الاولى وهو قوله فان لم يرد شيئا لانه استحق الحرية  
بحقه الكتابية فاسبه المدبر ولنا ان الرق فاقم من كل وجه والكتابة لا تافيه  
لانها فك المحر بمنزلة الاذن في التجارة هداية وصرح كلام الله ان خلاف رفر  
خاص بالاولى وصرح الربيعي بان خلافه في الاولى وفي الثانية **قوله** والثانية  
هي شر القريب لان فيه صرف منفعة الكفارة الى ابيه ولا يجوز كالزكاة ولنا  
ان السنة فارت على العتق فيصح واذا جاز صرف منفعة الكفارة الى عبده  
فالي ابيه اولى **قوله** لم تكفه عنها لان الميراث يدخل في ملكه بغير صفة  
ولا بد من صفة في الكفارة لان المأمورة التحرير **قوله** بان كان موسرا  
فخلان ما اذا كان مصر الانه وجب عليه العافية في نصف التمكن فيكون اعتقا  
يعوم هداية **قوله** ثم حور بافته فتر في المحدثين فان رفعا في الحر من ان  
المراد من ضمان العتية في الاولى اعتناق النصف الاخر بعد المصنف والآخر  
العتان لا يكفي لوضع المالة **قوله** وعندهما يجوز امانة الاولى لانه ملك  
نصف صاحبه بالعتان وضار مصنف كل العبد واما الثانية ولان اعتناق  
النصف اعتناق الكل لانه لا يخرج من فضل الكل قبل التمسك ولا يجر  
في الاوليان نصف صاحبه شقش على ملكه ثم يخول اليه بالعتان



ومثله يمنع الكفارة وفي الثانية ان الاعتاق يتجرب عنده وشرط الاعتاق قبل السير  
بالنصر واعتاقا نصف حصص بعده **قوله** فان لم يجد بالعيق وان اقتاحه  
لخدمته اولقضا دينه لانه واحد حقيقة بدائع فماتة الجوهرة له عبد للخدمة لم  
يجز الصوم الا ان يكون زمانا انتهى بعين العبد ليتوافق كلامهم وحتمل رجوعه للمولى لكنه  
يحتاج الي نقل لا يقتبر مسكنه ولولاه مال وعليه دين مثله ان ادعى الدين اجراه  
الصوم والافقولا ان ولوله ما يغيب انتظره ولوعليه كفارتان وفي حكمه رتبة فصام عن  
احد بهما اعتق عن الآخر لم يحز ولو عكسه جاز **قوله** انظر ولو عكسه **قوله** ويكون صومه  
نظوما ولو افطر في اليوم الذي قد رفيه لا فضا عليه **قوله** وعند ابى يوسف لا يتألف  
لانه لا يمنع التتابع اذا لم يفسد الصوم بلان في الاستيفاء تاخير الكل عن الميسر وفيه  
تاخير للمبعض فكان اولي ولها ان النفس يقتضي تقديم الصوم على الوطى وان يكون الصوم  
خاليا عن الوطى فاذا افات التقديم وسقط لتقززه وحجب ان يات بالآخر وهو الاطلاق  
البحر عن احدهما لا يوجب سقوطهما بل يوجب قيد بكفارة الظاهر لانه في كفارة القتل لو  
وطى ناسيا لا يتألف لان المنع فيها معنى يخص بالصوم حرة **قوله** ولم يحز العبد الصوم  
ولم يتصف لما فيه من معنى العبادة وليس للسيد منه لتعلق حق المراه به بخلاف سائر  
الكفارات والحرام المحجور عليه بالسنة على قولها الرابع يكفر بالصوم لا بالمال فلما اعتق عبده  
في كفارة الظهار سمي في قيمته ولم يحز من تكفيره حجر الوهانية **قوله** وان اطمأ واعتق عنه سيده  
وصليه ولو يامره الاني الاحصار فيطم عنه المولى قبل تدبيرا وقيل وجوبا **قوله** او قيمته من غير  
المفوض عليه لان العبرة في المفوض بعين النفس لا بمفاهة فلو دفع نصف صاع بترقيم قيمته  
نصف صاع برلم يحز وعليه ان يتم للذنب اعطاه ما قدر من ذلك الحبس فان لم يجد استأنف  
فتح ولا يجوز في سائر الكفارات ليعطي الواحد اقل من نصف صاع وفي الفطرة خلاف وقد مر ان  
الجواز وعليه فالنوق ان العدد مخصوص عليه في الكفارة بخلاف غيرها **قوله** فلو امر غيره  
الى افطره ولو اطمأ بعينه لم يحز وتكفر الوارث بالاطعام جاز وفي كفارة الهبة بالقيمة  
ايضا خلاف الاعتاق **قوله** تفعل مع لانه طلب منه التملك فعين ويكون التفريقا  
فما له اولي ثم لنفسه **قوله** ولا يكون للمامور ان يرجع لانه محتمل لفقهه والفرق

فلا يرجع بالسكر يولي لا اذا قال عبد ان ترجع علي **قوله** انه يرجع ويجعل فريضة لانه  
ادفاهما مزاوا وهو انه في الدين يرجع بحج الامر لوجوبه في الدنيا والاخرة والرجوع في  
الكفارة اخري فقط وثبوت الرجوع يقتضي وجوبه في الدنيا والاخرة فيلزم الرجوع بالتر  
ما استطاع كذا في وكالة الراج **قوله** ففعل لا سقط عنها خلافا لابي يوسف  
والفرق على قولهما ان التملك بعينه بدل هبة ولا جواز لها بدون العتق  
في الاعتاق ودوح في الاطعام والكسوة في كفارة الهبة كالاطعام وان كان يحمل  
سماه جازا اتفاقا وان اعتق عنه بعينه امره لم يحز اتفاقا لوقوعه عن المقتبحر **قوله**  
وقال ان في يترط التملك لانه ادفع الحاجة فلا يوجب منابذة الاباحة ولنا ان المنفوض  
عليه الاطعام وهو حقيقة في التملك من الطعم وفي الاباحة ذلك فداية عند ان السجور  
كالقد زيلعي ادعوا وعشا لان المعتد دفع حاجة اليوم وذلك بالغدا والعامة رقوم  
قد هما مقامهما فالتقي لغايتي او عشاين **قوله** لا يجوز الا ان يعبد على احد  
الستين منهم عدا او عشاين **قوله** صبي فطم في البدايع ما دون المراهق لا يجوز وفي  
الاباحة لا يعتبر نصف الصاع بخلاف التملك وان جمع بينهما بان عدا واحدا واعطاه مراهقا  
او عدا ثلاثة واعطاهم فتمت العشا جاز ولو اطعم مائة وعشرين سكبنا اكلة واحدة  
مشبعة لم يحز الا عن نصف الاطعام **قوله** خلافا لك في لان التفريق على الستين  
واجب بالنفس فلا يجوز اطلاقه ولنا ان العضود سدخلة المحتاج والحاجة تتجدد بتجدد  
الايام فكان في اليوم الثاني سكبنا احضر زيلعي **قوله** فقد قيل لا يجوز لان قدر الحاجة  
في ذلك اليوم **قوله** وقد قيل يجوز لان له جوع كثيرة غير الاكل ذلة له بصرف الي غير  
الاكل **قوله** ولا يتألف لان الله تعالى ما شرط في الاطعام ان يكون قبل المسح  
الا انه يمنع من المسح مثله لانه ربما يقدّر على الاعتاق او الصوم فبقا من المسح  
والمنع لعنه لا يمنع المشروعية في نفسه هدية **قوله** وعند محمد يجوز عنهما لانه  
بالمودي وثانها والمعرف اليه محلهما فيقع عنهما كما لو اختلف اليه اذ فرق الرفع  
ولها ان النية في الحبي الواحد لغو وفي الحسين مقبرة واذا ألفت النية فالمودي







التي المذكور ليس قد قال ليس كذلك **قوله** وطالبته عند القاضي ولو لم يفر العفو  
 والتقدم فان تقدم الزمان لا يمتلحق الحق في قذف ووصاص وحقوق عباد جوار  
 والافضل لها السبق ولحاكم ان يامر به **قوله** وقال القاضي في اياضه لانه وجب  
 عليه الحد بالقذف الا انه يتمكن من دفعه باللعان فاذا لم يدفع بحد وكذا  
 المرأة اذا ثبت تحدر الزنا قلنا قذف الزوج امراته لا يوجب الحد ولو كان  
 واجبا لما سقط بها دمه وكذا لا يجب على المرأة الحد بشهادته وكيف يحسد  
 بقول الواحد **قوله** لا يجب الا الشهادة اربعة عدول زيلعي **قوله** وجب  
 اللعان ان اقر بقرينه او اقامت عدلين مع انكاره وان اقامت رجلا وامراة  
 لا يقبل وان لم يجد بينة لا تخلف في الحد واللعان اتفاقا ذكره العيني  
 في الدعوى **قوله** جس حتى يلاعن او بين فيه بطلاق او غيره ميسوطا واذا استأ  
 من اللعان جاد بين حله على ما اذا لم تقف وان لم يقع العفو في حد القذف لما  
 شرح الجمع لو عفي القذف لم يحذر القاذف للصحة العفويل لترك طلبه حتى لو عاد  
 وطلب مجد انتهي واستشكل في المهر جسد بعد امتناعه لعدم وجوبه عليها حين  
**قوله** قال لا عن وجب عليها اللعان ولو اخطأ القاضي فبدأ بالمرأة ينبغي ان يقيد  
 ولو نزل قبل الاعادة جاز نهر عن البدائع وفي الغاية لو بدأ بالمرأة فخطأ السنة  
 ولا يجب اعادته قال الكمال وهو الوجه **قوله** لان الاقرار مرة لا يكفي فكيف يجب بالمقد  
 اربع مرات لان المصدق لم يقر اقرارا بقدره ولا يقدر في وجوب الحد بل في ذم ولو  
 صدقته من نفس الولد فلا حد ولا لعان وهو ولدها لان البتة في الولد فلا يملك ان يطاله  
 زيلعي وهذا اذا مضت هذه النفقة لان نفقة في مرة النفقة صحيح كما سياتي **قوله**  
 فان لم يصلح ما هو الرصف قام به مع بقا تكليفه وصحت فلا بد والصبر والمحبون **قوله** او  
 كما من ايات استكتم قذفها مثل عوف الاسلام عليه **قوله** حد الاصل ان اللعان اذا  
 استغ معين من حمة تكو القذف صحى احدا الا فلا حد ولا لعان **قوله** او محدود  
 في قذف ولو كان محدودا في قذف حد وكذا لو كان عيدا وهي محدودة في قذف لان  
 استناع اللعان لعين من جهة بخلاف ما اذا كانا كافرين او مملوكين حيث لا يجب عليه

الحد

الحد

الحد وان اشنع من جهة لان قذف الامه والكافرة لا يوجب الحد وقذف المحرودة  
 يوجب الحد ثم الاحصان يعتبر وقت القذف حتى لو قذفها وهي امه او كافرة  
 ثم اسلمت او اعتقت لا يجب الحد ولا اللعان زيلعي **قوله** ما تعلق به النصارى في  
 الدرع يعم الكتاب والسنة **قوله** وفي الخامسة غضب الله حقت بالفض دون  
 اللعن لانهما تكثره فلا يبالى به ولو وجد بينة على صدقة بعد اللعان بحري سمي ان لا يقبل  
 وقال في النهري يقبل **قوله** انه اقطع للاحتمال ربنا ان لفظة الغيبة اذا اتم اليه الاشارة انقطع  
 الاحمال **قوله** يتغير الحكم والقاسم عطف بتسديد لو فرق بعد وهو ان اللعان صح **قوله**  
 تزار نادى لوالى منها او ظاهرا مع وكذا ان اهلية اللعان في هذه الحالة بما لا يوجب زواله  
 بان الكذب نفته او قذف احدها اسانا فخر او خرس احدها ادرط وطأ حراما لرفق  
 منها خلاف ما اذا من احدهما جاز يفرق لانه يوجب زواله زيلعي ولو تلاعنوا غاب  
 احدهما وكلاهما بالتقريب يفرق بتأخر حاشية **قوله** وعندنا في حق الخ لانه لما شاهد  
 عليها بالزنا اربع مرات واكد باللعان فالظاهر انها لا تملك في نكاح فائت  
 ليتنسخ **قوله** وعند من راجح لقوله عليه الصلاة والسلام المتلاعنان لا يجتمعان  
 ابدا ولنا انه عليه الصلاة والسلام لا عن بين رجل وامرأة ففرق بينهما ولا عن بين  
 عويمرو امراته فلما فرغ قال كذبت عليها ان اسكنها في طائف فلا تأولانه لما ثبت  
 حرمة الاستماع فاش الاماك بالمعروف فوجب الشرح فان نزل الاناب القاضي  
 منابه زيلعي **قوله** في شبه الخ شرطه ان يكون العلوق في حال محرم بينهما اللعان  
 حتى لو علفت وهي امه او كافرة لم اعقت ثم اسلمت لا تنكح ولا تلاعن لان شبه  
 كان ثابتا على وجه لا يمكن قطعه فلا يقرب بعده زيلعي قال في البدائع لا تنكح  
 الب شرطها من القربى ومما ان يكون القذف باللعن وقت الولادة او بعده  
 يوم او يومين وان لا ينفى العفو من الزوج ما يكون اقرارا منه بولد  
 وان يكون الولد حيا وقت قطع الب وان لا يكون من الولد محكوما بشيئة سرعا  
 كما اذا نكح له لم يتلاعن حتى تذف منها احبني بالولد تحذفه بشيئة منه  
 امه **قوله** اما في حق فاد دعوى الب بغير لوا دعوى احرم نسب هذا الولد الذي  
 لقاه عنه القاضي لا يقع دعوته لان الب منه باق بالنسبة الى الدعوى وفي كلام

ينبغي ان



الرابع حذف الثاني جواب اما وهو نادى وقال الههني لا يصح دعوة  
 غير الثاني وان صدقة الولد الا ان يكون متى يولد مثله او ادعاه  
 بعد موت المرأة عن دور فاقبل **قوله** فان الكذب نفسه صريحا بان اعترفت  
 بذلك او قامت عليه بيعة بذلك او دلالة بان مات الولد المسمى عن مال  
 فادعي شبه **قوله** بعد اللعان حد لاقراره بوجوب الحد فغير بقوله  
 بعد اللعان لانه ان الكذب فيه ينظر بان لم يطلعها قبل الاكذاب فذلك  
 وان اياها من الكذب نفسه ولا حد ولا لعان لان المعصية من اللعان  
 المتفرقة بينهما فلا تنافي بعد البيعة ولا يجب الحد عليه لان فوفه كان يوجب  
 اللعان فلا ينعقد بوجوب الحد خلاف ما اذا الكذب نفسه بعد اللعان لان الفرق  
 الاول احد موجبه والحد بكلمات اللعان لانه شبهة فيه الى الزمان **قوله**  
 وله ان منكمها سوا حد ولا ولد اذا اصدقتة بحرف في السراج ويشرط في قدرها  
 اربع واثلاث لا باخذ النكاح اما في سقوط اللعان مرة واحدة **قوله**  
 وكذا ان قد ف غيرهما فحد الخروج القاذف بعد الحد عن اهلية اللعان  
 والمنع لاجل الاهلية حتى لا يقدر فيها مرة اخرى فالتعنت واللعان لم يرفع  
 في العرس الزوجين الامرة في قوله القاذف ومع ذلك لا ينصرون ان  
 يتزوجها بعد ما نكحت وحده لان حدها الرجم لكونها محصنة لان اللعان لا يوجب  
 الاية محصنين او يحل عمل ما اذا الاعنها قبل الدخول بها او كانت كاصرة  
 او امه او صغيرة او محبوسة فركب وصارت محصنة ولم يقربها حتى صارت  
 محصنة متى فز منها فانه يلاعن منها ولا تزحم اذا زنت لعدم شرطه وهو  
 الدخول عليها وهما على صفة الاحصان وكان العفة المكي يقول او زنت  
 شر بعد التوثان اي بنت غيرهما الى الزنا وهو القذف وعلى هذا يكون  
 ذكر الحد منه شرط فزال الاشتكال في ذلك لان اللعان بعد الاقرار عبارة  
 الشورى ولا لعان لو كانا احديهما او اخرها انت **قوله** وقال الثاني في  
 اللعان لان الشارة كالزوج ولنا انه فام مقام حد القذف وقد لا يقرب

الظاهر

من

من شبهة والحد يدري بها زيل ولا ينفق الحمل لعدم تيقنه عند السرقة اذا جاز  
 به لا قبل الخ لانا متقنا قيام الحمل عنده فيتعرف القذف قلنا اذا لم يكن قرضا  
 في الحال يصير كالملوك بالشرط كانه قال ان كان بكن حمل فليس من القذف لا يصح  
 تعليقه بالشرط هداية **قوله** وعندك في يلاعن قبل الوضع لان النبي صلى الله عليه  
 وسلم لا عن بين هلال وامرته وكان قد نهاها في حامل قلنا كان قد فقه بالزنا لا ينفق  
 الحمل زيل **قوله** وتلاعن من حيث ان لا وجود القذف حيث ذكر الزنا صريحا **قوله** وقال  
 الثاني في تيقنه لان النبي صلى الله عليه وسلم نفي الولد عن هلال وقد قد نهاها حامل وان  
 ان الاحكام لا تنطبق عليه الا بعد الولادة لتمكن الاحتمال قبله والحد يبحر على  
 انه عرف قيام الحمل بطريق الوحي هداية **قوله** عند التهنئة بالهمن من هنا انه  
 بالولد بالتقبل والتمزيق قول الناس عند الميلاد اقرب الله عبيدك وليرقد رزقها  
 من دار في ظاهروا رواية بل واما جرت به العادة وعنا الامام بقدره بثلاثة ايام  
 وفي رواية اخرى يقيم ايام وضعفه الرخي بان نصب القاذف من الزنا لا يجوز **قوله**  
 مع تيقنه بشرط كون المتزوج حيا بداع وفي السراج لو نفي ولو زوجة المولود في فراشه  
 لا ينفق منه الا باللعان فلو سقط اللعان بوجبه لم ينفق منه ابراسوا وجب  
 عليه الحد لا استتم ودل كلامه انه لو اقر به صريحا او دلالة بان قتل التهنئة  
 او سكت عنه هاتم نقاه لا يصح نفي وولد المملوكة ذهنا بد فسكت لا يكون  
 قبول لا شرح مجمع **قوله** مدة النفاس لانها اثر الولادة ولا عن فيها لوجود القذف  
**قوله** اول التومنين الى اخره ولوجات بثلاثة في بطن منفي الثاني واقر بالاول والثالث  
 لا عن وهم بنوه ولو نفي الاول والثالث واقر بالثاني حد وهم بنوه ولو نفي الاول  
 والثالث واقر بالثاني حد وهم بنوه كوف احدهم محض ولو نفي ب التومنين  
 لم يمان احدهما عن اخيه المفق واخ لا مدقا لا يرك اثلا ثاخر ضاورد اللام ليس  
 ولا اخرون الثلث والنصف الباقي بردهم شرج التلخيص وبعرف ان  
 نفقه يجوز عن كونه عصبة فمرفوع الاقرار بالولد الذي ليس منه حوام كالكو  
 لا استلحاق ب من ليس منه بحر **باب** **العين** **قوله**



من عن اذا جيس الخ في الصباح عننتها عنه من باب قتل حبسته بالعنا تاولي  
 العنة انتهي **قوله** لانه يعني اي العنين اي ذكره وبابه ضرب مصباح **قوله** وقيل  
 الخ الفرق بينه وبين سابقه انه لم يعتبر استرخاؤه الذكر في الاول وفي الثاني اعتبر  
**قوله** ولا يقصده اي الماي المفهوم من الاثبات **قوله** من لا يصل اليه الي اي الي  
 مما يحتمل في القبل وان قدر على الاثبات في الدبر خلافا لابن عقيل **قوله** او  
 لحر وبيبي المعقود والحر عند فاحق وجوده واثاره ومفقوده شرح الجامع الصغير  
 للمصدر الشهد **قوله** وحدت زوجها المراد به من لم تكن عالمه بحالة ولا رتقا ولا لانه  
 كما سيذكر **قوله** اي مقطوع الذكر والحضين لم يذكره مقطوع الذكر فقط والظاهر  
 انه كالمحبوب من نهر وكذا من كان ذكره صغيرا كالذكر بخلاف ما لو كان قصيرا لا يمكن  
 ادخاله داخل الفرج فليس لها العزقة **قوله** فرق في الحال اي حال طلبها ولو  
 المحبوب صغير العدم فامده الناحية لا يعيد كونه على نور علم به حتى لو اقامت  
 معه زمانا وهو ايضا جاعها كانت على خيارها وكذا لو خاصته لم تزكته مدته فلها المطالبة  
 كما لو رقت العنين الى قاض فاحله سنة ومضت ولم تخاصم زمانا ولو جاز امره المحبوب  
 بولده بعد التفريق الى سنتين ثبت سبه منه ولا يبطل التفريق وفي العنين يبطل  
 لزوال العنة بنبوت سبه كما يبطل التفريق بالسب على اقرارها بعد التفريق فلا  
 يقبل للتمتع دستخط نظر للزلي **قوله** او حصيا بفتح الخ الحجة مفيد معنى  
 متعول ومصدره الحضا بالمد والكم وهذا اذا لم يشره كره فان التشر فلا خيار  
 لها تعطف على العنين من عطف الخاص على العام وان كان باولان الفتيات محوز ذلك  
 نهر **قوله** ونزعت حصيا بهن الخا تشبه حصية وجمعها حصي مثل مربية ومربية  
 مصباح **قوله** واهل القاصي سنة لاشتمالها على العنول ولا عبرة بتأجيل غير قاصي  
 البلوة ور والحنث اذا كان يور من مبالى الرجال يوصل ايضا نهران وطى مبالى فيا الخط  
 الرضيه اخذ **قوله** بالتفريق اي التفريق القاصي اذا اشيع الزوج من تطلقها نهر  
**قوله** سئل بالجميع اي في الافعال كلها اعني فرق واهل وبانت نهر **قوله** خلافا لابن يوسف  
 لان الحنا ولقوات اقتضا الشهوة وذلك حقها ولما ان المعقود من الوطى ولو هو

حق المولي زليبي **قوله** وعند الثاني فتح لانه من حبتها ولنا ان هذه العزقة من حيث  
 لان الواجب عليه الاساك بالمعروف فاذا افاضت وجب الترخ بالاحسان فان فعل والا  
 باب القاصي من باب زليبي **قوله** كما اختارت نفسها الخ في غايه البيان قبل هو الاصح وفي المزا  
 انه ظاهر الرواية **قوله** من وقت الحنونة ما لم تكن قسبا او مريضا او محرما تنفرد  
 بلومه ومحمته واهرامه ولو مظاهرا لا يقدر على الفتق اهل سنة وسهرين **قوله**  
 فريته اي بالاهلة وقيل شمسية اي بالايام قبل وبه يقب ولو اجل في اثنى الشهر  
 مبالا لايام اجماعا نهر **قوله** وقيل هو الاصح وفي الرواية المذهب **قوله** ولا تحت يدها  
 كذا مره فحبا وغيتها واما عما عمن يحمله في الحن مع وجود خلوة به ولو لم يقبض  
 مهرها وعن ابن يوسف ان رضى ان كان اقل من نصف مهرها حبه وان كثر لا زليبي في الملتقط  
 وعليه القنوب وفي النهي عن الحانية هو الاصح **قوله** ان خلا العنين او الحضي كالحبوب  
 كما تقدم في المتن **قوله** ولو اختلفا في الوطى لم شروع في بيان كيفية نبوت العنة للتأجيل  
 ابتداء ما سياتي في المتن بيان كيفية نبوت العنة للتفريق انتهى فان قلت الجمع بالخيرات  
 بيان الاول ويكتفي بقول امرأة نقتة وقول امرأتين احوط وفي البداية وثق وفي  
 الاسجاع افضل شربها **قوله** خبرث اي في مجلسها **قوله** وان اختلفت ولو دلالة  
 بان واحد منها ما يدل على الاخران بان قامت من مجلسها او اقامها اعوان القائم او اقام  
 الثاني من مجلسه خانية **قوله** ولو لم تكن له بخلاف ما لو كان له ما لكه ينزل قبل ان يحيا  
 لطهايم لا تستر الله لانه عنين نهر **قوله** لا يكون رضى لان النهي عن الاول لا يدل على  
 النهي عن غيرها وهو الصحيح خانية **قوله** وفي الاصل يكون رضى هو المذهب الفتى به  
 يجوز عن المحيط **قوله** بالعيوب الخ لانه يمنع الاستيفاء وطبقا والطع موبد بالشرع  
 فارصل الله عليه وسلم فرضا المجذوم فرار كمن الاسد ولنا ان فوائد الاستيفاء  
 اصلا بالمرث لا يوجب الفسخ فاختلله بهذه العيوب اولي وهذا لان الاستيفاء  
 الغرات والمحقق التكن وهو حاصل هداية وله شق رفق استه ذكرنا وجهه وهو خبر  
 الظاهر نعم لان النكاح الواجب عليها لا يمكن الا به نهر **قوله** وقال محمد لها الخا دفعا  
 للمر منها كانه الحبيب والعنة بخلاف جانب لانه يمكن من دفع الضرر بالطلاق  
 ولما ان الاصل عدم الحيا ولما فيه من ابطال حق الزوج واما ثبت في الحب والعنة



حيلات بالمقصود وهذه الصوب غير محلة به فافتراق هداية وافاد السهمي المبالغة من  
علي انه مراد سجد او قادر على الهرو النفقة ببيان خلافه او على انه فلان بن فلان فاذا  
هو لقط او ابن زفا كان لها الخيار فيلحظ در **باب** **العدة** هي  
لغة بالكثر الاخصا وبالضم الاستعداد للامر وشرا مترتب على المرأة او الرجل عند وجود  
سببه ومواقع تربصه خمسة وعشرون مذكورة في الخبر انه حاصلها يرجع الى ان من  
استنعكها عليه لما منع لزوم زواله ككناح اختها واربع سواها واصطلاحها ما ذكره المائت  
در **باب** تربص يلزم المرأة لا يسئل عدته الصغيرة اذ لا يلزمها التربص وان كان الزوج  
على ولها بان لا يزوجه حتى تنقضي العدة فلو عرفها بالاحل المضروب لانقضاء ما بقي من  
النكاح لسئل **باب** **نحو** عند زوال النكاح المتأكد بالرخول او ما يقوم مقامه **نحو**  
او شبهه دخل بالعدة من النكاح الفاسد وما لو زفت له غير امراته فوطئها ويسعى  
ان يزاد او شبهه لدخل عدته ام والولد وبه وجوبها للنكاح او شبهه وشروطها الزم  
وركنها حرمان ثابته بها كحرمة نكاح وخرج وحكمه حرمة نكاح اختها واربع سواها وانما  
حيضها وشروطه حمل **نحو** عدته الحرة ولو كانت ابنة تحت مسلم **نحو** او ملك احد  
الزوجين صاحبه ليس على اطلاقه بل هو مباح اذا ملكته لامنا اذا ملكها سرمد **نحو** ان  
كانت حائضا فعين في المستقبل والاولى ان يقول ان كانت عن حيض **نحو** فلا اثر بالحيض  
على الظرفية اب في مدة دلالة افرا حرة ليلام كوت سمي العدة تربصا يلزم المرأة والزوج  
انما ياب كون سماءها من الاحل فتح اي حيض بكم الحادثة الباء لم يقل ابتداء ذلك  
حيض اثنا عشر **نحو** وعندك من اطهار لفظ العدة حقيقة منها ولا تشطيمها على  
للاشتراك والحد على الحيض اولى لانه معروف لبراءة الرحم وهو المقصود اذ لقوله علمه الصلاة  
واللام عدته المرأة حيضات منيحت بيا ناله هداية **نحو** ان لم يحض فثبته لان الت  
حاضت فمما سئلها لا تقبدا لاسم الا اذا بلغت سن الاباء جوهرة **نحو** اربع  
اسم وعمرها ثمانية عشر بعبارة اللبالي لانها غير الشهر والاعوام والمفتحي لهذا التقدير  
ان الحيض في الغالب يتحرك في ثلاثة اذ ذكر او اربعه ان انك فاعتبر في الاجلين  
وزيد عليها العشر استظها را سفيان وي لا بد من ثبوت النكاح فحي الى الموت حتى

لو استترى المكاتب زوجته ومات من وفاء لم يجز عدة الوفاة فساد النكاح فتقد  
بحيضتين **نحو** والحامل ولو من زنا بان تزوج حبل من زنا در **نحو** او متوفي  
منها زوجها لان اية واولاد الاحمال تركت لعداية البقرة والذين يتوفون وقال  
عمر لو وصفت وزوجها على سريرة لا تقض عدتها هداية ولو فاك المتبرة ولدت لا يقبل  
قولها بلاسنة فان طلب عينيها بانه لقد استقطت سقطا شين الخلق خلقت  
انفا قنار اية قال في النهر ولم ار مالومات الحمل في بطنها ويسعى ان تبقى مقنة  
اليان ينزل او يبلغ مدة الاياس **نحو** ومنه في البحر وخروج اكثر الولد كالك  
في كل الاحكام لا في حق الحمل للازواج امهت واعلم ان العدة لو حلت في عدتها  
من وطئ بشبهة بعدتها وضع الحمل ان كانت بعدة عن طلاق اما عدة الوفاة  
فلا تقترن بالحمل بدافع **نحو** بعد الاحلين كذا الوفاة لزوجه احد اكن  
طالق باين ومات بلا بيان فان علي واحدة ان تقدر با بعد الاحلين **نحو** وقال  
ابو يوسف ثلاث حيض يعني فحين حيض لانقطاع النكاح في البائين ولها ان تقضي في  
الارث فيسقي في حق العدة احتياطا **نحو** تنقل عدتها لم تنقل النكاح في الرعي  
دون الاحزين وقد شغل العدة سنا كامة صغيرة من كونه طلق رجعا فتقد به  
ويصف فحاضت بغير حيضين فاعتقت بغير ذلك انا من طهرها بالاباس بغير  
بالاسم بغيرها دمها بغير بالحض فان زوجها بغير اربعة اشهر وعشرون **نحو**  
نهر ان الدم الى اخره كذا لو حلت من زوج اخر بطلت عدتها وقد نكحها در **نحو**  
اذا رأت على العادة فقيده لان مجرد ان مجرد وجوده لا يوجب كونه حضا الحوان  
كونه دما فاسدا وقتوده ايضا بكونه احمرا واسود فلو كان احمرا واخضر او ترينه  
لا يكون حضا وعليه القنوب والكثير **نحو** لا تقدر في حق الاباس  
هو ظاهر الرواية **نحو** ما لا تحيض شلها المراد المماثلة في تركت البدن والشف  
والمراد **نحو** يكون حضا على هذه الرواية الى اخره وبمثل يتألف على رواية  
عدم التقدير ايضا قال الاتجاف وهو المختار **نحو** فمن حوان ذلك النكاح الا  
مع ان النكاح جائز ولا يترط الفضا وفي المستقبل العدة بالحض خلاصة وفي  
النوازل انما يتقضى في المستقبل فلا تقدر بعد ذلك الا بالحض لانها مضي فلا



فقد الانكحة وهو الصحيح انتهى وفي البرازية ولا مطلق الانكحة وتبه بغيري قال في الشهر  
 وهذا امر لا ريب فيه **قوله** نكاحا فاسدا فلا عدة في باطل وكذا موقوف قبل الاجازة  
 اختيارا ولكن الصواب ثبوت العدة والب **قوله** والموطورة بشبهة ولها ان تقيم مع زوجها  
 الاول وتخرج باذنه في هذه العدة لقيام النكاح بينهما وانما حرم الوطى حتى يبرأ منه  
 نكحتها وكوتها بغيره ان لم تكن عالمة راضية به **قوله** ولو يعلم بها فان علم كان  
 زنا لا عدة فيه ولا يحرم على زوجها وطئها به بغير **قوله** المحض فمن تخلف والاشهر  
 منه لا تخلف والوضع في الحامل لا س **قوله** وقال ان في عدة ام الولد خمسة لانها  
 يجب بزوال ملك العبد فتايب الاستبراء لانها وحيت بزوال الفرائض فانسه  
 عدة النكاح **قوله** وزوجه الصغيرة غير المراهق ولو رافها يجب ان يثبت الب من الا  
 اذا جاز به لافل من سنة اشهر من العدة **قوله** وقيل ان ذلك لا يكره لوقار في الفتح والس  
 بل لان تعدد الحروف بالكر من ستنين ليس الا للاعتياط في ثبوت الب ولا يمكن ثبوته  
 من الصبي **قوله** وقال ابو يوسف في روافد ما في عدة من **قوله** لو طي المعتدة  
 فتد بالمعتدة مع ان المتكوفة لو طيت بشبهة ثم طلقها كان عليها عدة اخرب وتراخلتا  
 لان وضع المسبلة في وجوب الثانية فاهذه بالطلاق **قوله** بان قال غلظت لكونه نظر  
 لان هذا من قبيل شبهة النفل والب لا يثبت فيها بالوطى ولو ادعى طي الحبل اذا  
 لم يثبت الب لم يجب العدة وراية ويتم الثانية اي ويتم المرأة العدة الثانية لكونها  
 بالاشهر او بها لو معتدة وفاقا لو حذف قوله والمري منها نكاحا ومم الحامل لو صلبت فعدتها  
 الوطى الامتدة الوفا فلا يفتقر بالحكم وصحة في البرايع **قوله** بعد الطلاق سواء اعترف  
 بالطلاق وانكره حتى لو ادعته عليه في نوال وقضي به في المحرم فالعدة من وقت الطلاق  
 لا من وقت القضاء بآزوية وفي الطلاق المهر من وقت البياح خلاصة وفي الخاتمة ابانها ثم قام  
 معها زوا فان طرأ طلاقها تنقضي عدتها لان منكره ولو في الزخيرة لو شهد الطلاقا لم يعد  
 ايام عدتها تنقضي بالفرقة فالعدة من وقت الشهادة لا القضاء انتهى **قوله** من وقت وجود الاقرار  
 فلواقر بطلاقها من زمان ماض فان كذبته او قالت لا ادري وجبت العدة من وقت الاقرار  
 ولها النفقة والكنى وان صدقت فالغريب انه من وقت الاقرار ايضا نفقة المراجعة

ولا

ولا نفقة لها ولا سكن يفتقر ثبوتها على نفسها خاتمة ومع بغيرها لو وطئها  
 كان عليه مهران اختيار **قوله** وكذا الخلاف في الاجازة هو ومدة الايجاز واليمين  
 ان لا يكمل فلان اربعة اشهر وسن الوطى من ولد كذا لك وضوم الكسارات اذا شرع فيه  
 في وسط النهار **قوله** ومدة العدة بالايام اجماعا يحتاج الى التوفيق **قوله** بان قال  
 مريها وهذا في المرحول بها اما في غيرها فيكفي ثبوت الامران وهو ان تتركها على قصد  
 ان لا يعود اليها سراج **قوله** وقال زفر بن ابراهيم لو طيات لان الوطى هو الب المحرم ولان  
 التكن على وجه الشبهة اتم تمام الوطى فثانية وما من حاجة الى معرفة الحكم في غيره هـ  
**قوله** والمدة تحتل فلو باهتدوا فالتد المذكور ولو باهتدوا فالتد المذكور ولو باهتدوا فالتد المذكور  
 اربعون ماله تدع السقط المستبين وما لم يكن طلاقا مطلقا بولاوتها فيقيم لكونه  
 التماس **قوله** وعند محمد لها نصف المهر لان هذا مطلق قبل الميسر ولا يوجب كمال المهر  
 ولا استئناف العدة وانما لعدة الاولي انا وحيد بالطلاق الاول الا انه لم يظهر حال  
 التزوج الثاني فاذا ارتفع بالطلاق الثاني ظهر حكمه ولها انما بقوله في عدة  
 بالوطى الاول وفي عدة من المدة فاذا وجد النكاح وهي مقبوضة فبذلك الغرض  
 من التعيين المتفق به هذا النكاح عدته **قوله** وقال زفر بن ابراهيم لان العدة الاولى  
 ستعلي بالتزوج فلا نفود والثانية لم يجب **قوله** طلق في عدة ارمات من  
 لا تعدد الا الحامل فتعدت بوصفها اثنا عشر **قوله** وعند محمد لا عدة من  
 الزوج ولها يجب على الصغيرة والاب انه لا يمكن ايجابا حقا الزوج لانه لا ينفق  
 ولا فاقا للشرع لانها غير غائبة وعلى هذا الخلاف الحريصة اذا خرجت النكاح  
 او ستامنه الا الحامل فتعدت برصفه **قوله** انه لا عدة فاذا انزلها وجبت  
 اتفاقا **قوله** عدد من تحت المرأة من باب نظر وصرف  
 عدد اربع مائة واحدة اعداد اربع مائة واحدة بالحق والبرهان  
 من جدوت السقط فنه **قوله** معتدة البت والموت وان امرها بالطلاق والكنى  
 بتركه لانه حق الشرع اظها والتماسه على فوات لغة النكاح فلا يجد لافرد

بغير قول



يعزى

تظا اريد به لازمه

تعالیٰ

ذکر

217



ليست في يوم في غاية البعد فان العادة مستمرة بكونه اكثر منها ورجحانها وهو لم يتع  
منها ولادة لنصف حول فكان الظاهر عدم حدوثه وحدوثه احتمال فاب احتياطاً انما  
الب اذا اعتناه لاحتمال ضعف بغيره وتركنا ظاهره القيق بكونه وليست شوي الا احتمال  
الب الاحتمال الذي فرضوه لظهور العلوق منه او احتمال كونه اذا زاد على سنة يوماً يكون  
من غير اسبب وهو بحث لا داعي له **قوله** لا اكثر من سنتين من وقت العزقة ولو غلبت  
سنة فاحتمال العلوق في العدة لجواز كونها عتده الطهر والاحتمال المحمل على الزنا اقل  
بشبهة مع امكان الحمل وهو ولي الاعتناء من كونها نزوحاً بغيره لان البقاء اسهل من الابتداء  
**قوله** فوجبات بول لا قل في الظاهر ان يقال بوجبات بول سنة اشهر فاحتمال لظهور فائدة  
التقييد مما كان محتاج الى التفرع به وانما ثبت فيما اذا اجاب به لا قل لظهور كذا بها  
**قوله** وكانت رجعة في اكثر منها فثبت انها لا تكون رجعة في السنتين فقط وقوله لا اقل  
منها فيقضي انها رجعة في السنتين وهو المخرج به في المختار وجاب بان في السنتين فلو لم  
فان التام يعقوب العبارة **قوله** لا في اقل لانه كما اضطر ان يكون الطلاق اضطر ان يكون  
قبله فلا يكون مراحياً بالك وادردان للاحتمال الاول مرجحاً هو ان الظاهر ان الحوادث  
مضاف الى اقرب اوقاتها واجيب بان محله ما لم يجرى فيه طهر اخر وهو الوطى في العدة لان  
العدة وفيه ايضا مخالفة السنة في الرجعة بالوطى والعادة وهو الرجعة باللقا فكانت  
به العادة والسنة ارجح **قوله** وان جاز به سنتين او اكثر لان وطئها في العدة حرام والحمل  
لا يقع الا من سنتين ولا وجه لاحاق الب به كذا قيل وفيه ان هذا التعليل انما يظهر  
اذا جاز به لا اكثر من سنتين اذا لم يحدث له الطلاق فلا يكون منه واما اذا جاز به لثأمر  
سنتين فقد مر بكونه مخالف لما سياتي من ان اكثر مدة الحمل سنتان ولرواية الانصاف  
والاسجاني والاقطع من انه ثبت اذا جاز به سنتين ومن ثم جزم الزيلعي بحمل كلامه  
على الاول واجاب في الجواب انه لو ثبت الب فيما اذا جاز به سنتين لزم ان يكون العلوق سابقاً  
على الطلاق لعدم محله الوطى وبه يلزم ان يكون الولد في بطن امه اكثر منها بخلاف المبتوتة  
لحل الوطى بعد الطلاق ورواه في النيران لزم كون الولد في البطن اكثر ممنوع بالحمل على  
حبل العلوق في حال الطلاق لانه حينئذ قبل زوال العزاس كما ندره قاضي خان وهو

حسن

حسن السن والمصلحة مقتدة بما اذا لم تقلد ثوبين احدهما لافل من سنتين والثاني لا اكثر منها  
فان ولدتها ثبت سببها عند ما خلافاً للمحدود بان لا تقرب بانقضاء العدة اذ لو اقترت به  
فان ولدت لا اقل من سنة اشهر ثبت سببها والا فلا كان ولد مقتدة الوهي بمر هذا الحمل مخصوص  
بالمبتوتة المدخول بها اما اذا لم تكن مدخولاً بها فان جاز بول سنة اشهر او اكثر من وقت  
العزقة لا يثبت الب وان جاز به لا اقل من سنة اشهر ثبت سببها **قوله** الا ان يدعيه اخر  
استثناء مخرج من قوله والا لا اقل لا يثبت في حال من الاحوال الا في حال التي هي دعواه لانه  
الثمة وله وجه بان وطئها سنة في العدة بان طئها في انها رجعة او ظن ان وطئها  
في العدة جاز في كوطى عتده الرجعي وهذه المسألة تدل على ان وطئ مقتدة البان ليس بزمان  
حيث ثبت الب بالدعوة وقد نرى في كتاب الحدود انه في احدى لوقض عليه بالحكم اذا لم  
يدع شبهة مع قلعل في المسألة روايتين وبمثل هذا المحمل على ما اذا تزوجها في العدة ثم وطئها  
حلالاً لم يسم على الصلاح برحمة **قوله** وعند اي يوسف ان ولدت ام لانها عتدة تحل  
ان تكون حاملاً ولم تقرب بانقضاء العدة فاستتمت الكبره ولها ان لا تقض عتدها حجة  
مستقيمة وهي الاشهر بمقتضى حكم الشرع بالانقضاء وهو في الدلالة نوقه اقرارها وهو  
لا محتمل الخلاف والافترار بحمله عتدية **قوله** لا اقل من سنة وعشرين شهراً لانه يجعل  
واطيائاً في اخر العدة وهي الثلاثة الاشهر ثم بان به لا اكثر مدة الحمل وهو ستان هدية  
**قوله** هذا اذا لم تقرب بانقضاء العدة ولم تدع حبلاً **قوله** في السبع وهذا تكرار محض  
نقد قدم في مخرج كلام المع ان المراد بالمرافعة المدخول بها التي لم تقرب بانقضاء العدة  
ولم تدع حبلاً فلو قال وقيدنا بما اذا لم تقرب لانه رفع التكرار بموجبه انه قيد في ما  
بالمدخول ولم يكرهنا بحدوده وكانت سبعه ان يقول وقد فاما المدخول بها لانه  
ان لم يدخل بها فان جاز به لا اقل من عشرة اشهر وعشرة ايام ثبت سببها والا لعدها  
وعند اي يوسف فيثبت اليه سنتين كالكبره **قوله** وقال زفر لان الشرع حكم بانقضاء  
عدتها بالاشهر ليقين الحجة فيضار كما اذا اقرت بالانقضاء كما بينا في الصورة الا ان يقول  
لانقضاء عدتها حجة اخرى وهي وضع الحمل بخلاف الصورة لان الاصل فيما عدم الحمل لانه



ليست بحمل قبل البلوغ وفيه شك هداية **قوله** لاقل من ستة اشهر للتيقن بكذبها  
هذا اذا حاث به لاقل من سنتين من وقت الزفاف وان لاكثر لا يثبت ولو لاقل من  
سنة اشهر من وقت الافراز واعلم انه لا يظهر كذبها ببعض الا اذا قالت عذري الساعة  
ولو لم تغفل الساعة وحاث بولد لاقل من ستة اشهر من وقت الافراز ولو لاقل من سنتين  
من وقت الزفاف لا يظهر كذبها اذ يمكن صدقها وسفي ان لا يثبت شبهة **قوله** والا  
لا فاعلم بطلان الافراز لاحتمال الحبروت بعده ويثبت بطلان العدة اذ عين  
وفاء تحت طلاق بابت او رمي قاله فخر الاسلام وقاضي خان وفقيه الرضى بالبيان  
قال في البحر والفتى في الرجم انما ان حاث به لاقل من سنتين اجمع الى الشهادة  
كالبائن قال في البحر لا يقتضيانها بالولادة وان اتت به لاكثر من سنتين شبهة  
بشهادة الغائبة فاقا كافي المتكوفة لان العرائس ليس عتق في حقها لانها تكون  
رعية كما قدمنا انتهى **قوله** وقال الشافعي يثبت حلالا لمرها على الصلاح وفيه  
حملة على الزنا وفيه اقرار بالولد بطلان افرازها ولنا انها امينة بفعل قولها ولا  
يلزم من قطعه عنه كونه من الزنا لاحتمال انها تزوجت بغيره على ان ابطال  
حق الغير بقول الامين جائز اذ الم يمكن كونه باسرها الاثر في ان يصدق في انقضاء  
بالاقراء وان لم يقف ابطال حق الزوج في الرجم من ستة اشهر ارجح وقال العلامة قاسم ان يكون  
امراة حائضا حمل بالغة مبالغة في غلبة ظن كونه حاملا لكل من شاهد هذا في بيان  
وعند اب يوسف ومحمد يثبت لان الزنا قائم لقيام العدة وهو يلزم للثبت  
والحاجة الى تعيين الولد فيقين بشهادتها كما في حال القيام ولا يجر ان العدة مستقنة  
بقرارها بوضع الحمل والفتق ليس بحجة فت الحاجة الى اثبات البت انتفاء  
كمال الحجة بخلاف ما اذا ظهر الحمل او صدق الاعتراف لان البت ثابت قبل الولادة  
والثبوت يثبت بشهادتها هداية واررد ان شبهة الرخا لا تستلزم فسقهم  
ولا تفيل واجيب بانها لا تستلزم النظر كما اذا دخلت بيتا محض بقر بعلون ان  
ليس فيه عندها ثم خرجت ومعها ولد فيفعلون انها ولدت ولدت استلزم  
نحاز ان يتبع اتفاقا من غير قصد لغيره او مع قصد لضرورة حمل الشهادة عيني شهادة

امراة

امراة وهو يقبل شهادة رجل واحد عند ما قيل ثم **قوله** والصحيح انه  
لا يشرط لان الشك في حق عذريته في الشك في حقهم باقرارهم وما ثبت بغير  
لا يراعي فيه الشرايط هداية **قوله** ان كانوا من اهل الشهادة فان لم يكونوا من  
اهلها لا يثبت البت الا في حق المفرين منهم **قوله** حيث قال او بتدني الورثة  
ولو قال او بتدني ورثة لكان اولي لان البت من الجمعية بحسب وان كان  
اقل منه لا يثبت لان العلوق سابق على النكاح وكذا الواستطت لاقل من اربعة اشهر  
اذا كان نذاسبات خلقه لانه لا يثبت في اقل منها بحر **قوله** فشهادة امراة لان  
الفراس قائم والمدة قامة فوجب القول بشكوكه بحر **قوله** حتى لو نفى الزوج لبعده  
بلا عن لا يقال كيف يجب اللعان وهو حديثي ببت بشهادة امراة لانا  
نقول البت لم يثبت بشهادتها بل بالفراس وانما شبهة بها لثبوت الولد **قوله**  
فالقول لها لان الظاهر شاهد لها لانها كذا ظاهرا من نكاح لامن سفاح وترجع هذا على  
الظاهر الذي يثبت له وهو ان الحادث اعني النكاح يضاف الى اقرب اوقاته بان  
البت بخاطب اثباته ولا يحرم عليه بهذا الشيء لجواز ان تكون حاملا من زنا حين  
تزوجها بحر **قوله** ان تختلف عندها عليه الفتوى **قوله** وعند ما قيل لان شهادتها  
حجة في ذلك دلالة انها ادعت الحنف فلا يثبت الا بحجة قامة متد بالطلاق لان البت  
وما كان من لوازمه كموثقة الولد لو كانت امرة واللعان وجوب المحرم عند عدم اهليته له  
ثبت بشهادتها بحر **قوله** وان كان اقرب بالحمل او كان ظاهرا بحر **قوله** طلقت بلا شهادة  
لان الافراز بالحمل افراز عاين في البت وهو الولادة هداية **قوله** وعند ما يشرط لانه  
لا بد من حجة له عواها الحيث وشهادتها حجة فيه **قوله** وعند ان في اربع سنين لان  
التحالك ولد له امه لا بد من سنين بعد ما ثبت ثبائده وهو صحيح ولنا قول عائشة رضي  
الله عنها لا يفي الولد في بطن امه اكثر من سنين ولو دور فغزل ومثله لا يعرف الاسماع  
من ملك **قوله** واقلها سنة اشهر لقوله تعالى وحمله وفصاله ثلاثون شهرا قال  
وفصاله في عامين فيقول للحمل سنة اشهر **قوله** فاشترها المراد دخلت في ملكه  
باب سب كان والطلاق لب بغير انصاف حتى لو اشترها ولم يطلقها فالحكم كذلك



ولا بد من كونه قبل الاقرار بالتضاعد بها لانه مع الاقرار يشترط ان ياتي به لاقول  
من سنة اشهر من وقت الاقرار لامن وقت الشرا لانه **قوله** لانه ولد القدره  
**قوله** والا لانه ولد مملوكه **قوله** لاقول من سنة اشهر من وقت الشرا لانه ولد القدره  
من وقت التزوج لان العلوق حدث في حال قيام النكاح وان كان لاقول لا يلزمه لان العلوق  
سابق على التزوج **قوله** فثبت ان امرأة طاهره لم يهرع غير القابلة **قوله** فهي ام ولده  
لان الحاجة اليه يقين الولد ومثبت ذلك بشهادة القابلة اجماعا هداية تترى بالتعليق  
لانه لو قال هذه حامل مني لزمه الولد وان جات به لا أثر من سنة اشهر اليه  
حتى ينفية عما به البيان فلا يلزمه لاحتمال ان العلوق بعد المقال **قوله** برثانه هذا  
لقد لان المسألة حيث فرضت في ما ذكر لزم كونه من نكاح صحيح عادة وكونه من فاسد  
او طي سنية احتمالا لان لا يغير ان في مقابلة الظاهر القوي وكذا احتماله كونه طاهر  
في صحته وانفقت عنه لانه لما ثبت النكاح وجب الحكم بقيامه ما لم يتحقق زواله  
**قوله** فقال وارثه الى اخره ليس بقدر اذ الجهل بالحريه كاف في منع اريها في الوارث  
فك ام لا او كان صغيرا **باب الخصائفة** يقع النكاح وكبرها لما ذكره في السب  
ذكر من يكون عنده الولد **قوله** حصته من باب طلب مغرب **قوله** احوال الناس انما يتغير  
المصناف اليه اليه بجمع كلام المع عريه وهي حق من ثبت له لاحق الولد على المفتي به فلا يخبر  
وعلى الثاني بخلافه فان لم يوجد غيرها اجبرت بلا خلاف فتح وهذا العلم بالوجود وامتنع  
من القول به وكذا الولد يكتسب للاب ولا للصغير مال به يفتي **قوله** تنحى الاجرة  
على الخصائفة ان لم تكن منكره ولا معثرة سراج وهي غير اجرة رضاعه ونفقة  
بحر ونه وجوب النكاح قال في المهر وسبب ترجيح الرجوب ونقل النكاح في ترجيح  
الرجوب ولو كان الاب مصر او اب لام ان تزلي الا باجره وقالت العمه انا اري بغير اجره فالحمة  
اولي هو الصحيح بحر ونفقة الاب بالاعصار بغير ان الاب الموسر يحبر على دفع الاجرة  
للام نظر للصغير ومع ذلك يشترط ان لا تكون الشريعة متروكة لغير محرم للصغير  
شربا **قوله** ولو كانت ابية او محوسية **قوله** الا ان تكون مرسنة لانها تحجب عن  
تسلم **قوله** او فاحرة فحورا يصح به الولد كزانية وسارقة ومضنية وناحية او محرر

كارت

كارت وتترك الولد ضالعا **قوله** ثم ام الام وان علت ان لم يكن لها ام بان كانت مستأ  
ارثت اهلا للخصائفة او لم يقبل او اسقطت حقها او تزوجت باجنبي **قوله** ثم  
ام الاب وان علت واما ام اب الام فتخرج من ام الاب بل الحالة ايضا **قوله** اولاب كذا في بعض  
النسخ وفيه نظر لانها ليست من قرابة الام احق من ام الاب لانها لا يورثها الام قلنا هو ام ولد  
مخوذة من الام من السدس وعلمية الشفقة شيخ الولد ظاهر افقد من علي من ذكره **قوله** وفي  
در اية الحالة اولي ان لا يندلي بالام وتلك بالاب ووجه الاول في نوب الغرابية عليها ترفع بعد  
الاخت الشقيقة ثم الي بنت الاخت الشقيقة ثم الي بنت الاخت لام ثم الي بنت الاخت لاب ثم  
الي الحالة الشقيقة فتح وبه غيره ان اولاد الاخوان لاب وام او لام احق من العمات والخالات  
بالتفاق والروايات واما اولاد الاخوان لاب فلا يصح ان الخالات منهن اريهن **قوله** ثم العمات  
كذلك وبعبارة حالة الام الشقيقة ثم لام ثم لاب ثم عماتها كذلك وحالة الام اريهن من حالة  
الاب ثم خالات الاب وعماته على هذا الترتيب واما بنات الاحام والعمات والاخوان والخالات  
فلا حول لهن في الخصائفة لان قرابتهن لم تنكح بالحريه **قوله** سقط حقها فيقتل الحق  
الي غيرها كما هو بالوط ان لا يملك الصغيرية من الاصبي مع المتروكة فان نعت كانت  
للاب ان ياخذ منها فنيته ولو اسكتة الحالة وعوضها في بيت ابي عاز به فالظاهر  
الشروط فيا على ما مر بحرقا في المهر والظاهر عدمه للفرق الذين بين زوج الام  
كاتب العلم كالاخي والفرق لها في نفى الزوج وكذا في بطلية ان ابنته لا اريه  
منه **قوله** لم يورث هذا من قبل زوال المانع لا طر عود الساقط وقوله سقط حقها  
معناه منع منه مانع **قوله** ثم العصباء بترتيبهم الاقرب فالاقرب الا ان الصغيرة  
لا تدفع لغيرهم كاتب العلم واذا لم تكن عصبية تدفع الي الاخ لام ثم الي ابنة ثم الي العم  
لام ثم الي الخال لا يورث لام ثم لام برهان واذا اضع من له الحق في درجة فاورعهم اولي  
ثم اكبرهم زلي في تحفة الفتى ليس للمجارية غير ان العلم بالخيار الي القاضي ان  
راه اصل منها اليه والا وصعها عند امينة **قوله** وقد تبين واختلاف في سنة فان  
الكل رتب وليس وانجي وحده وفي المهر ولو جبر او الا دور **قوله** حتى تحض ولو ادعى  
الاب فيها واذا كرت ينبغي ان يكون المول فورا **قوله** وقال في الجور في ان ينظر



الى سنها فاذا اطلقت سناحيص فيه الانبي غاليا لقول قوله والاله **قوله** اذا اطلقت  
 حد الشهوة قال الزمعي وجه لغيت ذكره الفساد والفتوى على تقدير جرح الشهوة بسبع  
 سبب من ولا يقطع الحضانة بتزويجها مادامت لا تصح للرجال الا في رواية عن  
 ابي يوسف اذا كانت تناس بها **قوله** ولا حق للامه ولو مدبرة او مكاتبه ما نه باله  
 مثل كتابتها قوله ومولاها اولى بالولد ان كان الولد رقيقا ولا يفرق بينه وبينها ان كان  
 في ملكه وان كان حرا لا قربانية الاحرار والمكاتبه اخفى بولدها المولود في كتابتها **قوله**  
 او خفي لو كان خفي نزع منها وان لم يعقل ديام **قوله** ولا خيار للولد هذا قبل الميوع  
 اما بعده فيجوز بين ابويه وان اراد الافراد له ذلك واذا اطلقته الحاربه مبلغ النسا  
 ان بكر اصمها الاب الى نفسه الا اذا دخلت في السن ووجع لها راعية فتكون حيث احب  
 لا خوف عليها الا اذا لم تكن مأمونة على نفسها مكللا بواله والامه الضم لا غيرها من القلام  
 اذا عقل واستغنى بوابه ليس للاب والحريه الى نفسه الا اذا لم يكن ما موافا على نفسه ولو لم  
 لدفع فتنه او عارا وتاديبه **قوله** وقال ان في اد الخ لان النبي صلى الله عليه وسلم اخبر ولما  
 انه لعنوا عقلم خييار من عنده البدره لتخليته بينه وبين اللعبة فلا تتحقق النظر والاعمال  
 قلنا انه صلى الله عليه وسلم قال اللهم اهده فوفقه لا خيار لا نظريه عما يرضى الله عليه وسلم او عمل  
 ذلك على ما اذا كان بالعاهديه **قوله** ولا تفاخر امران اريد به السفر الزجر لم يصح لانه لا شرط  
 للمنع وان اريد به اللغو يصح لانها لا تمنع اذا تفاخر ما بينه المكنان وكذا التقدير مطلق  
 الخروج لا يصح والمباردة الصحيح كسبها الخروج بالولد من ديرة الى اخرى شيئا تقاوت الا اذا  
 انتقلت به من القرية الى المضر جرح ولا يخرج الاب به من محل اقامته قبل استقنا به  
 وان لم يكن لها من في الحضانة لاقباله بعوده بزوال النجس برهان وفي السراجية للمطلف السعد بولده  
 لزواجها ان لم يرد منها امته وفي الحماوي غسل النع اذا لم يكن ان تهرولها كل يوم امه  
**قوله** مطلقه بولدها عند بالامر لان غيرها كالحده لراها نقله وكذا المولود اعقبت لعدم  
 العقد سنها مع **قوله** لا الى وطنها ولو قرينة في الافق الادار الحرب الا ان يكونا مساندين  
**قوله** اذا لم ينكحها ثمة اب في وطنها وكذا الزوجان في مصر ومصر بوطي لها **باب**  
**النفقة قوله** لانها متاع ما تقدم من النكاح والعدة **قوله** حب النفقة

للنصوص

للنصوص المرحية والاجماع ونسب بوجوبها عوان لها ان تاكل من طعامه وتلبس من  
 كبرياؤه بغير اذنه **قوله** للزوجة نكاح صحيح ولو بانفساده او بطلانه رجوع  
 بما اخذته من النفقة **قوله** على زوجها ولو صغيرا جدا في ماله لا على ابيه الا اذا  
 منها فانما جزا الاحتباس وكل محبوس للنفقة غيره تلزمه نفقته كنفق وقاض  
 ووال وعامل في الصدقات ومقاتلة ومصارف سافر عا لمصارفته والدمى بولي  
**قوله** والنسوة في الطهرية النفقة الواجبة هي المأكل والملبس واللبوس والكفر فذكر الكفر  
 في كلام المخصص بعد تعميم **قوله** لا يلزمه او بل سيد **قوله** يعتبر حال الزوج لقوله  
 تعالى لينفق ذو وسعة من وسعته ولنا قوله عليه الصلاة والسلام لعند خذ من مال زوج  
 ما ينفقك ووليكه بالمعروف نفق اعتبرها لها فاعتبرنا حالها عملا بها وفيما اذا كان فقيرا  
 ومن ميسرة يلم قدر نفقة المعسر في الحال والباقي دين عليه **قوله** لان نفقة والقول  
 لها في عدم الشون بمينها **قوله** لا يجبان لوكا كانت نفقة بالنسب عفت على ماله وحبيله  
 في البه بالجر عطف عليه وفيه نظر لان شرط العطف بلا تمامه يتقاطعا فلا يجوز جانب رجل  
 لا زيد وهو جانب رجل لا امرأة كذا في القوي قال المحبوب والادب ان تكون الاثما بمن غير صفة  
 له وجه فله امرها على ما بعد ها لكونها على صورة الحرف امه وفيه فامل لان في لا اسما  
 لا يقول به بغير وعلى كونها اسما من نكرة فلا يصح حبسها صفة لزوجته وانما كونها على  
 صفة الحرف لا يتحقق فنقل امرها لما بعد ها بل كونها في محل كذا فانما حق على قول الكوفي ان  
 لامنا صفة في محل جرد ما بعد ها مجردا من صفتها اليه وسبقه عن وصف الحرف بالذكرة  
 بان الحرف بالحبية نكرة **قوله** حب لنعود ولو بعد سفره خلا قال **قوله** خروج  
 المرأة او قيد به لانها لو مالة من الرجل لم تكن ناسرة وبمثل الخروج المحكم كان كان النزل لها  
 نفقة من الدخول عليها من كالحا رجة ما لم تكن مالة النقلة ولو سلبت نفسها بالليل دون  
 النهار او عكسه كانت ناسرة قال في المحتب وبه عرف جواب واقعة هي ما لو تزوج  
 من المحترقات التي تكون بالانثى في نكاحها بالليل عنده فلا نفقة لها انتهى قال في  
 النهروان في نظر بان البضاعة **قوله** لغوي حق خروج به ما رواه الكوفي في كتابه النفقة  
 او يمت احبا تحملها اليه فاست ان تذهب معه تملك النفقة وكذا لو اخرجت نفسها  
 لارضاع صبي وزوجها شريف ولم يخرج وقيل تكون ناسرة او كان زوجا وقال ابو

حب



لها المنع وبه يقية **قوله** ومغيرة لا توطأ لان امتناع الاستمتاع منها فلا نفقة لها كالوكاف  
صغيرين ويلى **قوله** وعندك في لها النفقة لانها عمن الملك كانه المملوكه بملك المير وكونه  
ستمقها بها لا تاتيه الا ان يرب انما يجب للمريضة والرفا والعجز التي لا يجامع مثلها ولما ان  
المشيرة في اجاب النفقة احتباس يتبع به الزوج بالوطأ او الدواي والثاني موجود ههنا  
**قوله** مثلها يوطأ الاصح ان الاطاقة ليس لها حد مفرد بالنسب وان السنية تطيق ولو مغيرة وقيل  
يقدر بتبع ويلى **قوله** ومغيرة بدين قدرت على وقاية او اقل النفقة او بعد الفوائد لا  
يلى وكذا المحبوسة طلقا انما هذا اذا لم يقدر على الوصول اليها في الحبس خائفة من غيرها لان  
حسب نطقا غير مستطاع لغيرها لكن في صحيح القدوري لو حبس في سجور السلطان فالصحيح  
وفي البحر لو حبس عليها الفنا وحسب معه **قوله** بعضها وجعل كرها يتبع في ذلك صاحب التام  
وليس الاكراه بقيد احتراز بل هو انفا في الحكم سقوط النفقة بالعقب لا تزوت منه يتران  
تكون راضية بالنسب **قوله** وحاجته مع غير الزوج نرضا او نفلا لانها ان كانت معه تحب بال  
بما يعني نفقة الحاضر على معنى انه فيطير اليه قيمة الطعام فينفق لها اياها الكرا ونفقة السفر  
ولا يضر **قوله** وسر مغيرة لم ترفه هذه اسبب على اشراط العلم لوجوبها وهو خلاف ما عليه الفتوى  
**قوله** لو ميرا كانت من ميات الاشراف فلو كانت ممن خدم نفقها وتقدر على ذلك لا يجب عليه  
قادة الم تطيح لم يعطها طعاما هو ادم من واليا ومقدر مضايح حرمان الزكاة لانها  
وجوب الزكاة **قوله** ان كان مملوكا لها ولا شغل له غير خدمتها لم يكن له لم يخدمها فلا  
نفقة لها في ظاهر الرواية ولو حادها بخادم يخدمها لم يغفل منه الا برضاها ولو ادعت  
بكره وانكر فالقول له الا ان يتم اليه على ذلك ولو طلبت من القاضي الوال عنه مغيرة  
لا يجب عليه ذلك ولو سأل فاجبه عدلان ببيارة سنجاب ره بخلاف سائر الدين بزاز  
**قوله** وقال ان في ان كان حاضر او لاه محرم من الاساك بالمعروف يسوب للعالم مائة وثنا  
من حقه سطر وحققا يتاخر الاول اقوي في الضرر هداية ولو قضى بالزوج حنفى لم ينفذ  
ولو امرت بمصافقة في نفقة اذ الميراث في الامر والمأور **قوله** ويؤثر بالاستدانة  
وما يدعيه ان يمكنها احواله القريم على الزوج اذ بدوت امر العالم تكون المطالبة عليها  
دوت الزوج هداية ومن الفوائد انما لا تستطع بوث احدها بخلاف القضاء وحده

بالعمل فلو لم يكن في  
ملكها او كان له نفقة  
غير خدمتها او هو

وانما لم يور الرجل بالاستدانة لانه بعد ثبوت اماره لا يامنه احد غالبا ولو كان  
للزوجة ابن واخ مورا الابن او الاخ بالاشاق عليها ويرجع على الزوج به اذا ايسر  
فان اشنع حبس لان هذان العرف من غير اختيار وتتم نفقة الباطل ووهكذا  
عكسه ولو اعسر مراهب **قوله** بان غاب عنها سيرا اخرى الفانية ان نفقة ما دونها  
لا تنقطع وعزاه اليه الذخيرة وكانه جعل القليل مما لا يكتفى الخرز عنه ان لم سقطت  
معين يبر من المدة لما تكتفت من الاخذام لا يلى **قوله** او الرض بان فرض لها الزوج  
بما يملكه اليوم ثم سقطت فانها لا تنقطع هذا هو المراد **قوله** نفقة ما مضى ولو انقضت  
من مالها انفسها بلا امر قائم ولو اختلفا في المدة فالقول له والبيينة لها ولو اذكرت انفاقه  
فالقول لها بيمينها وخبر **قوله** وموت احدها تنقطع النفقة لانهما صلية والصلاة تنقطع  
بالموت مثل النصف كالصية **قوله** فاستدانت لارها كاستدانت بنفسه **قوله** وكذا لو طلقها  
الزوج او فسخ صاحب الجرح عدم السقوط وتبقى الزوج لا يلى وكذا لا سقط بالطلاق  
في الصحيح وانما صاحب الجرح بالسقوط وتبقى الزوج الرضى وقواه في النهي **قوله**  
له يرجع بي عندها وعلى الفتوى **قوله** وتسترد ما ورا ذلك لانها استجلبت عرضا عما  
ستفقه بالاقياس وقد نطقت الاستحقاق بالموت فيبطل القوم بقدره ولها ان صالة  
وقد اقبل به النصف ولا رجوع في القلاء بعد الموت ولذا لو هلك لا يترد سيرا  
بالايجاع هداية **قوله** وبيع الفن فواي مرة بعد اخرج ولو اضع عليه نفقة اخرى  
بعد ما اشراه من علم عليه او لم يعلم ثم علم فزى ببيع ثانياه كذا المشرى الثالث وهلم  
جرا لانه دين حادث بخلاف ما للبيع فلم يبق ثمنه مما عليه لم يبيع في الباقي قاله  
الكامل فعلى الدرر ربعا لصد الرجة سهو وتسقط بموتها قتله وبيع في دين غيرها  
مره ربا في ثمنه للقرضا استعاوه ومنا دة ان لها استعاوه ولو لنفقة كل ثمن بحر  
دمليا ع في كفنها سيف على قول الامم يوسف المعنف به لغير كاياع في كسوتها مهر  
**قوله** في نفقة زوجته ولو سبها المولى لامتة ولا نفقة والدة ولو زوجته حرة  
بلا نفقة على امه ولو مكاتبه لتبعته للام ولو مكاتبين سفي لاهم ونفقة على  
ابيه جوهرة **قوله** بالبنوية ولو بواها بعد الطلاق لا قبله لم تحب النفقة بخلاف



حرة تنزل فطلقت ففادت **قوله** وجب السكنى افرد بها بالذكور مع دخولها في السكنى  
 لان لها حقا حصها **قوله** في بيت ولو مفردا من دار له خلق ومراقف احتياط  
 وعير ومفاده لزوم كسيف ومطبخ وسيف الاقناب به جرح ولا يلزمه اتيانها  
 بموضعه بل يومران سكنها من حيران ضالحين بحيث لا تستوحش شراجه  
 ومفاده ان البيت بلا حيران ليس سكنا سرعيا جرحا لانه في النهر وظاهره وجوه  
 لو البيت خاليا عن الحيران لا سيما اذا خلت على عقلها من سجنه ايمه ورده  
 الترمذي في عاقران ما لا حيران له ليس يمكن سرعيا **قوله** حال من اهله سوا طفله  
 الذي لا يفهم الحماة وامته وام ولد له مع **قوله** واهلها ولو ولد لها من غيره **قوله**  
 لا سيما من الخروج الى والدها تبينه في النواذر عن اب يوسف بان لا يقدر على  
 اتيانها فان قدر الا تذهب قال في النفع وهو حسن ولو ابوها زمانا واحبا حيا  
 فعلمها تقاضه ولو كافرا وان اب الزوج استمر وعينها من زياره الاحياء وعالما  
 والولية وان اذن كانا عاصيين وفي الجرح وله سفها من الغرل وكل عمل ولو تبرعا  
 لاحبي ولو قاذفه او سفلته لتقدم حقه على غيره الكفاية ومن يحبس العلم الانارة  
 يمنع زوجا من سواهما من الحماة الا النكاح وان جازر بلا اثرين وكشف عوره احد قال  
 الباقين وعليه فلا خلاف في سفهن الان للعلم بكشف بعضهن سريلا في عن الفقه  
 الذي في الفقر الاشرط الزمان في الانثى **قوله** والابوية فقط فلا تعرض لملوكه واحبه  
 ولا يعفى عليه دينه لانه ضام على الغايب عند من يعتربه وبالزوجية ولا بد ان يقول  
 اصناف الولد والوالد وعلم الغايب بذلك كان واذا علم احدهما الخلع للآخر بالافضل  
**قوله** وقال في الميراث لان المودع ما مرر بالحفظ دون الرفع ولنا انه لما اقر بذلك  
 فقد اقر بحج لاخذ لان له لاخذ بايهم من ماله لو لم رضاه لان نفقته واجبة مثل  
 المضايف خلاف غيرهم زيلعي ولو انفق بلا حرج من من بلا رجوع ويقال قول  
 المودع في الرفع للنفقة لا لمديون الابنية او اقرارها **قوله** كالزوجه والتمس  
 كذلك زيلعي **قوله** فلا يرضى الغاي في فيه لان خلاف الحسب يحتاج الى البيع ولا  
 يباع مال الغايب اتفاقا **قوله** ولا يسمع بينها ولا يستخلف عندهما لعدم

الحكم

والحكم **قوله** عند علمنا بالذلافة وقال في تبيع بيتها وبيتها **قوله** في تبيع بيتها  
 النفقة من مال الزوج او ثمرها بالاستدانة لان في ذلك نظر لها وليس فيه ضرر عليه  
 لانه اذا حضروا ذكر كلهما اقامته البينة ثانيا زيلعي قال الحضاف وهذا رفق بالناس  
 وفي الملتقى وهو المختار في غيره وفيه لغو **قوله** ويؤخذ كقول من اباخذة لانفسها وجوه  
 في الامع يتردد فيها مع ذلك ان الغايب لم يعطها النفقة وما كانت ناسرة ولا مطلقة بنت  
 عدتها وكذا كل اخذ نفقة حليف مع الكفيل فلو ذكر الضير كاث الكمال لكان ادلي ورو  
 لغترة الطلاق ولا يستقط النفقة المفردة بنته على العدة على المختار بنارية وان ادعت  
 حبلا نفقة عليها ما بينها وبين سنتين من يوم طلقها فادعت هذه المدة وادعت  
 ان الزوج باذبح وانما طقت الحمل به وانما تمتدده الظهر الزمه الغايب بالنفقة الى  
 انفقها عدتها ما لم يجفها او يدفها له حد الا يأس ويحب بعد ماله استمر من ورو ان  
 ما لم يجل نفقة العدة ان بالاشهر صح وان بالحصول الفحالة **قوله** لا الموت ولو جازلا  
 لان احبها ليس لحق الزوج بل لحق الزرع الا اذا كانت ام ولد وهي حامل من مولاهما  
 فلها الثلث من كل مال جوهر **قوله** بمعصيتها لانا صار حاسبة لنفسها فحق مضارت  
 كالمسرة قديرا بالمعصية لانا لو كانت بغيرها جبار بلوع او عتقت او عدم كفاة او وطى اب الزوج  
 بكرة وجبت نفقتها ولكن ما منها لانها لو كانت منه كقبيل بنت زوجته او ايلامه مع عدم  
 فيه حتى بنت المدة او اباته من الاسلام اذا سلمت هي او ارتد فاني عن الاسلام  
 وجبت لها النفقة قال في النكاح لها السكنى في جميع الصور لان الفرار في منزل الزوج حث  
 عليها فلا سقط بمعصيتها انتهى **قوله** لا تملك امه والفرق ان الميراث محسب ولا نفقة  
 المحبوسة والمكنته لا تحبس هذا به **قوله** ولطفله ليعم الابن والجمع مع لقوله لغايب  
 ومن المرد له وزمته والدود هو الاب هداية **قوله** الفقير ولو غنيا في مال الحاضر  
 فلو غا ما قبل الاب ثم يرجع ان استهد الان نوب الاذن ولو كانا فقيرين فلا بد يكت  
 او يتكفف الناس ونيفت عليهم فلو لم يسير انفق عليهم الغريب ويرجع على  
 الاب اذا اسرد خبره وقيد بالفضل لان الكسب لا يجب نفقته الا اذا كان عاجزا عن  
 زمانه ومحب وشغل وذهب عقل او انى لان زوج لها وان ذرد على اللب او طالب



علم وله رسله ومن انبا الكرم وبلغته بالتكسب العار ولو خاصته الازمة نفقة  
المصارف وضما القاصي ولسه بدفعها للام مالم يثبت حيايتها فبذفع لها ما حارسا  
او بامر من ينفق عليهم نهر ولو ضاعت رحت نفقتهم دون حقتها **قوله** ولا يخبره  
لترفع قضاوان لزمها كذا بانه شهر **قوله** ان الاعمال احب اليها وبانة فلا يجوز لها  
اخذ الاجرة على ذلك ولو شرفية لانه عليه الصلاة والسلام قسم الاعمال بين علي وفاطمة  
ومن الله منها ففعل اعمال الخارج على اعمال الداخل على فاطمة وهي سيدة نسك  
العالمين **قوله** من ترضع عندها لان الحضانة لها والنفقة عليه ولا يلزم الطير  
المكث عن الامام مالم يرتبط في العقد **قوله** او لم يوجد له او وجد لكن العفو لا ينافي  
غيره لانه او لم يكن له ولا للاب مالم يجبر الام في الاصح بحرقه كذا الطير نفقت تحت يده  
انما الاجارة بزمانه **قوله** وعليه الفتوى لان قمر الصبي الذي لم ياتس الطعام على الام  
والاب سب عقره وموته انتهى **قوله** لانه الى اخره ولو من مال الصغير خلافا للخبرة  
والجنى **قوله** لو ملكه احد او ماله لان الارض عسقى عليها بالنسب الا انها غير لازمة  
عقدها قاذ اذمت عليه ظهر قدرتها فكان الغفل واجبا عليها لانها لا يجوز اخذ الاجرة  
عليه **قوله** وفي رواية اخرى جاز في ظاهر الرواية وصح الروايتين جوده لان  
النكاح قد زال **قوله** وفي اخرى لغيرها لانه انشق وانظر وجوب الارضاع عليها بعد  
بايجاب رزقا بقدر ما عصى العدة ولو رضى الاجنبية بلا اجر او بدون اجر المثل والامر  
باجر المثل فالاجنبية اليه زيلج ايا الارضاع ايا الحضانة فهي للام وتنفق اجرة عليها  
ولو طلب الله ان تربيته ومكته من غير اجر ولا تمنع الام منه فالطبع ان يقال للام اما  
ان مكته لغير اجر واما ان ترضعها الى العدة وكالعه كن له حق في الحضانة قال في البحر  
ظاهر المتن ان الام تأخذه باجر المثل ولا تكون الاجنبية اولى انتهى وفي المتن ما خالفه  
عنه قال والظاهر ان الله لم يقدر بل من لاحول في الحضانة كذلك قال في الفتاوى  
انما رده اليه انتهى وهذه الاجرة لا تتوقف على عقد اجارة مع الام بل تحجب الارضاع  
لا تنقطع بغيره اسره الفزما وعليه نفقته وكسوته بحرقه ولا يوجب لقوله تعالى وما  
جهما في الدنيا وما نزلت في الارباب الكافرين ولسي من المصروف ان نفقته في نعم الله

ويتركها

ويتركها بموتان جوفا واما الاحداد والحجرات فلا نفقة من الابا والامهات **قوله**  
واحداه وحداثة من قبل الاب او الام **قوله** لو فقرا ولو قادرين على الكسب  
والقول المذكور لليار والبينة لرحمة والفقير من قبل له الصدقة ولو لم ينزل وخادم  
ورهر الصواب وجب نفقة زوجة الاب مطلقا في رواية وفي اخرى لو رزقا او مريضا  
وجناح اليه الحزنه وبالكيفية تجزم في البدايع وفي الجوهرة عليه نفقة زوجته ابوه وام ولته  
بل وتزوجه ارشديه ان احتاج اليه ولو له زوجات بغيره نفقة واحده يدفعها للاب  
ليوزنها عليهن انتهى وفي المختار والمقتضى ونفقة زوجة الابن على ابه ان كان صغيرا  
فقير او رزقا انتهى ولو لم ينفق الا على نفقة احدا بوليه فالام حق ولو له اب وحمل بالطفل  
حق **قوله** الا بالزوجه لان وجوبها باعتبار الحبس المحض بالعقد العقيم دون انما  
الدين **قوله** والولادة لا يسمع نفقة كلفه فكذا نفقة جزيه الا الحرسين ولو شاع منهن لم ينفق  
من يرضى بقاءه في التهنه **قوله** ولا يشارك الاب والولد في اخره اما الابوان فلا ان لها  
تاديل في مال الولد بالنسب ولا تأويل لهما في مال غيره ولانه ادرب الناس اليها فكان اولي الحق في  
نفقتهما عليه واما نفقة الولد فلما تلونا زيلج **قوله** وعن اي ح ان نفقة الولد ينفق الاب  
اما الصغير فنفقة على الاب وحده لان الاب يحجب بالولادة في مال الصغير فكذا بالانفقة في مال  
والظاهر الاول زيلج **قوله** فان كان لاولاد موسرين هو من يحرم عليه الصدقة وبه نفقت  
وسرطنة الاحباس بكتاب الزكاة قال الصدوق وبه ينبغي قال في الفقه هذا اذا لم يكن كسوبا  
لان كان كسوبا يقرب فراجه وهو ان يسار بما يفضل عن كسبه كل يوم قبله لو كان كسوبا  
يقيم كسبه زهرا ويكونه اربعة دراهم نصيب عليه الدنانير للقرين وهذا عيب  
ليقول عليه في الغيوب **قوله** بالسوية لان الوجوب بالولاد وهو مسلم ما بالسوية  
مطلوب غير الاولاد لان الوجوب علف فيه بالارث فتح **قوله** وسرور للفقير ان يسرق من  
مال ابه ما يكفيه ان ابا ولا قاصت عه والامر بحر **قوله** ولتقريب محرم من غير المحرم  
كانت النعم والمحرّم غير القريب كالآخ وصناعا لكن يرد عليه ان النار حراما لا ينفقته  
كانت النعم اذا كان اخا من الرضاع **قوله** عاجز عن الكسب حقه كالزمن والاعشى  
ومستطاع البدين او الرجلين او حكا كالاتي قال الزيلج ان كان من ذوي السيوف او



طالب علم بقدر الارث لقوله تعالى وعلى الوارث مثل ذلك بقدر الوجوب بقدر العمل  
 قراءة ابن سنيور وعلى الوارث ذب الدم المحرم وهي مشهور فجاز التقييد بها في الميراث  
 من اهل الميراث لا يكون وارثا حقيقة اذ لا يتحقق ذلك الا بعد الموت حتى لو كان له خال وابن عم  
 فنفقة على خاله وارثه لا تثبت عليه ولو استويا في الحرمة فالنفقة على الوارث كالدم مع الخال  
 فهو قتل واحد والدم فيه نظر لانه ليس بمحرم والكلام في ذب الدم المحرم قصتان **قوله** على الام  
 والاخت ولو صغير من ولد ثلاث اخوات متفرقة عند هاعلي الام والاخت في علي الشقيق وكذا  
 لو كانت معهن او معهن اب من لانه يجعل كالميت لم يصير وارثا ولو كان ذكرا كانت بنت متفقة  
 الاب على الاثمة فنظرا لانهم معها وعند المقدور يعتبر المعصرون احياء فيا يلزم الميراث ثم يلزم  
 الكل كزبيام واخوات متفرقات والام والنفقة سوسرثان فانفقة عليهما ارباعا **قوله** وقال  
 ان في لا يجب اعلان ذوب الارحام لاجزائية بينهم فلا يجب نفقة ليعقبن على بعض **قوله** الا اذا كانت  
 الولد الغائب صغيرا كالمجنون **قوله** لا يجوز ذلك كله هو القياس لان ولايته انقطعت بالبرع  
 ولا يجر ان لا ياب ولا ية حفظ مال الغائب ويبيع المنقول من الخطا دون العقار واذا جاز البيع فالمل  
 من غير حقه فله الاستئمان من عراية ومثل نفقة نفقة زوجة واطفاله ونهر حشا ولا يبيع  
 في دين سواها اجماعا زبلي الخالفة في النفقة لسائر الديون ولوجاز بيعه للدين يلزم  
 انقطاع الغائب **قوله** تمت اي نعمنا لادبانه حتى لو مات الغائب حل له ان يعيد لولده  
 انه يرب وهذا اذا وجد قاصيا فان لم يجده فلا ضمان استخانا واذا اضمنه للغائب لم يرجع  
 لانه بال ضمان ظهر ملكه لماه نعم حاله ونعمه وسيجي ان لو اضمنه المرفوع اليه فلا ضمان  
 كما لو اطمع المعصوب للمالك لغيره على نهر **قوله** لا يضمنون لانهم استوفوا حقهم لوجوب نفقة الوفاة  
 والزوجة قبل التماثل ولو لم يجز حقه فله اخذه ولذا فرضت في مال الغائب بخلاف بقية  
 الاقارب ولو قال الامية النفقة وانت موسر وكذب الاب حكم الحاكم يوم الحضور ولو لم يرها  
 فبينة الامن خلاصة **قوله** سقطت لان نفقة هولاء باعنا بالحاجة وقدر وقع الاستئمان على الماني  
 واستثنى الزبلي وغيره المصير فان نفقة بقير ومنا بالقضاء **قوله** محذور بصوردها  
 هو لانه للموم ولا ية يصير اذ نه كالم الغائب وفي التبراع الممتنع عن نفقة القوت

المحرم

المحرم يضرب ولا يجب لانه يفوت بعض الزمان **قوله** وللمملوكه نفقة اعمر من لول الرقة  
 له اولاد فلا تجب للمكاتب ووجبت للمدبر واما الولد للموصي بخبر منة على الموصي  
 بها الا اذا مرن برضا منعه من الخدمة او كان صغيرا لا يقدر على الخدمة فنفقة على الموصي  
 له بالرفقة حتى يصح ويبلغ الخدمة وللقاضي ان يبيع المرفق ويثريب بتمه عبدا  
 يقوم مقام الاول ولو اوصى بجارية لاسنان وبما في بطنها الاخر فالنفقة على من  
 له الجارية ولو قالوا انها على الراهن والودع فلو غاب فجا المردع وطلب من القاضي ان يارسه  
 بالنفقة او بالبيع امره ان يواجره وينفق عليه من الاجر وان راي القاضي بيعه فقل وفي اخر  
 الابقه اذا طلب من القاضي ذلك فانه راي الاتفاق اصلي امره وان خاف ان تاكله النفقة  
 امره بالبيع وقد يقال ان امره بالاجارة فاصلي فلوله يذكروه ونفقة المفروب على القاضي  
 ولو طلب من القاضي امره بالاتفاق لم يجبه وان خاف على العبد الضياع باعه القاضي لا القاص  
 وامسك ثمنه لما لكه دنفقه المبيع على البائع ما دام في يده هو الصحيح فبني وبموت كل  
 اولاد له نفقة ولا نفقة لمنعه ان تلزم الشريب بحر النفقة على الموجد والمقبر  
 واما كونه قبل المير خلاصة **قوله** فلو كسبه فلولناه من اذك له ان يتناول بقدرها  
 من ماله كالعاجز لا يوجه ماله ارب حنة الفتنة اما الصحيح الذي لا يعرف حرفة فليس يعاجر  
 نفع وفي الجرافق الشريك على العبد في غيبة شريكه بلا اذن الشريك والغايي مفروضوع ولم  
 الخلو الزوج والودعية والمقطعة والدار المشتركة اذا استمرت **قوله** اخر بيحيه  
 ان كان قابلا له والا اجر على الاتفاق لا غير فان اعتقه سقطت نفقته وان  
 كان زنا ولا يلزم ميت المال خلاصة **قوله** حب لا يجوز لانه ليس من اهل الاستحقاق  
 وفي الجوهرة اية شتركة بين اثنين اضع احدهما من الاتفاق احببه القاضي لانه  
 يتفرق شريكه **قوله** بل يومه لان النبي صلى الله عليه وسلم ان من لقى زيب  
 الحيوان واصنافه المال **قوله** وعن اب يوسف انه يحبس وبه فالت الثلاثة قال  
 القاضي وبه فاخذ وفي الفتح وهو الحق وغاية ما فيه ان يتصور وفيه دعوى حبه  
 فيجبره القاضي لتركه الواجب ولا بدع فيه

**كتاب الاعناق**  
 ميزت الاستقاطات بانها اختصارا فتمسك اسقاط منفع البضع بالطلاقات



وبك الرقة بالافتاق وما في الرقة بالابراوتك العقبا ص بالعتق وعتق القدر  
بالعتاق لئلا مالو ملك دارم محرم منه والاستيلاء بخلاف الافتاق وقد يقال انه لا  
صل فلهذا اعتنوا به **قوله** كما ان الطلاق له وتربته على العتق وصلاته بمقابلة وهو كالحكم  
**قوله** وهو ان العتق المنه من الافتاق عبارة عن القوة التي مستلزم لها لا اله سوانع  
لها بل لئلا لم يقولوا عتق العبد اذا اتوب وانما قالوا عتق الطائر اذا اتوب على  
الطيران وفي القرب انه الخروج من المملوكية **قوله** سوانع القوة هو هذا التبرع على  
مذهبهم وعنده هو ازالة الملك فلذا يخرج عنه خلافا لها رازي **قوله** عند رقت  
الرق فانه ان الرق يزول باي شيء القوة وح فلا معنى لابي ثابث القوة عند زوال الرق  
والملك في المملوك عتق على الفقرات وسبب المثل له اما دعوى المثل او الملك في القرب  
او الاقرار بحرية غيره او الدخول في دار الحرب فان الحرب لو اشترى عبدا مسلما فدخل به  
في دار الحرب ولم يفرقه عن الامام وكذا لو هرب منه الي دار الاسلام او للفظ الانشاء لئلا  
عليه وهو كونه وصفته واجب كفاية ومباح بلانية لانه ليس لعبادة حتى يصح من الكافر  
وسند وبوجه انه محرم عتق الامناء وهل يحصل ذلك بتدبير وشراف قريب الظاهر  
لغير حرام للشيطان وحكمه زوال الملك **قوله** ويصح من حره ولو سكران او سكرها  
او عتقا او مريضا او لا يعلم انه مملوك كقوله الغاصب للمالك عتقا او البائع للمشتري  
عتق عبدا هذا راسا والى الطبع عتق لان صبي ومسنوه ومدهوس ومبرسم ومجنون  
عليه ومجنون وقائم ولو اسند له محالة مما ذكر او قال وانا حريز في دار الحرب وقد علم ذلك  
نا القول له **قوله** بان حريز بالصرح من الفاظه لانه الاصل له برأها بالوصف  
لكنه استعماله ومنه به على انه لو قيل له اعتقت عبدا فاسار من اسره ان لم يكن  
لعنه ولو زاد من هذا العمل عتق فضا وقال لامة انت حر او لغيره انت حر  
عتق ولو قال يا سالم فاحارب فاعلم فقال انت حر عتقت المجيب ولو قال عتقت يا سالم  
عتقا ولو قال يا سالم انت حر فاذ لم يوجد عبدا عتقت يا سالم فهو في الحره قال المزني لا يحرم  
العربية قال العبدك انت حر فقال له عتقت فضا **قوله** او بما يفر به او لم يقل كما في  
الطلاق او بخبرنا مع الفرق بينه وبينها وهو ان هذا ما يجزى بخلاف الطلاق لانه

قال

قال سم منك حر عتقت السدس ولو قال جزو وسر منك حر عتقت المولى ما شاء  
قوله خانية **قوله** كالراس فلو قال راسك حر ولو قال راسك راس حر بالاضافة لا  
لعنه وبالمعنى عتقت لانه وصف لا تشبيه **قوله** ان كانت امه حرة الامة لان قوله  
لعنه فوجبه حرة بخلاف ولو قال فزجل على حرام بنوب العتق لا يعيق لان حرة  
الفرج مع الرق جفتان **قوله** وكذا الدبر اي في الاصح ومثله الامت والاولى بنوب  
العتق في ذكر كحر في لسانك حر لعنه **قوله** دانت عتقت ولو اقتصر على ذكر  
الحركات كناية دل على ان انت عتقت فلان عتق بخلاف عتقت فلان يجب لانه في  
الاول اعترف بالقوة الحاصلة بالعتق فيه وفي الثاني اما الخبران فلانا اوجد الصفة من  
وفي منه المعنى اذا امر غلامه بني فاشع فقال ما انت الا حرا لعنه **قوله** واعتقتك كذا  
اعتقتك الله على الاصح والعتاق عليك وعتقتك على ولو زاد واجب ليعتق لحواله  
وجوبه بكفاية او بزيادة **قوله** لانه او لا لانه صريح ومنه راسك او لعنتك لعنتك  
يعتق مطلقا ولو زاد بكذا اتوقف على القول **قوله** وبلا ملك لي لو شروع في  
الكنايات وفي الخلاصة ان عبدا مملوك لا يعيق بل يثبت له احكام الاحرار حتى يقربا  
مملوكه ويصدق له مملكه وكذا السب هذا يعيد لا يعيق وقاس عليه في الحر لا ملك له  
عليك ونازعه في التمرد لو نهي بلفظ العتق كقوله انت حر عتقت كالتسبة كالتلابة  
فمهر **قوله** ولكن في معروف انك لو كان لا يولد مثله لمثله وان كان محمول  
السب في مولده ويولد مثله لمثله وليس للفاصل اب معروف ثبت السب ايضا ما لم يقل  
ابن من الزنا يعيق فقط وحل شرط لصديق العبد فيما سوي وكذا لو كان  
لا يولد مثله لئله وان كان محمولا السب في مولده ويولد مثله لمثله وليس للفاصل اب  
اب معروف ثبت السب ايضا ما لم يقل ابن من الزنا يعيق فقط دعوه النبوة قولا  
ولا يقوي امه ولو لم يكن **قوله** بلانية هو كقوله في قول اي في سعلق بيض المقدار  
فكان سعلقا بغيره على قوله ولكن او فيرد ولفظ القول اعنتك قبل ان اخلف  
او قبل ان تخلف ولا في ح انه محال بحقيقته صحيح مجازة لان النبوة في المملوك سب  
لحرية واطلاق السب واراذه السب مجاز في اللغة مجوزا بخلاف ما استند به لانه



لا وجه له في الجواز فتبين الالف هرايه والخلاف بين علي ان الجواز خلف عن الحقيقة في  
 التكلم عنده وعند هرايه الحكم في شرط ان كان المعنى الحقيقي عندهما خلافا له **قوله** قيل  
 على الخلاف هو الاصح لانه وصفه بصفة من يعقبت بمكة **قوله** وقيل لا يعقبت اجماعا لان  
 هذا الكلام لا يعجب له في الملك الا بواسطة وهو الاب وهو غيرنا متبذ في كلامه فتعذر جعله  
 مجازا عن موجب بخلاف الابوة والبوة فان لها وجوبا في الملك من غير واسطة هرايه الا اذا  
 قال اي او اي درر وحاشيته **قوله** اي يصح هذا سؤالا لان لفظ اللوي مشترك احرم معانيه  
 العتق وفي العبد لا يملك الا هذا المعنى فتعقبت بلاسية **قوله** او باحر او بالعتبة الا  
 اذا سماه به واسند وقت سنية خانية فلا يعقبت ما لم يرد الاستاذ كذا في الطلاق لم يرد  
 بالحرا اذا ناداه بمراد منه عتق لعدم العلم به **قوله** وقال الزمزم لانه يعقبت بالكرام  
 عنزله قوله باسدي بابا لكي قلنا الكلام لحقيقته وقد امكن العمل بها بخلاف ما ذكر  
 لانه لم يرد فيه ما يخفى بالعتق فكان اكراما محضا هرايه ونيل يعقبت باسدي بابا لكي  
 والاصح انه لا يعقبت الا بالاسم والمختار في قوله اذا عتقك عدم العتق لانه هرايه  
 تلتظف ولوقدم عتق على مولاه اب صرف ثم عتقنا لا يعقبت لانه مراد به التخيير **قوله**  
 لا يباين ويأبى لان النداء الاعلام النادى فان كان بوصف عين التباين من جهة نفس  
 تعقبت ذلك الوصف لصرفه كبا حروا وان لم يكن تجده للاعلام والبوة لا يمكن انباتها  
 بهذا اللفظ هرايه قال في الفتح وسفي ان يكون محل المالة ما اذا كان العبد حروا فالب  
 والامتنع شكل اذ يجب ان يشترط ان يعقبت بغير انما يعقبت وبنوا درين رستم عن محمد لوقال  
 ما يبي باجدي يا خالي يا عمي او قال الجار بنيه يا عمي يا خالي لا يعقبت في جميع ذلك زاد وخفف  
 العتق الا بالاسم ولو ناداه بغير اضافة لا يعقبت ولو قال يا بني من ابي والي اوس  
 ان يمتك سبوط وعن اب في انه يعقبت فيهما في رواية سادة هرايه **قوله**  
 هذا في لا يعقبت هو ظاهر الرواية لانه موجب له في الملك الا بواسطة زيني في الزمزم  
 ولقال هذا في لا يعقبت الا ان ينوب به الا من الب لان الا في لقال على النبي  
 نقال على الا في الدين والابن وان اطلق على الرضا في كنهه اطلاق مجاز فلا يعقبت  
 الحقيقة وفي هذا مع او ظاهري عتق اسم **قوله** وروى الحسن لوكذا لوقال لاسم

هرا

هذا في فتح **قوله** وهو الاظهر لان المختار ليه اذ الربك من جنس المسمى فالعبد للمسمى والذكر  
 والاني حبان سن باب اوم منعت الحكم بالسر وهو معدوم فليقوا برهان وهذا  
 اذ لم ينو العتق فان نواه عتق **قوله** عتق العبد عند اب في صحة التكلم به وان لم  
 يمكن بيوت الحرية في مطلق احدها **قوله** خلافا لما لا يستحالة بيوت الحقيقة زيلي  
**قوله** اب لا يصح بلا سلطان في عليك وان نوب لان السلطان الحق ولوقال لا عتق في  
 عليك لا يعقبت وان نوب فكذا هرايه يولي وقيل يعقبت بالاسم وبه قالت الثلاثة  
 وهو الذي يعقبت في النظر **قوله** او كتابية سني من كتابا في الطلاق مركب برك  
 داقتا في فانه يقع به العتق بالاسم لانه لما احتمل العتق وعينه كان كتابية هو  
 من كتابا في العتق ايضا مع ويتوقف على القبول في المجلس وكذا اختر العتق واحد  
 عتقك ميديك وان لم ينجح للسمية ولا عتق بخواتم حرار على وان نوب للكنز  
 بوطها **قوله** وانت مثل الحر الا بالاسم لان المثل يتعمل للملك ركة في بعض العالي  
 نوقع الشك في الحرية هرايه **قوله** عتق بما انت الا حرا بما انت مثل الحر  
 وان نوب ولا يملك في حروا بكل عتق في الارض او كل عتق في الرضا حروا  
 يرسف وبه يفتي بخلاف هذه المسئلة او الدار بجه **قوله** وعندك معنى  
 يعقبت بالفاظ لان الاعضاء ازاله ملك الرقبة والطلاقات ازاله  
 ملك المنفعة فيحوز اطلاق كل منهما على الاضروا بجهان الجواز لنظر في ذكر  
 ويراد به لا زعمه وازاله ملك المنفعة لا زعمه لان ملك الرقبة لا على  
 فيحوز ان يراى بلفظ العتق اطلاق دون العكس **قوله** وملك قريب لو  
 شقها منه مقيقت بغيره عنده ولو اشترى زوجة امه الحامل وونها  
 ليس له بيعها قبل الوضغ لانه ملك اخاه فيعتق عليه **قوله** وقال الكافي  
 لا يعقبت عليه لان العتق اقوي الصلاة فيناط باقرب العتبات وعنه الولاد  
 منع بالاجابة في الاحكام كوضع الزكاة والسهادة وحل العتبية ولنا قوله عليه  
 الصلاة والسلام من ملك ذارحم محرم منه عتق عليه ولان القرابة الموثرة في حرمة  
 الملك هي الموثرة في حرمة القطر زيلي **قوله** لان الحرب لو ملك الحر كذا لم او الحرب

عتق المحل



لو اعتق عبده بعد الحرب لا يفتق بعتقه بل بالتخلف فلا ولا له خلافا لابي يوسف ولو  
عبده مسلما او مسيحي اعتق بالانفاق لعدم بحليته للاسترقاق **قوله** لا يفتق عليه  
اذ لا حكم لنا في دار الحرب فهو ذال الذي لا يفتق لسانه مسترق بغيره اوله  
وبكفر به عند تقدير العقاب **قوله** ويكره ان يكره سوا كان مجبيا وهو ما يخاف منه قولا  
النفس او العضو او غير ذلك ان يفتق المذمة مورا كان او مورا مع ذلك يكون ولده له  
واقباله يجب السعاية اذ كان مورا لان هذا ضمان اطلاق وهو لا يفتق بالسر والاعسار  
جواب **قوله** وسكر ارباب محظور وديني ان كل مسكر حرام على قتل فمهر المتبر به فلا  
تخرج الا شرب المضطر نهر **قوله** وان اضاف الى ملك كذا الامانة الى سببه كان  
اشر بملك فانت حر المراء بالملك الاتي يخرج بخوان ملكك بوفات حر وهو في ملكه فانه  
يعتق عليه لان التعليق بالكاتب تجزى ولو قال لملكته ان كنت عبدي فانت حر لا يفتق  
لان في الاضافة مقصود ارباب **قوله** بخوان ملكك فانت حر فيه ان هذا التعليق ليس  
باضافة وجاب بان المسموع الامانة في التعليق جازا **قوله** او شرط من لطائف هذا  
الباب ما في الظهيرة فالامانة ان مات والرب فانت حرة فبما من والده لم تزوجها فافا  
ان مات والرب فانت طالق شتين فمات الوالد لم يطلق ولم يفتق اتي وكان وصيه  
ان الملك يثبت مقارنا لها بالموت **قوله** خلافا لك نفي في الاول وقدمنا الوجه بالطلاق  
**قوله** سوا كان نوي عتقها او سوا ولدته لاف من سنة اشهر او اكثر الا انه في الثاني يفتق  
بتعاد في الاول مقصود ان يكون هو المراد ليلزم التكرار وعونه اخبر ان الولي الى نواي  
لاب في الاول دون الثاني بخبر **قوله** عتقا قال ابريوسف ان لم يكن العتق قبل خروج اكثر الولد  
والا لم يفتق لانه كالنفس الا ان يفتق به العدة بخلاف ما لو خرج الاقل وعزب الى  
ابي يوسف لانه المخرج له بخبر **قوله** فان حده بان قال حرك او العتق التي في بطنك  
عرا وان حرك ولد امه حر ولو قال اكبر ولد في بطنك حر تولدت ولدين فام لها حر وجا اكبر  
**قوله** يفتق فمات اذ لا وجه لاعتقها مقصودا لعدم الاضافة ولا يفتق لان فيه قلبا لموضع هذا  
اذ اودته لاف من سنة اشهر وان لا اكثر لا يفتق الا اذا كانت مفعلة عن طلاق او فاة قتله  
لاقل من سنتين من وقت الفراق وان كان لاكثر من سنة اشهر من وقت الاعناق او حانت  
بتومين او لم يلد من سنة اشهر والثاني لا اكثر ولا يصح بيعه وهبته لان التليم في الهبة والقره

عليه

عليه في البيع شرط وشي من ذلك ليس بشرط في الاعناق وبطل شرط المال عليه وكذا  
عمل امه لكن بشرط قبولها العتق والذمير كالحري لا انا يفتق ان في انه مع الحر  
مقره بعتقه الا هو لا مع الذمير في الامع اذ بالذمير لا يزول الملك وهو متصل بما ليس  
بهو بطلان في معنى فقه المتاع وفي الفقه بعتقه ما في بطنك حر من اذ الى  
الانفاق و لو اوصي به ومات فاعتقه الورثة جاز ومنه يوم الولادة بحر  
والولد يبيع الام لولا انه قبل الافضال كمنهونها جاز وكما حتى يفتق  
لعذابها وينقل بانقائها ويدخل في البيع وعينه بها فكان جانبها ارفع  
زيلي **قوله** في الملك لو كذا في رهن ودين وخواصية واستودا ربيع وريان  
ملك قهر اثنى عشر ولا يبيعها في وكالة واجارة وحناية وحدود وسامية  
ورجوع في هبة واقضا بخديتها ولا يفتق بركة امه فهو مع كاسط في بيع  
الاسباة زاد في الى ولا في نكاح حتى لو نكحها سمي امه فلولها سمي كالبه يفتق  
كاه ولا يفتق لغير الولادة الا في ما تبين اذا استحققت الام سبيته واذا سبقت الهبة  
ومها ولد رفته اسبا **قوله** والحرية اية الاصلية بان تزوج عبدة حرة اصلية لم يفتق  
منه واما الطارية فتقدمت وان قال المولي في الطارية ولده قبل العتق وقالت  
لعبده حكم الحال ان كان في يدها فالقول لها وان يره فالقول له بدائع او في ايربها  
فالقول لها ايضا لانها تدب الحرية في اقرب الاوقات ومنه حرية الولد ولو اقام سنة  
سنتها اولى دعوى الحانية ولو كان مكان العتق تدبر فالقول قول المولي بيمينه والنية  
بينها نهر **قوله** والتدبير بان دبرامة حائلة تدبر اطلقا اما العدة فلا يبيعهما منه  
طهر به **قوله** والاستلاد بان زوج امرؤ لم يفتق بغيرها ولدها في حكم امرمية الولد حتى  
يعتق بموت المولي وهذا مفيد بما اذا لم يشرط الزوج على المولي حرية الولد نهر **قوله** والكتابة  
ما كان امه الحامل فمات بول لا قبل من سنة اشهر من وقت الكتابة **قوله** فروع  
مات امه كافرة لكافر من كافر تا سلم لم يورثها كاهي ببيعها لاسلامه بغيره فان في النهر الظاهر  
لا يورث لانه قبل الوضع وهو موم وبه لا سقط حق الملك **قوله** وولد الام من نكاحها حر  
لاماره حر ما وها مملوك فلا يفتق العارضة **قوله** لا يكون حرا لان ما وها مملوك



بطلان  
الولد يكون  
من زوجين  
رقيقين

فحققت العارضة من حجابها بما في الزوج قد روي بذلك لعنه به خلاف  
ولد المعز ولا نه لم يرض الوالد به فلذلك اختلفوا في بيعه بالولد **قوله** قد يكون  
الولد من زوجين رقيقين بان كان له ولد من عبد لاجنبي زوجته الابحار بنيه بغير مولاه  
قوله ولد كما نحر الاله ولد ولد الولي طرية **قوله** من حيث الكمال كذا من حيث المهرنوم  
فان الرق هو الذي يركبه الله على بعض عباده جزا استكناهم عن طاعته وهدى سوا الله او  
هو العامه خلاف والمملك هو مكن الشخص من الرق فيه وهو حقه واول ما يخر الا سيرة يوصف  
الرق ولا يوصف بالمملك الا بعد احراره بدار الاسلام بولي واعلم ان العبد الذي يترب للملكة الرق  
منهم كما مل ولا ذلك منهم لاحد جوي **قوله** ناقص وما اورد من الرق لان الرق في كيف يوصف  
بالنقصان من دفع بان المراد بالنقصان نقصان حاله لا نقصان ذاته فانه فتح **قوله** وفي المكا  
على عكسه فكذا جاز اعتناقه عن الكفارة كمال رقه وليريد هل قلت قوله كل مملوك له صر  
لنقصان الملك فيه لخرجه عن يد المولى والعكس فذلك في المبرور والولد **باب**  
**العبد يفتق لعضه** اخره عن الكمال لانه من العوارض لقلة وقوعه او لخلاف فيه اولا  
دونه في الثواب **قوله** من اعتق بعض عبده مينا كره بخرارها كخرارها  
شخص ويومر بالبيان ولو قال سهم منك حرعتك سدسه كما في الوصية بالسهم من عبده  
من **قوله** من عدم الزوال ليس من البيان بل للبيبة **قوله** وهو كما كاتب الاله ذلك لا يرد اليه  
التوق لو يخر ولو جمع بينه وبين ثمن في البيع بطل منها ولو قتل عبدا ولم يترك دفاه له وار  
عن المولى ولا هو ولا خلاف في بولته حرار او رقيقا بنيه المولى بخلاف المكاتب لان مات  
رقيقا لا يفتح الكتابية بموته عا جاز جمع توضيح **قوله** ولا سعاية عليه بل ليس المراد في  
ضمان ماله بل المراد انه لا يبيع سعاية يتوقف عنده على اداها كما سذكره من انه  
يبيع وهو ضرع عندها اما عنده فيعي وهو عبد **قوله** واصله ان الاعناق في تحريم لم يضا  
ان الاعناق يوجب زوال الملك عنده وهو محلي عندها زال الرق وهو غير متحرر واما انفس الاعناق  
او العتق والاختلاف في عدم تحرر يوكفا كحمة الامام خير الصمعي من عمره من الله عليه  
فالمن اعتق شركا له في عبد فكان له مال يبلغ من العبد ثمن عليه بية عدل فاعمل شركاه  
حصصهم وعتق العبد عليه والافتد عتق منه ما عتق **قوله** ان يخر من جزا او مضافا لمدة كدة

الرق

الاستعا

الاستعا **قوله** او يضمن لوموسرا والاعتاق بغير اذنه فلو ما ذنه فلا يضمن الاله رواية  
من ابي يوسف زاد في العتق خيا ربي ان يكاتب لاعملي الترم من ماله لو من الترمين ولو  
بغير استعاه فان اشع لغيره جبرا او يد برونه السعاية للمال فلو مات المولى فلا سعاية  
ان خرج من الثلث وليس لغيره التركة في حاله ولا يبيع نصيبه او هبته لشريكه ولا ان  
يختار الترمين في بعض والاستعا في البعض الاخر الا اذا كان السات جماعة فاختار  
بعضهم السعاية وبعضهم العتق فاذا صنف وكان للعبد كرجع العتق بما ضمن وليس  
للك ان ياخذ من تركه العبد مية نصيبه او العتق وكان العتق في صحته اخذ بالما  
وان في مرضه لم يحسب في ماله عندها وقال محمد بن يوسف القيمة من ماله او التركة لانت  
نلورثة ما من من الحيا رومني العتق في حق الوارث هو الابرا لان القصة في كالكاتبت  
والورث رقبته موت المولى انما الموروث بعد لا العاية واعلم ان اثبات هذه الحيات  
للتوكن مقيد بمن يبيع منه الاعتاق حتى لو كان صبا او محنونا انظر بلوغه وافاقته  
ان لم يكن له ولي او وصي فان كانت اشع عليه العتق فخط وان كان ما دون ما يدونا  
كان له الترمين والاستعا والولاء لولاه وان لم يكن مديونا فالحيارات المحم كولاه ان كان  
موسرا او الا فلا دعية والكاتب كالمادون المديون كجوعه ما سله الا القنان لقوله  
صل الله عليه وسلم في الرجل يفتق بغير ان كان عنيا صنف وان كان فقيرا سفي في حصته  
الاخرتم والقيمة ثمانية الشركة وله انه احبب ماله نصيبه عند العبد وله ان يضمنه كما اذا  
عت الزوج بنوب انسان والقيمة في مبيع غيره حتى ان يبيع به مملوك صاحب النوب قيمة مبيع  
الاخر موسرا كان او مضر اهداية لا يقال هذا لتدليل في معارضة النصف لانه اوجب السعاية  
اذا كان العتق مضر الاموسرا لانا نقول الشرط يوجب الوجود عند الوجود ولا يوجب العدم  
عند العدم اتق **قوله** والولا للعتق لان العتق كله من حصته لعدم التحريم عنهما **قوله**  
ولا يرجع العتق عليه لعدم السعاية عليه في حال ابي راما التخرج على قوله فاختار الاعناق  
لقيام بلكه في الباقي اذا الاعتاق يتجرب عنده والترمين لان العتق حان عليه بانسداد  
نصيبه ح اشع عليه البيع والهبة وغو ذلك والاستعا لما بينا والزوج معاضن لانه قام  
نظام السات با دأ الضات وقد كان له ذلك بالاستعا وكذا العتق هداية **قوله** وعند

فلو اختار السعاية  
اشع على الترمين  
كذا امكنه فغيره  
الاعتاق ولو مات  
العبد بقيت قيمته

قوله



الثاني ان كان معسرا اوله لا وجه للثبوت الربك لا قماره ولا الى السعاية لان العبد ليس بجاهل  
 ولا الى اعتناق الكل للاضرار بالاسات متعين ما عينا قلنا الى الاستحسان لانه لا يفتقر الى  
 الحباية بل يبنى على اعتبار المال والى لا يصر الى الجمع بين القوة الموجبة الى المالك والصف  
 السالب لها في شخص واحد **قوله** يوم الاعتاق فلو كان اعجمي يومه فخل بياض غير عجمي  
 بصفته فتمتته اعميه او كان موسرا فاعسر لم يسطع غير الصان بخلاف العكس ينزل ولو اختلفا  
 في قيمته يومه فان كان قايما قومه المحال والا فالقول للمعتق لانكاره الزيادة وكذا الواحدا  
 في مآره واعماره **قوله** ولو شهد كل واحد كذا لو شهدا احدهما على رقيقه باعتاق بصفه  
 في مآره واعماره فان كانا لانه فشهدا انان على الثالث انه اعتق بصفه ليرفع لانهما ان  
 فاعتق فيهما وكذا لو كانا لانه فشهدا انان على الثالث انه اعتق بصفه ليرفع لانهما ان  
 الى انفسهما فشهدا ولا يفتق بصف الثالث ولا يفتق لصاحبه وبيد العبد في جميع قيمته ما يبيع  
**قوله** سعي لهما لان كلاهما شهد على صاحبه بالعتق وعلى نفسه بالتكاتب فيقتل في حق نفسه  
 فقط فلا يترك ويسعى للثبوت به والاولا لهما لان كلاهما يقول عتق بصف صاحبي عليه باعقا  
 باضافه ولاوه له وعتق بصف صاحبه بالعبادة ولاوه له **قوله** سعي للموسر لانه لا يبيع  
 الفان من صاحبه لياره فيكون يبرأ للموسر من السعاية **قوله** ولا يسعى للموسر ولا يبرأ الفان  
 من صاحبه لياره فيكون يبرأ للموسر من السعاية والاولا لوقوف لانه للمعتق منها وكل يحمله على  
 صاحبه ويبرأ منه **قوله** الى ان يفتقا فلو كانت نزل ان يفتقا وجب ان باخذته بيت المالك **قوله**  
 فترع قال احد الزنكيين للاخر لعقب منك بضي وان لم اكن لعقبه منك فهو حر وقال الاخر ما شئت  
 وان كنت استرني منك فهو حر قال قول لمنكر الزنكيين فانه حلف ولا سعة للبايع عتق بلاسعا  
 لموسر البيع بل للاخر في حظه بكل حال وكذا عندما الوبايع عسر ولو موسر المبيع لاحد في الامم  
 محيط وان عتق احدهما او هذا انما يفتق على نبوت الملك لكل الى اخرها **قوله** فزاسال  
 والمراد بقتل سعي **قوله** وعند محمد سعي في جميع لان الفقي عليه سقوط السعاية محمول ولا يمكن القضاء  
 ولها ان يفتقنا سقوط السعاية لان احدهما جانب يمين والآخر له ترتفع بالسبوع وتورق عليها  
 هراية ولو حلف كل ارب كل واحد من الزنكيين بعتق عبده كذا في سورة القصص وهو غير صحيح  
 لان المالك معسرة مبادا كان لكل عبدا بغير اده ولذا قال الزنكي لو خلفا على عبيدين كل واحد منهما  
 لاحدهما **قوله** لم يفتق واحد منهما لان الفقي عليه بالعتق والمعتق له محمولان ففتحت لهما لانه  
 عتق لو اختلفا لكان انشراهما من علم خلفهما او احدهما لعقب عتق عليه احدهما وسر بالبيان وان لم

**قوله**

يعلم

يعلم الخرب خلفهما والقاضي خلفهما ولا يجبر على البيان ما لم ترق البيعة على ذلك ولو اختلفا  
 الخلف بان خلفه بالعتق ان لم يكن دخل اسر وبما لطلاق ان دخل وقع لانه بين زعم  
 المعتق في الاخرين بخلاف ما لو كانت الارب باسده اذ العوسر لا يدخل تحت الحكم بالكذب به  
 2 الاخرين والفوق بين هذا وبين خلفه بالعتق ان دخل ثلاث الدار اليوم وبما لطلاق ان  
 لم يدخل حيث لا يقع سعي ان لم يكن دخل سعيه المماري في الدخول وعدمه في الماضي لتحقيق  
 الدخول فيه وكذا ان كان بخلاف ان لم يدخل وان دخل **قوله** ولو ملك ابنه كذا الحكم في كل  
 ويرم محرم فقع مكره بالقرين لانه لو ملك شولده بالكنج مع اخوه خط سركه  
 مطلقا لكونه ضمان عتق **قوله** مع اخوه عتق واحد قبله جميعا فانه الاتقاني ويوضح هذا  
 الفيد المالك الثانية **قوله** عتق حظه لانه ملك شخص قريبه فعتق عليه بخلاف ما لو  
 اشترى العبد بصفه مع اخيه حيث لا يقع في حصص الاخير لو وقع البيع والعتق معا وبان واحد  
 بمو لم يمت لان شركته رجب باضا وعتق معا وكذا ما هو عليه العتق **قوله** وسواء علم او  
 لان سري محقق من غير علم والحكم يدور على الب وعتقها بصف لانه اضر بصف صاحبه  
 بالاشناق وجوابه ما سر وعلى هذا اذا شراه رجلان واحدهما قد حلف بعتقه ان ملك بصفه  
**قوله** في غير الاذن لانه جبر لا اختيار له فيه **قوله** عتق لموسر فيه ان يار الك لا اثر له  
 من ان كات المدير ان شاو يرجع به على العبد **قوله** ولي له ان يصفه المعتق لان ضمان المدير  
 ضمان مامنة وهو الاصل بخلاف ضمان الاعتاق فانه ضمان حباية **قوله** فله مدير الا انفس  
 بصفه مدير والعمان يفتق ويقتد بالمتلف **قوله** لا ما عتق المدير بل ان لانه لم يكن له فيه  
 ملك حال اعتاق المعتق فلو كان الاعتاق بعد اداء المدير الفان للمالك كان للمدير بصفه  
 فاصنه من ثلث قيمته فباع ثلثه منه بربا لان الاعتاق وجد بعد عتق المدير بصفه ان كات  
 نفع لان المالك فيه بيت مستدا وهو ثابت من وجه دون وجه ولا يظهر في حق الفهمين  
 وان ظهر في حق الاستعانة بصفه مقام ان كات في حقه زيل في عتقها العبد كله مبرا  
 والخلاف سري على ان المدير يجبر عتقه لا عتقها **قوله** موثرا كان او معسرا ان هذا  
 ضمان عتق فلا يختلف باليار والاعتاق **قوله** فله للمدير في النهاية وعليه جبر  
 في العناية والثابت ان العتق المدير لا يثبت للمدير الا بعد موت مولاه ونسبه لقاضي كان  
 قال في النسخ وهو غلط لان العتق المتجرب يوجب الاخراج الى الحرية شيئا واحد



الامور من المقتضى مع اليار والساعة والعقبة **قوله** نصف قيمته فصار له ثلث من  
 ثلثه هذا الفصل سبب على ان ثمة المديون نصف ثمة فصار له مال الصدر السند وثلث  
 الفوق ربع وثلث الكافي وثلث المديون ثلثا ثمة فصار له ثلث نصف ثمة فصار له مال الصدر  
 السند وثلث الفوق ثلثا ثمة فصار له ثلث نصف ثمة فصار له مال الصدر السند وثلث  
 من المديون وثلثا ثمة فصار له ثلث نصف ثمة فصار له مال الصدر السند وثلث  
 بالجنابة بغير ضعة ولا يلزم به العزاجلة والجنابة عليها لانه امكن دفع نصف الارش للمديون  
**قوله** ولا سعاية عليها للمديون لانه يزعم انها كانت **قوله** ولا سعاية للمديون لانه  
 ان لا حق له عليها فيؤخذ باقراره **قوله** وقال ابو يوسف رحمه الله لان المقر للمديون  
 صاحب انقلب اقراره عليه فكانه استولدها فتعين السعاية **قوله** وعندها المعاقبة  
 لا ياتى منعها وطبا واجارة واستحدا ما هذا به المتقوم ويرد عليه ان ام ولد المهرل اذا  
 استتعت له وله ان تقوم بالاحراز على هذا المول وما استولدها فلو كانت صفتها اليك  
 مجرد نصارت بحرية للث لا للمول وهو ان الامتاع من لوازم الملك ولا كلام فيه ولا سلم اليها  
 بعد ام الولد المهرل اذا استتعت للمقوم بل للمزوجة اذا لم يكن بقاءها مملوكة له ولا اخراجها  
 محانا وانما صحت ام الولد اتفاقا اذا اقر بها الي بيع فافتترسها لان هذا من جنابة لافاض  
**قوله** ثلث ثمة فتمت لغوات منفعة البيع والسعاية لول الموت والباقي منفعة الشفعة  
 فخصها لثلث الثمة بخلاف المديون فان الغات منفعة البيع فقط لانه يبيع بعد الموت اذا لم يمت  
 من الثلث ويخدم فكانت ثمة ثلث ثمة فصار له **قوله** له عبده ولو طلق كذلك مثل رجل  
 سقط ربع مهر من حرجه وثلثه اثمان من ثقت ومن دخلت درر وهذه حجة محمد بن  
 قال زمها النافعة والجواب عنهما في فتح القدير وسوا كانت قيم العبد وهو الرقيم  
 متاوية ام لا وسيب الدردر بالتاوي غير مندرج في ميراث الزوجات وهو الرقيم  
 او الثلث نصفه للداخله لانه لا يزوجها الا احدي الاولين امي النامية ونصفه الاخرين الا  
 وليه لان احدهما استب بالولي به من الاخرين ويجب هذه المولي عليه احطاطا  
**قوله** ومات بلا بيان بان له حصة العبد منه فبذلك لانه لو بيعت له فصار له فان بيع الايجاب  
 الا ثلثه الثابت بطل الثالث وان بيعت في الخارج ارسايات الثاني ولو يرد له وبنيه في

الثابت

الثابت او الخارج عمل به ولو قال عنيت بالثاني الثابت عنقت ويغير عنقت الخارج بالاجابة  
 الاول **قوله** عنقت ثلثه اربع الثابت لاد الاجاب الاول وادرسه ومن الخارج فاد  
 من عنقت ثمة بينهما مضى كل منها النصف وكذا الاجاب الثاني سببه ومن الداخلة  
 غير ان نصف الثابت ساع في نصفه فيها اصاب منه العتق الاول وما اصاب الثاني  
 من قيمته ثلثه اربع ولا ما رضى لنصف الداخل فيعتق نصفه عندهما **قوله** وقال  
 محمد بن يعقوب ومع الداخل لانه ان ارد بالاجاب الاول الخارج مع الثاني وان ارد الثالث بطل  
 فادرس ان يوجب او لا في نصف منعت نصف رقبته بينهما **قوله** واقله اربعة ارب  
 وتقول في سبعة وقول ارباب الفرائض لا اربعة لا تقول معناه لا يتصور في ماله اجتماع  
 نصفين وربع وهذا لا ينافي وفتح القول فيها ثمة الزكوة **قوله** فكان سهم العتق  
 منه ستة والحاصل للورثة لا يختلف على كل حال فانه الكمال **قوله** ولا يبي يبي فيه نظر  
 لان الواجب على قولهما قول الامام غير انهم يتسعون وهم عبيد عنده وعندهما يتسعون وهم  
 حران **قوله** بيت ضرورة فيه ان الضرورة اوجبت ان لا يعتق جميع واحد عتقا  
 لان يعتق بعض فقط يترتب عتق الباقي الى اداء السعاية ورد بانه لو اعتق الكل  
 من كل واحد انما لم يبي وهو حر لزم ان يكون موحى قوله احدهما حر عتقا لاثنين  
 وهو باطل وقد يرد في بيع كون الموهب وذلك بل عتق رقبته شالعة وانما عتق الكل من  
 كل منها للضرورة التي اذقت ثمة في **قوله** والبيع الى الواب بيع عبيد معينين  
 فلو باعها مع المملوك لم يكن بطلا في البيع لان احدهما حريمي والعرض على البيع والمداومة  
 لمكان بالبيع وان ربه الي ان كل تصرف لا يصح الا في الملك كالمصبة والصديقة والرهن  
 والاجارة والايصار والتوزيع وما في العداية من اشتراط التيم في العتق والصديقة النافعة من  
**قوله** من الكائن والموت ولو باقتل من المولي او اجنبي واذا اخذ المولي القبة منه فبين  
 العتق والمقتول عتقا وكانت لو رقت ويصح ان يكون قتل العبد نفسه كذلك واحترز  
 به عن قطع اليد فانه لا يكون بيان عتق المولي لو بين العتق فيه فالارش له وقيل  
 للمحر عليه **قوله** والتحرير منجز او معلق وفي الخبر لو قال عنيت به الذي لزم  
 لقوله احدهما حر صرف فصار محر **قوله** والمديون ولو مقرر او كذا الاستيلاء والكتا

ان يعتق  
 ما يعتق  
 ويبي باقية  
 المحاضر على قوله



**قوله** في العتق المبرم بان قال لعبد به اذا جاء عندك حر منات احدها قبل  
 الشوط او تقرب بالمال الملك ثم جاء الفدية عتقت الباقي لخروج الميت ومن تصرف فيه  
 عن بحلية العتق فتعين الاخر والبيان الفزع قبل الشوط لانه قبل وقته ولو قال  
 احركا حر فقبل ايها نوبت فقال لم اعن هذا عتق الاخر فلو قال لعبد ذلك لم اعن  
 هذا عتق الاول وكذلك طلاق احدي المراتين بخلاف ما لو قال لاحد هذين علي الف  
 فقبل هو هذا فقال لا لا يجب للاخر شي والفرق ان القيين في الطلاق واجب فاذا  
 تفاه عن احدهما تبين الاخر بخلاف الاقرار بالمجهول فلا يجب عليه البيان **قوله**  
 بدون العلوق لما لو عتقت عتقت الاخرى اتفاق فتح **قوله** وعند ما تبين بالوطي  
 ابي وان لم يحصل به علوق وكذا دواعيه لانه لا يعمل الا في الملك واحدهما حر فكان  
 مستقيما الملك في الرقوة فتعينت الاخرى لان الرقبة عتقت وله ان الملك قائم في الرقوة  
 لان الايقاع في التركة من معنية فكان وطوها حلالا فلا يكون بيانا ولذا اهل وطوها على  
 مذهبه الا انه لا يفتي به هراية **قوله** في الطلاق بعد البان فلو كان رجعا لا يكون  
 بيانا وهل يثبت البيان فيه بالمقررات قولان ولو طلق اهدى ما يسهل ان لا يكون  
 بيانا جرح **قوله** عتقت نصف الام والانثى لان كل واحدة منهما عتقت في حال وهو ما اذا رآه  
 الفلام ادلا الام بالشرط والبت سباعا لما اذا الام حرة حين ولدتها وترقب في حال وهي  
 ما اذا ولدت البت او لا لعدم الشرط فتعق نصف كل واحدة ونحو في النصف واما الفلام  
 فيرق في الحالين هراية فالقول للمولى لانكاهه شرط العتق **قوله** عتقت البنت والام  
 لا دعوي الام حرية الصغيرة معتبره لكونها سباعا معصفا فاعتبر القول في حق حررتها  
 فتعقت **قوله** عتقت الام دون البنت لان دعوي الام غير معتبرة في حق البنت الكبيرة  
 ومحنة التكرار يسهل على الدعوي فلم تظهر في حق البنت **قوله** وعند ما يقتل الخلاق  
 على ان العتق من حقوق العباد عنده فتوجب الشهادة على دعوي العبد لا فرق في ذلك  
 بين الحرية الطارئة والاصولية في الامع ولا يتحقق لها من التملوك فلفت ومن حقوق  
 الله عندهما فلم تتوقف عتق الامة وان لم يتوقف على الدعوي اجماعا لما فيه من احترام  
 لرحمها على المولى على المولى وهو خالص حقها فاسب الطلاق الا ان العتق المبرم لا يوجب

فتعقت

قهرم الفرج عنده **قوله** الا ان تكون في وصية استثناء مقبل يعني لفت  
 في كل الاحوال الا في هاتين الحالتين وما في الجرائه منقطع ففهم نظر محرم **قوله**  
 والقياس ان لا يقبل لان المقصود له محمول وجه الاستحسان ان العتق بالمرت  
 يقع منها فلذا العتق نصف كل واحد منهما مقار كل واحد منهما **باب**  
**الخلف بالعتق** لما كان التعليل موخر اية السب اخوه وذكره التعليل  
 بالولادة في معتق البعض لبيان انه يعتق منه البعض عند عدم العلم **قوله**  
 في الام فيه وقوع الظاهر موقع المضر من غير عتقة **قوله** العتق هذا اعتبارا  
 بعناه اللغوي والمراد به ما بينا بالتعليل **قوله** ومن قال ان دخلت الوكيل وهو  
 من اهل التجار لما قال في البرهان لوقال عبد او مكايا ما ساء ملكه حر فعتق فذلك  
 عبد ففهم عنده لانه من ليس اهلا لتحرير العتق ليس اهلا لتخليقه وحكمه بعتق  
 لان العتق بالشرط كالمعجز عند وجوده انتهى ومثله في تدبير رفع القدر  
 قوله فهو حر لا حاجة الي تقدير لفظه فهو قوله عتقت ما يملكه لعبد اما ملكه  
 مثله وبقي الى وقت الدخول فيعتق بالطريق الاولى **قوله** سواء كان ليلا او نهارا لان  
 اليوم اصنف الى الدخول وهو فعل لا يمتد في اذ به مطلق الوقت **قوله** مدخل  
 نقط لان قوله كل مملوك او ام ملكه للمحال فلا يتناول الاستقبال حتى لو لم يملك شيئا  
 وقت حلفه لفا يمينه **قوله** لا يتناول الحمل لانه مملوك سباعا لا امالة فبذلك لانه  
 يتناول المهرهون والمأذون والموحر من العبيد والامهات الاولاد واولادهم  
 والمدير والمديرة ولونوي الذكور فقط لم يصدق فصلا لانه خلاف الظاهر في  
 عدم الاستعمال ولو قال محال لي كلهم احرار ونوي الذكور لم يصدق اصلا لان كلهم  
 توكيد للعام وهو يرفع احدا المأذون والمخصيص يوجب ولا يدخل المكاتب ولا العبد المترك  
 ولا عبيد عبده التاجر كالجنيين الابا لنية وقال محمد يعقوب نواهم ام لا واما الذين يفترون  
 العام لا يعق ولا بالنية وقال ابو يوسف يعق بها وقال محمد بما دونها فانه المحسني  
 من انه لا يتناول المأذون والمهرهون فهو محمول **قوله** كل مملوك لو عتق لم يحر كذا لو قال



كل مملوك لي حر وله حمل اوصي له به دون اسمه او قال كل مملوك لي غيرك الى  
 اخره كذا الوقال كل مملوك لي حر وله حمل اوصي له به دون اسمه او قال كل  
 مملوك لي ذكر فهو حر وله جارية حامل فولدت ذكرا لاقل من سنة اشهر او قال  
 ان اشتريت مملوكين فبما حران فاشتر جارية حامل لا لعققت الحمل في الذلان  
 ولا لعقت الام في النانة ايضا لتقييده بالذكورة ولا في النانة لان شرط الخت شرا  
 مملوكين والحمل لا يسمى مملوكا على الاطلاق ولو قال كل مملوك لي حر وله جارية  
 تدخل فيعتق الحمل بغير **قوله** رجوعه عتق من ذلك لو كان خرج من  
 ذلك منها والا ضرب كل بغيره فيه ولو كانت التركة بالدم من سفرة وجبت  
 العاقبة ولا يحق ان من ملكه يوم حلفه مذهب يطفئ ومن ملكه بغيره معتد  
 هذا ظاهر من اهل الكفر وعن ابي يوسف انه لا يعق من استفاده بغيره لان الله  
 حقيقته للمال ولهما ان مجموع التركيب احياء عتق وايضا بقوله بعد ولذا اعتبر  
 من الثلث من حيث المحبة الاولى تيار المملوك حتى صار مبرأ مطلقا من  
 النانية بئنا ولا المنفعة لان الوصية بغيره فيها الحالة المستقرة والحالة الراهنة  
 فلهذا يدخل في الوصية بالمال لا لادخلان ما يستغديه من يولد له فانه لا يرد  
 الموت كل مملوك ام ملكه حر **باب العتق على جعل** اهله لان  
 الاصل عدمه **قوله** ما جعل للعامل كذا الجعالة بالسكر والفتح والغنم **قوله**  
 فقبل العبد اية في محله ان كان حاضرا او في محله ان كان غائبا **قوله** عتق  
 من قبل وان لم يولد له معلق على القول لا الادا حتى لو رد او عرض بطل  
**قوله** والمال دين عليه حتى يبيع به الكفالة بخلاف بدل الكتابة لانه ثبت  
 مع الماني وهو قيام الوقت **قوله** انت حر على الف له او بعتك نفسك على كذا  
 او بعتك نفسك على ان تقوضني كذا **قوله** لم يقبل لا يعق لانه معارضة  
 من جانبته ولذلك عكس الرجوع لو ابتدا بطل بقبامه قبل قيام المولي وتعلق من  
 جانب المولي فلم يبيع رجوعه عنه ولم يبطل بقبامه ولا بان قيل في الكفر

لو ابتل في النصف لم يجوز وقال لا يجوز ولعقت كله بالالف بناء على تجزؤ الاقناع  
 وعدمه ولا خلاف ان ما لا يجزئ كالطلاق والدم يكون القبول فيه النصف بقوله  
 في الكفر **قوله** ما راد وناد لالة لطلبه الادامة و مراده بالتجارة لا التوبة  
**قوله** لا مكاتب لانه مخرج في تعليف العتق بالاداد ان كان فيه معنى العاقبة في الا  
 فلا يتوقف عتقه على قبوله ولا يبطل بربيه والمولي تبعه قبل وجوده شرط  
 وعق بالتحلية ولو ادب عنه غيره بغيره لا يعق كالوسط عنه البقص بطلبه وادب  
 الباقية او ابراه المولي او اداه الى الورثة بل العبد بالاساءة للورثة كالرياء العبد قبل الادا فله  
 لولاه ولو ادب كان الدراهم ذاتا يورثه لعققت ولو علة بالف فاستقرضها ودفع لمولاه عتق ورجع  
 الغريم على المولي لان غرضا المادون احق بحاله حتى يتم ديونهم ولو استقرض الغني فرفع احدهما  
 لمولاه واكمل الاخر بغيره بطلت المولي بها كمنه بعتقه من بغيره بربيه والمولي اخذ ما ظفر  
 به من كسبه قبل ادائه له واذا فضل عن بطله سي بعد ادائه اخذه المولي ولو قال سيده ان اد  
 الي الفاني كسب ايف ناداه في اسود لا يعق ولو قيد اداه في شهر فاداه في غيره لا يعق  
 ولو امر غيره بالاداد فادب لا يعق ولا يتبعه او لاده **قوله** ان ادب الى الفاقاةت حرمت  
 الجواب بالف اسارة الى انه يتجزئ عتقه اذا قاله بالواو ولم يات بحرف لكونه ابتداء اجوابا بحرف  
 ولكنه يقتصر على المحل لانه تجزئ بخلاف اذا وصي تأنها للوقت **قوله** وهو القياس لانه  
 تعليف شرط ولا جبر على مباشرة الرط ولنا انه تعليف نظر الى المنظر ومعارضة نظر الى المصير  
 انت حر بعد موتي بالف كذا الرق من المال بخوانت حوايت بعد موتي كذا في غايته الساذ فقول  
 الزبيلي وقام من خان ان القبول فيه للمال غير صحيح **قوله** فالقبول بعد موته لا منافاة  
 الايجاب الى ما بعد الموت بخلاف انت مبرر بالف حيث يكون القول اليه في الحال لانه  
 ايجاب التبرع في الحال الا انه لا يجب المال لتمام الرق هدية **قوله** باعتبار الوارث  
 او القام عند اشاع الوارث اذا العتق متى اخذ من الموت لا يثبت الا باقتان واحد  
 من هولا لانه صار بمنزلة الوصية بالاعفاف وملكه الوارث تنجز او تعليف والوصي  
 بملكه تنجز انقط ولو اعققه الوارث عن كفارة عمنه جاز عن الميت لا عن الكفارة

نهما

المقصر



والولا للميت لا الوارث **قوله** عتقت في الحال لانه جعل الخدمة المذكورة عوضا و  
 يفتلح له قضا ركا اذا اعتقه على الف درهم وفي ان خدمته سنة لا يعتق الا بالشرط  
 فلو خدمه اقل منها او عوضه عنها او قال ان خدمته واولاديه تمتا بعتن اولاده لا يفتن  
 لان ان التعليق وعلى المعاوضة **قوله** وحده اي الخدمة المعروفة بين الناس وقد  
 ما لمدة لانه لو حرره على خدمته من غير مدة عتق وعليه ان يرد قيمة نفسه للمخاللة وهل  
 نفقة عياله لو تغير على ماله في المدة كما لو كان له بالخدمة او بكتبة لانفاق حتى يستقر  
 عدم عتقه في الثاني والمخ الاول **قوله** وعند محمد يجب قيمة خدمته في المأوى  
 القدسي ويقول محمد فاختار من هذه الخلافية مبني على خلافية اخرى هي ان من باع نفسه  
 العبد مائة مائة فاستحق ما عتق بوجه المولى على العبد بقيمة نفسه عندها وقيمة الماربه  
 عنده هداية له انه معاوضه ماله بغير ماله لان نفس العبد ليس بماله في حقه اذ ليس ملك  
 نفسه فصار كما لو زوج امرأة على عتق فاستحق فانها ترجع عليه بقيمة العبد لا بقيمة البع  
 وهو مهر المثل ولها ان معاوضه ماله بماله لان العبد ماله في حقه المولى وكذا المانع ماله  
 مالا بابراد العتق عليها فصار كما لو اشترى اباه بامه فملك قبل الفسخ واستحق فان  
 البائع يرجع عليه بقيمة الاب لا بقيمة الامه **قوله** اعنتها بالف لم يقل على وكان  
 الاول ذكرها العتق عدم الوجود عند عدم ذكرها بالاولى **قوله** ولا سبي على العتق  
 اشترط العتق على الاجنبي جاز في الطلاق لان الفراق ان الاجنبي في الطلاق  
 كما لو لم يحصل لها ملك ما لم تكن تملكه بخلاف العتق فانه ينسب للعبد منه قوة حكمه  
 ولا يخفى العتق الاعلى من عتق له العوض فتح **قوله** قسم الالف الى افره طريق القسمة  
 ان تقسمه الامة الى مهر مثلها وتقسم عليها الالف التي اشترطها الاجنبي فاما ان يارب  
 العتق ومهر المثل فيجب عليه نصف الذي سماه للمولى وسقط النصف واما ان يتفارقا  
 بان كان قيمتها مثلا الفين ومهر مثلها الف فيجب ثلثه الالف للمولى وسقط ثلثها هكذا  
 لو كان قيمتها ثلاثة آلاف سقط ربع الالف **قوله** ما اصاب العتق سقط لانطلاقا  
 ضمن الشراعتنا فنقدنا بالالف بالرقبة شرارا بالبيع نكاحا نوجب عليه حصة  
 ما سلم وهو الرقبة وبطل ما لم يلم وهو البيع ولم يطل البيع بالوطء النكاح لانه يقتضي  
 صحة العتق عنه فيكون مديرا ولا يراعى فيه شرائط البيع ولو اعتق امته على ان تزوجه

لغتها

نفسها ففعلت كان لها مهر مثلها لان العتق ليس بمال فلا يصح مهر او جوزه ابو ليلى  
 لانه صلى الله عليه وسلم اعتق صفية ونكحها وجعل عتقها مهرها قلنا كان صلى الله عليه  
 وسلم محضرا بالبيع بغير مهر وان ابنت بطلها بعتها في قولهم جميعا وكذا لو اعتقت  
 المراه عبد اعلى ان يتزوجها فان فعل فلها مهر مثلها وان ابنت بطلها بعتت في قولهم  
 ام ولدته على ان تزوجه نفسها ففعلت عتقت فان ابنت نكاحه فلا سقاية عليها خاتمة  
 في الوجه الاول اي اذا لم يزد عتق والوجه الثاني اذا ارادها **باب التذبير**  
 شروع في العتق الواقع بعد الموت بعد الفراغ من الرأفة في الحياة وقدمه على الاستيلاء لشهر  
 الذكور والاني **قوله** هو تعليق العتق او الاضافة كاعتقتك بعد موتك كالتعليق **قوله**  
 مطلق موته ولو معنى كان مثا الى مائة سنة **قوله** لا يكون مديرا اصلا كان بطل عتق بشرط  
 هذا ان النية وفي الاول لا يكون مديرا مطلقا بل يقتدر وكذا لو عتقه بموته وموت فلان  
 ليس بمدير مطلق حتى كان للمورثه سبعة اذ امان المولى قبل فلان لم لو مان فلان قبل  
 كان مطلقا **قوله** كذا امث او توفيت او هلك او حدث في حادث وان وتي كذا  
 ربه بالكاف على عدم المحر حتى لو اراد له عتقه سهم من ماله عتق بموته ولو جاز لا اذا جاز  
 عبارة عن المهر والمعتق فيه الى الورثة بخلاف السهم فانه الميراث فيكون ميراث  
 رثته داخل في الوصية **قوله** فان حر او عتق او عتق او حرر **قوله** يوم اموت اراد  
 به مطلق الوقت لانه قرب بفعل لا بعتد ان توفى الميراث لا يكون مديرا مطلقا بل يقتدر لا هوال  
 ان يموت بالمثل كذا ان حررت موفى او عتق او عتق موفى **قوله** فلا يباع ولو ضم  
 اليه منصرف النساء الى العتق **قوله** فقال الثاني في حرر سبعة لانه تعليق العتق بالوطء  
 فلا يمنع به البيع العتق كالتعلقات كما لم يدر المقتدر لنا قوله صلى الله عليه وسلم  
 الميراث لا يباع ولا يوهب ولا يورث وهو حر من الثلث ولانه سب الحرية لان الحرية تست  
 بعد الموت ولا سب غيره ثم هو سبي الحال لوجوده في الحال لا بعد الموت لطلال الالهية  
 له بخلاف سائر التعلقات وانما لا يورث في البيع ويخوذ كهداية ولو فسخ حواري  
 سبعة لكان من ماله الميراث في عتق له عتق اليه ومات على ملكه لم يفتق واست كل بانه  
 انما يطل بالفضا ما هو مختلف فيه وذلك لزم التذبير لا يصح التعليق سبي ان يطل  
 نصف التذبير لا غير طهر والحياة اذا اراد ان يدر عبده على وجه ملك نفسه ان



اذ امت دانت في ملك فانت حر فيكون مبررا مقيدا ولو اخرجيه وبجونه ولو حكا كحاقة مبررا  
 متفق في اخرج من اجزا حياته **قوله** من نكته بعد موته لما روي في لانه وصيه ونفاذها  
 من الثلث ولذا لم يفرق في الحال بين كون الميراث في الصحة او في المرض الا اذا اقال في صحة انت حر  
 او مبرر ومات بلا ثبات فانه ينفق نصفه من جميع المال ونصفه من الثلث ولو قتل الميراث  
 سبه سعي في قيمته اذ لا وصية لقاتل ولو قتلته ام الولد لاسي علمها جوهرة **قوله**  
 ولو يكن له مال سواه فان سعي في بدل الكتابة وان شاع في ثلث قيمته هذا الامار ولا  
 كانه لم ير دبره جازي من ان سعي في ثلث قيمته او ثلث بدل الكتابة فحق **قوله** ثم قرا  
 فيه ان الميراث لم يترك القيمة حتى يقال انه اجل الا ان يقال اجل في القيمة المقدرة فان قوله  
 في ثلثيه يتعد في قيمته ثلثيه **قوله** اذا دبر السفيه او اي المحجور عليه بالسفه مع ان وصية  
 بالثلث جائزة والفرق ان الميراث لا يترك في الحال بخلاف الرصية فانها بعد الموت وله الرجوع قبله  
 فلا اتلاف في الميراث فيقال للمنفق **قوله** وقيل يقرم قاتل النافع قال الكمال وسوسن  
 عند يقرم وقيل نصف قيمته قدم الدارح في باب العبد ينفق لبعثه ان عليه التوبة  
**قوله** ونباع او شروع في التبرير المقيد وهو تعليق عتقه بموته على صفة لان موته على  
 تلك الصفة ليس كانيا لا محالة فلم ينفق سببا في الحال لثروده بين البتة وعدمه فسقا  
 تعليق بخلاف الميراث المطلق لان عتقه مطلق بموته وهو الكاين لا محالة **قوله**  
 ان مت من مرضي الى اخيه مثله ان مت وعملت او كسبت او دفنت او ان مت او قتلت فانت  
 حر وهذا في الاخير قول ابي يوسف وجعله زفر من المطلق قال في الفتح وهو اخص لان تعليق  
 مطلق موت المولى يعني **قوله** اذ انت حر بعد موت فلان كذا في الدرر والنور وظاهر  
 انه مبرر بعد رده في الجور بانه ليس بذي اربل بعلق بوط حتى لو مات فلان في  
 هي عتق من كل المال ولو مات المولى او لا بطل التعليق **قوله** ان مات فلان او ميت  
 يعني اردده بعد موته وموت فلان **قوله** او اذ امت انا اب او مات فلان كذا في الكافي فيصو  
 الدارح انه لا فرق بين ان واذا ارقا قبل موتي او قبل موت فلان كذا في الكافي فيصو  
 في ذلك خاصة والراجح انه مبرر بعد قبل من الشهر ولعله وقيل مقتد قبل المضي مطلق بعده ولا  
 قال ان حر بعد موت يوم او شهر لا ينفق الا باعتاق الوارث او الوصي او الوالي

عتق من كماله  
 الفصح لان العتق  
 يستند الى الوارث

بعد مضي السنة من قبل **قوله** وقال زفر لا يبيع وكان مدبرا اب مطلقا للثمن به فلما  
 اقبل موته قبل الشتر كان قايما فلا تسبق بعده كله على الشهر واليوم ولان الميراث هو الذي  
 ينفق بموت مولاه وهذا العتق قبله فيكون **قوله** ولعنقات وحرطان به على انه لا بد  
 ان يموت في ذلك السفر او المرض او تلك المرة حتى لو مات بعد ما اقامه او فتح او مضى  
 لم ينفق لطلانه الميت **قوله** فلو دبر عبده فمخرج او فخره احدى المال الرخايف  
 فيها التبرير الوصية ومنها ان الميراث لا ينفق الرجوع او يصح مع الاكراه بخلاف الوصية  
 اشباهه ويزاد مدبر السفيه ومدبر قتل سببه كما مر **قوله** **الاستنباط**  
**قوله** سوية اللقمة الى اخيه فاما الولد لفته بقدر في الزوجية وغيره فان لها  
 ولد ماتت الب وغير ثمانية فتح **قوله** طلب الولد من الامة اي من امته وورثته بموت وان كان  
 حكم المشرقة ومن ولدت بكناع فملكها كذا في نظر الغالب ولحل حال المسلم على الصلاح شرعا  
**قوله** فهو من الاسماء الفالبة الغلبة عبارة عن قصر اللفظ العام على بعض افراده في الاستعمال **قوله**  
 للمالك كذا في الكواشي والصواب نصف الملك على انه اسم ان مخرج او مضى كذا في الحال  
 محمدي يجوز ان يكون اسم ان مخرج الكاين محذوف والملك كذا في حمله خبر ان وفي ام الولد سقطت  
 بكناع كذا في حمله ان من اسد ان من عذرا بالمصورون **قوله** ولرثاته ولو مدبرة  
 غير ان التبرير ميطر مقتضاه عدم صحة لعدم الاستنباط لعدم قابلية وسوا ولرث من  
 جماعة او من استخال منية **قوله** من السيد بان اعترف به اذ هو المعترف دون ثبوت  
 الب فلو ادعي به ولما امته التي زوجها من عبده ثبت الب من العبد لان السيد ورث  
 ام ولله لا قرارة بان الولد منه واطلاقه لعم الزبي والمرئ والمثامن وما لو مات ولرث  
 منه حال كونهان زوج او موطوءة بشبهة ثم ملكها ولو قال حملها او حلى من ارماني بطمها  
 من ولد فهو مني صارت ام ولده ولا يقبل منه انه انما كان رجلا ولو صدقته بحس  
 قال الزبلي لو اعترف بالحل لحيات بعد سنة اشهر وقت الافراد لزمه اهر وفي الغنية  
 ولدت الامة من سيدها صارت ام ولده في نفس الامر وانما يترط دعواه للفساد لئلا يصح  
 استبعاد المحبوس والمعتوه مع عدم التعريف متى ابرح خبر في الوهابية وورعته  
 او حبة ولرث له ولم ير عبدا ولم ير صير وبه يظهر سقوط ما استكحل صاحب الحر  
 ويظهر ايضا عدم الحاجة الي ما اجاب به في الشهر من انه يمكن ان تكون الدعوى من ولده



**قوله** لم تترك بشد يد اللام اي لا يجوز عليكها لقوله عليه الصلاة والسلام ام  
 ابراهيم اعقها ولدها ولو قضي قاض يجوز بيعها لم ينفذ ولو ملكها بي بعد ارتدادها لم يام  
 ولد خلاف المذهب **قوله** وتخدم ولو باع خدمتها او كانتها على خدمتها جاز وتعتق او اد  
 ما قبل الخدمة من المال ارتقت مدة الخلافة التي وقعت عليها الكتابة **قوله** ثبت به بلا  
 دعوة ما لم يعرض له صورة مريدة بان وطهران سيدها وابوه او وطهران سيدها او بنتها او  
 حرفة عليه برضا او كتابة فانه لا يثبت به منه الا باسئلهما قد لا حرفة وطهران كالفن قاله  
 في الفتح حيث فصل بين ان ثابته لا قبل من سنة اشهر من حين عروص الحرية او لتمامها  
 متى الاول حتى ان ثبتت الب بلا دعوة للثبوت بان العلوق قبل عروص الحرية انتهى **قوله**  
 بخلاف الولد الاول والوقت ان وطهران لا ينعقد به فضا الشهوة دون الولد فاذا اعترف بالاول بقا  
 الولد مقصودا منها مضارته فرائسا لا في بقرب الفرائس كون المرأة مقصودا من وطهران  
 الولد كما هو الظاهر ان ليس الفرائس ثلاثة كما تقدم في فصل المحرمات بل فرائس ثوب هو فرائس  
 المنكره ومغف وهو فرائس ام الولد والامه ليس بفرائس لمولاهما فتح **قوله** وقال في  
 في اوانه لما ثبت الب بالعقد فلا يثبت بالوطي وهو الرافض اولي ولنا ان وطهران لا  
 ينعقد به فضا الشهوة دون الولد لوجود المانع عنه وهو سقوط عقوبتها بخلاف العقد فان الولد  
 فحين مقصودا فيه زيل **قوله** وانتي بنفسيه الا اذا قضى به فامن مراه او تطاول الزمان وهو  
 سالك امر في اللعان لانه دليل الرمي ثم ادعتها فانه يثبت ولدها الي سب من يوم  
 كما اذا مات ولا يمكن نفيه لان فرائسها ما كرم بالحريه من نبل الح **قوله** ويعقها بعد موته  
 ما ن يوصي يعقها او يدبرها **قوله** وعققت بموته لانه صلى الله عليه وسلم امر يعق  
 امهات الاولاد وان لا يعق في دين ولا يحل من الثلث هدايه **قوله** من كماله الا  
 اذا اقر في مومن موته بانها ام ولد وليس معها ولد ولا حمل فانها تعتق من الثلث **قوله**  
 ولم يبع لعربيه شيئا لعدم نفوذها الظاهر ان يقال في **قوله** فومت الحقبة ام الولد  
 تلك فتمت فانه كما قدمناه موجه في عتق العقب وقيل كما كانت تلك لا ترو الى الرق  
 ان عجزت نفسها والمدبر اذا اسلم كما هو الولد **قوله** وقال زفر بنعت في الحال لان ازاله  
 الذي عنها بعد ما اسلمه واحببه وذلك بالبيع او الاعناق وقد تقدم رابع فنفذ الاعنا

ولنا

وانما ان النظر من الجانبين في جعلها كاتبة لانه يرفع الذر عنها بصر ورمها حرا بد  
 والضر عن الزيج لانها على الكلب فيلا الشرف الحرية فيصل الزيج الي ملكه والزوج  
 يعقدها تقربها هدايه ولومات هي ومعها ولد في سعادتها شي فاعلمها **قوله**  
 وان ولدت بتكاح ولو فاسدا او مزر وطا فانه كونها حرة الاصل فاذا هي امه او وطه بنهة على ما روي خرج  
 ما لو ولدت منه بزفا فانها لا تكون ام ولد بمكته لها اسقا فانا **قوله** نكحها كالا وبعدها  
 باي سب **قوله** نفي ام ولده من وقت ملكها لمن وقت العلوق وعند زفر من وقت شؤايب  
 منه وان الخلاف يظهر من الروك ولد الهام من غيره قبل ان يملكها يجوز بيعه عند خلافه بخلاف  
 الحادث في ملكه من غيره فانه حكم امه ومعلوم ان ارادها شيئا اصرار على ملكه لم يضر فخرج  
 ام الولد اذا نكحت نكاحا فاسدا رجاء بولده لا يثبت الب من الزوج وان ادعاه المولى  
 لان النكاح الفاسد اولي من استحقاق الب حمويه عن الظهيرية **قوله** خلافا لك في له انها  
 حلت بغيره فلا تكون ام ولده لان امرئها الولد باعيا وعلوق الولد حرا لانه جزوها والخبر  
 خالف الكل ولنا ان الب هو الجزية وقد ثبت بينهما بام الولد الي كل منهما كما لا يثبت الب  
 ثبتت الجزية هدايه **قوله** ثبت منه من المربي ولو كافرا او مريضا او مكنا لانه ان عجزه  
 سبها **قوله** ولزمه نصف قيمتها ولو ميسرا **قوله** ونصف عقربها لانه وطه جارية من تركه  
 اذ ملكه ثبت لعبد الوطي حكم الاستيلاذ فيعقبه المالك في نصف صاحبه بخلاف الاب اذا اتوا  
 جارية اليه حية لا يحل العسر لانا استنا المالك له سابقا على الوطي فبأله عن الزنا بخلاف التوك  
 فان ماله من المالك كان في محبة الاستيلاذ **قوله** لا ثمة لانه علق حرا الاصل لانا والب  
 الي وقت العلوق **قوله** عبارة عن مهر المثل هنا في الحرة وفي الامه عتق قيمتها ان كان بكرة ونصف  
 عتق قيمتها ان كانت نبياسا **قوله** بكم تناجر الظاهر ان في عبارة نكته نقصا والاصل قبل  
 ينظر بكم **قوله** وان ادعياه لوفرضها في الاثنين لعدم الاختلاف فيما وان كان عند الاما  
 ثبت من اكثر خلافا لابي يوسف وضره في علي ثلاثة وزفر على ثمة ولو تنازع فيه  
 امران نفي بينهما عند في حصة خلافا لهما واما في **قوله** معا او جعل السابق **قوله**  
 اذا كان العلوق في ملكهما لا لو اشترىها حلي لانها دعوة عتق فولاوه شيئا وما عجزها  
 بعين نصف ثمة الولد الا العقد وخرج دعواه الاب لانه عرف انه لو ادعاه الابن والا



راجد قدم الحرج طهر به وتقدم الحرج على العبد والذبح على المرتد والكتايب على المجوسي ومن  
 تقدم نكاحه حق لو كان الحجل على ملكه اخرها نكاحا فان تراها معا فولدت لاول من ستة اشهر  
 من وقت الشرافاد مياها معهما ولد النكاح اذ لا كنت لا يثبت نسب ولدها الثاني الا بالدموة الحرجية  
 الرطبة تير باد عليا لب لانه لو ادعى احدهما الفتى والاخران قدم الثاني **قوله** وقال ان  
 يرجع لان النبي صلى الله عليه وسلم يقول القاييف حتى الحذف اسامة بن زيد يابيه لما نظر الى عاتقها  
 ولما قول ان عمر هو انهما يبرهما ويرثانه ولا يها استويا في سب الاستحقاق سبوا في فيه راما  
 سروره صلى الله عليه وسلم لانه كان سبيا لقطع طفلا لكفار ولا يها كانوا يطبقون يد سب اسامة  
 وكانوا يعتقدون قول القاييف **قوله** وهي ام ولد لهما لان دعوه كل منهما نصيب راجحة على صاحبه  
 فتنبه الام وتخدم كلاهما يوما واذا ما اذ اخرها اعتقت ولاها في الحرج في تركه الحسية واسما على  
 عنده وعند ما يفر ان كان موسرا سبي ان كان معراف **قوله** نصف العمر لان الرطب على الحرج  
 لا يخلو عن عمر او عمر وقد يفر الاول للشبهة فتعفى الثاني فيه فائدة ومن فوائده انه لو قوم  
 نصيب اخرها بالمرام والآخر بالزهب كان له ان يدفع الدرهم ويأخذ الذهب ولو كان نصيب  
 احدهما الكركان له اخذ الزيادة وكذا القلة والرك والحزمة **قوله** فيفتيان  
 نصيبين وان كان نصيب احدهما الكرك لعدم الاولوية والب وان كان لا يتجزئ لكن يتعلق  
 احكامه بتجزئه كولا في الانكاح فيما يقبل التجزئة ببيت منها على التجزئة وما لا يقبلها  
 يثبت في حق كل واحد منها على التكال كانه ليس معه غيره **قوله** لزمنه ان  
 غاية امره ان يكون كالاخيه ولو ادعى ولرجارية اخيه صدقة المولى ثبت له  
 بمكانه لانه لو ادعى احد ولم يكن له لم يشرط صدقة فيها وخبرت بين القاييف كبايها  
 واخذ عمرها ومن ان تجزئتها وبصرام ولد ورايه **قوله** كتاب الامان  
 ذكرها عقب العتاق لتاسيها له في عدم فائس العزل والاكرام منها **قوله** وهو في  
 اللغة القوة قال الكمال لفظ العبد من ترك بيت الحارجه والقم والقوة **قوله** في الزرع  
 الى افره اما مفهومه لفة محذرة اولى ان اسم صرحه التجزئة بركبها حلة فمها حارة  
 وخرج بان سبب تعليق الطلاق والعتاق فان لا تلك ثبت بان نصيب القاييف  
 اما فالفة في بيت المنوم اللغوي والاي عموم من وجه لهما وتمامي العبد باليه والنزاد  
 اللغوي في الحلف بغيره مما يقطر والنزاد الارب في التعليلات وركنها اللفظ المتعلق بها

كتاب الامان

وسرطها

وسرطها كون الحالف مكلفا مسلما ولو عبدا لقوله ان العبد اذا احدث بكفر بالصوم وامكان البر  
 خلقا لا يي يوسف وسبها القاييف تارة ايقاع صدقة في نفس السامع واخرى حمل نفسه  
 او غيره على الفعل او الترك وحكمها وجوب البر فيما اذا حلف على طاعة او ترك معصية والحديث  
 اذا حلف على صبرها وندبه اذا كان المحلوف عليه جائزا ولزوم الكفارة بالحديث من النسخ  
 والحديث **قوله** احرج في الجزها الصدق والكذب والنفي والاثبات وهذا اولي لقول المحققين  
 ان له طرفا واحدا هو الصدق وان الكذب انما اعقل **قوله** بالمعتم به سوا كان اسما  
 من اسمائه لغايه وصفته والنزاهة مكررة كقراور والملك قد حلت القاييف **قوله**  
 فحلفه او شروخ في اجسام اليمين بالله لغاي لان كل من الغرس واللعول لا يصور اليمين  
 بغيره تعالى لان تعليق الطلاق والعتاق والنذر بامر كان في الماضي لا يتحقق فيه  
 النذور الغرس لان الطلاق يقع بمرور العتاق والنذر بامر كان وقت التمين فالما اول  
 زيليج فان قلت هذا منقول عن مالك قال هو يهودي ان فعل كذا الشدة فعله فانه غموس  
 مع انه ليس عينا بالله تعالى قلت هو كناية عن اليمين بالله لغاي وان لم يعقل وجه الكفارة  
 صرح في البداية ولم يحرمها في دلالة كونه لعدم احضارها فيها اذ الميت الصادقة على  
 الماضي لا منها مع انما عين **قوله** كذا باعدها حالان من المير في حلفه معتر كاذبا مستدرا  
 ويقع ان يكونا صفتين لمصدر محذوف نحو ويحور ان يكون الاول حالا والثاني مصدرا  
 محذوف فانه كذا كذا باعدها وعلى الاول فهو من الحال المترادفة او المتداخلة بقي ان  
 وفروع المصدر لا مقصور على السامع فاحسن الثلاثة اوسطها **قوله** لانه نفس صاحبه  
 الخ ولذا قيل انما هي لا يها عقد مشروط وهذه كبيرة محضة لكنها سميت بتمايز  
 محرم **قوله** وحلفه على ما هو الى اخره مثله الحال كالمينة **قوله** وانم الحالف ام مثله  
 الحال كالمينة اي استحق العقوبة لقوله صلى الله عليه وسلم من حلف كذا وبأدخله الله  
 النار **قوله** لانه الغموس واللعو ليس المراد ان منه الكفارة فقط دون الاثم  
 كما فهم الزيلعي فاعترض بان قوله فقط لا يثبت له لان في المقتدة انما يضاهي ليل  
 وجوب الكفارة **قوله** وعند ان في الغموس نقارة ايضا لا يها شربت لرفع الذنب  
 وهو متحقق كما في الغموس وان قوله عليه الصلاة والسلام من الكبائر نقارة فيها  
 وعدمها اليمين الناجية **قوله** او فاسا اراد به الخطي كما اذا اراد ان يقول استغني



لما يقال والله لا اشرب او اذ اهل كان قبل له الاتيين فقال بلى والله غير قاصد  
 لليمين والمجي الى ذلك ان حقيقة البيان في اليمين لا تتصور زيل في قول **اليمين**  
 السمي بل يتصور بان حلف ان لا يفعل ثم سمي بخلف ورد في الخبر بان فعل المحلوف  
 عليه ناسيا لان حلفه كان ناسيا وفي الخامسة رجل حلف ان لا يفعل كذا ففعل  
 انما كيف حلف بالطلاقات او بالصوم لاشي عليه الا ان يتذكر ان **قوله** او حلف  
 كذلك لان الفعل حقيقة لا يتصور بالاكراه والبيان وهو الشرط وهذا بعد ان  
 سمي الاكراه عليه انه اكراه ان يفعل المحلوف عليه فلو لم يفعل كما لو حلف لا  
 يترى بصف المات في حلفه مكرها فلا حلف **قوله** بفعل المحلوف عليه لشي  
 بغير مكرها لانه يتعدى بعلى ولا صلة ناسيا لانه يتعدى بنفسه بل زايده  
 مكرها محذرة والتقدير لو حلف مكرها على فعل المحلوف عليه او ناسيا  
 المحلوف عليه قاله المحتجب وانما يبين عن هذا جعل المات متعلقه بحيث كان كلام  
**الرجوع قوله** باسمه ولو برفع الها او تبصيرها او جزئها **قوله** وكذا الرجاء الالف  
 يتعدى قبل لا وهبانية واختلف في اسم الله ففعل عين وهو قول محمد ورجحه في الخبر  
 وقيل لا ولو قال للاخر اسم الله لم يفعل كذا او قال والله لنفعلن كذا او قال لاخرنم  
 ان اراد الحلف كانا حال عين وان اراد الاول الاستحلاف والثاني الوعد فلا عين وان  
 اراد الاول الاستحلاف والثاني الحلف فهو حالف للآلة وان لم ينو واحد منهما  
 شاف في قوله الله الحالف الثاني وفي قوله والله الحالف الاول **قوله** وكبرياء  
 هو كونه يربى غيره حقيرا بالاضافة الي ذاته وينظر الي غيره نظر المالك **قوله**  
 وانتم كما انتمز وانما جعل حالفها هذه الالفاظ لانها مستعملة في الحلف والافق  
 من لفظ المضارع والماضي وانما يستعمل اذا ذكر عليه كما ظن من ان محذوقه  
 اقيم بحوزه يتعدى **قوله** وانما يبين المعزة والمها ومنها مع كبرها عطا  
 ولولا الله امر ان استهدك لان فعل كذا انكس من عدم التقاريف **قوله** ولما  
 الله منها النسخ والضم لان لا يستعمل الضوم في القسم ولا الحلف المفتوحة الواو في الخط  
 بخلاف عمر والعلم فانها الحقت به ليعرف بينه وبين عمر وظاهر انه سرفوع مع اللام

بالابتداء

بالابتداء والخبر محذوف وجوب الفعل به وسد جواب القسم سده اي قسمي ومع حذفها منسوب وحرف  
 القسم محذوف فتقول عمر الله ما فعلت واحمرك الله ما فعلت ففناه باقرارك له بالبقاء فيفني ان  
 لا ينقضي عينا **قوله** واما الله لفعله صل الله عليه وسلم واما الله ان كان لخلق بالامارة الاستانة  
 ان زيد واما في الحديث بكسر الميم لو او القسم وانما يعنى اذا لم يكن له اذله حرف القسم **قوله**  
 ففناه امين الله اي الحنف بالفتح حتى صار امين ثم خفف ايضا ففعل الله وهذا في سبويه ان  
 يكون جمالا ان الجمع لا يبقى على حرف واحد ويقال من الله بغير الميم والنون ونحوها وكسرهما  
 مجرد عن امين ان عطفه مذكورة في شرح الالف للاستئناف **قوله** ففناه والله وهو مشتق من الميم  
 وهو البركة ساكنة الاول احتلت لها هرة الوصل **قوله** لا تسقط هزنته اي لانها هرة قطع عندهم  
 ومجابه بها وصلت عطفها فكثر الاستعمال **قوله** وعهد الله الخ كذا وخدمة الله وقدرته  
 ان لم ينو المقدور وقوته وارادته وشئته وكلامه وسلطانه ان ينوب قدرته وحبروته  
 ويكفونه **قوله** وعمل نذرو نذرا لله لا بد من ذكر المحلوف عليه في كونه مما اشار اليه  
 الخارج فان لم يذكره لم يكن عينا لان اليمين لا تتحقق الا بمحلف عليه الا انه نذره الكفارة  
 لان هذا التزام لها بهنه العبارة **قوله** فلا يكفره هل يكفر بقوله الله يعلم او يعلم الله  
 انه افعل كذا او لم يفعل كذا قال الزاهد في الاكثر يفرق بين السمتين الامع لانه قصد تزييع  
 الكذب دون الكفر وكذا الرد في المصحف فايلا ذلك لانه لتزييع كذبه لا اهانته المصحف ورجع  
 المحبة **قوله** لا يعلمه الخ لعدم التقاريف ولو قال لا اله الا الله او سبحان الله او الله اكبر او فعلن  
 كذا لا يكون عينا لعدم العامة **قوله** والقولان قال الكمال لا يجوز ان الحلف بالقران الات  
 ستعارف ويكون عينا **قوله** ولو قال انا برب الله كذا او قال برب من الامم او من القبلة او من  
 الصلاة او الصوم او من صوم رمضان ولو قال من شهر رمضان فان اراد السراة من فريضة  
 كان عينا ولو تبرأ من الشفاعة لا يكون عينا لان مكرها مستبعد لا كما في ولو تبرأ من كل وجه  
 في المصحف او من الكتب الاربعة فهي واحدة ولو كرر البراءة فامحيات بعدد ما ويرى  
 من الله ويرى من رسوله عينا ولو زاد والله ورسوله بربان منه فاربعة ويرى  
 من الله الف مرة عين واحدة ولو دفع كتابا فيه اسم الله الرحمن الرحيم وقال انا برب  
 من ما فيه ان فعلت كذا لم يمين ومن يتعدى الكفارة يتعدى اليمين والمجلس الثالث  
 سوادته قال عني بالشاف في الاول من حلفه باسمه لا يقبل في سج أو عزة يقبل في



البرهان ونقد اليقين في واديه ووالله لا افضل كذا برأوي مع اتحاد اللفظ او برأوي  
مع اختلاف ومثله واديه والرحمن والرحيم في ظاهر الرواية كواسه لا افضل كذا واديه لا افضل  
كذا الاتفاق كبريين على حدة وقيل ان في المختلفه كفارته واحده لا حثا لان الواو فيها اللفظ  
لا للقسم ولو قال برأوي كواسه والرحمن عليه كفارتان اتفاقا **قوله** وحذف الله ليس  
مبينا لانه يراد به طاعته فيكون خلفا بغير اسمه فيد بالاضافه لانه لو قاله والحق يكون  
مبينيا ولو قال حق لا الا ان يريد به اسم الله **قوله** وعنه انه امر هذا اذا لم يحجر بابا  
فان جربها كان مبينا لاتفاقا **قوله** وعند عامة العلماء لا يكره لانه يحصل به التفسير  
وما ورد من انه يحول على الحلف بغير اسمه لغاي لا على وجه الوثيقه كقولهم نأثيك ولو لم  
ن بلي **قوله** وفي الحلف بغير اسمه وحياة راس السلطان ان اعتقد ان البريه واجب  
كفر **قوله** سوا اراد به وسوا كان خاصا او شريكا **قوله** كل اسم هو وجه لبعضهم كذا قال  
في الحرمانه خلاف الذهب **قوله** او مفتته المراد بالصفه اسم المعنى الذي لا يتغير اذا قال لا حيل  
عليها فهو هو كالعظمه وحزمها بخلاف نحو العظمه فتح **قوله** بصفاة الذات هي يا حوزات  
يوصف به لا بصفه ووصفاة الفعل ما يوصف به وبصفه **قوله** والحلف باسمه شروع  
دون غيره لا ينافض قوله سابقا وهما متروكان لان ذلك على قوله وهذا على قول  
**قوله** وخروجه الى اخره فان قيل حروف القسم عام ودلالة العام كونه محيل ان المحكوم  
عليه كل فرد فمقاد العبارة ان كل حرف بعينه من حروف القسم السابق وما عطف عليه وهو  
باطل قلت الحكم على العام نارة يكون على كل فرد وهو الاثر وكذا على المجموع كانه  
رجال المبلد يحملون الصفة العظمه وكلام المص من الثالث هو وبالحكم في الاول من باب  
الكلية وفي الثاني من باب الكل **قوله** اي القسم ان ربه هذا التفسير الى ان الضمير يقع  
الى الذين تابوا القسم ولا لوجب الثالث لا هنا كونه سماعا **قوله** الباء والميم  
عليه جعل اللطف سابقا على الربط لصفحة الاخبار هو **قوله** والثاء لا تستعمل الا  
في تعجب **قوله** نزل على الظهر والفرج وحذف فيها فعل القسم ويترك **قوله** لا تفضل  
الا على الظهر لا يذكر فيها فعل القسم وكذا في التا **قوله** وهو الله وبارك الله في ذلك  
لان السامع لا ينافض الحلف والاصل اسم او احلف بالله حلف الفعل ذكره الاستعمال

الفقو

ومناها

ومناها الا لضاف لانها ملحقا القسم بالحلف به **قوله** ملحق به لمناسبة معنوية هي ما في  
الاتفاق من الجمع الذي هو معنى الواو فلذا انحطت درجة **قوله** ملحق بالواو لانها من احرف  
الزيادة وادبك منها كثيرا كقوات فاحطت وحينئذ تنه بتم لام القسم وحرف التثنية وهو الا  
سنتها وقطع الف الوصل والميم المضمومة والكسرة **قوله** وتنعيم لم يقبل حذف الحرف  
ينها لان الامار يبقى اثره بخلاف الحذف في حالة الحذف الحرف محذوف في حاله الحرف  
مضمر جبر والظاهر ان المراد بالامار عدم الذكر فيصدق بالحذف لانه كما يكون حاله فاع  
الاثر يكون حاله الفين مع المص بل هو الكثير في الاستعمال فيد بحرف القسم لان امار  
التاليه اعني اللام في النون في القسم عليه لا يحذف قال في المحيط والحلف بالعربية ان يقول  
الابنات واديه لا افضل كذا واديه لغت كذا مقر وناطقة التوكيد حث لو قال لا افضل  
كذا اليوم كان محتمل قوله لا افضل فيكون لامضرة لانه الحلف في الابنات عند العرب لا يكون  
لا حذف التاكيد وهو اللام والنون واضار الكلمة مستعمل بخلاف امار بعضها في المعنى  
نحو وحذف الثاني هنا متعين لوجود شروط الثلاثة المنظومة في قوله وحذف فاف  
مع شروط الثلاثة اذا كان لا افضل المضارع في قسم **قوله** مضمونا بترجع الحافض الى الفعل  
مع مخرج الحافض **قوله** يكون محرورا وحذف الحار ونقاع عمله شاذ في غير القسم  
امان القسم فطره معنى وحكم الرقع على انه حيز لم يستبد المحذوف والاولى ان يكون الحضر  
هو الخبر للاجماع ان الاسم الكبير اعرف العارف **قوله** ولو قال لله ولا تستعمل اللام في القسم  
الا اذا كان القسم عليه امر السجبة منه حمويه **قوله** وكفارتها اي الذين هم امن اضافة التي  
الى شرطه اذا المين شرطها دالب الحنف وهو نزع الاثر وان لم توجد النبوة معها شؤن  
ومصرها مصرف الزكاة ويستثنى الذي يجوز الدفع اليه خلافا لابي يوسف وعلى قوله  
الفتوى **قوله** يجوز برتبة اي اعتبارها لم يقل عتف رتبة لانه لو وردت من بعينه  
عليه فتوجب عن الكفارة لم يجوز **قوله** كهما فيه اذ خال الكاف على الضم المنفصل  
وهو لا يجوز في السعة حمويه **قوله** في انه يجوز ان يكون الرتبة عتفا في حيز المنفعة  
ولا تنفع للحرية حمويه **قوله** مطلقا اي مسلمة كانت او كافرة ذكر كان او انثى صغيرة  
كانت او كبيرة **قوله** وفي الطعام يجوز لو اطعم عتمة وكسى عتمة اضره ذلك عن الاطعام  
ان ارضى الكسوة وعلى الدلس لا يجوز فقرا في طعام الاباحه اما اذا امكنه فيجوز ويقام



مقام الكسوة ولو اعطى عشرة كل واحد الف من الخطة عن كفارة الحيت لا يجوز الا عزمه  
عند الامام الثاني وكذا في كفارة الظهار ولو اعطى عشرة كل واحد مائة فاسفوا  
ثم افتقروا فاعاد عليهم مائة اعراسي يوسف لا يجوز لانهم لما استقنوا بطل ما اذبحوا  
كما لو ادب الي مكاتب فرق الي الوق ثم كوت ثانيا فاعطاه مائة لا يجوز **قوله** المليك  
والاباحة فان ملك اعطى نصف صاع من بر او صاعا من ثرا وتغير لكل مكنت وان اباح غلام  
وعنا صر فان كان تحت البر لا يحتاج الي الادام والاحتاج اليه بجره مما يستر عانة البر  
ويصلح للاوساط ويتفقد به فوق ثلاثة اشهر **قوله** لو دفع الكل حيلة ناوليا  
ان يكون الكل عن الكفارة او مرقا ولم ينوا الا بعد تمامها للزوم النية لصحة التكفير وقم  
عن الكفارة واحد هو اعلاها مائة ولو ترك الكل عوقب على واحد هو ادناها مائة  
حتى لا يجوز السراويل لكن ما لا يلزم عن الكسوة بجزء من الطعام باعبار القيمة **قوله**  
فان عجز لوسطه لانه لو كان عنده احد الثلاثة او مائة بركه بركه فوق الكفاية لا يجوز له  
الصوم وان كان يحتاج اليه والكفارة فنزل بركته ونوب يلزمه وقوت يومه ولو كفر  
بالصوم ناسيا لرفقه او طعام او كسوة في ذلك قال صحيح انه لا يجزيه ولو كان له مال وعلمه  
دين فان فقير دينه بذلك المال كزنا الصوم وان صام قبل اداء الدين قبل يجوز وقيل لا  
ولو كان ماله غايبا او دينه موقفا لمضام جاز له ان اذا لم يكن الغايب مبرا فان كان  
مبرا يجوز في الكفارة لا يجوز له الصوم ولا بد من بقا الخبر الى تمام الصوم حتى لو اسر  
او عتق العبد قبل ان يفرغ من الصوم ولو باعنا صاب مالا استأنف التكفير بالمال  
ولو وهب ماله وسله لم يصح **قوله** رجوع في الصبة اجزائه وهذا يستثنى من قولهم الرجوع  
في الصبة فخرج من الاصل **قوله** متتابعة فبذلك لان التفرقة غير جائز ولو قلنا  
انها متتابعة خلاصة **قوله** وهذا ان في ان شأنا لا طلاق النص ولنا طراه ان معود فيها  
ثلاثة ايام متتابعات وهي متوالية فجاز المقتصد بها **قوله** وعند الشافعي عند  
الحنث لان الادام متبوعا لوجوب كالعبد اذا زنا ثم اعترف اقم عليه حد العبد ولنا ان التكفير  
بالمال اصل وبالصوم بدل كما ان الوضوء اصل والجم بدل والمعتبر الوضوء والجم دنت  
الادانك هذا بخلاف ما ذكر لان حد العبد ليس بغير عن حد الاحرار فاعين وقيل الحرب

شهر

دراة

دراة بقدر الامكان ان مكنت **قوله** ولا يكفر قبل الحث لانها استرخائية ولا حثية  
قبل الحث وفيه نظرا ذكون الحث حثية مطلقا ممنوع لانه قد يكون زنا واحيب مائة  
سني عن الغالب وما كون الحث يكون وصفا فذلك ناد ورجلي **قوله** وعند الشافعي يجوز الحث  
لان النبي سب للكفارة بدليل انها فتا الهيا فيجوز لقتلها على الحث بعد وهو ربيها كاجاز  
الكاه بعد ملك السباب قبل الحول **قوله** دون الصوم لانه يدين ولا يحتمل الفضل بين وهو به دو  
جوب اذ اية بخلاف الثاني **قوله** على موعنة فلم يكن موعنة فثارة يكون الحث اولى بحلفه  
على ضرب عبدة او شكاية مدبره وثارة يكون البرا ولي كما اذا حلف لا ياكل هذا الحنوز ولو قيل  
الله واجب لقوله تعالى واحفظوا ايماكم امكن فنج **قوله** ونفي قسم رابع وهو ما يكون البر  
فيه فرضا لحلفه ليعلم ان الظاهر اليوم بحر **قوله** وعند الشافعي ان من كفارة كان اليه  
للبرد الكافرا هل له لا اعتقاده تعظيم اسم الله ولقد استخلفني الرباوي ولنا قوله  
فناثوا ائمة الكفر انهم لا ايمان لهمد الكافر لاس اهلا لانه انما يكون من تعظيم اسم الله تعالى  
والكافر هاتك حرمة اسم الله فلا يكون معظما ولها الاستخلاف في المحصومات فلا زاهل  
لمقصوده وهو النكول او الافراد لان الكفارة عبادة في ذاتها وكونها عقوبة بالنظر  
الي سبها والكافر ليس اهلا للعبادة **قوله** ومن حرم مملكه لسيفتي ابل المراد به من ماسوا  
كان مملكه او مملكته ليس الا لعبات والافعال ما كان حلالا وما كان حراما كقوله تخلصك  
على حرام وقولها لزمها انت على حرام والحرم على حرام افا لم يريد به الجور بل اراد به الدين  
**قوله** بان قال حرمت على نوب هذا فبذلك لانه لو جعل حرمة مملكة على فعله فوات  
اكت هذا الطعام فهو على حرام فأكله لا حث بحر ولو وهب ما جعله حراما او بقدرت به  
لم حث لان المراد بالحرم حرمة الاستمتاع عرفا لحرمة الصلة والصدق **قوله** لم  
بحرم لانه قلب الشروع والتغير ولا قدره له على ذلك **قوله** وان اسباحه كفارة فقد عينا بقرار  
حراما لغيره **قوله** وعند الشافعي لا كفارة عليه لانه قلب الرضوخ ولا يوقد به لانه انما هو الجور  
لان قوله تعالى يا ايها النبي لم تحرم ما احل الله لك ثم قال قد فرض الله ثم تحله ايمانكم والغير  
يعوم القفل لا يحضو صايب لان الحرمة لما صار عينا في الجوارى صار في جميع المباحات ايضا  
يمينا اذ لا فرق بين مباح ومباح **قوله** والقياس لوجوب الاستعانة ان المقصود



المراد

وهو البر لا يحصل مع اعتبار المهر مستط و انصرف الطعام والشراب للمهر ولا تدخل الزهر  
 الا بالنية فان نواها كان موبيا ولا يفرق بين من الطعام والشراب لما فيه من التحقير زيلو  
**قوله** والقنوب على انه لو قال البردي لم يتبع في عرف الناس في هذا الك من الامارة  
 له بحيث به كما علفه والحليلة ولو كان العرف مستغنيا عن ذلك لما استعمله الا في الحليلة فان  
 يصح ان يقال ان نوب الطلاق يكون طلاقا فاما من غير دلالة فالاحياط ان يعق الانسان فيه  
 ولا يخالف المتقدم من نقله الكمال ثم قال راسم ان مثل هذا اللفظ لم يتعارف به ويارى ما بل المتعارف  
 حرام على كماله وعوضا عنه كذا ربه دون الصيغة العامة وبما روى النصارى الحرام دليل من  
 ولا شك انهم يريدون الطلاق مطلقا فانهم يذكرون لعمره لا فعل كذا ربه فاعلى وهو مثل تعارضهم  
 الطلاق بل من لا فعل كذا ربه يراد به ان فعلت كذا فعلى طالق وكحيه ايضا وهى امرته  
 تنبيه لو كانت له وهى الدين امره فالي لم يفرق المحلف عليه لغير العدة لا كفاره عليه لا تفرقها الي  
 الطلاق ولو كان امره بعد الدين ثم باشر النكاح احتلوا والقنوب ان روضه لا تبين لانه حصل بها وقت  
 فلا يصرح الى الطلاق بعد **قوله** وفيه به واذا اختلف بالنذر ينوصا بالبر ينوع عدد المهر  
 صام ثلاثة ايام واذا اثنى صدقة ولم ينوع عدد الطم عشرة ساكنين نصف صاع ولو الزم بالبر  
 انما مما يملكه فقط ولو نذر في ولده فعليه شاة لعقة الخليل عليه السلام والفاة ابو يونس  
 كذره لقتله وفيه لو يزوج **قوله** في عتبه فاحب محمد الساة ولو يزوج اليه او حبه او امه  
 لفاها عا لا اثم لسواكس ولو قال ان يزوج من مرضي هذا تحت شاة وعلى شاة اذ هما  
 فبرية لا يلزمه سن لان الزوج ليس من حبه فمن مل واحب كالاصحية الا اذا زاد وانصرف  
 لحيها لان الصدقة من جنسها من وهو الركة **قوله** وصل عليه او لم يصبه الفصل بطل  
 كما لو قلنا بالقول عبادة او معاملة بخلاف المتعلق بالقلب كالنية بنو رسوا وصل حقيقه  
 او كما لو قطع لنفسه او سعال وسواضر الاستئنا او لم يقصد علم حكمه او لم يعلم مثلا  
 وسواكس القول بصيغة الاخبار وتلوا الامر والامر لم يطل لعدم صحة الاستاءر والمراد عدم  
 الانقضاء عبر بالمراد لان ظاهر المتن ان الممنوع منة الا انه لا حيث لعدم الاطلاع على منية  
 انه تعالى وهو قول ابو يوسف وعندها ان التعليف بالنية الطال **باب**  
**في الدخول والتكليف والخروج والاشيان وغيره** كك من الركوب لما كان الفقاد

الدين

الدين للفصل او التوك لم يكن بد من ذكر انواع الافعال فذكر في هذا الباب خمسة افعال  
 وقدم الدخول والسكن لان اول ما يحتاج اليه الانسان السكن الذي يدخل فيه ثم ينوارو  
 عليه الافعال **قوله** مبنية على العرف ان عرف الحالف فان كان من اهل اللغة اعتبر عرف اهلها  
 وان لم يكن اعتبر عرف غيره وفيه مشترك الاستعمال بقدر اللغة على انها العرف هذا اذا  
 لم يكن له مبنية فان كانت واللغة عتقه العرف المين باعتباره فلا يثبت لا بهر من  
 بنات المتكلمين الا بالنية نية وفي البحر المعتبر في الايمان الا لظاهرون الا من اشتهر  
 ولعله تضاد له الكمال ديانته فلا مخالفة سربلا **قوله** على الحقيقة عين المعنوية وعند  
 اهر على النية مطلقا **قوله** لا حيث بدخول الكعبة لان البيت كما يعد للبيتوته وهذه البقاع  
 لم يكن لها رتبة في الحث بالدخول في البيت الحرام والمشهد ان نوب ذلك **قوله** والبيعة  
 بكر **قوله** والدين كبر الدال **قوله** فان كان بحيث له الحاصل ان كل موضع اذا اختلف الباب  
 صار دلا له سعة يصلح للمبيت فيه حيث بدخوله وعلى هذا حيث بالصفقات  
 سوا كان لها اربع حوايط كصفاة اهل الكوفة او لئلا على ما صحح في الهراية وان  
 لم يكن متفان **قوله** خربة بان لم يبق فيها بنا اصلا اما اذا زال نصف حيطانها حث  
 في المنكر **قوله** وفي هذه الدار حيث امر لان الدار اسم للعروة والبناء وصف منها غير  
 ان الوصف في الماهر لغو والاسم بعد الاندما باق وفي الغائب معتبر ومنه باليمن لانه  
 لو كان لواء او منكرة فالترب دار خربة ففعل على الموكل لتقرها من وجه باعتبار بيان النين  
 الحلة والامر بفتح الوكالة للجهالة المتفاحشة وهي في اليمن منكرة من كل وجه فافترقا  
 والامر بالمع الي انه لو دخل لا يدخل هذا المسجد لعدم وصار في الدخول انه بحيث ولو  
 في دينه حصه بدخلها لم يثبت ما لم يقبل سجدة ببولان وكذلك الدار لانه عقد عينه  
 على الاضافة وذلك سر جردية الزيادة **قوله** وفي هذه الدار امره فبالاشارة مع  
 التسمية لانه لو لم سم كما اذا اختلف لا يدخل هذه فانه حيث بدخلها على ان منة كانت  
 دارا او سجدا او محلا او سنانا لان اليمن عتقت على التسمية دون الاسم واليمن باقية  
**قوله** لا حيث لا يثبت في دار الامراض اسم اخر عليه **قوله** كذا البيت الذي فيه  
 تبدل الاشارة اشارة اليه انه لا حيث في المنكر بالاولى اما اذا اهدم فله والاسم حيث

عروفا



لوسط السقف وبقيت حيطانه حيث بدخوله واما اذا بنى ستا اخر ولم ينفق  
 الاول فلان هذا البيت غير الب الذي منع نفسه من دخوله ومن هذا النوع لا يكثر  
 اولى بقص هذا القصر فكم ثم براه او دعاه بتمصا لم حيث وكذا السقف والسكن كما لو  
 قال لا استدالي هذه الاطوانه او الحائط ففقتنا نبي او لا اركب هذه السفينه فنفقت  
 لم اعيدت بذلك الخ لروا لاسم في الكل خلاف ما لو حلت على ثوب لا يلبسه او قفا  
 عمو او حية سبطه او قنوسه او حنين فنفقت ذلك ثم اعاده حيث لان الاسم بان  
 لم ينفق **قوله** او بنى دارا صوابه بيتا **قوله** والواقف على السطح داخل من المكنون  
 خلافا للمناظرين وهو في النسخ الاول على ما اذا كان السطح حاضرا والثاني على ما اذا لم يكن  
 وسنفاه انه لو حلف لا يخرج منها فمعد الي سطحها الذي لا يصير له ان حيث والسطوح  
 غاية البيان انه لا حيث مطلق كما اذا ارتقا الى شجرة اعضاها خارج الدار حيث لو سقط  
 سقط في الطريق لم حيث ولو حلف لا يدخل دار فلان فخر سردابا او فناء تحت  
 داره لا يمنع بها اهل الدار فدخل ذلك الدار او الفناء لم حيث فهو وعم اطلاقه المسجد  
 فلو فقه سكن فدخله لم حيث لانه ليس بمسجد ولو قيل الدخول بالباب فكذلك بالحادث  
 ولو نقبا الا اذا عييه بالاثاوه **قوله** والجدار اب الحاص فلو كان شرا كانه ومن جاره  
 لم حيث **قوله** او احرب وجلبه سوا السوي الحان اولى هو الصحيح وقيل ان كان الحان  
 الداخل مواسفل حيث **قوله** ودوام الاصل بطان ما يمتد فله وانه حكم الابتداء وال  
 فلا وهذا الواسع حال الدوام اما مثله فلا فله قال كما ثبت فان طالت او قتل  
 ثم ركب ودام لزمه طلقه ودرهم ولو كان ركب لزمه في كل ساعة يمكن التزول فله  
 ودرهم ثلث باع فله لا حيث الا بان المقل في العزل كما وان لم ينو اليه ما لا يملك  
 متى وانما الدوام في هذه الافعال بخلاف ما لها والافز واما المقل حقيقة مع انفس  
 لا يمتد مستعمل **قوله** او انقل في الحان لا حيث وان لم يمتد ساعة حيث ان المكنون  
 فان لم يمتد بعد ذلك لم يمتد لوصف له او منع ذلك الحان او عدم موضع ينقل اليه او حلف  
 الباب عليه فلم يمتد لم يمتد او كان شرا فله لا يمتد على حمل الحاج فنفق ولم  
 حيث من يتقدها لا حيث والفزق من هذا ومن ان لم يخرج من هذا المسجد اليوم فله الفقه

او منع او قال ان لم يمتد في الليلة فلهما ابو هاشم حيث ان الحلف عليه ان  
 بان عدمه لا يتوقف على الاختيار وان فلا يتوقف عليه كالسكن في **قوله** وقال  
 في لو حيث اب لوجود الشرط وان قتل ولان ان المكنون بقدر المكنون من  
 زمان حقيقة **قوله** وهو المراد ابو الكثر بها ابانا واهله والواو بمعنى او لان الحديث  
 يعمل بقايا احدهما **قوله** وعند محمد الح هذا الحسن وبالناس رقت وعليه الفتوى  
 بزوي البرهان هو اصح ما يعني به من الصحيحين **قوله** واذا انقل الى السكة  
 لم يمتد اطلاقه انه لا فرق بين كون الدار ملكا او متاجرة وسيان في طرح السيد  
 ما يملكه **قوله** اذا لم يمتد لم يمتد من ساعته لطلب المنزل ولو اخذ في النقلة شيئا  
 شيئا فان لم يمتد في النقلة لم يمتد ولا يلزمه النقل باسرع الوجوه بل بقدر ما يمتد  
 ناقلا عرفا حيث لا يلزمه ان يتأخر من ينقل متاعه في يوم ولو قدر على ذلك لم يمتد  
**قوله** لا يخرج فخرج الى مثله لا يدخل امسا ما وحكا **قوله** او مكرها بان حمله  
 انكس واخرجه كارهها ومثله الا كراهه بذلك لانه لو توعد فخرج بنفسه حيث من  
**قوله** لا حيث ومن لم يمتد قال السيد ابو اسحاق يمتد ونال غيره لا يمتد وهو الصحيح **قوله**  
 لا يخرج اذ كان الخروج الى الحان مستثنى من الخروج الحلف عليه والامان بعدم  
 ذلك ليس بخروج ومنه بقوله الربا على انه لا بد من الفقه عند الفقه له من باب داره من  
 بها ولا يمتد **قوله** لا يخرج او لا يذهب اذ قال في البحر لم يمتد من خرج بلفظ الدوام وهو كقوله  
 في كلام المصريين وقد قال الازهر ان الدوام الزهاب سوا كان اول الليل واخره  
 اولى الليل قال النووي وهو الصواب فهو كالحروج اليه وفيه ان الربا قلص بالزهاب  
 ليل والمداوم فيمن ان يمتد على العرف سريلا **قوله** لم يرجع ليس الرجوع سريلا  
 في حقه كما يوهى كلامه الي ان يراد به العود عن ارادته اياها وهذا صدق  
 بما يفهم غير هاتين **قوله** مجاوزة عمران مصره ولو كان بينه وبين الحلف دون  
 مدة السفر خلاف الخروج الى حان فانه بالفقهاء من باب داره **قوله**  
 ما لم يدخلها لان الامان عبارة عن الوصول سواء قهره او لا خلاف الخروج والذهاب  
 ولو لم يأت امانه عرس فلان فذهبت قبل الوس وكانت فيه حتى مضى الوس  
 لا حيث لانها ماتت العرس بل العرس اناها وخبره **قوله** حلف لياثينته **قوله**



ان يات نثره او هانوته لفيه **اول** حث في اخر الى اخره كذا كل عين مطلقة  
 عن الوقت اما الموقته فيعتبر اخرها فان مات قبل مصيه فلا حث وقوله حث  
 يعني انه لو ارتد لحث لا حث لبطان يمينه بحمد والبر **قوله** وسلامه الا ان  
 اية الجوارح **قوله** وارفع الموانع حتى بعد قوله صحة الاسباب اذ هي بقيقة لارادة  
 الفعل على وجه الاختيار فخرج المبتدع **قوله** ويصح انه اذا سئل المين لا حث لان السائل  
 مانع وكذا المحبون **قوله** لا تقنا وتيل لا يصدق تقنا لانه يؤيد حقيقة اذ اسم الاستقامة  
 يطلق بالاشتراك عليها وادبانه وان كان مشترك الا انه مقووف استعماله عند الاطلاق  
 عن القرينة للمعنى الاول مضار ظاهرا منه فلا يصدق القام في خلافه **قوله** الامانة  
 مثله الا برضاى او بغيره او بقناع او بغيره اذ في بغيره اذ في بغيره **قوله** شرط لكل خروج  
 اذن لان المشتبه خروج مقرون بالاذن سواء في الخروج الى البيت بالاذن داخل في الحظر  
 العام فاذا خرجت سرقة بلا اذن حث واغلت البيت ونظر الحث بقا النكاح فلو  
 اباها لم تزوجها فخرجت بلا اذن لم يحث وان لا يكون الخروج لعرق او حرق فان  
 كان لم يحث وبن الاذن ستمه ومنه والامر بكنه اذنا وان لا تقوم منزلة على عدم  
 فلو قال لها اخرجي اما والله لو خرجت لخرجت بك اذنا او لم قال في عفت اخرجه من  
 البيت لم يكن اذنا ولو قال كلما اردت الخروج فقد اذنت لك فقد سقط الاذن ولو  
 بهاها بعد ذلك عمل بعينه عند محمد وعليه الغيوب ولو قال كلما هميتك فقد اذنت لك  
 فيهاها لم يصح منه ولو نوب الاذن سره باللفظ المذكور صرف ديانة لا وقتا وعليه  
 الغيوب حلفه لانه رجال انه لا يخرج من بخاريه الا باذنه فخرج احدهم لا يخرج ولومات  
 احدهم فخرج لم يحث ولو قال الا باذن فلان فمات المحلف عليه بطلت المين فخالها  
 لا ب يوسف **قوله** بخلاف الا ان وحتى لان حتى للمغاية والا ان معها فاني وقت  
**قوله** لا ديت فيها بالثا المثلية في المصاح وان رثا من باب ضرب ابطالوا سرقة  
 استطانه استم وقوله ولا لبث عطف لقيل **قوله** وتزود ابو حنيفة في اخره اذ  
 من حديث جابر بن عبد الله واسه حث على بصره اسنان فخلق ان لا يراه  
 لم يراه بعد ذلك ولم يثا برهان **قوله** ولم يثا برهان **قوله** ولم يثا برهان  
 وكانت المين اولا تسمى مطلقه وموقته وهذه مطلقة لفظا موقته معنى تنقيب

بالحال اما بان يكون بنا على او يقع جوابا لكلام يتوقف بالحال على حاله  
**قوله** فقال ان تغديت الخ قيد باطلاق التقديم لانه لو قال اليوم او معك  
 فتقديم في بيته او معه في وقت اخر حث لانه زاد على حروف الجواب فيكون مبتدئا  
 بردد في طلاق الاشياء ان للتراخي الا بقربته الفور ومنه طلب حياها فاست  
 فقال ان لم تر حلي مني البيت فانت كذا قد حلت لم يسكن شهوة حث  
 في الجرح طول التشاجر لا يقطع الفور وكذا الاشتغال بصلاة المكتوبة والوضوء  
**قوله** ان لا يركب دابة فلان اي ما يركب عرفان فرس وحمار وبغل  
 وبردون لا فيل ولا غير وبقر لا ان ينوي ولو حلف لا يركب مركبا حث بكل  
 مركب سفينة او محمل او دابة **قوله** لم يحث او لانه اذا كان عليه دين  
 ستفرق لا يملك المولى ما يدعيه حتى لا يعيق بقيقه فلا يدخل تحت التيمم  
 نوب او لم ينو وينا اذا كانت عليه دين مستفرق بخلاف ما يدعيه لكنه  
 يضاف الى القدر عرفا وشرعا فحلت الاضافة الى المولى فلا بد من السنة  
 في يمين **قوله** وعند ابي يوسف اخر لان المالك للمولى لكن الاضافة اليه فخالفت  
 لما ذكرنا فلا يدخل الا بالنية **قوله** وعند محمد اخر اعتبار الحقيقة لان المصدق  
 وما يدعيه ملك المولى حقيقة عنده **باب المين في الاكل والشرب واللبس**  
**والكلام** ذكر الاكل والشرب بغير الخروج لانه انما يرا دمنه غالبا يحصل المأكول  
 والمشروب ولا فوات في احتياجه الى اللبس والكلام في اذنا ذكرها بعد ثم الاكل واللبس  
 مايات في المصنع والمضغ وان ابتلعه بلا مضغ والشرب ايضا ما لا ياتي  
 فيه المضغ فلو حلف لا ياكل بيمينه فاستلمها حث ولو حلف لا ياكل عينا فاستلم  
 ما لا يحث لان المصنوع ثالث واوعصره واكل تسره حث بربيع ككن في  
 بهذيب القلاشي حلف لا ياكل سكر الا حث بمصه وفي عرفنا حث  
 واما الذوق فاقباله الشيء الى فيه لا شئانه طعمه فهو وكل اكل وشرب  
 ذوق ولا عسر ولو نهض من الصلاة لا يحث ولو عني بالذوق الاكل  
 لم يصدق الا بدليل **قوله** حث بثمرها بالمثلثة وهو ما يخرج منها  
 حيث لم يتغير بصفته لانه اضاف اليه الى ما لا يוכל فانصرف الى

ل



ما لا يخرج منه من اطلاق السبل على المسب **قوله** اوديس اي غير مطبوع والاريس  
 بكسر الراء معارة الرطب مصباح **قوله** لا حيث باكل عين الخلة هو الصحيح وانزواها  
 لان الحقيقة معجزة بدلالة محل الكلام يعني الاكل قيد بما لا يوكل لانه لو دل على ما يوكل  
 عينه كقوله الشاة وهذا العيب انصرف اليه في اللحم والعنب دون اللبن والزبد  
 والزبيب والعصير فخرج حلف لا ياكل من هذه الشجرة يقطع عضاؤه وصله باخره فاعل  
 من غير هذا العيب لا حيث وقيل حيث جروفيه الاصل ما اذا حلف لا ياكل من  
 فاكل بعضه ان كل شيء ياكله الرجل في مجلس او شربه في شربه فالحلف على كله والا  
 فكل بعضه انتهى **قوله** وعمره بالمشاة **قوله** وشراره اي اللبن بكسر الشين المعجمة وهو  
 ما حتر منه اي تخن بعد ما استخرج ما دونه **قوله** واما اذا لم يكن لها اي الخلة **قوله**  
 نجحت بنمها اذا اشرب به موكولا واكله محروقا يقال يراذ بالاكل الانفا في دار  
 شئ فيجذب به اذا نوب فالنظر شره لا يخلو بالحر حلف لا ياكل هذا الصبي هو هذا  
 لم ينو الحقيقة قيد العيبه فان نواها تعيدت بها لانه نوب حقيقة كلامه والظاهر لا  
 مخالفة برهان **قوله** وهذا الثاني في البحر الصبي من لم يبلغ وكذا الغلام فاذا بلغ فهو من باب  
 ونحوه اي ثلاثين او ثلاثين وثلاثين في الاربعين فيخرج الى خمسين ذخير **قوله** المحل المفتوح ولذا الساة  
**قوله** فانه حيث الامكان المحل فغيره اذا كان بصفة داعية الى اليقين كالرطب لقيدته في المعرف  
 والمنكر وما لا يصلح داعيا كالصبي اعني في المنكر ومن المعروف محروفي المحل حلف لا ياكل هذا  
 المحنون فبرا وهذا الكاف فاسم لا حيث لانه صفة داعية وفي لا ياكل رطلا فكم صيا حشده وقيل  
 لا ياكل لا ياكل صيا فكم بالغاء **قوله** وقال ابو يوسف الحاصل اربع مسائل وثلاثون  
 فبيان كل ظاهرة من كلامه **قوله** اعتبر الغالب ولا يبيح انه اكل المحل عليه وزيادة **قوله** كياسة  
 بكسر الكاف ولا يباسك هذا اذا لم ينو شيئا اما اذا نواه فانه حيث بالطريق والمال وكذا لا ياكل  
 اللحم لا اذا نواه **قوله** وقال مالكه والثاني حيث قياسا لانه سمي لحياته في القرآن قال الله  
 كل مما تاكلون مما طهرنا والدر والحمل السك بالاجماع ولنا ان السمة مجازية لان اللحم مشاهد الله  
 ولا دم منه ولهذا اكله بلا زكاة وبأبع السك لا يسمى لحا فانه زليل **قوله** لا حيث  
 باكل لحم الخنزير الخ لان اكله غير مقارف وسبب الايمان على العرف وما قيل ان العرف

العمل

العمل لا يقيد اللفظ بغير صحيح برهان **قوله** وفي عرفنا لا حيث معني في البرهان ولا خلا  
 انه حيث باكل لحم الابل والبقر والغنم والطيور لانه لا ياكل لحما واختلف في اكل البني والاطم  
 انه لا حيث وفي لا ياكل لحم شاة لا ياكل لحم العنز وعليه الفتوى والبقر والجاموس عنان  
 عرفنا هو الجمع من روي الحاشية الراس والاكارع لحم في عين الاكل لانه عين الراوي  
 لا ياكل من هذه الحمار يقع على كوايه ومن هذا الكلب لا يقع على صيدته **قوله**  
 كبد الكبد موثقه **قوله** وقال القزاي ذكر ويوث مصباح **قوله** او طما لا ياكل الطما مصباح  
**قوله** لكان يترك قال الازهر في الجربة بالكسر ما تحرقه الابل من كرونها وتجتره فالحجرة في الا  
 مل للمعدة ثم توسعوا فيها حتى اطلقوها على ما في المعدة مصباح **قوله** وفيها لقنات  
 الاولى فتح الكاف وكسر الراء والثانية كسر الكاف وسكون الراء وهذه اللغات في كل ما  
 كان على وزن فاعل ككبد وكلف فان كان اوسطه حرف حلق جاز فيه لغة رابعة  
 سبع فاية لعينه اسم اتخذ او فعلا كشد فانه الاشوي وقد ذكرت توجيه ذلك في  
 حيث عندهما لان خاصية اللحم وهي الذوب بالنار موجودة فيه وله ان يالعه لا يسمى  
 لحما بل لحما **قوله** والثالثة على الاختلاف فيه نظرا لاختلاف في عدم الحث بما حث  
 الفهم اذ لم يقل احد بانه سخم واختلف في الحث بما على الاسماء ولذا وضع المسألة في سخم  
 الظاهر لانه محل الخلاف **قوله** في هذا البرهان في ح لان اكل عينه مفارق لانه **قوله**  
 ونفيا للحقيقة الفعل اولي من الحجاز المفارق عنه وعنهما بالوكس برهان **قوله**  
 وان فقهه هو هذا اذا كان مغليا لما اذا قضيه نيا فلا حث الا بالسنة في وفي الشهر  
**قوله** عن الكثرة المسألة على ثلاثة اوجه احدها ان يقول هذه الحنطة وهي ما له اللبن الثاني  
 ان يقول هذا بلا ذكر حنطة بحيث باكلها كف كان ولو نية او خبرا والثالث ان  
 يقول حنطة فيحث باكلها ولو نية لا يخفى خبرا ولو زرع لم يحث بالخارج منه انتهى **قوله**  
 والقسم المصدر وقسم من باب لغت ومن باب ضرب لغة مصباح **قوله** الاكل باطراف لحم لا  
 يقب الحنطة به سر ملاءي وهو خبر البرميل الكماج وكذا الرقاق خايمه ومراده اليأس  
 لا يغني باللون والسكر نهر والظاهر انه لا يحث بالرفاق السابق لانه لا يسمى خبرا والا  
 بمان يمينه على العرف فهو ينفى ان لا يرد وفي حنطه بالكس كسوا نهرو لا حيث

لا في بوط



بالعصيد والطعام والنفط والزيرو ولا بالخمر بعد ما فته او دقه لانه لا يسمي خبزا  
 ولو حلف لا ياكل من خبز فلانه انصرف الي التي يقربه في التور لا في عجنته  
 وهيبته للخبز لا ياكل طعاما فاضطر لميته فاكل لم حيث جدد **قوله** لا يسهه  
 هو الامع لا عينه غير ما كرك فالصرفت عينه الى ما يتخذ منه قال في جمع الروايات  
 الا اذا كان طعاما **قوله** في طبرستان بفتح الباء وكسر الراء لا لئلا ياكل من اسم بلاد بل  
 وهي مركبة من كلمتين وينب الي الادبي فيقال طبرستان صباح سميت بذلك لان اهلها كانوا  
 يجاربون بالفاس اي الطبر يغرب تبر **قوله** ولا نية له فلو نوب اليوم عجلت نية **قوله**  
 وعلى ما يطبخ من اللحم هذا في عرفنا فاسم الطبخ يتصل على كل مطبخ بالماء ولو بودك  
 او زيت او سمن نخ ولو حلف لا ياكل من طبخ امراته منحت له فذراقة طبخها غيرها لا يجز  
 بحر **قوله** اذا اكل اللحم المطبوخ بالماء لئلا ياكل من مرقته لما فيه من اجزاء اللحم ولانه سمي طبخا وان  
 كان لا يسمي لحم بحر **قوله** والبطخ بكسر الباء ويقال البطخ اخضر كان او اصفر **قوله** والشمس  
 بكسر الميم حوب **قوله** والنفاح بكسر الناء وتشديد الفاحوب **قوله** والقند بفتح القاف المثله قائم  
**قوله** والنج لانه يذوب في الغم ويحصل به الصبح **قوله** والحين منه ثلاث لغات مكوت  
 الباء ومنها اتباعا والتثنية راواها فواها وناها اضعفها حوب **قوله** وعند محمد  
 ما يوكل الخ هو الاظهر وعليه الفتوى للعرف بحر **قوله** من الخبز جزم في الخلافة وغيرها  
 بان اول وقت طلوع الشمس واهل مصر سوت ذلك فطورا الي ارتفاع الشمس وهو غاية  
 الصبح فتدخل وقت الفدا فيجوز اوجع على ما تقار فزهر **قوله** والعائنه او قال  
 الايجاني هذا في عرفنا فابتدا وقته بعد صلاة العصر انتهت وهو عرف  
 مصر والنامر والاسمان احدهما بعد الزوال والآخر بعد ما غابت الشمس فاما  
 نوب محنت نيته فعل هذا لو حلف بعد الزوال لا يفعل كذا حتى يسمي لانيته  
 له فهو على عيبوبة الشمس ليعتبه **قوله** توسع آي يحذف المضاف **قوله**  
 لان الفدا بمعنى التقدي اذ المخلوق عليه التقدي لا الفدا وكذا يقال في العشا  
 والحدود **قوله** ما يقصد به الشئ بان ياكل اكثر من نصف الشئ وفي الخلافة  
 التقدي اكل مترادف يقصد به الشئ والتقني كذلك **قوله** لم يقصد اصلا لان النية

انما

انما العمل في الدلفوظ للقبين لبعض محتملات والطعام ونحوه غير مذكور ولو حلف لا يخرج  
 ونوب الفرد لي ساكن ونوب المسكنة في بيت واحد من بحر **قوله** ولو زاد نوبا  
 امرائه لانه نكرة في الشرط فيعم كالنفي الا انه خلاف الظاهر فلا يصدق قضائيه  
 النية للمخالف في العمى بالله اذا كان مقلوما فان كان ظاهرا فالنية المستحلف وفي  
 الطلاق والعنف النية للمخالف **قوله** ولو زاد نوبا او طعاما من هذا خلاف  
 ما لو حلف لا يتزوج امرأة ونوب كوفية او بصرية لا يقع لانه محض من الصفه ولو  
 نوب حبشية او عربية صدق ديانته لانه يخصص الحبس فتح **قوله** على الكرع  
 هو الاختلاف من نفس وحلة يعني اذ المرئكت له نية فان نوب الشرب بل هو حاجت  
 به برهان قيد برحله لانه لو قال من هذا الحب فان كان عملا فمينه على الكرع  
 عنده والافعل الاعتراف ولو تكلف وكرع من الاستغفار فالاصح انه لا تحت ولو قال  
 لا اشرب من الفرات فشر من نهر اخذ منه لم تحت اجماعا ولو قال من ما الفرات تحت  
 اجماعا فهو ولو حلف لا يشرب ما فرقا او ما فرقات فهو على شرب ما عذب من اي موضع  
 كان زليل **قوله** وعندهما تحت لانه المفاير فيا يشرب اهل بغداد من وحلة  
 والمراد الشرب باي شيء كان وله ان كله من السقيض وحققة في الكرع وهي مستمالة  
 فيه عفا وسرعا الحقيقة مرادة ولو حلف بالشرب بالانا يلزم منه الجمع بين الحقيقة  
 والجاز وهو محتمل وما يقولان ليس فيه جمع بل هو عمل بعمر المجاز زليل **قوله** خلاف  
 ما دالة لان الشرط مستوب الي وحلة والعرف لا يقطعها **قوله** فمت اي في انا اخر  
 سواء كان بفعل المخالف او غيره او لم يكن بفعل احد بحر **قوله** هذا عندهما لو ذكره عطف  
 ثلثين لا تحت كالفعل العمى كان اصوب لان صورة الاطلاق اذا كان منه  
 ما عطف تحت متفق عليه **قوله** وهو شرط في الابتداء والبقا لهذا الاصل  
**قوله** كثره منها ان لم يضل الصبح عندا فان كذا لا تحت محتملها بكرة في الاصح  
 ومنها لو نوب العنار تحت ك لم تطلعت لعدم بقول البعد منها ان لم يهني صدقك  
 اليوم فان طالت فالحيلة ان تشرب منه بمهرها نوبا لم تفرقا وتقرضه فادام  
 اليوم لم تحت ابوها لعدم المعية ولا الزوج لبحر كاعن المعية عند الغروب لسقوط

بأننا

حيثها



المهر بالبيع ثم اذا ارادت المهر بالرجوع ردت به بخيار الروية **قوله** لم يبعدت كما  
 فكذلك لم يبعد بعد تصور التركة في غير المقدور **قوله** ان فقدت مئنة لامكان  
 البر حقيقة بدليل معمود الملاكية ونقص الانبياء عليهم السلام **قوله** وحسن الحال  
 عادة ولو وقت الميراث لم يحن مال الميراث في ذلك الوقت فافقظه ولو مستقطا **قوله**  
 حنث لو حنث يسمع بشرط انفضاله عن الميراث فلو قال موصولا ان كنتك فانت طالق  
 فاذ هب اذ هب لا يطلق ما لم يرد الاستئناف ولو قال اذ هب طلقت لانه متعلق  
 ولو قال يا حبيب كذا وكذا وقصد اسماع المحلوف عليه لم يحنث وفي السراية سا  
 ممد حال صغره ابا حنيفة فمت قال لا اخرجك من البيت الا اكلت ثلاث مرات فقال ابو حنيفة  
 ثم اذا اقبلتم محمد وقال انظر حنا يا نوح فقلت ابواح ثم قال حنث مرتين فقال  
 محمد انت فقال ابو حنيفة لا ادرى اياي الكليتين اخرج لي قوله انظر حنا او انت  
 ولو سلم على جماعة هو فيهم حنث الا ان يتوب غيره فيدين الا ان يقول الاملي واحد  
 فيبعدت تقنا ولا حنث بسلام الصلاة ولو دق عليه الباب فقال من حنث ولو سجد الحان  
 للمحلف عليه للسهو او نزع عليه القراءة او موعده لم يحنث وخارج الصلاة حنث ولو  
 حلف لا يكلم فلانا وفلانا لم يحنث بكلام اخرها الا ان يتوب كلامها وعليه الفتوى  
 ولو قال لا حنث ان ابتدأت بكلام فعندي حنث فالتقيا وسلك كل على الاخرتها لا يحنث  
 بمينه واعلم ان الكلام لا يكون الا باللسان والافرار والاشارة تكون بالكتابة  
 لا بالاشارة والافشا والاعلام والافهار بالاشارة ايضا **قوله** خلا فالابي يوسف  
 في التاميه هو رواية عنه ومعه ان الاذن هو الاطلاقات فيتم بالاذن كالوصي وظاهر قوله  
 كقولها لان الاذن من الاذن ايا الاعلام او من الوقوع في الاذن وكذا ذلك لا يحنث الا بالاشارة  
 بخلاف الرضيق فانه محل القلب برهان **قوله** لا يكلمه سواه ولو عرفه كان على باقية ولو  
 قال في بعض النهار لا اكله يوما فحنثه على بقية اليوم والليله المستقلة الي مثل تلك  
 الساعة التي حلف فيها ولو قال اليوم ولا عند الميراث في الليلة بداه ولو لم يكن حنث  
 الذي كانت يمينا واحدة فيدخل الليل وانما من حين حلف بخلاف لا تكلم او لا  
 موطن سهران فان البقيين اليه والفرق ان ذكر الوقت فيما بينا وله الا بذكر لا يخرج ما

فاضره فدينه لان  
 ان قال تركت  
 ح

قوله في حنث  
 واه

وراه

ما وراه وفيما لا يتناول له للمداليه ومن الاول ان تركت كلامه او ساكنته او الصوم متهرا و  
 فكذلك اذا اجارة والاحمال زبني **قوله** لا يتكلم لوزاد كلاما حسنا لا يفيدانه حنث نهرا  
 حلف لا يقرأ القرآن حنث بالذرة في الصلاة او خارجها ولو قرأ السجدة ان توب ما في الغل حنث  
 لا يقرأ سورة كذا او كتاب فلان فنظرة ومنه لم يحنث به بغير يوم اكله لان اسم  
 اليوم اذا قرأ بفعل لا يحنث برأيه مطلق الوقت والكلام لا يحنث به بغيره على الليل  
 لانه حقيقة في سواده كالنهار فليأمن خاصة ولم يستعمله الليل بصيغة المفرد في مطلق  
 الوقت بخلافه بصيغة الجمع **قوله** ويعبرها بالحيلة القدوم والاذن غاية لعدم الكلام  
 اما في حنث فظاهر واما الان فالاصل فيها الاستئنا وعند تقديره مستعار لغاية فيما  
 يتوقف كاهنا وللرطوبة فيما لا يتوقف كالطلاف خوفا طلق الا ان يقدم زيرعتا  
 ان لم يقدم زيرعتا فان قدم زيرعتا لم يحنث وان لم يقدم زيرعتا فان طلق وعلافة  
 الاسفارة المناسبة وهي ان حكم ما قبل كل واحد من الاشاد الغاية والوطيخا الف بالبحر  
 زبني سقط الميراث الاصل ان الخالف اذا جعل لحيته غايه وفات الغايه بطل الحنث  
 خلا فالابي يوسف فلو قال والله لا افارقك حتى تقضي عني فمات او يري او خلف  
 ليوفين ماله اليوم فابراه الطالب سقطت تنبيهه كله مادام وما زال وما كان  
 غايه يتم الميراث بها فلو قال والله فلانا مادام عليه هذا النوب او ما زال او ما كان  
 لم يحنث ثم لم يحنث لا يحنث ولو قال لا اكله وعليه هذا النوب فنزع ثم لم يحنث  
 حنث لانه ما وقت بل ضده بصيغة تبتغي الميراث ما بقيت تلك الصفة **قوله**  
 لا يحنث عندهما لان هذه الاعيان لا تغادر لذي ان قال لذي من ملاكها وبروال الملك  
 ذال **قوله** ومن محمد بن عيسى ان الاشارة لا يحنث بها الا شراك ابلغ في التقريض  
 من الاضافة **قوله** لم يحنث بغير الزوال لانه عند مئنة على فعل واقع في عمله  
 مضاف اليه فلان ولم يوجد **قوله** وحث بالمحدد لان اللقطة مطلق فتحرر  
 على اطلاقه **قوله** وقال ابو يوسف لو ان الملك لا يتحد في الدار عاده فمقتد  
 الميراث بالغايه به ملكه وقت الحلف **قوله** ومنه في رواية ولان عندها بال  
 ضافة فمالم توجد حقيقة هادفت الميراث لا يتناول له الميراث برهان **قوله** حنث



اجماع لان الحر مقصود بالحر ان نكث الاضافة بمعنى التعريف هذا اذا لم يقل فانه عدول  
فانه لا يثبت بعد الزوال لظهور ان الذي لم يثبت في المضاف اليه لم يثبت في غيره **قوله** وفي غير المضاف  
اليه هذا اذا لم يثبت له نية اما اذا انزى على ما انزى لانه محتمل كلامه في **قوله** لا يثبت في غيرها  
لان حرجان الحر ليس محتمل وترك الاشارة والتمية باسمه يدل على ذلك فلا يثبت بعد الزوال وهو  
هذا الاصل **قوله** وعند محمد بن حنبل لان المقصود هو ان لا يثبت في المضاف اليه **قوله** وعند محمد بن حنبل  
فيما اذا لم يثبت عليه **قوله** الطيب ان معرب شيان ابدوا التاطاس لئلا يفسد المعنى **قوله** في  
ورثته فتعطلت بنتي الف والعين وقيل بكسر العين مصباح **قوله** سنة اشر لان المعنى يترك  
بمعنى ساعه مخوف جان اسم من سموت ومعنى سنة اشر مخوفون اكلها اكل حين ومعنى اربعين  
سنة مخوف لان في الان حين من الدهر فتعطل الاطلاق حرم على الوسط برهان ويقدر ان تراه  
من وقت المين بخلافه لا صوم من حيا اوزمانا فان له ان يمين اي سنة شافحه **قوله** وذهب  
محمد اي اذا لم يثبت له نية برهان واما قوله في الجامع الكبير فممن قال ان كاتبه دهور انه يقع  
على ثلاثة ففرع على قول من يعرف الدهر كما فرغ ما يل الزارعة على قول من يرد حرجان  
قاله ابن الصيا **قوله** وقال ابو حنيفة لا ادري لعل التوقف عن الامية الاربعة بل عن  
النبي صلى الله عليه وسلم وجيز بل عليه السلام ولقد احسن شيخ الاسلام في ابي سريفة حيث  
قال جل الامام ابا حنيفة دعيه **قوله** ان قال لا ادري لعل اسيله اطفا اهل الزك  
اي علمهم واهل الملاكية الكرام فممن **قوله** ام انما الله لم يجره **قوله** جلالة ان يطيب الكل  
له **قوله** والدرع وقت الخنا وكلم **قوله** وصف المصلح وقت عمله **قوله** الحكم في الخفي اذا ما  
بالمن **قوله** فزجيه مع سورهما اشتك **قوله** واحاير فممن الجدار **قوله** من وفقه ام لم يحزن **قوله**  
ام من الدهر في القلم سوف واما التوقف في المكر شربلا في وغير خاف فانه اذا لم  
يترد عن الامام في ماله وجب الافتاء بقوله **قوله** والجمع في هذا ان يكلمه  
في غير يوم الجمعة اقباعا فان نوب ايام الاسبوع فهو على ما نوب **قوله** عند ابي  
لانه جمع معروف باللام فيمنع الي اقصى ما عهد مستحلا فيه لفظ الجمع على السمع  
هو ومنه ما لان اللام للعهد وهو ثابت بالايام والتهور ولا عهد فيما عداها  
**قوله** ومنكرها ثلاثة ايام يعني بالمرئوصة بكثرة تعريضها تقدم مرقد بالظرف

لانه

وعلية

لانه لو قال والله لا اكلم رجالا او عبيدا حيث ثلاثه وفي الموف حيث بالواحد واما الجمع  
كلا مركب وراي فلان اوله ليس شيئا به اوله يكلم عبده فانه حيث ثلاثه وان كان  
له آخر خلاف ما لو حلف لا يكلم زوجات فلان اواحد قابه حيث لا يثبت في المالك  
والفرق ان المنع في الاول للمعنى في المحلف عليه بل باعتبار النسبة الي فلان وقد ذكر  
النسبة باسم الجمع واقله ثلاثة وفي الثاني لمعنى فيه منعت الدين بالاعباد ولو نوب  
بالاول الكل دين ذنبه واحوة فلان من الثاني غير انه اذا لم يثبت له الاصح واحد  
فان كان يعلم به حيث والا فالمرئوصة في ان يكون الاصح والزوجات لذلك  
**باب المين في الطلاق والعنف** قد مر على غيره ككثرة الحلف به ان الاول  
او ان الوسط لغرد بين العودين المتساويين وان الحلف المصنف باحد الثلاثة لا ينفذ  
باخر لثباته ولا كذلك الفعل لعدمه فلولا لآخر تزوج ان زوجا طالت طلفت  
الزوج من ثبته لانه حبل الاخر وصفا للفعل وهو العقد وعندها هو الاخر ولو قال اخر  
امراه ان زوجها طالت فتزوج امراه ثم اضرى ثم طلق الاولى ثم تزوجها ثم طلق  
الاولى ثم تزوجها مرة لان الثاني اعاد عليها الزوج انصفت بكونها اولى فلا تنصف بالاخيرة  
للمصدا **قوله** وعندها حيث فيه ان الحلف بضا بالاعتق ولا معنى لوصف الي بالاعتق  
والصواب ان الحلف انما هو في الحلال لا الميث اذا اولدت ولما ميثا وعدم الحلال فعندها  
اعتقت لان الشرط قد تحقق بولادة الميث لانه لو ولد حقيقة لا الى جزا لان الميث ليس  
بحل للحرية وهي الجزا والحلال الميث لا يتوقف على نزول الجزا ولما انه لما جعل الحرية  
وصفا للولود فبقيد بولادة الميث نظر الى هذا الوصف في **قوله** ولو ملك عبيد  
لم يثب له لانه لو ملك عبيد من وضا معا عتق التام بخلاف ما اذا قال اول كثر  
انكته فهو هدي فملك كثر وضا لم يلزم شي لان المصنف يراهم الكل في الكليات  
والمورثات لانه بالضم يصير واخر شي بخلاف الباب والعبد يولي ولزاد منه  
عتق اخر ربه مال قال واحدا فانه لا يعتق والفرق ان واحدا المقي الماركة في الذات  
ووجه للمقي الماركة في الفعل المورث بذي يولي لا فرق بين واحد من نصبه ووجه ورفعه

ظروفتها  
المختلوجة لا  
بطلت صورتها  
تزوج امرأة ثم  
لحقها ثم طلقها  
ثم تزوجها ثانيا  
ثم طلقها  
الذي وقع العقد  
عليها مرتين اولا  
واخر انقضى منه







تقاضي

ومن العبد سوط العوض **قوله** والسر او منه السلم ولو استترى بالقاطي او قيل البايح  
 الاقالة فتل غيب وقيل لا نهى **قوله** والاحارة فلو حلف لا يوجر وله مستغلات اجر  
 بها زوجه واعطيت لاجرة لم يحث كثر كفا في ايدي الساكنين وكذا حارة شهر  
 قد سكنوا فيه بخلاف شهر لم يسكنوا فيه وقوله وقد وافق هذه المنازل احارة غيب  
 ذخيره وانت خير بان تقاها اخوة شهر لم يسكنوا فيه **قوله** والصلح عن مال اذا كان عن اقرار  
 فيجب ان يجري به الخلاف السابق **قوله** والصلح عن مال اذا كان عن اقرار  
 اما عن انكار ذلك لان الوكيل فيه صغير محض **قوله** ومزب الولد ينفق انت  
 بقيد بالكلير لان الصغير منك مزب بمك التتويض محث بفعل وكلمة تجوز **قوله**  
 اب بالمباشرة والامر منه شامح لانه لا يحث مجرد الامر بل ولا بد من فعل الوكيل حتى  
 لو حلف لا يتزوج فوكل به لا يحث حتى يزوجه الوكيل فلو قاله ولا يحث بفعل وفعل  
 مأموره كان اولى بحر النكاح بخلاف الانكاح فلو قال وانه لا زوج فلا تفسر  
 رجلا تزوجها لا يحث بخلاف لا تزوج والعرق ان في الاول لم يلحق حكم الحق في الثاني  
 وهو الحل بنارية **قوله** والطلاق والعنف اب الوافعين بكلام واحد بعد الرين حتى لو  
 علت الطلاق والحربة بدخول الدار لم حلف انه لا يطلقه او لا يعق فزقل ودفع  
 لطلاق والعنف لم يحث وكان ذلك بعد الرين حتى بحر **قوله** عن محمد او عن انكار  
 كما مر اما الصلح عن دم غير محمد فهو صلح عن مال فلا يحث بفعل **قوله** والصلح  
 ولو ناسدة مثل المهر وبه له اذ لا ينقض او لا يدخل المهر سوط العوض **قوله** والامتناع  
 وان لم يعقل مهر **قوله** والغرض في اشتراط العتول خلاف بحر **قوله** وضرب العبد  
 لان العتود منه وهو الاقرار بانه راجع اليه بخلاف ضرب الولد فان العتود هو  
 النادب راجع اليه الولد والزوجه مثل نظير العبد وقيل نظير الولد وسه ترجيح  
 الثاني لما ركب الولد ورجع اب وصان الاول لان النفع عائد اليه بطاعته له وقيل  
 ان حث نظير العبد والافتظير الولد ولو فضل هذا في الولد كان ضاقت  
 والعبد ليس بعبد بل مثله الجارية فلو عتق بالملوكة كان اولى حوي قال ابن  
 السخنة نظم راتب مما لا حث منه بفعل الوكيل مشقرا في حثه في ما بقى فقال  
 بفعل وكيل ليس بحث حالف بيع شر اصلي مال خصومة

احارة

احارة استجار الضرب لانه كذا مسمة والحث في غيرها انت **قوله** وقال ان في  
 لا يحث لان الفعل وحده من المأمور حقيقة ومن الامر كما يوجد شرط الحث من الامر  
 من وجه دون وجه فلا يحث ولنا ان غرض الخالف التوقيف من حكم العقد وخصومة  
 وهذه العقود تشتغل اليه بحقوقها فصار مباشرة الوكيل كباشرته وصار الوكيل  
 سفيرا معبرا بيلي **قوله** ونحوها من المحكمات **قوله** ويانة لا يضا لان ما يوجد  
 بمباشرة يوجد بامره فاذا اتوب المباشرة فتدرب بخصم العام وهو خلاف  
 الظاهر فلا يقبل منه بخلاف الحيات فانها لا توجد منه الامتياز لانه حقيقة  
 كلامه بيلي **قوله** وقد ضرب العبد اب ونحوه من الحيات **قوله** ما يملك بالعقد بدم  
 فيه النيابة لا خصما من الفعل لان الوضع اللام للاختصاص والولي وجهه  
 الملك فاذا جاوز اللام الفعل اوجب ملكه لملك العين وذا ان يعقله بامره لان بيع  
 ذلك له برهان **قوله** والضرب اب ضرب الولد لا ضرب العبد لانه يحمل النيابة والكلام  
 فيما لا يحفلها عناية **قوله** لا خصما منها لان الاكل ونحوه مما لا يملك بالعقد فوصف  
 اللام الى ما يملك وهو العين بخلاف الفعل الاول لان البيع ونحوه مما يملك فزجها بالقر  
 نة برهان **قوله** فيما يملك بغيره بان باع في الاول ثوبا مملوكا للمخاطب فمحمود ونوي  
 بالاختصاص ملك العين او باع في الثانية ثوبا لغيره المخاطب بامره ونوي به  
 الامر فيحث في المسيلتين ولو نوي العكس فيما كمل لا يحث صدق ديانة فقط  
**قوله** لانه لا فرق او اذا كان الفعل مما لا يملك **قوله** فتعد بالخيار اب لنفسه  
 ولو بالخيار لغيره لا وان اخير بعد ذلك في الاصل تنب بالخيار لانه لو باعها بغيره  
 لا يفت لولا ذلك وسيف ان تحمل العين لوجود الشرط بيلي **قوله** حث اب  
 لوجود الشرط وهو البيع والشرايع قيام الملك اذا البيع لا يخرج عن ملك البايح باشتراط الخيار  
 له الثاني فاذا اشتري وان منع من دونه في ذلك المشتري منه لكن الفتق المعلق  
 ما لم يخره لو خسر الفتق بعد الشراي بالخيار الفسخ الخيار ودفع الفتق فكذلك اذا اعلن بخلاف  
 قوله ان مكنته فانت حرقا شرا بالخيار لا يعق لان الملك لا يوجد عند الاما بيلي **قوله**

لغيره



وهذا اي حث البائع **قوله** وان كان قد ير المشرى به من اعيان او بنفسه كالمضروب لا يفتقر  
 لزوال ملكه البائع بخلاف ما اذا كان في يده امانة او رهنا لانه لم يزل ملكه عنه يفتقر  
**قوله** وان كان في يد المشرى اي حاضرا وقت العقد او غايبا مضونا بنفسه بخلاف  
 الرهن ما رخصه والامانة **قوله** فلا يتصور سيات في المتن في باب المضرب  
 في الرهن ما رخصه ويتوقف عدم بصوره اي ضرورة في حله على بيع عبده نفسه وليس  
 لا يتصور بما قاله الريني لو حلف ان لا يبيع مباع ملك الغير بغير اذنه بحسب مقتضى  
 في الجور والشرع ببيع الغائب قبل عنه وضرب **قوله** قال لامة ان يفتى منك  
 شيان فانه حرة مباع بغيرها من زوج ولد من امه او من امها لم ينعى عن المولى ولو  
 من احبي وقيل والعرق ان الولادة والب مقدمان فتع ما تقدم سبه وهذا المعنى  
 غير موجود في الاصحاحين **قوله** او دبر اي بقدر ما مطلقا او استولوا لامة حث  
 لوجود الشرط لوقوع الباس من البيع بغوا الحلية وهو الصحيح ولا يعتبر توهه من  
 الباس بانراد لامة ومضا الفاعل بيع المبرر وخوف العبد الذي يدار الحرب فتح  
 وفي الجوان لم يفتى في هذا المعنى فان طال فكترة او ان لم تذهب ثبات بغير الحام  
 فطالحام طلقت **قوله** انما طلقت المحلقة بكبر اللام بخلاف ما لو قيل كل له الكنة  
 امرأة على هذه المرأة فقال كل امرأة لي طالق لا يطل هذه لان هذه المرأة لا تسر  
 هذه المرأة فلا تطل تحت كل بحر **قوله** وعزاي يوسف لم قال السرخسي وهو الامح عند  
 وقال قاضي خان وبه اخذ اكثر مشايخنا اني لان كلامه خرج جوابا لها فيطوى على  
 السؤال فكانه قال كل امرأة لي غيرك وفي الرحيرة ان قال في حال عطف طلقت والا لا  
**قوله** الى بيت الله اي الكعبة فلو نوب به بعض المجد لم يلزم منه شيء **قوله** او الكعبة  
 كذا على النبي الى مكة او مكة بالبائع **قوله** ما ياب اي من يستعمل **قوله** ولا يلزم من نياسا  
 لا لزامه ما ليس بغيره مقصودة وجه الاسماء انه لم يورف بذلك احياب المسلمين  
 بغير اكلوله على حجة او عمرة **قوله** بخلاف الخرمج او الفاروق **قوله** وعندهما  
 قوله في الوجه ان يحل على انه لا يورف بعد الامام احياب النكح به فقل لا به فيرفع

المخلاف

غير

المخلاف فتح **قوله** وقال محمد يفتق لامة الشهاد على امر معلوم هو الصيغة ومن ضروريته  
 اتفاح يفتق الشرط ولما انه شهادة على النوى ان المضود منها في الحج لا يفتق  
 لا انما يفتق لامة او صار كما اذا استند وان لم يحج غاية الامر ان هذا الحق مما يحيط به  
 علم ان هذه كنهه لا يعتبر من نبي وفيه شهادته **قوله** بصوم ساعة هو الامح وقال  
 الغزالي لا يجب لامة لتقظيم الله وذلك لا يعمل بالفاسد والاذا كانت في المعاملي فتح  
 واوردان الصوم الرب هو اليوم وحصل الانتظار على الرب اولى من حله على اللغو واجب  
 بانه اطلقت على ما دون اليوم في قوله واعمو الصيام الى الليل **قوله** بركة تامة  
 شاملة للصحة والفاسدة ولو قيل بذكر الركعة لا يجب بالفاسدة لما قال في الفتح من  
 الذخيرة لو قال لعبد ان صليت ركعة فانت حر ففعل ركعة لم تكلم لم يعتق ولو صلي  
 ركعتين عتق بالركعة الاولى لانه في الصورة الاولى ما صلي ركعة لانه لا يشر او لو صلي لا  
 يحسب على الصحيح دون الفاسد بحر **قوله** وفيه لا يصلي صلاة كسعة لاختلاف في وقت  
 حثه والظاهر انه المتقدم عليه على مجرد الفعل كذا يصلي صلاة حيث مثل العقدة لامة  
 انما وجبت الخشعة لغيره فلا يعتبر كناية في الحنف وان عتقها على العزم كصلاة  
 البص لا يجب حتى يعتق فتح **قوله** من عتقك اي عتقك **قوله** وليس فهو هرب ان  
 كان كل من عتقها والا فلا يجوز له المقدر بعتقه ولذا لو نذر هذا الركانه نذر بعتقها  
 ولو نذر هرب شاة فاعما يخرج من العتقة ذبح في الحرم والمصدق به هناك  
 فلا يجوز به اهدا مته ومثل في اهدا مته ردايات فلو سرق لعبد الذبح ليس عليه  
 فيه وفيه تنبيه على مفارقة الصدق بمكة لان مدلول العهد خاص بما يكون  
 بمكة والصدقة لا تنقضي بها سريلا في **قوله** وعندهما ليس بهدي لان النذر انما يصح  
 في الملك او مضافا اليه ولم يوجد وله ان غزل المرأة عاوة يكون من قطر الزوج  
 والعناد هو المراد فالقول بملكه قال في الفتح والواجب في ديارنا ان يفتى  
 بقولها لان المرأة لا تقول الامن كنانة نفسها او قطرها امه وذلك التامس ويقولها  
 نأخذ قال في النهروان الديار الرومية يجب الافتاء بقوله الامام لان المرأة انما تفر  
 من كنانة او قطن هو ملك الزوج امه **قوله** ليس خاتم الخاتم يفتح التا وكسوها

بشيء



والعنف مكر العظمى والحلي يقيم الحاد ثم يد الياجم على يقع الحاد يكون الياجمي **قوله**  
 وبلي لو لو عندهما بقولها يعني هذا **قوله** لا خاتم نضت الا اذ اصبح على هيمته خاتم  
 الشاب كان ذات نضت به هو الصحيح زلي قير بالخاتم لانه لو ليس سوارا دخل لا  
 او قلاده او قرطا او دملوا حاجت بذلك كله ولو من نفسه منع **قوله** على با طاراد به  
 كل حال منفصل عنه ولو من حب او جلد **قوله** قال ابو يوسف حيث لانه لا يسي ناعا على  
 فرائين فلم يقطع السب و لم يجر احدهما بغير الاخر وهذه رواية عن طاهر عفي **قوله**  
 ولا يجلس على سرير قال في الدرر وتكثير السرير وهو الصواب بتوفيقه انت لانه في المنكر  
 حيث بالجلوس على السرير الاعلى لان لفظ المنكر متناول له وانما لا يحب اذا كان مع  
 زلي **قوله** فوامر بكسر اللقاف **باب العن في الضرب واقتل**  
**وعز ذلك** وما اخفق به الحى فهو كقتل ثلثه ويؤلم ويؤلم وكثير **قوله** لا يحب لان  
 الضرب بغيره مولى وبعد الموت لا يتصور ومن لعزب في قبره يوضع فيه الحياة واما  
 وخذ بيدك كضعا اى خربة رجاى فحصوله لرحمة وقيل الضقت حزنه من اغصات  
 الشجر وعليه فلا اشكال والكسوة براد بها التملك وهو لا يتحقق في الميت الا ان ينوي  
 بها السر والمقصود من الكلام والافهام والموت يافيه وقوله صلى الله عليه وسلم يقتل  
 بدر من المشركين هل وجدتم ما وعد ربكم حقا لم يثبت ولين ثبت فهو حصوله لما ولو عطا  
 حيا والمقصود من الدخول زيارته وبعد الموت يزار قبره لا موزى لى واعلم ان كون الميت لا يملك  
 منقوض بما قالوه لو نصب شيك فقتلته بها بعد موته ملكة **قوله** قد سحرها له ولو ما  
 يحج او نشابة فاصابها لم يثبت وفي العزق **قوله** حيث لان الضرب اسم لفعل مولى  
 وقد تحقق هذه الاشياء لا يشترط فيها العذر على الاظهر وقيل يشترط حتى لو قذف غير هافا  
 صابها لا يثبت وقيل حيث **قوله** حال الملاعبة لا يثبت وهو الصحيح بزازية **قوله**  
 ان علم به حيث للمال لانه عقده عينه على خيابة بخدتها انتة فيك ذلك مستور فينفق  
 اتفاقا لم يثبت للعج العادى والا لانه عقده عينه على ازالة الحياة القائمة ولا حياة  
 قائمة **قوله** ما دون الشهر فتزويج كزاجا على سريع هنر وهذا عند عدم النية واما ان نوي  
 شيئا فعل ما نوي حتى لو نوي سنة او اكثر يثبت وكذا الى اخر الرنبا لا بها قس عليه بالسنة

عشر

الى الاخرة فتح واول الشهر قبل نصف النصف وثمانه الشهر الليلة الاولى مع اليوم الاول  
 لثلاثة ايام والثلث لثمة من الثامن والعشرين الى الاخر وعرفان التاسع والعشرين  
 الشهر وراس الهلال واذا هلك الهلال ولا يثبت له من الليلة التي قبلها ويومها وان نوي  
 اى امة التي قبل يصدق لانه تعليظ عليه واخر اول الشهر واول اخره الخامس عشر  
 وقيل اربعة قبل نصفها الى مولا يدخل اوله على المعنى به وفي الظاهر يثبت لانه على او  
 طويلا فان نوي شيئا كان على ما نوي والافق على شهر ويوم **قوله** لتقصين دينه  
 اليوم لو كذا الحكم لو حلف رب الدين فقال ان لم اقمض ما لي عليك اليوم او ان لم استوف فف  
 فلو اعطاه ولم يقبل ان وصفه حيث تناله يده لو اراد لا يحث ولو اناه وقد غاب لا يحث  
 يدفعه القامي او لم يصب القامي قير وهيا نية وسرحا **قوله** ما يرد التجارى المتقضى  
 والمهر منه يقبلها حموي **قوله** بدلان الزيادة واليه يخرج عيب والعيب لا يرد المحض وقيل المحض  
 صحيح ولا يرتفع بالرد وان ارتفع العيب وعنه المسألة احدي المحن الى جعل الزيف فيها كالحباد  
 الثانية والثالثة اشترى كالحباد وثقدا الزيف راجع بالحيا والخامسة لو ظهر ان ما يمتنع  
 من دينه وهره زيف لعدم علمه بها وفي العيب لا يرجع شئ عندها خلا قال ابو يوسف  
**قوله** اى الصحيح سواء كان معه نصف او الى اما الفاسد فالعيب شرط فيه قير  
 حيث كانت عينه في بالدين وسواء كان المبيع مملوكا او لا وارادنا البيع كل مملوك حصلت منه المقاصد  
 فلو تزوج الطالب امة للمطلوب ودخل بها او وجب عليه دين بالاستهلاك او بالحبا به برانها  
**قوله** لا يكون قضا وحث كذا في الاختيار وفيه نظ لان النوى موقفة باليوم وبالمهنة قبل  
 مضى فان البرميطال للين خلا قال ابو يوسف وانما لم يسقم لو لم يقدر باليوم لغرض مستقيم  
 على قول ابو يوسف **قوله** لا يعيب دينه في الحيلة ان يترك من حقه درها ونصف الباقي  
 كيف شاء ظهر به ولو قال من دينه حيث بالعيب **قوله** حتى يفضيه كله لانه امتان القلق  
 المنفرد الى كل الدين ولو كانت الدين معقده باليوم مثلا الشوط في حثه ان يفضيه متعرقا فيه  
 ولو رد البعض لكونه سنوكة لم يثبت ما لم يترك ولا حث لو وجدة زيفا **قوله** في  
 وزنن المداد بقدر الزينات لا حضور الشئ من مولا **قوله** لم يثبت بملكها او بعضها  
 لان المعقود عرف في ما زاد عن المائة فثبت بالزيادة ان كانت من حشر مال الركاة





كالرأى ومعرضه مال التجارة والسوايم وفي خزائنه الاكل امراته كذا ان كان له مال وله عرض  
 رصاع وود ورغير التجارة لم يحث **قوله** تركه ابدالا انه في المعين تكرر في سياق النفي  
 فلو فعله من حيث واجتهد عليه **قوله** بدمرة لانه ذكر في سياق الآيات واذا لم يفعل  
 حث بوقوع الياس اما موت الخالف في اخر جرح من اخر احياته او جوات محل الفعل ولو قبلها  
 بوقت مضي مثل الفعل حث ان لم يكن الامكان والا بان وقع الياس بطلت عينه من سيرة  
 لام الياس اما على الظرفية والمصرية فكان الصواب ان يقال بالفعل مرة وعن اب القبان  
 المرة في الاصل مصدر موعود لم يستعمل في الاستعارة هذا يدل على قوة مثبت الزمان بالفعل **قوله**  
 لقيت بزمان ولا يثبت الخالف ان علم بالراعي ولم يعمل به لم يحث الا اذا مات هو او الخلف او غل  
 لانه لا يحث في الميت المطلق الا بالياس الا اذا كانت موقته فحث على الوقت من الاكل ان ربي قال  
 الكمال ولو حكم بالعتاد هذه الغزير لم يكن بعيدا النظري المتصور وهو ما بدره لجزيرة دفع مرة فالرأى  
 يوجب التقييد بالمواريث **قوله** او الغزير ولو عاد الى الولاية لا يفوت الياس لسقوطها في **قوله**  
 لم يلف ان ييب لعله لا ييب كانه الكاية **قوله** بخلاف ابي والفرق ان اسم عقود التبرعات باء الاء  
 فقط والعاوضات بآء الاعاب والقبول بغير **قوله** لا يتم بفتح الباء والشر مضارع شتمت الطيب كبر  
 ليم في الماضي وجا في لغة فتح الميم في الماضي ومنها في المضارع لم يمتن الميم تتعد على التثنية  
 فلو صلت لا يتم طيا فوجد رجة لم يحث وان وصلت اربعة اب دما عنه فتح **قوله** اسم لثب راجع  
 قال الكمال والذوب يعول عليه في ديارنا اختصاره بريحان الحام واما الريحان التريخ فيمكن  
 ان يكون منه لانه لم يزد منه التقييد بقول ربحان تربي ومنه الاطلاق لا يفهم منه الا الاول **قوله**  
 وياسين بكر السبي **قوله** كعبه المهر بربط ان يصل اليها وقبل ليس بربط وكعبه بمره وجامعا  
 وان كرها وان اجاز بالكتابة لم يحث خلافا لاب سماعه فثبت تعارف الموقوف بغير صورة تعليل  
 انه متى شفع عليها نفسه او بوكيله او بفضولي تكون روضه اذ ذاك طالعا فادار وجه فضولي  
 واجاز بالفعل لا يقع عليه الطلاق لان قوله او بفضولي معطوف على نفسه والعاقل فيه تزوج وهو  
 معصوم بالقبول فلهذا لا دخل في تكاثر او في مصونه فالحكم كذلك لان الرضول ليس له الا  
 في حدود الزوج وهو لا يكون الا بالقول بحرف في الرضول لوزاد او بوجه من الوجوه وبطريق  
 من الطرق بطرية ان يكون كذلك لان ذلك معطوف على نفسه والعاقل فيه تزوج نعم لوزاد

او اجاز

او اجاز تكاح فضولي ولو بالفعل فلا يخلص له الا اذا كان المعلق طلاقا المتروجة ويرفع  
 الامر الى سابع ليصح الميت المضافة وتضمنان الافتكاك **قوله** وداره ارب مسكنه بطريق  
 عموم المجاز **قوله** مسكونة لانه لا بد ان يكون سكناه لا بطريق التبعية فلو خلف لا يدخل  
 وادله فدخله ارضها وزوجها ساكن بها لا يحث لان الدار اثنا عشر الى الساكن وهو  
 الزوج كذا في الواقعات ولو دخل دار لا يكتفي بكونها ملكه لا يحث بحد وثقه في النهر والزم  
 كذا كلام الخاتبة ويختص الظاهرية صريح بان الدار اذا لم يكن ساكنها ولا غيرها فالتبعية  
 باقية بحيث الخالف واما اذا سكنها غيره فعلى قول محمد حث وعنده لا يحث سربلاي **قوله**  
 عليه لكانا او بعضها **قوله** حكم القاضي على اولاهه صوابه بافلاسه **قوله** لم يحث لان الدين  
 انا هو وصف في الذمة وقبضه غير مضمون **كتاب الحدود**  
**قوله** بلا مشاع اي عفت ارتكاب اسبابا **قوله** كما ان الايمان س له اب الا  
 مشاع عن فعل المحلوف عليه يعني ان كان الخلف على نفي الفعل اما اذا كان المحلوف على  
 الفعل فلا يكون سبب الاشاع بل سبب للفعل **قوله** وفي الشرع عطف على قوله  
 لغة بامار المعنى ولو قال ولحد في الشرع معصوية لكان اوليه واطرف في تزوج الكلام  
 الحج وركنه اقامة الاحكام وانما به وسوط كون من يقام عليه من اهل الاعشار ليس  
 البدن فلا يقام على حيوات وسكون ولا على مريض ومغيب الخلفة الا بعد الصحة  
 وسببه ارتكاب كسرة من زنا او سرقة او شرب خمر وحكمه ان يجاز من عليه بقرار كذا  
 في المحيط وسبب **قوله** ان المدين اثنا بوضع عنه الجلد لا الدم وان حثقت البدن يضرب  
 يضرب بما يطيق وليس من حكمه كونه طهر من الذنوب بل المظهر انما هو النوبة **قوله**  
 معقوبة في الالم الذي يلحق الانسان على الحياية والفرق بينها وبين العقاب ان ما يلحق الانسان  
 من الحنة ان كان في الاخرة فلها له العقاب وان كان في الدنيا تعالى العقوبة هو **قوله**  
 بحب فانه يبر الى قوله له متعلق بمحذوف على انه صفة تانيه لعقوبة وقد المتعلق  
 خاصا لا متعلقا المقام ذلك فلا يجوز السقاعة منه بعد ثبوت سببها الحام ومنه قول  
 اليه يجوز السقاعة عند الراقع لطلقة فتح **قوله** لعدم التقدير فيه كذا في قوله  
 انة ثلاثة اسواط والفرقة بقاء وثلاثون لان ما بين الاقل والاكثر ليس بمقدور ولانه



يكون بغير الصواب **قوله** لانه حق العباد اير الغالب فيه ذلك **قوله** والزنا بالقر  
ني لغة الحجاز فيكتب بالياء وبالمد في لغة نجد فيكتب بالالف والسنة الى القصور  
زناوي واليه المردود زناوي بدا بالكلام عليه لكثرة وقوع سببه مع قطيعته بخلاف الزنا  
فانما لا تكثر كثرته والشرب وان كثر وليس حده بتلك القطيعة **قوله** وطى  
الرجل يشير الي انه صدر عن صنف لفاعله لانه حذف وعوض عنه التثنية ولا  
يترط ان يكون بايلاجه فلو كان مستقيما فادخلت ذكره في فرجهما لزمها الحد **قوله**  
**قوله** فخرج من الرجل يضيء على الصبي كانه فانية البيان وشرح الحجاج التبع  
ولو سلم خروجهم يرد على التقريب فلو كان المجنون فلو قال وطى مكلف لكان صوابا ومع ذلك  
لا بد ان يكون من سلم او ذبح ناطق طابع بباطنة شهاة بدارنا تحت ولاية اهل العدل وان  
لا يظهر به حب او ريق بعد اقرار به كذا قيل واجيب بان هذه شروط وهو زنا به على الخفية  
شربا في وليس من الرضا المسمي بالتي لم لان الزنا حرام في سائر الاديان حتى ان الحربي اذا دخل  
دار الاسلام واسلم ونفي وقال قلت انه حلال محبة ولا ينفقه وان كان فعله اول يوم  
دخوله فتح في قتل بغير الباء واسكانا اثر القبرية على الفرج لاختصاصه بالانسان ثم  
وسمة المراد الشبهة في المحل لان الفعل **قوله** فخرج وطى محنة او شرع بمرتب  
ان ظن حلا فتيه في المسائل الثلاث **قوله** عند الحاكم المراد به القاضي والامام لا ما في الحكم  
**قوله** بشهادة اربعة رجال ولو كان الزوج منهم بشرط ان لا يشهدا بها زنت بولده سواء كان  
قبل الدخول او بعده للثمة لانه بها دنه قبله بريد اسقاط المهر وبه اسقاط  
الثقة وحده لثلاثة دنه كذا في المحيط وان لا يكون قد فها لانه سعيه في دفع اللعان  
من لثمة دجرا لثلاثة كذا في الظهيرية واتحاد المجلس شرط لصحة الشهادة فلو جازا افراد جروا  
هذا الفرق بخلاف ما رجاء فزاد في نقد ومقتضى اليهود وقام الى القاضي واحد بعد واحد  
يقول واعلم ان في اشراط الاربعه تحقيق من اثار المندوب وعليه هذا فالاولى ترك الشهادة  
بالزنا وهي ان يكون هذا بالية الى من لم يفتده اما اذا وصل الحال الى اشاعته والتمسك  
به فيجب كون الشهادة اولية من شرها **قوله** بالزنا لو شهدا اثنان به واضر ان  
لا يقر به لا يحد ولا يحد اليهود ايضا بخلاف ما اذا كان الشاهد من الافراد واحد حيث

يحد الثلاثة شهدوا بالزنا ظهريه **قوله** لا ما لو طى والجماع لان لفظ الزنا  
هو الداله على فعل الحرام بخلاف الوطى والجماع وكلاهما لا ينفك عن لفظ الزنا  
لفظ الزنا فلو قالوا وطى بها حد ما لم تقبل **قوله** اي القاضي في تفسير الامام بالقاضي  
نظر لانه لا يلائم قوله ما تقاضى اها لم فلو قال او القاضي لكان ادنى **قوله** عن نهية  
اي ذاته وهو ادخال الفرج في الفرج لاحقية الشرعية بحد وطى وكلاهما **قوله** ر ح  
الثاني **قوله** فان بينوه هو وان لم يزدوا على قولهم زنا لا يحد ولا اليهود بخلاف  
ما لو وصفوه بغير صفة فانهم يحدون **قوله** وقالوا هو زيادة في بيان الكيفية احتياالا  
للدور **قوله** في المحلة بضم الميم وفتح الحاء **قوله** وعدلوا سرا هو ان يثبت القاضي ورقة  
فيها اسماهم واسما عائلتهم على وجه يتميز كل واحد منهم لمن يعرفه فيكتب تحت اسم هو  
عدل بقبول الشهادة **قوله** وجهرا هو ان يجمع بين العدل والشاهد فيقول هذا هو الذي  
عد لثمة فتح اي بالزنا اي بوجبه **قوله** كلما اقر رده الالف الرابعة فلا يردده كذا في ابيناح  
الاصلاح **قوله** لا يبال عن الزمان لعدم اعيان الفايده اذا التقادير لا يمنع الاثر بخلاف  
الشهادة **قوله** والاصح ما في المتن لزيادة في جواز انه زني في حال صباه **قوله** فان رج  
او وانكاره الاقرار رجوع خائفة وكذا هو به جاد **قوله** فلي سبيله لان الرجوع خير  
ممنال الصدق وكما كذب لم ينتجف الشهادة وكذا في حد الشرب والسرقه بخلاف حد  
الغذف والعصا **قوله** محضات يقال احصن الرجل فهو محصن بفتح العين في  
اسم الفاعل واسمب في الكلام فهو ب زوب اذا طال والفتح وهو سلق اذا كان عدما لارابع  
لغاية كلام العرب جوب **قوله** رحمه امر ولو قتله انسان او فقا عينه ولا شئ عليه ولو  
قتل الغضاوب العصاص في العمد والدية في الخطا كذا في المحيط وعين لاني انه  
لا يقتض من الا ينفى ان يعذر لا فيناته على الامام **قوله** سيد اليهودية  
ولو عصاة صغيرا لا يعذر كمن في الامام تحضره ثم الناس يحرم عن الظاهرية  
او ما نواولان الامناس القضاء الحد ود **قوله** نستط الرهم لان الاباد لالة  
الرجوع ولا يحدون لانه ليس قرحا في الرجوع **قوله** ثم الامام هو ليس  
ختمنا اذ حضوره غير لازم قاله ابن الكمال **قوله** ثم الناس حضورهم ليس



بشرط فكذا ربيهم فلو استنقوا لم يستقطبوا لعل ربيهم يستقطبوا لعل  
 المقصود الا ان يكون دارهم من فيكتفي بغيره **قول** ويبيد الامام لو مقر مقتضاه  
 انه لو استنق لم يحل للفقير ربحه وان امرهم لغوت شرطه **قول** بين المبرج وغير  
 الموم منكون **قول** وكل ذلك لا يفعل ولا يلفظ بمدودهم في معانيه لانه في النقي فجاز  
 بغيره ولو لم يقف لابس بربطه على سطوانه او على كاسية النهر ولما ارتفعت زما  
 تناسلتا في مدة التقدير على الارض والظواهر انه لا يجوز لما عن علي يضرب الرجل قاعا  
 والراة قاعدة **قول** ولا يجد عبده امر فلو فعله المولى هل سيقطع عن العبد امر عبده الامام  
 لمراره سطورا والظواهر انه لا يعبده لما من ان ركنه اقامة الامام او نائبه نهر والمولى ان  
 يوز عبده بالاجاع **قول** ويشرط بقا صفة المولى ولو بطل الاحصان با رتادها لمر  
 اسما لم يعد الا بالرضول بعد ولوزا بالحبوت او العفة يعود بالافاقرة وعند الرائي لا  
 يعود الا بالوطي بغيره **قول** ولعرب امر المراد به الحبس وعليه قوله فان وصارها  
 لوزيب وهو من داسكن للفتنة من نفيه الى اقليم اخر لانه بالنقي يعود من اكلها كان  
 وحل النقي في قطاع الطريق عليه **قول** صح اي جاز علي انه يقر بربا سائر ولا يخفى  
 بالزنا بل يجوز في كل جنسية كانه قوله حتى يبرأ لانه سزم زاهرا لا متلفا وهذا الايقام  
 المحرم في هذه الحدود لا في سنده البرد وضعف الحلقة يضرب بقدر ما يطيق زيل  
**قول** والحامل لا يتعدى حبس ان كان زناها ثابتا بالبينه زيل **قول** وعن اي جنسية  
 نوزله هذه الرواية جزم في التحار وهي من الحسن يمكن ويخرج منها انها لو كانت  
 مرضعا والولد لم يتفن ولي لم من يقوم به انما نوزل الى استغناء الولد بالطريق  
**باب الوطى الذي يوجب الحد والذبح لا يوجب** قد ركن  
 الزنا المريب للحد وهذا الباب لتفصيله ولما كان الخلو عن الشهوة مأخوذا في  
 لتفريغ منها لا يقتصر بشبهة بدا بيان الشهوة قال في البحر والاصل انه متى  
 ادعى شهوة بغير التراه او سقط الحد مجب ودعواه ولا يقطع بدعوى التراه الا  
 ان يسم الشهوة **قول** دسم هذه الوسم ايضا شهوة ذلك **قول** شهوة حكية اي شهوة حكم  
 السزم بخلاف قوله وهذا ايقام امره كراسم الانساراة الراجعة للشبهة لنا ولها بالا

الاستباه او لانها لا مذكر لها وانما يجب تمييز الموث عن المذكر حيث كان هناك مذكر  
**قول** كوطي انة ولده حديث انت وما لك لا بيك وكذا الجارية المبيعة والمجولة  
 مهر اذا وطىها البايع والزوج قبل التلم او بعده في القاسد والمتركة منه ومن غير  
 وانه عبدة الماذون المديون يحيط او كانه والى منها خيار للمتركة والبايع  
 والى هو اخته من الرضاع وجارية قبل الاستبراء والزوجة التي حرمت بمحض  
 وانه القينة قبل الاحراز او بعده **قول** وولد ولده وان سفل ابوان كان  
 ولده حيا وان لم يكن له ولاية مملك حاله حال قنار ابنه **قول** ومعتده الكفريات  
 لانها راجع عند بعض الصحابة ومنها الخلع اذا خلى عن المال **قول** ان ظن حله  
 سوا كان الرجل والمرأة فانه سيقطع المحرم عنها بحر ولو قال ان ادعى حله لكان اولي  
 لان العبرة لرعي الظن وان لم يحصل له الظن وهو ان يظن لذكر المهر العائد الى  
 الشهوة لاكتسابها التذكير من المضاف اليه **قول** في حق من اثبت عليه اية المحل بالحكمة  
 ادلم يعلم في عطفه با وعلى ما قبله قائل **قول** فلا يبر من الظن القائم به لا يحقق  
 الشهوة **قول** كعدة الثلاث كذا معتدة الباب على ما لا روم ولده التي اعتقها وهي في عدته  
 والمرضى يطا الموهوبة وسفير الرهن عنزلة المريق بحر **قول** كما اذا اطلقت امرأته فلا تاح  
 افا قاله حيا لانه اذا طلقها فلا قابلية روطي في العدة يكون من شهوة المحل كاقتربه  
 وهذه تلغز بها نيقا مطلقه ثلاث روطي في العدة وقال علمت حرمتا ولا يحده وهي ما وقو  
 الثلاث عليها بالكتابات **قول** وانه ابو يعقوب اراد بالاب والام الاصل فدخل امره حده  
 وحده وان عليا **قول** اي لا في الثانية وان ادعاه لان الفعل محض زنا في الثانية  
 وان سقط الحد لا مرجع اليه وهو اشباه الامر اليه ولم يتحقق به الاولي للشبهة في المحل  
 وهذا الاطلاق معتد بغير المطلقه ثلاثا لما من ولرمعتدة الثلاث ثبت للبر وعوة اذا  
 حات به لا قل من سنين وبدعوة ان لا كروكزايت وللمزوجة الا انه بحر **قول** وان ظن  
 حله لعدم البوطية في حاله ولا وانما لم يقطع به بالبرقة منهم لان القطع لعقل الحوز ولا ضرر  
 للاؤن بالرضول مائة روطي ومنها انه علم ان الزنا حرام لكنه ظن ان وطيه هذه ليست زنا  
 بحر مانع **قول** وحدث علي فزانه يعني في ليلة فظن خائنه **قول** وان قال النواطي لمرولو النواطي



اعني اذ بعد طول المحبة لا يخفى عليه امره الا اذا دعاها فاجابته اجنبية فقال انا امراتك  
او انا فلانة باسم زوجته لان الاخبار دليل سوي ولو جاث بولدت بسبه وان اجابته ولم  
يقبل ذلك بعد زيل **قوله** لا باجبية او تكن سقط احصائه فلا حد تأذنه زيل **قوله**  
وقيل لم يقبل وقيل لان خبر الواحد كاف ايضا في الاصل **قوله** وعليه مهرها لان الزنا  
في دار الاسلام لا يخلو عن حد او مهر وقد سقط الحد فوجب المهر الا في وطى جارية  
الا ب اذ اعلقت منه وادعى الب واما اذ وطى الباع المبيعة قبل التلي او وطى العبد  
سيدة او جارية السيد او تلح ضرب بالغة حرة بغير اذن ووطى طالعة او زني بها  
كذلك **قوله** ولا يجرم تكلمها شاملا للمهر سببا ورضاها ومهرية واما والي انه لو  
عقد على منكوبة الفيرا ومعتدته او مطلقة الثلاث او انه على حرة او تزوج بحرية  
او امة بلا اذن سيدها او تزوج العبد بلا اذن سيده او تزوج في عدة ووطىهن او  
جمع بين اخنتين في عدة فوطىها او الاخيرة لو كان متعاقبا فانه لا حد بالوطى وهو بالاشنا  
على الاظهر **قوله** ولكن يوجب عقوبة هي اسند ما يكون من المقر مرسا به وعليه  
المهر ايضا **قوله** ان علم بذلك اي يكونها محرما له وهو معتقد لحرقه الزنا اذ لو  
اعتقد الحل صار مرتدا او سبلا **قوله** وعندها وعند الحد بقولها اقر الفقه  
ابو الليث ورجحه في الواقع وفي الخلاصة وعليه الفتوى فانظر الى انساب  
محلا لعقد هذا العاقد والامام نظر الى انها محل في الجملة اي بالاسنة لعقد هذا العا  
قد محروم في صحيح الفتوى وري نقل قول الامام عن المعتبرات قال ان كان يقع قوله  
راخيار الفتوى عليه اولى **قوله** ولكن لعنه قال في الدرر ربحوا الاسراف بالنار  
وعدم الجدار والتكيس من مكان مرتفع ما يباع الاحبار وفي شرح المجمع هذا المحمول  
على السياسة وفي الحارث القدسي والمجدد اصح وفي الفقه لعنه روي حتى ينوب  
او يموت ولو اعداد اللواطة فتلوه الامام سياسة وفي الهنر عزيا للمعتمد  
بالامام يفهم ان القامى ليس له العلم بالسياسة وفي الجوهرية الاستمناح امر  
وفيه المقرير ولو امكن امره او امنه من العيب بذنه فانزل كره ولاش عليه

وفي الفقه ولا تكون اللواطة في المحبة على الصحيح وفي البحر حرمتها اشد من الزنا وفي  
المختار يكفر سحلا عند الجمهور **قوله** وعندها المصحيح قول الامام كما في تصحيح  
العتدوت واختلوا في الشهادة على اللواطة فعند الامام يكفر عدلان وعندها لا يبرأ من  
دفعه كالزنا سراج **قوله** ولا يجرى في الزواج اي بالبهمة الاصح عند اصحابنا جفان  
يقبل منه عدلان ولا يقبل منه شهادة الت **قوله** ولا يبرأ من دار الحرب او يبرأ الا اذا زنا  
في عسكر لا يبرأ ولا ية اقامه الحد زيل **قوله** ثم رجع وقال لحد اذا الاصل ان الحد و  
كلها نظام على المتامين والسائمة الا حد الشرب وعنده الامام لا يقيم عليه من الا حد  
الحد ومحمد يقول كذلك لان الرجل اصل والمرأة تبع والاستماع في الاصل استماع في  
السمع زيل **قوله** بمكلفه طارعه وانه لا يستطاع صانها بذلك لانه ليس نزيلا ولا مهر لها فلا  
صغيره وكبرة غير طارعة وانه حب تحي المهر زيل **قوله** بخلاف عكسه والفرق  
ان الرجل اصل والمرأة تابعة له راسخ في الحد حتى الاصل يوجب استماعه في التبع  
والعكس **قوله** ولا حد بالزنا عتاجره له لكن لعنه ان اشترى الثوب **قوله** للزنا  
نحو اشترى الثوب فزنا بها حد القاف لان العقد لم يصف الى المستوف بالوطى  
قال في الفقه والامع وجوب الحد في الكل كما يقول اراعي لانه لا تصور الا انتشار  
الالة وهو اية الطوعية ثم رجع وقال لا حد لان الحب المحل الى الفعل قائم ولا انتشار  
لاستلزام الطوعية اذ قد يكون طعا وقد يكون لزوج فتي يوجب من النائم **قوله**  
عنده الخ هذا اختلافا وعصر فتي زينه لم يكن لغیر السلطات من العزة مالا عكن  
دفعه وكانت في زينه الكل يتقلب ولا سيما في زماننا فنفقت بقولها **قوله** ولا حد  
بالزنا لان النافذ مشترك بينهما فانتفا موجب عن احدهما يورث شهدة في قول اخر  
لمرجح الاخر لم يجب المهر وان كانت هي المنكورة **قوله** اذا انكر الاخر كانت قال  
لمرطا اصلا او قال تزوجتها بحد او قال اشترتها ولو هرة **قوله** عبد المقر بالانكاح  
ولا حد المصدق لان المقدم بقره وحده لا يكفي **قوله** ولزنا بانه يقتل  
لا يقتل لانها لو اذهب عنها به لزمه قتلها وسقط الحد لان الملك يثبت في الحنة  
الحياء ولو عصبها لم يزل بها ثم عصبها ومن فيها لم يسقط ولو زني بغيره لم يزل

فمنها فلا حد  
عندها لم يزل  
بها



تكلم لا يستطع الحد بالانفاق ولو في حرة فمقتلها او جرحها او كسر فخذها حد انفاق او  
 لزوم الدية وبيان ما لو انقضاها في البيت **قوله** وقال ابو يوسف لا حد لان غير ضمان  
 القيمة بملك الامة وجه الظاهر ان هذا ضمان فمقتل فلا موجب الملك **قوله** يواخذ بالثقة  
 وبالاقرار لان حق استيفائها لمن له الحق والثقة انما هو لثقتك لا انه شرط **قوله** لا بالحد  
 لانه المكلف باقامته وتقدر اقامته على نفسه لان اقامته بظرف الحزب والذكالة ولا يفعل ذلك  
 بنفسه **قوله** وان احتج ارب المستوفى من الخليفة **باب الشك في الزنا**  
**الرجوع عنها** قد تقدم ان الزنا يثبت اما باكينة او بالقرار ثم ذكر هنا اسبابا ترد  
 بها الشهادة وهي عوارض على خلاف الاصل فباب ما جرحها **قوله** وان الاقرار المتقدمة  
 من ارب سب حد العذف لان فيه هو المبر وهو لا يستطع بالتقدم **قوله** لم يجد الشخص  
 واختلف في حد اليهود والظاهر عدمه **قوله** ومن السرقه لان التقدم لا يمنع وعمر  
 المال **قوله** وهذا اذا لم يكن الا بيقين البعد عن راي من المرحض وحرف الطريق **قوله**  
 بخلاف السرقة لان القيمة تقوت العرب وهي شرط في السرقة دون الزنا فان قلت ينبغي ان  
 لا حد في الزنا ايضا حتى يحصر الغيب لاحال ان يدعى النكاح فيكون سبعة قلت وعرب النكاح  
 شبهة الشبهة فلا يقدر **قوله** لم يقطع بل يجب الي ان يحق المروءة منه برهان **قوله** وان  
 شهد راي ذلك لا اذ لا يلزم من عدم معرفة اليهود المروءة ان يكون زنا بخلاف الاقرار لانه لا يقع  
 عليه من يري ويؤمن في الثانية لو قال اليهود بعد ثبوتهم لانهم فيها هي ولانه لا حد واحد منهما  
**قوله** في طوعها اما الاختلاف في طولها وقصرها وسنها وهو الهاء وناها فغير مانع **قوله**  
 كما لا حد بها اي بالشهادة المذكورة ولعل الظاهر ان يقال كما لا حد عليها **قوله** وقد عاهد الرجل  
 بنظر لانها تقدر على الزنا وغاية الامر ان اثنين يقران بزيادة هبة هي الكراهة ولان الزنا  
 فعل واحد يقوم بهما وقد اختلف في جابها فيكون ثلثا في حاشية ضرورة **قوله** اذا كان  
 في بيت واحد صوابه في عريته واحد كما في بعض النسخ **قوله** بان شهد اربعة الى اخره هذا  
 اذا قضاها بينات وقتا واحدا للثبوت بذكر احد بها ولا يعرف الصادق فتهاتر في يدي  
 اسفا قال لكان التوثيق بان يكونوا اربعة النعل في ذواته وانتهاه في اخره والمراد  
 بالبيت الصغير اما ان الكس كذا قاله الزيلعي والتوقيت في الحد شروع ولوله

متقدم  
 لا الحد  
 م

لها

لما روي الحد اصلا لا اعتل ان كل واحد منهم يشهد بغيره الذي يشهد به اصحابه  
**قوله** وهي بكر او رتقا او قرضا او علي فارجل وهو مجبوب **قوله** فقتل هو بكر اجمع  
 من شرط بل الواحدة تكتفي كناية عن التبرع عن الكافي **قوله** في الصور المذكورة لظهور  
 التذب في الاولى والثقة العدالة في الثانية واستماع الشهادة على الشهادة في الحدود  
 لما فيها من زيادة الشهة وسبب هذه الاصول فتدبرت من وجه ويرد شهادة الغني  
 في الثالثة قال الزيلعي هذا في الحدود واما في الاموال فتقتل ولو ردت شهادة الاصول  
 لم تقبل شهادة العزوة ولا الاصول لغيره ان ردت لشتمه مع الاهلية فان ردت  
 لعدمها تقتل لغير ثبوتها كاللعنة والاسلام **قوله** ولو كانوا اربا كلهم او بعضهم  
**قوله** حد اليهود لا يقرضه لان الزنا لا يثبت بشهادة هذا اذا طلب اليهود  
 عليه ذلك لانه حقه **قوله** فوجد احد من عبدا كذا لو وجد امر او كافرا **قوله**  
 وهذا عندنا في ح وقال لا يخل هذا الخلاف بعد قوله وارسل ضربته **قوله** وقال  
 ارسل الضرب على سبب المال **قوله** ومعرفة الارسل ان يقوم المجنود سببا من هذا الاثر  
 ويقوم به وهذا الاثر وينظر ما ينقص من القيمة فيؤخذ من الدية مثله محرم  
 ولو ضرب بنفسه اي ولو ضرب القاصي بنفسه والبار اية والضرب للولاء لان  
 النقول زيادة تهانة العبد واجمع كانه حواسن العصاة على الحامي كذا قاله  
 الحنف وفيه نظر لان ربا ذاه البائة النفس منقولة بض على ذلك في السبيل وشم  
 الالفة للاشموت وعبارته السبيل وينفرد ان اب النفس والعين محار جرحها  
 ببار اية انتهى وهذا يفيد ان زيادة تهانة اجمع غير منقولة **قوله** فان رجع  
 اخره فان رجع الثالث كان عليه ربع الدية ولو رجع اجمع اجمع من الدية افاضا  
**قوله** حد او عرفا له انما لزم الاول برجوع الثاني لانه وحد من المرحب  
 للحد والصنات وهو فذنه وانما اشع الوجوب لما في وهو يقر  
 من يتبرع بالخط فاذا زال المانع برجوع الثاني ظهر الوجوب **قوله** ومن  
 المذكور ان الزكاة ان يقول المربي ثم احراز سلك عدول اما لو اتفق على عدول  
 فلا مانع عليه ان ظهر واعيد انفا **قوله** وان رجع يهود الاحصان لا يقر



خلال الذنوب **قوله** اما لو ثبت الخ كذا لو قال افطت **قوله** كذا لو قتل من امر به حبه اي  
بعد التزكية فلو قتل قبل الامر او بعده قبل التزكية اتفق منه ولو قتل المأمور بقتله  
فما وجب العاصي ظهر السرور وسدا ولا لأن الاستيفاء لم يرد **قوله** وفي  
الاستقاة الخ وجهه ان القنا وقت القتل كانت محققا ورتبته **قوله** في حاله  
لأنه عمد والعواقل لا تقبل العمد **قوله** في ذلك سبب لان وجه بنفس القتل  
فيجب سببها **قوله** بنيت شهادتهم لانه يباح لهم للمحاجة كحال الشهادة والطيب  
وانتابة واختار **قوله** فشهد عليه رجل وامرأتان وكيفيته الشهادة ان يقول  
نزوج امرأة وجامعها او يامعها وكذا لو قالوا دخل بها خلافا لمجرد الدخول المضاف  
اليها بالجماع وافاد كلامه ان يقبل فيه الشهادة على التامع والشهادة بالجماع  
خبر **قوله** او ولد ان يقبل الزنا **قوله** حد الشرب  
احضره عن حد الزنا لانه اقبح واغلظ عقوبة وقرمه على حد الخذف ليثبت  
الجريمة في الشارب دون القاذف لاحتمال صدقه وتأخير حد السرقة لانه لصانه  
لا هو الالسابقة للنقوس **قوله** من شرب خمر امه التي من ما للعب اذا غلب وشرب  
وقذف بالزبد فان لم يقذف وليس خمر عنده فلا قالها ويقولها اخذ ابو حفص الكبير  
كذا في الثانية وفي البرهان وهو الاظهر ولو خلط بالما فان كان معلوما احد وان كان الما  
غاليا لا يجد الا اذا سكر خائفة ولم يترك علم الى واه والظاهر انه يجد سوا سكر او لا  
للتخاطب وفي الثانية لو قال اعلم بخبرها صدق وان كان غالبا لا يجد رين المسية لو قال اعلم بخبرها  
حد **قوله** المكلفين اي النا طقين فلا يجد احذر من المسية بخير الاغمي ولو قال ظننتها  
لبنها او لم اعلم انها حرة لان ما لو قال ظننتها بنيت لانه بعد الفلان يسأل المحرم في الزوق  
والراحية خائفة ويتبين من كلامه ما اذا شرب في الخ والنجالي الحرم فانه لا يجد لانه  
قد استخف ظهري **قوله** لانه الذي لا يجد في المسية الذي اذا سكر من المحرم قد عرف  
الاصح ولعله زاهو العذر للم في حد وقتد الاسلام لكن في ذناوي فارب المداينة الذي  
انه لا يجد اذا شرب الخمر وسكر منه وبها لو سرق الذي اوزنا فاسلم ان ثبت عليه بالزاد

او شهادة المسلمين حدوا فلا **قوله** ورجحما وجود في المداينة موجودة وهو الخ لانه لا يترج  
يؤثر سماعي واحاب في الهربان لذكر الخبر على معنى التمس اي وشتم رجحما موجودا استنت  
ولو اخر هذا الشرط عن السكر ان بان قال بعد قوله ولو يبيد واخذ وفتح ما شرب منه  
موجود لكان اول لانه لا يذنب وجود راحة الشرب الذي شربه حراما وبيد اسكر منه حرام  
وقول صاحب الهربا كفي بالسكر من استراط وجود الراحة لا استلزامه ذلك فيه نظر اذ لا يلزم من  
وجوده وجودها لاحتمال ان التها بالدواء في المحيط ذهاب الراحة بالعلاج لا يمنع اقامه الحد  
وشهد رجلان ووجد الخ فان شهد ان الشرب فقط امر الفاني باستنكاهه فان زالت بعد المسافة  
فلا بد ان يقولوا اخذناه ورجحما موجوده فيخ قال في الثانية لم يمسها لغيره عن المحرم ما في وكيف شرب  
ومني شرب شرب واحد شرب امه واستغنى الم عن ذلك بقوله ورجحما موجوده وتقرر محرم يكون  
طاعا **قوله** ان علم شربه طوعا بان شهد بذلك وان لم يشهد بذلك لا يقتل بحرق **قوله** وكذا في حال  
السكر لا يجد ظاهرا انه لا يجد في سكره لا يكتفي به لعدم فائدة بحرق **قوله** وانما اقتدنا بهذا  
بالتمس الخ لو ترك التقدير وعلم السيد لكان اولي لموافق قوله عند المنع به ما سكر كمن ترو  
تقليله حرام وهو خشناء في طلاق البرازية لو سكر من الاسرية للمنفقة من الجيوب الفصل  
التمار في زمان الزوم الحد امه **قوله** او اقترس كران يبيد الى ان اقراره بالحدود والخاصة غير  
جميع اما غير الخاصة كحد الخذف فيصح وعرف من هذان اقراره بحقوق العبد الخاصة والخاصة  
والاموال والطلاق والعتاق فيصح بالاولي ولهذا اوافق سرقة اخذ منه المال ولم يقطع وقال  
ان ارتداده غير صحيح قال في الحق هذا في الحكم اما فيما بينه وبين الله تعالى فان كان في الواقع فقد  
ان تكلم به واكر المعناه كفر والا لا امنه ولو اسلم قال الزلمي سفي ان يصح اسلامه كالكره وجز  
في المنع بانه لا يصح هذا اذا سكر من محرم فان سكر من مباح كالدوا او كان  
معتبرا او سكر ما تنصرفا عنه صحيح وفي الثانية لو زال عقله بالبيع وطلب لا يقع  
طلانه هو الصحيح سواء علم انه يبيع او لا قال في الحر وهذا يدل على ان البيع حلال  
والصحيح ما في الثانية ان السكر منه حرام واما البيع مباح وحرره في منع الفهار  
ان الكران من محرم كالصالح الا في بيع الرودة والافرار بالحدود والخاصة والافرار  
على كذا وثة وشروع الصفة او الصغير باقل من مهر النخل او بالكثر فانه لا ينفذ



والويل بالطلقات اذا سكر فطلق لم يقع والويل بالبيع اذا سكر فباع لم ينفذ واذا  
غضب من صاح وردد عليه وهو سكران لا يبرأ منه **قوله** وهو الذي يهدى المراد  
ان يكون غالب كلامه هذا بان كان ينفذ مقتضاه ليس سكران فسخ **قوله** واليه مال  
المراد المشايخ واختاروه للفتوى فسخ في الخائبة وتقولها افتراق **قوله** وهذا سكر  
بضم السين وسكون الكاف كذا السماع لا يفتحين وهو عصير الرطب اذا اشتد وسيل  
كل شراب سكران فيه قصور لانه يقتضي وجوب الحد بمجرد السرب وان كان قد  
فوجعا بما تقدم اول الباب من انه لا يجد من الالبسة الا بالسكر **قوله** حوا كان او غير اصابه  
اربعون ان كان حرا وعور وان كان عبدا **قوله** وفوق على بدنه ويتقى الوجه والراس  
والنزع **قوله** ونزع ثيابه الا المرأة فانه لا ينزع عنها الا الفرو والخشوف **قوله** وعن جرح  
قال في غايه البياض وهو الاصح عند عدم ورود النص بذلك قال ولا يجرد في حد القذف  
يعني اتفاقا لا الفرو والخشوف في الجرائد مجرد في التقدير **باب حد القذف** هو قوله  
مطلقا وسر عاسة المحسن الى الزنا صريحا او دلاله وهو من التباير باجماع الامة ولو في الخلوة  
نهر **قوله** بان شهد رجلان وباتهما القاض عن القذف ما هو وكيف هو الا اذا شهد انه قال  
له يانك ولو اختلفا في اللغة التي وقع بها القذف لم يطلب منها دهم ولو اختلفا في الزنا  
او لمكان حد في قول الامام نهر **قوله** فلو قذف ابي ولم يتم بينه على صدق قتالته فان  
اقامها لم يجد القاذف وكذا القذوف اب تقادم الب من الظهيرية **قوله** من صرح الزنا  
اب من اب لسان كان كافي البرهان ولو قال لرجل يانك فقال غيره صدقت حد المستدبر  
دون المصدق ولو قال له صدقت كما هو قلت فهو قاذف ولو قال لا حسنة زنت بي  
او جاز لا حد عليه لانه سبها الى المكين من البهايم ولو قال زنت بباقة اربعة او  
سبعة حد لان الميت زنت بباقة بذلك ولو قال لرجل زنت بباقة او بغير اربعة  
لا حد عليه لانه سبه لانيان البهيمة وان قال بامة او دار او ثوب فله الحد ولو قال  
لرجل يانك لا تجد خلافا للمحد ولو قال لامرأة يانك حدنا فاقوبه قتل من اذ حد القذف  
لا يجب مع البصر صريح بالزنا في بعض المايل لغريته ويجب في بعضها مع عدم البصر مثل  
**قوله** فيما تقدم صدقت كما قلت فحسب ربحا لخصط هذه المسألة بحر **قوله** حد بطلب

افا شرط طلبه مع ان حقه مغلوب والغالب فيه حقا اليه احتسالا للدر **قوله**  
كان من المقتدوف لعين ان كاف المقتدوف متينا كما سيأتي **قوله** يكون حرا او ذميا  
ان لا يكون مجبوا ولا اهن من ولا خشي سدا وان لا يكون المرأة رتقا ولا قرضا  
وان لا يكون المقتدوف ولدا ولا ولدا ولدا للقاذف وان يوجد الاحصان وقت  
الحد حتى لو ارتد سقط حتى القذف وان اسلم بعد ذلك فسخ واعلم ان حضور المقتدوف  
مجلس القذف غير شرط نص عليه في المفردات وقول النهر والاحصيا ولا مملوكا لانه  
فيه نظرا لان الحصن يصور منه الزنا والممارك لا حد بقذفه وان لم يكن ملكا  
للقاذف رتبة الاحصان بها وده رجل وامرأتين ولا عفيف القاذف انه لا يعلم  
ان المقتدوف محض بحر **قوله** عن الوطى الحرام في الملك كوطى زوجته وفيها وطى  
انه المجوسية واحذر بقوله في الملك من الوطى الحرام في غير الملك كوطى مشته  
ارنيك فاسد ووطى الجارية للتركه ووطى من هي محرمته عليه على التاميد بحر  
لت لا يملك ولزناه عن امه او فالت لا يملك وامك اولت بفلان وفلان  
بواه لا حد عليه مطلقا كما في النع والجمهورية الثانية يامرغ الزنا يا سخل الزنا يا سخل  
الزنا قذف ويأكل الزنا لا في الجوهرة كذا ولرحلال قذف **قوله** بان يخطي بفتح الميم  
يسعى في حاله العقب ان يعزبه لان السبه الى الاخلاف الدينية جعل شتافي  
العقب نهر **قوله** ويا ابن ما السما لانه يذكر في العرف القصد للدرج اربعتها مطا حود  
دينه ان حاله العقب تاتي ذلك وهو انه انما يترجمه بمجمله سائغ الجماعة  
والجماعة اما كونه نفييا موحيا للحد فلا نهر **قوله** اولت لعزف الى لزوم الحد فلا  
يتا في ما في السوط لوقالت بها اسمي عزز قال في النهر وعلى هذا الرتبة لعزف بيلة  
او ثقاه منها **قوله** فطلب الوالد كذا الام والجواب الاب وان علا دون اب الام بحر **قوله**  
او الولد وان عن العقب او صدق القاذف كان لمن يعي حقا المحضومة ولو قال  
حدك زان لا حد عليه للايهام لانه في احداه من هر كافر ولا يكون قاذفا ما لم  
يسئل نهر **قوله** وقال محمد ليس لولد البنت ان يعين في رواية ليس هو طاهر الزنا  
عنه نهر **قوله** ولما يفرع وان سفل **قوله** اباه اياه اصله ذكر ان كان ارا توفد حلت



اسمه وحديثه وان علت وكذا حده وان علا **قوله** نقذف اسم الحرة المحضنة المستتر  
فلو كان لها اب غيره او اب او حو به بك الطلب واسرار المع الى انما لا يطالبان لنقد  
فيها ايضا حروا اذا سقط الجذر من شتم وله لغز **قوله** مكان هذا المخذول  
اي الباز في نقد امه **قوله** لكان اولي لان اقزاد الصيرنيا سب او التي لاحد  
الشيئي وتثنيه تناسب الواو التي للجمع **قوله** وبطل يموت المقدوف لانه لا  
يموت لان القلب منه حق الله وقال ابو اليسر المقلب منه حتى العبد والظاهر الاول  
ويظهر والراد بالبطلان لغز استغانية لان الشرط خصوصية المقدوف وبوت  
فانت لا سقوط فلا يرد ان شيئا من المعنى لا سقط به عنانية وعلى هذا معنى قول  
المع لغزه بطل يموت نتاج **قوله** والمعنوي لا يبطل به لك ليس للامام ان يقفه لغز  
المعرب بل اذا عاد وطلب حد لان المعنوي كان لغوا في الشامل لا يجمع عفو المقدوف  
الا ان يقول لم يصح في اوكذب سبوي **قوله** وثأت في الجبل بالهمزة اطلقه وهو  
معتد بحال العصب ولو كان في حال الرمي لم يجد اتفاقا ولو قال على الجبل حد على الاوصية  
بالجبل لانه لو حذفه حد اتفاقا بالهمز وبالف لانه لو ان بالياء لكان حد اتفاقا ولو  
عن الصعود لانه لو لم ينعين به الصعود حد بالاجماع **قوله** وقال محمد والسافع لا يجد  
لان التمهيد للصود حقيقة وذكر الجبل بغيره ولنا انه سيجوز في القاضية لان من العرب  
من يهزج حرف اللين وحالة العصب لغيت ذلك **قوله** حد اعني بطلها ولا يتحقق  
فصاحبا وكذا الوضار بابوران ولا يتحققان لغوات الضرب ويبيد بالبادي لانه اظهر اطلاقا  
ما اذا تشا عا فانما يتحققان الا اذا كان في مجلس القاضي فيوزان **قوله** حدث ولا لكان  
والاصل ان الحديث اذا اجتمع وفي تقديم اخرها استعاط الاخر وجب تقديمه احتيا لا للحد  
فتقديم حد المراه يطل اللعان لانهما يصير محدودا في الغزف وتقدم اللعان لا سقط حد  
الغزف لانه يحرب على الملاعة ولقد اقول لها ما راسه ثبت الزانية في مائة الم في  
سقط اللعان **قوله** ثبت بل ولو قال انت ان ثبت حد الرجل فحد حاشه ولو  
قالت ثبت بك قبل ان تزوجك حدث وحدها لان كلاهما قد فاضل عن غيرها  
صدفته فيطل موجب حدفه ولم يصدر بها فوجب موجب قد نها **قوله** بطل الشك

لانه

ولانه ان اراد ما قبل النكاح حدث ولا لعان وان اراد ما بعد النكاح وسميته  
زنا مجازا وجب اللعان فلا يحسب بالشك **قوله** لم يرد ابو ولدها يعني فيه  
بلدا الغذف لاني كل البلاد حرة فكذا العمد من محمول الب لانه من لا يقر اب  
في سقط راسه ثم نبلا **قوله** لا عنت يولد لعني وقد نفي القامى بسبه واستمد  
منقطع الب عنه حتى لو ادعى الولد لعده فحد او لم يجد حتى مات او لعن ولم  
يقطع القامى بسب الولد حدقا ذنبا وكذا حد لو قامت بسبه على انه ادعاه وهو  
يتكرو ويثبت الب من الاب ويحد كحزوها عن صورة الزواني بحروف في غير مكانه  
من كل وجه ومن وجهه ولو فكرها ادني ملكه المحرم ابد اقامته التي هي لغز رضاعا  
**قوله** او مكاتبان من وفان قلت اذا اقره ثم مات يطل المحرقة تنأت  
هذه المسألة قلت تقرص فيما اذا اقره بعد موته بان قال لولده يا ابن الزاني الحني  
عن المصاريب افا و قوله عن وفانه لو مات عن غزو فاحد فاذنه بالاولي  
**قوله** لا يجد القاذف في الصور كلها اما الاوليان فلقيا ماماره الزنا واما الثالث  
والاربعة فلقوا العلة واما الخامسة فلصدف القاذف واما السادسة فلا خلاف  
العمامة في حرمة **قوله** وسلم بالجر عطف على واطي والمراد بالامر مطلق الحرم **قوله** عند  
اي حصة خلافا لما الخلاف مبني على انه صحيح عنده وفاسد عندها **قوله** يجب عليه  
سائر الحدود وادى وهذا حكم الذي عندهم **قوله** ومن قد افوزي لو لو فعل الكليات  
ذين وقدف وتو بحد لكل حده لا اختلاف المعصود ويلي **قوله** تحد اي بعد الفعل  
المكرر مكرور او شرب محد ثم زني او شرب ثانيا حده فاما خلاف ما اذا قدف  
رجلا محد ثم عاد فقد فنه ثانيا فانه لا يجد لان المعصود وهو اظها ركوب القاذف  
ودفع العار عن المتزود وحصل بالاول فلا حاجة الى الثاني **قوله** اي سيد اخل  
هو من الداخل في الحكم لا الب ومن مروع الداخل ما لو قدف واحدا فحد الاسوطا  
لم قدف اخر في المجلس فانه يتم الاول ولو قدف وهو عيب فاعتقت لم قدف  
اخر فطالبه الاول احد اربعين وان طلبه الثاني كماله الثمانون لوقوع الاصل  
لما زيلي فكل اقر بالزنا والسرقه والنقد وفقا لعين سيد الامام بالفتا





في العين ويحبه فاذا برى حده للعدو لانه مستوجب العذر والارحاح  
حقه فقدم ثم هو محترق شارب احد الزنا وان ساعد السرقة وجعل حد الشرب  
اخرها الصفة فان كان محصنا اقتصر منه في العين ثم بعد حد الغد برحمته لان  
حد السرقة والشرب محض حق الله ومن احبقت الحد ودحت الله فالحكم ومنها قتل  
بقتل قتل وترك ما سوب ذلك **فصل في القوم** لما فرغ من الزواجر العذرة شرع  
في غير العذرة واخرها الصفة **قوله** هو التاديب وبقية كل حال مباشرة المصحة و  
اما بعد هذا وليس ذلك لغیر الحاكم والزوج والمولى ثوب وفي الفتح وما كان حق العبد لتوقفه  
على الدعوى لا يقتضيه الا الحاكم او من حكمه فيه انتهى **قوله** قد يكون بالحبس او قد يكون  
بالغنى وباجراج الفاسق من داره وبجربتها وبكسر دنات الحرم وان لمحوها وبالحجر  
على بيت المقدس من شرح الوهابية وقد يكون بالقتل فقد سئل العبد وان عمن وجه  
رجلا مع امرأه اعلى له قتله قال ان كان يعلم انه ينزجر بالهياج والضرب بما دون السكك  
لا يقتله وان علم انه لا ينزجر الا بالقتل قتله وان طأ وعنه المرأة فليها ايضا ان يلاقي  
في المرأة بين الزوج والمجرم والاجنبية كما حققه في النهر والغلام والمرأة كانه شرح الوهابية  
وفي المختار الاصل ان كل شخص رابى على ان يلاقي ان يحل له قتله وانما لا يمنع خوفه ان  
ان لا يصدق انه ذنب وعلى هذا القياس المكابر وقطاع الطريق وماحب الملك وجميع  
الظلة والاعونة والسعاة يباح قتل الكل ونياب قاتلهم واقبى الناصي بوجود قتل  
كل مود **قوله** بالصفحة ذكر ابو اليسر والبرحى انه لا يباح القوم بالصفحة لانه اعلى ملك  
من الاستخفاف منضمان عنه اهل القبلة خرج عن المجتبى والصفحة والضرب على الفقهاء **قوله**  
فيمسكه عن صاحبه مدة لينزجر ثم يعيده اليه **قوله** كالدعوات جمع دهقات واصله  
دهاقين حذف يا فعاليل دعوى عنها الفاعل المصباح الدهقان معرب بطلاق على ريب  
القربة وعلى التاجر وعلى من له مال وعنار وداله كسوره وفي لفظة تم والجمع دهاقين  
انتهى **قوله** الاعلام فقط فتدعه في النهاية بان يكون مع النظر بوجه عبوس امه ولا  
يحيى ان هذا مع ملاحظة الب ولا بد وان يكون مما يبلغ به ادنى الحد كما اذا اصاب  
من اجنبية غير الجماع شربا في يعنى اذا كان الب مما يبلغ ادنى الحد فلا يكون كذلك

بل

بل يعززه بما فوقه لا بالمرتب كما قال صاحب النهر فانه افراط محوي **قوله** بان يقول  
بلفظ لا يعززه هذا عن الاول بحصوله بعد اجتماع القاص من غير سبق طلبه والايح  
هذا الاول وعلى ما في البدائع القيوطا يعززه بقوله تعزير اشراف الاسراف بالاعلام  
المجرد وهو ان يعز القاصي امية اليه فيقول بلفظ انك تقتل كذا وكذا او تعزير  
الاشراف بالاعلام والجراحي بيت الفاني والخطاب بالمرأحة **قوله** كما لسوقه على  
وزن عرفة قال في الصالح وقوله صرح رجل بسوقه لب المراد منه من الاسراف كما لفظ  
العامة بل السوق عند العرب خلاف الملك وبطلف السوقه على الواحد والمثنى  
والجمع وربما حقت على سوق كعرفة وعرف انتهى لكن المراد بالسوقه هنا ما تعارفه  
العامة **قوله** او قد يسمي او ذميا كما في الفتح وفي القصة قال ليهودى او مجوسى  
يا كافرا ان شق عليه قال في البحر ومقتضاه انه تعزير قال في النهر وفيه نظر  
**قوله** بيا فاسق فيه اطلاق الغدق على الستم وهو محار شرع وان كان حقيقة  
لعوبة اذ هو الرجب لغة **قوله** وهو ليس بفاسق بغير اليه انه انما يعزير بسببه  
الالفاظ اذ اليه يكون المغول له مضافا بها فان كان لا يعزير لانه صادق في القصة  
قاله بيا فاسق واراد ان يثبته بالبينة لم يقبل لانها سبها في على الحرج المجرد  
ولو قال يا زانية واراد ان يثبته لقبول لشوب الحديث امه وهذا اذا لم يسيوا  
سب فسقة فان سبوه بما فيه حق الله او للعبد يقبل وكذا في جرح الشاهد وبسب  
ان ياله الفاني عن سب فسقة فان سب سببا شرعيا ليقبل احسنه وعناقها  
وخلوته بها طلب بينة لعززه ولو قال هو ترك الاستغال بالعلم سب الفاني المشوم  
مما يح عليه بقله من الفوايف فان لم يعرفها ثبت فسقه والتدليس بغير  
او الاضار كانت او فلان فاسق كذلك وهذا اذا لم يخرج ذلك يخرج الدعوى لما في القصة  
او على رجل عن الفاني سرقة ومخرج من انبائها لا يعزير انتهى **قوله** وما كافر  
منه ايما اليه انه لا يكفر وهو الامم ولو احابه بقوله لسك كفر خلاصه وفي النسخا  
لا يعزير بقوله يا كافرا ما لم يقل يا كافر لانه سمى المومنين كافرا بالطاعة فمكرو  
مكلا انتهى وبوجه خلاصه حالة الب فكذا اطلقه في المعزاية وغيرها شربا الى



**قوله** يا سائق دسوم من يظهر الايمان ويظهر الكفر وكذا الزندق **قوله** يا ديوت بالمثل  
في المصباح ذات السمي دسوم من يظهر الايمان ويظهر الكفر وكذا الزندق **قوله** يا ديوت بالمثل  
ومنه اشتقاق الديوت **قوله** يا تحنت بنق الثوب اما بكسر هاء فمرادف اللوامي **قوله**  
يا ابن الحجة بضم القاف وسكون الحاء المهملة اي الفاهرة حموي من القباب وهو السعال كانت  
الزانية من العرب اذا مر بها الرجل سعلت لتقيف منها حاجة فسميت الزانية بحجة لهذا  
ظهيره وانما لم يجب حد القذف به لانه انما يجب اذا قذفه بغير تزنا او ما في حقه بان يدل  
عليه اللفظ اقتضا كما مر في قوله ليت بائس اريت بائس فلان في غضب ولفظ حجة لم يرفع  
لعمري الزانية بل استعمل فيه بعد وضعه لعمري اخر كما مر ولا يدل عليه اقتضا ايضا **قوله**  
ومرغ في المصبرات بوجوب الحديث يا ابن الحجة قال في الخ بعد نقله وهو ظاهر انتهى لكنه  
صعيف لمخالفة لعامة الكتب وفي كلام المص اعيالى انه لو شتم امه عز بقوله يا حبة نهر  
يا قزبان مصر قزبان مرادف ديوت **قوله** يا حرام زادة هو المثل من الوط  
الحرام وهو اعم من الزنا كالوطي حاله الحيف وفي العرف لا يراد الا اول الزنا وكثير ما يراد  
به الحبس الليم وفي المتنازع قال ابو الفضل حجة بقوله حرام زادة هو **قوله** عز لانه اذا  
والحق به الشين والاصل ان كل من ارتكب معصية ليس فيها حد مقدر بغير راسخه وفيها من  
اذا بغيره بقول او فعل ولو بغير العين بغير راسخه بعد الا اذا كان الذنب ظاهرا كياكل  
كما يات ومنها عن الشاذخانية وبغير راسخه الورد البارد كقوله يا حبة نهر **قوله**  
جواب من اي بالخاف وغيره على احد الاقوال الثلاثة فاني انا حجة الشرط فانه اذا  
مجموع المحللين واصحابها الثاني **قوله** النفا الزم يعلم بجورها ويرمي اقوال فيكون مرادفا  
للدبوت وقد تقدم انه يوجب القزير وفي الجرمين المخرى بالنفا بالالمودة والثالث  
المحبة للحدود المأبوت وقال ينبغي ان يجب فيه المقرير ايضا لانه بمعنى ما يقتضيه  
وقد مر في الظهيرية بوجوب القزير فيه لانه الحد الشين به انتهى الا ان حنر ووجه  
عدم القزير بان به من شتم العوام ولا يقصد به معناه **قوله** يا ولد الحرام يعني  
القزير لانه في العرف بمعنى يا ولد الزنا ولم يجب حد القذف لانه ليس بصريح وقد لفت  
به الشين وقد ابدل في نفع القزير بيا ولما حمار وهو ظاهر **قوله** يا ناكس بانكوس النكس  
الرجل الضعيف والمثلوس المقلوب وكانه دعا عليه **قوله** يا قحكه سكون الحامس

يفتحك

يفتحك عليه الناس اما بفتحها فهو من يفتحك على الناس وكذا يا سحر واختر زينة الفانية  
المقزير هو المقلوب له فقيها او علويا **قوله** وشيل في عونا هو فتحصل لانه اقوال المذهب  
وهو ظاهر الرواية لا يغير مطلقا ونحو المند وان يغير مطلقا والمفضل فمع **قوله** تفر  
وللا تون لقوله صلى الله عليه وسلم من بلغ حدايه غير حد يهون المعتز به وهذا الرقوع يهون  
فتنقص عنه سوط **قوله** منه رستين وهو ظاهر الرواية عنه اعبا ربا قل حد رد الاخر اهر  
والنقص عنها انور من على كرم الله وجهه هذا في الحرام في القدر في كرم الله وجهه  
وللا تون لان حده اربعون فتقف منه عنه كما في سراج **قوله** سعة رستين في الت  
رخاينة وهو الاصح وفي الحواشي القزير الكثرة في الحرفة وسبعون سوطا وبه نأخذ **قوله**  
يقرب الممر ثم يريم من حد الزنا ان يكون فيه اكثر الجلدات وتقريبه من حد القذف ان  
يكون فيه اقل الجلدات غايه والمراد جلدات المقرير لا جلدات الحدف عليه في فقه اليد  
**قوله** واستدل ضرب المقرير لانه خفيف عذرا فلا يخفف وصفا قال العلامة قاسم يوحنا  
يؤخذ من التعليل ان هذا مما اذا عرر بماد من اكثره الاستسقاء وللا تون من استدر  
الضرب بوث ثمانية حكما فضلا عن اربعين مع تنقيص واحد مع الاستدراج فيفرق  
المهر الذي لا حله نقص امه **قوله** وقيل جمع الاسواطه هذا محمول على ما اذا عرزا و  
القزير وما مثله على اذ بلغ به اقصاه خوفا من افساد العضويان اصاب من الاجنبية  
كلهم غير الجماع او اخذ السارق بعد جمع المشاع قبل الاخراج **قوله** نهر حد الزنا  
لنظم جنائنه **قوله** نهر حد الشرب لان جنائنه معطوع بها بالمشاهدة **قوله** نهر حد  
اي باطل **قوله** بخلاف الزوج هو الفرق ان ضرب الزوج مباح فيتعذر بشرط السلامة  
المزوجة الطرف والحد ما سوره فلا يتقيد بالسلامة كما لو ضاد واور وما بالجماع امراته  
نساء او افضاها فانه لا يضمن عذرا في ح واي يوسف مع انه مباح و احب بانه  
من المهرين كذا الجماع فلو وجبت الدية لوجب ضمانان لمعزوت واحد **قوله** اذا فر  
روجه سائل للمعذرة وقد شاع ان للولي ضرب الصغير على الصلاة اذا بلغ سبعا  
يشترط ان يكون الزوج كذلك وفي الفتية ان له ان يكره وكره على تعلم القرآن والآداب  
والعلم لان ذلك فرض على الوالدين وفي الحيتي والمغز لا يمنع وجوب القزير الا اذا



فقال له **قوله** لترك الزينة الشرعية وكانت تادق عليها **قوله** وترك الاجابة له ودر طاهرة  
طاهرة عن الحجب والتفاس والحزج من البث اذا لم يكن ما ذوق فيه شرعا تنبى له  
الحزج من صور على الاربعه بل له تقريه عما في مضاهات ذلك ما لم يثبت جازييا  
لحقها ولم تنقطع بوعظه او ضربت ولده الصغير عند كايه او شتمته او منقت سبابه  
او كلفه ليمها احبب او كسفت وجهها لغير محرم واعطت مالم تجر العادة به بغير اذنه والفا  
بطا كل معصية لبي منها حد مقدور للزوج والمولي البتير وليس منه ما لو طلب تفق  
وكسرها والحد لا لصاحب الحق تعالى **كتاب السرقة** بفتح السين  
وكسر الراء وكذا كان مع فتح السين وكسرها وهي قسمان صغرى وكبرى بد ابيان الفوق  
تكره وتومها وهي لغة اخذ الشيء ففادته السرقة سرقة مجاز كايه الغزير وركبها  
الاخذ وسرها عيار الحرمة والضم ان اخذ الشيء من الغير حفته بغير حق نصيا بالماكان اولا  
وباعبار القطع ما ذكره لم يها فوام النفوس التي قوم الشيء بالفتح والكسر عمادة الذي يقيم  
سباع ثم حد السرقة بغير قدوم حد السرقة ومبه ان لم يبق من الحد وسمى حتى يقدم عليه والحد  
وح فالصواب ان يقال سرقة كسر السرقة **قوله** اخذ معلق له لا بد ان يكون ناطقا بغير اذنه  
يتبع اخذ سر الحوز ان يدعي شبهة لو كان ناطقا ولا المحل له بل حال غيره **قوله** خفية  
خرج به الاخذ مغالبة او مضيا فلا قطع به ثم ان كانت بفار العتير الحفية ابرار انما  
وان كانت ليلا العتير ابرار فقط اذ غالب السرقة فيه بصير مغالبة لانه قل ما في السرقة  
والاخذ بالكلية ومن ثم قلنا لو كان صاحب الدار يعلم دخولته والنص لا يعلم كونه بها او يعلم  
العلم وصاحب الدار لا يعلم دخولته او كان لا يعلم ان قطع ولو علم لا يقطع كذا في الفقه **قوله**  
**قوله** ورام الحد لا يقطع اليد في اقل من عشرة دراهم ولا بد ان تكون مقبوضة بالاحذ  
فلوسف ثوبا فتمية اقل من عشرة دراهم وعلى طرفه دينار ودرام ضرورية لم يقطع الا اذا  
كان وعالها وان تكون ظاهرة الاخراج فلو اتيه ونيار من الحزن وخرج لم يقطع ولا يقطع  
لغوطه بل يصح شلته في الحال وان يخرجها بمرة واحدة فلو اخرج بعضا لم يدخل  
واخرج باقية لم يقطع وان يكون الاخر من ذب يد محكي فلا يقطع السارق من السابق

عنه

وان يكون في دار العدل فلا يقطع بالسرقة فيه دار الحرب او البوت ولا يشترط ان يكون المالك  
واحد ان يقطع بعينه ورام لغيره من حزن **قوله** مضروبة لفت كذا هم كذا كسر  
اذا لم يرام اسم المضروبة فقط مغرب **قوله** وما يبلغ مائة او تقدر العترة يوم السرقة  
ويوم القطع بتقويم عدلين فان نقصت مائة يوم القطع عن عشرة لم يقطع الا ان يكون  
النقص لعيب حدث او لغوات بعض العترة **قوله** لم يقطع من ابي ج وزفر الا ان  
تكون كثيرة تبلغ قيمتها نصف ما بين الحيا **قوله** ان اقترط اعيان اقترى مكرها فاقترار  
باطل وبعض المتأخرين يفتي بصحة وفي التحسين لا يفتي بعقوبة السارق لانه هو ك  
والرجوع عن الاقرار مقبول في حد الحد لا المال وهو ربه ولزم من فوزه رجوع فلا يشع  
**قوله** ادهم رجلان منه بالحصص على انه لا يقطع بالثبوت وان من المال وحي من القاتل  
ان يالهم عن كيفية ما هتبه الا انها تطلق على استراة السبع وزمانها ومكانها وقت  
السوق منهوب الى المعرف من الكلا الزمان لما سر من ان التقادم لا يمنع الاقرار من سر  
ولما دل ان يتولى ر عنه ايضا فحوز ان يكون السرقة في طباه فلا يحذر حموي  
**قوله** ولو حيا او سوا اخر حيا منه من الحزن او غيره في فوزه او خرج هو بعد هدم  
في فوزه ولو فقه صغرى او محبوت او معنوه او دحم محرم لم يقطع احد **قوله** غيب  
اي لم يحجر العادة باحراره ولم تدخله صنعة لما سار **قوله** او ما لم يمتل صوابه  
سجيا او عملوا او دجاها او حاسا استثنى في الظهريه من الطير الرجاء فاوجب القطع  
فيه **قوله** وصيده عيون السابل سرقت حبلود السباع المربعة لا يقطع فان حصلت بصل  
او ساطا يقطع لانه اخذت اسما اخر **قوله** وزرنيح بكر الرا الحمة طين اصفر  
ليل ينفى ان يقطع به لانه يحرز ويصان به وكالين العطارين حموي **قوله** او  
على شجر ولو حكر راجا بط لهدم كالا لاجاز به **قوله** لانه الذي حصدوا اخر يقطع  
منه فبيرة باليسوط لغير ايام القحط اما لو رقت فيها لم يقطع لا يقطع فيما تبارع اليه  
الف او ويرجى باحائه دارا برهان **قوله** واسريرة مطربة يار الى القطع برة  
الطوبى به صرح الكمال **قوله** ومكف ولو حصل لان المقصود مائة والحكمة تالفة **قوله**  
وباب سجد الاول وباب مركب لانه لا قطع في الابواب مطلقا لعدم الاقرار فيها لكنه

Co

sity



لو اعتاد سرقة ابواب المساجد بولغ في تقصيره وجبر حتى يتوب حقا قال فخر الاسلام بن  
**قوله** ولا قطع محتاج المسجد بخصه وقتا وبكاهل عدم الحرز وكذا اسرار الكعبة فتح  
وسطه بغير الشين محبة ومصلحة ونرد بفتح الموت ولو كان من ذهب لتناول السارق الكسر  
تراجعت المنكر ولو سرقوا لهم عليها تمثال قطع لانه انما اعد للمول حروب **قوله** وصير حركات  
الحرس بمال وما عليه تبع له **قوله** والخلاف في الصبي الامانة المحيطة ولا يقطع اجماعا لانه خارج  
لا سرقة **قوله** وعبد كبير ولو نجا او عجزنا او اجمعا لانه ليس بسرقة بل ما غلب ادخل  
والنفوذة هي حقة في اليد واخذ كالسحر يرب الشين بغير ما هو عليه قاصوس **قوله**  
لان ما فيها لا يقصد قال في النهر ينبغي ان لا يقطع في دفاتر مساجد الاوقات لان المقصود  
علم ما فيها من جهات ونقود وردت تتركمت **قوله** وكلب ولو كلب حديد او ماسية  
بسرقة **قوله** ومنه ولو عليه طوق من ذهب علم السارق به تنوير لانه يقع **قوله** وقد  
يفتح المال وضما كذا الا ان الله اصاب على قولها وهو المفتي به من انه لا قيمة لها بل  
انه لا ضمان على تلفها فظاهر واما على قوله الامام فلان اخذها تارة لا كسر فبما في  
المنكر **قوله** اما طبل الغزاة احرار الامم فيه عدم القطع وفي الولوات الجنية وهو المختار  
لان صلاحه لله وصار شبهة **قوله** ويربط بفتح الموهدين وهو العود والاصح انه  
لا يقطع صح ابن الملك شرح الجمع ان الناس يقطع سوا كان القبر في بيت تقول او  
في الصخر او الخلاف انما هو في سرقة الكفن المسنون واما اذا اسرف الزائد على القدر  
المسنون او سلبا اخر وضع معه في القبر فلا يقطع الفا او سرق ما لا اخر من التناول  
زيادة القبر وكذا السرقة من بيت فيه الميت لتناول تجهيزه وللاون بدفوله عادة  
ولو اعتاد قطع سياسة زيلعي ومار عامة ومار وقت عدم المالك بحر وفي السراج  
لو اوصى له ببيت منقوت قبل موت الموصي قطع وان بعد الموت وقبل القول لا يقطع ان  
سوا كان الموصي به مغزا للثوب او لا لثوب ماله **قوله** او مال مشترك لان بنو  
ملكه في بعضه شبهة **قوله** وشرا دينه لانه استيفاء حقة ولو سرق من غير ابيه او  
ولده الكبير او كاتبه او عبده المأخوذ من المديون قطع الا ان سرق من غير  
ابنه الصغير ولو سرق العبد او المالك من عترم المولى يقطع **قوله** يقطع قياسا

لانه

لانه لا يباح له اخذه ونصار كاخذه من غيره **قوله** ولا يقطع احتشالات  
الدين ثابت والتأجيل لتأخير الطالب **قوله** اذا سرقت زيادة الى اخره  
لانه بمقدار حقه بغير شريك فيه فيغير شبهة **قوله** وان سرقت من خلاف  
جنبه يقطع الا اذا قال اخذته رهنا بديني فلا يقطع زيلعي **قوله**  
وفن الي يوسف انه لا يقطع لانه اخذه عند بعض العبيد كاسري  
يل والثاني عن حقه او رهنا به قلنا هذا قول لم يستدل به دليل  
ظاهر فلا يعتبر **قوله** والصحيح انه لا يقطع لان التقديس جنس واحد  
حكماء وان كان للقاضي ان يقضي به دينه بغير رضی الطالب وبغير  
احد مما الى الاخر في الركاة زيلعي **قوله** ولا يقطع فيه الى اخره لان  
القطع اوجب سفر طعمة المحل وبالرد الى المالك وان عادت حقيقة  
العصمة لكن بقيت شبهة السقوط **قوله** ويقطع سرقة الساج اولان هذه  
الاشياء من اموال والفسها ولم يذكر العاج لانه لا قطع فيه كما في الا  
ختيار ما لم يحدث فيه صنعه ولا قطع في الزجاج لانه لا يرعب في شتاع  
الكسر **قوله** والقنات بالكسر جمع قناه حطب الرماح والقه منقلبه من وام  
والابوس بفتح الباء من اجتماع الساكنين حموب **قوله** والا والي لانها بالصفة  
التحقت بالاموال بنفسه **قوله** اذا كان حقيقا لان النقيض لا يرعب في سرقة  
بحر **قوله** في الحرز **قوله** وهو الموضع او عبارة النهر وشرعا ما يحفظ فيه  
المال عادة كالدار وان لم يكن لها باب او كان وهو مفتوح لان النبال قصير  
الحرز والحانوت والحمة والسحب بنفسه **قوله** لا يرصاع قال الزيلعي لا حاجة  
الي اخراجه لانه لم يدخل في ذب الرم المحرم واجاب العيني بجوار ان يكون  
رهما من الميت وبحرمان الرصاع يحتاج الي اخراجه انتهى وذلك بان العلم  
الذي هو اخوه رضاها **قوله** لم يقطع لعدم الحرز **قوله** وروحة لسوقه بينهما  
في الاموال عادة ودلالة هداية ولو في عدة البابين وكذا لا يقطع في سرقة من



اجنبية ثم من وجهها بعد القضا بالقطع او قبله كما في الفتح والبيان وكذا لو سرق  
منه ثم تزوجته يكون هذا **قوله** لم يقطع مطلقا الاطلاق مقابلة مانع  
مالك **قوله** ومن سرق من سيده سوا كان السارق قنا او مدبرا او مكاتب او ما  
ذونا او معتقه المبيع او كانت ام ولد بشر لا ياب او زوجة سيده قال في المجموع  
في هذا ملحق بالمولى حتى لا يقطع في سرقة لا يقطع فيها المولى كالسرقة من اقارب المولى وغيره  
لانه ما دون له بالدخول في بترت هو لا انتهى **قوله** ومن مكاتبه ينبغي ان يكون هذا مكاتب المكاتب  
شربلا **قوله** ومن ختمه هو زوج البيت وقيل زوج كل قديمهم محرم من امراته لعدم الحر  
**قوله** ومن مضمرا ان لم ينف فيه لانه مباح الاصل بفار منه **قوله** وبسبب اذن في  
دخوله ولو اذن لمخوف دخل غيرهم وسرق ينبغي ان يقطع **قوله** اذا اخذ بها  
المراد وقت اذن بالدخول فيه ولولا ولا واعلم انه لا يقبض الحرز بالمحافظة  
وجود الحرز بالمكان لانه اقوي فلا يقبض المحافظة في الحمام لانه حرز يقبض  
في المسجد لانه ليس بحرز وبه يفتي در عن السهمي وحرز كل شيء يقبض بحرز  
مثله حتى لو سرق تولوه من اصطبل لا يقطع بخلاف الدابة وذكر الكرمي ان  
حرز النوع فهو حرز لانواع كلها قال آكر حنفي هذا هو المزهب والفتاش  
الذي يهوى لقلب الباب ما يفتح اذا نسي حائطا او باب دار وليس به احد  
لم يقطع وان كان منها احد من اهله وهو لا يعلم قطع نزل لا يقطع القفان وهو  
الذي يقطع الدراهم لئلا ينظر اليها فباخذ منها وصاحبها لا يعلم نزل او من غير الحرز  
يرهم ان المسجد حرز وليس كذلك الا ان يحمل من عطف العام على الخاص لكن  
يرد عليه ان عطف العام على الخاص شرط الواو **قوله** وربه عنده قايما  
او يقطعان في الاصح لان النابير عند مناعه بعد محافظا لا يصحار لفظا  
لا يقبض به المودع والمستقر **قوله** والمراو بالرب المحافظة مالكا كان  
اولا وانما قال والمراد هو لان حقيقة الرب المالك لا المحافظة **قوله** وان  
سرق مبيع في اطلقه بمنزل ما اذا سرق من البيت الذي اصابه فيه او من

بحكم منعه من  
كل شيء رهم محرم

غيره

غيره من تلك الدار التي اذن له في دخولها وهو يقفل او في صندوق يقفل  
فتح **قوله** ولم يخرج من الدار لان الدار كلها حرز واحد ولا بد من الاخراج  
ليقتضيه هذا الحرز ولهذا خلاف الحرز بالمحافظة لانه يقطع كما اخذه لذرار  
المالك بمحذ الاخذ فيتم يجب بوجهها فتح وتبدي السرقة لانه في العقب يجب  
النظر وان لم يخرج منه لانه يجب مع الشهادة **قوله** وان اخرج من حجرة في  
صدر الدار اراد الكسرة التي لها حجر ومنازل له وفي كل حجرة مقصورة اي مكان يقف  
به عن الانتفاع تصحب الدار وانما ينتفعون به انتفاع السكة فيكون الاخراج  
اليه كالاخراج الي السكة فيقطع ويغيب وبه تغاير للمالة ما قبلها **قوله** او اعار من  
اهل الحجرة اخذ هذه الدار الكسرة فلو صغيرة لا ينبغي له ان يقطع عن الانتفاع بصحتها  
فلا يقطع السكة فيها ولا الماذون بالدخول فيها اذا سرق من بعد مقاصرها زيلو تقار  
اعار العرس في العدو اذا اسرع فيه اي سرق سبعا لسبعة **قوله** فدخل والقيت  
هذا اذا رماه بحيث يراه فان رماه بحيث لا يراه لا يقطع وان اخذه لانه حوله مستهلكا  
على هذه الصفة قبل خروجه بدليل وجوب الضمان عليه سراج **قوله** لم اخذه فلوليه باخذ  
ار اخذه غير مضاعا لاسا دقا **قوله** فسا فقه كذا الوعلت رسته في عتق كلب وخرجه  
بخلاف مالوم لانه في عتق طائر قاله في منزله فانه لا يقطع واقبل في مال ووضع  
في ما اخرج به بقوة جريه والاصح انه يقطع لانه اخرج به سبب ويشكل عليه سالة الطائر  
ولذا يحزم الحراري بانه لا يقطع ولم يحكم غيره ولا شك انه لو اخرج به سبب ترك نصف الما  
قطع **قوله** فلا قال في صورة الف الف لان الفاعل موجب للنظم فكذا الاخذ من  
سكة ذلنا الذي حمله فبنا ده السرقة لسقط الاخراج من المنافع او يتفرع للقتال او  
الفرار ولم يقتصر من بد صغيرة فاعين الكل فعلا واحدا **قوله** وان تناول اخر  
له ولو وضعه في النفق لم يخرج واخذه فالصحيح انه لا يقطع فتح **قوله** او اخرج به  
واخذ لقوله من لا يقطع على السارق الطرقي وقضيه بهذا **قوله** مرة في حرقه شر  
با الدراهم والمراد هنا بنفس الكرم المدود منها الدراهم نقابة **قوله** لانه اذا دخل  
بيده في الكرم ولو كان مكان الطرقي الرباط انعكس الحكم وبهذا العقبيل علم ان ما اطلقوه

Co

sity



في الأصول من ان الطرار يقطع انما يتاخر على قول ابي يوسف **قوله** من قطار  
يكسر القاف وهو الابل اذا كانت على شق واحد والجمع قطار **قوله** او على كسر الحاء  
ما عمل على ظهر او راس مؤنث **قوله** لا يقطع في جميع الصور لعدم الحرز او لعدم هذه  
**قوله** جواز القاصم الجيم قال في القرب الجواز في جميع جوارق بالعم والجواز في زيادة  
التي تاتي في القاصم وهو اسم الجيم لان الجيم والقاف لا يجتمعان في كلمة واحدة عربية  
التي جوب **قوله** في صدق وقت نعم المصاد وقد تفتح فاموس ككت في المصباح فتح الصاد  
عاني **قوله** قطع لوجود السرقة من الحرز واعلم انه اذا لقيت البيت لم يخرج ولم ياحز شيئا  
الا في الدالة الثانية ان كان ظاهر علم به رب المنزل ولم يسهده لم يقطع والقطع ولو لم  
ما لا يحرز فدخل اخر وحمل السارق قطع الحمل خاصة ولا غيره للمعاملة ولو اذناه من حرز  
مقتبها دون ثياب فبقيتها الحزب لم يقطع **قوله** **في كيفية القطع والثناء**  
**قوله** ويقطع بمن السارق لغزاه بن سعد فاقطعوا ابا تماما وبني ستموره فحوز فبقي  
المطلق بها ولو كانت له كفان في معص واحد ان عثرت الاصلية وامكن الاتصاف عليها  
لم يقطع الزائدة والاقطعوا من المختار ولا يقطع في سنده الحر والبريد بحسب مقتضى  
الامر به وصور الشاهد ليس شرطها وان كان في كل واحد حق سواء الرجم بخلاف مضمون المتن  
منه سريلا **قوله** ويحتمل وجوبا وعندك في يد بائع ولو اخرج اللحم ليكون قيدا فاما ذكر  
وفيا فان كان ادبي بر حديد **قوله** الكي وفي القرب هو ان يغرس في الدرع الزبراجيل  
انتب ومن الزينة وكلفة الجسم على السارق سريلا **قوله** ولم يقطع منه شيء لان عليا  
في الصحابة لقوله ان لا يقطع في السارق سريلا **قوله** ولم يقطع منه شيء لان عليا  
كان اجماعا من **قوله** ويعز رايضا بالبريد فيلجسه في المائكة والواحدة **قوله** للقيام  
ان يفتله سياسة يعين سياسة شرعية وهي عبارة عن شرع معالط محض فالقائم  
واما ثلثه انما ليس من السياسة في سري **قوله** كما لا يقطع اكر ايدي بحسب مقتضى  
سري **قوله** واهلية السري يتد بالبريد لان الممنوع لو كانت سريلا او فائصة الاصابع  
قطع في ظاهر الرواية لان استيفاء التاخير متعلق عند الكل جاز **قوله** او رجله الذي  
متطوعة فلو كان المقطوع الاصابع فقط فان استطاع المشي قطع **قوله** من امر خلاف  
فراي انه لو قيل الامر والقصاص كان عليه القصاص في العود والدية في الخطا فاما  
زيلي والقصاص كما لا يريد على الامع ولو قطعه غير الحراد لا ضمان عليه ايضا وهو الامع

**قوله** عمدا او خطأ لانه ان تلف واخلف من جهة ما هو خير منه بخلاف ما لو قطع رجله الجني  
منه ربح لان ما اخلق ليس من جنس ما اذلف زيلي **قوله** لاسي عليه في الخطا لانه اخطا في اجتهاد  
اذ ليس في النص يقين الجني والخطا في الاجتهاد موضوع بحر **قوله** وان قطع عمدا ضمن لانه ليس  
تاويل له وكان ينبغي القصاص الا انه سقط للتمتة بحر **قوله** ولو اخرج السارق الى كذا الو  
قال الامام اقطع يد هذا ولو لم يعين المدين لم يضمن انما قال زيلي **قوله** وطلب السروق منه  
السرقه اه كذا حضوره عند الاداء والقطع زيلي واسار بقوله السرقة الى ان طلبه  
القطع ليس بشرط لكن اسار الشئ الى انه لا بد من الطلبين وان احدهما لا يكون من الآخر  
انتهى والظاهر الاول اذ القطع بمحض حث الله ولهذا لا يمكن الدعوى بان استر وعثر  
ورقم بغيره الاظهر التصور بان استر بغيره بحسب **قوله** لا لب والوصف كذا استول  
الوقت بناء به ودر **قوله** بطلب المالك وان لم يحضر السروق منه سريلا **قوله** لو سرق  
منه فاما غير تصير الجمع مع ان الافصح لعدم العطف بالافراد لانه لو اقر دلتهم رجوع الصبر  
الى المالك وليس مراد جوب **قوله** واثباته ولا العفو عنه بعد وجوب ولا يورث عنه بحر **قوله**  
فالقيام الرهن اذ لم يستل له ما والمرق منوفيا لرينه قال الزيلي وسعي ان يقطع خصم  
اي الرهن مما اذا زادت فدية الرهن على دينه بما يبلغ بضابا لانه له المطالبة بما زاد كالرهن  
وارضاؤه في فتح القدير وهو من كونه في غاية البيان **قوله** لا يطلب المالك او امين او من  
ولا وجود لي من ذلك هنا اذ المال غير متقوم لعدم القطع في حوالا وليس للاول ولا لاية  
الاستد اد في رواية وله ذلك في اجزيم زيلي قال في الفتح والرجح ان القاصم لا يدر  
الي واحد منها فلهذا لا يورثها بل الى المالك ان كان حاضرا والا فخطه كما يحيط اموال  
الغيب امين **قوله** مثل المحضومة تلورده بعد القضا بالقطع بقطع وكذا بعد الشهادة  
مثل القضا استوفائه زيلي **قوله** ومثل الارتفاع الى الحاكم لاحاجته اليه لان المحضومة  
لا تكون الا بعد الارتفاع **قوله** او ملكه بعد القضا لانقطاع المحضومة به وبقاؤها  
بعد الاستيفاء شرط القطع بخلاف رده الى المالك فانه يوكر المحضومة اذ لا يخام احد ملكه  
واما خايم ليم زيلي **قوله** سبعة وتسلم كذا في المعردة وغيرها ولقابل ان يقول لا يبر  
التسلم لان العنة تقطع لانه ما كان يجب لخايم فليسلم سريلا **قوله** ارادعي ان ملكه لان  
الشبهة دارية للحد فيحقق بمجرد دعواها بدليل محض الرجوع بعد الاقرار زيلي **قوله**



أو نقصت قيمته بالآخرة لأن كمال الثياب بشرط بشرط وجوده عند الامتناع وتغيرت قيمته  
القيمة لأنه يقطع مع نقصان العين لا بما هو عليه نكحل الثياب بالدين لما للفقهاء  
المؤيدون من زبلي **قوله** ثم قال أحدهما هو ما في مثال والمراد ادعى بيته مستطمة للحد  
لم يقطعها لأن الرجوع عامل في الرجوع ومورث للبيته في حال الآخر **قوله** ولو سرقا  
وعاب أحدهما لعمد لو حضر الغائب لم يقطع إلا أن لقاد تلك البيته أو بيت بيته آخر  
وكذا لو اقترع الحاضر سرقته مع الغائب يقطع فتح **قوله** ولو اقترع عبد سرقته قطع لعين  
إذا كان كبير وقت الأقرار فإن كان صغيرا فلا قطع عليه أصلا لكنه إن كان ما ذكرنا يرد  
المال إلى المالك إن كان قايما وبهينه إن كان هالكا وإن كان محجورا فإن صدقه المولى  
يرد إلى الموقوف منه إن كان قايما وإن كان هالكا فلا ضمان عليه ولا بعد العتق فتح راث  
المع بالأقرار إلى الباقين عليه بالبيته كان الحكم كذلك بالاولي غير أنه بشرط حضره الولي  
عند إقامة البيته عندهما خلا لا يوجب يوسف وأجمعوا على أنها غير شرط في الأقرار **قوله**  
قال أبو جرح الخلاف بيني على أن القطع أصل أو المال فقط قال الإمام بالاول وأبو بكر  
بأن يرد محمد بالناس **قوله** ولا يصح إقراره في حق القطع لأن إقراره بالقطع ينصرف  
به المولى فلا يقبل إقراره عليه قلنا صحة إقراره بالحدود من حيث أنه ادعى ثم يتقرب  
إلى المال به في منتهى الأدلة فيه زبلي **قوله** ولا يجمع قطع ضمان بقوله عليه الصلاة والسلام  
لا عزم على السارق بعد ما قطعت يمينه **قوله** ونرد العين لو قام يمينه لبقائه على ملك  
المسروق منه ولذا لا يعمل له الانتفاع بها ويقرضه منها رهبة أو بيع غير صحيح فلا خلاف  
نفي **قوله** هلك أو استهلك قبل القطع أو بعده إلا أنه نفى باء أمثلهما وإن لم يقطع بها  
عليه ولو استهلكها غيره بعد القطع كان للمسروق منه أن يضمن المهرلك ممتعة سراج **قوله**  
فإن سرق من الشخص أو من شخص واحد مرات **قوله** في الدار ولو كان الشق بعد  
الأصراع قطع القفا بهنرا حشايب ولم يكن اتلافان كان اتلافه بغير القيمة  
من غير خيار ومالك السارق النوب ولا يقطع وجه الاتلاف إن نفعه أكثر من نصف  
القيمة ثلثو قال الم قطع ما لم يكن اتلاف كان أولى واختلغوا في الفرق بين الفقهاء  
الناحس واليسر والعجيب أن الناحس ما يقرب به بعض العين وبعض النفع واليسر

مالا

قوله م

ما لا يقرب به سبيل بل يتعيب به فقط بحر فدمجها إلى آخره لأن السرقة تمت على الكسر  
ولا قطع فيه ويضمن قيمته **قوله** بأن سرق فضة وذهبها ولو سرق نحو نحاس  
وجعله أواني كانت قباع عدد إصفي للسارق اتفقا قواون ووافقت الاختلاف  
الآن يهر **قوله** وقال لا لا سبيل له بناء على أنها صفة مقومة عندها خلا فإلهم وجوب  
القطع لا ينكح على قول الإمام لأنه لا يمكنه وجهه على قولها أنه ما لصفة صار سببا  
آخر فلم يملك عنده وقيل عندها لا يقطع لأنه ملكه قبل القطع غير **قوله** قوله فقطع  
أفاد بالقال أنه صفة قبل القطع فاقضى أنه لو صغره لغيره رده وبه صرح في الأ  
ختيار قال الزبلي ولقط صاحب المصنعة وإن سرق ثوبا فقطع فضله آخر لم يوجب  
منه النوب ولا يضمن ولقط محمد يقطع يده وقصرع النوب أحمد دليل على أنه لا فرق  
بين أن يضمنه قبل القطع أو بعده انتهى **قوله** وعند محمد يوجب لأن عين ماله قائم  
من كل وجه وهو أصل والصنع تبع وأعيان والأصل أولى في حق الدراج ومورث للمهنة  
في حق الآخر **قوله** ولو سرقا وغاب أحدهما لم لو حضر الغائب لم يقطع إلا أن لقاد  
تلك البيته أو بيت بيته آخر **قوله** وكذا لو اقترع الحاضر سرقته قطع لعين إذا كان كبير  
فتح **قوله** ولو اقترع عبد سرقته قطع لعين إذا كان كبيرا وقت الأقرار فإن كان صغيرا  
فلا قطع عليه أصلا لكنه إن كان ما ذكرنا يرد المال إلى المالك إن كان قايما وبهينه إن  
كان هالكا وإن كان محجورا فإن صدقه المولى يرد إلى الموقوف منه إن كان قايما  
وإن كان هالكا فلا ضمان عليه ولا بعد العتق فتح وأما المع بالأقرار إلى الباقين عليه  
عليه بالبيته كان الحكم كذلك بالاولي غير أنه بشرط حضره الولي عند إقامة البيته  
عندهما خلا لا يوجب يوسف وأجمعوا على أنها غير شرط في الأقرار **قوله** قال أبو جرح  
الخلاف بيني على أن القطع أصل أو المال مع أو كل منهما أصل أو المال فقط قال الإمام  
بالاول وأبو بكر بيني بالناس **قوله** ولا يصح إقراره في حق القطع لأن إقراره  
بالقطع ينصرف به المولى فلا يقبل إقراره عليه قلنا صحة إقراره بالحدود من حيث  
أنه ادعى ثم يتقرب إلى المال به في منتهى الأدلة فيه زبلي **قوله** ولا يجمع قطع ضمان



لقول عليه الصلاة والسلام لا غرم على السارق بعد ما قطعت يمينه **قوله** وتروى العيون  
لوقاية لبقاها على ملكه المسروق منه ولذا لا يحل له الانتفاع بها ويصرفه فيما يشاء  
وبيع غيره صحيح بلا خلاف **قوله** هلك أو استهلك قبل القطع أو بعده لأنه يفتى بأذا  
قتلها وإن لم يقض بها عليه ولو استهلكها غيره بعد القطع كان للمسروق منه أن يقضي  
المستهلك قيمته سراج خلافاً للأب يوسف لأن السواد عنده زيادة متصلة وعندها يفتى  
هو ببقائها وهو اختلاف زمان لا برهان **قوله** قال أنا سارق هذا الثوب بالأ  
صناعة يقطع ويبدونها لأصريح آخر سرق في ولأنه سلطان ليس للسلطان أن  
قطعه **باب قطع الطريق** وهو السرقة الكبرى وقد مر الصغرى  
ترقياً من الأدنى إلى الأعلى وفي الفقه أحوز لأنه ليس سرقة مطلقة وسميت سرقة بحاراً  
لضرب من الخفارة هو الاضمار والامار ونوابه وكبريات المزرع فيها اعظم ولذا غلط الخ  
فيها **قوله** أي قطع المارة عن الطريق إنما روي في الترجمة بخبر باسناد ما للحال  
الحل والمارة جمع ما روجع فاعل فاعلة عزير **قوله** وسرطه أن يكون الجماعة أو  
الشرايط المنعقدة به ثلاثة في ظاهر الرواية أحدهما ما ذكره الشارع الثاني أن  
لا يكون في مصدر ولا فيما بين القوي وبين مرمى الثالث أن يكون منهم وثنى للم  
مسيرة سفر ومن أبي يوسف اعتبار الشرط الأول فقط فحققت في المصر ثلاثاً  
وعليه القوي وأما الشرايط الضابط والكون في دار الإسلام والاختصاص به  
يظهر سواقتضائهما على الشرط الأول **قوله** قاصد قطع الطريق أطلقه وهو  
مقيد بأن يكون معصوماً مسلحاً أو ذمياً هو أو عمداً ذكر أو أنثى خلافاً لأبي  
يوسف في الأنثى وفي المجتبى المراه كالرجل لكنها لا تصلح في السرقة والرد  
فهم امرأه بأسرث الأخذ والقتل يقتل الرجل ودونها هو المختار عن سواه  
تقطع الطريق وأخذت وقتلت قتلن وصحت المالا الهبة ولو قطع الطريق ستان  
لا يجد لأنه لا يخاطب بالترابع أي قبل القطع لعنير يرجع القوي في قتله بنا  
على أن مجرد الاضمار لا يقطع وإنما يفتى عليه راجعاً لعنير بذكر فإنه قال  
أي قبل أخذ المال وقتل النفس بأن لم يوجد منه سوا أخافة الطريق حيث

أخذ

أخذ وكلامه من علم أن مجرد الأخافة قطع كما هو ظاهر الآية والمقتضيه الجرم راجعاً  
إلى قطع الطريق المقيد بأخذ المال وقتل النفس بقرينة السياق **قوله** حبس بعد ما عزم  
في أن الحبس ليس بتقريع وقد تقدم أنه لقوي وفيه إشارة إلى أن المراد بالنفس الأخافة  
القطاع الحبس إذا ظاهرها وهو التقريع من وجه الأرض لا يوجب له العمل على المقتل لا عقيل  
به المصود فقلنا بجانه وهو الحبس **قوله** حتى يتوب أي يظهر توبته بوجود أماراتها  
أو بغيره ما لا معصوماً أي راضياً به كل واحد أيضاً ولو لم يذكره ألقا بما مر في السرقة  
**قوله** يقطع يده من خلافه ومختلفة ويقين الهي والسوي بالأجماع حتى لا تقوت نفقه حتى  
لو كانت يراه سلاً لم يقطع يمينه وكذا لو كانت رجله اليمنى مثلاً لم يقطع رجله اليسرى **قوله**  
**قوله** لا يحد لك يمين مال الماشي لعمدة ماله حالاً وإن لم يكن على التابيد وحل عدم الحد  
بالقطع على الماشي إذا كان منفرداً أما إذا كان مع القافلة فإنه يجب الحد على القطاع بحال  
اختلاط ذي الرم بالقافلة فحق وسنذكر الفرق **قوله** وإن قتل أي لعننا معصومته بأن  
كان المقتول مسلماً أو ذمياً ولو يقيد به لأنه إذا علم البشير به في المار في النفس الخوف  
**قوله** ناطع الطريق الأولي قاصد قطع الطريق فإنه الذي تقدم ذكره **قوله** وإن في الرب  
يشرح بأعلم من قوله حد **قوله** وليس للأمام أيضاً أن يعقوا حوب **قوله** قطع كل أخذ المال  
**قوله** وقتل عزاء القتل **قوله** أو قتل أو صلب بين هذا **قوله** أن الأماحير بين الثلاثة  
أموال أن جمع بين القطع والقتل والصلب الثلاثة القتل فقط الثالثة الصلب ثم غير قطع  
ولا يقطع لأنه جناية واحدة فلا يوجب حد من دله أن هذه عقوبة واحدة تعلقت لتعلق  
بها هو نفوت الأمن بالقتل وأخذ المال وأما جاز الانحصار على القتل لأن التز  
في جزاء واحد غير لازم وبالقتل فانت فائدة القطع **قوله** ويصلي حياها  
وكيفية الصلب أن تعرض حية في الأرض لترتبط عليها حية أخرى يضاق وضع  
قرصه عليها ويربط من أعلاها حية أخرى عرضاً فيضع قدمه عليها ويربط  
من أعلاها حية أخرى ويربط عليه يديه جوهرة **قوله** ويبيع بطنه بريح كما صلب  
في تدبير الأسير يخضع بطنه بالريح إلى أن يموت جوهرة ويبيع من باب فقل قتل  
بالقوة **قوله** والصحيح أنه أخذه أي بما عذنا ذب الناس **قوله** ولم يضمن ما أخذ لو

جزاؤ



قال ويصنع ما فعل كان اولي لانه لا يرضى ما قتل وجرح ايضا جرح وما احاب به في  
النهر لا يدفع الاولوية **قوله** والعصا الخ هذه الحيلة كانت قبلها معلومة من قوله  
قتل حيا وكان الا ليقخذ منها الا انه اراد زيادة الانصاع **قوله** وبطل الجرح لانه  
لما وجب الجرح فانه يغالي سقطت عصاة النفس حيا للعبد المستقط عصاة  
المال **قوله** وان جرح فقط هذه الحيلة لا توجب الجرح بل الجرح والقتل  
او اخذ الارش فان افنى الجرح الى القتل يجب ان يجب الجرح **قوله** او لم يخذ  
المال اي المهود وهو النصاب فلو اخذ ما دونه او ما لا يقطع فيه كالا في الزنا  
اليها الفساد لم يجب الجرح والذليل ولو كان مع هذا الاخذ قتل لا يجب الجرح ايضا  
من الغراب فان القتل وحده يوجب الجرح فكيف يمنع مع الزيادة والجواب ان مقتضى المال  
غالب في نظر اليه لا غير بخلاف ما اذا اقتصر على القتل لانه حين ان يقتل القتل  
دون المال فيجوز ان يقتل قتال اي لا يحد عليه للاستئناس في الالة وفيه  
بالقتل ليعلم حكم اخذ المال بالاولوية **قوله** صي الى كذا الاخر من نهر **قوله** قيل هو ترك  
الارضه مجرد الترك ليس توبة بل لا بد ان تظهر عليه سيما انها التي لا تحصى نهر **قوله**  
سقطت عن الكل لان الحياية واحدة فاذا لم يمت فكل بعينه موصيا كان فعل الباب كغير  
العلق **قوله** اي اذا كان بعض القطع دارم له بخلاف ما اذا كان فيه من لان الاشاع في حقه  
لحمل في العمة وهو حفيوه اما هنا فالاشاع لخلل في الحرز والفاصلة حرز واحد  
**قوله** لم يلزمه حد اي الخوف الفوت عاده **قوله** وعنه في المصرا استحسن المشايخ  
الدواية واقتوا بها **قوله** خفف بالتشديد سماعا لان التقصير للتكثير كذا في غاية  
البيان وعلى هذا فقوله غير مرة تؤكد لكن في الدواية انه بالتحقيق من ضيقة اذا عسر  
خلفه خفف بالتشديد لا يقال بالسكون وهو من حد دخل اسم وهو المشهور على الالة  
اذ التاكيد خلاف الاصل **قوله** يثبت قطع الطريق بالافرار مرة واحدة وشرط البنية  
التكرار وتقبل رجوعه عنه وشهادته وحالين على معانية الاطوار والافرار به ولو شهد  
احدهما بالغاينة والآخر على الافرار لم يقبل ولا تقبل الشهادة بالقطع على اصل الشاهد  
وان علا وفرعه وان سفل ويجوز للاسنان ان يقتل دونه مائة وان لم يبلغ ثلثا

القطع

ويقتل

ويقتل من يقايله عليه نهر **كتاب السير قوله** وهي طريقة النبي او هذا من السير  
في اصطلاح الفقهاء والمحدثين واما معناها فانه ذكره بقوله وهو الحالة من السير **قوله**  
لم غلبت الخ وبذلك كونها تلتزم السير وقطع الساقة **قوله** ومن كفاية لانه  
مفروض وغيره وكل ما هو كذلك مفروض كفاية اذا حصل المعضود بالبعث والا  
فمفروض عين كافي النفي العام **قوله** ابتداء او اما قوله لعاب فان قاتلوكم فاقتلوهم  
وقتله في الاشهر الحرام فتشجع بالعمومات قاتلوا المتركين حيا وهدوهم **قوله** وهو في  
الطاقة هو في انصاع الاصل الجهاد بزل الوسخ في القتال في سبل الله سائرة او  
معاونة بالمال او بتكثير السواد ومن توابع الجهاد الرباط وهو الاقامة في مكان  
لبي وراه اسلام وقد صرح ان صلاة الرباط بجهاد ودرهمه بجهاد وان ما منه اجر  
عليه رفته وامن الفتان وبعد سبيل الدنيا من الفرع الاكبر **قوله** فان قام به  
البعث ولو عبدا او شاة **قوله** اي كل الناس اي المكلفين بعضهم من هؤلاء الوهابين  
جميع اهل الارض كافة حتى سقطا عن اهل الهند بقيام اهل الروم وليس كذلك اذ لا يدفع  
الشرع الهنود المسلمين كما في الحواشي السعودية بل يفرد على الاقرب فالاقرب من العدو  
اي ان تقع الكفاية فلو لم تقع الا بجزء الناس مرض عباد **قوله** وفقه بغير افتكوا الفا  
الراضة عليها بمعنى اي التقدير **قوله** ولا يجب على صبي مثله المجنون والمعتوه وكذا لا يجب  
على بالغ له ابوان او احدهما لان طاعتهما فرض عين وفالصل الله عليه وسلم للعباس ابن  
سرد اسما اراد الجهاد الزم امك فان الحنة عند رجل امك سراج وفيه لا محل لسفر فيه خطر  
الابادتها وما لا خطر فيه يحل بلا اذن ومنه سفر في طلب العلم **قوله** وانراه وعبد لا شقالها  
بخدمته الزوج والمولى والظاهر ان الزوج لها نفوس عليها كفاية ومنه اسارة الى  
ان المديون لا يخرج بغير اذنه وعه وكفيله بالمال كالو بامرة وكذا كفيله بالنفس على  
ما في النهر هرا في الدين الحاله اما الموحل فله الخروج ان علم رجوعه قبل حلوله وخيره  
في الشارح في العالم الذي ليس في البلد فقه منه ليس له الخروج **قوله** بناء على الجهاد  
اي القتال فلا ينافي وجوب الخروج عليهم لتكثير السواد عند الاضاح اليه مع الفرقة عليه



فالتفت وجوب الخروج للشال **قوله** وفرض عين الحسرة الاستطاعة يخرج المرفق  
 المرفق اما الذي يقدر على الخروج دون الدفع ينبغي ان يخرج لتكثير السواد لان فيه  
 ارهايا فتح **قوله** وصار القبر عاملا ويصل خبر المستقر ومناذير السلطان ولو فاستقرا  
 لانه خير شئ من حال الحيرة **قوله** على جميع الناس سواء في اهل بيته واهله واهله واهله  
 ويوافق ما في منية المفتي في الغير العام يجب على كل سعي ذلك الخبر وله الزاد والراحا  
 اسهت ومثله في الحاشية ونقل في النهاية عن الحاشية انه انما يصير فرض عين على من  
 يقرب من العدو فان مجزوا او تكاسلوا افترض على من يليهم ثم من يليهم كذلك حتى ياتي  
 على بعدا الذي يرجع على كل المسلمين شقا وعرضا على هذا التقدير صلاة الحان قد اخبرنا قال  
 الجرحى كان يغناه اذ ادام الحرب بعد ما لم يصل الاعداء ويصلهم الخبر والافق  
 بما لا يطاق بخلاف انقاذ الاسير اذ وجوبه على الكل من جهة من اهل المشرق واهل المغرب  
 من علم ويجب ان لا ياتي من غرض على الخروج وقعوده لعدم خروج الناس وتكاسلهم  
 او قعود السلطان او ضعفه **قوله** فيخرج المرأة الفاعل للتفريق **قوله** فلا بأس من هذا  
 بقضي الكراهة وكلام المحم مرجح في عدمها الا ان يحمل قول المحم وكراهة الحرم  
 ثم المراد اشارة الى جواب الشوط عنده **قوله** ومعلوم ما عدا من ترك النفوس  
 من الاموال والدماء فخرجت العبادات اذ لا يخاطبون بها عندنا ويؤيده قوله  
 انما بدوا الحزبية لتكون دماؤهم كدماينا واما المهر كما موالنا **قوله** لا من لم يبلغ الذم  
 ولو قاتلوه فبذلها انما لا عزم بها انلقوا من نفس امارا والاسلام وان تشترى  
 رما تشرقوا وغربا لئلا لا تنك ان في بلادهم لا سفورا بغيرك يعني لم يلقوا السلام  
 في النار خائفة لا يسيئنا لهم حتى يترعوهم الى الجزية بغيره والدعوى بفتح التاء للظلم  
 انما الب مباد كرموب **قوله** ونحو ما من يلقته الي ان تتيقن ضربا بان يعلم ولو لم يلقه  
 الظن انهم يستقروا او يتجهون **قوله** جمع من خيف ليقع اليه ويرى ما وسكو  
 التوت وفتح الحيم ثم كرت التوت ثم اسكان الياء كرت يوتيه وتاثيرها الحس  
 واليهم والتوت الاول والديان لتولعهم خفق حقيق اذ ربح والحيات الذي يربى في

ومثل

وقيل اليه اصله لجمعة على محافت ومحافت وقيل هو المحمى بعرب كذا في شرح السحاب  
**قوله** وتقطع اشجارهم الى اخره الا على اذ اخلت على الظن الفهم وتكون بغيره فبكره فتح **قوله**  
 وان تترسو ببعضنا الى وان تترسو ببعضنا سبل ذلك النبي صلى الله عليه وسلم **قوله** ونقص  
 بالربي وما اصيب من المسلمين لاديه فيه ولا كفارة لان الفروض لا تغفر ما لغرامات ولو فتح  
 الامام بلدة وفيها مسلم او ذبح لا يحل قتل احد منهم الا اذا خرج واحد فانه يحل قتل الباقي  
 لمجاز كون المخرج هو ذاك **قوله** عن اخراج مصحف كذا لا يجوز الاستغفار به من الكتب الا في  
 شهر **قوله** واما السرية او ما اقل الجيش اربعة الاف ويضيف ان يكون العسكر العظيم الشرح الفاقع  
 القدر ترك الوفاة فلو بالبر هو نقص العهد والفرق بينه وبين الخداع انما رايه بقوله  
 عليه الصلاة والسلام الحرب خدعة ان الحرب ما دامت قاعة لا يجوز الخداع بان ترمي ان لا يخارجه  
 هذا اليوم حتى ياتوا فتحان بغيره **قوله** ونزهب الى صوب اخر حتى غفلوا فانا يتهم ببيان وحود ذلك  
 خلاف ما اذا ما هدمناهم على ترك القتال في هذا اليوم حتى امنوا فانه لا يجوز المحاربة منه  
 كونه عذرا كذا في شرح النبي **قوله** ومثله من مثل به من باب قتل اذ اليهود وضعت  
 دافع الفقه وخووه وهذا العبد الظفر بغيره اما قبله فلا بأس بها قال الزيلعي وهذا الحسن ونظيره  
 الاحراق بالنار وحيد الكمال جوازها قبله بما اذا وقعت قتلا لالحيا رزق بقطع اذنه  
 ثم يضيقا عينه ثم ضرب فقطع يده والفقه وحود ذلك انتهى **قوله** ويصح فان منكر  
 الرازي بالذي حرق وزك عن حدود العقل والميزان لانه كالمجنون ولذا لا يقتله اذا  
 ارتد قال في الرحمة اما من يدر على الصباح او الاحيا لا يقتل لانه محي منه الولد فتكبر محاربة  
 المسلمين **قوله** ومثله كذا الراهب الذي لم يقابل واهل الكنايس الذي لا يجالطون الناس  
 ولو قتلوا لاسي يقتلهم الا النوبة وفي الخلاصة لم لا يترك الامام في دار الحرب من له رجال الالة  
 بالخير **قوله** وقيل اب ويحوز الاب قتل ابنه الكافر زيلعي **قوله** لقتله غيره فان لم يكن غيره  
 غيره مثله **قوله** ان سيدا تقبل افع شرك يدير الي انه لا يجوز قتل احب اليه الباقي لا اتحاد الدين  
 بل **قوله** وضاحيهم لانه حيا دمع **قوله** بان نأخذ منهم بالاولا والاصلح بما لا يظلمهم فخير  
 اتفاق الامام الهلاك على نفسه والمسلمين **قوله** لم يجوز لان فيه ترك المحاربة وهو معنى

ما خذون



وتنبذ له ويكون الشد على الوجه الذي كان عليه الامان فان كان منتشر وجب ان يكون كذلك وان كان غير منتشر بان امنهم واحده من المسلمين سرا يكتفى بنبذ ذلك الواحد ثم بعد الشد لا يجوز قتالهم حتى يفي عليهم زمان يفي فيه ملكهم من انقاذ الخبز الى اطراف مملكتهم وان كانوا من حصونهم ونفرتوا الى البلاد وفي عسكر المسلمين واحزبوا حصونهم متين الامان حتى يعودوا الى كل حصن ما منهم ونعيموا وحصونهم مثل ما كانت تؤمن من الغدر هذا اذا صالحهم مدة فربا نفقته قبل معنى المدة واما اذا مضت المدة بطل الصلح عضوا فلا يبيد البهر ولو كانت المواعدة على جعل فنبد قبل مضتها رد عليهم ما بقي منكم ولو كان ملكهم ما تلقا له سفنه او قبلا لعقب اتباعه باذنه ولو دخل دارنا جماعة لغيرانه وقتلوا فنقتض الفهر في حقهم لا غير **قوله** ويصالح المرتدين الذين تغلبوا او صارت دارهم دار الحرب يعني عند الخوف لو خيرا **قوله** من غير ان نأخذ منهم الا لانه في معنى الجزية وهي لا تقبل منهم **قوله** لم يرد اليهم لان ما لهم عليهم معصوم بخلاف اخذه من بغاة فانه يرد بعد وضع الحرب اذا رادها لان ما لهم معصوم بحرق **قوله** ولم يرد سلاحا كذا الحديد والحيل والرفيق وهذا هو القياس في الطعام والقماس الا ان كانا بالضر فان النبي صلى الله عليه وسلم امر بمائة ان يحرقوا هلكة وهم حرب عليه وتبلي وكما لا يباع هذه الاشياء منهم لا يملكونها بوجده من الوجوه وحض البيع بالذكر لانه الب غالب في ملكك الاشياء كما في البرخديب قال السيد المحرمي ولم ار حكما اعاره ذلك منهم ووديعتهم واستجارهم ذلك والظاهر انه لا يجوز ان ياتي **قوله** ولا بعده لانه على سرق النفق والانتضا هراية **قوله** من امنه حرا لم يجرى كما كنت اودعت اولا باسي عليكم ثم عهد اليه ودمه او كناية كقوله تعالى اذ ظن انه امات وكذا الواسار يا صبيح الي السما ارمطكم دمه اليه السما **قوله** وبطل امان دمي لانه منهم بهر الا اذا اذن الامام له به **قوله** واسير وقاخر لا يها مفهورات تحت ايديهم وعبد حجور لانه تصرف على المولى وانه لا يبيع عن افعال الضرر **باب القنا بسم** لما ذكر القتال وما سبقه شرح في بيان ما حصل به وفي المغرب الغنبة ما يتل من الكفار عنوة والحرب قايمة فتجيب وبانها للقائين والقي ما يتل منهم بعد خراج وهو لكافة المسلمين اميت **قوله** اي قتل القنا بسم له لغة لان العنوة مصدر عنى بغير ذل وخضع وهو لازم وقهر مستقر لكتفه يستلزم

القهر

القهر بغير تفسير باللازم وقول القاموس العنوة القهر لا يرفع ذلك لانه لا يعز من العنوة والمجاز **قوله** حنبا وقسم يلزم على هذا المخرج حذف المعطوف عليه واداه اللفظ وهو لا يجوز **قوله** اذ قرا لها اذ اقتد العفل عمر رحي الله عنه في سواد العراف والاول فله النبي صلى الله عليه وسلم بخير قبل والاول اولي اذا كان بالقائين حاجة والثاني عند عدمها **قوله** وقال الشافعي نعم الا انها صارت للقائين بواسطه اسلامهم وقهرهم فلا يجوز اخذها منهم **قوله** بقدر ما يتها الى ايالي ان يخرج القتل والافه وكلفا بما لا يطاق **قوله** وقيل الاسرى جمع اسير وهو الاحين والمعتد والمجون وجمع على اسارب ايضا **قوله** ان شايه الامام فيه اشارة الى انه ليس للغازيان قتل اسيرا فلو قتله بلا طمحي بان خاف من شره عزرب ولا يضمن شيئا فتح او اسرق ولا يضمنه اسلامهم بعد الاسر بخلاف ما اذا اسلوا قبله فانهم لا يتوفون غاية البيان **قوله** ذمنا اي اهل ذمته بان يقع عليهم الجزية والخراج والذمة العهد والعتات فان نفقته يوجب الزم صوب **قوله** غير مشترك العرب والموترين فلا يقبل منهم الا الاسلام او السيف **قوله** وهم ردهم قال البرخديب لا يخفى ان الرد اما ان يكون بعوض وهو الفدا او بغير عوض وهو دخل من الماتن فلا حاجة الي ذكره **قوله** والخذابا لكسر والمدوب بالفتح مع القهر مصدر فداه استنفذه والغدنة المالد والمفاداة من اسبني قال الميرد المفاداة ان ترفع رجلا وتأخذ رجلا والفدان تتركه وقالها يعني حموي عن المغرب وانما يحرم الفدان بعد تمام الحرب اما قبله فلا يجوز بالمال ددر ومدر الرقعة اي للحاجة اليه في الثاني دون الاول الاول سريلا **قوله** ولا اسير اسلم هو احدي الروايتين عن الامام وعلى الرواية التي يجوز فدا اسرا باسراهم كما في الاول هي اظهر الروايتين كما في المواهب والنبين **قوله** وقالناخذ لو يفي قبل الفسنة اما بعدها فنفعه ابو يوسف وجوزة محمد بكل حال نزلها ان تخليص المسلم من يد الكافر اولي من قتل الكافر او الانتفاع به ولنا ان المفادات اعانته لاعداء الدين لعود الاسارى حرا علينا ودفع شر الحرب اولي استنفاد الا سير المسلم عني **قوله** وقال الشافعي يجوز الفدا لقوله اما فدا بقدر ما فدا فلنا نسخ ذلك بآية السيف عني **قوله** وخبر عقر مواش لانه مثله **قوله** فتدفع الى غيره



لان دمجها لغرض مجمع جائز وسهونا كرسوكة الاعداء تحرق قطعاً المادة الانتفاع  
واما النوا والصبان الذين سبق اخراجهم فيكون في ارض حربية حتى يموتوا جو  
عاً وعطشاً كيلا يعودوا واحرباً علينا والاستقامة والالتزام تحرق وما لا يحرق منها  
يردف في موضع لا يقفون عليه ولو وجد المسلمون حية او عقرباً في دار الحرب  
لا يقبلون ونهال ينزعون ذنب العقرب وانياب الحية بحرق في التارخامة مات  
سنا سلمات في دار الحرب وهم يوطيئون الاموات وسننا حرقهم **قوله** وهو مقتضى  
الغنية لم يهتبه على اللام عن بيع الغنائم في دار الحرب والفتنة بيع معنى **قوله** لا  
يباع بان لم يجد ما يحلها فان ابوا جبرهم على ذلك باجر للمثل في رواية وفي رواية اخرى  
لا يجوز فاذا انقضى زمان حال لوفيتها فذلك على حله قسم بينهم ولا يفرقوا حتى ينفق  
حكمه **قوله** وقال الشافعي لا بأس بقتلها الاصل ان الملك لا يبيع قبل الاقرار بدار  
الاسلام عندنا وعند غيره يبيح حتى لا يضمن من اتلف منها شيئاً مثله ولو احببنا ولا  
يبيح بولد النبي اذا ادعاه احد الفاعلين ويحيا لعقروهم الكمال عندنا خلافاً  
له فيهما كما في الفتح والفتح والفتح والفتح والفتح والفتح والفتح والفتح والفتح  
وشفرقات جهاد الكافي لان المستوفى بالوطى كالجور واللاف الكمال غير مضمون فان قالوا  
الحراول لكنه يوجب رجواله ولو وطى بعد الاحواز قبل الفتنة وجب العقول ان الملك  
العام والحد المأكر يكون مهوراً والابن وابو سبة الولد لا يهاجمه ان الملك  
الخاص والحد الخاص فلذا قال الكمال انما تمت الغنية على الرايات فوقع جارية  
من اهل راية مع استلاد احدهم لها وعندها اذا كان قليلاً والقليل مائة فما دونها  
وقيل اربعون والاولى ان لا يوقت ويؤكل اليه احتياطاً **قوله** الامام شريف **قوله** وان  
شربها في دار الحرب ابي الحاجة المسلم **قوله** وحرم بيعها قبله قبل الاقرار بدار  
وبعده مجهول وهو يريد البيع لوقع دفن الفدا وفان لم يكن رد عنه الغنية  
فانه وهذا ظاهر في بيع الغنائم اماماً لمصلحة رها فانه يصح شربها الى  
عن الظاهر **قوله** وشرك محققاً بـ استركه واستردا الي شرك الامام لا استوفى  
سب الاستحقاق وهو المحاوره او شهود الرقعة واقا ينقطع عن الشركة

بالاحرار

بالاحرار وبفسنة الامام او ببيع الغنائم **قوله** الرد بالكر الذي  
تسير الواو وسكون الدال بعد هاء حمزة **قوله** بلا قتاله فلو قاتل شاركه  
ولو اسلم الحرف او لم يزد في دار الحرب ولحق بالجيش لا يستحق شيئاً لم يبق  
**قوله** ولا من مات فيها قال في شرح المجمع عن الخليل ان الغنية يبيح  
ان يكون كذلك اذا باعها الامام بدار الحرب لمحصل الملك شرباً الى وفرة نظر  
لقد اظهر بين الفتنة والبيع محبة **قوله** بعلف ولو بالحنطة اذا لم يوجد العلف  
مخفف الظهري **قوله** وطعام لغير الهيا لاكل وعنه مجاز ذبح المواتي وكلها  
وترد جلودها في الغنية ويطعم عبيده وسنانه وصانها الا الامير والناجر  
فلا الاضطرار الحنطة او طين الحجر لانه مذكاة بالاستهلاك **قوله** وعطب  
البيع ولا اصطلا للبرد اذا كان معطاً للوقود وان مورداً لاختاد القناع و  
الاقداح وله قيمة لا يباع اسقاله مخفف الظهري ودهن صيط الغنم لا ينفق  
والظواهر انه بالضم لتساوق المقاطعات وذلك كالزيت والسمن بخلاف دهن البقر  
اللزوجة مرض وخوفه **قوله** ثم شرط الحاجة الى هو القياس ولم يشرطها في السر  
الكبرياء بل في الانتفاع وهو الاستحسان والمخلاف في غير السداد والنيات  
والخيل فتمت شرط الحاجة ما تفاق الروايات كما اننا راينا السارح بقوله عليه  
الانتفاع الى اخره وهذا كله اذا لم ينههم الامام فان لم ينههم لم يبيع لم الانتفاع  
به مخفف الظهري **قوله** ولا يبيحها لانه لا ملك له فيها وانما يبيع له التنازل ضرور  
وهذا شامل كما لم يملكه اهل الحرب من عمل في جبل وياقوت وفضة وذهب  
من معدنه فان جمعه شترك بين الواحد والعكر فلا يخفى به ولو حش  
خشباً واستقى ما وابعه من العكر طاب له عنه **قوله** رد العين الى  
بعدها اذ اذ الامام اذا لا شك ان هذا يبيع فضولي فان كان الميت انفع  
شدة في الغنية وان كان المبيع انفع من البيع واسترد البيع وعمله في الغنية  
وان لم يكن المبيع قاعاً يجز ببيع وعمله في الغنية **قوله** ومن اسلم الحيا  
قبل اخذه فلو بعده فهو عبيد ولو بعد اخذ اولاده وماله احرز نفسه فقط



فقط وهما أربع سائل أحدها اسم الحرب بداره ولم يخرج الناحية ظهرنا  
عليهم والحكم ما ذكره الم تاسيها خرج النيتاسملا سطر طرنا على الدار جميع ماله  
في الا اولاده الصغار شغاله والاما ودعه سلا ودعيا الفحة يدورها نائين  
اسلم متا من بدارنا ظهرنا عليهم فجمع ما خلفه حتى صفارا اولاده في لا شفا  
العممة وعدم بقيقهم له في الاسلام ثبات الدار رب رابعها داخل دارهم  
تاجر مسلم ارد في واشرب منهم اموالا اولاد النير طرنا على الدار فالكل له الا  
الدور والارضين فامنا في تمامه في الفتح **قوله** اي حفظه في الحرز ذكره في  
النفسي والصواب الثاني **قوله** او ودعية له على لفظ كل **قوله** دون ولز الكبير  
لانه غير قايح له وكذا زوجته وحملها كجزها فيرق برقتها وان حكم باسلامه تنق  
لغير الابوين والمسلم يملك بغيره فانه لو تزوج امه الغير كان اولاده مسلمين  
انما ينه **قوله** وقال الثاني ما في بطنها مسلم اولى هذا منا ط الخلاق اذا سلمه  
متفق عليه اما الخلاق في استرقاقه فهو رقيق عندنا حرمه زيل في **قوله** ودون  
عقاره كذا ما فيه من زرع لم يحصد لانه في بدهل الدار **قوله** باسلامه في دار الا  
مسلمه بخلاف مالوا سلم عنه فخرج النافاهه حرز اولاده الصغار كباياه انما **قوله**  
يلون فينيا عند اب حبيبة وعندها لا يكون فينا لان المال قايح للنفسي وقصارت  
معصومة بالاسلام فتبعها ماله فيها وله ان مال مباح فيحل بالاستيلا والنفسي له  
لنصر معصومة بالاسلام الدار ابها ليست معصومة هداية يعني اذا قتل في الحرب  
فلا يقاصر ولاية **فصل في كيفية القسمة** لما مر من بيان القسمة  
في بيان قسمتها وافردها بفصل لكثرة شعبها وهي فعل الشايح معينا **قوله** وللغار سالح  
وفرسه صالح للقتال بان يكون صيحا كبيرا يكون مهورا او كبير مرقبا لا يستطيع القتال  
فله سهم راحل زيل في وسوا كان في البر أو سفينة في البحر كانه الاختيار وغيره وسوا  
استغاره واستأجره للقتال فخر به فاليه يسهم له وان عضه ومضربه الحق  
سهمه من وجه مظهر فيصدق به جوهر وان قتل رجل فرسه فله ثلث الرقعة بغيره  
منه فهو فارس وان مضه غاصب نفسه القبة فهو راحل خاسه ولا سهم لغرس شتر

الا اذا استاجر احد الشريكين حصته لاخر قبل الدخول فالسهم للمتا جرح **قوله** سهام  
كذا فعل النبي صلى الله عليه وسلم بخير وماروي من اعطاء الفارس ثلاثة اسهم  
يعول على التفضيل وكذا ماروي انه اسهم لغرسين **قوله** يستحق سهم الفارس  
كذا الرقيب فرسه قبل دخوله او ركبته اخرا ونفرا وصل او دخل راحلا ثم  
احذه فله سهامان **قوله** وفي ظاهر الرواية هو ظاهر المذهب الا اذا باعه  
مكرها كما في البحر عن التارخانية وكذا لو اكره على غير البيع من الرهن ويحويه الحق  
سهم فارس سريلا في **قوله** الدرب الباب الخ في المصاحح الدرب المدخل بين  
حيلين والقرب لسقوله في معنى الباب فيقال لباب السكة درب والمدخل الضيق  
درب لانه كالباب للنفسي اليه او مدبرا او ولدا او مكاتبا او مفعيا حموي **قوله**  
والمرأة ظاهرة مطلقا حرة كانت او امه او مدبرة او امر ولد او مفعنة موي **قوله**  
والصبي والمجنون كان في الولو الحية فالعتوه اولى **قوله** اذا قاتل باذن الامام  
هذا القيد لمراده في سبي من الكتب والظاهر انه ليس للاختيار **قوله** للبياني  
اي ولو صرف الحسن الي صنف واحد من الاصناف الثلاثة جاز عندنا خاسية مثله  
في البحر عن الفتح وذكرهم لبيان المصاريف لا ليجاب الفرق الي كل **قوله** وتقدم  
دوي العزيب هم بنوها ستم وبنو المطلب دون غيرهم لقيم ستمهم للذكر مثل حظ  
الاشيين بحر **قوله** ولاخذ لا غناهم فان قلت فلا فائدة في ذكر اليتيم حيث  
كان استخفافه بالفتور والسكته لا باليتيم احي بان فائدة دفع توهم ان  
اليتيم صغير فلا يستحقها بحر **قوله** كالصبي يفتح الصدا وكسر الفا والياء المتد  
نترد ومنعة بفتح الميم والنون وقد تكن اي فوه صحاح **قوله** يادخل واحد  
في المنية لو دخل اربعة خمس ولو ثلاثة لا **قوله** بلا اذن من الامام ولو باذنه  
حسد بالاد **قوله** والا لانه اختلاس وظاهره ولو كان باذن الامام تكن  
هذا احدى الروايتين والمهور انه حمسي لانه به التزم بصره ولو كان بغيرهم  
باذن الامام وبعضهم بلا اذنه ولا منفه لهم فالحكم في كل واحد منهم حالة



الانفراد **قوله** ان ينقل يقال نقله بالتشديد تنقيلا ونقله نقلا بالتحفيف  
لقتان وفيقتان والنقل بفتح الن والفتحة وجمعها انقال لغاية واذا نقل  
فلا خمس فيما اصابه احد ويورث عنه ولومات بدار الحرب وان لم يحل  
وليها مع استبرائها بدار الحرب عند اي حيفة لوامة نقل بها خلافا لمحمد وفي  
الحجركم التنقل قطع الباقي لان الملك قبل الاحراز بدار الاسلام وعند  
محمد ينبت الملك بالتنقل **قوله** اي يجوز للامام لو قال وسحب او يديب لكا  
اولي لانه مندوب ولا ينافيه تغيير القدر ورب بلا باس لانه ليس مطرد  
لما تركه اولي بل يستعمل في المندوب ايضا يجوز ومنه **قوله** ويجوز به عليه  
اختيار المحترفين به دون غيره مندوب لانه ادعى اليه ان طاعا هو في نفسه  
مواهب محترفين به لانه قد يكون بالوعظ المحنة **قوله** قبل الفتح هذا باطلا فانه  
يشمل ما قبل القاتلة وتغيير القدر ورب بوقت القتال ليس احترازا عن التنقل  
قبله فانه لا خلافا في جواز بل عن التنقل بعد الاصابة لما فيه من ابطال حق  
القائمين حمويه عن الظاهر **قوله** بقوله من قتل الي اضره ويضر قتله انا فلي  
سلبه لا يستحقه ويبيع هذا اللفظ على كل قتال في تلك السنة ما لم يرجعوا وان مات  
الوالي او عزل ما لم يغيه الثاني كما في التارخانية ولا يشترط سماع القتال  
مقاتلة الامام اذ ليس في الروسع اساع الكل ولا بد ان يكون المقتول مباح  
القتل حتى لا يستحق السلب بقتل المجانين والنساء والصبيان وسجونه مستح  
سهم او ربح نعم الذبي وغيره وان اشترك اشنان في قتل حربى اشركا في  
سلبه ان قاومهما وان مضيا سلبه عنيفة ولو كان الخطاب لواحد فشاركه  
غيره استحق الخطاب وحده ولو قتل ودل على كان له سلب الاول الا اذا  
قتلها معا فتخير في اخذ سلب ايها ما كذا في البحر **قوله** سمية النبي  
باب ما يول النبي فهو من عمار الاول وقيل سمى قتل القربة من القتل  
مقوع عمار السارفة وقال الرزكسي معنى قوله اسم الفاعل حقيقة في الحال

حال

حال النكس اصل لاجال النطق فان حقيقة الفارب والمزوب لا يتقدم على الضرب ولا يتأخر  
فيهما سميان في زمن واحد قال وهذا ظهر ان قتلا في قوله صلى الله عليه وسلم من قتل  
قتيلا فله سلبه حقيقة وانما ذكره من انه سمى قتيلا باعتبار شارب قتله القتل لا حقيقة  
منه وصريح القرائن بان المشتك انما يكون حقيقة في الحال بحجرا في الاستقبال بخلافها  
فيه في الماضي اذا كان محكوما به اما اذا كان مقتول المحكم كما هنا فهو حقيقة مطلقا يعني  
سوا كان بمعنى الحال والاستقبال او الماضي اجماعا وح فلا يحجز فاحفظه فانه يدعي جدا  
**قوله** الربع بعد الخمس ليس بقيد اذ لو نقل ربع الكل جاز لان ان ينقل السرية بالكلية هذا  
اولي **قوله** بعد الاحراز هذا ايضا غنمه وصار في يده اما التنقل بما يحصل من اهل  
الحرب دخلوا داريا فالحكم حال قتالهم بدارهم **قوله** اي لا من الاربعة اقسام لان حق  
القائمين به قاتل ولا حق لهم في الخمس فجاز ان ينقل منه واردا ان لم يكن قتالهم بدارهم  
صناف الثلاثة فلا يجوز ابطال حقهم واجب بانه انما يجوز باعتبار جعل المنقل من الاض  
الثلاثة وصرفه الي واحد كان فتح **قوله** والسلب للكل لانه ما حوذا بقوة جيش الاسلام  
لكان غنيمته فوجب ان يقسم بسمه القنائم عيب **قوله** وقال ان من السلب للمقاتل لقوله  
صلى الله عليه وسلم من قتل قتيلا فله سلبه قلنا هو محمول على التنقل بدارهم **قوله**  
صلى الله عليه وسلم ليس لك من سلب قتيلا الا ما طابت به نفس امارك بداره  
**باب استيلاء الكفار بعضهم على بعض** ادعى ابو الناف **قوله** الترك مع تركي صوابه  
اسم خبر محي يفرق بينه وبين واحدة بالياء محي وفيه نظر لان ما يفرق بينه وبين  
واحدة بالياء والياء فيه ثلاثة اقوال في اسم خبر محي وهو المختار كذا قاله الاسنوني  
وغيره واذا كان كلام الله موافقا لسبب الاقوال لا يفتح بنية الي الخطا **قوله** سبي الترك  
الرد مر قال في مختصر الظاهرية الحربي اذا قهر حربيا انما يملكه اذا كانوا يد بتون  
ذلك سريلا في **قوله** ملكوه بالوجود والاستيلاء على مال مباح اذ وضع المصلحة فيها اذا كان  
في دار الحرب فقل الراسم **قوله** ملكنا الي اخوه ولو كان بيننا وبينه المأخوذ منهم  
موادعة فاقبلوا في دارنا لا يشترط من القاعين شي الفقد الملك لعدم الاحراز  
وفي منية المفتي الحزبي اذ اباغ ولده من مسلم في دار الحرب عن الامام انه لا يجوز



ولا يجبر على الرد وعن أبي يوسف انه يجبر على الرد اذا خاف من الحرب ولو دخل دارنا  
بامان فباع الولد لا يجوز ان يباع لروايات **قوله** من الاموال المأخوذة اي والانفس  
المبيعة فمن كلامه اتفاه اسم الاشارة راجع اليها على حد لا فارت ولا بكر عوان من  
ذلك **قوله** وان غلبوا على اموالنا لان العمة من الاحكام المبرورة وهم لم يخاطبوا بها  
في حرمها الا غير مصرح فيكونه من جمع **قوله** وقال ان من لا يملكونها لانها محظورة  
استدوا منها والمحظورة لا يتصرف فيها المالك عيني **قوله** لم يملكوها فلو اشتروا بها  
منهم لكانوا اخذوه قبل اقرارهم بها ووجهه ما لك في يده اخذه بلاسي **قوله**  
قبل العمة اي من المالك لا من الكفار **قوله** اخذه بالعمة يعيدانه لو كان سلبا  
لا ياخذ اخذه اذا فاديه في اخذه عبدا ولو كان عبدا فاعتقه من وبعه في سهمه فخر عتقه  
ويطرح المالك وان باعه ما لك اخذه بالثمن وليس له ينقب البع جوهره فان قيل  
لو ثبت الملك للكافر بالاستيلاء على مال المسلم المأثب ولاية الاسترداد للمالك القديم من  
الغائب الذي وقع في سهمه او من الذي اشتراه من اهل الحرب بدون رضاي احبب  
بان يعاقب الاسترداد للمالك القديم لا يدل على قيام الملك له الاثر بان الواهب  
الرجوع في الهبة والاعادة القديم مأكلة بدون رضاي الموهوب له مع زوال ملك  
الواهب في الحال وكذا النفع ياخذ الدار من المشرع بحق النفع بدون رضاي المشرع  
مع بقاء الملك له متاف **قوله** وبالفن لم والفن في مقدار قول المشرع بمقتضى الا ان  
نعم المالك البينة ولو اقامها فالبينة بينة المالك ايضا خلافا لابي يوسف فهو وان  
اشتراه بغير اخذه بغيره العرف ولو كان البع فاسدا او ابيعه من العدو وياخذ  
بغيره نفسه زلي **قوله** فان فقامت له ليعين لا يحيط عنه شيء من الثمن وكذا الوفا  
ها المشرع لان الاوصاف لا يقابلها شيء منه والعقار لا رتب **قوله** اخذ المشرع  
الاول اي جبر او افادانه لو اشتراه من الثاني لم يكن للقديم اخذه لان حق الاخذ  
انما ثبت له في من عود ملك الاول القديم وبالنسبة له ملك جديد **قوله**  
شرا المالك القديم بالثمن يعيدانه ليس له ان ياخذ من الثاني ولو كان الاول  
غائبا او حاضرا اي عن اخذه لان الاسرائيل ما ورد على ملكه **قوله** ولا يملكون

حرفا

حرفا كذا حرفي ذمتا لانهم ليسوا بحل للملك حوي **قوله** ومدبرنا ظاهر في المدبر المطلق  
اما المقيد ففي تعليلهم لان الاستيلاء انما يكون سببا للملك اذا لاقى محلا قابلا للملك اسارة  
الي انهم يملكونه سريلا **قوله** وعليك عليهم لان الشرع اسقط عصمتهم جزا لغيرهم في بيع  
**قوله** ملكوه لتحقيق الاستيلاء اذ لا يد للعبي **قوله** نودا هذا الصدر ليس بقتاسي والقتاس  
نذا **قوله** في المصاح نذا العبد نذا من باب ضرب ونذا ابا بكر ونذا يد الفرو زهت على وجهه  
شاردا **قوله** ولو ابق من باب بيع وقيل في لغة والاكثر من باب ضرب مصباح **قوله**  
لا يملكونه لظهور بده على نفسه بالخروج من دارنا فلم يبق محلا للملك **قوله** وقال لا يملكون  
لان العمة للمالك لغيا مبرية وفذالت والخلاف فيما اذا اخذوه قهرا وقتدوه اما  
اذا لم يكن قهرا فلا يملكونه اتفاقا وان اخذوه من دار الاسلام ملكوه اتفاقا وكذا لو  
ارتد فابق اليهم وبالعبد الذي اذا الب قولان **قوله** اخذ العبد محانا وغيره  
بالمث لا يكون ظهور بده العبد على نفسه ما فاق من استيلاء الكفار على ما معه لغيا من  
المانع للملك بالاستيلاء كغيره **قوله** وان استباع متامن او بخلاف ما لو اسرا الحرب  
عبد اسلامي واخذه داره فانه لا يعتق عليه لان حقه الاسترداد المانع من عمل النفي  
عمله **قوله** عتق العبد عنده لان تخليصه عن ذل الكافر واجب فاقم ثباني الدار مقام  
الاعتاق وقال لما انقطعت والاية الجبر على البيع بالخول في دارهم بغير عبد **قوله** او  
ان عبدته فبان خروجهم من ابي فبغيره اذ لو خرج كافر امرا غلاما لاه فام في دارنا  
فان لم كذلك خلاف ما اذا خرج باذن مولاه فاسم فانه لا مام ببيعه ويحفظ ثمنه لمولاه الحرب  
عبد **قوله** فهو عبد على حاله الي ان يترى مسلم او ذمي او حرب في دار الحرب يعتق عنده  
خلافا لما لو عرضه على ابي عتق ايضا قبل المشرع البيع او لم يعتق بغيره **قوله** سمع  
صوت يفتق فيها العبد بغير عتاق وصوته واحدة لا يعتق فيها باعتاقه لو اعتق  
حرب عبد احريبي في داره وهو في يده ولم يخله اي قال له اخذ اسيره انت حر لا يفتق حتى  
لو اسر العبد عنده فهو ملكه وعند ابي يوسف وعبد يفتق لصدره ركن العتق من اهله بربيل  
عنه اعتاقه عبد اسلامي واد الحرب في يده لكونه محلا ولا يبيح انه يفتق بيانه مسترق بيبانه  
وهذا لان الملك كما يزول بيبان استيلا جبريد وهو اخذ له بيرة في دار الحرب فيكون عبدا له بخلاف



ما اذا كان سلب السر عمل التملك بالاستيلاء كونه اليقين والكافي **باب المسامحة**  
 لما كان الاستيلاء انما يكون بعد الغزاة لا يستيلا اخره عند وقتهم استيلاء  
 المسلم على الكافر ظاهر **قوله** حرييا كان او مسل الاول ان يقول حرييا كان او مسلمان  
 ليحل الذم **قوله** دخلنا جردنا اضاف الدخول اليه ايماء الى انه بايان اذا لا يدخل  
 الا به حفظا لما بيده وفي اضافته اليه ايماء الى استيلائه **قوله** حرم نرضته الاخر  
 كذا لا يقرب لاهل حرب اغاروا على الدار التي هو بها الا اذا خاف على نفسه لانه  
 اذا لم يخف هو لا علاقه الكفر بحرقه **قوله** منهم اي من اهل الكفر فلو وجد ما لا يملكه من  
 من زوجة وام ولده ومعه جاز له النصف لغيره غير انه لا يطمئن وطبها الحربي الا بعد  
 العدة **قوله** اذا عذر ملكهم لم يذوا غاراهل الحرب الذين هم متسامون على طائفة من  
 المسلمين ولو غاروا فاسروا ذراريهم وميراثها على المسلمين وحجب عنهم نفق العهود وقفا  
 لهم اذا قدر والائتم لا يملكون رقابهم فتقربهم في ايديهم تقرير على الظلم ولو ملئوا به خلا  
 الاسواق **قوله** لان الاسرايح كذا التلخيص قال الزبي لي لا اسير ان يسبح فر  
 وجههم من الظاهر ان التلخيص كذا هو **قوله** نكاحوا من اهل الكفر اذا لم يخزوه وحجب  
 رده على صاحبه لرجوب النوبة عليهم ربي لا يملك الا بالرد عليه **قوله** لا يحظر اخي لو كان  
 حاربة لا يحل له وطبها والامن استواءا منه بخلاف البيع الفاسد من اى بخلاف من يجرى الجارية  
 من من مائة اشرا فاسدا حبيب يحل له وطبها بعد الاستيلاء لان الكراهة في حق المشتري الاول ان ينام  
 حق بالبيع في الاسوداد وفقد زاله حق بيع المشتري من اخذ مائة ولو تزوج في دار الحرب منهم  
 ثم اخذ منها مائة الى دارها ملكها سبي اذا اخذ في نفسه انه اخذها ليس بها وهذا القيد لا بد  
 منه حتى لو اخذها كرها لا لهذا الغرض بل لامتناعه ان له ان يذهب بزوجته حب سا قال  
 في الفسخ سبيان لا يملكها كالأخوة بها طوعا **قوله** فيصدق به وجوب ولو باعه صح بيعه  
 ولا يطيب المشتري الثاني كالا يطيب الاول جوهره وهذا اذا علم المشتري بالخبرة بان علم انه  
 ملكه ملكا محظورا المانة الخاصة الحرة متقدرة الاموال مع العلم بها الا في حق الوارث فانه  
 مال مورثه حلال له وان علم بحرية امته وقترة في الظاهر بان لا يعلم ارباب الاموال  
 لم يقف شي امانه الا اذا فلان الثامن لم يقرم احكام الاسلام فيما بين يدي المستقبل

ولا يقضي على المسلم ايضا للمساواة واما في القصب فلانه صار ملكا من استولى عليه لمصادفته  
 ما لا يترقب صوم من هذا اظهري في مال الحربي واما مال المسلم فله حجب اعتقاد حربي  
 عدم عمنه شربلا في دق قباله ليرد عدم البعثة بالنظر لامتناع الحرب بل لما قال في  
 الناية انه دار الحرب دار الفقر والغلبة فاذا استولى احد على مال الاخر ملكه  
 ولا يحكم بالرد امين **قوله** اذ ان ارباع بالدين الى اخوه منه معنورا اذا سبل القرص  
 مع ان الحكم فيه كذلك **قوله** نفى بالدين لوقوعه صححها للرافع والولاية  
 قامة حال النضاق **قوله** لا بالعب لم يرد لا يرد لان ملكه صحح لاحت فيه لانه  
 استولى على ملك مباح بخلاف الثامن **قوله** يوم الغاص زاد في الفسخ ويرد الدين ايضا  
**قوله** حجب الدين لان العتقة النابتة لا تنقل بعارض الاستيلاء **قوله** في ماله اي في ثلاث  
 سنين ولا في مال العاقلة اما في العمد فلان العاقلة لا تنقل دمه العمد واما في الخطا فحريها  
 عليهم باعتبار النسيئة ولا فدره لهم عليها مع ما في الدارين **قوله** ولا يحب القود لانه يمكن  
 استيفاءه الا بعه ولا وجود له اذ ان الامام **قوله** وجب التكفير في الخطا لا في النفس **قوله**  
 وعند ما تجب الدية الى اخوه لان العتقة لا تنقل بالاسر كالاشيأت وامتناع النقص لما روي ان  
 بالاسر صار سبي لغيره بل لانه يصير مقيما باقامته ومساويا سبهم من قبل الاجرار **قوله**  
**قوله** لا يمكن له ان لا يصير عينا لغيره وعينا على **قوله** سنا ما قيل به لانه لو دخل دارا  
 بلا امان كان هو وماله فيه فيا وان قال ذلك بامان الا ان سبي ولو قال المسلم انا امنته  
 لا يصيد الا ان شهد رجلان غيره ولو دخل الحرم فهو في الضامن وخذ عند الامام  
 ولو قال انا رسول الملك فان كان معه كتابه بعلامة توقف كان امنته **قوله** وقيل له  
 القائل الامام او فاميه **قوله** ان امنت ميا سنة لي لقتل الجواز ان توقف ما دونها  
 كثر او شرب من دهر كذا ينبغي ان يلحقه ضرر بتقصير المدة جدا **قوله** فان مكث  
 بعده لم يصرح في ان قول الامام له ذلك بشرط لكونه دما فلو اقام سنة او سنتين  
 قبل القول بليس يوجب وبه صرح الغنابي ولفظ المبطوط يدل على انه ليس بشرط وان شرط  
 اقامته ميا سنة وبه جزم في الدار قال في الفسخ والاول اوجه ولا جريته في قول الكلث

فصل



الا اذا شرط اخذها منه فيه ولو مات الشا من في دار خا وورثته غنة وفق ماله مالهم وياخذ  
 منه بيته ولو من اهل الذمة بكفيل ولا يقبل كتاب ملكهم **قوله** فهو ذمي مشروط  
 الي الذمة وهو المهرسي بها لان بيعه يوجب الذمة **قوله** فان لم يتركه ولو لتجاره او  
 لفن حلة لان عقد الذمة لا ينقض وفاءه مع الذمي ايضا **قوله** او اشترى من  
 خراج الي اخره كذا لوز وعصا بالاحارة او بالاستقارة اذا كان خراج مقاسه لانه  
 يوخذه منه لانه المالك **قوله** ووضع عليه الى اخره المراد بوضعه الزام به واخذ منه عند  
 حلول وقته وذلك بتراعها او تقطيلها مع التملك ولا يصير ذميا بمجرد الشرائه قد يكون  
 للتجارة وكذا الرصاص زرعه اذ لا خلاف في مال الرعي الا من حيث يصير ذميا زرعا  
 الغاصب او لاهو الصحيح وان سقط الخراج عنه **قوله** او تملك ذميا يتربا اليه لو صار  
 زوجه ذميا او اسلم زوج الكفاية بعد ما دخلها بامان بصير ذميا بالاولي **قوله** للعكس  
 لا مكان طلاقها ولو تملكها هنا فطالبت به مهرها فله من الرجوع بتناخضا فيه فلو  
 بوفه حتى يرضى حول يرضى فيه ذميا على ما روي الدرر ومنه علم حكم الذمي الحارث  
 في دارنا **قوله** فان رجع اليهم ولو لم يولد له **قوله** وله ودعية الي اخره حل دمه لانه  
 على ذلك فلو اسقطه كان اولى **قوله** عليهما الا نفع افراد المير **قوله** حل دمه لطلالا  
 امانته في نفسه لان ماله حتى لو بيع من ياخذ الذموية والقرض وجب العلم اليه سراج  
 وعلى هذا لو كان ذمي لم او ذمي يرضى ان يوفي منه ولو كانت الذموية من غير ذمي يرضى  
 القاض ووفي منها **قوله** او ظهر بالبا للجهول اى غلب مذهب **قوله** فقتل او اخذ **قوله**  
 سقط ذميه لان فيه من عليه الذم استيف من يد العامة وسيجي ان تكون العين العضوية  
 كما لذي يمتالي في الهروم على هذا فلو كان له سلم في سي او اجرة عين سقط عن هو عليه  
 انتم وظاهر ان العين الموجه في حبيب **قوله** وصارت ودعية ميا كنفه لان يد  
 النوع كنفه كذا ما عند سريكة بمضاربه وما في بيته في دارنا واما الرهن فالزائد  
 على الذم حكمه حكم الذموية فيكون في الجور **قوله** لو ضمه لوقال فذميه  
 لكان اولى لغير سائر الذميين **قوله** فالكر في احوال المراه ولو حامل او ولاده الكبار وعقده

فلعدم

فلعدم تبعيته لهم واما الصفا وتبعيته لهم في الاسلام لا تختلف مع تباين الدارين  
 نعم لربب الصغير واذا دخل دارنا تبعه في الاسلام مع بقا رقبته واما احواله فلا يتاثر  
 بغيره باحرار نفسه لاختلاف الدارين **قوله** وعرفني شامل لما فيه سلم او ذمي لعدم  
 التباين في الفسخ **قوله** للامام اى اخذ حقها لعدم الذموية مفعولها في مال  
 وهذا هو المقصود من ذكرها هنا والافهم القدر معلوم الخطا لذل لم يذكر الكفار  
**قوله** القتل او الذم والغير للامام فاما راءه اصح فله وهذا اطلب للامام الذموية  
 بقلب العضاض ما لا خلاف في الولي نيل لى **قوله** لا الموقوف الحق العام **باب**  
**القتل والخروج والحزب** **قوله** بياذ لما يوخذه من الذمي لعدم ما يصير به ذميا وذكر  
 العذر لعقيم الوطاف المالىة وذل من ثمانية من معنى العبادة **قوله** من غلة الارض اى  
 من الغلة **قوله** م سمي به ما اخذه السلطان بخازن اطلاق الكل واراذه البعض  
 او من اطلاق الي واراذه المير **قوله** كلها عارية وان سقطت بما الخراج ودر  
 لان وضع الخراج من سوطه ان يقر اهلها على الكفر وسو كوا القرب لا يقبل منه الا  
 سلام او الشفح **قوله** يبر من ميا شاة فله مفتوحة فيما موصدة ساكنة فلو  
 همله مكره بعد ما شاة تحت ساكنة فتكون في القاموس يبر من ويقال ابر من  
 رمل لا يدرك اطرافه عن بيت يطلع الشمس من حجج الهامة وقضية فرب حكمت  
 وقد يقال في الرمح يبر من اشبه **قوله** وهي ارض الحجاز والبيات لما انقسم  
 في المقتبول **قوله** وماله ان حكمه من تمامه بغير التا وتحتها لانه اسم لما نزل  
 من خبر من بلاد الحجاز صحب بد لى من التهم وهو شدة الحر او لفقر هو اياها يقال  
 تم الدهر اذ القير من **قوله** بغير مراه لوجه هذا اللقيد حتى **قوله** غزوة لانه القيا  
 بالمسلم **قوله** ما بين الغديين ومنه بالايام انسان وعزرون ترمادى طول وعز  
 ايام عصا سراج والعذيب بقم المصاة رفيع الذال المحج اسم يلد والعلت بفتح  
 الفتح المهلكة وسكون اللام والثا المذلة ونية على سرت دجلة وعسا وان سرت  
 الباء الموحدة ههه على شاطى الهز **قوله** من القلبية يقع المثلثة وسكون العين متولين  
 البادية مؤب **قوله** وقيل من العذت لغير مصف هذا درجاء الاول به لان صاحب المؤب

قد روي  
 في بعض  
 النسخ

قرا



والغاية قالوا وما قيل من التقليل الى عبادان فلا طبع **قوله** لخصه استغاره والعرب  
تسمى الاصفر اسودا لانه يورث كذا كذا على بعد ميعاد **قوله** وما فتح عنوة الى اخره منه  
مكة فان النبي صلى الله عليه وسلم فتحها عنوة وتركها لاهلها ولم يوظف الخراج  
وقالوا راضى من راضى من راضى من الفخ المأخوذ الا ان اجرة لخراج الاتربة اهلها حكمه  
للزراعة كانه لو لم يكن ثيابا بل اوارى مضارت بيت المال وعلى هذا فلا يقع بيع  
الامام وشراؤه من وكيل بيت المال لانه لو لم يكن ثيابا بل اوارى مضارت بيت المال  
بالله تعالى نعم زاد في الجوارى في الفخار بمقتضى قوله تعالى ان بيت النبي به وفيه  
السلطان اذا ارادوا انفسهم بامر غيره يبيعها ثم يثريب لها منه لنفسه اهي واذا لم يوف  
الحا في الزمان ببيت المال وان لم يوف الواقفين فمحمك وانه لا خراج على ارضها **قوله** وافر  
اهله عليه الا ازار ليس يترط بل لا يطعمه العسنة **قوله** ارض موات صوابه ارض مواتا  
لان تنفق هذا الخراج ان يقراموات في الجرح في كلام المنف ولا وجه له الا بغير الفخاف وبقا  
عمله وهو شاذ من الفقد شرطه **قوله** اعتبر قوله ما وارت التي لم يعل كقولهم كمنزلك هو  
كسري **قوله** وهو يزد جرد هو ملك من ملك النعم ثمانية **قوله** وهو الاستحسان والقياس  
ان تكون مراجه لانها مفتحة عنوة واقراها عليها لكن ترك القياس باجماع الصحابة على كون  
المنوع عليها كالحرج عن القياس مكة فقط لما حكمه من **قوله** وخراج حبيب الخ  
بيان للخراج الوظيف وسلك عن خراج القاسمة لظهور **قوله** وهو اذا من الامام عليهم  
باراضهم وراي ان يحيل عليهم خراج الخراج كمنف اذ ملك اربع فانه يجوز ويكفر  
حكمه حكم السر ومن حكمه ان لا يربو على المنف ويبيح ان لا ينقص عن الخراج ومن حكمه  
التكوار في خراج القاسمة كذا في **قوله** صلح للزراعة بان يبلغه المأخوذ ودرهم من  
امور النفوذ في يدي سوا تكور وزرعه اذ اخذ فلا يوجد الاخراج واحدا كالحزبية لا يوجد في  
الامر واحد حموي **قوله** الرطبة هي البرسيم والوظيفة في لغة اهل مصر وفي الغاية الرطبة  
ان يسمي للعصب ما دام رطبا يعني **قوله** عنوة دراهم هكذا وقع في رضى الله

قاربه

عنه وما لم يوظف فيه كالزعفران والنبات وهو كل ارض يحيطها حائط ومنها التجار  
متفرقة يوضع عليها حطب طاقها ونهايتها ان يبلغ الواجب نصف الخارج ولا يزداد عليه  
نهر **قوله** والجرب مستون دراهم قال في الكافي هذا حكمه عن اجريت اراهم وليس بقدر لازم  
وانما يقدر في كل بلد متعارف اهله اهلهم وقد تعارف اهلهم بالنقد بربا القدان لكن الكافي يورد  
والاول عليه القول نعم **قوله** ولا خراج ان غلب على ارضه كما اذا قطع كذا حكم الامر في الاصل  
جرح او اصاب الزرع افة هذا اذا ذهب كل الزرع فان بقي بعضه فالجرح في بقية بعضه  
الخراج وشله ان بقي اقل من مقدار الخراج يجب بغيره فالما خندا الصواب في هذا ان ينظر اولا  
الى ما انفق هذا الرجل في هذه الارض ثم ينظر الى الخارج يجب ما انفق الا من الخارج فان فضل منه  
شي اخذ منه مقدار ما بينا ثم السقوط بالامطلام محمول على ما اذا لم يبق من السنة ما يمكن منه الزرع  
ثانيا فان بقي ذلك لم يسقط الخراج وما اذا اصاب زرع الارض المتأخرة افة سماوية فما وجب من الاجر  
قبل الامطلام لا يسقط وما وجب بعد الامطلام يسقط وعلى الاغنى **قوله** او اصاب الزرع افة هذا اذا ذهب  
كل زرع فان كالجرد مثله البرودة اذ لا يبقى الثريد في كونها افة سماوية وانه لا يمكن الاحتراز عنها  
خلاف الجرح **قوله** وان عطلها لغيره في الخراج الموقوف اما خراج القاسمة فلا يجب شي من  
بانه لم يربحها اصلا او زرع فيها الشجر مع صلاحيتها للزعفران كما دار على ذلك حجب بوجه منه  
خراج الاعلى وهذا العلم ولا يفتي به وان منع انسان من الزراعة فلا خراج لعدم التلف وان  
عجز فللامام ان يوجرها وياخذ الخراج من الاجرة وتقدم ان مصر الان ليس خراجية بل بالاجرة فلا  
شي من من يزرع ولم يكن متاجرا ولا حيو عليه سبها كما يفعل الطلبة من الاضرار به حرام خصوصا  
اذا اراد الاستقلال بالعلم **قوله** **فصل في الجزية** هذا هو الضرب الثاني من الخراج وقدّم الاول  
لغونه لوجوبه وان استلوا بخلاف الجزية اولانه الحقيقة اذ هو ملك ورعند الاطلاق ولا يطلق على الجزية  
الامتداد الجزية لغة الجزاء شرعا اسم لما يؤخذ من اهل الذمة والجمع جزي كلهم ولحي سميت بذلك لانها  
تجزي عن القتل **قوله** القادر على الكسب حتى لو لم يعمل مع ذرته وجبت كمن عطل ارض الخراج وفي  
السياسة الغير المعتل هو الذي يقدر على عقيل التمتع من باب وجه كان وان لم يحسن حرفة  
من القدرة على العمل شرط في النبي ووسط الحال ايضا كما يقرر في كذا قوله بعد لا يجب عليه  
ومن دقا لو كان مريضاً كل السنة او بضعها لا يجب عليه ولو كان موصراً **قوله** في كل

ان



سنة ثانيا ان وجهها ان اول الحول والحوال انما هو للتحقق **قوله** وقال الك من يوضع على  
كل حال دينار لقوله صلى الله عليه وسلم خذ من كل حال وجاهد ودينار او مذهبنا مستقر من غير  
وعثمان رضي الله عنه لم يتكلم عليهم احد وما رواه محول على انه لو كان صلحا بديل الحاله  
ولا جزية عليهم عيني او ما بعد الدنار وعدل النبي بالفتح مثله من خلاف حسبه وبالكسر  
مثله من حسبه عيني وبآيه ضرب مصباح **قوله** ومحسبي ولو عيبا لم يرفع صلى الله عليه وسلم  
الجزية على محسب محسب **قوله** محسبي هو خلاف العرب ولو فصحوا والاعجمي من فيه محسب او عدم  
افضاح ولو عيبا **قوله** لا على وثني عربي وموت لتغلط كغيرها فان ظهر عليهم فسأوم  
وهو رارهم من لان النبي صلى الله عليه وسلم كان يتيق ذراري تركب العرب وابو بكر استرق  
شاه بن حنيفة وصبيانهم وكانوا يذوقون ومن لم يسلم من رجالهم من الغزوات قتل ولو يترك  
وكفر المرتد اغلظ من تركب العرب ولهذا يجبرون على الاسلام دون ذراري عبده الا ان  
وثا وهم ذرية وظهر عما ذكرنا ان المراد بالعربي الذي لا يقبل منه الا الاسلام او السيف هو  
الرجل البالغ غير الكتابي لربلاي والوث ما كان منقولا في خايط ولا يخرجه والضام اسم  
لما كان على صورة الان والصيل ما لا ينش فيه ولا صورة لقبدر **قوله** وهي الا ان  
خلف عن البقرة ولا تجب عليهم البقرة بالقتال ولو ادركه الصبي او افاك الجنون او قتل العبد  
او برب الربيع فلو وضع الامام الجزية ومنع عليهم ونهيه لا بخلاف الفقير اذا ابر بعد الوضع  
على يوضع عليه **قوله** وامرأة بنت بنو تغلب فانها لو خذ من شاةم كانوا خذ من حاله  
لان ذلك وجب بالصالح فزانة ولم يستثن ذلك اذ لا على ماسيا في ذرية او ينظر على الحني  
المكحل واقفا هو وجوبها عليه لانه يعادل بالافز **قوله** ومن الزمانه نقص بعض اعضائه  
او تقطع فواه **قوله** يوضع عليه اذا كان بعد راي اهله جزم به في الاختيار والجوهرة  
**قوله** وسقط بالاسلام دائما لم سقط الوقت به لانه تعلقت به حق معين فلا يسل به وسقط  
العمل لانه لاثنين يرد عليه سنة خلاصة وكذا سقط اذا من او عي او اقتدارا صار بها  
كبير لا يتطوع العمل او انفق بحسب لا يفيد على سبب الفرق في المسقطين ان يكون بعد  
تمام السنة او بعدها فجزية لان الديون والاحرف والخراج لا سقط بالاسلام الذي  
ولا يموت **قوله** والتكرار احتلت بما فيها ولا يصح انه اذا دخلت السنة الثانية  
سقط جزية السنة الاولى واختلفوا باسقاط الخراج به فعند الامام سقط وعندها

لا يتبدل استقطا بالاتفاق كالمسرو يسبق ترجيح الاول لان الخراج عقوبة بخلاف الفرض  
لا تقبل الجزية لو بعثها على يد تاييه في الاصح بل كيف ان يات نفسه فيعطى قايما والقابض  
سنة فاعدت رواية ياخذ تاييه ونهوه هذا يقول له اعط الجزية يا ذبي يا يهودي يا  
نماني يا بعد والله ولا يقول له يا كافر ويأثم القابل اذا اذاه به قيل انه يصفعه على عنقه  
ايضا **قوله** ولا تحدث بيعة الى اهله من الاحداث نقلها من كان له والمومعة بيت النار  
كالسنة **قوله** ويعاد المهندم لاما هدم مكة الامام ولو بغر وجهه شرع فانه لا يجوز اعادة  
كما نقل الامام السبكي الاجماع على ذلك واشتراط من ذلك في الاشياء انها اذا اتقلت ولو بغر وجهه  
شرع انها لا تسحق التمسك وفي الحاوي القدي واذا هدمت البيعة والكنيسة القديمة لذرية الصالح  
اعادوها بالبن والطين الى مكان مثل ذلك ولا يزدون عليه ولا يسير ونها بالمح والسراجر  
وعبر الذي هو فيه اشارة الى جوار سكناه مع المسلمين لكن في محله خاصة في المعند كمال الاشياء  
ورده السيد حاشيته بان المراد بمنع المنع عن ان يكون لهم محله خاصة يكونها ولهم فيها  
منفعة لمنفعة المسلمين اماكنهم بينهم وهم معهودون فلا منع واطال في ذلك ومثله في الدوهذا  
في غير ارض البوب فانهم ينفون من اتخاذها سكنا ووطنا لقوله صلى الله عليه وسلم لا تجمع دنياك  
في ارض العرب ويمنعون من اكلها والفواهي والزنا والمزامير والطناير والفنا وكل لقومهم لان  
هذه الاشياء كلها بر جميع الاديان وان حفر لهم عيدا لا يجوز حوت صلبانهم كذات الاختيار **قوله** ولا تفسد  
او مخرج في التارخا سنة بمنعهم من القلائس الصغار وانما تكون طوبى من كرباسي بصوغ بالسواد  
اسم ويمنع من لبس العامة في البحر واعتمده في الاشياء ويحب تحريم في النعال فيلبس  
المكاتب الخشنة الفاسدة اللون ويمنع من الفقتض ان يكون ذنبه فضيرا وجيبه على صدره و  
يمنعون من المقود حال نفود السلم عندهم ويحب تحريم في اطرافات الحمامات وقيل على دو  
علامات لئلا يتفرد لهم ويمنعون من استكتاب ومباشرة تقضي لغيرهم **قوله** فيترك حمارا  
او قنبرا المعند انه لا يركب مطلقا وان ركب لضروبه نزل في المجامع ويضيق عليه المورد اشياء  
**قوله** ولو قال سروجي الى اي يحصل المناسبة بين المشه والمنه به افراد او حصا **قوله** ولا ينقص  
عنده بالان لان التزامها بات وبالان لو خرمه حبرا بخلاف ما لو اشع من قولها ينقص مبره  
فصح وفيه اشكال لان معنى الامناع الجزية وهذا ايضا لبقاء الالتزام لان يراعى بالامناع

سنة

رم



تأخيرها والنقل في ادائها ولا يخفى بعده ورواها بسني زاده بانها بالنزاهة صارت ديناً ودية  
فيقول له لا اعطى الجزية لا بعد فتحها منها كسائر الدنوت **قوله** وب النبي صلى الله عليه وسلم  
هذا الذي بعثنا ما اذا اعلن بثنه او عناد فالحق انه يقبله مع به ابن كمال باث من سائر الخبر  
وشح زاده وسيل ابو السعود عن يوديق قال النيران فيكم هي ولزنا فافتي بوجوب قتله لسه  
الانبياء كما في الدرر وكذا لا يقتضف بالقول مجموع من المحيط **قوله** وصار كالموت في حال قتله ودفع  
ما لم لو رثتم وغير ذلك لانه الحق بالاموات لسان الدار لم يردس لورثتها اخذه بخلاف ما اذا  
رجع الي دار الاسلام بعد الحاق واخذ من ماله وحقت دار الحرب فانه يكون لورثته لانه ما لم  
باللحاق الاول **قوله** من تقبل ثبته فوقية فعين محبة ولا مذكورة نسبة الي بني تقي  
بن وابل من ربيعة نهر **قوله** ضعف زكاتها وان كان جزية لا يرب فيها شر ايها من وقت الضمان  
وقبل من الثاني بل شر ايها الزكاة واسبابها لان الصلح وقع على ذلك فياخذ الاعداء من غنمهم  
الائمة من اربعة اشياء من ماله واحدي وعشر من اربع اشياء وعلى هذا في الادب والفقير  
واذا امر على العاش باخذ منهم ضعف ما باخذ من المسلمين حوب فصار لا تؤخذ منهم من ثلثهم  
لانه جزية على الحقيقة والجزية على النوان **قوله** لا يؤخذ من الصبي والصبيته كذا الجنون والمجنونة  
فاله سح زاده وكذا الفقر كما في الاقبار بخلاف اراهم فانه يؤخذ خراجها لانه رطيق الارض بحرق **قوله**  
ولا يصح عنه عليه خلا فالزفر قوله عليه السلام في القوم منهم ولنا ان الضعيف الخفيف والمعتق ياتي بالاهل  
فيه الا رب ان الاسلام اعلى اسباب التحنيف ولا يشجع فيه اذيلي وهديته اهل الحرب لهما ما يقتلوا اذا  
وقع عندهم ان قتالنا للدين لا الدنيا حوره **قوله** وما اخذنا منهم بلاد فبالصلح على ترك القتال  
قبل نزول العكوب حتم وده لفيه ما اخذه العاسر منهم ومن اهل الزمة وما لبحر ان رثله ومن ظاه  
**قوله** والحس عام لانه قد يكون بالحب وقد يكون بالتراب والقطرة لا تكون الا بالبحر عبيد الحس  
بنع الجيم ذكرها هو **قوله** والتمال بعم العبيد جمع عام وهو الذي لعل للمسلمين ككتاب الفضا كذا  
العمة وفيها الواحد عبي **قوله** والعلل عطف عام على خاص وهم اصحاب التقير والفقير والمحدث  
والظاهر ان المراد العلم الترعية فيل نحو والعرف وغيرها وكذا طلبة العلم كما في النسخ وسيل الرازي  
عن نبي المال اهل للاعيا فيه يقب الاصفية فرع نفسه لتعليم الفقة والقران والمراد بالحفاظ

في حديث

في حديث الحافظ القران عايناد منار المفتي اليوم حوي **قوله** اي ذرا من المقاتلة الظاهر  
ان مير ذرا من مير يرجع الي الكل لان التقليل في المقاتلة موجود في الكل كما لا يخفى **قوله**  
تعاره السجود عمارة الكعبة المشرفة ونفقها سريلا الى هنا تمت مصاريف بيت المال لانه  
يفد امرف جذية وحجاج ومصرف زكاة وعشر من الزكاة ومصرف من و تكاثر من بالسير  
دني رابع وهو لعظم و تركه بلا وارث و دية مقتول بلا ولي ومصرفها لغير فقير وفقير  
لا ولي له وعلى الامام ان يحيل لكل نوع يتاح فيه وله ان يستقر من من احدى المصروف للاخر  
وسيط بقدر الحاجة والفقير والفضل ولا شيء لغيره في بيت المال الا ان يهلك لمصلحة فمقتول ما يد  
هو عتبه بحرق **قوله** ومن مات في نصف السنة الى اخره واختلفوا فيها لواحده او بهام مات او غل  
وقبل يح رد ما بقي وقبل لا عندها كالنفقة المحلة لا عنده بحرق **قوله** حور من العطا لانه صلت  
نلا ذلك لا يستحب وفي الزيلي واليني شرب **باب المرتد** المرتد لغة هو الراجع مطلقا  
ومرعا هو الراجع عن دين الاسلام وركن الردة اجزا كلمة الكفر في الانسان بعد الايمان وشرط  
صحتها العقل والصحو والطوع فلا يصح رده معلوه ومجنون وصبي لا يعقل ويوسوس وسكران  
ومكره ولا يميز البلوغ والذكورة نهر وفي البحر الزمخشري انه لا يقبل بتكفير مسلم امكن عمل كلامه  
على محمل حسن او كان في كفره اختلاف ولوروا به ضعفه **قوله** الكفر الاقل في دينه ان الايمان اصل  
عيب القطرة واللفظ عارض ورجع فيما مضى كون الكفر اقليا محلي ودفعه ممكن بآدين بامل **قوله** لانه  
مغف هو ظاهر المذهب وقيل واجب نهر **قوله** لانه ايام حضا لانها منه ضرب لا بل الاغزار  
وتوض عليه الاسلام في كل يوم منها عاينة **قوله** اذ السهم ل وظاهر البسط وجوب امهاله وعت  
الامام الاستحباب بطلنا بحرق **قوله** فان اسلم فهو المراد ولا يقبل الا من ارتد بدين او الجاني  
او احدى او البحر معتقدا له ولو امره والزندقة اذا اخذت السحر او الزندقة قبل ثوبته بنو  
كنا الحنافة والكا من المناقفة والا باهي دلوق الزندقة هو الذي لا يتر من دين والمناقفة هو الذي  
يفطر الكفر ويظهر الاسلام والكلام في الحلم اذا تزنق اما الزندقة الاصل في متوك على تركه وكذا  
يقال في المناقفة والا باهي بالرف الهرو من حوادث القنوم ما لم يحكم حاكم حقيقي بكفره بنبوي  
على ذلك في ان حكم بقول ثوبته الظاهر نعم لا بنا حادثة اخرى وان حكم بوجبه الله ولو كفر  
الله فمراتب تقبل ثوبته لا بنا حاف بخلاف ما مر لانه حو القيد فلا تقط بالثوبته لمر الردة محطوب





المرتدة

الاعمال وعليه اذ اعاد الى الاسلام اعداها في النكاح ووزن الصلوات والصيامات والركعات وسقط وقصد  
 بالردة ولو روي لغير حديث لا يجوز ذلك مع ان يرد به عنه بعد رده واذ اذكر رارته فانه يؤخذ  
 بقوله الكفر الاول والثاني **قوله** والقتل ليم الحرة والعبد وان كان في قتله البطال حتى الموت بالاجماع لا  
 طلاق الدليل من غير قوله عليه السلام من يرد دينه فاقطعوا عنقه **قوله** واسلامه ايا المرد واماعناره  
 فالكتار اضاف حجة من ينكر الصانع كالدوية ومن ينكر الوحدانية كالشعوبية ومن يعير بها لكن ينكر  
 بعبة الرسل كالفلاسفة ومن ينكر الكل كالرشيعة ومن يمين بالكل لكن ينكر مجموع رسالته المصطفي  
 الله عليه وسلم كاليسوية فيكتفي في الاولين بقول لا اله الا الله وفي الثالث بقوله محمد رسول الله  
 وفي الرابع بأخيهما وفي الخامس بهما مع التبريد من كل دين يخالف دين الاسلام به ايج بكلمة ايم الله وقين  
 ولا يقتل المرأة كذا الحنن الخكر ومن كان اسلامه تبعاً والصبي اذا اسلم والمكره على الاسلام ومن ثبت اسلامه  
 بهانه رجل وامرأتين اسماءه ولو شهد نصران انه اسم وهو ينكر لم يقبل وقيل يقتل ولو لم يقر بدينه  
 ثبتت الفتاوى فيمنه الخامسة المكره بالجزى اما الذي والمسلم فلا يصح اسلامه انسى لكن قوله في الله  
 الميع على القياس وفي الاستحسان يصح ويصح بالصبي من ولدته المرتدة ينشأ اذ ابلغ من تركها كايان في  
 المن والكران اذ اسلم ولو شهدوا على مسلم بالردة وهو ينكر لا تقبل لانكاره ثوبه ورجوعه في  
 يعض القتل فقط **قوله** بقية احكام المرتدة وهذا فيما يقبل منه الثوبية والاقبال كالردة بسببه  
 عليه الصلاة والسلام كما مرو الكفر كالملة واحدة فلو تنفر يهودي او عكسه ترك على حاله ثم رجع  
**قوله** ولا يقتل المرتدة لان البيع للقتل كغيرها **قوله** خلافت في دليله عمر الدليل **قوله**  
 بل يحبس ولو قتلها قاتل لامن عليه ولو امة ولا تترق المرتدة المحررة ما لم تلحق بدار الحرب وفي رواية  
 انها تترق في دار الاسلام ايضا ولما ثبت بهذه الرواية لا بأس به مني كانت ذات زوج وصالحا  
 السبي بالردة من اثبات الفزقة وسفيان بن عيينة في الامام او غيرها له اذ كان سرفا لانها صار  
 فيا للمسلمين فيكها وينسخ النكاح بالردة وح يتولى جها وضربا فيرخصه بقدرها عليها فنع  
**قوله** وطلب من لها ان لا تطلب في الاصح **قوله** ويستجد بها لكن لا يطا **قوله** وقصرها سواها  
 ثلاثة في كل يوم وقيل خمسة ولا يثبت ربه قتل من بحر **قوله** ردت ك اسلامه وولده المسلم  
 العينة لكونه وارثا وثمة مرتدة الرقة او قتله او القضا لمحقاقه في الاصح وشره امر الله الملة  
 اذ اعان او قتل او قضا عليه بالحق وهي في العدة لانه صار فاراد لي **قوله** بعد فضاين

اسلامه

اسلامه الصحيح ان دين الاسلام والردة يعني ترك الاسلام الا ان لا يفي بقية الباقي من  
 كك الردة لان دين الميت انما يقضى من ماله وهو ك اسلامه فاما ك الردة على الممتلئين  
 فلا يفي منه الدين الا لضرورة فاذا لم يفي تحقت ولو الحية وبواع **قوله** ك ردة الا لكاتب  
 المرتدان ك ردة لولاه سواج وفي الخامسة وتعرف للكاتب في ردة فاضد في قوله **قوله**  
 وقالان في كلامها في لانه مات كافر والمسلم لا يرث الكافر وهو ما احرجه لاما ان له مكان فصار لها  
 ان الارث منه يتبدل في ما قيل ردة اذ الردة سب الموت فيكون توريث المسلم من المسلم وله ان  
 ذلك ممكن في ك اسلامه لوجوده قبل الردة لانه ك الردة لعدم قبلها عبي وك المرتدة  
 لو ردتها ليرث ك الاسلام والردة كما يقدره الاضافة ولو قال كسا بالثنية كافي الكافي والنهاية  
 كان اظهر وهذا اتفاق ائمة وبسفيان بن عيينة ان لا يقتل اذا ارتدت لثبته في اسلامه **قوله**  
**قوله** يحاق به بفتح اللام حروب به ايم بدار الحرب والصواب ثايب الصبر **قوله** اشارة الى ان  
 الحكم به ايم بالحق شرط اطاهر ان المضاهية بضر اصح قال في البحر وسفيان لا يصرح  
 الا في من دعوى حتى العبد وقر قالوا ان يوم الموت لا يدخل فيه القضا فضا ويغفر الله له لو  
 لم تقف مدبره لثبوت الحاقه مرتدا بسببه ان يصح ولا شرط له تقدم الحكم بمحقاقه  
 است **قوله** مباحية اراد بها كل ما كان مباحا لثبوت الحاقه والفرق بين المباح من اقرار  
 والاعارة وقض الدين لانه مباحة فحكيه والرهن ايضا ثبيل لانه معاوضة مالية وعلى هذا  
 فتد فلحقه شرط العوض **قوله** وهبه كذا ردة المرتدة حال ردة اما وصية المرتدة حال  
 اسلامه فظاهر الرواية انها تبطل بطلان مربة او غير مربة في **قوله** نافذة بالاتفاق  
 وهو لا يفتد ولا ية ولا حقيقة ملك كاستلاد والطلاق كذا قبل العنة وعلو النفقة  
 والحي على الماذون **قوله** باطل بالاتفاق وهو ما يقيد الملة **قوله** كالنكاح والزوج كذا صده  
 بالكل والباري او الرمي وسماوة وارثه **قوله** موقوف بالاتفاق وهو ما يقيد المساواة  
 من المصروف على ولده الصغير بماله **قوله** مختلف في توقيفه وهو ما كان مباحا لعمال  
 او غير مبيع من امانة ومقتله ولا شك في بطلانها واما ابراعه واستداعه والتفاطه  
 ولقطة فلا ينفى الرد فيه **قوله** في يد وارثه يبرأ الى الله لا حوله في اوجه

حكمه



تركب رده لانه في نفس **قوله** اخذه لان الوارث انما يحلفه لاستغفابه واذا اعدا  
 احتاج اليه فممنوع من بيعه **قوله** بقضا او رضاه لانه دخل في ملكه حكم شرعي فلا يخرج عنه الا  
 بطريقه زليعي ولا سبيل له على امهات اولاده ومدر بره لان الحكم بغيره قد صح فلا يمكن  
 بغيره زليعي **قوله** امة نصرانية اراد به الكتابية **قوله** في القنوتين هما ولايته لانه لانه  
 او الترتيب **قوله** فلو اراد به ملكه بالحق فكان مال كاذبا **قوله** وبالمدة بعد العتمة اي ستمه  
 الفتيمة ولا يأخذه لو شليا لعدم الفائدة فذلك في رايه هي ظاهر الرواية وهو الوجه لان  
 القضاء انما يفتح اليه لزوج عدم عوده وهذا يوجب بعوده واخذه المال والحاقه بانيا  
 فكان بمنزلة القضاء **قوله** فكانت فيه بالكتابة لانه لو دبره كان الولاء لابن تناخانية والنفقة  
 انه لكتابة تقبل الفسخ بالحق بخلاف النكاح **قوله** باقية لعدم رهاق ولا بنية شرعية فجعلنا الابن  
 ذكلا عنه رخصت العقد فيها بوضع الموكل والولاء لاتباع العتمة منه زليعي **قوله** في كتاب الاسلام هذا  
 بيان ما قدمه من ان دين كل حال يوفي من كسبه وافي على الصحيح الذي فرضاه من انما يك  
 الاسلام الا ان لا يفي في وقت البقاء من كسبه الرده قال في الفسخ وعلى هذا اذا عطف ما لا فاقته  
 يجب صانته في مال الاسلام وعند هذه في الكل انتهى وانما رخصت في ماله لا للمرأة لا عاقلة له يسر  
**قوله** وقال في مال الى اخره الخلاف اذا لم يعلم اما اذا علم يكون في الكسبه بالانفاق زليعي  
 الا ان يلحق منه نظر بل الظاهر ان ثمال يقبل الا ان يعلم او يلحق به انما رخصت وجب لاتباع ما ذكره من  
 التبيه على **قوله** عند رده لانه لو كان خطا كان على العاقلة **قوله** فيها اي فيما اذا قبل  
 او لم تقبل **قوله** نصف الدية لان الرأية حلت على غير معصوم ولم يجب العتمة من لستمه الا في  
 ودر **قوله** لا يصح ثبانا لان ما هو رايه اعيان زليعي **قوله** وعند محمد ورفيضة الدية لان  
 اعتراف الدية اهدر الرأية فلا يتقلب بالاسلام معتبرا وانما انما رخصت ردت على غير معصوم  
 رخصت على غير معصوم زليعي ولو كان المرث هو الفاطم فقتل على رده او مات لم يسب الي  
 النفس بعد ذلك ولا في ثمة ولو غير الفوات محل العتمة من ولو فطما وجب الدية على العالم  
 في ثلاث سنين من يوم الفسخ عليهم خاتمة **قوله** فكانت له مولاه او لان الكاتب انما يك  
 ان به بالكتابة والردده لا يورثه الكتابة وكذلك ان به در **قوله** ولو اراد الزوجان  
 لمحا الى اخره فبدره لانه لو مات الزوج فارتدت الزوجة وكففت ثم دللت هناك ثم ظهر على

الدار فان الولد لا يثبت ويرث اباه لانه مسلم بقا لابي ولوليت ثم  
 ولدته في دار فافهون لم يرقوت ولا يرث اباه لحرمانه بالرق بحر من البدائع  
**قوله** ويجوز الولد لانه يبيع الحد في ظاهر الرواية وروث ابيه انما كانت مباحة والتبع  
 لا يبيع واذا المربيع الحد صار كله كباير اهل الحر بين الاسترقاق او وضع الجزية عليه  
 او القتل اذ السرو لا يحال ان الحر يقتل **قوله** مطلقا سواء كانت الزوجة الى اخره  
 الاول ان يذكر هذا الاطلاق بعد قوله فولدت لما في تأخيرها من الابهام **قوله** انه  
 يجوز عليه ايضا بغير الجزية **قوله** المصيب العاقل يعاوب سبع سنين ورجع الحنفي والرافضة  
**قوله** وقال ابو يوسف في الخلاف في احكام الدنيا والافلات في انه مرتبة احكامها  
 الاخرة لان المعصوم من الفرو ودخول الحنيفة مع الترك مما لم يرد به شرع فلا حكم به عند كل  
 في التلويح **قوله** اراد به ليس يصح لانه ضرر محض قلنا لا يرد للحقيقة لعدم وجود  
 كماله لانه عليه السلام صح اسلامه في وانما رخصت بذلك معروفة فقبل كان ليرخص  
 ويقل ان يبيع وفي البخاري كان ابن عباس واعترض بانه لو صح لوقع فرضا لانه لا  
 يتزوج فلو لم يكن له مخاطبة واجب بانه انما لم يخاطب به دفعا للمخرج فاذا وجد  
 وجد كما لا يربط الحجة منقطع فوضه ولب فرضا عليه زليعي **قوله** لا يقع رده اي ولا  
 اسلامه كما في الاخبار ووجه ولا وجه للاقتضار **باب البقا** **قوله**  
 الخواص من طاعة العام اربعة اصناف كما في الفقه احدها الخاضعون ببلدان وبلد عنده  
 ولا ينفعه ياخذون اموال المسلمين وقتلونهم ويخضعون الطريق وهم قطاع الطريق  
 وده كرم الممنوع في الحدود والثاني قوم كذا في الاثم لا ينفعه لهم لكن لهم تأويل محكم  
 من قطاع الطريق الثالث قوم لهم منعة خرجوا عليه بتاويل يرون انه على  
 باطل او كفرا ومصلحة توجب قتاله بتاويله وهو لا يسمون الخواص فيستحلون وما  
 المسلمين واما اهلهم ويسون شام وكفرون الصلابة وعلمهم في البقا والراية قوم  
 خرجوا عن الاما ولهم تسوية اما استقام الخواص وهم القضاة وعلمهم ما ذكره  
 المخرج امه وانما كذا في الخواص باستقلال الدنيا والاموال لتاويله وان  
 كان باطلا بخلاف المقتل بلاما وبل بحر **قوله** خرج قوم مسلمون قتلوا لان

ثمان  
 النفاه



اهل الذمة اذا غلبوا على بلد صاروا اهل حرب كما هو لوقا فتوايع اهل البقي لم يكن  
ذلك نقضا للعهد منهم لانهم اتبعوا للبيعة المسلمين **قوله** وما هم ابدا بغيره  
العود الى الجماعة لوقا الى طاعة لكانا من غيري **قوله** لا يعينون الامام لئلا يكونوا  
اعوانا على الظلم **قوله** ولا البيعة حتى لا يكون ذلك خروجا على الامام كذا في السراج  
وفي الفقه اذا ظلمهم او غيرهم ظل الاشبهه منه وجب على الناس ان يعينوهم حتى ينصروهم  
ويرجع عن جورهم بخلاف ما اذا كان الحال سببا انه ظلم مثل حمل الحبايات التي  
لل امام اخذها والحاق الضرر بها دفع ضررا عموما انتهى وبدر القتل لهم هذا هو الذي  
هب عندنا ولو امكن دفع شرهم بالحبس بعد ما عثرنا على ذلك ولا نقول انهم لانه  
استكن دفع شرهم باهون منه والجهاد معهم واجب بقدر ما يندفع به شرهم ويؤذي  
فولوا حاربوا قتلهم بكل ما يقابل به اهل الحرب من المجتهد وارسال الحاد النازلة  
البدائع وعلى كل من دعاه الامام ان يحبس حيث كان قادرا عليه لان طاعة الامام فيما ليس بمعية  
فرض فكيف في ما هو طاعة وما عني الامام من الاعتزال محمول على ما اذا لم يدعه انتهى ولو  
طلبوا الموادة اجبوا الوجير ولو اخذوا سارهم واخذوا منهم رهونا لم يقتلوا رهونا لان  
رهونهم كنهم مجبسون اليان يملك اهل البقي او يتوبوا وكذلك اهل الترك لكن يجبرون على  
الانسلام او يصيروا ذمة لئلا يتوبوا **قوله** اهبرنا ما بنا الى القول وكذا اتبع **قوله** واتبع يوم  
خان اذ ركه راسه خبر من قتله وجبته وهو الاخذ لانه يوم من شره من غير قتل كذا  
في الاخبار وان اخذت المرأة من اهل البقي كانت تقا تل حب ولا تقتل الا في حال انفاسها  
بمع **قوله** ويباع الكراع الى اخره لانه يحتاج الى سونة وقد مات على فتمته فكانت تبعه النفع  
لصاحبه جوهرة وتباس عليه البعد من الكراع وزان عزاب جماعة الخيل خاصة مقصود **قوله**  
لا القصاص ولا الذمة تكونه مباح الدم فظاهرة عدم الالم ايضا **قوله** ولم يجز احكامهم الى  
هذه لانهم لم ينقطع ولا لانه الامام **قوله** لم يجب سى من قصاص او ذمة ولكن يجب عزاب  
نروما ذكره هنا مخالف لما ذكره في باب المسامحة من ان المسامحة في دار الحرب اذا اقتل احد

الاخر

الاخر يجب الذمة مع النقطاع ولاية الامام يعقوب باسما **قوله** ذكره بيع السلاح لانه لعانة  
على المعصية والظاهر ان البيع لب بغيره بل كذا لو رهبه لهم اذ اعادهم اذ اخرجهم ذلك  
اخذ من التقليل محض وخرج بالسلاح ما يتخذ منه السلاح لانه لا تقا تل به الا بصفة وهم  
لا يتغير عزوت كما بخلاف اهل الحرب فانه تذكره ذلك ايضا **قوله** **كتاب النقط**  
**قوله** وجب اي لزم فان لم يعلم بغيره فهو فرض عين والامور فرض كفاية **قوله** ان خاف  
البيع بان وجهه في مسبعة **قوله** في بيت المال ان يرهق على النفاضة ولم يكن له مال ومنه  
اي الى ان وليه في نفسه وماله انما هو السلطان وقصر في البدائع ولو قدر القاضي ولاه للمنتقط  
بيع وله بعد بلوغه الي ان يوالي من شال لم يعقل عنه بيت المال خائيه **قوله** ولا يأخذه منه احد  
يترادوا اخذه دفعه القاضي الى الاول الا اذا دفعه باختياره لانه ا  
ينقله الى حب ساو لا ينبغي للامام اخذه بالولاية العامة الا بوجوب ولو نفذ المنتقط ولو مع احد  
يرجع اختف به وان استويا قالوا لا يبيع القاضي **قوله** ديت سبه اب ويكون احد حفظه من المنتقط  
على الامم **قوله** ومن اشيت عبارة المنية ادعاه اكثر من اثنين فمن الامام انه يثبت اليه في نفسه  
ظاهرة في عدم قبول دعوى الزيادة ولا شرط اتحاد الامم يتركمن في المهنتان ما يفيد نبوته  
من الاكثر فيجوز **قوله** اذا ادعياه معالي ولا مزج لاحد بها فان وجد مع احدهما مزج قدم فليقدم  
المنتقط ولو دمي على الخارج وان كان مسلم على الذمي والحرو ولو دمي على العبد وذو البرهان  
على غيره ومرتد على ذمي ومن ادعي انه من زوجه الحرة على من ادعي انه من الامة **قوله** **قوله**  
والقياس ان لا يقبل لانه يثبت ابطا لحوال المنتقط اليه لا عليك ذلك وجه الاحتجاج انه اقرار بما  
لنعمه وهو البت ومن ضرورة نبوته ان يكون اهو بحفظه **قوله** كانية به اي بحجده بخلاف  
علامة نبوته **قوله** فهو اهو به لم يقبل ان وافقت لانه لا اثر لغير الموافقة ولو اصاب في السمع  
وافظا به السمع لآخر وهذا اذا لم يربا رضا ما هو افوي منها كالبرهان وكونه مسلم او كونه اسنق من ذم  
العلامة فحوي سخي ان يكون من ذلك كونه حرا فقدم على العبدية العلامة **قوله** من يدينه قيد العقل  
الاركان ما لم يرقن على ان انه ابنه فليكون كافرا ومن عبيد وهو حر وان ادعي انه من زوجه الامة  
عن محمد وكلام الزبلي ظاهر في اخباره فقال ابو يوسف يثبت عبدا او سحيرا ان يكون الولود يثبت



هراذنا لا يتجلى بان يكون المحرور ولد وسوق زوجه ابوه امله برضى مولاه كان ولدها منه حرا  
 لانه ولد ولد المولى فصول **قوله** الابينة على ختم وهو الملقب بالسبق بده مشدود عليه التقييد  
 حبيب على الغالب والاندركان فوقه او تحته ينبغي ان يكون له الما انها منه نعم لو كانت بقرته  
 لا يكون له جوهره وبه عرف ان الدار ان هويتها وكذا الانسان لا يكون له بالاولى **قوله** على  
 وانه هو عليه بالعين والدابة له خانية **قوله** نكاح كذا اختان مطلق وهك هجت ولو امر الختان  
 نملكه من امضاء ونالختان هذا اذا لم يعلم بكونه مطلقا فان علم من خبره **قوله** لا يكون  
 له ان يوجره فهو الصحيح لانه لا يملك اتلاف منافع فاسبه العم بخلاف الام فامضا غلظ  
 اتلاف منافع بالاستخدام والاعارة بلا عوض فملك الاجارة بالاولى وفي الفسخ لو بلغ فا  
 سدان او بايع انسانا او كفل كفا لة او وهب او صدق وسلم او تبرأ او كاتب او اعتق ثم اقرانه  
 عبد لزيد لا يصدق في ابطال س من ذلك لانه منهم **قوله** ان وهبه احد صوابه واحدا ان  
 احدا لا يستعمل في الايجاب بخلاف لفظ واحد نحو وفيه نظرا فاحدا يستعمله عيني الواحد نحو قل هو  
 الله احد وعيني انسان نحو وان احدا من الشرك استجارك وعيني اول نحو واحد عشر الرابع ان يكون  
 اسما عما في جميع من يعقل نحو فاستكم من احده وهذا هو الملازم للتشديد والنفى كذا في النسخ في باب  
 اسما الافعال **كتاب النقطة** بالفتح وتسمى اسم للمال الملقب بعيني وسرعا  
 ما ذكره الشئ **قوله** ولا يعرف له مالك زاد في المعمرات وليس بجاع فخرج ما عرف ما لك فانه  
 امانه لا نقطة لانه لا يعرف بل يعرف لما لك وخرج بالاختيار ما الحبيب وسكت عن صفته رنفها  
 والمذهب انه مندوب ان امن على نفسه ردها والافانك اولى ونزعت ان خاف الضباع وصرم  
 ان كان لنفسه ومقتضى القول باقتراض رنفها الضمان لو لم يرفع وضاعف وهو ظاهر كلام المخ لا في  
 الصيرفيه راي جاريا لكل خطبة انسان فلم يمنع حتى اكمل قال القاضى بدم الدين الصحيح انه ينفذ  
 منه وظاهر النهر عوده ولا كلام في الاثر ومع النقا طصبي وهو في ضمانها كالمبالغ ولها وعبد  
 ان يكون التعريف لمولاه كالصبي بجاء الحج منها لما المادون والمكانات فان توفى اليها لا يجوز  
 ومعه هوش وعشوه وسكران لعدم الخطه من **قوله** وامته بان نفوا عند من او صالة من  
 معقوه شذائه فلوله على وانما شرط لقي التجا حدي لو اقرانه اخذه لنفسه من الاجاع

ولو

ولربما دقائه اخذ ماله لسلامة احماء **قوله** وعند ابي يوسف لا يبرط اي والقول  
 قوله لان الظاهر شاهد له لا ختاره الحنة دون المعينة بلعانه اقرب الضمان وادعى ما يبر  
 ولا يقبل الا يبرهان وما ذكر من الظاهر معارض عليه لان الظاهر ان يكون المستقر عادلا لنفسه والراج  
 قول ابي يوسف وبه فخذ والمخلان متدعيان التقاطع اما لو ادعى المالك انه عصبها  
 وقال انما النقطتها من انفاقا **قوله** ولهم لم يقدر الخ كذا الوردها الى موضعها الذي وجدها  
 فيه بعد ما اخذها ليردها سوا قوله عن مكانها ولا على الصحيح **قوله** حتى لو هلك بعد ذلك لغير  
 يولم انه لو هلك قبل ذلك يضمن وقد تقدم انه لا يضمن حتى اول ما تقدم فيها اترك الاسهاد  
 لما في فلا يضمن وهذا قوله لغير مانع فيضمن فلا مفاقاة **قوله** وعرف بالتشديد وعن الحلوان  
 انه يكتفي بالاشهاد انه باخذها ليردها على صاحبها ويكون ذلك تعريفيا وهو المذكور في السير  
 البير زيني ودر كاعا طهر على احدا او اشهادا ربه الى العولين في المظف عند العود والوطودا  
 قيل ان الكل مطوف على الاول وهو الرابع فكل واحد مطوف على ما يليه انفاقا لكن سمي  
 الكلام في المانع من صحة العطف ولم يبين عليه مع ان الاصل العطف وما يتبعه يلزم على العطف  
 ان يكون التعريف شرطية كونه النقطة امانه وقد مر في المحوط بانه شرط **قوله** ان  
 علم هو الصحيح وعليه الفتوى **قوله** ونحوها من ذلك السائل بعد رفع الزرع والذرة  
 والنفاع من الانهار وما ياتي من النمار والرافقة تحت الاشجار في غير الدصار على المختار فرفع  
 بهم اخذ ملكه ووجد غيره في مكانه لا يملكه ويصير كالنقطة بشر من لا **قوله** تذه ولو  
 بعد هلاك العين لان الملك سيب للغير قبل الاجارة فلم يتوقف على قيام المحل وفي اسناد  
 التفتيد اليها اشارة اليها لكانت لصبي او لوفى جليس الادب او الوصي او الناظر التنفيذ  
**قوله** او من الملقط ولو صدقة باسرها فمكاله ان يضمن العاقل لو فعل ذلك تنوير  
 لانه تضمن في ما لا يبرأ له رابحة بقره من جهة الشرع لا تنافي الضمان كسنا ولا مال  
 حال الخصصة **قوله** او المسكين رايها من لا يرجع به على صاحبه تنوير **قوله** فالترك افضل  
 لمديت ماله ولما دعها فان نفعا حداثا وسبقا لها نرد الما رناكل الشجر حتى  
 يحدها ربه ولنا انه يخاف عليها ان يضل اليها يد خانية فكان في اخذها ضما لها  
 فكان الاخذ افضل واجبا ومارواه كان في ديارهم اذ كان لا يخاف عليها من شيء

والقول قوله مع  
 عينة ان المانع كذا  
 لا يضمن







وهو لا يملك الخصومة فلو قضا القاضى كان قضا للغايب من غير نايب من قبله وكذا لا تنفع  
الدعوى عليه ولا البيعة لانه ليس خصما فيكون قضا على غايب فلو قضي به قاض يري ذلك  
جاز لانه فصل مجتهد فيه زيلعي وفي الخلافه وعليه الفتوى **قوله** وحفظ ما له ويسع ما تحاد  
عليه القاضى لانه حفظ معنى زيلعي وفي المصداق ان الذي يسعه انما هو القاضى **قوله** وتنفذ  
من تقر بالدرهم والدنانير والبراد غير حاج الى القضا بالقيمة وهو على القاي لا يجوز  
زيلعي **قوله** على قرضه لان وجوب النفقة له ولا يوقف على القضا بخلاف غيرهم زيلعي  
فلا يثبت القاضى فيه نظرا ذمورا كبل حفظ المال لا يملك فبعض ديونه التي اقربها غرامه  
ولا غلا له وحيد يحتاج الى النصف وكان هذا هو السر في اطلاقهم نصف الوكيل نهى **قوله**  
وحكم بموته الى اخيه في الشارعية ثم يثبت موته اما بالبيعة او موت الاقران وطريق  
قبول هذه البيعة ان يجعل القاضى من يده المال خصما عنه او نصف عليه فيما يقبل  
عليه البيعة نهى **قوله** بموت اقرانه اي في السن من اهل بلده وقبل من جميع البلدان  
ولا يخفى جانيه من المخرج او عدم الامكان نهى **قوله** بيانه رجل مات الى اخيه هذا هو المحرم  
ومال يجب النقصان تركت زوجها واما واختا لا يورث واحا كذا في مقتود فللام السرس  
بتقدير الحياة والربع بتقدير الموت وللزوج النصف بتقدير الحياة والربع والتت بتقدير الموت  
وكذا الاخ بتقدير وفاته ولها الثلغ بتقدير الحياة فيعطى لكل الاقل ويوقف الباقي  
زيلعي **قوله** ويوقف النصف الاخير وسبق به يد من كان المال يديره ولو اجنبيا هذا اذا  
نقاد في القضا فان لم يقبض فوايل فاكل من يده المال انه كان في التنتين  
الملكان وسبق الملك الثاني يد من كان المال يديره نهى **كتاب الشركة**  
بكسر السين واسكان الميم في المعروف ذلك فجمع كسر الراء وسكونها وترك وعنه وماله  
فيها من شرك والجمع اشراك وشرك نهى **قوله** من حيث ان كلا منهما سب الخلل طبع  
اذا مات قريب المفقود والحاصل من الارث بالغيره من الوارث على تقدير الحياة يتاخر  
ومن النهى ذكرها بعد المفقود لمناسبه خاصه هي انفاقه تحققت في حاله كالموت مورثه  
وله وارث اخر وقدم المفقود عليها لانه له مباحه خاصه بالابان من حيث عرسه

سوي منها حوي **قوله** وهو عبارة الى اخيه اي الشركة لغة واما سرعانهى عبارة عن العقد ط  
اي الاشتراك وغلط البصين **قوله** عن اختلاط البصين الارث ان تقارن خلطان الاهلا  
وهذا المال والشركة التي هي المقدر انما هي الخلط ويضاعف ان ركنها في العقد للفظ المقدر  
تشاركون فقرهم عليها وشرط جوازها كون  
الواحد قابلا للشركة وحكمها صيرورته المعقود عليه او ما يستفاد به مشترك كاشهر **قوله**  
ثم يطلق هذا الاسم الى اخيه اي مجازا ثم صار حقيقة عرفيه درخاذا قبل شركة العقرب الاضافة  
في اضافة بيانها مع **قوله** شركة الملك سميت بذلك لحصر لها باسبابها وفاقديتها ان كان حاصل  
مفاتيكون على قدر المال سراج **قوله** ان يملك اثنان ولو متعاضدا كما لو اشترى شي ثم اشترك فيه  
اضمنية **قوله** عينا اي دينا على هو الحق فلو دفع المديون لاحدهما فلا خير الرجوع عليه  
نصف ما اخذ وحيلة اختصامه بما اخذ ان يهيء المديون قدر حصته ويهيء رب الدين  
حصته بحرا او شرارا بالاول الى الب الجري وفيه اختلاط المالين بغير صنع وبالثاني  
الافتقار الى ربه ومنه ما لو ضلطا معا مالهما بحيث يتعذر التمييز او يتعسر **قوله** اخيني في قسط من  
لهم بصنفا وكالة **قوله** حتى لا يجوز له ذلك المصروف في نفسه ولو من غير شركه بلا اذن  
الا في صورته الخلط والاختلاط وما الانتفاع بعينه شركه في نفسه وادام ويتفع بالكل  
ان كانت الارض ينفعها الزرع والا لا يديره اخيه حصه شركه ولو الارض معدة للاستغلال  
بحر وقب الدابة لا يديرها لغير اذنه للنفقات وهما بيانه **قوله** وشركة العذر حبيلها الم سبعا لانه  
مما وضعت وعنانا ونقيل او وجوهها وضعت نظرا لانه او لم شركة التقبل والوجوه مما نزلنا  
للفاوضه والاولى ما ذكره الطحاوي والكروم وعليه جري الزيلعي من انها على تلاته اوجه  
بالمال والاعمال والوجوه وكل منها يكون بفاوضه وعنانا **قوله** بفاوضه هو معنى المساواه  
سر هذا العقد بها الاشتراط المساواه فيه من جميع الوجوه **قوله** وتساو اما لا يورث  
المراد ما يقع فيه الشركة ولا يورث زيادة ما لا يقع فيه اتفاقا في **قوله** فلا يقع المتفاوضة الى  
اخره وكل موضع لم يقع فيه لفقد شرطها ولا يشرط ذلك في العنان كان عانا لا سجام شرائط



بين حرو وعبد اسار ابنا لابقع بن عبد بن دلو مكاتبين او ملاوين لتفاوتهما في  
 ولايتهم بين عدم اهليتهما للكلالة **قوله** وسلم وكافرت بالمسلم لانها تجوز بين دينين  
 وان كان احدهما كتابيا والاخر عجميا لا شواها في التجارة **قوله** وعندي اب يوسف يجوز  
 لا شواها ركا لة وكفالة ولا عبرة بزيادة تصرف يملكه احدهما الا ان يرب انها تجوز بين الحنفى  
 وان مفي وان تفاوتتا تصرفا في متروك التسمية عهدا ولهما ان لا يارب في المقر فان الذوق  
 اشوب براس المال حرا او خنزيرا صحيح بخلاف المسلم والمساواة من الحنفى وان في دابة لان  
 الدليل قائم ودولية الالتزام والحاجة ثابتة لا تعاد الملة **قوله** لان الكافر لا يسترى  
 الى الجانبين من العهود **قوله** لا يملك المفاوضة وان لم يقربا فمعناها سراح افاقة اللقطة  
 مقام المعنى واعلم ان الحصر المذكور فيه نظر لان الدفء على جميع مقتضياتها من غير لفظها  
 كما في الستين اذ العبرة المعينة لا المعنى **قوله** والقياس ان لا تجوز لولاها بصنفتين الوكالة  
 والمحجوزة والكفالة للجهاز وكما عند انفراد لا يجوز فيها الا في عند انهما هما **قوله**  
 انه يقابل بها الناس وهو كالاجماع يترك به القياس والمجالة لا تقدر الركا لة والكفالة  
 الا اذا كان كل منهما مقصدا وهو هنا صحت **قوله** لا ادرب بالمفاوضة هو كناية عن فسادها  
 وحكي عن اصحاب مالك انها تجوز لكن لا يترط ان يرب في المالين **قوله** الاطعام اهله  
 اراد بالمتن ما كان من حوائجهم ولو جارية للوطي باذن سر ذكاه او متا للكنى او ودية  
 للركوبه بجز فيها لا يترك من احتقاصه بذلك ان الاخر لا يكون كفيلا بالمتن بل يكون  
 كفيلا بالمتن ويرجع عا ادي على المشرب بجز **قوله** لزم احدهما ولو باقراره الا اذا اقر قبل  
 شهادته ولو عند فذلله حاصره وقال لا لزم سر ذكاه ايضا **قوله** لا يصح ما كتبه بجز  
 وعص اراد به ما يشبه التجارة فدخل ضمان الاستهلاك **قوله** فمنا ومنوعان ذكر المال فمنا  
 لما سرائها يكونان تقبلا وهوها وكل منهما يصح بلا مال **قوله** غير التقدين والشرط ايضا  
 المال عند العود بل عند الرأى ولا يصحان عند الرأى لانه اذا افع كل منهما راس ماله ففاضلا  
 ففاضل تحفه احدهما من الزيادة زح ماله يمين ولم يملكه ولا بالكيل والموزون والعود  
 المتعارف قبل الخلط واما بعده فذلك لفظا هو الرواية فتكون المخلوط شركه ملك لا عند خلافا

بجهد

لمر

لمر وان الخلاف يظهر في استحقاق الشروط واجمعوا انها عند اختلاف الجنس لا يفتقر الى  
 بنزله العروضة الا اذا احرىب المقابل فيه فنزل منزلة الضرب وعليه محيل كلام المصنف **قوله** تنصف  
 عن الاخر ليس بقيد اذ لو باعته بالدرهم ثم عود الركا في العود الذي باعه حاز ايضا زلفى  
**قوله** اذا كانت الى اخره لاحاجة اليه اذ يجوز ان يسع كل واحد منهما نصف عرضه تنصف  
 الاخر وان تفاوتت قيمتهما كذا العكس بان باع احدهما ربع عرضه بثلاثة ارباع من الاخر  
 وان تفاوتت قيمتهما زلفى **قوله** وعند ذكر العين **قوله** وتفتح من غنله كذا عرض ظهر  
 له ان يشارك في البعض من ماله بضر **قوله** دون الكفالة ولذا صحت بين بالغ وصبي  
 ومعتوه يعقل البعض **قوله** مع الشاوي الى اخره اذ شرط العمل عليها وشاوياما لا  
 رفا وتاريخا حاز خلافا للزح والزوج على ما شرطوا وان عملا احدهما وان شرطاه على احدهما  
 فان شرط الزح بقدر راس المال حاز ويكون مال القاعد بضاعة عند العامل وان شرط  
 الزح للعامل اكثر من راس ماله حاز على الشرط ويكون راس مال القاعد عند العامل  
 بضاربة ولو شرط الزح للقاعد اكثر لا يصح الشرط ويكون مال القاعد عند العامل بضاعة  
 عتابة ولو شرط كل الزح لاحدهما لم يصح **قوله** فان كان من جهة الى اخره يوم ان ذلك يجوز  
 في المفاوضة وفي الخزانة اذا كان لاحدهما فنانا بنزول الاخر دراهم او لاحدهما دراهم لسود وللآخر  
 نصف حاز في المفاوضة وان تفاوتت قيمتهما لا يباحس واحد من حسب القيمة وان افاضلا  
 في القيمة لا يقع مفاوضة ويقع منها محوي **قوله** وعدم الخلط لان الركا في الرج سنة  
 في العقد في المال **قوله** يهلك المالين لان العهود عليه هو المال العين ليقينه  
 في الركا كالهبة والوصية ويهلك العهود عليه سطل العقد **قوله** او احدهما  
 وانما يصور قبل الخلط سوا هلك في يد صاحبه او في يد الاخر **قوله** وتقدران شرط  
 الى اخره لان ذلك يقطع الركا لانه شرط فاستد لانها لا سطل بالشرط القاعد  
 نظا هذه بطلان الشرط لا الركا بجز وفتح وصريح صدر الرعية والتمال لثبات الركا  
 يكون الزح على قدر المال **قوله** ان يرفع كذا له ان يعرفان باقر بجز وان يسع معا وهات  
 فلا منه وينقد وبسبب نزاهة واقالة احدهما يسع الاخر جازية وزد يسع على الاخر بجز



غير تضا وحطه من التمتع بعيب جائز لغير عيب جائز لمصلحة خاصة  
فزاره بعيب فيما باعه مما لم يعلمه بخبر ولا يجوز له ان يزوج العبد ولا الاعتياق ولو لم  
سال ولا عيبه ثوب بخونه بخلاف غير محرم وناله ولا الفرض الا باذن شركه اذا ما  
فيه ولو قال لا عمل ما يكفله كل تجارة الا التزمت ر العيب وما كان اتلفا للمالك او عيبا  
بغير عوض وشريك العنان لا يملك الشركة الا باذن شركه ولا الرهن ولا رهنات الا باذنه  
او يكون هو العاذل في موجب الدين في ذم يبيع اقراره بالرهن ولا رهنات سراج ولا الكنان  
والاذن بالتجارة وتزوج الامه ومكك ذلك المفاوض من ثوب وشركه باذنا باع احد شركتي العنان  
لم تكن للاخر قبض المثل وكذا كل ما دين رليه احدهما وليس للاخر قبضه ولله ان يمنعه  
من دفعه اليه برب من حقه القابض فقط ليس لواحد منهما ان يخاف من فساد اذ انه الاخر  
او باعه والحضرة للذبح باع وعليه بخلاف المفاوض من غايه البيان وليس للشريك عتاد وانما  
والمنفعة تخلف من هذه الشريك ورب المال لما يشرى لابي عن الخاتبة ونقل عن شرح الجمع  
ان لكل من شركتي العنان والمفاوض ان يتصرف في البيع والشراء ولا يستفرض احد شركتي العنان  
ما لا للتجارة لزمهما اقتراحهما انه استقرض عن فلان القابض تجارتهما لزمه خاصة  
دنيه مع بيع مفارص من تردسها فله الاقراره برب اتمت وفي النهي عن الفسخ حكاه  
لاحد ما فعله اذ نهاه شركه لم يكن له فعله وكذا لو قال اخذني الى دماط ولا تخارها  
فخارها فملك المال من حصته شركه ولو ان شركتي العنان تجارته يده لم يخرجه  
شركه فلاصة **قوله** ويغيب اب يدفع المال مضاربة لانه وذا الشركة نتفنتها اما  
اذا اخذ المال ليتصرف فيما ليس من تجارتهما فالزوج له خاصة وكذا انهما هو من تجارتهما اذا  
كان محضه صاحبه واما اذا اخذ المال ليتصرف فيما كان من تجارتهما او مطلقا فله ان يخرجه  
الزوج منهما شركا بصفه لشريكه ويصفه نيب المضارب ورب المال يخرج من الخط **قوله**  
ويؤكل قال في البدائع وان اخذ من الاخر الوكيل ببيع او اجارة خراج وان كان وكلاهما تعا  
من ما دانيه ليس للاخر اخراجا لشره لابي **قوله** ويده في المال امانة فيقبل قوله في  
تعدا الزوج والمختار مع عيبه ولا يلزمه ان يذكر الامر مفصلا والفقهاء قوله في البيع  
والرد الى الشريك فتاوى فارب العداية ولو بعد موت الشريك لما في الولوالية اهل لاين

و لو

بعد الموت المرفوع في الحصة وان ذكر الوارث فان كان الموصود في المثل  
من نفسه كالوكيل ليعتص العين صدق وان كان الموصود اجاب  
العنان على الميت كالوكيل يفتض الدين لم يصدق **قوله**  
تقبل اب شركة تقبل وسنن ايضا شركة الضابح والابان والاعمال ليس  
**قوله** وانما جاز هذا النوع من الشركة لان الموصود منه العنصر وهو يمكن  
بالدليل **قوله** الاعمال التي يمكن استحقاقها بعلم كتابية وقران وقدر  
على التعقب به بخلاف شركة دلالين ومفنيين وشهود محاكم ووعاظ  
وغيره وسوال لان التوكيل بالسؤال لا يصح تقيده واجاه ولو اشركا في امر  
لم يبيع بزازية **قوله** ويكون الكتب بينهما وانما شرط الزوج لا فاما عملا  
فالاصح ان يوزن **قوله** وهو القياس لان الشركة وقعت مطلقه من قدر  
التكليف والاصح ان المذكورة من موجهات ما وجه الاسكان ان يكون الشرك  
بمنفعة لوجوب العمل في ذمه كل منهما وهذا لا يتحقق الا بحسب نفا  
تقبله عليه بخبر بحسب المفاوضة في ضمان العمل وانما الدليل  
كذاته العداية قال في العداية وفيه تصادفة على المطلب ومنها  
سوى هذين الامرين هي باقية على معتضى العنان ولز الوافتر  
احدهما بدين من ثمن صابون ونحوه لم يصدق على صاحبه ويلزمه  
قائمة لان نفاذ الامر موجب المصترح بالمفاوضة ولزمه ايضا  
لهذا **قوله** وكب احدهما سنهما اما العامل فقط او اما الاخر سنوا  
كان اشناعه لحد وسعرا ولم يكن فلا نه لزمه العمل بالتقيل فيكون  
ما مثاله فيجتمه بالعنان **قوله** خلا قال في له ان الزوج نزع  
المال فلا يتقصد الشركة بدونه ولذا ان الموصود من الشركة يحصل الزوج  
وهو يمكن بتوكيل كل منهما صاحبه في الزاويع ونحوها اتفان وسنن شركة  
وهو الى اضره وسنن ايضا شركة المفاضل **قوله** لانه لا يشتر







نفع ولذا الرهن لو وقف المرهون المسلم وكان مفسرا بطل القاصي الوقف وباعه  
 فيما عليه اسعاف وتفرغ على هذا الشرط عدم جواز وقف الاقطاعات الا اذا كانت الارض  
 مواتا او ملكا للامام فاقطعها رجلا وكذا عدم جواز وقف المرتك ان قيل عليها ادوات  
 لان ملكه يزول بها والالا موقوف بخلاف المرتكة ولو ارتد المسلم بطل وقفه وان  
 عاد الى الاسلام لا يعود الوقفية حضاف وكونه معلوما فلو وقف شيئا من ارضه  
 ولم يسمه لا يصح وان بين بعد ذلك وكذا الوقف هذه الارض او هذه لغیر لو وقف  
 جميع حصته من هذه الارض ولم يسم السهام جاز استحسانا ولو قال وهو ثلث  
 جميع الدار فاذا هو النصف كان الكل وقفا كذا في الخاتمة وان لا يذكر فيه خیار  
 شرط معلوما كان او مجهولا عند محمد وان لا يكون موقفا وان يكون عقارا او  
 متقولا شيئا او جري في التعارف اما الاسلام فليس من شرطه نفع وقف الذي  
 شرط كونه قربة عندنا وعندهم فلو وقف في بيعه لم يصح ولو لم يذکر  
 صح ولو قال علي ان من اسلم من ولده او انتقل عن النصارى فلا شيء له لزم شرطه  
 على المذهب **قوله** وعندنا حبر العبد لم عليه القبول من المال وان المحتج  
**قوله** على حكم ملكه فائدة لفظ الحكم الامارة الى ان الخلفاء باسرها محبوسه  
 على ملك الله دائما بحيث لا يكون للخلق تصرف سوى المنفعة **قوله** والملك  
 بالقضاء طريقه ان يملكه الى المولى ثم يظهر الرجوع فخاصه الى القاصي  
 فنحن بمرئيه بخلاف حكم الحكم فانه لا يرفع الخلاف في الاصح وللقاصي  
 ابطاله وتخلو لو كتب في اخر الصك وقد مضى القاصي بغير هذا الو  
 قف ولزومه فانه يغير الوقت لازما لعدم الحكم بالعقل ثم هل للقضاء بالو  
 قف نفع على الكافة فلا تنفع دعوى ملكه او وقف اخر لم يسمع ذكره في  
 ان المحدث الثاني وصححه في القوالة البدرية واقاد انه لو وقف بكونه  
 كذا است فقد وقف دار في ان ملكه لا يزول به وهو الصحيح اذ لو وقف  
 لا يغير التعليق الا انه يتحقق بما دفعه موبدا بمنزله الوصية بالبيع

زكاة

ومثله

وحله وقفها وقفها في عياني وبعد ما مات مورا فانه جاز عندنا ان يوقف عند  
 اي حنفية مادام حيا كانت نذرا بالتصدق بالفضلة معلية الوفا وفي هذين  
 الموصفين له الرجوع مادام حيا كالعبد الموصي بخدمته الا ان في الوقف لا يتوهم  
 انقطاع الموصي له فتتبادر هذه الوصية ودر ولا فرق فيما بين الوارث  
 والاخيبي لانها لم تنقص للوارث لانها بعدة لغيره ونعامة في **قوله**  
 ولا تتم الى اخره بيان لشرطه الخاصة على قول محمد لانه عنده صدقة وعند  
 ابي يوسف اسقاط واختلاف الترجيح والاخذ بقول ابي يوسف اسهل وحوط  
 وفي الدرر مصدر الرقعة وبه يفي **قوله** حتى يعقبه المولى هذا في وقف  
 من الجدة وفي المحدث بضمه بالصلوة فيه كناية البرهان والبيان **قوله** فبت اذا  
 من جهة تنقطع مثله في التبيين ونحوه ما في الخاتمة حيث قال في ابي الو  
 بن قوله ارض موقوفة وبين قوله ارض موقوفة علي ولرب فان الاول يصح  
 والثاني لا يصح لان مطلق قوله موقوفة ينصرف الى الفقراء فاذا ذكر الولد  
 صار مقيدا فلم يبق العرف انتهى **قوله** وصح وقف الفقار وهو الارض مبنية وعين  
 مبنية فتح لم ان كانت الدار مشهورة لم يجز ان يتحد بدورها والا فلا بد منه مشهورة  
 بنوع الممثلة والكافي الخرائين ويدخل في وقف الارض التراب والطريق وكل  
 لا يقطع في كل سنة كاصول الباءات وحجج وصف السكر وبن النعمه القائمة وقمة وان  
 لم توكلا كالربا حين الا انه يلزم الصدقة بها على وجه التذرع استحقاقا ولو جعل ارضه  
 مقبرة فيها اشجار فلو رتبته قطعها ومع وقف القن على مصالح الرباط ونفقة وضيافته  
 به مال الوقف ولو قتل محمد الا فود فيه بل يجب مقبته ليترب به ابد له ولا يجوز ان يوقف  
 الوقف ولو من ارض الوقف واما الامة فالظاهر ان المولى لا يملك تزويجها الا بالحاكم  
**قوله** وقف عقار علي محمد او مدرسته وصيا مكا فالبناء به مثل ان يبنيه



فالسقيع الجواز ونظر غلته الى الفتر الى ان يبيى فاذا بين روث اليه الفلة اخذ  
من الوقف على اولاد ذلات ولا اولاد له حكوا بيمينته ونظر غلته الى الفتر الى  
ان يولد ذلات فحق **قوله** وصح عندها وقف مساع فضي بجواز في ذكر الخلاف ونظر  
ظاهر اذ حكم القاضي بقطع الخلاف في المحققات قال في صحيحنا مجمع عليها **قوله** ان بني النبي  
الي اخره هذا التعديل له قبل القضاء لا يحل القسمة كالحمام لا يضره الشيوع بالآ  
نفاق الا في المسجد والمقبرة فلا ينم مع الشيوع بطلقا بالاجماع لان بقا الزكاة منه بمن  
المخلص له لان المهاي به من افصح ما يكون **قوله** ولا يجوز عند محمد فلو اتفق  
معنى الوقف ما يبا بطلان في الكل عند محمد لانه ثبت ان الوقف كان سائبا بخلاف  
ما اذا وقف في موضع ثم مات ولم يخرج من ذلك ورثه في الوقف سائبا  
لا يطل الوقف لان الشيوع طار بغير صحة في الكل ولو استحق جرت عين لم يطل في البناء  
لعدم الشيوع ولو رثه رجلان ارضا بينهما معا او متعاقبا جاز اذا اسلمه معا وان اختلفت  
الحصة لان رثت القسمة هو المقدر ولا شيوع حسيه **قوله** فيه تعامل لان  
التعامل بتركه به القياس كما في الاستصناع زيل في مسرع سائر قارب الهداية عن  
وقف البناء والنوازل بلا ارض فاجاب الفتوى عن صحة ذلك في حجة من ارجح الوجاهات  
وافره صاحب المعنى معللا بانه منقول فيه تعامل بتقيد الاقبا به سوا كانت الارض  
مملوكة او موقوفة على امر ما عتت السابا له او لجهة اخرى **قوله** مصحفا في الخلافة  
وقف مصحفا على اهل مسجد ان كانوا محصورين جاز وان وقف على المسجد جاز ونقول ذلك  
الموضع وقد ذكر في موضع اخر لا يكون منصرفا على هذا المبدأ **قوله** او سرا في القابض  
المربتعة الميم للحياة **قوله** او سراج جمع سرج وهو القدر وهو سراج عظم  
على القدر ربا **قوله** لا يجوز بغير الكراع واللاح وجاز منها بالقبض على خلاف  
القياس **قوله** ولا يملكه ولا يرضى فلو سلكه الترمي او الرمي فثبت ان له وقف لزومه  
اجرا مثل فتيه وان لم تكن الدار معدة للاستقلال **قوله** بعد الصلوات اريد بالصلاة

النفاذ

النفاذ ولو صير به لكان اولى **قوله** وطلب شريه سوا كان مالكا او واقفا اجزا ان اخذت  
حصة وقفها قارب الهداية **قوله** وقال لا يقيم به ائني قارب الهداية ولو وقف نصف عقار  
كله له قال في يمينه مع الوائف وبعد موته لورثته ذلك فيغزو القاضي الوقف  
من الملك ولحقه يبعد ائني به قارب الهداية واعنده المجتبى والحضانة ولو وقف  
دارا على سكنى اولاده ومنها غاصير كان له ان يسكن بزوجته وهي بزوجها فان لم  
يكن فيها ذلك لا يقيم ان لقيم ولا ان يقع فيها مهايية وهذا يعرف انه لو سكن بعضهم  
فلم يجد الا من موقفا وكيفه ليس له اجر حصته بل ان اهب ان يسكن معه بلا زو  
جه او زوج وفعل والاثر كالمستقيمة لغروا استقله كله احرم بالعلية بلا اذن الاخر  
لزومه اجر حصته شريكه ولو وقف على مسكن بهما بخلاف الملك المذنب ولو تعد الاجار  
ففيه **قوله** ويبدأ من غلته الى اخره والمحقق من العمارة بقدر ما يثبت الموقوف بها عمل القسمة  
ان وقف عليها وتقطع الجهات الموقوف عليها الا ما يخاف لقطع ضرر كالامام والحظ الزيادة  
والوقاد والملا فيعطون المروط لهم اما الناظر والساد والجاب والكاتب فانما يستحقون  
اذا عملوا من العمارة بقدر ارضه عملهم بنزوما قطع للعمارة سقيطارا سا ولو صرف  
للمستحقين مع الحاجه ضمن والظاهر انه لا رجوع لانه بالزمان بين انه دفع ملكا  
لنفسه بحر قال في التمهيد وفيه نظرم ادام المدفوع قائما في يده له الرجوع فيه لا ما اذا  
ملك انتهى والتفقات القيمة لو استأجر جابر للعمارة بدينهم ودانق واهبه مثله درهم  
يعين جميع ما تعد لان الاجارة وقعت له لا للوقف **قوله** بلا شرط لنبوته اقتضا  
لان قصده من القلة ابد او لا يمتنع ذلك الا بالعمارة **قوله** على من له السكن بغير اذن  
من له الاستقلال لا عمارة عليه لانه ليس له السكن فلو سكن هل يلزمه الاضطر الطأ  
لا لعدم القابضة الا اذا احتج للعمارة فيها خذها المتولى لغيرها ولو هو المتولى سقى  
ان يحضره القاضي على عمارتها مما عليه من الاضرافان لم يفعل بصف منزله بالوقف  
انما هو علم ان الوقف اذا اطلت او قويت الاستقلال كانت للاستقلال وان كان  
السكن بعد بها وان صرح بها كان للسكن والاستقلال لا حيزية ولو ايب او مخرج الاقره  
ولا يحيز المتشع على انما رة لانه من ائلاف ماله ولا يكون امتناعه رضي بيطلان حكم

ة



لانه في حيز التردد وهداية **قوله** عمر الحاكم باجبرته يفيد ان اجاره الموقوف عليه غير صحيحة وكذا دعواه الا اذا كان ناظرا وليس للقاضي ولاية الاجارة مع عدم ابا النظر كما انه ليس له التصرف في مال اليتيم مع وجود وصيه ولو مضى به وفي المحط اسم العمارة المحدثه تكون لصاحب السكنى لان الاجرة بدل المستفعة وهي ملكه انتهى وظاهره انها ثورث عنه ولو لم يرث بالعمارة ولو جرد للقاضي من سباجرها يستبدلها حينئذ **قوله** وحرف تفقده او غنمه ان لغذرا عاده عنه **قوله** وان لم يخرج العمارة اليه بان احضرت الموت او كان المتقدم قليلا لا تحل با لا تنفع فتح **قوله** والتفقد بالضرر ومثل بالكسرة غير **فصل** وينزع لو خائبا او عاجزا او ظهر به فسوق كسرت بتمز وخو فصح او كان يصرف ماله في الكفاي يروى حيائه امتناعه من العمارة ومنها سعيه للوقت بلا مسوغ ورهنة فتر يكونه خائبا لانه لا يفرل المامون المشروط له النظر ولو ولي غيره لم يفتح نزولته **قوله** تسوا خبر عن قوله والخلاف **قوله** شرط الوافق لغفته الاستدال جان فاذا فعل صار كالتا ثنيه كالا في شرائطها وان لم يذكرها وبدون الشرط لا يمكن الا القاضى فيؤيد شرطه في البحر ووجه عن الامتناع بالكتابة وكون البرل عتار والكنس قاض الحنية المفسر بزيادة العلم والعمل قال في النهز اذا كان المستدل قاض ما الحية النفس منه مطمئنه فلا تحبس الصانع ولو بالمرام والدنا نكر **فصل** **قوله** واستقرأ الحكم الي احزه ومن جواره في المناع عند ابي يوسف منار المسجد مخالفا لمطلق الوقت عند الكل بحروبه يظهر ما في عبارته السارج من العصور **قوله** من يبيع سجدا الاولي ان يقال من جعل ارضه مسجد السبل الساحة الخالية من النفاق الحكم كذلك بحر **قوله** صلوا فيه جماعة ابرار مع في البحر بان الاطلاقات كان **قوله** فاذا اصيل واحد ابي غير الرقيق في الاصح ولو مميلا او اني **قوله** زال ملكه لان السلم شرط عند ابي حنيفة ومحمد والعلامة قامة مقام السلم فبالسليم الي التولية ودرتها يصير سجدا في الجمع وكذا اذا سلم الي القاضي ونايحه اسعاف **قوله** ولو قال ويصلي فيه واحد عظمها على يفرز وحده

قوله

قوله زال ملكه كان اولى به ان يكونه اخضر صار سجدا لان اذ الصلاة على هذا الوجه كالجماعة **قوله** ولو كان السرور اب الي احزه كذا العلونج وبي وبي ان الواقف لو بين بيتا للامام فوت المسجد لا يفرز فيكونه سجدا لانه من المصالح **قوله** او اتخذ وسط داره الي احزه هذا خاص بما ذكره بخلاف مالوكا ان يرخان فانه يصير سجدا صرح به قاض خان في كتاب النفعة والمسيلة **قوله** في الحال كناية ما جرد خافان مصر سربلا في **قوله** جازا ذلتك فيه لاحد **قوله** له ببيعة الي احزه لان المسجد يجب فيه الخلو ومن لم يخلص هذا لبقا حق العبد متعلقا ما سفل له او با علاه او بجوانبه وحب الزخيرة لو شرط الطريق للمجد و صار سجدا **قوله** ويؤيد **قوله** وعلى ظهره سكن ابي ملك اذ لو كان وقفنا على مصالح المسجد جازا لثا **قوله** فهو مسجد لان الاسفل اصل وهو بيتا بد ولم يحس عكسه **قوله** وعن محمد عكس هذا لان المسجد مغموم ونقطة اذ كان فوقه سكن خلاف العكس **قوله** اراد اهل المحلة نقض المسجد وبنائه احكم من الاول ان الباني من اهل المحلة لهد ذلك بنار **قوله** حذب ما حوله واستغنى عنه ببيع مسجد انقيت به ويصرف وقعه الي اقرب مسجد اليه وعند محمد يعود الي تلكه الباني او ورثته وعلى هذا الخلاف الرباط والبيرو حشيشه المسجد وحصره مع الاستغناء **قوله** ومن يهب سقاية الي احزه وينفع بهذه الاشيا الفنى والفقير لان الفنى والفقير لا يفيجها عادة فكان محتاجا اليها عذات الغلة حيث يحتج بها الفقير لان الفنى يستغنى بماله وعلى هذا الوقت الغلة على الحاج او الفراء او طلبه العلم اقتصص به الفزان **قوله** حتى يحكم به حاكم او يصنق الي ما بعد الموت فيلزم بعده وله الرجوع فله **قوله** اذا سقى الناس الي احزه والواحد يكفي ولو سلم الي المتولي مع التسليم قال ابن الاسفان هذا في الخات والسقاية الذي يفرز فيه الحاج او القراة كرسنه والسقاية التي يحتاج الي صب المامنها ولا يفرز فيها من التسليم الي المتولي احياهما الي من يقوم بمصالحهما **قوله** مع لان المسجد والطريق للمسلمين بان فعل نقض المسجد طريقا يجوز لكل احد ان يمر فيه حتى الكافر الخب



والجائين والقنا ليس لهم ان يدخلوا فيه الدواب **قوله** اذالم  
يضر الي اضره وقد ضاق المسجد ولو كان بحته ارض لرجل وقد ضاق  
نوحذا ارضه بالقيمة كرها ولو كانت وفقا على المسجد حاز بامر القاهن غايه  
وما احتما فيه وهو ما به غالب الحد الغد **قوله** وما احتما فيه  
وحى العبد غالب كالوصا **قوله** فلما فرغ من التلاوة فيه انه لم  
يخرج من البيت حتى اسه تعالى خالصا وما احتما فيه وحى الله تعالى  
واما ما احتما فيه وحى العبد غالب فلم يذكره فيما سبق راغما بانى بعد محسني  
ومنه نظر لان ما احتما فيه وحى العبد غالب لم يخبر في العضا من بل منه  
الغزير على اتفهاك حربه المسلم شتمه وقد ذكره فيما سبق واذا علمت الموقد  
من التهم سني الفصل اول **قوله** سزع في حى العبد يعني خالصا وفيه انه قدم  
الكلام على الزكاة وحى العبد خالصا من رايه سبحانه وتعالى اعلم بحز الجرو  
الاول من حاشية الامام العالم العلامة زبير دهره  
ووحيد عصره سيبويه زمانه وكافي مكاتب  
عصره واوانه الحج احمد الاسطاطي مع  
الله سبحانه بطول بقايه  
الافانم وادام السمع  
به على ص الام  
حياه محمد  
عليه افضل  
العقلاء  
واللام

ملاحظه  
الاساطي الى شرا علامه سيبويه  
ملاحظه  
الاساطي الى شرا علامه سيبويه



وذكره بديا فقر العباد الى رب محمد المصنوع الخلق عوا الله له ولوالديه  
والحمد لله رب العالمين يتلووه ان شا الله كتاب البيوع

Copyright © King Fahd University

الحمد لله